١٠٣

[illegible]

الا الطهار الا الطيار سنه ۱۱۸۱

اعلم بانا في العلم الكلي كم الوجود والوجود لا يكفي تعريفه ولا قسم ما هو وجود لكونه عين المحقق
كما العلم الشرف لانه وحصول انما العلم بمفهوم العلم الذي هو قبيل المعلوم وكما الوجود اما ساوي
من جهة مفهوم الكلي او من جهة المعلوم به الذي هو امر عام ثم عرف العلم بانه حصول صورة الشيء
العقل او الصورة المدركة اراد به مفهوم العلم الذي مفهوم الحصول للصورة المجردة وليس المراد به ما
حصول من غير الوجود كالاضافة بين العلم والمعلوم اذ كالادراك لا يوجد وكذلك لا بهذه المعاني
خارجة عن العقل العلم فقد بعد عن الحق لما اد الكثير امر توهم ان العلم من مقولة المضاف او من مقولة الانفعال
ولم عرض له هذا ان المحققين وبعض اقسام لما بينا انه كم الوجود والوجود خارج عن جميع المقولات
العشر ومن عرف الصورة الحاصلة والعقل اراد به المعلوم ما هو معلوم وكما العقل من
تولد كلام قسمه وليس التصور الا المتصور وكما اليس التصديق الا التقسيم كما الوجود
المفهوم وبهذا اندفع الاشكال المشهور المستصعب على عند الجمهور من انه عند تصور النار التصديق
يلزم ان يكون التصديق تصورا لاتحاد العلم بالمعلوم اذ جوابه ان مفهوم التصديق يكفي تصوره
وهو ليس تصديق جميع بل عنوانا والتصديق بالحقيقة كم الوجود الكلي والوجود لا يعرف
كنهه الا بالشهود والحضور والذي يعرف منها العلم الحصولي وجه من وجوهه والعلم بوجه
الشيء لا يلزم ان يتحد الا بذلك الوجه المعلوم لا بكنهه وكذا الكلام في تصور التصور
لا نه العلم كم الوجود لا يوجد كنهه الا الاسم لا بصورة زائدة مطابقة لا به كما الكلي
لا ابطاق الجزئي الشخصي بما هو شخصي ما بلى ضد ذاته

قال علام مركب هذا الشكل على الجواز كما يه اخذ الحرف وحرف وحوالوف

[illegible]

زاهد بخرابات ... اکن
اندر خور رحمت کهنه ... اکن

جمع نشینم ... در ده و صافا ...
بنشین ... اکن

گردون به مثل ما میکرد
جز نام گرد نام ما میکرد

... مولوی

... بنوشنا الفونه صدرا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال قدس سره العلوم الحكمية كما قد أشير إليه في الشرح والفصل الأول من الفن الأول من الحكمة
الأولى من شرح المطالع إلى الوجهين والفلسفة هي الوقوف على حقائق الأشياء كلها على قدر ما
يمكن للإنسان أن يقف عليه والأشياء الموجودة إما أن يكون وجودها باختيارنا وفعلنا أو لا
الأشياء وجودها باختيارنا وفعلنا وهي الأمور التي العلم الأول يسمى حكمة عملية
وهي الأمور التي العلم الثاني يسمى حكمة نظرية والحكمة النظرية إنما الغاية منها تكميل النفس
بأن تعلم فقط والحكمة العملية إنما الغاية منها تكميل النفس لا بأن تعلم فقط بل بأن تعلم ما
تعمل به فغاية النظرية علمها اعتقاد رأي ليس بعمل والعملية غايتها معرفة رأي هو
في عمل فالنظرية أولى أن تنسب إلى الرأي أعلم أن النظري والعملي يستعملان بالاشتراك
الصناعي كما نبه عليه العلامة التفتازاني في شرح الكلام فأقول قد يطلقان إذ تعلق بعض
العلوم مطلقا على العلوم إما نظري لا يتعلق بكيفية عمل وإما عملي يتعلق بها فالمنطق
والحكمة العملية والطب العملي وعلم الكتابة والخياطة كلها من العلمي المذكور هناك لا بها
يتعلق بكيفية عمل سواء كان العمل ذهنيا كالمنطق أو خارجيا كالطب وهلا ومن كتاب
الطب فإنه وبهذا التقسيم باعتبار الموضوع فالمنطق عندنا وعندهم العرض عند الأعيان
ربما تعلق الحكمة إلى الحكمة النظرية كما قال الشيخ من الأشياء ما وجوده بإيجادنا
دون العلمية أو ليس بقدرة الإنسان المعقول الشامل التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
من ذلك البحث تعلم كيفية العمل الذي هو الحكمة أو ليس يلزم من تعلق العلم بكيفية عمل أن
يكون ذلك العمل موضوعا كما في الحكمة العملية وأما عند من أهل الأعيان في
الوجود فيكون المنطق خارجا عن القسمين جميعا وأما ما ذكره بعض الصناعيين أنها
إنما علمت لأن يوقع حصولها على ممارسة العمل والنزل منه أو نظرية لا يوقع عليها

علیهار

وعلى هذا يكون علم العروض والنحو والحكمة العملية والطب مطلقا خارجا عن العملية بهذا المعنى لأن
حصولها لا يتوقف على مزاولة الأعمال بخلاف علوم الكتابة والخياطة والحياكة والحجامة لتوقفها
على الممارسة والمزاولة قال قدس سره لحصول العقل بالفعل أشعر ليس علم البعض العملي لأن
ولهم كتاب أم السطاف الخارج من حركة بحسب التحليل النظري والاعتبار العقلي لم يتعد
أحدهما بأنه تكميل بالعقل وثانيهما بأنه تكميل بالقوة من الاعتبار الأول صورة محصلة
لحيلته بحواله اسم بالعقل فاعلم للأمر بالقدرة والعوامل المحركة لاعتبارها باستخدام
والأدوات بالاعتبار الآخر كامل كالهيولى الأولى لما تعرض عليها من الصور والأعراض من
نات الكمالات العقلية بالأعراض كالعلوم التصورية والتصديقية وسائر الأحوال
والأخلاق والصور الجوهرية لحصول العقل بالفعل الذي يعبر عنه بالارتقاء من جزء الملكة
العلوية وبالعقل كما فسر في موضعه واعلم أن الكمال اسم بالشرك للصورة فيما
يوجد بالشيء بالفعل والغاية بالأحوال الشيء وهو المراد كمال وصورة كتميز بالشيء وعن
أوريوق بأمر عاية فالشيء الواحد يكون صورة وكمالا وغاية باعتبارات مختلفة فاعتبر
الإنسانية مثلا كمال أول للبدن إلى جاهر إنسان وصورة للبدن وغاية للحيوان ما هو
حيوان فكل غاية كمال وليس كل غاية وقد يكون الشيء الواحد غاية مساعدة كما يوجد له
صور مرادة ومكافاة أو أنواعها أعراض بحصول العلم التصوري والتصديقي السابق
في الكمال الأول للقوة العقلية العاملة في حركة القوة النظرية ولا خلاف في ذلك
الشيخ في الأمر والأول البناء ولا مساعدة وله فيكون الغاية منها حصول أمر وعلة
أو لأن هذه الغاية ليست غاية أخرى وهي العقل بالفعل لحصول العلم التصوري والتصديقي
صورة وكمال أول للنفس العاقلة باعتبار وغاية العقل الهيولاني قال قده ولا
العملية التي يطلب منها أولا استكمال القوة النظرية ثم يكمل بها العلوم كمال القوة
النظرية بجملة الوجهين أحدهما أن كلا منها تعلم أنه يكمل غاية بعض العلوم وغاية
منها حصول تلك الغاية النفس ومن أمر عدم والمطلوب إن الأول عدم الفعال

النفس عن مقتضيات القوى الشهوية والغضبية والوهمية لئلا تؤثر في العقل النظري وتحصل
كمالاته وإن حصول هيئة استعلائية للنفس على البدن وقواه المستعملة على وفق المصلحة
وطلب العدالة وإحسانه حتى ما لا يكون هيئة لا تكون كمالا للنفس ولكن يكون بها
وأن كمال القوة العملية للقوة النظرية وما بينها أنه لزم على ما ذكره استكمال العاقلة حل
الناظرة به ولكن بكمال الناظر غايته لكمال العاقلة قال وقد يقسم النظرية
مختصرة وأقسام علمه آه ذكر الشيخ في ذلك الفصل أن الأشياء الموجودة التي وجودها
ما جاز بها وعلى يمينها بالقسمة الأولى على قسمين أحدهما الأمور التي تخالط الحركة وأيضا الأمور
التي لا تخالط الحركة مثل العقل والباري والأمور التي تخالط الحركة على ضربين أما التي يكون
لا وجود لها إلا أن يكون بحيث يخالط الحركة مثل الإنسانية والتربيع وأما التي يكون لها وجود
دون ذلك فالأولى على قسمين فإنها إما التي لا يصح لا في القوام ولا في الوهم يصح عليها أن
تجرد عن مادة معينة كصورة الإنسانية والفرسية وإما التي يصح عليها ذلك في الوهم دون
القوام مثل التربيع فإنه لا يحوج لتصوره إلى أن يخص بنوع مادة أو يلتفت إلى حال حركة وأما
الأمور التي يصح لها أن تخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة
والعلية فتكون الأمور التي يصح عليها التجرد عن الحركة إما التي لا يصح لها مخالطة الحركة وإما
التي لا يكون يجب لها مخالطة الحركة بل يكون بحيث لا يمتنع لها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية
والعدد الذي هو الكثرة ونحوه فأما النظر الخاص من حيث هي ولا تعارض ذلك النظر إلى النظر
العام من حيث هي مجردة فإنها يكون من جملة النظر الذي يتعلق بالأشياء لا من حيث هي في مادة
من حيث هي لا في مادة وأما النظر الخاص من حيث عرض لها الا لا يكون في الوجود الأول مادة
وهو على قسمين أما أن يكون ذلك الوجود لا يصح توهمه إلا أن يكون مع نسبة إلى المادة
النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نار أو هواء أو في الكثير من حيث هو أسطقسات
وفي العلة من حيث هي مثلا حرارة أو برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس أو مبدأ
حركة بدن ولذلك كان يجوز مفارقته بدنه وأما الذي يكون ذلك الوجود وإن كان لا يوجد

لا مع تسمية المادة ومخالطة الحركة فإنه قد يتوهم أحوالها وتستبان من غير نظر في المادة
المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجذير والتكعيب وسائر الأحوال
التي تلحق العدد فإن ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس أو في موجودات متحركة منقسمة
متفرقة مجتمعة ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجردا ما غير محتاج فيه إلى تخصيص مواد بعينها فأقسام
العلوم إما أن يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي في حركة تصورا وقواما وتتعلق بمواد
مخصوصة الأنواع وإما أن يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا
لا قواما وإما أن يتناول من حيث هي مفارقة قواما وتصورا فالقسم الأول من العلوم هو العلم
الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه وأما معرفة طبيعة العدد
من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والقسم الثالث هو العلم الإلهي وإذا كانت الموجودات في الطبع على
هذه الأقسام الثلاثة فالعلوم النظرية الفلسفية هي هذه الثلاثة وإنما اعتبر في تعليله الأقسام
الموجودات ... والمحسوسات لأن الموجودات التي هي أقسام الحكمة النظرية بعضها غير
محسوس ... موضوعاتها لكن من جهة اختلاف الجنس فإن أحوال الموضوعات
للعلوم قد يكون لذاتها كموضوعي الإلهي والطبيعي وكموضوعي الهندسة والحساب فإن أحدهما
الكم المتصل والآخر الكم المنفصل وقد يكون بالقيود والاعتبارات كما ... العلم
الكلي وما يختص بعلم الحساب من الأمور فإن موضوعيهما جميعا هو العدد وهو أمر واحد
مشترك بحسب الذات مختلف بالاعتبار فإن العارض للمادة هو العدد موضوع الحساب والكلي
المجرد عنها ... من حيث العروض لها من حيث التجرد في الوهم والمأخوذ من حيث هو هو
داخل في موضوع العلم الكلي ولهذا ... صاحب المطارحات على الشيخ ... من
الحكماء ... من جعل الحساب من العلوم ... من يجعل الحساب في العدد
موضوع الحساب العدد وهو من أقسام الموجود بما هو موجود لأن الموجود إما واحد أو كثير
والكثير هو العدد وهو لا يحتاج في ذاته ووجوده إلى مادة فإن المفارقات ذوات عدد
فيجب ... الإلهي لا في مادة وموضوع الهندسة هو المقدار ولا يمتنع في الإلهيات

فأقسام
اعتبار الموجودات
إشارة إلى أقسام العلم ... ذكر النظر ...
الموجود

لوجود ر

الا ومادة وكذا الا مكان بمعنى الا وهم وحيث جعلوه من وسائط العلم الكلي ولم يشترط في
العلم الكلي عدم الحاجة الى المادة خرج منه كثير من مباحث الوجود فان ترك على صحة الجود حمل
التغيير ر
موضوع الحكمة على ما هو حق التقسيم المذكور ثم قال الا ان يقال لم نقسم هذه العلوم الا بان
يكون موضوعها نفس الوجود اولا فالاول هو العلم الاعلى اعني الكلي والالهي والثاني موضوع
هو بعض العلوم نفس الوجود وذلك اما ان لا يفتقر في وجوده او في نوعه مطلقا الى مادة
معينة مخصوصة الاستعداد ام لا فالاول هو الطبيعي والثاني هو العلم الرياضي وفي هذا الحمل
انه حمل الحكمات داخلة في العلم الاعلى ولكن حمل التقسيم على وجه يوافق المذهب
اسهل يتعين العقلاء وقال ايضا طالع صدر تحقيق كلام صاحب الاشراق في التقسيم
المذكور وصدر كتاب الالهيات ولم يتعرض التقسيم المذكور وصدر كتاب المنطق
بين ر
الورق بين موضوع الحكمة فيخرج الكرة الذي اخذ موضوعا للعلم الكلي ولا يتعين ما
واعلم ان اقسام الحكمة النظرية ثلاثة عند العدة احدها الطبيعي والرياضي والالهي وارتقى
عند ارسطو وشيعته بزيادة العلم الكلي الذي فيه مباحث الوجود ولا يجوز ... حمل
عند الاوائل في الالهي اذ لا اعتبار لموضوعه في المادة وهم يحتاجون الى الاسماء
الربع عند الحكمة النظرية لانه اما ان يكون امورا لا تتعلق وجودها وحدودها
بالمواد الحسية والحركة اصلا او تتعلق فالاول هو العلم الالهي والعلم الاعلى
كذات الباري تعالى والعقول والوحدة والكثرة والعلة والمعلول والكلي والجزئي و
القوة والفعل والوجوب والامكان والامتناع وغير ذلك فان خالط شيء منها
المواد الحسية فلا يكون ذلك على سبيل الافتقار وهو فنان فن المفارقات
الموجود ر
وفن الكليات وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء وهو الوجود المطلق من حيث هو
كما سيجي واما الذي يتعلق بالمادة فلا يخلو اما ان يمكن الخيال من تجريده عنها
لا يعقل كونه موجودا الا في خصوص مادة واستعداد او لا يمكن ذلك فالاول هو الحكمة
الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالربع والسطوح والمقدورات الكروية والمخروط

فالعدد وخواصه فهي تعرض للمادة في وجودها لا في حدودها وكذا هو العلم الطبيعي والعلم
الاسفل وعلوم العالم انه ان كان موضوعه الكم وهو اما منفصل او متصل اما القار كحجم
لا يتسبب بالسعادة او الكمية فالاول هو الموسيقي والثاني هو الحساب قال من جهة انه
متحرك او ساكن آه الاول المرتقي من جهة استعداد الحركة والسكون او من جهة صحة الحركة
والسكون لان اسباب الحركة او السكون قد يكون مطلوبا في العلم الطبيعي كوجود السماء
متحركة ووجود الارض ساكنة والوسط ... الموضوع لا يكون مطلوبا في العلم الكلي
عن احوال ذلك الموضوع قال الا اشارة ... كتاب البرهان آه هذه الاشارة
... الفصل الثاني من المقالة الثانية من الفن الخامس الذي هو كتاب البرهان من المنطق
الالهي الشفا ... قال ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات ان
يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم
الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ما ليس مبدأ الوجود بعض الموجودات دون البعض ليس مبدأ
لجميع الموجود المعلوم فلا يجوز ان يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزئية لا يجوز ان يكون نفسه
موضوعا للعلم ... ليس ... الا ... موضوع العلم الكلي العام ... امرا
كليا عاما فيجب ان يكون العلم ... ومنه ... مبادي العلوم ...
... علم آخر ... العلوم ...
يكون مبادي سائر العلوم ... من هذا العلم فلذلك يكون كان جميع العلوم ... عليها
... متصلا ... الدائرة موجودة ...
... العلوم ... الدائرة موجودة ...
... موجودة ... العلوم ... قال ...
وذلك ... سائر العلوم ... موضوع ... علم ...
... مبادي وموضوعات ومطالب ...
... الصناعة ولا ... عليها ... الصناعة ... موضوعها ...

والمتصل اما متحرك او ساكن فالمتحرك هو الهيئة
والساكن هو الهندسة والمنفصل ح

عن لم يرجع بها او كان يرجع من علم وبهاء الدوسا بها عن لم يرجع من ذلك العلم الى
علم او ورد بها اطل والموضوعات من الاسباب الى ابحاث الصانع عن الاحوال المعهودة لها
والعوارض الراسية لها كالمبادي في الهندسة والجسم من جهة تحركه والسكون في العلم الطبيعي
الالهي من جهة الصحيح والمرض في الطب والمطالب من القضايا التي يحمل لها عوارض ذاتية
لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضه وهي المشكوك فيها اولا المبرهن عليها في العلم كما ذكر
فيما ابرها ان والمسائل بما البرهان والموضوعات عليها البرهان والغرض من علم البرهان الامام
الرابعة قال لانه افضل علم بافضل معلوم آه اما انها افضل العلوم فلان علمها علم يقيني
لا تقليد فيه بخلاف سائر العلوم فان بعض مقدماتها ما اخذ مما فوقها على سبيل التسليم و
التقليد واقل ذلك التصديق بوجود موضوعها اذ موضوعات سائر العلوم انما تثبت وجودها
في هذا العلم والعلم الذي لا تقليد فيه هو افضل من غيره واما انه معلومها افضل المعلومات
فلان المعلوم بها هو الحق تعالى وصفاته وملائكته المقربين وعباده المرسلين وقضائه
وقدره وكتبه ولوحه وقلمه والمعلوم في سائر العلوم ليس الا اعراضا وكميات
وكيفيات وحركات من سكنات وما يجري مجراها والله اعلم لان فضيلة العلم اما بفضيلة موضوعه
او لوثاقة دلائله ولشرافة غايته وثمرته والكل موجود في هذا العلم اما الموضوع فقد
علم واما الدلائل فلانها واحكمها من البراهين المستعملة في هذا العلم لان مقدماتها
ضرورية اولية دائمة في المنطق لم المالم من غير تقييد بما دام الوصف او ما دام الذات
او غير ذلك واما الغاية والثمرة فلا غاية ولا ثمرة لعلم اوضاعه فوق ان يعرف العقل
الهيولاني عقلا بالفعل ولا يصير النوع الحقيقي من جملة الملائكة المقربين ولم [illegible] العقل الآدمي
معه لاحصائها للعالم المحسوس قال واما الحكمة المطلقة آه هذا العلم علم مطلق عن
الاضافة الى غيره والتعلق بما سواه وسائر العلوم من ارباب العبيد وخدم لهذا العلم لان
موضوعاتها انما تثبت في هذا العلم فهو المعطي لثبوت موضوعاتها وايضا وجود
[illegible] انما يبرهن عليها في هذا العلم او يبرهن بما يتوقف من عليها فكانه موضوعات

هذا العلم مبادي لموضوعات سائر العلوم فكان هذا العلم مبادي لمسائل سائر العلوم
فيحتاج العلماء من حيث هم العلماء بعد الكمال وحده هم للعالم الالهي لانهم المحتاجون الى
في اخذ مبادي علومهم وادراكهم المعهودة منه قال لان العلوم اما حقيقية او مستعملة
هو ان العلم من الحكمة العلمية الباحثة عن الموجودات التي وجودها باختيارنا وعملها وهو على ثلاثة
اقسام لانه يتعلق بعلم الآراء التي تصلح بها المشاركة الانسانية العامية وتعرف بتدبير
المدينة وتسمى علم السياسة واما ان يتعلق بما يصلح به المشاركة الانسانية الخاصة وتسمى بتدبير
المنزل واما ان يتعلق بما يصلح به حال الشخص الواحد في تزكية نفسه وتصفيته ليستعد بذلك
لحصول العلوم النظرية التي بها تحصل السعادة العظمى والسعادة الكبرى وخلاصة الدنيا
والسعادة الاخروية الابدية وتسمى علم الاخلاق والشيخ ادرج القسمين الاولين تحت قسم
واحد لاشتراكهما في حصول المشاركة سواء كانت جماعة عامية او منزلية خاصية ولانها مشترك
في ان المطلوب الذي بها هو المعاملة مع الغير واصلاح الخارج بخلاف تهذيب الاخلاق
فان المطلوب الذي فيه المعاملة مع النفس واصلاح الداخل من الامور الشهوية والغضبية
الوهمية قال واما ما يستعمله في الفنون والعلوم الحكمية علم خارج عن جملة آه يطرح هو الكلام
لان علم الميزان عند الشيخ من اقسام الحكمة بكونه واحد من الحكمة النظرية وهو الكلام ليس
من اقسام الحكمة العملية باحثة عن الموجودات النفس المذكورين ولكن متعلق بكيفية علم او عمل
الذي ليس بعيد ان [illegible] الاصابة في الفكر والعصمة عن الخطاء وهو علم آلي لا ما فادة
من كيفية العلم نظرا ومن كونه متعلقا بكيفية عمل [illegible] من كونه متعلقا بكيفية عمل
وكونه علما فان المنطق مشارك سائر العلوم النظرية في الموضوع المشترك في كالها في العام
ولواحق العلوم العملية والعامة المشتركة في بعض العمل سواء كان ذهنيا او خارجيا و
كالها في الموضوع لان موضوعاتها الافعال والاعمال التي بقدرتنا واختيارنا من حيث هي كذا
فكم موضوعات المنطق المعقولات الثانية التي ليست بقدرتنا واختيارنا ومن الامر آه وحاله
الكلام فعله لم يتوقف بعلم العلم الالهي الخلقي والعلمي وتوابع القسمين بل يجعلها مشاركا العامة

لا باعتبار الموضوع فمعرفة الحكمة النظرية غايتها حصول علم ورأي وغاية الحكمة العملية غايتها حصول العمل
ان كمعرفة الحكمة الاحسن والاولى انه لم يكن حال العلوم باعتبار حال الموضوعات الا ان الموضوعات اولا
للعلوم ولكنها حاجة صرحنا ولا شك انه التعليم والتوليف باعتبار الموضوعات فيهما باعتبار الخارج
قال ولا ليس فيما يبحث عن اثبات الاله بوجوده انه ينطوي للطبيعي بحثه عن اثبات الاله ما ذكره
من طرق الحركة وانه لا بد للمتحرك من محرك لا يتحرك عن محرك غير متناهي القوة دفعا
للدور والتسلسل واحوال انه المراد اثبات الاله بحث وجوده ولعله ليس مطلوبا من
هذا العلم واما بحث الطبيعي اثبات مبدأ الحركة عن مبادئ قوة التاثير ليس بجسم ولا جسماني
لانه يبحث عن احوال الجسم بما هو متحرك دعوى مبدأ الحركة الغير المتناهية فليس مطلوبه اثبات وجوده
لعدم تعينه ان وجوده الحركة والمحرك من حيث هو محرك ليس هذا المطلوب وذلك ولعله ان بالجزم
من جهة انه وجود ليس لغيره مستلزم وجوده من لم يثبته هذا اولى والا عبارة من الذي مسده
الشيخ والحاصل انه وجود الواجب لعله ليس مطلوبا في شيء من العلوم الا هذا العلم قال
ولا يكون انه يكون ذلك آه قوله ذلك جزء يكون واسم مجرد فان لا يكون انه يكون المطلوب
والمجموع في سائر العلوم هو اثبات الاله والوجود انه كما انه يعم ذلك لا يكون العلم انه يعم
لا باسائر العلوم وانه يوقف هذا الدليل على الاصول كذب عليك ومن انه المطلوب
في كل علم اثبات الوجود الدائم لموضوعه ولعله الوجود الدائم بما هي الحس انه لم ولا بساوي
وانه موضوع المسئلة انما هو موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او نوع منه
وجه منهم من هادنه وانه موضوع العلم يحث منه او وجوده لا يكون انه يكون مطلوبا
في ذلك العلم ولعله بما هو المطلب الجميع الموجودات لا يصح انه يكون المطلوب في العلم عن هذا الا انه
لم يصح انه يكون نفسه موضوعا للعلم جزء لا انه يعرض بنفسه لا كل موجود جزءا من جزء الاصول
عن انه اثبات الاله انه ليس مطلوبا الا في هذا العلم قال او وجد شيء لكن من حال هذا العلم
انه يبحث عن المبادئ كاه وقد اشاره على اثبات المبدأ الاعلى لا يكون انه يكون من مطالب العلم
الكلي لانه ليس لمراعاة ما يحل انه يكون في العلم من جزء هذا العلم الاعلى كما انه علم النفس من حيث انها
انه من مطالب العلم الكلي من الاكبر
المحو بالعلم الاوسط والعلم الكلي

مندرجة في جزء من العلم الطبيعي واما النظر فيما يحتاج منه من حيث هو مبادئ الذوات فانه يتعلق بالعلم
الناظر في احوال المفارقات كما ان النظر في مبادئ جميع الموجودات من حيث هو مبادئ جزء من العلم الاعلى
واما النظر فيما يحتاج من حيث هو مادة فانه يتعلق بالنظر في العلم الذي موضوعه المفارقات وهو العلم
الذي ينظر في الامور المجردة عن المادة والحاصل انه الذي موضوعه عموم الموجود والواحد لا يكون
انه يكون العلم بالاشياء التي تحته جزء من علم لانها الحيث فاسم انه احد جهتي العلم المذكور وكذا
الزمان ولا العالم فهو حد حده الحاصل انه بحث انه لا يكون العلوم جزءا او آخرا واما
بحث انه يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر في الموجود بما هو موجود والواحد بما هو واحد
الذي هو حاصل من كون كل علم جزء العلم آخر او كونه تحته ولا ان الموضوع اعم فيهما لا يكون انه
يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولا يدل عليه قال كان من سائر الفلسفة الاولى الاعداد
مادونها كما ان الطرق اثبات المطالب الموجودة عن علم في ذلك العلم ينضبط او آخر العلوم
واحوالها قد حل بعض العلوم في بعض وتخلط ومن ذلك العمل الداخل اثبات كره المحركات العقلية
في علم السماء والعالم من الطبيعيات اثبات العقل المجردة للانسان في علم الحركات العقلية منه
والوحدة في جميع مادونها قال كلها او بعضها الاول مجردة وان كان موضوع والكلام حيث
عن المقام من اوائل المشائين كما في قوله ان حالي كل بشر والفعل كل بشر وجوده وقوله الا
تحت جميع العناصر والمجردة فوق جميع الافلاك قال الا واحدا منها وهو العقل الكل
واما لم يكن الاول يكون موضوعا لهذا العلم لا من اثبات العقل في بعض الشيخ لا واحد
منها انه السبب الفاعل بخصوصه كما هو اول واحد من الا لنوع المراد انه لا اختصاص ولا
من اثبات الفصول يكون موضوعا لهذا العلم دون غيره قوله فلسفة من الاعراض انه
لا اثبات بما هو اثبات آه المراد انه مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل انه جميع انه يكون
من احوال الاسباب بما هي اثبات الا انها ليست مختصة بها لانها كما توصف بها الاسباب
العصور بما هي اسباب توصف بها غير تلك الاسباب لا فعلوا ولا اثبات الوجود
هو نفسه انه يحولا المسائل لكنه انه يكون من الاعراض المختصة الذاتية للموضوع وانما

الاستاذ قوله بما هي اسباب لان تلك الاحوال من الاعراض الذاتية للاسباب الموجودة بما هي موجودة
مطلقة او واحدة مطلقة او ما يجري مجراهما فاذا بحث عن احوال الاسباب من حيث انها اسباب
لامر من حيث موجودة كان البحث فيها عن احوال الموجود المطلق فيكون هو الموضوع لا غير قال ثم م
ثم من الشق الواضح انه ليس هذه الامور آه هذا جواب الوجه على انه موضوع هذا العلم ليس هو
الاسباب المتصورة فقرره على وجهين لان المراد بهذه الامور في كلامه اما الاسباب
المتصورة والمباشر الكلية المجردة وظاهر ما في الاول نقول انه موضوع العلم الكلي
يكون بينا ان العلم الذي يبحث عن احوال الخاصة بهذه الاسباب وجودها وكونها اسبابا
من الامور التي يجب البحث عنها اولية بينة ولا من الاعراض الخاصة لموضوعات
سائر العلوم كالامور الطبيعية والتعليمية وغيرها فيجب ان يبحث عنها في هذا العلم فيكون
لكونه موضوعا لها وعلى الثاني نقول من الشق الواضح انه مثل الكلي والجزئي والوجود
والفعل والعدم والحادث والواحد والكثير وغيرها من الامور الشاملة للاسباب
وغيرها من المسائل [illegible] عمومها والمطالب التي لا بد من البحث عنها في
شيء من العلوم لاشتراك كثير من المقاصد المعدودة المطلوبة على البحث عنها من لا شيء
العلوم فانه يبحث عن هذه الامور على وجه العموم الا في هذا العلم فيكون هذا
البحث الواقع فيها في هذا العلم لا يكون لانه يكون على وجه اختصاصها بالاسباب الاربعة
العارضة والا وجب اشتراك البحث فيها على وجه العموم انه فيكون البحث على هذا التاصير ل
الوجه لغوا او اجنبيا في هذا العلم قال واعلم ان العلم بالاسباب المطلقة آه هذا
ثالث الوجوه وحاصله ان البحث عن احوال الاسباب المتصورة بما هي اسباب مطلقة مع
كونها واسبابا على الاطلاق وهو موقوف على وجود لانه في الوجود وجوب معلولها
الوجودي باسبابها فاعلة وغائية وصورية ومادية ليصح البحث عنها من حيث انها
اسباب مطلقة واثبات الشيء المتصور ليس هو بسبب لا يمكن الا في هذا العلم لان علم
ما بعد كل شيء من الكون في باب العلل وليس الا الوجود والمباحث [illegible]

وهي لا توجد الحق الا بسبب ادرك ما كانت بواسطة العاقلة ومحاذية عن علمها الحاكم
النفس بكونه بعض الامور بسبب البعض كالنار للاحراق والحمل للسقمونيا من جهة تكرر
الاحساس بوقوع احدهما عقيب الآخر كما في التجربيات فذلك لا يتم الا بمعونة او بعلة
وهي ان الامور الاكثرية والدائمة لا تكون اتفاقية بل بسبب ذاتي فيتوقف اثبات
السببية اما بها الحق المجرد من التشكيك كالنار والاحراق مثلا على مسألة مطلقة
تامة من الاسباب فلا اثبات بهذه السببية كذلك السببية بعينها عرضية على امر
مشهور وليس كل مشهور حقا ولا مستثنى عن البرهان فاذن يكون بعض الموجودات
اسبابا مطلقة اي فاعلا او غاية او صورة او مادة على الاطلاق لا يثبت الا
بالبرهان العقلي وموضع اثباتها الشيء الا في العلم الاعلى ويكون ذلك من مسائل الموضوع
لا يوجد المستغني عن البرهان او لكونها لا يكون مما يستعينه سواء كان في مسائل الموضوع
او لا يوجد عند الحكيم محتاج الى البرهان او لا يبرهن الا عليه كما قال بعض العظماء رسول
قال [illegible] لولا انكم لم تكونوا [illegible] ويكون [illegible] مع انه آنا آه ولا البرهان لم
الا [illegible] من المسائل الا بعد من الموضوع ومع ذلك [illegible] عليه في
كتاب [illegible] يكون كل [illegible] من المنطقيين الحال من ان الت قال فيس العلم
ان ليس البحث عبارة هذا الطالب آه من الاحتمال الاربعة المذكورة اولا وهو
البحث عن الاسباب المتصورة وهو انه يكون البحث عن كل واحد واحد من الاربعة من حيث
الوجود ذلك الواحد بخصوصه لا من حيث انه سبب مطلق فان ذلك العلم [illegible]
ذكر والشق الاول لانه كان البحث عن احوال الاسباب الاربعة الخاصة بما هي اسباب
مطلقة موقوف على اثبات وجودها مطلقا واثبات وجودها مطلقا لا يمكن الا في هذا العلم
البحث عن احوال كل واحدة واحدة من العلل الخاصة بخصوصها موقوف على
اثبات وجودها الخاصة واثبات وجودها الخاصة لا يمكن الا في هذا العلم لان العلوم المحدودة ولهم المذكور م
مطلق موضوع علم وليس العلم الذي يبحث عن احوال ذلك الموضوع المطلق بعضه پنج ل

العقل المجرد لا يصح الاسم كما توهمه بعض المعاصرين قال ولا انه من جهة ما هي جملها
وكل من الطال السوى الثالث من تلك الشقوق الاربعة الذى وقع رابع الاحتمالات
في الذكر اولا لانه لست اول حط وكلا لان ذلك يرجع الى الاحتمال الذى من الطالع
اولا او ثانيه علم الفوق في المنطق من الكلى والجزئى وكذا الكمي الفوق من الكلى والجزئى وفي بعض النسخ
وقع محل الكلى والجزئى عند الاصوليين عبارة عن المشترك اللفظى قال ولو لم يكن كك
في حساب الكلى ان العلم الكلى موقوف على العلم الجزئى واما العلم الكلى فموقوف على العلم
الجزئى بل ربما يكون الامر بعكس ذلك اذا كان الكلى اما الحرية والعلم
الجزئى علما بالكل قال باعتبار ذلك علته وهو لعلم لا يكون الكلى اعتبار حصول حسابيا
بعنوان ملاحظة لا ملاحظة الجزئيات اولا ليكون الكلى حسابا او نوعا فان كون الكلى كالعلم
ملاحظا المفهوم المطلق موقوف اعتباره على العلم بالجزئيات بحلقه الحالى لان ام
حيث كونها داوار حسب ... وذلك المفهوم لا يكون تتعلق في الجزئيات الا مع تعقل مضافا
في الكلى فهو كونه حسابا واما المعدوم فيعطل على العقل الكلى من جهة الاعتبار
الذى عن ذوات الجزئيات لا وصفها كما حققه في موضعه قال واما لم يكن ان النظر
في الاقسام من جهة ما هي موجودة بها رابع الاحتمالات في كون الموضوع في هذا العلم
الاقسام العقلية ومحمولها في الذكر السابق اولا وثانيا وفي النسخ في التسامح الى الاحتمال
الصحيح مع كونه خلفا فان هذه وقع البحث عن الاقسام الاربعة بما هي موجودة في هذا العلم لا
كلاما بحث عنه من حيث كونه موضوعا مطلقا من غير ان يكون نوعا مخصوصا لاستعداد
او تعلقا لجزء من ذلك البحث لم يكن في هذا العلم قال فلم يكن من جهة ما هو موجود
الحكم الطبيعي بهذه الجهات الثلاث عن الموجود والجوهر والتركيب من الهيولى والصورة
انما يقع في العلم الالهى والعلم الاعلى لان العلم الطبيعي والعلم الاسفل لان البحث وجه
الشروع عن [illegible] وجوده ومعنا [illegible] في [illegible] العلم الذى هو دون علم تحت [illegible] عن
العوارض الذاتية لذلك الشيء فالبحث عن وجود الجسم الطبيعي في [illegible] العلم الاعلى الذى موضوعه

الموجود بما هو موجود لانه من اقسامه الاولية والبحث عن الاقسام الاولية للشيء بحث عن عوارضه
الذاتية وكذا البحث عن جوهريته لانه بحث عن عموم ماهيته وكذا البحث عن الهيولى والصورة
لانه بحث عن عموم وجوده او بهما تم وجوده فبعد ذلك يصلح لان يصير موضوعا لصناعة
اخرى فاحدة [illegible] تلك الصناعة من [illegible] الطبيعى الذى هو من صنعة العلم [illegible] العالم
الاول وهو صنعة الجسم به وهو تحت الصنع الاول لان [illegible] الواحد وذلك [illegible]
قوله والعلوم التى تحت العلم الطبيعى آه علوم الطبيعيين بعضها اصول وبعضها فروع و
بعضها وقع في ترتيب واصولها ثمانية اقسام الاول يعرف منه الاحوال العامة للطبيعيات
ويسمى سمع الكيان والثانى يعرف منه احوال الاجسام البسيطة والحكم في ضعفها ونقصها
وعدد ذلك ويسمى علم السماء والعالم والثالث يعرف منه احوال الكون والفساد والتوليد
والتوالد وكيفية اللطف الالهى في ابقاء الاجسام الارضية مع انفعال السماويات
في شيئها وحفظها واستبقاء الانواع على فساد الاشخاص [illegible] السماويتين
احدهما [illegible] من مبدأ الاول [illegible] ويسمى علمه كتاب الكون والفساد والرابع
يبحث عن كائنات الجو والمركبات الناقصة ويسمى علمه كتاب الآثار العلوية والخامس يبحث
فيه عن احوال المركبات الجامدة ويسمى علمه كتاب المعادن والسادس علم النبات
والسابع يسمى علمه كتاب طبائع الحيوان والثامن يسمى علم موضوع النفس وقواها
المدركة والمحركة ويسمى علمه كتاب النفس والحس والمحسوس واما الاقسام
الفرعية من الحكمة الطبيعية فمنها الطب ويبحث فيه عن احوال البدن الانسانى وادراكه و
امراضه وكيفية [illegible] وكماله واسبابها وعلاماتها من حيث استعداده للصحة والمرض
ومنها احكام النجوم والغرض منه الاستدلال من اوضاع الكواكب اشكالها [illegible] موضوعها
في مدخل الروح على احوال هذا العالم وهو علم تخمينى ومنها علم الفراسة والغرض منه الاستدلال
من الخلق على الخلق ومنها علم التعبير ومنها علم الطلسمات والغرض منه تمزيج القوى
السماوية بقوى بعض الارضيات لحصول امر غريب في هذا العالم ومنها علم النيرنجات

والغرض فيه تمزيج القوى التي في الاجسام الارضية ليحدث فعل غريب ومنها علم الكيميا

وهو معرفة ما يسلب عن بعض المعدنيات خواصها وافادتها خواص غيرها والتوصل

بها الى ايجاد جوهر ثمين كالذهب والفضة من هذه الاجساد قال وكذلك العلوم

الى دلك العلوم السياسية والخلقية فان موضوعها ليس الموجود بما هو موجود بل شئ

آخر تحته وان موضوعها يثبت في علم هو فوقها قال واما العلم الرياضي فقد كان

موضوعه اما مقدارا مجردا آه قد علمت ان اصول العلم الرياضي اربعة والقسمة

الى الاربعة باعتبار انقسام موضوعها والشيخ اشار اليها جميعا فقوله اما مقدارا

مجردا في الذهن اشارة الى موضوع الهندسة وقوله اما مقدارا ماخوذا في الذهن

مع المادة اشارة الى موضوع الهيئة وقوله واما عددا مجردا عن المادة اشارة

الى موضوع علم الحساب وقوله واما عددا في مادة اشارة الى موضوع الموسيقى

قال ولم يكن ايضا ذلك البحث متجها آه قد علمت ان البحث عن وجود الشئ وحقيقته

ومقوم حقيقته من وظائف العلم الآخر فالبحث عن كون الشئ مقدارا او عددا مجردا

او ماديا وكذا عن كون الخط والسطح والجسم مقدارا متصلا وكون الحد او الستة عددا

او كما وعن كون هذه الاشياء جواهر او اعراضا كل ذلك لا يقع الا في العلم الآخر قال

والعلوم التي تحت الرياضيات آه الاقسام الفرعية للعلوم الرياضية كثيرة فمن فروع

الحساب علم الجمع والتفريق وعلم الجبر والمقابلة ومن فروع الهندسة علم المساحة وعلم

الحيل المتحركة وعلم جر الاثقال وعلم الاوزان والموازين وعلم المناظر وعلم المرايا

وعلم نقل المياه ومن فروع الهيئة علم التقاويم ومن فروع الموسيقى اتخاذ الآلات

العجيبة لحصول النغمات المتجية للنفس المتجية لتوالمها ودواعيها كالارغنون وما يشبهه

قال ثم البحث عن الجوهر بما هو موجود آه لما بين ان موضوعات سائر العلوم

ومقوماتها الذاتية لا يبحث عن وجودها ووجود ذاتياتها في تلك العلوم فاراد ان يبين

ان تلك الامور لا بد ان يبحث عن وجودها في علم آخر ليتبين ان موضوعه ماذا

وانه هو الموجود بما هو موجود وهو موضوع الفلسفة الاولى ولا يبعد ان يكون هذا شروع

في منهج آخر في تحقيق موضوع الفلسفة ويتم بادني عناية الظهور ان وجود تلك الموضوعات

الكلية لا بد ان يتكفل في علم من غير سائر العلوم الاولى واثبات اينيتها فيها بين

العلوم والمنهج الذي سبق بيانه كان من جهة اثبات موضوعات سائر العلوم الحكمية

وهي الطبيعيات والخلقيات والرياضيات والمنطقيات ولزوم موضوعاتها جميعا انما تثبت

في علم آخر هو فوقها وهذا المنهج من جهة ان هاهنا امورا لا بد من اثبات وجودها وماهيتها

ولا يتيسر بيان وجودها وماهياتها الا في علم هو غير تلك العلوم الجزئية وهو علم لا بد ان يكون

موضوعه اعم الاشياء وما ذلك الا العلم الآخر الذي موضوعه الموجود المطلق بما هو

موجود مطلق قال او هو في مادة غير مادة الاجسام اعلم ان الصورة يمكن ان

هو امرا بالفعل يصلح ان يعقل وهي قسمان قسم يفتقر في قوام وجوده الخارجي الى مادة

وقسم لا يفتقر فيه الى مادة جسمانية وهذا القسم ايضا قسمان قسم يفتقر في قوام وجوده العقلي

الى مادة عقلية كالعلوم التصورية والتصديقية للانسان فانها صور زائدة على ذات

النفس والنفس موضوعها وهي مادة غير جسمانية وقسم لا يفتقر اصلا الى مادة

لا عقلية ولا غيرها كذوات العقول المفارقة على الاطلاق وهي الصورة المحضة المطلقة

قال وليس يجوز ان يكون من جملة العلم بالمحسوسات آه اي ليس يجوز ان يكون

البحث عن هذه الامور المذكورة من الجهة المذكورة داخلا في العلوم الطبيعية الباحثة

عن المحسوسات التي لا يمكن تجردها عن المادة المحسوسة لا خارجا ولا ذهنا ولا

في العلوم الرياضية الباحثة عن المحسوسات المفتقرة الى المادة المحسوسة الا

بحسب الذهن لان هذه الامور مما ليس وجودها مفتقرا الى المادة المحسوسة لا خارجا

ولا ذهنا كما ستعرفه فلا يجوز ان يكون العلم بها من جملة هذين العلمين اعني الطبيعي

والرياضي واما انه لا يذكر المنطقي في ان يكون العلم بها منها لان ذلك الاحتمال بعيد عن

العقل اما جميع فتبين ان وجوده آه خلاصة تقرير هذا المنهج على النظم الطبيعي ان

قال م

[illegible]

البحث عن هذه المذكورات من حيث وجودها وفيها بحث عن الامور التي لا يفتقر
في وجودها وتعقلها الى مادة جسمانية وكل بحث عن هذه الامور يمكن ان يبحث انها
ويكون موضوعها مباينا لموضوعات العلوم الطبيعية والرياضية والمنطقية فينتج ان
تلك الابحاث من الالهي وموضوعها خارج عن موضوعات ساير العلوم اما الكبرى فقد
مر بيانها بابطال نقيضها واما الصغرى فهو قوله واما الجوهر آه قال بما هو جوهر فقط
لفظ فقط يجوز كونه بيانا للاطلاق وكونه بيانا للتقييد ايضا فان البحث عن الجوهر
في على كلا الوجهين فتدبر في العلم الاعلى اما على الوجه الاول ففي العلم الكلي منه واما
على الوجه الثاني ففي علم المفارقات منه وقوله والا لما كان جوهرا لا محسوسا بيان لاستغنائه
عن المادة بكلا الاعتبارين قال واما المقدار فلفظ اسم مشترك آه لفظ المقدار
كلفظ المتصل بالمعنى الذي ليس بمضاف يطلق بالاشتراك الصناعي عند الشيخ بين
على معنيين احدهما من مقولة الجوهر وهو صورة الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي
على الاطلاق وثانيهما من باب الاعراض وهو معنى جنس مشترك بين الامور الثلثة
اعني الخط والسطح والجسم التعليمي وللمتصل الكم في قدر رابع هو الزمان واما الآخرون
فهم يذكرون المعنى الاول من المقدار لكنهم يطلقون المقدار بالمعنى الثاني على الجسم
الطبيعي ويجعلون بعض افراد الكم المقدار جوهرا وبعضها عرضا فالجوهر من
الكم المتصل المقدار هو الجسم الطبيعي والعرض هو السطح والخط قال وقد عرفت
الفرق بينهما ذكر هذا الفرق في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الفن الاول
من المنطق حيث قال الجسم انما هو جسم لانه من شانه وفي طباعه بحيث
يمكن ان يفرض فيه ثلثة ابعاد على الاطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك
تقاطعها على قوايم وهذه صورة الجسمية ثم اذا اختلف الجسمان بان يحتمل
احدهما ان يقبل احد الابعاد او اثنين منها او ثلثتها اكبر او اصغر من
الابعاد التي في الجسم الآخر فانه لا يخالفه في انه يقبل ثلثة ابعاد على الاطلاق

بين ر

او ثلثتها ر

التي هو بحالها فيما فرض من الابعاد على ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلثة ابعاد جسم على الاطلاق و
من حيث يقبل ثلثة ابعاد بعينها اكثر موجودة فيه بالفعل لكنه امكن فهو من حيث يتقدر سواء
كان التقدير لا بعينه الخ لكنه او بعينه والصورة الجسمية التي هي صورة [illegible] التي
التي لا تزيد فيها جسم على جسم فهي من جملة القسم الاول وهي صورة جوهرية ليست
عرضا والمعين الوضعي للتقدير في الابعاد الثلثة تقدير المحدود او غير محدود فهو العرض
الذي من باب الكم انتهى قال فانه مبدأ لوجود الاجسام الطبيعية اعلم ان هذا المعنى اربعة
الخامس المبدائية بالقياس الى اربعة اشياء فانه صورة مقومة لوجود الهيولى الاولى كالعلة
الفاعلية المشتركة الا انها شريكة فاعل الهيولى وهي علة صورية للجسم بما هو جسم ومقومة لماهيته و
هو بالقياس الى الاجسام الطبيعية النوعية علة مادية او جزء علة مادية وبالقياس الى
صورها النوعية مادة او جزء مادة فهو على كل واحد من هذه الانحاء والاعتبارات يحتاج
الى تحكيم متعلق القوام الشريف من المواد المحسوسة كيف وقد تضاعفت له جهات التقدم
عليها بالذات لهذه الوجوه من العلية كما اشرنا اليه قال فان الشكل عارض لازم
للمادة مطلق الشكل وكذا مطلق المقدار الجسمي بالمعنى الثاني من لوازم المادة وانما ثبت
عرضيتهما بقبول اشخاصهما وتوارد اعدادها على المادة المعينة فمن هو كما اذا تشكلت الشمعة
الواحدة باشكال مختلفة كالكرة والمكعب والاسطوانة وغيرها فان تحقق عرضية الاشياء
هو جواز تبدل آحادها مع بقاء هوية المحل فتبدل الاشكال على جسم واحد جوهرا يظهر عرضية
الشكل واذا ثبت عرضية الشكل ثبت عرضية المقدار فان نسبة الشكل الى المقدار نسبة الفصل
الى الجنس وهما متحدان جعلا ووجودا فتبدل احدهما يوجب تبدل الآخر ولا يلتبس عليك الامر
اذا كعبت فان مقداره المساحي مساو للذي قد كان اولا لما تقرر لا مساواة بين الاشكال
المختلفة بالفعل الا في القوة المتساوية وما بالقوة غير موجود بعد وانما المتساوية من
المقادير من الاجسام هي ما كانت على شكل واحد قال فليس هو بجوهر الخ آه اي لكل
لكن البحث عن نحو وجود المقدار بالمعنى الاول يجب عن احوال ما لا يتعلق وجوده بالمادة

هو ل

اما ه

بعينها

الاجسام ه ر

تلك البحث عن نحو وجود المقدار بالمعنى الذي يبحث عن مثل تلك الاحوال لان البحث عن انحاء
وجودات الاشياء وجهاتها من وظيفة ذلك العلم كما مر قال فاما موضوع المنطق من
جهة ذاته فكانه خارج عن المحسوسات آه الاولى تقديم هذا الكلام على قوله ثم البحث عن
الجوهر آه ليكون داخلا في الوجه الاول الذي مبناه على ان موضوعات ساير
العلوم انما يبحث عن انيتها وماهيتها في علم آخر هو العلم الاعلى وكان الشيخ اراد
بيان وجه آخر على اثبات الفلسفة الاولى وتحقيق موضوعها والوجه ان موضوعات
المنطق وهي المعقولات الثانية من جملة الاشياء التي يقع البحث عن نحو وجودها
ولهذا وجودها ليس الا في العقل ولا يجوز البحث عنها من هذه الجهة في علم
المنطق لان البحث عن وجود الموضوع لعلم لا يقع في ذلك العلم كما مر مرارا
ولا في علم موضوعه المحسوسات كالطبيعي والرياضي لانها غير محسوسة فالبحث عنها
ايضا لا بد ان يقع في علم غير هذه العلوم النظرية وليس هذا الا العلم الاعلى قال
فتبين ان هذه كلها يقع في العلم الذي آه لا شك ان البحث قد يقع من الاشياء التي
بعضها من باب الجوهر كالنفس والجوهر والجسم والصور الجوهرية العقلية وغيرها
وبعضها من باب الكم كالمقدار والعدد وبعضها معقولات اولى كموضوعات المنطق
التي هي من باب الكيف وغيرها يحتاج على الوجه المذكور ونظائره ان البحث عن هذه
الامور على الوجه المذكور لا يقع الا في علم يتناول ما ليس مفتقرا الى المادة
المحسوسة وجودا وتعقلا ومعلوم ايضا انه ليس لكل واحد من هذه الابحاث
موضوع آه وغير جسماني في علم آه وغير ذلك بل كلها مما يقع في علم واحد له موضوع آه
واذا كان كذلك فموضوعها المشترك الذي يكون تلك الاشياء بوجوداتها وجهاتها
احوالا واعراضا ذاتية له وافتقاما اولية منه لا يمكن ان يكون الا امرا عاما محققا
وليس ذلك الا الوجود المطلق والموجود من حيث هو موجود وانما قيد المعنى العام
العام بالمحقق ليخرج المفهومات العامة الاعتبارية والسلبية كالممكن العام فان المشترك

وفي ح ل
هذا العلم م
ونظيره ل
جسماني لعلم آه او قال بل كلها ح ل
الموجود ح ل

واللاممتنع واللامعدوم فان البحث عن احوال تلك الامور ليس من الحكمة الباحثة
عن احوال اعيان الموجودات في شيء قال وكذلك قد يوجد ايضا آه هذا وجه آخر
في تحصيل موضوع الفلسفة الاولى والفرق بين هذا الوجه والوجه السابق ان البحث
عنه المذكور فيما كان من جملة امور موجودة بالاستقلال سواء كان وجودها وجود
الجواهر او وجود الاعراض وسواء كان الوجود وجودا خارجيا او وجودا ذهنيا
واما البحث عنه المذكور في هذا الوجه فهو من جملة امور عرضية وجودها وجود
موضوعاتها بعينه لكن النفس تجردها وتحققها بان تنتزعها عن الموجودات
والفرق بينها وبين ساير الاعراض ان وجودات ساير الاعراض في انفسها
وجوداتها لموضوعاتها واما هذه الامور فوجوداتها في انفسها هي بعينها وجودات
موضوعاتها والفرق بينها وبين الوجود ان الوجود نفس وجود الموضوع وكل
من هذه الامور وجوده وجود الموضوع لا انه نفس وجود الموضوع لان لها
ماهيات غير الوجود بخلاف الوجود اذ لا ماهية له قال وهي مشتركة في العلوم آه اي
يقع استعمالها في كل واحد من العلوم بوجه من وجوه الاستعمال اعم من ان يكون
من جهة كونها من المبادي المشتركة في علم او من المقاصد فيه او لا هذا ولا ذاك
بل يقع الاقتصار على استعمالها في بيان بعض المقاصد والغرض ان هذه الامور
ليست مما يستغنى عن معرفتها وبيان وجودها فلا يجب البحث عنها في شيء من
العلوم بل يجب البحث عن وجودها وحدودها ثم لا يتكفل شيء من العلوم الجزئية
البحث عنها من الحيثية المذكورة بل باحد الوجهين الاول ان لو يبحث عنها من
حيث وجودها وحدودها في شيء من العلوم الجزئية لكانت من العوارض المختصة
بموضوع ذلك العلم لان محمولات مسائل كل علم يجب ان يكون من خواص موضوعه
لكنها ليس شيء من موضوعات العلوم الجزئية مما يختص به شيء من هذه الامور فلا بد
ان يكون موضوعها من تلك الجهة امرا عاما والعلم المتكفل باثبات وجودها

لاثبات ح ل

ويتحقق بها تمايز العلوم واعلاها **قال** وليست من الامور التي يكون وجودها الا
وجود الصفات للذوات آه الغرض من هذا الكلام وما بعده هو التوضيح ودفع
ودفع التوهمات المضادة للحق ان ليست مما لا وجود لها الا وجود الصفات
الذوات التي لها الحقائق الموجودة لوجودات مختلفة حتى لا ينتقل الى استيناف
بحث عنها وعن احوالها لان البحث عنها وعن احوالها على ذلك التقدير راجع الى
البحث عن تلك الذوات وعن احوالها لا ان كنت علمت انها من جملة الاعراض
والصفات لانها غير مستقلة الوجود ومنشأ هذا الوهم هو كونها من الامور
الانتزاعية التي ليست لها وجود خارجي متميز عن وجود الموضوعات والذوات
فيتوهم انها عين تلك الذوات ودفع الفرق بينها وبين سائر الاعراض
بان وجود سائر الاعراض غير وجود موضوعاتها خارجا وذهنا ووجود
هذه الامور غير وجود موضوعاتها في الخارج لكنه غيرها في الذهن لانها من
عوارض الماهية لا من عوارض الوجود ولاجل هذه الدقيقة عبر الشيخ عن
الحكم بكونها من الصفات لا من الذوات بهذه العبارة اشعارا بانه
يكون في ثبوت عرضيتها ان لها نحوا من الوجود غير وجود الذوات في الخارج
كان وباعتبار كان لان ما ليس بعرض هو ما لا وجود له بوجه من الوجوه
الا بوجود الذوات **قال** ولا ايضا من الصفات التي يكون لكل آه
ان ليست ولا واحدا منها من الامور العامة الشاملة لكل شيء كالشيء
والممكن العام ونحوها حتى لا يحتاج الى البحث عن اثباتها وتحديدها
ثبوتها فلا يكون مطلوبا في علم من العلوم من الجهة المذكورة **قال** و
لا يجوز ان تخصص ايضا بمقولة ليكون موضوع البحث عنها تلك المقولة
بخصوصها لا غير **قال** ولا يمكن ان يكون من عوارض شيء الا من عوارض
شيء مخصوص الشيء والا فهي من العوارض لاشياء كثيرة خاصة لكن لا على

عين ر

الاختصاص لها بالشيء من الموجودات الا من جهة كونها موجودة مطلقة فيكون من الاعراض
الخاصة بالموجود المطلق وهي من الاعراض العامة لها والمطلوب في العلوم كما علمت ليس
الا الاعراض الخاصة بالشيء فيكون موضوعها هو الموجود المطلق لا الجزئيات **قال**
ولا انه غنى عن تعلم ماهيته وعن اثباته آه هذا وجه آخر على ان موضوع العلم الاعلى هو الموجود
المطلق لان موضوعه يجب ان يكون امرا عاما شاملا لجميع الموجودات محقق الذات
غنيا عن التعلم ماهية وانية ولا يتحقق هذه الاوصاف الثلاثة في شيء من المعاني الا في الموجود
بما هو موجود فلا يكون غيره تكون تلك الاحوال المطلوبة اعراضا خاصة له **قال** ومطالبه الامور
التي تلحقه بما هو موجود آه كل ما يلحق الشيء لذاته ولا يتوقف لحوقه على شرط ولا ايضا على ان
يصير نوعا خاصا من انواعه فذلك الشيء من عوارضه الذاتية واحواله الاولية ولا ينافي
ذلك كونه من اللواحق العارضة بالاخص من ذلك الشيء كما توهمه بعض جلة المتأخرين ونسب
كلام الشيخ الى التناقض حيث قال ان ما يلحق الشيء لامر اخص فهو عرض غريب ليس عرضا ذاتيا
مع انه مثل العرض الذاتي بالمستقيم والمستدير للخط ومنشأ هذا التوهم عدم الفرق بين
العارض الاخص وبين العارض لامر اخص او توهم ان كل ما يعرض الشيء لذاته
يجب ان يكون لازما لذاته وليس كذلك فان الفصول المقسمة لجنس واحد كفصول الحيوان
من الناطق وغيره كل واحد منها عارض ذلك الجنس لذاته مع كونه اخص منه **قال**
وبعض هذه الامور هي له كالانواع آه قد علمت ان فصول الجنس وانواعه يجب
الاولى من عوارضه الذاتية فلذلك نسبة الاجناس العالية من المقولات العشر الى طبيعة
الموجود بما هو موجود كنسبة الانواع الاولية الذاتية الى الجنس فيكون من الاعراض
الذاتية له وانما قال هي له كالانواع ولم يقل انها الانواع له لان الموجود المطلق
ليس طبيعة جنسية ولا امرا كليا وليس شموله للموجودات شمول الكلي لافراده الجنسية
والنوعية لان هذه المفهومات كالكلية والجزئية والجنسية والنوعية والذاتية والعرضية
من الامور التي يعرض للماهيات في النفس والوجود ليس بماهية الشيء ولا ذا ماهية ولا له صورة

في البحث م

في الذهن مطابقة له حتى يعرض له الكلية والجنسية وغيرهما من المعقولات الثانية بل
موضوع الآنية الخارجية لكنه لشبه الذاتي والجنس لانه ليس بخارج عن حقيقة افرادها
المنتزع منه الحقائق ولما كانت قسمته الى المقولات قسمة اولية لكونه من عوارضها
الذاتية لا كقسمة الجوهر الى الانسان وغير الانسان فان الجوهر لا ينقسم اليهما الا بعد
قسمته الى الحيوان وغير الحيوان وكذا لا ينقسم الى الحيوان وغيره الا بعد انقسامه
الى النامي وغيره فهذه الامور من الاعراض الغريبة للجوهر بما هو جوهر انما العرض
الذاتي من الاقسام للجوهر هو مثل قابل الابعاد ومقابله قال ولبعض هذه له
كالعوارض آه كون هذه الاطوار كالعوارض للموجود بما هو موجود وكون غيرها
كالمعقولات وما تحتها كالانواع مع كون الجميع مما يصدق عليه الموجود لا تصدق
لتيت
من دقة وصعوبة اما كونها كالعوارض وليست بعوارض فلما سبق من انها
من العوارض الخارجية للاشياء كالسواد والحركة وغيرهما ولا من العوارض
الذهنية لها كالكلية والجزئية وغيرهما بل انها عوارض للماهيات الموصوفة بها
بضرب من التحليل والاعتبار واما كونها كالعوارض للموجود لا كالانواع
له فلانها ليست كالانواع التي هي من الامور الموجودة على الاستقلال كالجواهر والاعراض
القارة ولهذا ليست مندرجة تحت شيء من المقولات وعوالي الامهات
بالذات بل بالعرض وتحقيق الامر فيها يحتاج الى مقام اوسع من هذا المقام قال
ولعله يكون الغير آه منشأ هذه الشبهة اما الخلط بين الطبيعة من حيث هي هي
والفرد او الخلط بين الطبيعة من حيث هي هي والطبيعة على الاطلاق ولم يعلم ان
من كون بعض افراد الطبيعة ذا مبدأ لا يلزم كون الطبيعة من حيث هي هي ذات
مبدأ ولا انه يلزم من كون الطبيعة على الاطلاق علة ومعلولة تقدم الواحد
بعينه على نفسه فان من شروط التناقض وحدة الموضوع وحدة بالعدد لا بالعموم
قال والجواب عن هذا النظر في المبادي آه هذا هو الجواب الحق المبني على النظر

الدقيق

الدقيق والمبني اللطيف وهو ان البحث عن مبادي الموجود المطلق بحث عن لواحقه و
عوارضه الذاتية المخصوصة اما كونها من العوارض له فلأن كونه مجعولا وكونه مطلقا عن
الافتقار الى مبدأ لكونه واجب الوجود ولا ساوى ذلك كونه مجعولا مطلقا على وجه الافتقار
الى مبدأ او كون الموجود المطلق مبدأ او ذا مبدأ لا يستلزم كون الشيء الواحد بعينه مبدأ لنفسه
ولا كون الموجود المطلق من حيث هو موجود مطلق مفتقرا الى مبدأ ولم كان الموجود المطلق
والفرق بين الافتقار بعينه ما سطر في مباحث الماهية واما كونها من العوارض المخصوصة
لا من العوارض العامة له فلانه ليس شيء منها اعم من الموجود المطلق ليحمل كونه مبدأ فاعليا او
غائيا او ماديا او صوريا له او لما يلي من وسط للموجود المطلق فيكون كونه مبادي
العوارض العامة له واما كونها من العوارض الذاتية له فلأنه ليس لحوقها اياه بتوسط امر
اخص فان كون الموجود فاعلا وغاية وغيرهما من المبادي على الاطلاق لا يحتاج
الى ان يصير نوعا خاصا طبيعيا او تعليميا او غيرهما فكل ما يلحق الشيء لا بتوسط امر اعم ولا
بتوسط امر اخص فهو عرض ذاتي له والبحث عنه مطلوب في العلم الباحث عن احوال ذلك الشيء
عن المبادي بحث عن الاعراض الذاتية للموجود المطلق فهو في العلم الباحث عن احواله
هو العلم الاعلى قال ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله آه هذا جواب ثالث عن ذلك السؤال
مبناه على التخصيص ولا حاجة اليه لما ذكرنا من الفرق بين كون الموجود المطلق ذا مبدأ
وبين كون الموجود المطلق من حيث كونه موجودا مطلقا ذا مبدأ او هذا التخصيص لا يخرج الكلام
فان البحث عن مبادي الموجودات الواقع في العلم الكلي انما يقع على وجه الاطلاق
لا على سبيل التقييد بكونها مبادي لبعض الموجودات على ان البحث عن المقدار لم يحث
عن المطلق لا على وجه الاطلاق بأن يكون الاطلاق معتبرا فيه فان كون الموجود المطلق موضوعا
للعلم لانا نمنع كون المبادي لم عوارضه اذ المبادي في الحقيقة مبادي للافراد كلها ام
من عوارض الطبيعة وكما ان افراد الموجود كلا او بعضها من عوارضه كذلك مبادي الموجود
كلها او بعض منها من عوارضه لانها الحقيقة افراده والذي لا مبدأ له هو طبيعة الموجود

الرد

حيث هي ضرورة انه لو فرض لم يكن لكل موجود مبدأ وقطع النظر عن البرهان الدال على ابطال
التسلسل لا عن البطلان لكان البحث عن مبادي الوجود بحثا عن عوارضه والاول يمنع البحث
عنها في العلوم من مبادي الموضوع اي مبادي جزئية من حيث هي لا مبادي افراده وجزئياتها
لم يقع البحث عن مبادي جزئية الوجود المطلق اذ لا مبدأ له ولا مبدأ له لانه بسيط قال
ولو كان مبدأ الموجود كله لكان مبدأ لنفسه هذا اذا كان المبدأ واحدا اما اذا تعدد
فعلم انه المحوج عندهم في العلم الكلي انما المبادي ليس على هذا الوجه فلو فرض قولنا انه لكل وجوده
مبدأ لم يلزم منه الا التسلسل لا كون الشيء مبدأ لنفسه ومثل هذا الاشتباه وقع لبعض الافاضل
المتأخرين حيث قال وهو يقصد اثبات واجب الوجود من غير الاستعانة ببطلان التسلسل انه على
تقدير انحصار الموجودات في الممكن يلزم الدور اذ يكون موجود ما موقوفا على ايجاد ما
لان وجود الممكن انما يتحقق بالايجاد ويكون ايجاد ما موقوفا على تحقق موجود ما لان
الشيء ما لم يوجد لم يوجد وقال الشارح رحمه الله وليس للموجود المطلق من حيث هو موجود مبدأ
والا لزم تقدم الشيء على نفسه وذلك يستدعي وجود الواجب لذاته قد اعترض عليه بعض
معاصريه بوجهين الاول انه على التقدير المذكور يلزم التسلسل لا الدور والثاني ان الدور
الذي يستلزمه الفرض المذكور دور غير مستحيل اذ الدور المستحيل هو توقف الشيء بعينه على ما توقف
هو بعينه عليه وكل شيء لا يستلزم كون شيء واحد بعينه سابقا على نفسه واما السابق الواحد بالعموم
فذلك الدور فيه وذلك التقدم له على نفسه غير مستحيل فيه اذ الوحدة المعتبرة
في جانب الموضوع هي الوحدة الشخصية لا غير والا فلا استحالة في صدق المعلولية على
موضوع يكون وحدته وحدة بالنوع لا بالعدد او بالجنس ان يكون بعض الحيوان موقوفا
على المتوالد الذي يتوقف على الحيوان وهكذا بعض الدجاج من البيض والبيض من الدجاج
لشمول الدور الاول لفظا وكذا يكون بعض الحيوان يتوقف على الحيوان لكونه موقوفا على
المتوالد الموقوف عليه ليس يوجب توقف حيوان بعينه على نفسه لاختلاف الجنس فكذا
الوجود عن محض قوله ليس للموجود المطلق من حيث هو موجود مبدأ لم اراد به انه لا مبدأ

لم

لزم بهذه الحيثية كما هو الظاهر فذلك صحيح ولكنه غير ما نحن فيه لم يكن لكل موجود مبدأ ولا انه
فرض عدم الواجب مع ذلك وان اراد انه ليس للموصوف بهذه الحيثية مبدأ
فهو غير صحيح اذ الموجود المطلق يصدق على ما له علة وعلى ما ليس له علة والمعلول يصدق
على كل قسم فالموجود المطلق يصدق على الموجود المعلول ولم يصدق عليه ولا مقسم
المقسم بقيد العموم كما لا يخفى قال بل الموجود كله لا مبدأ له قد علمت ما فيه فلا حاجة الى — الاطلاق
تعقيبه وكان كلام المستدل المذكور مأخوذ من هاهنا قال اما المبدأ الاول للموجود
المعلول فالمبدأ هو مبدأ البعض الموجود فعلى هذا لا حاجة الى هذا التقييد والتخصيص وهذا — المعلول
المقام فان المبدأ البعض الموجود مبدأ للموجود المطلق ولو لم يكن مبدأ له من حيث كونه موجودا
مطلقا وكذا قوله فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادي الموجود مطلقا فتطويره انه يبحث عن
مبادي الموجود مطلقا ولو لم يبحث عن مبادئه من حيث كونه مطلقا فان الموجود مطلقا
لو امتنع لزم عن كونه ذا مبدأ لا يخفى وجوده معه اما الممتنع عن كونه ذا مبدأ هو بعض
خصوصيات الوجود لا طبيعة الوجود مطلقا قال كسائر العلوم الجزئية [illegible] هذا ما ليس
عنده لان البحث قد يقع عن مبادي بعض افراد الموضوع لا عن المبادي المشتركة
لجميع افراده ومثال عندنا لان البحث قد يقع عن المبادي المشتركة لافراد الموضوع كلا او
ليس مبادي للموضوع المطلق مطلقا لكنه لا من حيث جميع المشتركة هي موضوعا الا مثلا
ان علم كتاب الحيوان قد يبحث فيه عن مبادي مشتركة لكل فرد فرد كقولنا كل حيوان يتولد
اما من مثله او من غير مثله وكل حيوان له مبدأ وكذا افراده وذلك المبدأ او جميع افراد الحيوان
مطلقا ولو لم يكن [illegible] ولا مبدأ مطلقا للحيوان من حيث هو حيوان فلا يلزم البحث عن
مبادي الموضوع من حيث هو موضوع في العلم الذي يبحث عن احواله قال ويلزم هذا
العلم انه يبعد من [illegible] اي اوائل العلم كالحكمة والمنطق والطبيعي والنحو وغيرها قد يطلق و
يراد به الملكة النفسانية التي يقتدر بها على استنباط كل مسئلة [illegible] وعلى هذا
تحتم ولكل [illegible] للموصوف بها انه حكيم او منطقي او طبيب او غير ذلك وقد يراد

ى العلم مجموع المسائل المدونة فيه او بعض تلك المسائل المعلومة وليس المراد بها المعنى الاول لانه
بسيط لا اجزاء له بل المراد هو المعنى الثاني لانه ذو اجزاء وليس الاول كذلك لانه كالمجمل
المفصل كالمحدود بالقياس الى الحد فكما ان العقل البسيط الفعال للعلوم التفصيلية ليس
في تلك العلوم وليس بها موضوع بيانه فالعلوم بالمعنى الثاني اجزاء وبيانه ووضع ما اجزاء كل
علم من العلوم والمسائل التي تبحث في ذلك العلم عنها وبيانها ان العلوم التي موضوعاتها
افراد موضوع ذلك العلم وفروع من العلوم التي موضوعاتها بيان عوارض موضوع ذلك العلم
قال لا لانها موجودة متحركة فقط او متكمة فقط او بوصف البسيط الاول بكونه سببا اول لكل
متحرك او متكم لكان البحث عنه بهذا الاعتبار طبيعيا او تعليميا فخرج عن كونه من اجزاء
العلم الالهي وفي بعض النسخ بدل قوله انها موجودة بما هو موجود وهو اولى واصح قال
ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود وهو كالبحث عن الوحدة والكثرة والقوة والفعل
والقدم والحدوث والعلة والمعلولية وقد علمت ان كون هذه العوارض للموجود بما هو موجود
يصح ونحوه ان يبحث لعل الامر بحق قال ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية
مبادئ العلوم بعضها تصورية كتصور الموضوع واجزائه وبعضها تصديقية كالتصديق
بوجود الموضوع وكونه موضوعا وبالمسائل التي يتوقف عليها البراهين الواقعة فيها
على المطالب ولما كان هذا العلم متكفلا لاثبات وجود الاشياء الكلية ومنها اثبات
وجودها واثباتها بالبراهين ومن جملتها مبادئ العلوم التصورية والتصديقية فيجب البحث
ان يبحث عن تلك المبادئ الى ان يكون تلك المبادئ من جملة المسائل المطلوبة في هذا العلم قال
ولان مبادئ كل علم اخص انما تبين في علم اعم والذي ذكرناه هو اعم من هذا العلم
من ان يوجد في علم ان يكون اخص من هذا العلم لكان البحث عن مبادئه التي هي جملة مسائل
هذا العلم قال هذا العلم يبحث عن احوال الموجود وبيانه انه لما كان البحث عن مبادئ
العلوم الجزئية يكون على الكيفية في هذا العلم فان موضوعات العلوم الجزئية
امور مخصوصة والتي يبحث عنها في هذا العلم احوال للموجود المطلق الذي هو اعم الاشياء

فيكون مبادئ تلك العلوم الجزئية مسائل هذا العلم فيتبين ذلك ويكون عن ... قال
قال احوال موضوع العلم الاعلى قد تكون امورا هي كالاقسام له والاقسام
قد تكون من العوارض الذاتية للمقسم وذلك اذا كانت القسمة اليها اولية كقسمة
الجنس الى الانواع وقسمة الموجود الى انها كقسمة الجنس الى الانواع بحيث
انه ليس بخارج عن حقائق الموجودات لئلا يلزم ان يكون جنسا لما تحته لانه ليس بجنس كما
كما مر وكذلك اقسام الاقسام انها من العوارض الذاتية اذا كانت القسمة اليها اولية
وهكذا الى ان ينتهي التقسيم الى ما يلحقه عارض غريب قال المراد من القسمة الاولية ان
لا يحتاج المقسم في انقسامه الى تلك الاقسام الى ان يلحقه امر خارج عن ذاته فان
قسم الحيوان الى الانسان والفرس وسائر الانواع قسمة اولية والاقسام
اعراض ذاتية له وقسمة الى الابيض وغيره والى الضاحك وغيره والى
الكاتب وغيره غير اولية والاقسام ليست اعراضا ذاتية له ولما كان العلم الخارج
وبعضها اعم وبعضها مساو وبعضها اخص جاز ان يجعل القسمة الاولى كما
القسمة الى الكلي والجزئي الاخرى التي مساوية كالاول وما جعله احسن العوارض
لما ان يكون من الاحوال الذاتية للمعروض الموضوع فادل بقوله ان هذا العلم
يبحث عن احوال ذاتية للموجود المطلق ومن جملة احوال الاقسام الذاتية كالمعقولات
واقسام اقسامه الذاتية كانواع المعقولات وانواع انواعها حتى يبلغ
التقسيم الى تخصيص يحصل به موضوع علم من العلوم سواء كان ذلك التخصيص
التخصيصات والتقسيمات التي لا تكون بعده تخصيص ام لا فالاول كالجسم القابل
للحركة والسكون فانه من الاقسام الاولية الذاتية للموجود بما هو موجود ومع ذلك
هو موضوع الطبيعي ولا يمكن ان يبحث للموجود بعد بحث قسم اخص خصوصا
منه الا بلحوق عارض غريب من تغير او كم فصار المخصوص اما طبيعيا او
تعليميا لا يكون ان يكون من احوال الموجود بما هو موجود ولا البحث عنه داخلا

في العلم الاعلى وذلك كالكم المطلق فانه قسم خاص للموجود من حيث تقسيمه الى الكم وغير الكم
وهو موضوع العلم الرياضي لكن لا يجوز تعقله بعد تقسيم الموجود وكون الاقسام الاول
الحاصلة منه اخص خصوصا من الكم المطلق عرضا خاصة لا العام عارض عرض تقسيمه
الوجود المطلق الى الكم متصل وغيره بل الى مقدار وغيره فالتعليمي مع كونه اخص
من الكم المطلق بمراتب لكنه هو اليه كالكم المطلق من الاقسام الاولية للموجود
الاعراض الذاتية له فان جعله جسما لا يتوقف على جعله مقدارا او كذا جعله مقدارا
لا يتوقف على جعله كما متصلا ولا جعله كما متصلا يتوقف على جعله كما مطلقا
بل الكل انما يجعل بجعل واحد موجود بوجود واحد فاذا لا بحث فيما اذا
حصل قسم هو موضوع علم ورثي انه لا يكون بما هو اخص منه من الاقسام الذاتية
الاولية لموضوع هذا العلم لم يقع البحث عنه فيه بل قد يكون وقد لا يكون فعلى كل
من الوجهين اذا حصل في هذا العلم قسم خاص يصلح لان يبحث عن احواله الذاتية
صاحب علم ورثي فيسلم اليه صاحب هذا العلم تسليما وهو يأخذه ويتكلم
فيه من غير بحث ونظر اذ ليس لصاحب علم ورثي ان يبحث عن وجود موضوعه
فيه والا لكان من تلك الجهة صاحب علم هو فوق علمه فالمهندس مثلا اذا
بحث عن وجود الكم المتصل وفيه صار من هذه الجهة عالما الهيا لا مهندسا قال
وكذلك فرع ذلك كما اذا حصل من الاقسام وجود الاخلاق النفسانية فاخذه
صاحب علم الاخلاق والسياسات او حصل منها وجود المعقولات الثانية فاخذه
صاحب علم الميزان قال وما يقال لذلك التخصيص وكالمبدأ له قوله وما يقال
ذلك التخصيص مبدأ وقوله كالمبدأ حال له عطف تفسير عليه وقوله يبحث عنه من
المبدأ اي يبحث هذا العلم عن وجود قسم من الوجود هو اعم من العلم الذي هو موضوع
علم من العلوم الجزئية وهذا واضح لان البحث عن وجود الاخص ويكون ذلك اذا
كان داخلا في مسائل العلم الاعلى فالبحث عن وجود الاعم منه الذي كالمبدأ له اولى

الموجود ١٢
بل الى جسم تعليمي وغيره من
الموجود ١٢

لوروده كان اولى والحق ان يكون داخلا في مسائله لان قد علمت ان مسائل العلم الاعلى
قد يبحث عن حصة ما هو بعد الاخص الذي هو موضوع علم ورثي وما هو كالمبدأ له مثل البحث عن الخط و
السطح والجسم التعليمي وكلها اخص من موضوع الرياضي قال فتكون اول مسائل هذا العلم الخ
المباحث الموردة في هذا العلم اضافا فاكثره لكنها مندرجة في بحثين احدهما البحث عن
الوجود ويندرج فيه مباحث العلة والمعلول واثبات المفارقات العقلية واثبات المبدأ الاول للوجود
واثبات المادة الاولى والصورة المنوعة للاجسام واثبات الغايات للطبائع واثبات الاجسام الفلكية
ونفوسها وعقولها الى غير ذلك كما قال جميع هذه المسائل بحث عن مبادئ الوجود وثانيهما
هو البحث عن عوارض الوجود كالوحدة والكثرة والقوة والفعل والتام والناقص و
العدد والوجود العدم والقدم والحدوث وغير ذلك وقد سبق منا الاشارة
الى انها ان وجد تكون من العوارض للموجود اي للشيء في الخارج بحسب عارضية ومعروضية
بين الشيء والحق لم يكن من العوارض انما يكون عارضا من الذهن وحده من التحليل كالذي
يقع بين الماهية والوجود كالوجود زائد على الماهيات خارجة محمولة عليها لا كما الذاتيات
عليها ومن البحث عن اقسام الوجود الذي هو مبادئ العلوم الجزئية ام لم يكن موضوعا
لها او غير ذلك وليس بحث ليس يكون البحث عنها من حيث كونها من المبادئ بل من حيث وجودها
في ذاتها او تقررها في نفسها لكن لما لم يكن من المبادئ للعلوم الجزئية تبرعا سوى الوجود
لم صاحب الماهية وجنسها وفصلها وحدها وانها هل هي موجودة ام لا دار وجود طبيعتها
من مسائل هذا العلم وخارجة عن هذه الاقسام الثلثة عن صدر من بينها ظلم لم يدرك البحث فيها و
يكون الحواشي ان الوصف بها ليس في مسائل الحصر بل الاشارة الى بعض مجامع اوائل الاصل
والاثبات من وجود انها لا هيئات بها فالبحث عن الماهية وانها ليس الا مسائله بل علاوة التطفل
قال وهي الفلسفة الاولى ذكر وجه تسمية هذا العلم بالاولية لعلم المعلوم من حاله الاولية على كل
شيء لوجهين منها ان الوجود والموجود الاول كواجب الوجود من وجوده اول الوجودات فكذلك
كالوجود فان معناه اول المعاني المفهومة الاشياء الذي هو من المعاني اقدم خطورا بالبال من غير

زائدة ١٢
الى ١٢
مسائل هذا العلم م

الموجود بل معناه اسم من كل موجود ولهذا لا يمكن ان يوجد شيء من الاشياء ولكنه خال الوجود
يمكن ان يرتقي وجه التسمية لم لهذا العلم بعد ما بالطبع على سائر العلوم العقلية لان مبادي
تلك العلوم انما تبين في هذا العلم وبهذا الوجه اولى لانه يجب تقدمه من حيث كونه علما لم
حيث المعلوم به فقط كما في الوجه الاول قال وهو العلم الحكمة التي هي افضل علم بافضل
معلوم آه قد وقع في تعريف الحكمة انها افضل علم بافضل معلوم وهذا انما يصدق على
جميع اقسام الحكمة لان الفضيلة اذا اضيفت يقع فيه التفاوت فلا اقسام الحكمة فضيلة
على سائر العلوم وكذا المعلومات بها فضيلة على غيرها من المعلومات لانها امور كلية دائمة
لكن هذا العلم علم لا افضل منه لان فضيلة العلم لشدة وضوحه ووجوه رسوخه ودوامه
وهي انما يكون في اليقينيات الدائمة البرهانية التي اجلها افضل البراهين وهي المعطية اللم
الدائم الضروري وهي متحققة في هذا العلم من جملة العلوم واما انه معلومه افضل المعلومات
فهو واضح لا ستره فيه لان افضل الاشياء هي مبادئها العالية وافضل المبادي
العالية هو المبدأ الفعال الذي لا مبدأ له وهو مبدأ المبادي ومسبب الاسباب
عن سبب قال ولهذا العلم الالهي آه اعلم انه يوصف العلوم كلها حدود
اصطلاحية كما هي في معناه فحد العلم الالهي هو العلم بامور لا تفتقر في وجودها
وحدودها الى المادة فهذا الحد شامل لجميع مباحث هذا العلم فان من شيء
موضوعا مسائله افرادا ما دونه لم يلزم ذلك لم يكن له افتقار الى الهيأت
ولو كان الافتقار الهادي امثاله لما يحقق وجوده مفارق عنها وليس كذلك فان
العلة والمعلول والواحد والكثير والمتقدم والمتأخر وغير ذلك يوجد في مفارق
عن المادة ثم انه لم كان الالهي هذا الاسم والحد الذي يحسبه هو قسم
الربوبيات والمفارقات المحضة لانه علم بامور هي مفارقة عن المادة من كل وجه موجودا
حدا وجوا الكلي لا تخفى عما تحت في هذا العلم عن حسب المفارق عن المادة وتحت
عن تلك الجهة ولاجل ذلك اخذ في التعريف فالى ان الامور المجردة عن المادة قسم

ارتع آه هذه قسمة اولى للامور المجردة عما في هذا العلم تحت نسبتها الى المادة فان الاقسام
امور تستنبط الرأي عن المادة مفارقة عنها من كل وجه ومنها امور تخالط المادة ولكنها تخالط
السبب المقوم ويخالطها المعلوم للمعلوم والمتقدم للمتأخر وغيرها لا بالعكس ومنها امور هي
وحال كلها لمع لها الخاص الوجود بعضها الهية وبعضها علمية وبعضها طبيعية او ادخالها
المادة معبرة الهام لكن ذلك الافتقار الهام حيث طابق المركب ولا من حيث وجودها
لا من حيث خصوصيته فعل وادتها ونحو وجودها الطبيعية هذه الاقسام الثلاثة مشتركة في انها غير
مفتقرة الى المادة فهي وجود ادراكها الهيولي عما وعن اعراضها الدائرة في ما
الاولى لانه الاول العلم الاعلى والحكمة العصرية وانها امور مادة الوجود للطبيعة الكونية كالحركة
والسكون والاجتماع والافتراق وغير ذلك من الامور الطبيعية العوارض المادة ولكن
تبحث عنها في هذا العلم لامر هذه الحيثية من حيث احوالها العامة لكونها واحدا او موجودا او
ممكنا عاما او كثيرا او ما يجري مجرى هذه الاوصاف اذ تاما بين الاولى جهة الهية فان كل
مثلا ولهم كان امرا المشترك لكن لها تجاوز او فيها بعضها الهية لكونه موجودا او واحدا او جوهرا
او غير ذلك وبعضها علمية لكونه طويلا او مستقيما او عظيما او نحو ذلك وبعضها طبيعية لكونه
اسود او حارا او غضبانا او خجلا او غير ذلك فاذا وقع البحث عنه من الجهة التي يجري مجرى
القبيل الاول كان البحث عنه من العلم الالهي واذا بحث عنه من جهة الصفات التي يجري مجرى القبيل
الثاني كان بحثا تعليميا داخلا في العلم الرياضي واذا بحث عنه من جهة الصفات التي تجري
مجرى القبيل الثالث كان بحثا طبيعيا داخلا في العلم الطبيعي والحاصل ان الاول ويمكن فيه
نظر آخر من حيث ارتباط وجوده وتبين تقويمه ولذا قال الرماني السموات والارض
ولم يبين الاسم بحده وحصر وجعل كل شيء في الوجود منطقه مبدأ الوجود انما
يقع التعلق لها الى المادة من حيث تعاقب الضياء واعدام ملكاتها والفعالية بها
ستسمع ذلك مسائل انشاء الله ولاجل ذلك يمكن للتحكيم الالهي لان يدرج كثيرا من المسائل
الطبيعية التعليمية المنطقية في هذا العلم بحث وقع نظره عموم قواعده واحكامه

سلك بفضل الله هذا المسلك وادرجها كرام المسائل الطبيعية تحت العلم الالهي
وكذا المنسوب الاسفار الاربعة هذه الاقسام الاربعة المبحوث عنها في
العلم كلها مشترك في ان النظر فيها نظر في كل الامور ولا البحث عنها من جهة وجودها
المطلق من جهة معان فيها غير مقومة الوجود لا المادة قال وكذلك العلوم [illegible]
الرياضية الخ موضوع علم الهيئة هو السماء والكواكب وموضوع الموسيقى
هو الاصوات والنغمات فقد يدرس العلمي من العلوم الرياضية يقع البحث عن امور
تدخل في وجودها وحدودها جميعا المادة ذلك لا يوجب ان يكون النظر فيها النظر الطبيعي المادة م
ولا يخرج عن كونه نظرا علميا لان البحث عنها من جهة كونها امورا مادية بل
من جهة انها ذوات مقدار او ذوات عدد فاذا جاز ذلك وصح ان يكون الموضوع
الطبيعي موضوعا للتعليمي اذا كان النظر فيه من حيث الكمية فلم لا يجوز ان يكون الموضوع
الطبيعي موضوعا للالهي اذا كان النظر فيه من حيث الموجودية والواحدية والاتصال
وغير ذلك قال فقد ظهر ولاح لك الوقت في هذا العلم اشرف العرض من العلم
تحالى الموجودات كما هي على الشيء وهو المطلوب من دعاء العرض لقوله رب ارني
الاشياء كما هي اذا المراد ما اروه منها هو اليقين قال وهذا العلم يشارك الجدل
والسوفسطائية من وجه ذلك الوجه هو ان موضوع النظر للجدلي والسوفسطائي
قد يكون احد موضوعات العلم الالهي كما يشير اليه وجه او هو كونها جميعا ما يسمى
على نحو ما وهو الصورة العقلية المرتسمة في النفس طابقت الواقع ام لا اذ عنيت له
الجمهور او الخصم ام لا فالجدلي هو من كانت مقدماته مشهورة او مسلمة والسوفسطائي
من كانت مقدماته كاذبة قال واما مخالفه للجدل خاصة فبالقوة الخ واعلم انه
في الحكمة والجدل مخالفة بوجه اخر وهي المخالفة بحسب الغاية فغاية الحكمة تكميل النفس
بحسب الواقع والغرض من الجدل هو عموم الاغراض من الحلول رعاية
المصلحة وحفظ النظام قال واما مخالفه للسوفسطائية فبالارادة قال الشيخ

الفصل الاول في العدد الساير من المنطق وهو في فن المغالطة الذي المغالطين فان
سوفسطائي ومشاغبي فالسوفسطائي يتراءى بالحكمة ويدعي انه برهاني ولا يكون كذلك غبي ر
اكثر ما ساله ان ظنه به ذلك واما المشاغب فهو الذي يتراءى بانه جدلي وانه انما يتقيد
بحاوره بقياس من المشهورات المحمودة ولا يكون كذلك والحكمة بالحقيقة هو ان يدرك
النفس كما هي ما لفظه وعن انه حال حقا وصدقا فتكمل قد عمل الحق عملا مضاعفا
وذلك لاقدامه على تمييز الحق والباطل جزاء اذا قال صدقا فهذا هو الذي التمييز ر
ادا ان كل قال اصاب واذا سمع من غيره قولا كان كاذبا امكنه الحيازة والاول الحسن
ما يقوله ان يحسب بانه يجمع قال يدعى لنفسه انه حكيم الخ فان الفضيلة الذي
وشر لهم يكونون بفضل الناس لاكرم تقدم اشارة لظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكيما
على اشارة لكونه في نفسه حكيما ولا يعتقد الناس فيه ذلك ولقد راينا وشاهدنا
وربما سمعنا بهذا وصنفهم فانهم كانوا يتظاهرون بالحكمة ويقولون بها ويدعون
الناس اليها ودرجتهم فيها ساقطة فلما ظهر انهم مقصرون وظهر حالهم للناس انكروا
ان يكون للحكمة حقيقة وللعلماء فائدة وذكر بعضهم لما لم تكن له منسب في شرح الجهل ودعى
بطلان العلوم من الاصل ولم يتيسر لهم الانسلاخ عن الموده والعقل قصد الناس
بالثلب وكتب المنطق والثاني عليها بالعيب فاوهم ان المنطق اخلاطوه ولم الحكم سوا العلم ر الثلب العيب م
ولم الورد ايس الا عند القدماء من الاوائل والمشاهير من الفلاسفة وكثيرهم
قال ان الفلاسفة ولم كانت لها حقيقة ما ملاحدون في نقلها ولم العقل الا انه
كالبهيمة باطلة ولا حدود للحكم في العاطلة والاحلة ملا احلة ومن احب ان يعتقد حقيقة
حكم وسقطت قوته عن ادراك الحكم او عاقه الكسل والدعة عنها لم يحد عن اعتناق
صناعة المغالطين محيصا ومن هاهنا تحث عن المغالطات التي تكون عن قصد ودرماكا
عن ضلال انتهى قال فصل في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه الخ مورد مفهوم المنفعة
يتوقف على مفهوم الخير فاعلم ان الخير بالذات هو ما يؤثره كل احد ويبتهج به ويشتاقه

وهو الوجود بالصنم وتفاوت الاشياء في الطرب العادية او الوجود فلا ما وجوده
اولى من عدمه اعلم والشر من حال الحر بحال السلب والايجاب وهو العدم فالشر المطلق
لذاته لمرهو عدم سرا او عدم كمال الشر وما اورده بعض اهل المنا ويدعى
بهام النقض بالالم بان السمع انه امر وجودي لانه عبارة عن ادراك المنافي و
الادراك صفة كماله فدا جيب عنه وحلنا عقده اشكاله بما يطول الكلام بذكره و
اما النفع والمنفعة فهو عبارة عما به نفع الاتصال الى الخير للسبب الموصل اليه وهو
النافع وكذا الفائدة والمفيد عبارة عما به نفع التادي الى الشر للسبب المؤدي اليه
وهو الضار فالفرق بين الضار وبين الشر كالفرق بين النافع والخير الا
الاول وسيلة الى الثاني فالضار هو السبب الموصل الى الشر كما ان النافع هو السبب
الموصل الى الخير والموالي من نصراني سببا موصلا الى الخير هو النفع واعلم
كلام الضار والنافع مما يختلف بالقياس الى الاشياء في شئ معين يكون مضرة
آو واما الخير والشر فلا يختلفان بالمقايسة فالخير خير بعينه دائما والشر شر بعينه
اذ لا الخير هو الوجود والوجود بما هو وجود لا يكون الا خيرا والشر عدم والعدم بما
هو عدم لا يكون الا شرا فال اذا تقرر هذا فقد علمت ان العلوم كلها مشتركة في
منفعة واحدة تامة على الاول يحصل به نوع من الكمال للنفس وبه تخرج النفس عن
حد القوة الى حد من الفعل كيف وهو لا يحد كيف يعلم بما به وصورة كمال القوة وغيره
فيكون شرا في الاشياء فيكون خيرا او منفعة من هذه الجهة واما العلوم المذمومة كعلم
السحر والشعبذة وغيرها فكونها مذمومة ليس من حيث كونها علما من حيث انه قد
لا يسلك بها غالبا لكون المشتغلين بها ليس قصدهم في اقتنائها ما يتجه الا ما ذكر بل
الى اغراض اخرى ولا لم يكن في بعضها اعانة على تحصيل بعض فاذا اطلق لفظ المنفعة في
العلوم فلا الاعلى فيراد بها هذا المعنى فهو حقيقة لبعضها وبعضهم ان المنفعة بهذا المعنى
لها اطلاقان اطلاق على وجه اعم واطلاق على وجه اخص فالاطلاق الاعم هو
الوجه الاخص في الوجه الاعم في

الغرور والمفرة في

الى الشر هو المضرة كما ان الموالي من نصراني سببا موصلا

العدم في

وغيرها في

فيه في

الذي لا سبيل له لم يكن المنفعة فيه من العلوم اهل من به واعلى مراتب المنفعة بهذا الاطلاق
ان الحكمة هو في عام العلوم وفيه لم المنطق مثلا نافع في الحكمة وهذا انما الاعتبار ان ان الكاف
والحاجي كما ينفع في العلوم ينفع في الدواب فالملك والراعي وصاحب الفرس والفرس
في حال الاعتبار العام انه انفع كل منهما الاول ولا في حال الاعتبار الخاص انه الراعي
انفع من الملك لانه الفرس انفع من الفارس والاستماع فالاطلاق الاعم على قسم
الكمال والسار والمنافع الكامل والمنافع في المنافع والمنفعة بالاطلاق الاخص اللائق
على القسم الاول الا الثاني وذلك الاطلاق معناه من شئ من جملة الذي يقصده الكامل
لا لشئ آخر مثل منفع لم يوضع له غيره وذلك لفظ او فعل الافادة وما يجري مجراه وكذا وصار الا
الاعم اذا اراد ذلك لم يدل بلفظ على خصوص هذا النوع من المنفعة فالاقسام الثلاثة من
الموصل للخير الذي على الجمع لفظ المنفعة انواع مختلفة نوع كل منها نوع او اصناف منه كسب
ومن جنسي فلا اذا اريد بها او سلم كلام الخادم والمخدوم والرئيس والمرؤوس
نفع في الاول تحت الاطلاق الاعم وعلم انه نوع كلام النافع النفع مع اهل الكمال نوع آخر
ما بين الناقص ومعلوم ان لهذا العلم رياسة واستحقاقا على سائر العلوم فمنفعة هذا العلم
تبين وجه ما اتبع على سبيل الاستعلاء في افادة النفس مبادئ سائر العلوم التي
تحتها بها من باب التصديق ومن باب التصور معرفة حقائق الامور العامة المشتركة في العلوم
سواء كانت المبادئ لها تامة لا ومن هذا الفصل منفعة الرئيس للمرؤوس والمخدوم للخادم
وانه الاصل كبره كما انه لم ينفع وما مثل النفس في البدن كل منهما نفع بالاول كما
منفعة النفس للبدن في افاضة القوة والحس وغيرها عليه ومنفعة البدن للنفس وان
تعين تحصيل الكمال وتحصيل قدمه لان استعداد النفس لان النفس عليها من المبادئ
الاعلى العلو والطهارة واما قلنا منفعة هذا العلم في افادة العلوم الاول كمنفعة الرئيس
والمخدوم للمرؤوس والخادم لان نسبة العلم الى العلم كنسبة المعلوم الى المعلوم فنسبة العلم الاعلى
الى العلوم النافعة كنسبة المعلوم والمعلوم موجود فيه المعلوم بها والمعلوم موجود فيها ولا

العلم النافع اول مراتب العلم الاعلى منفعة وانما الاطلاق الاخص منفعة له ان يكون منهم

وسب في

والخادم المخدوم في

بالآخر في

له المعصم الاعلى منه موجود مبادى الاشياء سماه المبادى له السلطنة العظمى والشاه
الكبرى على جميع ما في السموات والارض فكما انه وجود ذاك مبدأ الوجود بهذه الاشياء فالعلم
به على التحقيق مبدأ التحقيق العلم بهذه **قال** واما مرتبة هذا العلم فان تعلم بعد العلوم
آه هذا العلم من الناس وقد عرض لهذا العلم بالقياس الى سائر العلوم
تحت الجملة والذات مقدم على سائر العلوم بعد ماذكرنا ولعلها بالشرف والمحسن
الوضع فهو ما بعد العلوم الطبيعية والرياضية من الوجه الذي ذكره **قال** واما
الرياضية فان الوصف الاقصى آه لعله انه يقول الغرض الاقصى من هذا العلم هو معرفة البارى
جل ذكره لانه اشرف المعلومات فكيف يكون معرفة علة وسببه هو الغرض الاقصى
لما كان الواحد بعد من حيث انه بسيط الذات بلا واسطة وكما كان مبدأ لما سواه
فلا مبدأ له من حيث ذاته وما لا مبدأ له مطلقا فلا حد له ولا برهان
عليه فلا يمكن معرفته الا بالمشاهدة العرفانية او من طريق الافعال والاثار ولا
لا يمكن الا بانسلاخ النفس عن هذا الوجود بحيث فنائها عن ذاتها وعن كل شئ لا
بوسيلة الحكمة فبقى السبيل الثاني فالوصل الاقصى للسبب من هذا العلم وهذا العالم الى طالعه
الحضرة الالهية وهي صنع الله وتصنيفه وفعله الخاص المنبعث عن حاق ذاته بذاته
وهذا النحو من الوجود ليس باقل من وجود الشئ بحده ومن هذه الجهة قالت الحكماء العلم
بذي السبب لا يحصل الا من جهة العلم بسببه ولهذا قال الشيخ في الحكمة المشرقية ان بعض البسائط لا توجد لها لوازم تو
البرهان تصورها الا حاق المدركات وتوابعها لا يقصر عن الوقوف على المحدود وهذا
كلام تم انما اقول ان الوجود طبيعة واحدة بسيطة ليس التفاوت بين آحادها
الا بالشدة والضعف والكمال والنقص والواحد منه كامله شديده غير متناه
والسبب فكل موجود شاهد على وجوده لانه رشح منه وكلما هو اقرب اليه فهو اتم
شهادة عليه وكذلك العالم بجميع اوائله ملكه وملكوته اتم شاهد عليه واعظم
مجلى له لانه على مثال ذاته فالعلم به هو الوصل الاقصى **قال** فيقول ان المنتهى

ذكرناه ل

باثاره ظ
وتصنيفه ل

لا تقصر ل

وجوه ل

للمتعلم آه احاب عن هذا السؤال بقوله اولا بهذا الحد انه فهو لم المسائل وهذا العلم الرياضي
مبادى من العلم الطبيعي والمسائل فيه الرياضي مبادى وذلك العلم والمسائل في العلم الطبيعي
الرياضي مبادى فهذا العلم عن مسائل الرياضي مبادى هذا العلم **قال** ثم قد يكون لكل
من العلوم مسائل آه ذلك في الوجود وهو لهم المسئلة من احد العلمين الى السعل
وضعاف العلم الاول لا يلزم ان يكون وضعها بيان مع وضع بينها فهل يكون
يكون وضعها فيتعلم تحدد الى البيان فلا يلزم دور مع اشتراك المسئلة **قال**
على انه انما يكون مبدأ الحكمة آه هذا الوجود وهو انه قد يتفق المسئلة في جهة
برهان من علمين فيخلص احدهما برهان اللمي يعطى الوجود ولا يعطى علة
الوجود وما بينها برهان لم يعطى الوجود وعلته والطلاق المبدأ عليه على
الحكمة والاول ليس على الحكمة واعطاؤه كاعطاء الحس الوجود الشئ ودليل
ضعيف وعلى ما ذكره ان المهندس والطبيعي سواء في ان وراء العلم ما
المهندس يقول ان الفلك كرى لان اطرافه من جميع الجوانب متساوية ومحاذيات
اوانه لعطى كرا متساويه ومبدأ هذا البرهان من الحس وهو ليس بمبدأ حقيقي واما
الطبيعي فيقول ان الفلك ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركته وسكونه على هيئته
سكونه عن تخلله لان القوة الواحدة في مادة واحدة تفعل هيئة متساوية فيظهر
بهذا ان جهة طبيعة الفلك هي علة المعلوم له ولكن ادراك من جهة كمية الفلك وهي
معلول المعلوم به ومبدأ البرهان المجهول انما يعطى العلم بعلة ما ومبدأ العلم
انما يعطى العلم بالمعلوم بخصوصه فلو فرض مطلوب واحد بين احد العلمين
كالطبيعي برهان لم وفي علم آخر كالاتي برهان لم واخذ المعلوم بالوجه الاول
وبيان بعينه بالوجه الآخر لم يلزم منه الدور ولا مبدأه الشئ لنفسه على الحقيقة **قال**
فقد ارتفع ادل الكتاب المبدأ الطبيعي آه لما ذكر الوجوه الدالة على الوجه الكلي
العام شرع في اوائلها وما هو بصدده من رفع الشك ودفع الاشكال بقوله قال

هذا ل

وكنه ظ

بالمعلوم ل

[illegible marginal note]

المبدأ للطبيعي مجرد لم يكن سائر ما سواه إشارة إلى الوجه الثاني وإنما قدمه عليه لأنه

أحق بعدمه لأنه مجرد مع وقوله ويكون لم يكن سائر ما سواه إلى قوله بل إلى أحدهما أولى

إشارة إلى الوجه الأول وإنما قدمه هناك لأنه أوفق إلى الوقوع وأكثر في النحو

قوله وقد يكون لم يكن العلم الطبيعي إلى قوله خصوصاً في العلل الغائية البعيدة

إشارة إلى الوجه الثالث واعلم أنه قد يتوقف مسألة واحدة من مسائل علمين

مختلفين أحدهما تحت الآخر كالطبيعي والإلهي وذلك إذا كان للمطلوب حد أوسط

مركب كالصورة والمادة وبعضه كالفاعل والغاية أو يكون له غاية بعيدة

فوق غاية الغرض مثاله لم النجم الطبيعي والإلهي فبين ذلك في الطرف شابه

الحركة الأولى وثباتها لكن الطبيعي يأخذ الوسط من الطبيعة التي لا ضد لها والمادة

البسيطة التي لا اختلاف فيها والعلوي يأخذ الوسط من العلة المفارقة التي

هي الخير المحض والعقل المحيط والعلة الغائية الأولى التي هي الوجود المحض الطبيعي

يعطي ... ما دامت المادة والطبيعة موجودتين والعلوي يعطي

... الدائم مطلقاً ويعطي على دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها

فقد وجد متصلاً وما طلبناه إذا أعطى ... من العلل المفارقة كان من العلم   [illegible]

السافل ولم أعطى العلل المفارقة كان من العلم الأعلى والعلل المفارقة

هي الهيولى والصورة والعلل المفارقة هي الفاعل والغاية وقد يعد العلم الأعلى

مقدماً بالنسبة والعلم الأسفل من مباديته بالعرض أو بعينها لكن إذا التجرد فلأنه

الثاني والعلم الأعلى دورياً كما سبق قال فقد اتضح أنه إما أن يكون ما هو مبدأ

بوجه ما آه لما ذكر الوجوه الثلاثة أولاً على وجه العموم ثم ذكرها على الوجه الخاص الموافق   الوجه العام [illegible]

لمقصوده كرر عليها اختصاراً وزيادة في التوضيح والتأكيد قال وكيف لم يعلم

وبعض الأمر ... آه لما ذكر مرتبة هذا العلم وحكم بأنه ينبغي أن يتعلم بعد العلوم

الطبيعية والرياضية وقد يتعلق الإشارة إلى أنه مقدم بالذات والشرف على سائر العلوم

مقدم [illegible]

ولهذا التأخر الوجه العلمي الأول ... له إلا إذا سئل بحث ... لأجل أراد

لم ... أنه يمكن لم يكن مرتبة الوضع على ... ... الطبيعي أن يكون بعد سائر

على علم العلمي الأول من المتعلقين بالأمور المحسوسة وكذلك من بعض الأمر ... على

حصول الغرض من هذا العلم وهو معرفة الأمور الكلية أسماء من الأسماء لعلم المحسوسات

والطبيعيات وإثبات المبدأ الأول ... ولعدم وجود من الطرق الأمور المحسوسة وما يتعلق بها

ما وجد من الطرق المحركة وإنما هو موجود ولم ... ذكر ... محركاً في سير ... المحرك الأول عن

وهو أحد الأغراض المطلوبة من هذا العلم

حركة وما وجد من الطرق في العالم المحسوس في أحكامه ولم يجد أعز حكمين الوجود ما هو

من الطرق والنفس ... أنه قد يخرج من حد الفعل بالقوة إلى حد الفعل بالفعل ولم يخرجها من

القوة إلى الفعل إلا أنه لم يكن عقلاً كاملاً لكل وجه لأنه ... مقارن ... والسماء و

الأرض ... بهذه الطرق استدلال بالأمور المحسوسة أو الطبيعية ومن ذلك المطلوب التي

أو لا يستقل ... من الطرق ... ما يحتج فيه أحد من هذين العلمين لما يستخرج ... العقل

السادس من هذه المقالة وكذا وحدانيته وبرائته عن صفات الكثرة والتغير وكذا

البنية وما أكثر للكل ... العقل ... إلا ما ادعى الذين هم أفضل من ... العاقلة   العقل [illegible]

وبحق أول الصوادر منه وصدور الأشياء عنه على الترتيب اللائق بكل   عنه [illegible]

ذلك من ... بالسواء من ... ... المحسوسات واعلم ... كلامه إشارة إلى فوائد

أحدها استحقاق هذا العلم التقدم على سائر العلوم بالمرتبة كما ... بعدها ما ... أو ما   [illegible]

وما بها يحق بهذه الطريقة ويحصل الغرض من هذا العلم وما بها الإشارة إلى جواز ...

الشك المذكور واعلم أن هذا المسلك الذي ... عن المبادئ إلى الثواني هو طريقة

من الأكملين الكاملين في القوة النظرية المؤيدين بالقوة القدسية الذين أشير إليهم في

الكتاب الإلهي بقوله تعالى أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ... الإشارة

إلى الطريقة المشهورة للحكماء المتألهين في خلق السموات والأرض المستدلين من الآفاق

والأنفس بقوله سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق فهؤلاء القوم

وهم الصديقون ينظرون بنور الله في جميع الأشياء ويستشهدون بالحق على ما سواه لا بعين
علم غيرهم ينظرون بالنظر في مسمى الوجود انه واحد فيحكمون على أسمائه وأحكام الوجود هو الرحمن
على دائم بالنظر فيما يلزم الوجود الامكاني يستدلون على وحدانيته وسائر صفاته
هو الرحمن على وحدانيته كما قال شهد الله انه لا اله الا هو ثم يستدلون بالنظر وصفاته
ووحدانيته دالة على كثرة صدور أفعاله عنه والله بعد واحد هو الرحمن على كثرة [illegible]
واحدا ع ر
على الرسل العلماء والعلوية فرائض هذا المسلك بأن وجوده من بعد ما هو وجوده دائم على
الاطلاق لا انها [illegible] بحث وبحث وما دامت ذات ولولا [illegible] النفوس الكلي
الأكثر بهذا العلم على هذا المنهج عن سائر العلوم في موضوعه كل شيء من الموجودات والاثبات
فانه يحكم موضوعها من جهة العلم بأسمائها وعللها بأن ينظر في مسمى الوجود ولوازمها
لوازم لوازمها وأقسامها وأقسام أقسامها وهكذا الى ما ينتهي في العوارض والأقسام
الى الجزئيات والمفردات فيعلم بأسمائها وبأسباب أسمائها على ما هو عليه على الوجه الكلي
مثل أسماء المركبات [illegible] كما كان كذا هذا هو العلم بالجزئيات على الوجه الكلي الكلي
النفوس البشرية قاصرة عن سلوك هذا المنهج والتفاصيل الجزئية وضبط أقسامها ومبادئ
نفسها والاحاطة بأطرافها فاحتيج الى انشاء موضوع آخر تحت مطلق الوجود كموضوع
الطبيعيات والرياضيات والخلقيات والمنطقيات فيبحث عن أعراضه الذاتية وأحواله الكلية الشاملة
لأفراده لا الكلية على الاطلاق بل الكلية المختصة به ثم ربما يعجز عن سلوك طريق العلم في
موضوع جميع الأحوال المختصة بقسم واحد من أقسام الوجود المطلق كالطبيعيات علوم
الطبيعي وكالكلام في علوم الرياضي بل يحتاج في موضوع سائر الأحوال التي تعد
الأحوال الكلية الشاملة لجميع الأفراد لذلك الموضوع الى انشاء موضوع آخر تحت الموضوع
الأعم كعلم الطب تحت الطبيعي الباحث عن أحوال الكلية المختصة بالموضوع الذي هو بدن الانسان
من حيث يصح ويمرض وكعلم المناظر تحت الهندسة وربما ينزل الباحث عن هذا الى علم
يجعل الموضوع لعلم أخص من الأخص ليبحث عن النظر في أحواله الخاصة الغير الشاملة على الأفراد

الاحوال ع ر

الواقع ع ر

لكنه الذي يرجع لا حال ذلك الموضوع بحيث يتعلق على الوجه الجزئي الأخص لا حال موضوع أخص
من ذلك الموضوع الجزئي كعلم أمراض العين تحت علم الطب وكعلم الهالة والقوس تحت علم
المناظر **قال** وتعرف الطبيعة أن لفظ الطبيعة كما ذكره الشيخ في رسالة الحدود والرسوم
يطلق بالاشتراك على معان منها القوة التي يسري أولا في كل ما فيه ويتكون بالذات لا
بالعرض وتلك القوة هي عين الصورة النوعية في بعض الأجسام البسيطة والمركبة وعلى
ودوات النفوس من الأجسام لأن صورة النوعية نفسها كما هو المحقق ومنها
للطلقون ع ر
ومنها مهية الشيء وصورته الذاتية ومنها الحركة الى الطبيعة والإلهية يستعملون لفظ الطبيعة
على المزاج وعلى الحرارة الغريزية وعلى القوة النامية وكلها عبارة عن المراد هنا لانها عبارة
عن مجموع الشيء الحادث جسمانيا أو روحانيا أو ما يتبع المادة الجسمانية والطبيعة بالمعنى الأول
والأعراض [illegible] ذكره [illegible] على المراد **قال** ويعني
الطبيعة أن الأشياء وجوه [illegible] والتقسيم
فالأول هي المعقولات ثم المحسوسات والموهومات ثم المحسوسات [illegible]
فقد ع
[illegible] المحسوسات ثم المتخيلات والموهومات ثم المعقولات [illegible]
[illegible] المحسوس [illegible] خلقنا المحسوس فاخت
[illegible] المحسوسات الخيالية
علمها ع
والوهم [illegible] العقل [illegible]
النفس العاقلة المدركة للكليات والمعارف العقلية والمدرك [illegible] المدرك
لما كان [illegible] الوجه [illegible] كان
على الأشياء على [illegible] حدوث وجوده والعلم [illegible] الوجود للعالم [illegible]
الوجود لا عاد الوجود علي كس [illegible] الأشياء الصادرة عن الحق الواحد [illegible]
المحسوسات والمتخيلات [illegible] المعقولات [illegible] **قال**
ولعلك [illegible] الأمور الرياضية المحضة أن المراد من الرياضة المحضة [illegible] المادة المخصوصة
معرة [illegible] كالفلك في علم الهيئة والهواء المكيفة [illegible]

[illegible] بالتنزيه ولهذا [illegible]
[illegible] التنزيه

والموسيقى وذلك هو العدد والمتصل المبحوث عنه في علم الهيئة والمقدار المتصل المبحوث عنه
في علم الهندسة ومنشأ السؤال هو انه لما كان اجزاء الحكمة الطبيعي منقسم الى ما ذكرنا موضوع هذا
العلم هو الامور التي لا تتعلق بالطبيعة ودل بحث المفهوم على انه عرض من العلوم ليس كل فرد
السؤال على بيان علم الحساب والهندسة انه جامع عما لا تعلق لوجوده ولا لحدوده
بالطبيعة واما الهندسة فان موضوعها المقادير المجردة عن المادة حدا ووجودا و[illegible]
اما تجردها بحسب الحد فظاهر وكذا بحسب الوجود الذهني واما تجردها في الوجود الخارجي
فكما هو عند بعضهم ممن يرى ان للتعليميات وجودا مفارقا عن عالم الطبيعة وسيعلم الحال في كيفية
ذلك في موضعه وحاصل ما ذكره الشيخ في دفع هذا السؤال اما جهة الحساب فلان محل
موضوعه عدد المحسوسات الماديات والمجردات واما جهة الهندسة فتحقيق ان المبحوث
عنه فيها لما كان الانواع الثلاثة اعني الخط والسطح والجسم على الوجه المخصوص الذي [illegible]
متعلق الوجود بالمادة والطبيعة ولما كان الوهم يجردها والعقل يجردها عن المادة
والوجود الخارجي لا عنده كما سيجيء ولما كان المبحوث عنه هو المقدار المطلق لا
المخصوص باحد الثلاثة حتى لم يكن باحد الا علاوة جسمية يعرض الاشكال والنسب
المقادير المختلفة من التثليث والتربيع والتكعيب والفصل والوصل وغير ذلك و
بالفرق بين المقدار الذي هو مخصوص بالبعد مطلقا وهو المقوم للهيولى المقدم بالذات على
الجسم وبين المقدار الذي هو من باب الكم القابل للمساواة واللامساواة والتنصيف
والتشكلات من جهة المادة المستعدة لان تتشكل بالاشكال المختلفة هذا هو المبحوث عنه
في الهندسة دون الاول وقابل لان يعرض الاقسام الاولية للمقدار اي الخط و
السطح والجسم لما كان كل واحد منها محمولا على المقدار بحمل واحد ولا يكون للمقدار
تمام مقدار وجود الا واحد منها كما هو شأن الجنس مع الانواع البسيطة فحكم بكيف
[illegible] الشيخ مقارنة المقدار المطلق عن الطبيعة العوام ولم يجوز مقارنة الخطوط و
السطوح والمجسمات مع انه لا قوام للمقدار الا باحد هذه الانواع البسيطة على الوجه الكلي
بل [illegible]
الوجود مفارقة

التميز ر

لوجودها الطبيعي بالاولى [illegible]
العدود [illegible]
[illegible]

المتقدم ر

كلام مع الشيخ ق

لكن هذه الاقسام امكان تحقق فرع هذا العالم مفارقا عن الطبيعة كما سيظهر
لك حال [illegible] فالاولى ان لم يذكر هذه الاقسام الا ما ذكره في مطلق المقدار
[illegible] كلام الخط والسطح والجسم الذي جعل موضوع الهندسة وبحث عن احوا
المهندسون هو ما [illegible] الوضعية والاوضاع والاقسام و
التجرد والتكعيب وغير ذلك من الصفات التي لا يمكن وجودها الا من انواع المقدار
الا مع تعلقها بالمادة الطبيعية قال وقد عرفت في [illegible] المعطيات
والطبيعيات الفرق الذي ذكره [illegible] الجسم الذي هو [illegible]
الطبيعة وهو مقوم للهيولى هو جوهر يعرض له الابعاد [illegible]
وتلك الابعاد امتدادات مطلقة لا تعرض لها الا على ان حد ونهاية و
لا [illegible] الطول والقصر [illegible]
[illegible] النسبة كالتنصيف والتضعيف والتثليث والتربيع والتجذير والتكعيب
والمساواة والمفاضلة وغيرها والجسم الذي هو بعد الطبيعة وهو مقوم بالمادة هو
القابل للابعاد المحدودة الذي يوصف بجزء الابعاد القابل له بالقوة وهو القابل
لان يتسم بتلك النسب المذكورة وهو الذي يصلح لان [illegible] الهندسيون
ويتكلم في لواحقه الذاتية الرياضيون وكذا السطح الذي هو فصل الطبيعي عن السطح
التعليمي الذي يبحث عنه المهندسون فان له صورة عن الكم وتلك الصورة هي انه بحيث
يصح ان يعرض فيه بعدان على الصفة المذكورة وذلك لا لاجل انه نهاية ما البعد فيه
[illegible] تلك الابعاد واما السطح بالمعنى الاول وهو الذي من باب الكم لا انه كمال السطح بالمعنى الاول
ولهذا [illegible] الجسم الذي من باب الكم من الجسم الذي هو جوهر وكذا حكم الخط
بمعنى احدهما مطلق البعد الواحد وهو غير قابل للمساواة واللامساواة الا لكن ان
يكون ذراعا او ذراعين فيكون [illegible] الذي من باب الكم ولما كان من لوازم الجسمية التي
هي الصورة [illegible] والتحدد [illegible] صورة الجسم [illegible]

وهو المستند للمجهول التي العارضة للمقدار عما هو مقدار

او ودت منها الكمية باحوده في الدهن بسبب الحد دخما لعلمنا والحجة الشيخ لهذا
الفرق كما اثبته وذكره ولعل المقدار اعمه وذكره في انواع السلط اله فبادا علم
منها عدم المعارضة عن المادة من كل وجه دون المقدار لعنه وقد علمت انا يحده
الوجه مع المقدار لا قوام له الا مع شئ من هذه العلم قال واما العدد فانه
فيه انكرآه وذلك لازم من اراده ما وجد قبل الطبيعي معارنا عيانا كل وجود
اعلم ان العقلي او التعديه قد يكون جمعه وقد يكون اضافة فالعقل الجمعي ما لا يكون
قبل قبل والتعد الجمعي ما لا يكون بعده لو قطع هذا لو فصل موضوع هذا العلم بانه توصيف در
ما قبل الطبيعي او ما بعده بالاعتبارين يمكن ان يكون من جهة المعنى الجمعي منها واما
موضوع التعليمي فوصفه بالعقلي او التعدية انما يكون بحسب المعنى الاضافي منها
على ان التسمية مما يكفي فيها ادنى مناسبة ولا يلزم فيها ما يلزم في التعريف من الاطراد
والانعكاس قال ولكن لسان المحقق آه قد سبق في نوع الحكمة النظرية و
تقسيمها الى اقسامها الثلاثة ما يشير به الى الاشكال الذي حمل صاحب المطارحات
على ان جعل علم الحساب من العلم الالهي وهو بعينه ما ذكره الشيخ من هذا الموضع من
الفرق بحصص العدد المجرد عنه وعلم الحساب بما يعرض المادة واعلم ان
منها وثالثا قد يقال بين طبيعي الكثرة والعدد مطلقا وهو المؤلف من الوحدات مطلقا در
على الاطلاق من غير ان يعتبر فيها تماثل في الوحدات ولا كونها على حد خاص ومرتبة
معينة لا على وجه الخصوص ولا على وجه العموم لكونه عشرة معينة او مائة او الفا
او غير ذلك او لكونه زوجا او فردا او زوج زوج او زوج فرد او نحو ذلك
او معدودا او مجذورا او مجذورا او مكعبا او كعب كعب او غير
ذلك وبين العدد الذي هو من باب الكم وهو موضوع التعليمي الذي هو مؤلف من
الوحدات المتماثلة الواقعة على حد معين والوحدة التي هي مبدأ العدد التعليمي
الوحدة التي هي وحدة المعارفات ان لست عددا كمي مؤلف من

كثرة آحاد متماثلة كما هو المحقق عندنا فالعدد الذي هو من باب الكم هو الذي يشهد انه اللفظ المذكور
لا يعرض الا للوحدة الا في المادة فانه من عوارض الطبيعي لا من موضوعاتها قال فالحكمة التي ليس
نظرا في ذات العدد آه قد علمت الفرق بينهما لوجه آخر وهو ان لا تجد العموم والخصوص بين
من جملة الفرق بين المقدار الطبيعي والتعليمي وجسم الطبيعي والتعليمي وكلام الشيخ و
بحمد الله فلا نعيد قال وعلى ما تكلم فيه آه اعلم ان من عادة القدماء انهم يوردون في
صدر كتبهم رؤوسا فيه علما من العلوم الرابعة الاساس كانوا يسمونها الرؤوس الثمانية احدها
الوجه من ذلك العلم وهو العلة الغائية لئلا يكون النظر فيه عابثا وثانيها المنفعة وهي ما
يتشوقه الكل طبعا ليتحمل المشقة في تحصيله وثالثها السمة وهي عنوان الكتاب ليكون عند
الناظر اجمال ما فصله الموضوع ورابعها المصنف وهو الواضع للعلم او الكتاب ليسكن قلب المتعلم
اليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين وخامسها انه من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به و سادسها
انه في اية مرتبة هو ليقدم على ما يجب تقديمه عليه ويؤخر عما يجب تاخيره عنه وسابعها تاخيره در اي در
القسمة وهي ابواب الكتاب وفصوله ليطلب في كل باب ما يختص به وثامنها الانحاء التعليمية
وهي التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان ليعرف ان الكتاب يشتمل عليها كلا او بعضا
ونحن هذا على ان المعلم في هذا الفصل الاشارة الى رؤوس المسائل التي سماها في كل
فصل من مقالة وهو الغرض من الفن ونحن الآن نذكر بقية الرؤوس الثمانية الوجه والمنفعة و
السمة والمرتبة وانه من اي علم واما الواضع لهذا العلم فلم يتعرض له طلبا لذلك لانه اجل والتسمية در
من ان يكون له واضع بشري لان واضعه هو الله تعالى بالوحي والالهام لانبيائه عليهم السلام وانما
اخذ السابقون من الحكماء اصول هذا العلم مقتبسين من مشكوة النبوة والاشبه ان اول
من دون هذا العلم وجمع ابوابه وقواعده واوضح على وجه التمام هو ارسطاطاليس وكانه كان در
قبل هذا الناس من قد تمام الامر بين صحف ورسائل منثورة فيهم اول من ضبط اطراف هذا
العلم وجمعها بانتقاد وبسطها بسطا لا يتأتى لاحد بعده ولا تكره الا الاحسن فانتشر لا در
بعده في العالم ولم يبلغ احد شأوه من الآخرين فشكر الله سعيه صالح دعائه واما الكلام في العلم

الغير

فكلها موجودة وهذا العلم فالقسم وهو التكثير من فوق الى اسفل كتقسيم الجنس الى الانواع و
النوع الى الاشخاص والثاني الى جنس النوع والفصل والنوع الى الخاصة والعرض العام
والتحليل هو التكثير من اسفل الى فوق والتحديد هو فعل الحد وهو ما يدل على الشيء دلالة
مفصلة بما به قوامه بخلاف الاسم فانه يدل عليه دلالة مجملة والبرهان طريق موثوق به موثوق به
موصل الى الوقوف على الحق بعينه عند الحاجة التعاليم **قال** لم يوف حال الشيء و التعليم به
الموجود آه هذا حكاية ما سنذكره في الفصل الذي يلي هذا الفصل فانه يذكر فيه معنى اعتبار
في النفس ارتساما اوليا ولم يستعملها الا التنبيه بانه امر لازم لا يتقدم ولفظ مفهوم الوجود

بيان المفهوم الموجود

العام الاسماء غير وجود خاص لكل شيء الذي هو عين حقيقته في الخارج ولفظ مفهوم الموجود
ليس بجنس للموجودات لانه يتفاوت بالتقدم والتأخر فالاولى بالتساوي ذكر حال العدم عليها
ولفظ المعدوم لا يعاد **قال** وحال الوجوب الوجود والعرض آه اي يوفي حال الشيء
في الواحد حال الامكان للممكن وحال الامتناع ويذكر فيه المعاني اللغوية العامة
في الفصل الرابع اما اولها في الذهن يوفيها وقع في العدد ويذكر في الفصل الذي يتلوه
لم الكلام الواجب الوجود والممكن الوجود خواص من خواص واجب الوجود انه لا علة له
وانه مبدأ غيره من الموجودات انه لا كثرة فيه بوجه وانه لا اشتراك مع غيره وانه لا علاقة
له بغيره ولم لا علاقة في الوجود وانه لا يكون واجب الوجود بذاته وواجب الوجود بغيره
ومن خواص الممكن انه وجوده وعدمه معلول الى غيره وانه ما لم يجب لم يوجد وما لم يمتنع
لم يعدم وانه لا يكون ممكنا بالغير ويكون ممكنا بالقياس الى الغير وانه لا يكون بسيط الحقيقة ممكنا به
في الفصل الذي بعد الفصل التالي بهذا الفصل وفي الذي يتلوه **قال** ولم يذكر في حال
الذي بالذات والذي بالعرض آه اشارة الى ما سيذكر في اول المقالة الثانية من ان الموجود
قد يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض والاول
الذي بالعرض لا يحتاج الى ذكر لان ذلك ولنشتغل بالوجود والوجود بالذات **قال** وذكر
الجوهر الباطل ذكرهما في الفصل الآخر بعد المقالة وذكر فيه الاوهام عن مبدأ المبادي في العلم و

الاول

لم الاكثار والسلب لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ووقوعه شك في السوفسطائية ومنه التجرد
فيه لم ذلك على العلوم لا على المنطق ولا على غيره من اهل العلوم الجزئية **قال** وفي
حال الجوهر وكم اقسامه هو وذلك في الفصل الاول من المقالة الثانية فانه ذكر فيه حد الجوهر
واثبات وجوده وانه مقوم للعرض وغير متقوم به وانه لا يكون شيء واحد جوهرا وعرضا
وانه على اقسام جمة وذكر فيه الفرق بين الموضوع والمحل والمادة وكذا بين العرض
والمحل والصورة وذكر فيه اقسام الاولية جملة **قال** وان يكون جوهرا آه اي علم
انه كما لا يحتاج الموضوع هو الموجود لم يكن جوهرا مطلقا الى ان يصير طبعا او مطلقا
لكن لا يحتاج ولم يكن اقساما او لم لذلك لكونه ذا ابعاد ام لا وكذا اقسام
لكونه عقلا او نفسا او جسما او مادة او صورة مثلا وان لم يكن نوعا من الانواع سهل تحديده شيئ به
الا هو لم يحكم بكونه نفسا لكن جسم الافلاك او لكونه جسم الكواكب او جسما او صورة او صورة
الشيء العام والعنصر او نفسا او مادة فيه الاجناس والانواع كلها تصلح لان
تحت عنها هو العلم وما يطلب كل ما لا يحتاج في وجوده الى استعداد وكونه لاجل
غير عن الاحوال الذاتية للموجود بما هو موجود ان كان يكون جزءا من هذا العلم وقد علم منه به
لم يجد الا حصر عن الموضوع لا يوجد لم يكن العارض من الاحوال الذي لم **قال**
يحث لم يوف حال الجوهر الذي هو كالهيولى آه اي انها موجودة وانها في الجسم الطبيعي
انها موضوعة لاتصال الجوهري وجاعلة وانها بسيطة ولم الا تتجرد منفصلا لا صورتها
وذلك كله في الفصل الثاني من المقالة الثانية **قال** وهل هو مفارق الى قوله وما يشبه
الصورة وذلك في الفصل الثالث منها وذكر فيه ابطال كون مبادئ الاجسام اجساما
غير منقسمة كالسطح دفعوا الجنس وتجوز تواردت المبادي على مادة واحدة بالتخلخل و
التكاثف الجسمي ادعوها واثبات صور طبيعية عن الصورة الجسمية **قال** وان
الجوهر الصوري كيف هو الى قوله والمجردات ذكر هذه الامور في الفصل الرابع
منها اثبات سببية الصورة على المادة وبيان كيفية التلازم بينهما ولم يخل منهما علة

وهل

ومعلوله الآن وعلى وجه لا يلزم منه دور مستحيل وتساعد حصول كل منهما مع الآخر مع كونهم
كل منهما مخلوطا وجوده بوجود الآخر قال فينبغي أن نشرف في هذا العلم بقسط الوقوف على آخره
ذكر في فصول المقالة الثالثة الإشارة إلى حال الهيولى التي الرد إليهما بما وجد فيها ذكر
أولا المسلط واثبات وجودها وعرضيتها والطول أولا والعرض بحيث ان الكم العسر
بين حال الواحد وانه يقول بالمشكك على معان ثم ذكر حال الكثرة وابان عن عرض العدد
ثم بين أن الكميات المتصلة أعراض ثم عطف على العدد وتحقيق مهيته وتحديد أنواعه و
بيان أوائله ثم بين أن التقابل بين الواحد والكثير ان قسم من التقابل ثم اثبت
كون الكيفيات أعراضا وبين أن العلم الذي هو من جملة الكيفيات النفسانية عرض ثم تكلم
الكيفيات الرجحية بالكميات واثبت وجودها وعرضها ثم ذكر الوالدات المضاف وحوقها
وانها موجودة وان الأعيان وجد من نوع القسمة قال ونورد مرارا من ما ارآه
إشارة إلى ما ذكره في فصول المقالة الرابعة فانه ذكر أولا أقسام التقدم والتأخر وتحديد
ثم بين معنى القوة والفعل والقدرة والعجز واثبات الإمكانات وموضوعاتها ها
بين أن الإمكان المعارض ليس جعل وجوده ولا الإمكانات موضوع الأعيان منها
ولكن كل متكون مسبوق بمادة هي حاملة إمكانه ولكن الإمكان الأعراض في موضوعاتها
وبين أن ما بالفعل مطلقا أقدم مما بالقوة ثم عرف التام والناقص والمكون ما فوق
التمام وعرف الكل والجميع والجزء قال ويليق بهذا الموضع أن نسوق حال الكلي
وفيه آه إشارة إلى المذكور في المقالة الخامسة فانه ذكر في الفصل الأول منها نوع الكليات
الطبيعية وكيفية وجودها في الأعيان ووجودها في النفس وفي الفصل الثاني منها كيفية
لحوق الكلية للطبائع العامة والفرق بين الكلي والكل والجزئي والجزء وفي الثالث منها
نوع الجنس وذكر معانيه والفرق بين الجنس والمادة وانه كيف يتصور الجنس في الكليات
وفي الرابع منها كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس وفي الخامس منها نوع
النوع وفي السادس نوع الفصل وتحقيقه والفرق بين الاستعمال والجوهر منه ومع

التكون فيه وفي السابع منها نوع الحد وما يتبع المحدود وفي الثامن منها حال
الحد واختلافه في الأشياء ولزوم بعض الحدود زيادة على المحدود والفرق بين
حدود المركبات وحدود البسائط وفي التاسع منها مناسبة أجزاء الحد للمحدود
وانه قد يكون أجزاء الحد أجزاء المحدود وقد لا يكون وقد يكون أجزاء الحد أكثر من أجزاء
المحدود قال ولأن الموجود لا يحتاج في كونه علة آه إشارة إلى المذكور في فصول
المقالة السادسة من التحقيق أحوال العلل الأربع والأعراض الذاتية لواحدة
واحدة منها فان أعراض كل منها تعرض عوارض للموجود بما هو موجود فان كون
الموجود مادة أو صورة أو غير ذلك لكونه علة مطلقة لا يفتقر إلى صيرورته طبيعيا
أو تعليميا فذكر في الفصل الأول منها أقسام العلل وأحوالها على الإجمال وفي
الثاني بين مذهب أهل الحق في أن كل علة مع معلولها وحل الشكوك على ذلك علم
والفرق بينها وبين ما يسمونه الجمهور من أهل الكلام فاعلا وفي الثالث منها ذكر
المناسبة بين الفاعل ومفعوله لا تها وفي الرابع منها ذكر حال العلل الآخر
من العنصرية والصورية والغائية وأقسام كل منها وفي الخامس منها ذكر
إثبات الغاية ودفع الشكوك فيها والفرق بينها وبين الضروري وهو عام
بالوضع وبيان الوجه الذي به يتقدم على سائر العلل والوجه الذي به تأخر
عنها جميعا وبيان الفرق بين الغاية بحسب القوة الفكرية والتي بحسب القوة
الخيالية التي في العبث وإجزافه وذكر فيه مبادئ الشر داخلة بحسب الضرورة
الذي حمل الغايات بالعرض واثبات أنه لكل جنس من هذه العلل ابتداء ومبدأ
وانها لا بد تنتهي إلى غير النهاية قال ثم الكلام في التقدم والتأخر آه هذا
باشتراك إلى قوله هذه وما يجري مجراه اللواحق الوجود بما هو وجود إشارة
إجمالية إلى جميع ما ذكره في المقالة الرابعة والخامسة والسادسة فان الموضوعات
المذكورة فيها انسبتها إلى الموجود بما هو وجود نسبة اللواحق والأحوال التي

كما ان الامور المبحوث عنها المذكوره في المقالات التي علمها نسبتها الى سائر الانواع
والاصناف للشيء والامور التي بحث عنها في المقالة الثالثة والسابعة هي من احوال
الموجود بما هو واحد وهي احوال الوحدة ومقابلها من الكثرة واعلم ان الوحدة
عندنا عين الوجود بالذات وغيره بحسب المفهوم وعند الشيخ زائدة عليه وهي اخص
بالاعتبار من الوجود عنده وعلى التقديرين فالبحث عن احوالها انه من البحث عن
احوال الموجود بما هو موجود لتساويهما في الموضوع فهو العلم عن واحد قال ولما
الواحد مساوق للموجود آه اشارة الى المذكور في المقالة الثالثة والمقالة السابعة
كما ان هذه المباحث عن احوال الواحد والكثير والتقابل بينهما ونسبة العدد الى
الموجودات ونسبة الكم المتصل واثبات عرضية المقادير وابطال القول بجوهريتها — البهام
واثبات عوارض العدد وعوارض الكم المتصل من الاشكال وغيرها مما ذكر
في المقالة الثالثة واما المذكور في السابعة من الفصل الاول فما ذكر من لواحق
الوحدة الهوهو واقسامه التشابه والتساوي والتوافق والتشاكل والتطابق
والتجانس والتماثل فان هذه اقسام وحدات عارضة للكثير بما هو واحد ومن لواحق — اقسام اقسام الوحدة ٤ ر
الكثرة من اصناف الغيرية والخلاف واصناف التقابل والتضاد ولحوق المشهور
فان هذه عارضة للكثير بما هو كثير ومن ذلك مناقضة الحجج التي تذهب الى اثبات المثل وهي قائلة بالصور
المفارقة وفي الثالث منها ابطال القول بالتعليميات المفارقة عن المادة قال ثم بعد
ذلك ينتقل الى مبادي الموجودات آه اشارة الى المذكور في المقالة الثامنة والتاسعة
من اثبات المبدأ الاول ووحدانيته وصفاته الالهية وانه تام وفوق التمام وكيفية تعقله
للكليات والجزئيات ونسبة المعقولات اليه ولذته البهاء الاعظم والجلال الارفع والمجد
العظيم وهذه في المقالة الثامنة وكيفية صدور الاشياء وكون صدورها عنه واثبات
المفارقات العقلية وكيفية تحريكها الافلاك وان محركاتها على نفسها الوجود وان
محركات عالية لا يوجد آخر واثبات النفوس الفلكية وان محركاتها علته قريبة لها وكيفية صدور

الاجسام وغيرها من المبادي العالية بحيث ان هذه المعقولات العقلية وكيفية ترتيب وجود العقول
والنفوس السماوية والاجرام العلوية من المبدأ الاول وحال تكون الاسطقسات من العلل الاولى
واثبات العناية الالهية وكيفية دخول الشر في القضاء الالهي وكيفية معاد الاشياء اليه على عكس
ترتيب البداية عنه وهذه كلها في المقالة التاسعة قال ويدل فيما بين ذلك على جلالة قدر
النبوة آه اشارة الى المذكور في المقالة العاشرة فذكر في الفصل الاول منها الاشارة الى
المبدأ والمعاد بقول مجمل حال الالهامات والدعوات المستجابة والعقوبات السماوية واحوال
النبوة وذكر في الثاني منها اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي الى الله ولزوم الاشتراك والمعاد البدني
وذكر في الثالث منها العبادات ومنافعها في الدنيا والآخرة وفي الرابع منها عقد المدينة وعقد
البيت من النكاح والسنن الكلية وذكر في الخامس منها حال الخليفة والامام ووجوب
طاعتهما والاشارة الى السياسات والاخلاق والمعاملات وبه ختم كتاب الشفاء قال ما كنا
قد ينبه على الوجه وهو تعيين موضوع هذا العلم وانيته لا من جهة الاكتساب بطريق شايع
او حجة قال ولعلهم ان يكون التوقف الذي يحاول آه اعلم ان التوقف على وجهين احدهما
ان يكون الوقوف من افادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل والثاني ان يكون الوقوف من
التنبيه على الشيء وتعيين مفهومه واخطاره بالبال من جملة المفهومات المعلومة للنفس
ولعله كان ذلك الشيء احق من الموقوف بعد الامر فيه يتوقف الوجود على الوجه الثاني جائز
وعلى الوجه الاول غير جائز قال لو كان كل تصور يحتاج آه اعلم انه ليس يحتاج ان
موضوعا ر — يكون كل تصور مكتسبا والآراء التي لها موضوعا بها ما سابقا وهو الدور والتسلسل
موضوعا غير مشابه وهو المسمى بالسم المطلق قال وأولى الاشياء بان يكون متصورة
آه لما وجب انها تنتهي سلسلة الاكتساب الى ما يكون اولى التصور وذلك الشيء لا محالة
اعرف الاشياء واسهلها واعمها ومن هذا الفصل الوجود وما يجري مجراه ادعى ههنا
هذا فاعلم انه لا سبيل الا الاكتفاء هاهنا على هذا التقدير بل يحكم على الحكم في هذا المقام ان
يبتين ر — شيئين امور البدية الاولى الوجود اولى التصور الكائنة مع توقف التالية انه

اول الاوائل في التصورات فهذه المباحث متعارضة ولهذا كانت متقاربة لما سال
الاول قد ذكرواه وحينئذ الاول لم العلم بان الامر لا يخرج عن النوعين الاثنين علم بديهي
اولي والتصديق مسبوق بالتصور فهذا العلم مسبوق بتصور الوجود والعدم و
الثاني في التصور على الاولى اولى بان يكون اوليا فتصور الوجود بديهي اولي
الا لم يكن الانسان بوجود ذاته عن مكتسب ويحصل منه للوجود المطلق فعلم بالوجود المطلق كالي
على العلم بوجوده والثاني على الاول اولى بان يكون اوليا ولنا في هذا المقام خوض
وعن ان الوجود ليس فيها موضع بيانه واما ثالثا فلانه وهو امتناع تعريف الوجود
فبانه لو امكن تعريفه فهو اما ان يكون بنفسه او بامر داخل فيه او بامر خارج عنه و
الاول ظاهر البطلان وهو كون الشيء معلوما قبل كونه معلوما وكذا الثاني لان الاجزاء
ان كانت كلها وجودات او بعضها كان الوجود الواحد وجودات فكان الوجود
ومن الطبيعة ولزم انه احتاج الشيء الى نفسه ولزم ان يكون وجوده قبل وجوده اجتماعيا
اما ان يحدث منه الوجود او لا يحدث فان لم يحدث كان الوجود عبارة عن الاجتماع
العدم ولهم حدث منها صفة الوجود فيكون ذلك المجموع موجودا قبل انها اما [illegible]
لم يكن التعريف بالاجزاء تعريفا بالخارج وهذا خلف واما التعريف بلوازمه الخارجة
فهو انه باطل لانا ما لا نعرف وجود ذلك اللازم والقضاء الوجود به لم يكن ذلك
موقوفا والا انعقاد الذهن من الوجود لانه عبارة عن وجود الوصف للشيء فلزم
تعريف المطلق بالمفيد تعريف الشيء بالوجود واما بيان الثالث فهو لان الوجود
اول الاوائل في التصور وذلك لانه اعرف الاشياء فان من خفي لكل شيء عندنا
عن حصوله لنا ونفي حصوله مطلق الحصول المطلق لحصول العدم واعرف من حصول كذا
وحصول ذلك والحصول مرادف للوجود وهذا امر وجداني والمنازع فيه مكابر
قال ولذلك جادل آه اعلم انه لو ما كانوا اجدر من جميع الاشياء وجدوا انه الوجود
الا انهم لما التزموا ذلك فقد علمت بطلان ذلك ووجوب انتهاء المبادي في العلوم الى الاوليات

- علم م
- الوجود ر
- الخارجة ر
- لم ر
- فبان موقوف كلاهما ر
- لما ر

وانه لا يعيش الشيء بما هو اخص او مساو وفي الموجود كذلك وقد علمت بطلان التعريف
للوجود على الوجه المطلق حيث ان كل ما يوصف به الوجود يوجد كونه بالوصف به
موجودا ولو يوجد موجودا للوجود فكذلك تعريف الشيء بما لا يعرف الا به فان الموجود
من حيث انه موجود لا يعرف الا بالوجود فكيف يعرف به الوجود ومنهم من عرف الوجود بانه
الذي يمتنع عليه العدم والحادث وهما لا يعرفان الا بالوجود مأخوذا مع اعتبار
سبق عدم او لا سبقه قال وهذا الحكم ولانه آه مراده انه لو سلم انها
فيان دال للوجود لا يقال له بان لا يخرج عنها الا بهاهم اقسام الموجود والموجود
اعرف بها اذ كثيرا ما يتصور الوجود مع الذهول عن مفهومها قال لم يتعرض لذلك
الا لقياس آه وجه تخفيف الكلام بما اورده بعض الناس على الشيخ انما يعرف الى عقل
والمتخيل من طريق الحس من غير حاجة الى قياس ولم يتعرض هذا القائل الى انه الفاعل علمه
لبعض من الامور الى انما الحس لم يتعرض الى انها اذا كانت محسوسة من حيث حسي
من المحسوسات وبانه حاسة يقع ادراكها وانما يحصل بها الشيخ قد بينه في العقل
الاوائل هذا العلم على فساد زعم من قال وانما الحس طلائع [illegible] المواد
وليس اذا توانى مسانا ووجب ان يكون احدهما سببا للاخر وما دام لم يمكن ادراك
مطلق السبب والمسبب بالحس فكان لا يمكن ادراك الفاعل والمفعول كان اولى
اذ العام من كل معنى اعم من الخاص من عند الحس انه كما عند العقل كما حققه الشيخ في
اوائل الطبيعيات قال ونقول انه من الموجود من الشيء آه لا يخرج شيء عن كلام
مفهوم الموجود والشيء بدون شيء عن التعريف قال لكن منهما العاطف مراده كر
بان انهما متغايران في المفهوم وبان في الحمل ليس احدهما اعم بيانا ولازم الآخر
اما بيان الاول فقوله فان الكلام حيث يتبين بما هو الى آخره واما بيان الثاني فقوله
ولا تفارق ادم من الوجود اياه آه وحاصلها على انه لا اختلاف بينهما انهم الى
حيثما كان موجودة ولا يتبع الى ان حيثما كان شيء وفي هذا التعليل بطلان للمنازع الى

- لا يمكن تخفيف ر
- من هذه المقالة ر
- فان ر
- الى ج
- عن ر

يمنع عدم صحة الحمل في جميع كما اشرنا او يمنع الوحدة بمعنى الصحة وعدمها او يعكس الامر

فان الجمهور اعترفوا بان الحمل لا في جميع الا عند القول بان الوجود بما فيكون جواز جميع

كما موجوده كان في المعنى المقترن بالوجود لها وجود واما التعليل في عدم صحة ان

في جميع كما اشرنا لان عدم حمول طلبنا بتمام لانه ليس حرار طابع لي في كلم يكون محمولا

السر فالمقدمات الى ما دون الاول صحيح ولم كان عدم حموله قال هو الذي يمتاز به

الوجود الخاص آه اعلم ان المفهوم من كلام الشيخ في هذا الموضع ان لفظ الوجود مشترك بين

امرين فقد يطلق ويراد به المفهوم العام البديهي وقد يطلق ويراد به المعنى المخصوص

المتلبس بهذه الاشياء والحق ان لكل من الوجود والشيئية مفهوما عاما مشتركا وامورا

مخصوصة في الاعيان مختلفة ان يطلق عليها ذلك المفهوم لا باشتراك الاسم فقط

ثم الوجود يقول بالتشكيك على افراده لوجود التشكيك في بعضها اقوى وفي بعضها

اضعف وفي بعضها اقدم وفي بعضها الشيء اقدم والمهيات ليست كذلك وايضا الوجودات

الخاصة امور مجهولة الاسامي بخلاف اسمائها من انسان او فلك او مثلث او غير

ذلك ثم يلزم الجميع في الذهن الامر العام ويسمى الوجود لا اقسام كما للشيء اقسام

لكن اقسام الشيء معلومة الاسامي والخواص والحدود وليس كذلك اقسام الوجود

الشيخ وذلك لعدم الجواب هو بان عنه لا صورة لها كلية في الذهن حتى يوضع

لها اسامي بخلاف اقسام الشيء فانها قد يكون لها صور ومعان كلية فاعلم ان اسامي ال

الاقوام ومعاني الاقسام ثم الفرق بين الوجود والشيء بما لا حاجة فيه الى ما كلمه الشيخ

فيه فان افراد الوجود هو بسيط لا جنس لها ولا فصل ولا ماهية الا الوجود مطلقا

كلية ذاته او عرضه بخلاف اقسام الشيء كما لم يكن الفرق حاصلا بين ماهية المتلبسة

ووجودها الخاص به مكان الفرق حاصلا بين مطلق الشيء ومطلق الوجود قال و

لا يفارق لزوم الوجود آه يريد ان المساوقة بين الوجود والشيء واعلم

ان بعض الناس ذهب الى ان الشيء اعم من الموجود واحتج على ذلك بان الذي يمتنع وجوده

الوجود له

او يمكن ولكنه معدوم فهو شيء لا محالة لان له صورة عقلية فهو معلوم وليس وجوده في الاعيان فيكون

بعض ما هو معلوم ليس بموجود في الاعيان فهو شيء معدوم فيه وحاصلها ان الطلاب السابق احتجاجهم

وتبين خطائهم في هذا التعليل ان كل ما هو شيء في عين او ذهن فهو الموجود فيه فكل ما ليس

بموجود في الاعيان فهو انه ليس شيئا في الاعيان وكما انه شيئا باعتبار معقوليته فهو موجود في

الذهن بهذا الاعتبار على الطلاب بان المطلق الوجود المطلق دون مطلق الشيئية مطلقه

دون مقيد الذهن بوازن الذهن والعين بوازن العين والتعليل المذكور لا حاصل له ثم

منها ٤ ر احتج على كون الشيء اعم بان الشيئية ثم الوجود والمهية التي يعرض لها الوجود فهي اعم منها وقد عرض

بان الوجود في على المهية المخصوصة المجردة على اعتبار الشيء اللاحق بها لا لها وجود او لوازمه

هو اعم منها فالحق كذلك منها اعم اعتبار اسم الآن وليس شيء منهما اعم منها ولا احد الآخر و

انما الكلام في المقام الكلي قال ولهذا ما قال الشيء هو الذي يخبر عنه آه اعلم انه عمدة ما تمسك

القائلين بشيئية المعدوم قولهم المعدوم مخبر عنه وكل مخبر عنه فهو شيء فالمعدوم شيء والشيخ

كرر هذا القياس وفصل الموارد والصور بانه لو كان المراد من المعدوم المذكور فيها المعدوم

في الخارج فهو مسلم ولا يلزم من ذلك صحة دعواهم لجواز الاخبار عن المعدوم الخارجي الذي له صورة

ذهنية موجودة في الذهن فالمعدوم مع الاخبار عن الموجود ولو كان المراد من المعدوم

المطلق هو باطل اذا المعدوم م المطلق ليس عنه خبر اصلا ولا له صورة يشار بها الى خارج سواء كان الخبر عنه بالايجاب كما في

الموجبة المحصلة او بالسلب كما في الموجبة السالبة المحمول لان صدق الايجاب يقتضي الوجود كما

عز ٤ ر للمعقول اولا وجود الموضوع اذ مثلا وهو الايجاب الاشارة بلا وجود الشيء او الاشارة الى

المعدوم الذي لا صورة له ذهنا ولا خارجا ثم هي عبارة عن الكناية عن شيء آخر وكيف

يشير على معدوم لان من قولنا المعدوم كذا لم يوصف كما موجود لما هو معدوم وهو يدعي المطلق

ويحمل لم يكن قوله واذا اخبر عنه بالسلب لم يحصل له وجود فانه لا يحكم السلب دون

ومعنى المعقول السلب لا يدرك المحمول فيستدعي الموضوع من مطلق الحكم اذ لا اقدم من نفي

الموضوع والذي في حكم الموضوع الموجبة احق من موضوع السالبة معناه انه يخطر الى

المتناقضين بهما فاستحالة الوجود بهما او كان لخصوص الحكم الايجابي اقتضاء او
لوجود الموضوع لا يكون بها الاقتضاء في الحكم السلبي اذ سلب الشيء عن المعدوم جائز
واما الايجاب للمعدوم فهو ممتنع فهذه الجهة تقتضي الايجاب وجود الموضوع دون
السلب واما من جهة مطلق الحكم فكلاهما مشتركان في استدعاء وجود الموضوع
والمحصورات خاصة بعضها جميعا ذكر من جهة عدم الوضع فيها الذي هو شرط الحكم
الايجابي بخلاف الشخصيات والطبيعيات قال والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب
اه لكن لم يقولوا مخصوص عنه لانه وقع الاخبار عنه بعدم الاخبار عنه وهو
المجهول المطلق المشهور وجوابه بعينه كجوابها والعموم ذكر او جوابا كبره فحلها
لكن ليس فيها بالسمين او بغني ونحن نفصل الله وجوده فلكنا العمده وحللنا
الشبهة بما لا مزيد عليه ولا مزيد عنه ولنبين وجوابه هنا لم يقولوا لنا المعدوم
المطلق لا يخبر عنه بالايجاب كلام موجب صادق لا اشعار فيه بشيء فالمنع
الخبر عن افراد المعدوم المطلق كان في القضايا المتعارفة او لا افراد لها خارجا
ولا ذهنا ولا عن طبيعة المعدوم المطلق كان في القضية الطبيعية اذ لا طبيعة له
حكم فيه على عنوان لا مر باطل الذات فذكر العنوان من افراد الموجود ليس
فرد النقيض ولكن يحمل على النقيض باطل الذات هو من حيث كونه موجودا او وجه اخر
ومن حيث انه عنوان المعدوم المطلق وقع الاخبار عنه بعدم الاخبار عنه فاذن
فرد الموضوع من حيث هو هو ومن حيث هو عنوان اخر اعتباران متنافيان لا
الصدق على شيء لكنهما اجتمعا فيه بوجه اه وقال الموجود والمعدوم متنافيان في الصدق
شرط وحدة الموضوع واما اذا اريد باحدهما المفهوم وبالاخر الموضوع فلا تنافي
بينهما فمفهوم المعدوم المطلق جاز ان يكون موضوعا للموجود فهو مع كونه معدوم مطلق
وجود بعينه فرد للموجود المطلق لاختلاف الجهتين وفي هذا التحرير والكلام انه اعتباران
متنافيان ولكن اجتمعا لاجل جهة التناقض فان صحة الحكم بعدم الحكم وصحة الاخبار بعدم

الاخبار انما هي لاجل ان الموضوع في هذه القضية معدوم مطلق هو بعينه فرد للموجود
وما تقرر ان المعدوم المطلق لا وجود له معناه انه ما تصدق عليه هذا العنوان لا وجود
له ولا شك وذلك كون العنوان موجودا فكان ان موجود فالموضوع فيها نفسه موجود
العدم فكذا نقول يخبر عنه انما يكون للشيء المخبر عنه قال وعند القوم الذين يقولون
بهذا الاثبات اه اعلم ان جماعة من القوم جعلوا الشيء اعم من الوجود فجعلوا الحال
المعدوم الممكن شيئا ثابتا وسموا الذي ليس بشيء وقالوا لا واسطة بين الثبوت والانتفاء
وربما اسموا الواسطة بين الموجود والمعدوم وجعلوا الثابت حالا على الموجود وعلى
ما ليس بموجود ولا معدوم ما سموه حالا وعلى بعض المعدوم الممكن وهو المحكي
من هؤلاء جعلوا الخبر عنه اعم من الشيء لظنهم انه يمكن الاخبار عن الممتنع الذي هو المنفي
عندهم وهو مما لا شيء له وقالوا انا اذا قسمنا المعدوم الى الممكن والممتنع
لا بد ان يتوقف على التقسيم بالامكان والامتناع ومن يحكم الامكان عند المتكلم
من المعدوم بوجه سهيه ونحو غلطهم على العقل من الامور الذهنية والاعتبارية
الا [illegible] شيء كانه على السبح قال واما وقع ان ذلك فها وعوا اه نقول انما
وقعوا في القول بثبوت المعدوم والقول بالواسطة وسائر هوساتهم لاجل جهلهم
بالامور الذهنية ولم يعلموا الفرق بين المعدومين عن الاعيان [illegible] اصبح
الى المتصور في الذهن فهو بما وادا احدهما [illegible] الله بحيث انهم [illegible]
يحمل عليه افراد وسلب عنه [illegible] ولم يمكن صوره [illegible] العقل [illegible]
الاخبار عنه ولا الايجاب له ولا السلب عنه وما ليس له ثبات في الذهن والعين
فالتصديق بصورته هذيان محض والاخبار عنه ممتنع كما مر قال فان هذا الموضوع اه
ان موالنتيجة [illegible] وهو الحكم بوقوعها انه معدوم في الخارج لكن صورته معقول للنفس
معقولات [illegible] المعقول من العدم ومن الوقت المستعمل ومن يكون بالمعقول الاول
موصوفا بالمعقول الثاني بالمعقول الثالث وهو معقول الكون والوجود قال وقد يلوح

وما نقول ان هذه الاقوال الثلثة من بين المتكلمين باجمعهم اجمعوا ان الشيء المعدوم
ذلك القول بكونه صفة الشيء وسطا بين الموجود والمعدوم والقائلون به الجرجانية من الشرع اعلم انه حد ما ينتحون به من له ابن اذا كان المكلف معدوما وجوده ولا موجودا — ينتحون ر
او متى ما به ما عرانهم لا يخرج الشيء عن السوية الا ما ثبت قالوا انه الوجود بالشيء له وكل معدوم
بانه الشيء يكون لم يوصف بها الشيء المعدوم يصح ان يوصف حالة العدم بالوجود فيكون
موجودا ومعدوما وهو ممتنع قال صحوا ان الشيء الصفة الثابتة له في حال المعدوم من كل الايام
لها انها سر قال الشيء بانه لها ومنه الزم على هذا التقدير بانه لا يصح ان يوصف الشيء بانه ثابت له
وهو ليس شيء وعند قالوا انها شيء وكذا الامكان وليس الثابت للمعدوم ولهم قالوا انه شيء وكل معدوم — الثابت ر
ممتنع عندهم فكونه وجود الامر الممكن مستحيل ومنافي التعلق الا للمعدوم الممكن بل
هو موجود او ليس بموجود لانك لم تجد حالا فيه والاتوا ايضا ولا يخرج عنهما قال موجود او معدوم احال
ولهم قال ليس بموجود ثم فيصل الممكن بانه معدوم فكان كل موجود حقيقة فصل الممكن موجود
واستحالة طارئة من المحال لم الوجود عندهم ما عنه العاقل وهو ليس بموجود ولا معدوم
فلا بعده فالعاقل وجوده وهو ممتنع انه كان بعد الكلام السوية لا بعد ثبوته فانه كان ثابتا
بالمكانة في نفسه لان كل ممكن بانه عندهم حالا دالا على الجمال بينا فيغلط العالم عن الصانع
ولولا تشنيع الوهم لطل النفس من ساتر ودخرافاتهم قال بهولاء ليس من اهل المحصلين الكلام
لعن هولاء وحصل الهم كلامهم الاوائل الذين كانوا مشهورين بالعقل والراي فهموا
اغراضهم حظه وعن دراية ذلك اغراضهم ونسبة وتعصبا ونسبا ما لكونه الاول من علم
امور سمعوا منه لم يعدوا على دقائقها من التعصب واللجاج رغبة في الرياسة و
اتباع العامة لهم قال صورا الان انه ولهم يكن الموجود كما على صادرة اساره في ما ذكره
في العقل الاول من المقالة الثانية من المطالب الذي عول عليه في نحوه عن الوجود له
شكك بالعماس في الارادة ونحو الوجه لا سوا الحسه عنه بالمن بين الامور لا لسلسلة ثم
نظر من بعض اصحابنا على ذلك بانه لو كان حصا لكان معدوما اما موجودا او غير موجود فان كان
موجودا وجد لم يكن العقل الا ما هو فصل اذ حمل على الجنس ولهم كان غير موجود فلم يوجد — لزم
الموجود ما ليس بموجود قال السح هذا الاحتجاج ليس بشيء فان تصور الشيء اعم من ان يكون
ذلك تصورا واما كون الصورة من باب لغياء او حال لا نزاع المنطق انه والمراد بها — نفي ر
الراجحان انها كون طرق العقول كثيرا ما صار العلماء الاول يسمى به الموجود
المهمة في تحقيق طرق الوجود حسا العدم على انها الصدق كلية والجنس — الكلي ر
ان تام الموضوع لان الوجود لو كان حسا لزم ان يكون الفصل المعتبر للجنس موجودا
لان جاء الجنس العقل الليس في نور حسه ولو معناه لا يخصل وجوده وذلك انما
تصور شيء ليس معناه وهو عين الوجود واما الورد فمعناه يحصل الموجود لو كان حسا — الوجود ر
لاحتاج في الفصل منه في الفصل المعتبر تحصيل وجود الجنس فاذا كان الوجود ليس معناه — شان ر
كان الفصل يصور المعناه وهو بالمعنى فلزم كون المعتبر موجودا ومحل هذا البيان — عدم ر
لظهر لك كون الوجود نوعا لا واحدة لان حاجة الطبيعة النوعية الى المشخص كحاجة الطبيعة
الجنسية الى الفصل وانها ليست الا في تحصيل الوجود لا في تقرر المهية وهذا انما يتصور فيما
ليست حقيقته صفة الوجود فالوجود كما ليس بجنس ليس بنوع وان لم يكن جنسا ولا نوعا
فليس بعرض عام ولا خاص اذ كل منهما وان كان عرضا بالنسبة الى غيره فهو نوع
بالقياس الى افراده الذاتية فكلي ليس بنوع ليس بعرض واما الفصل فلان الا
ما الفصل المحمول وهو مبدا الفصل المنطقي فلان لم يكن الوجود الكامل يصول
وصورة الاشياء تحصل الوجود والا فهو الذي به كله والوجود الذي عليه ليس بقسم فاعلم
هذه الاصول فانه اجدر ما تعار في العقول قال فانه من مستحق ما اه لو لم الوجود — العقلي ر
موجودا لم يكن المعنى على الاشياء كلها واحدا ومن جملة الاولى ولهم القصد للملاوی
من المتكلمين وغيرهم بانه يوجد عندنا مشهوره قال العقل يحد بين الموجود والموجود
من المناسبة والمشابهة ما لا يجد مثلها بين موجود ومعدوم ما دام الكلي الموجود
مشاركة في المفهوم بل كالمشابهة من كل الوجوه كان حال عمها مع العمى كحال

الوجود مع العدم في عدم المناسبة وليس هذا الا على الاتحاد في الاسم حتى لو قدر ان
وضع لطائفة من الموجودات المعدومة اسم واحد ولم يوضع للموجودات اسم واحد اصلا
لم يحكم بالمناسبة بين القبيلين كالمناسبة بين الموجودات الغير المسماة بالاسم كما حكم به
صريح العقل والحق ان من قال بعدم اشتراك الوجود بين الموجودات فقد قال ان حقائق الوجود باشتراكهم
لان الوجود في كل شيء لو كان بخلاف الوجود في الآخر لم يكن هناك شيء واحد نحكم عليه بانه
غير مشترك فيه بل يكون هناك مفهومات لا نهاية لها او لا اقل من اعتبار واحد واحد منها
ليعرف انه هل هو مشترك فيه ام لا فالحكم الكلي بذلك علم ان الوجود مشترك فيه والله اعلم
في القضايا والاحكام صريح الوجود وهو في جميع الاحكام مع اختلافها في الموضوعات
والمحمولات امر واحد قال على العدم والآخر آه اقول التشكيك على الاولوية
والاقدمية والاشدية ومقابلاتها والوجود جامع لها فوقوع هذه الثلاثة فيه بان يكون بعض
الموجودات متقدما بذاته على بعض كالواجب تعالى والممكن وبعضها اقدم بحسب الذات
من بعض كالعلة والمعلول لها وبعضها اتم واقوى من بعض كالجوهر والعرض و
المفارق والمادي من الجوهر والقار وغير القار من العرض واعلم ان المشائين
اذا قالوا ان العقل مثلا متقدم على الهيولى بالطبع اذ كل واحدة من الهيولى والصورة
متقدمة بالطبع او بالعلية على الجسم فليس مرادهم منه ان ماهية شيء من هذه الامور متقدمة
على ماهية الآخر او حمل الذاتي كالجوهر على العقل والهيولى على الجسم ودونه متقدم و
تأويله المراد ان وجود ذلك متقدم على وجود هذه ووجود الجسم هو موقع وجوده
وتحقيق ذلك ان العدم والنار وهو ما تصور على وجهين احدهما ان يكون
بعض ذلك الموجود يكون بانه العدم هو بعينه المولد ويتبع النار وسبق ذلك العدم وكرام
المولد في النار كالعدم والنار والواقعين بين اجزاء الزمان فانها
بعض الزمان وغيره وثانيهما ان لا يكون كذلك بل يتحقق المولد في العدم غير المولد
الذي في العدم وكذا في النار وكعدم الاب على الابن الذي هو الاب على الابن الذي

هو الاب وكعدم الجوهر العقلي على الجوهر المفارق فانه العدم والنار والاول
ليس هو الاشياء المعولة عليها بالذات وبل هو الوجود الزمان وفي الكل ليس معنا
الجوهر المعول عليها بالذات وبل الوجود فالحق ان العدم كالعدم وغير نعم ل
الوجود انما يكون بحسب الوجود اما في الوجود وهو من جهة الا الشك بعض الموجود ر
اولى ونحوه لكن ان بعض الاحكام متقدم على البعض لا في الحكمية لانه يرجع على بطون
الوجود فكذلك اذا قلنا ان العلة متقدمة على المعلول فمعناه ان وجودها متقدم على
وجوده في الوجود وكذا التقدم الاساس على الثلث فان لم يتغير الوجود فلا تقدم
ولا تأخر فالتقدم والتأخر والكمال والنقص والشدة والضعف في الوجودات
بعضها انما لا باعتبار اولوية الاشياء والمهيات بل باعتبار وجوداتها لا باعتبارها الاشياء ر
وحدها تثبت الزمان على ان الوجودات اذا صح غيره وليس بجزء لها المفهوم
العام الذي يلزم اذ لا يدخل في اصول الحقائق مع انه مفهوم واحد والنوع
بعض احد الحقائق ومن ان الوجود عينه انما اشترط في تعدده بعض الاصناف الذي
من الامور كما ان الامر كما فيها وان المحمول عينه وكذا الكاملين فما فيه دون
الوجود على انه نفي التشكيك لا يعقل من المهيات وذلك على انه لا يلزم على الماهيات
فيها اذا كان جوهر مسلما للجوهر او كالعقل للصورة والصورة للمادة وانما يتبع
الاثار احسن منه قالوا انما عبارة الوجود فيعدم ان الكامل والمحمول في الماهيات فخر فال ر
وجود والتشكيك بالاولوية وعدمها في المعاني الذاتية كالجوهر بين الجواهر فالجواهر
العالم الادنى عندهم كالجواهر العالم الاعلى من الجوهرية لا في الوجود
لانه اعتبار وكذا ذهب الى ان بعض الحيوانات اقوى في الحيوانية من بعض
اخر فان فضل الحيوان المعتم له هو الحساس المتحرك بالارادة حيوانيته اكثر وكذا
ادون كالفرس مثلا فهو اشد حيوانية من الذي حيوانيته اقل وكذا اضعف
كالبعوض وكذا الحرارات والسوادات متفاوتة بالاشد والاضعف في نفس المهية

المشترك فيه وبه وكل ذلك عند ما راح لا الوجود كما اشار اليه قال ولذلك يكون له
علم واحد آه هذا هو الذي اشار اليه بعنوان الفصل فانه اذا اثبت ان له الوجود
جهة واحدة مشتركة بين جميع الاشياء وهي وحدة وهذا اكثر من ان يكون يحمل بالذات
تحت الوجود والامكان هو العدم والبقاء والكمال والنقص فلا ادام بهما علم يشتمل
يعم احواله واحوال اقسامه الدائرة كما ان هذا الموضوع اي شامل لجميع الاشياء
وعنه ما هو مبدأ لجميع الاشياء فالعلم الباحث عن احواله يجب ان يكون علما محيطا بجميع
العلوم على اختلافها وعند انه مبدأ سائر العلوم فانهم جدا قال وجميع ما يطلق
توقف بعد مدة نظر على انه يتوقف حال هذه المفهومات الثلاثة الواجب والممكن و
الممتنع الاعلى من العلماء المنبهة دون التوقف الحقيقي المعتمد لما ليس عنده في تصور
على ما في الشهادة لان الممكن هو الذي الضرورة وجوده وعدمه او الذي اذا فرض
موجودا او معدوما لم يلزم منه محال ثم يقول الضروري يعلم لا يمكن ان يفرض معدوما
او الذي اذا فرض معدوما كان محالا ثم يقول الخ هو الضروري العدم او الذي لا يمكن
ان يوجد والممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون او هو الذي يجب ان لا يكون والواجب
(الدرخ) هو الممتنع ان لا يكون او ليس يمكن ان لا يكون والممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان
لا يكون او الذي ليس بواجب ان يكون وان لا يكون وهذا الكلام كما ترى دور ظاهر اعلم
(اوّ ج ل) ان في بعض هذه التوقعات المذكورة يلزم الخطأ من وجوه اولى عدم الدور من جملتها
ان ذكر ان الواجب يلزم من فرض عدمه محال والواحد بعض ما عدمه محال وليس الا ظ
هو ان ما قبله لا يلزم في اول
(ابين ل) محال او ان لا يكون ما يلزم الطرف لا اعلى من بعض عدمه او بعض فرض عدمه وكذا
ما قيل ان الممتنع يلزم من فرض وجوده محال فالحق بعض الممتنع وهو نقيض الشيء بعينه
ليس امتناعه لما يلزم من فرض الاشياء يلزم من فرض وجوده او عدمه محال لا امور اولى
فاذن ينبغي ان يؤخذ هذه الاشياء من الامور البينة ولا يؤخذ منها ولذا كان لا بد
من التوقف على تحديد بعضها ببعض ولكن اولى هذه الثلاثة بان يتصور اولا هو الواجب

ثم الممتنع ثم الممكن لان الوجوب هو تأكد الوجود والامتناع تأكد العدم و
الامكان لا تأكد شيئا منهما والوجود اعرف من العدم لانه يعرف بذاته والعدم
(كمال ل) يعرف به فاذا اعرف من حال العدم وحال الوجود اعرف من حال العدم قال
عدم الكثرة الاولى طبعا آه هذه لفظ يونانية موضوعة في لغة اليونانيين لاحد اقسام
الحكمة الميزانية فان اقسامها تسعة فصول وكل منها كتاب صنفه بعض الحكماء وكلها
اسم يوناني الاول كتاب ايساغوجي صنفه فرفوريوس يبين فيه معاني الالفاظ
الخمسة الكلية الثاني قاطيغورياس صنعه ارسطاطاليس وكذا الكتب الثمانية الباقية يبين
(المعاني ل) فيه معاني المفردة الدالة على جميع الموجودات لا من جهة وجودها وعدمها بل من
جهة بعض معانيها الثالث باري ارمينياس يبين فيه كيفية تركيب المعاني المفردة مثلا
والثالث ... الرابع انولوطيقا يبين فيه كيفية تركيب القضايا حتى تصير قياسا منتجا
معد العلم آه الخامس ... انولوطيقا الثاني يعرف فيه شرائط القياس
وعمدة ... السادس طوبيقا يبين فيه شرائط القياس النافع
ومخاطبة الجمهور ... السابع سوفسطيقا ويعرف
المغالطات الواقعة في الحجج والعاشر الثامن ريطوريقا يبين فيه احوال الاقيسة
(فواسطيق ل) المعدة للقول لحسنه التاسع فواسطيقا يعرف فيه احوال الاقيسة المعدة
للتخيل اذا عرفت هذا فاعلم ان الشيخ ذكر في الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الرابع الحسي
انولوطيقا حال هذه الجهات اعني الضرورة والامكان والامتناع واقسام كل منها
فاقسام الضرورة كالضرورة الازلية والضرورة الذاتية ما دام وجود الموضوع و
الضرورة الوصفية ما دام الوصف او بشرط الوصف والضرورة الوقتية وغيرها وكذا اقسام
الامكان من العام والخاص والذاتي والوقوعي والاستقبالي والاستعدادي وغير ذلك
واقسام الامتناع كاقسام الضرورة فهذا النقل بالنقل قال وهو بعينها هذه الاشياء
ان صح يتوقف هذه الاشياء المذكورة وهذا الفصل ... جملتها بيان المساواة بين ... الواجب

ولهذا المعدوم ليس بشيء ولا يوصف بشيء ولا يخبر عنه بشيء ولهذه الاتفاقات الواقعة في مثل
العنقاء معدوم او شريك الباري ممتنع يرجع الى مفهومات يعتبرها العقل فيصفها بامور عقلية
الا موجود في العدم الشيء ليس الا بطلانه وهذا ما يتضح بطلان القول باعادة المعدوم ولان
اول ما يشرح علم قد يمنع قطع الطرع الحجج الدال على استحالته انه يخبر عنه بالعدم الوجود
بان الوجود لان المعاد من حيث الوجود كالمستانف وقد ثبت ان المعدوم لا يوصف بصفة على
الاطلاق سواء كانت سلبية او ايجابية فضلا عن ان يوصف بصفة وجودية وكيف يعقل الوجود
فاعلم ان هذه المسئلة ان قولنا المعدوم لا يعاد بعينه انما هو بعد تذكر معنى الوجود والعدم
والاعادة وذلك لان الوجود كما عرفت ليس الا نفس هوية الشيء الوجودي وكذا العدم ليس
الا بطلان الشيء المسمى بالمعدوم فكما لا يكون لشيء واحد الا هوية واحدة فكذا لا يكون له الا
وجود واحد وعدم واحد فلا يتصور وجودان لذات واحدة بعينها ولا يتعقل الشخص واحد
بعينه فان المعدوم لا يعاد كيف واذا كانت الهوية الشخصية المعادة هي بعينها الهوية
المبتدأة على ما هو المفروض فكان الوجود ايضا واحدا فان وحدة الهوية عين وحدة
الوجود وقد فرض متعددا هف وبلزم انه لم يكن حينئذ ابتداء عين حين الاعادة
مع كونهما متغايرين هذا خلف وقس عليه تكرر عدم شيء واحد بعينه فهذا القدر كاف للمستبصر
ولا حاجة الى ما شحنوا به الكتب من الادلة التي ليس ايضا حاجة الى زيادة ايراد ولهذا
حكم الشيخ بالبداهة على قولنا المعدوم لا يعاد كما سيصرح به وانما الحجج لما اورد فقال
كل من رجع الى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والعصبية شهد عقله الصريح بان اعادة
المعدوم ممتنع لكن ذكر الوجه الاول للتنبيه على اول ما لزم في حق اتصاف المعدوم
بالوجود وذكر الوجه الثاني تنبيها على ان الحكم ادعى آه **قال** وذلك لان المعدوم اذا اعيد
آه تقريره انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه لجاز ان يوجد مع ابتداء ما يماثله في الماهية و
جميع العوارض الشخصية لان حكم الامثال واحد ولان وجود ذلك بهذه الصفات
الممكنة واللازم باطل لعدم التميز بينه وبين المعاد لان التعدد بين اثنين وجميع الماهية وجميع

ولا تعقل اشخاص

العوارض فلو كان الفرق بان احد المثلين هو الذي كان معدوما او المثل الاول ليس
الذي كان معدوما رجع الى انه في حال العدم كان غير ذلك وقد صار المعدوم موجودا
اذ صار مجراه كما سبق واعترض عليه بوجهين احدهما انه عدم التمييز في نفس الامر غير
لازم كيف ولو لم يتميز لم يكن بالسبب وعند العقل عدم الاشكال اذ ربما يلتبس على
العقل ما هو متميز في الواقع وثانيهما انه لو تم هذا الدليل لجاز وقوع شخصين متماثلين ابتداء
بعين ما ذكرتم من لزوم عدم التمييز وحاصله انه لا تعلق لهذا البحث باعادة المعدوم او
بجوازها مع الاول شأن التميز بين الشيئين بحسب نفس الامر لا ينفك عن التخالف في الهوية
واما في العوارض الشخصية فاذا لم يكن يمكن وقوعه ولو لم يتميز لم يكن بالسبب من جهة احد
المطرفين لعله لان الكلام في انه مع تجويز الاعادة لشيء وفرض مثله معه لم يكونا متميزين
لعدم الامتياز بينهما مع ان احدهما معاد والآخر مستانف واما عن الثاني فان وقوع
المثلين من جميع الوجوه حيثما كان ولو كان بعد الامتياز الواقعي لكن فيما نحن فيه
يلزم ذلك مع نفي الامتياز الواقعي بمجرد فرض الاعادة **قال** ودل على انه لو اعيد آه
هذا وجه آخر في استحالة اعادة المعدوم وهو انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه لجاز ان يجمع
لوازم شخصيته وتوابع هويته لجاز اعادة الوقت الاول لانه من جملتها ولان الوقت
انه معدوم يجوز اعادته لعدم الفرق بين الزمان وغيره في تجويز الاعادة واللازم
الالزام على تقدير هذا الآخر لكن اللازم باطل لافضائه الى كون الشيء مبتدأ من حيث انه معاد
او لا معنى للمبتدأ الا الموجود في وقته معا فيه اذ لا معنى لعدم الشيء على نفسه بالزمان وهو
في الاستحالة كتقدمه على نفسه بالذات وجمع بين المتقابلين ومع كونه معادا لانه الموجود
في الوقت الثاني لا الموجود في الوقت الاول وقد يمنع لتلك الاعادة والامتياز بين المبتدأ والمعاد
حسب لم يكن معادا الا من حيث كونه مبتدأ والاعتبار بينهما غير ضروري وهذا الوجه لا يتم على
كون الزمان من المشخصات لم يكن كونه من الامور التي هي امارات التشخص ولوازم الهوية العارضة
لها امثال من نوعها واعني الاحوال والاوضاع والازمنة واعرض عليه الدليل

الانكار

المكرر

ما لا يتم لزيادة وحده في الوجه الاول يكون مبدأ او ابا ما لم ذلك لو لم يكن الوجه الثاني معادا
ثم ان هذا الكلام اورد على ما قيل لو اعيد الزمان بعينه لزم التسلسل لانه لا معاده بين الابتداء
والمعاد بالهوية ولا بالوجود ولا بشيء من العوارض المشخصة الا ان يمكن له اعادة بعين بل
بالسابق واللاحق بان هذا زمان سابق وهذا زمان لاحق فيكون للزمان زمان
فيعاد بعد العدم وسيتم اوله دفعها انه لا يحتجب عن فطانتك ان التسلسل في الابتداء و دفعها دور
اللحوق والانتهاء في المعاني الزائدة لا في اجزاء الزمان كل حين وموضعه وما حاله ودفع كل
واحد من اجزاء الزمان جميعه او نعم العوارض الزائدة للهوية الزمانية لاستعداده وكذا
نسبة كل واحد منها الى غيره لو فرق الاجزاء ملحوظ وموضع يوم الخميس يوم الجمعة كان
مع غرض وجود غد يوم الجمعة يوم الخميس وكذا الموضوع وموضع امس والغد كان مع كون غد
الغد امس لان كون احدهما معلوم له لا يمكن التسلسل خرج بعود الزمان المبدأ كونه
مبدأ على هوية ملحوظ كونه معادا الا التسلسل عن هويته فيكون تحقق كونه معادا بحسب الوجوه
مبدأ بحسب الجميع لازم تمام وحده فاستقر الاساس وانهدم حد الحاجة واعلم ان
الزمان عند المتكلمين ليس بموجود [illegible] عبارة عن امر متجدد معلوم يقدر به امر حادث
يجعلونه تاريخا وهو ماخوذ من الوقت ولهذا رد الشيخ لكن الناس سالما لديهم الا انا
لهم قال ونعود الى ما كنا فيه لما ذكر ان من الوجود والشيء العامين مما عرف
الاشياء بتصور او وجوه او ساير الى ان لا مفهوم بعينها اعرف ولا اقدم من العوارض
والامور ذوي فاذا نسب الضرورة في الوجود يكون وجوبا واذا نسب في العدم كان امتناعا
واذا نسب اللاضرورة الى احدهما او كليهما كان الامكان العام او الخاص فعاد
الى حواشي كل منها تحت المعنى والمفهوم لان الخواص والاعراض الذاتية للامر الاول
للموضوع كالمبادي للاحوال الذاتية لا اقسام الامر فيبقى بعضها قال ان
الامور التي يحمل الوجود واعلم ان القوم اول ما اشتغلوا بالتقسيم للشيء في هذه
المعاني الثلاث نظروا الى احوال الماهيات الكلية بالقياس الى الوجود والعدم بحيثيات

الاقسام من غير ملاحظة النسب الى بها والواقع بحصر الزمان في وحده والعدم مفهوم كل الاوله
الاتصاف بواحد منها يحكم اولا بان كل مفهوم بحسب ذاته اما يقتضي الوجود او يقتضي العدم
او لا يقتضي شيئا منهما فحصل الاقسام الثلاثة الواجب لذاته والممكن لذاته والممتنع لذاته ولما
احتمال كون الشيء مقتضيا للوجود والعدم جميعا فيرتفع بادنى التفات من العقل وهذا
هو المراد من كون الحصر بين الثلاثة عقليا لما جاز ان الزمان وحده والعدم احتمال كون
الماهية مقتضية لوجودها امر غير معقول للزمان ولم يرجح التقسيم الى الاول فوضعوا
اولا مفهوم الواجب على ذلك [illegible] جواهر الكل [illegible] لواجب الوجود
ذاتا موجودة لنفس ذاته وبعده عادتهم في بعض المواضع تسهيلا للتعليم واما الشيخ فسلك
والتقسيم مسلكا اوسع في المحقق وهو ان كل موجود اذا لاحظ العقل واعتبره من حيث
هو هو وجرد النظر عما عداه الى ملاحظة اما ان يكون بحيث يحمل الوجود بان يكون ذاته
بذاته مصداقا لحمل الموجود بالمعنى العام او لا يكون كذلك فالاول هو الواجب الوجود بذاته وهي
الاول واما الثاني فهو لا يكون بحسب حمل مفهوم الموجود فلنسمه ممكنا سواء كان مقتضيا
بالممكن بالغير وكونه موجودا لا شيء وراء نفس ذاته وهو الامر الذي يتصف بحكم اعلى بالوجود
سواء كان بالجاعل [illegible] او [illegible] فالاول كالماهيات الموجودة والثاني كالموجودات آ و ؟
موجودة الماهيات العامة بالوجود او اتحادها به وموجودة الوجودات بتصور [illegible] الموجودات [illegible]
الجاعل التام جعلا بسيطا فمصداق حمل الوجود العام ومبدأ انتزاع الواجب لذاته
هو نفس ذاته بذاته بلا اعتبار حيثية اوى تعليلية او تقييدية وفي الممكن هو بسيط
اي غير نفس الذات العاملة او اتحاده او ارتباطه [illegible] الماهيات او ارتباطه
تعلقه او ارتباطه [illegible] الوجودات [illegible] الماهيات الخارجة عن مفهوماتها الوجود الخارج [illegible]
والموجود عبارة عن [illegible] وجودها [illegible] وان كان
نفس الوجودات [illegible] وروابط
في الواجب [illegible] منشأ الوجود

وهي كالشعاع لنور الانوار بخلاف الماهيات فانها ثابتة في العين ولهذا لم يمكن ان يحكم عليها بانها عين الوجود
الا انها اعيان مصورة بكيفها ما دام وجودها ولو في العقل فانها ما لم يصدر بنور الوجود
لا يمكن الاشارة اليها بانها ليست موجودة ولا معدومة ومن وقف الا و[illegible]
باقية على احجابها الذاتية وبطونها الاصلية ازلا وابدا وتمام التحقيق في هذا المقام
يطلب من الاسفار الاربعة قال لان الواجب الوجود بذاته لا علة له آه ذكر
خواص الواجب بذاته خمسة امور اصلية يتفرع عليها غيرها من الخواص احدها انه
لا علة له وثانيها انه واجب الوجود بذاته من كل جهة وثالثها انه لا مكافئ له و
رابعها انه البسيط الحقيقي لا تركيب فيه وخامسها انه لا يشارك له في الحقيقة فترتب
على هذه الامور انه لا تعلق له بغيره لكونه عرضا لموضوع او صورة لمادة او
مادة لصورة او مركبا من عدة اشياء او متجزيا في ذاته او في صفة متقررة لذاته
فلا موضوع له ولا مادة له ولا صورة له ولا جنس له ولا فصل له ولا حد له
ولا فاعل له ولا غاية له ولا مشارك له في وجوده الخاص به اما الاشتراك في مطلق
الوجود فلا يلزم منه تركيب فلا معدة اولى وذكر من خواص الممكن انه محتاج في وجوده
وعدمه الى علة وانه مما يجب وجوده او عدمه بعلة وانه ليس ببسيط الحقيقة قال اما
لان الواجب الوجود لا علة له آه لا يجوز ان يكون شيء واحد واجب الوجود بذاته وبغيره
بل لا بد ان يكون الموصوف بواجب الوجود لغيره ممكن الوجود بذاته لانه ان رفع ذلك
الغير او لم يعتبر وجوده لم يخل اما ان يبقى وجوب وجوده كما له او لا فان بقي فلا
يكون وجوب وجوده بغيره ولم يبق فلا يكون وجوب وجوده بذاته وحيث ان كلا منهما
وجوب وجوده فهو لا يكون واجب الوجود بذاته وظاهر انه لا يكون ممتنع الوجود بذاته لغيره م
لاستحالة اجتماع المتنافيين فلا محالة يكون ممكن الوجود لذاته فقد بان ان كل واجب
الوجود بغيره فهو ممكن الوجود بذاته قال لان كل ما هو ممكن الوجود آه يريد ان
حاجة الممكن الى العلة دائما في حالتي وجوده وعدمه فانه اما ان يكون حاصل الوجود او

حاصل العدم في الواقع ولغيره لم يكن شيء منهما باعتبار ذاته بذاته لان ارتفاع النقيضين عن
الواقع ممتنع واما عن مرتبة [illegible] فلا فاذا حصل شيء منهما في الواقع فلا يخ اما ان يكون ذاته بذاته
كافية في اتصافه به وحده [illegible] علة فيكون ذاته واجبة لا ممكنة وعدم [illegible] ممكنة هف وان لم يكن تمكنه ا
كافية فيه فلا محالة في [illegible] على الآخر وهو المط واما علة الوجود فهو وجود العلة واما علة
العدم فعدمها لكن السبب المستمر بين الاعدام كما اشار بعضهم [illegible] بما يكون على سبيل
التسمية والوضع كما علمت فيما سبق قال وانه يحتاج الى غيره واحتياجا الى العلة زمانيا
لان الممكن ما لم يصر واجبا بالعلة الموجبة لم يصر موجودا وذلك لانه بعد تحقق السبب على ما
لم يجب وجوده او لم يجب [illegible] ولغيره لم يجب فهو بعد ممكن الوجود لم يتميز وجوده
عن عدمه ولم يحصل الفرق فيه بين هذه الحالة والحالة الاولى لانه كما كان وجوده وكون
عدمه محتاجا في حصول احدهما الى حال اخرى والسؤال مع تلك الحال عائد الحاله واجب
او ممكن فان كان ممكنا فبعد كما كان حاله الحالة الاولى والمفروض خلافه هف ولغيره وجب
وجوده بما هو الموجب له وهو العلة الاعلى المطلوب وقرر ذلك الشيخ بانه اذا جاز وجوده
وعدمه مع تحقق علة الوجود محتاج الى الخاص على اولى وهكذا [illegible] السؤال ويلزم الا تناهي
الى علة بالمرة وراء الوجود [illegible] الى غير النهاية فيلزم [illegible] ومع لزوم [illegible] سواء كان مجتمعا
او لا [illegible] لا يخ اما ان يحصل الوجوب الايجابي لمجموع تلك العلل المتسلسلة ام لا فان
حصل ثبت المط وهو ان الممكن ما لم يجب بالعلة لم يوجد وان لم يحصل فلم يكن [illegible]
على الوجوب [illegible] هف واما ضرورة الشيء [illegible] عليها [illegible] جهة ذاته [illegible] يكون اولى
له الوجود والعدم او لوجوده [illegible] بالوجود الواحد [illegible] يكون احد الطرفين اولى له بسبب
الذات الا [illegible] واصلة الى حد الضرورة لا من قبل مبدأ خارج ولا [illegible]
[illegible] لتوقف
حال [illegible] والوجود [illegible]
الوجود [illegible] الكلام وذكر البحث في الاسفار الاربعة

اراده ملاحظ المه قال وما القياس اليها آه اعلم ان كلام الوجوب وشقيقيه بحسب
المفهوم لم يكن بالذات وبالغير وبالقياس الى الغير بهذه سواء اقسام لكن
التحقيق والرجحان بطلان كون الامكان حاصلا بالغير وذلك لان موضوع الامكان
بالغير اما الممكن بالذات فلم يكن شيء واحد حاصلا بالذات وبالغير جميعا وقد
سبق بطلانه بمثل هذا واما الواجب بالذات او الممتنع بالذات فلزم انقلاب الحقيقة و
زوال ما بالذات فمعنى الاقسام الثلثة موضوع الوجوب بالغير ليس الواجب بالذات
كما مر ولا الممتنع بالذات الا لزم التناقض بل الممكن بالذات لان معناه ما لا ضرورة
له في الوجود والعدم لا ايجاب الا ضرورة فيهما ولا امتناع بالفعل فالامكان حاله
الاستعداد نسبته الى الضرورة نسبة الفصل الى التمام وكذا موضوع الامتناع النقص ر
بالغير لا يكون الا الممكن بالذات دون الممتنع بالذات والواجب بالذات بمثل ما مر عليه
واما الموضوع للوجوب بالقياس الى الغير فقد يكون الواجب بالذات والممكن بالذات
دون الممتنع بالذات لان بحسب التعدد بالقياس الى ما ملزم او مستلزم له هو الوجوب
بالقياس الى الوجود ضرورة بحكم الشرط بالنظر الى الغير على سبيل الاستدعاء الاعم
من الاقتضاء وهو حيث لا يقدر ذلك الغير بذاته الا ان يكون لذلك الشيء ضرورة الوجود
سواء كان باقتضاء ذاته او لحاجة ذاته لا لاجل وجوب تعلق فكلام العلة التامة
ومعلولها وجوب بالقياس الى الآخر وبهذا الموضوع وجوب العلة بالقياس الى المعلول
عبارة عن استدعائه بحسب وجوبها لم يكن [illegible] سواء كان
ذاتيا او نوعيا ووجوب المعلول بالقياس الى العلة كونها بحيث [illegible] الا ان
يكون معلولها ضرورة التوقف في الخارج [illegible] المعلول الوجوب
مستفادا من العلة فان [illegible] بالوجوب بالغير واما الموضوع
للامكان بالقياس الى الغير فما يتحقق في الاشياء بالقياس الى [illegible] منها
علاقة العلية والمعلولية كما للواجب لذاته بالقياس الى واجب آخر مفروض

او لازمه او معلوله كما ان الممتنع بالذات بالقياس الى ممكنات موجودة واما موضوع
الامتناع بالقياس الى الغير فهو ايضا قد يكون واجبا بالذات كما اذا اعتبر حاله بالقياس
~~الى الغير وهو ايضا قد يكون واجبا بالذات كما اذا اعتبر حاله بالقياس~~ الى نقائضه بحسب ذاته او
بحسب القياس اليه كما ان بالقياس الى عدم العقل الاول وقد يكون ممكنا بالذات كما في حال
الممكن بالقياس الى نقيضه او نقيض علته وقد يكون ممتنعا كما للنقيض الواجب بالذات
بالقياس اليه والى لوازمه ومعلولاته قال ولا يكون لم يكن واجب الوجود كما
آه قد علمت ان وجوب الوجود بالقياس الى الغير لا يتحقق الا بالقياس الى ما هو علة
له او معلول واحد فلا يتحقق بين واجبين بالذات المراد ما يكون وبين الشيئين
الوجود اللازم الفعل منهما ان يكون كل منهما مستندا بحسب الذات وهو الاول و
الا انفكاك عنه وبهذا المعنى من الوجوب بالقياس الى الغير وهو غير الوجوب بالغير
لكنه لا يتحقق الا بين شيئين كل منهما يجب بالآخر او بوجه او كلاهما يجب بثالث نوع العلاقة
منهما فان كل شيئين لا يكون احدهما موجبا للآخر ولا الثالث يوجبهما شيء ثالث نوع
العلاقة منهما فانه او حدث ذلك الثالث كلا منهما للآخر او مع الآخر ملازم منهما في
الوجود ولذلك العقل باقيه النظر الى كل منهما انفكاكه عن الآخر كما يحكم بصحة التلازم
بين الهيولى والصورة [illegible] لانه في التلازم بين الواجبين ان
يكون كل منهما يجب بالآخر ولا يكون كل منهما واجبا بذاته اذا الفرض [illegible] الى
[illegible] الواجبين مكافئين في لزوم
الوجود [illegible] ان اعتبر ذات احدهما مع ذاته اما الثاني وجوده او لا فان وجوده
[illegible] بالآخر او لا بحسب الاول [illegible] علمت ان الكل يوجب حال
[illegible] لا تعلق لاحدهما بالآخر ولا تلازم بينهما عقلا ولم يحصل وجوده
فكان ممكن [illegible] عن الغير واجبا بالاولوية العلاقة الوجوبية ملاحظ الوجودية ر
اما ان يكون للآخر او لا [illegible] واجبا بغيره ام لا يصح الاول لانه اما ان يعد الوجود

اولاده

47

لما او هو وجه الامكان او بعده وهو وجه الوجوب اي اعادته وهو وجه الوجوب فيلزم
الدور ولزم الحصر وجوب حيث قولان ذلك الوجوب لا لذاته وليس من ذاته كما هو المفروض ولا يخرج
كما في التلازم الذي بين المعلولين لعلة واحدة يلزم الدور بتعدد جهة الوجوب ولم اعادة وجوب
جهة الامكان فيكون وجوب استعداد امكان ذلك امكانا ذاتيا غير مستعد من ذات
بهذا فلم يكونا متكافئين لما علمت من التكافؤ والا لو كان ذلك بحسب الامكان الذاتي علم كون
بهذا فلم لم يكن التكافؤ وجوبا بهذا وجود ذلك ولو جوز مع عدمه وبهذا التساوي التكافؤ
والوجود اللازم لم يكن ما بالقوة مقتضيا لما بالفعل ولم العدم مقتضيا للوجوب لان الامكان
امر عدمي بالقوة فادل هذه المقدمات استحالة كون الواجبين متكافئين في الوجود اذ لابد
التلازم من كون احد المتلازمين علة موجبة للآخر او كونهما معا معلولي علة خارجة وجميع ذلك
ينافي كون المتلازمين واجبي الوجود قال علة كيف ابتدأ الشيخ وهذا الدليل احتمالا بعضها
ينافي اصل الوضع وهذه المسألة لكون احد الواجبين متكافئا بالذات واحدهما للآخر وكلاهما
بالذات ينافي الوجوب بالذات فلما وضع المسألة في نفي كون الواجبين متكافئين في وجوب
الوجود من جهة لم الفعل بالحمل عنده في اول الكلام بكون في الوجود شيئان ذاتا ما
يكون في لزوم الوجود لهما والكلام فيهما بالقياس الى الآخر من حاجة الى امر خارج عنهما زائد على
ذاتيهما فكونهما واجبي الوجود بالذات ينافي المولانا وعدم استقلال كل منهما في الوجود
افتقاره الى الآخر واما المساوي له افتقارهما معا او افتقار كل منهما الى ثالث قال او
يكون هناك سبب خارج يوجبهما آه معاده كما مر الا اشارة الى التلازم عند المحقق لابد
لزم علة مقتضية لتلك العلة الموجبة تعلق ما وحاجة لكل واحد منهما الى الآخر ولكل منهما
ليس احدهما علة موجبة للآخر ولا معلولا له ولا ارتباط بينهما بالاستتباع الا بالذات ملا تعلق
لاحدهما بالآخر ولا وجوب بالقياس اليه ويمكن للعقل فرض احدهما منفكا عن الآخر
لكن كبراء الناس ومنهم ابو البركات البغدادي والامام الرازي وصاحب الاشراق لم
يقطعوا الذلك عن دعوى التلازم بين شيئين ليس احدهما علة للآخر ربما يكون من غير

دیکون ایا منها وبین معلولیه او بین معلولیس
لما لا یکشف الغیر طرح حیث بعض

لوجب الارتباط بينهما بالتبعية ويمثلون في ذلك بالمتضايفين وذلك ظن لما اشار الشيخ الى العلاقة
لو لم يوجبهما جميعا ما يحتاج الى العلاقة بينهما او لوجب العلاقة بالحاجة فالعالم بان الاشارة بان تلك
فيبين بهذا التلازم الذي بين المعلولين فالاولى اشارة الى التلازم في الوجود كما في ...
الهيولى والصورة فان لكل منهما اصلا بهما غير مستقل وشيئا معلولا للآخر بوجوده وحده فانه العلة
الخارجة لوجوبهما او لوجب كل منهما بالمعلول الآخر والاولى اشارة الى التلازم في العقل كالتلازم
المتضايفين ثم اشارة الى بطلان ما يمكن ان يتمسك به المتضايفين بيان حالهما في حاجة
الى ثالث خارج عنهما لعله في المعنى ليس احدهما واحدا الى الآخر وبيان ذلك ان المتضايفين
ليس كل منهما ... احدهما الى الآخر او نحو كل منهما ولم كان من الآخر والاول ...
هو العلة لهما والى مادة الآخر او موضوعه فليس كل منهما محتاجا الى الآخر بل كل وجود لا اصالة له
دائر بينهما على وجه مستحيل وبعض المقام لم يقول ان كان المراد من المتضايفين ها هنا
فكل منهما محتاج لا في ذاته من حيث هي ... بل من حيث الى ما ليس معها الا الذات الآخر
وهذا لا يكون دورا ولم كان المراد المتضايفين فلكل منهما محتاج من ذاته الا الى الآخر
بل الى مادة او موضوع وهو الذي ليس بدون يحج ولم كان المراد المركبين المشهورين
المأخوذين من الصفة والموصوف معا فكل منهما محتاج لا في كله بل في جزئه الى الآخر ولا في جزئه
بل في بعض الجزء المحتاج الى المحل للآخر وبهذا الذي الا الزمام الدور المستحيل الا احتمال حصول الافتقار
ولم يظن فادل ليس التلازم بين المتضايفين على اي وجه اخذ وعلى وجه لا احتياج لا
الى الآخر ولا على سبيل الدور قال وذلك لانه لا يخرج آه اشارة الى انه ليس من قوله ليس يمكن
ان يكونا متكافئين في الوجود آه ان اراد انه يمكن احد الواجبين علة مطلقة للآخر ولا انهما علة
عنها لكن يظن انه لم يمكن كون وجود واحد منهما وحصصه الخاصة به لم يمكن مع الآخر ولا يمكن
لكن ... الاول يمكن وجوده وجود الشيء المعلق كوجود الاضافات الى الاواحد والصور
المنطبعة فيكون كون واجب الوجود وهو من الممكنات الخاصة الوجود لا المستقل بالوجود كما هو لازم
المعارضة وكيف يكون علة الشيء الذي لكنه في الوجود من بعده على مطلقا وهو المنافي

عنها مطلقا فلا يكون بسبب العلاقة بينهما من الطرفين كما هو شأن المتكافئين بل من جانب واحد
كما هو شأن العلة والمعلول واما على الثاني فلا يكون بينهما معية دائمة وعلاقة وجود فيكون
المعية طارية عليه بعد ثبوت وجوده الخاص كما في المتضايفين العرضيين اللذين عرضت لهما الاضافة
بعد وجودهما كالابوين مع السقف وصاحب الدار مع الدار فان الكلام في الطرفين
وجودا خاصا لا يكون بحسبه متعلقا بالآخر ولا هو مع لحوق صفة بحسبها كان مع الآخر
قال والله فان الوجود الذي لحقه آه يريد التنبيه على ان هذا الشيء الذي يكون المعية
فيه طارية على المتكافئين بعد وجود كل منهما الخاص بحيث يحتمل نفس احدهما ان
يكون احد المعين على الآخر والآخر لا يكون كذلك نفس في الاول انه ولو كان
وجود احدهما الخاص متعلقا بالآخر ولكن ليس متعلقا من حيث هو متكافئ ومن حيث
يكون معه بل من حيث ذاته المتقدمة عليه بالذات ومن حيث وجوده الذي لحقه كالاب
والابن وكالصانع والمصنوع فانهما لما متكافئين من اصل الوجود بل من حيث
لا حقيهما من الابوة والبنوة وهو الصانعية والمصنوعية ومع ذلك يكون
سبب المعية الطارية العلاقة والعلية هو تلك العلة لوجوده الخاص المتقدم
وبين في ذلك دليل انه لا يكون نفس احدهما على الآخر ويكون العلاقة عارضة لهما
لازمة او غير لازمة لانه قد لا يكون العلة الاولى للعلاقة امرا خارجا عنهما احدا
لذاتيهما وتوسطها للعلاقة الوجودية كما يشير فلا يكاد يوجد بين الشيئين الذين كان
الا بالوجه سواء كان لازما او مفارقا والذي كلامنا فيه هو المتكافئان بالذات
ومن لحوق الوجود الخاص بحيث علم انه لا بد في المتكافئين بالوجه كالمتضايفين من
علة سواء كانت العلة في احدهما او خارجة عنهما وعلى كلا التقديرين يكونان من حيث
الذات معلولين فيبطل التكافؤ الوجه الذي بين الواجبين لو فرضا وفرض
لا ينفك عن معلولية احدهما او كليهما وهو ينافي الوجوب الذاتي فلو تحقق واحدان
فرضا كانت بينهما مصاحبة اتفاقية لا علاقة دائمة ولا عرضية الوجود الا اعلاط

الواقع

الواقع في هذا المقام انه يستدل بعض المشهورين بالعقل على توحيد الواجب انه
لو وجد واجبان فلا يخلو اما ان يجوز انفكاك احدهما عن الآخر اولا يكون فان جاز
لزم جواز عدم الواجب وهو محال وان لم يجز كان بينهما تلازم عقلي والتلازم يقتضي
معلولية احد المتلازمين او كليهما وعلى الوجهين يلزم معلولية الواجب وهو محال
فتعدد الواجب محال والعلامة انما قررت الاستدلال بين جواز الامكان الذاتي وكان الالف
بالقياس الى الغير والممتنع والوجوب الذاتي انما هو المرتبة الاولى دون الثاني كما علمت
قال لو واحد الوجود بحيث لم يكون ذاتا واحدا آه يريد ان بعد الذكر ان واجب
الوجود بالذات وتعدد دليله على وجه التلخيص ثم رجع الى حل الفاظ قوله لا يكون
لم يكن واجب الوجود بالذات الا واحدا اذ لو وجد اثنان واجبا الوجود بالذات فلا يخلو اما
ان يكون المعنى المشترك فيه تمام حقيقة احدهما حتى لا يخالف الآخر في اصل الحقيقة او
لا يكون كذلك فان وافق هذا الآخر في اصل الحقيقة وخالفه في امر آخر فهو ذلك فلا بد
فيهما من امر يمتاز به تلك الحقيقة المتفقة فيهما الذي يمتاز احدهما عن الآخر وذلك
الامر المتمايز يكون لا محالة من قبيل العوارض اللاحقة الى المتفقة لتلك الحقيقة المشتركة
فيهما وكل عارض معلل اما بنفس الحقيقة او بعلة خارجة فان كانت علة ذلك المتمايز
الذي به الواحد عن الآخر نفس تلك الحقيقة فلا تعدد في لازم الحقيقة فلم
يكن الواجب الوجود الا الواحد وان كانت العلة امرا خارجا عنها فيكون تعين
الواجب الوجود بامر خارج فيلزم ان يكون ذلك الامر لم يكن واجب الوجود الا واحدا هف
لم يكن واجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره وهذا خلف لانه لم يكن ذلك الامر
فلا يخلو اما الذي يبقى الواجب الوجود واحدا فيلزم ما ذكر والا فيلزم امكان الواجب
وجوده وكونه معلولا لغيره وان خالف احدهما الآخر في المعنى الحقيقة بعدما وافقه
في المعنى فيه فانه الاختلاف ان كان بغير الوجوب الوجود فلا واجب الا
بالمعنى فيه فلم يكن الا واحدا وان لم يكن بما فيه وجوب الوجود متعددا ودونه

هذا حاصل ما ذكره وأما الفاظ الكتاب فقوله كل واحد منها في المفهوم الذي هو جميعه
لا كالعالم الآن وأراد بذلك المفهوم الذي هو جميعه كل منهما تمام الماهية النوعية الى الآن اختلاف
بين افراده الا بالعوارض اللاحقة وانما اتى بهذا اللفظ دون الماهية النوعية
او النوع ليشمل اشتراك الوجود فيهما والوجوب كما علمت ليس لهما نوع عند الاوعاد
قوله وهو عارضه فيه فقال انه هذا او هذا او فانه يعني انه هذا او هذا الحمل
بكونه مراده من احد الردين اشاره الى قسمي التركيب العقلي الذي اخذ منهما بحسب
او الحمولة وذلك بحسب الاولى الذهنية او الى قسم التركيب الخارجي اذ لم
يعقل بساطة الواحد بالذات تمام الموجود المركب فيه جزء ذهني او خارجي للافراد
التركيب كل منهما ذم مخصص غيره هو موجود فيها ذهنيا او خارجيا وليس الحال
كذلك في الموجود المركب فيه اذا اخذ مطلقا ملا بشرط بالقياس الى افراده البسيط
او المركبة لكونه محمولا عليها بهذا الاعتبار في الخارج كاطلاق اللون في السواد و
لان الاسود ومراده من الردين الاولى الاشارة الى نحو الفرق بين الفصل كا
الحساس والناطق وبين مبدأه كالحس والنطق بل كالصورة الحيوانية والصورة
الانسانية فالحيوان الناطق مثلا الحيوان لحيوان بعينه يكون انسانا او حيوانا
صار انسانا لكونه متحدا مع الحيوان والطوق النفس الناطقة لحوق امر به صار
انسانا ولكنه الشخص ومبدأه الذي الى النوع كمبدأ الفصل ومبدأه الى الجنس وقوله
ولم يعارضه هذا المعارض من الآن انه لم يعارض الموجود المركب فيه النوع الذي
هو تمام جميع الافراد هذا المعارض الذي به صار الموجود المركب هذا او فانه يعني
انه هذا بل فانه مخصص الآن او مخصص الآن او فانه شيء به صار الموجود المركب فيه
ذلك الآن او فانه يعني انه صار ذلك الآن وانما لم يذكر الردين الآن فيهما
لعدم احتمال التركيب الخارجي في الواجب فاكتفى بالتعميم الاول لكنه عن الاسلوب
قوله ذاك ذاك من الموصوف وكان وزانه بحسب ما ذكره ان الالتزام

صار ذاك ذاك او بعض به ذاك ذاك لكنه الحال واحد بان الموجود المركب في جميع
في الوجود الآن او باعتبار وجوده باعتبار فسارا اليه نحو الاشارة الى ذلك الآن على
انه الامر فيه بين وقوله من الاعراض واللواحق الغير الذاتية ليس مراده من الغير
الذاتية بهذا الاعراض الغريبة بل ما يقابل الذاتي بمعنى المقوم سواء كان لازما او مفارقا
واعلم انه يتم هذه الحجة وسائر الحجج الرد الى التسمية موقوف على معرفة احد انهم جوزوا
الوجود امر شيئا ما هو الوجود خلافا لصاحب المطارحات وبعض وبيانهما الوجوب
بالذات بمعنى انه يكون وصفا خارجا عن الذات لا زائدا خلافا للمعتزلة الازرد ذكر من
واعتبروا بالهالم وجود الوجود موجود واحد مشترك بين الواجبات الوجود لوجوب تعالى
العموم عن ذلك علوا كبيرا خلافا للاشاعرة حيث لم يجعلوا الوجود عينهم مشترك لفظي وبما
لم يعتبر امر سوى زائد على الماهية المتقومة وخاصيتها اليه بان الاشتراك عرفا به الا خلاف
خلافا للاشراقيين وقدماء الاسد والاضعف بعده حتى بعدها مبني على جميعها
كل واحد من تلك الحجج والشيخ لم يتكلم بعدها في العابها وتحقيق ما الا ايماء
يسير الى بعضها ومن اراد الاستقصاء في تحقيق هذه المباحث فليرجع الى الاسفار
الاربعة فانا قد بذلنا الجهد فيها والكد في تحقيقها حيث وفقنا الله وسرنا
بحمد الله وشكرا لنعمه فقطع بها الشيخ عن هذه الحجة بان باقي اعراضها عليها بانه
باعتبار انه كلام الواجبين لا انسان ركب الآن او تمام الماهية ولا يصح بها بل هذا
بها اسعه وذاك ذاك بعضه الا انها اشتركا في موجود في موجود الوجوب وهو
لازم غير معلل بشيء اصلا وتاره باعتبار الوجوب وكل واحد منهما نحو الآن او كونه
كان عين ذاته او لازم ذاته وتاره بان وجه هذه الحجة وامثالها وقع الخلط
بين المفهوم حقيقي وما يصدق عليه من انه وجود الوجود او حقيقة الواجب
او ما يجري مجرى اتمام الامر المشترك بين الواجبين وصار تارة المفهوم و
تارة ما يصدق عليه كان اوقع هذه الحجة بالحقيقة واحد سمي الردين وهو قوله

وبهذه القواعد فاما لم يعرض لحقيقته الشي لا آه او الموالمركب فيه وما لا آه وهو قوله
واما لم يعرض لعدم اسباب خارجة ما صدق عليه اذ لو اريد بالشي الاول ما صدق
عليه لم يلزم الاتفاق فيه ولو اريد بالشي الكلي المفهوم المشترك لم يلزم انحصار
الواجب بالذات لا علة قال بل يحتمل ان يريد بهذا بيانا تاما وجها اولا كان
توحيد الواجب الوجود ونفي التركيب عنه من اعظم المقاصد وارفع المطالب لم
يجز الاكتفاء فيه على وجه واحد من الحجج والبينات قال وهو قوله العام معنى
وجوب الوجود آه معناه بهذه الحجة نفي كون واجب الوجود معنى جنسيا تختلف افراده
بالفصول او معنى نوعيا تختلف افراده بالعوارض ومبنى ذلك على ان وجوب
الوجود لو كان مشتركا بين الاعداد لكان اما مقتضيا ذاتيا لها ليس من المعدمات
فلم يكن عرضا عاما فلم يكن اما جنسا لها او نوعا وكلاهما ممتنع اما اذا كان جنسا لها
فانه يلزم ان تختلف فيها بالفصول بعد ذلك فتح لو جنس احدها انه يلزم ان يكون
الفصل المقوم معنى الجنس يحصل معناه واللازم ممتنع لانه قد ثبت في المنطق
ان الفصل المقوم لا دخل له في افادة معنى الجنس ولا في تقرر حقيقته بل انما هو علة في
افادة الوجود له واما بيان اللزوم فلان الوجوب ههنا بعينه المعنى المحصل فالمعنى وجوده
وهو الفصل لزم كونه معنى الاصل معناه وما ههنا انه يلزم ان يكون وجوب الوجود حاصلا
بسببه ولغيره واما وجه اللزوم فلان وجوب الوجود بعينه هو الوجود لانه حصة من الوجود
المتأكد فاذا كان له فصل كان الفصل علة معنى الوجود فيلزم كون واجب الوجود
موجودا به ولغيره واما بطلان اللازم فلما مر ان واجب الوجود لا يحتاج لغيره و
اما اذا كان واجب الوجود نوعا لافراده فهو باطل لو جوده علة احدها لكثرة افراد
النوع الواحد انما يكون بالمشخصات وسبب التشخص في النوع ليس الفصل للتحقق فيه
لا لمعنى النوع عليها بالعدد وجوده فلزم في هذا الشي مثلا ما مر من طول العقل
في الشي الاول من الحجج وما ههنا انه يلزم كون وجوب الوجود حاصلا بسببه ولغيره مثلا فافهم

وهو الذي اشار اليه الشيخ وما ههنا انه يلزم كون واجب الوجود معللا بالمادة ووجه الملازمة
يكون المعنى النوعي لا يمكن ان يحصل باللوازم لانها توجب الانحصار في واحد بل لابد فيه
من العوارض المفارقة المكتنفة الزوال فيحتاج وهو كل من الافراد الى مادة حاملة للقوة
والاستعداد له وحامل قوة الوجود لشي حامل لقوة عدمه ايضا وذلك ينافي وجوب الوجود
بالذات قال وقد يمكن ان يبين بوجه اخر من الانحصار آه يريد انه يمكن بيان
توحيد الواجب بغير هذا الدليل تحصيلا وليس المراد ان هذا المذكور هو انحصار الوجه
الاول لاحتمالها في الاخذ قال ان وجوب الوجود اذا كان صفة لشي آه المراد بالصفة
ههنا المعنى الكلي سواء كان عين الموصوف او جزءه او زائدا عليه كما يراد بالوصف
العنواني في المنطق قال فاما ان يكون واجبا في هذه الصفة اذا دبهذه الصفة
الشخصيات المعينة المراد بهذا العنوان الذي هو وجوب الوجود والمراد بما هو مع
شخص معين كما ستنبيه الشيخ عليه ليكون من جهة اقتضاء اصل المعنى المشترك او لا
اقتضائه وان كان حاصلا لم يصح وجوب الوجود اذا كان حاصلا لشي من حيث حصولها
لم يقتض ان يكون في هذا الواحد الموصوف به فلزم ان لا يوجد شي منها الا فيه فلا
وجود غيره ولم يقتض ذاتها وحصولها لم يكن في هذا الواحد فيكون لسبب ا
السبب من حيث ذاتها وحصولها لم يزل عن هذا الواحد فيكون حصولها فيه معلولا لم
يكن هذا الشي يمكن الوجود وهو واجب الوجود بذاته هف ورد عليه بانه احط
من باب الاشتباه بين المفهوم والفرد فان واجب الوجود يحتمل ان لا يقتضي شيئا من المعين
للاتصاف من وجود واجب الوجود يحتمل ان يكون الاثر لكن يكون لها موصوفات متعددة
كل واحد منها يقتضي لذاتها الاتصاف بها فلا منافاة بين نسبة الامكان الى المفهوم العرضي
والمعنون ونسبة الوجوب الى الفرد والموصوف بالاعتبار مثلا يمكن لها وتعينها
يمكن لزيد مثلا ولم لا يكون واما زيد فيجب له انه لم يكن لها ولها انه فافهم ما تقدم
المقدمات الى ما لم وجوب الوجود غير جائز على حصة واجب الوجود فلو اشترك بين

ليس الكلام معه في كل منهما فافهمه لبعد امكان واحد الوجود لا بخرج عن صورته **قال**
فان قال قائل الخ نعم يرد الاعتراض لم لا يجوز ان الاقتضاء صفة وجوب الوجود لم يكن هذا
الموصوف بلا موصوف بالوجوب الا به الواحد ثم لم لا يجوز ان يقتضي كونها اثنا وانه حينئذ
لا يمتنع وجود بهذا وجوبها لذلك وجوابه ان الكلام في صفة معينة من وجوب الوجود فلو
نفس من حيث لا ينبغي عن ماهيتها او ان وجب بتمام حيثياتها وحينئذ لم يكن هذا
الواحد بلا لم يكن الموصوف بشيء منها او ان الا به الواحد فقط دون غيره وهو المطلوب
رد عليها او رد لا عن **قال** وبعبارة اولى لعول الخ هذه الحجة لا يجري الى صفاتها
دالوجوب بينهما ان المطلوب انه المراد منه هنالك هو صفة وجوب الوجود وبينهما الوصف
بها دون ما في ومنه اذا هو كون الموصوف والصفة شيئا واحدا لكن يحكم الحكم بين الاول
الرد به انك وتصحيح بحكم بخاري اشكال في الحجة السابقة في العاطل الكلمات واصح بعد عن
المزج ولكن لعله لمن يقول ان اتحاد الشيء الكلي من هذه الشقوق الثلثة الذي هو الشق الاول
من الرد به انه هو عبارة عن واحد الوجود بهذا الواحد امر لما به ان لا يراد به الواحد و
لم يلزم الحصار واجب الوجود في لجواز ان يكون غيره الا هذا البعض لما انه لم يكون واجب الوجود
فان الواحد بالعموم يجوز ان يتصف بها كثيرة كلها هو انها كالحرارة بعضها الحار
لذاتها والنور لذاته ولو كان لذاتها في هذا الشأن التسمية المشهورة التي ليس به
طابع الاكثرين وسلوك ادلتهم من دعواها ونحن انه لا يجوز ان يكون هنالك حيثيات
بسلطان يحمل لما لا كلي محمولان تمام الحقيقة يكون كل منهما واجب الوجود بذاته ولكون
مفهوم وجوب الوجود عارضا لهما محمولا عليهما حمولا عرضيا يمكن الشركة بينهما في المعرض
والافتراق في حقيقة كل منهما ونسمي بعض مباحث هذه الشبهة بشبهة الساطعين لاشتهاره
مانها لا يشبه عويصة وعقدة شديدة بحث الا ذكر ان جملها وجد انه يا عالم مفهوم
واجب الوجود اما لم يكن مصداقه ومطابق حمله ومنشأ انتزاعه نفس ذات كل منهما دون
اعتبار حيثية اخرى انه حيثية كانت او لا يكون كذلك وكلا الاحتمالين ممتنع اما الثاني فلانه يلزم

كونه ممكنا او لانه بالحكم الا انه لا يكون في حد نفسه موجودا او واجبا بل سببا له عارض او مبدأ
خارج واما الاول فلان المفهوم الواحد لا يمكن ان يكون مطابق صدقه ومصداق حمله حقائق متخالفة
عن شركة في ذاتي فان نسبة وجوب الوجود اليهما على ذلك التقدير نسبة المعاني المصدرية
الذاتية الى الماهيات كنسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان حيث انها منتزعة عن نفس
تلك الماهيات دون حيثية اخرى او اعتبار الخ فالعروة فاصبر بان الانسانية مثلا لا يمكن ان
ينتزع من انواع مختلفة عن شركة في ذاتي لانه لم ينتزع من انسان الا من حيث انه انسان
وكذا مفهوم الحيوانية لا يمكن انه ينتزع من مختلفات الحقائق بتمام الذوات بلا جامع ذاتي بل
لانه لم يكن المنتزع منه الا امرا واحدا وهو حيوان ولو كان منتزعا عن شيء الخ فيكون او وجوب
الوجود اذا انتزع من نفس حقيقة بشيء بلا انه لم يكن حقيقة منه وجوب الوجود ذاته بعض جنس
الوجود الخ فيكون واجب الوجود بذاته وجوب الوجود او واجب الوجود فظهر ونسبة لم يوجب الوجود
لا يمكن ان يكون من الاعراض اللازمة لماهية لما انها من غير واجب الوجود فالتشبيه
المعاني السالفة من آخر كتاب النجاة لمن وجوب الوجود اما ان يكون شيئا لازما للماهية بكل الماهية
لها وجوب الوجود كما يقول الشيء انه متعدد فيكون لذلك الشيء ذات وماهية يكون المبدأ لازما
لتلك الذات كما ان امكان الوجود يوجد لازما للشيء الموجود في نفسه عن الامكان مثل
انه جسم او ساكن او لون او انه هو ممكن الوجود ولا يكون داخلا في حقيقته واما ان يكون واجب الوجود
نفس كونه واجب الوجود هو واجب الوجود او يكون نفس وجوب الوجود حقيقة كليته داخلة
معلولا او لا لا يمكن وجوب الوجود من المعاني اللازمة للماهية فان تلك الماهية يكون شيئا لو — لم يكن مع
الوجود فيكون وجوب الوجود معلولا له ولا يكون وجوب الوجود موجودا بذاته مع ذلك فان
وجوب الوجود من المعلوم انه اذا لم يكن داخلا في حقيقته كان الشيء كالشيء او شيئا او شيئا
او بما او غير ذلك حامد على ان الوجود وجوبه عن داخل في حقيقته كان لازما له كان الحد
الوصف العام لا كالجنس والفصل واذا كان لازما كان ما لا يعتبر معه والتابع
معلول فكان وجوب الوجود كالامر له فكان داخلا في الماهية او ماهية فان كان ماهية عاد
معلولا فلم يكن وجوب الوجود بالذات فقد اضاعه بالذات بل لم يكن وجوب الوجود م

لكلها النوع واحد ولم كان داخلا في الهية فكذا لهذه الماهية كلها فكيف تنوع الوجود من كل واحد الطبايع او تكون الكل منهما نوعه فان لم يشتركا في شي لم يكن كل واحد منهما الا في موضوع وهو من الجوهر المقول عليهما بالسوية وليس لاحدهما اولا وذلك آنواحدا لك هو جنس لهما فان لم يكن ذلك كان احدهما قائما في موضوع فكون ليس واجب الوجود ولم يشتركا في شي كان الكلام فيما نعده من علته ثم يجعل ويكون داخلا فيها الكل واحد منهما متقوم بالعوارض وعمل واجب الوجود لا يتقوم بالعوارض فليس لا واحد منهما واجب الوجود انتهى كلامه في النجاة وشيئا في المعاليم السابقة من ههنا الغي سمي ما دون منها تقصد ظهر وسبس لهم احتمال كون وجود الوجوه عنها عاما للانواع من واجب الوجود وانها احتمال ساقط كما ذكر ما ذكر المتاخرين لعدم اعتنائهم في هذا المقام وعلمهم لكتب الشيخ والمعدن في اقوالهم الصعبة الكلمة السهلة ومتطاوعه دهما اطاقا الى عصر العصور والعصر في ذلك بهذا المثال على الدليل العقلي الذي وحسن توحيد عصر لنا احاصل وشيئا محفوظا من ساطعي الاوايل محكما في وشاقه واستاذ عن الكل والعصور والاسلام مذكور في كتبنا كالاسفار الاربعة والمبدأ والمعاد والشواهد الربوبية والحكمة الوسطية قال فاذا واجب الوجود واحد بالكل اي بالاسم والهوية اي ليس لاسمه مسمى آخر ولا لهويته مماثل ومفهوم اسمه قال ليس كالانواع تحت جنس لعبر لقوله واحد بالكل وعطف بيان له اذ لا شي للانواع المحمولة ولم يكن تحت جنس واحد انها واحدة بالكل اذ المراد بها ما دل على تمام حقيقة الشي ومعناه وهو ليس كالجنس تحت نوع لعبر وعطف بيان لقوله وواحد بالعدد وقوله اي مع شرح اسمه لمنع الاعم على الحكم الاول وقوله ووجوده غير مشترك فيه مبيع على الحكم الثاني والمراد بالواحد الواحد بالشخص قد علم ان واجب الوجود لا حد له اذ لا جنس له ولا فصل له ولا نوع له بالمعنى الكلي وكذا لا حس جزء له فهو وجود الوجود ذاته لو كان وجود الوجود نفس ما هيته لا يمكن لم يوضع له اسم مع ما نعرف حقيقة المسمى لو ورد لمعناه اسما خاصا

فكان وجود الوجود شرح ذلك الاسم ولما ثبت انه واحد لا شريك له في شرح اسمه لمعنى وهذا معنى قوله انه واحد بالكل وعلى ان التمام دانه ليس نوعه كلية ولا نوع كلما ذكرنا يكون كل كان وجوده ليس آخر فلا يكون من مقولا انه فالواحد نعم كما انه ليس له جنس ولا نوع ولا وجود الوجود عن عام لكذلك هو ليس جنسا ولا نوعا ولا نوعا سافلا لا نوع ليس بركب عن يوجدان الطلاقه على المقصود حيث نعرف الاكثر اسم طبيعة كلية والحكم الكلية من ارادة من ما تمسكوا بالفهم الواحد في لا تحول لم يكن من عديد ما او وحده وما وجود في ولا ما هيته موجودة بالوجود ومع الوجود تعقلا او تقييدا بالماهية وذلك من الاحتياج والتركيب فعمل يكون وجود وليس هو الوجود الخاص لانه لو احد مع المطلق من تركيب او تجرد المعدوم من تحتاج ضرورة احتياج المقيد الى المطلق وضرورة انه يلزم من ارتفاعه ارتفاع كل وجود فثبت ان الوجود المطلق وهذا القول منهم لو درج في الحد بعلم الواجب عن موجود في لم يمكن من القاذورات واجب تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا الا ان وجود المطلق مفهوم كلي والكلي لا تحقق له في الخارج بما هو كلي ولا من حيث هو هو بل من جهة اتحاده بالافراد فالاصل في الموجودية هو الفرد لا الطبيعة الكلية ولا شك في كون الموجود الذي هو افراد الوجود فلزم عليهم ان يكون هو واجب الوجود دون المطلق وما توهموا من احتياج الخاص الى العام فظاهر الامر بالعكس اذ العام يحتاج الى الخاص في وجوده لان الشي ما لم يتشخص لم يوجد نعم اذا كان العام ذاتيا للخاص يفتقر هو اليه في تقرر معناه وتحدد مفهومه في العقل دون العين فالعام يفتقر الى الخاص في الوجود والخاص يفتقر الى العام اذا كان ذاتيا في الماهية والمعنى لا في الوجود واذا كان عارضا فلا يفتقر اليه اصلا واما قولهم اذا ارتفع الوجود المطلق ارتفع كل موجود من الواجب بذاته فممنوع عدمه بل يمتنع عدمه لوجوده واجب تعالى في ظاهر كلامهم اما بالذات واما بالوصف لانه انما يلزم الوجوب لو كان امتناع العدم لذاته وهو ممنوع ارتفاعه يستلزم ارتفاع بعض افراده الذي هو الواجب بالذات

لوازم الواجب مثل الشمسية والعلية والعالمية وغيرها فان قيل لم يمتنع لذاته لا مع امتناع
اتصاف الشيء بنقيض ما يمتنع اتصاف الشيء بنقيضه بعد حمله عليه بالمواطاة مثل الوجود
عدم لا ان الاتصاف مثل الوجود معدوم كيف وقد شاع بين القوم ان الوجود العام من
المعقولات الثانية والامور الاعتبارية التي لا تحقق لها في الاعيان قال وانما الحكم
الوجود بعد تسليم ذلك فاستبان الظهر من قولنا ان الواجب الوجود لذاته لا علة له
لم لم يحكم الوجود عليه ولان الامكان عبارة عن لا اقتضاء الماهية الوجود والعدم
فكل منهما لعلة اي عن الواسطة يحتاج في وجوده بالضرورة الى علة يجعلها موجودا وكذا
وعدمه وكلام الخالص لا يخرج عن حد الامكان لانه ذات الممكن فهو دائما باعتبار ذاته
ممكن الوجود واعلم ان هنا شبهة مذكورة في بعض المطولات الحكمية والكلامية من
ان اتصاف الماهية بالامكان غير متصور اذ الموصوف بالامكان اما موجود او
معدوم وهو في كلام الخالص يمتنع ان يعقل معا ان يتصف به والا اجتمع المتقابلان
في موضوع واحد وهو محال واذا امتنع احدهما امتنع امكان واحد منهما بالامكان
الخاص لان امتناع احد الطرفين يستلزم وجوب الطرف الآخر فلم يتحقق فيهما الحكم
عليه بالامكان اصلا والظاهر ان الحكم انما مع وجود سببه التام او مع عدمه يمتنع
فانه يحكم ذلك والجواب عن الاول ان المراد عن جانب للمسبوق المحمل ان المراد من الوجود
والعدم البحت اذ يعود به شيئا آخر وهو عدم اعتبار شيء منهما اذ الموصوف بالامكان
هو الماهية المطلقة عن الوجود والعدم ولا يلزم من عدم ثبوت العدم من حيث الاتصاف
بالوجود عدم ثبوته من حيث اي من حيث الماهية المطلقة وكذا بالعكس بل المتصحح للعقول
كل منهما حال الماهية بحال الاطلاق عن العقود ولم ارتد بهما مجرد الوصف قلنا انما
تجاوز كلام السعيد قوله وكلا الحالين ان الوصف يمتنع ان يعقل معا ان يتصف
به قلنا هذا ام والمسلم هو امتناع الاتصاف بشرط تحقق الاتصاف بمقابله وهو غير
لازم وقول الحكم فالمحذور عن لازم واللازم غير محذور وعن الكلام قوله الشيء الخ

مع وجود سببه او مع عدم سببه ان ارتد في محل ان ارتد المعنى بحسب حال الماهية واعتبار
المراتب فها الا ان يراد بالسبق الذاتي مع المعنى لا معنى الزمني ولم ارتد المعنى بحسب
الواقع فصح الرد بنفي اتصاف الماهية بالامكان ليس في اعتبار الوجود سواء
كان مع السبب اولا بل باعتباره واخذها من حيث هي هي وبعد تسليم كل حكم
ولئن كان بحوفا انما بالوجوب السابق واللاحق اعني بحسب حال العلة وبحسب
حاله في الواقع وبين ان الضرورة بشرط المحمول واما بالاساس لكن الحكم لا الصادم
شيء منهما هو حاله بحسب نفسه من حيث هي هي ولهذا قال فهو دائما اي سواء كان
في حال الوجود ام لا باعتبار ذاته ممكن الوجود فاذن سقط قول من زعم ان
الاتصاف بالامكان انما يحصل في زمان العدم اعني لم على الوجود اخرج
عن الامكان الى الوجوب فلا امكان في وقت الوجود بل في وقت العدم ولم
يعلم انه كما حمل على الوجود واحاجته الى علة العدم او عدم علة الوجود معا
علم انه لا يمكن في الحالين اصلا فبطل انه يكون ممكنا حال العدم وانما
حال الوجود بل الممكن وجد بعيد ممكن ولو واجب ودار السببين يحقق
تحقق معناه ولم دام معناه من الوجود والعدم فالامكان باعتبار
ذاته وكلام الوجوب والامتناع باعتبار شرط لاحق ولا تناقض في ذلك فاذن
ليس للممكن وجود بل ما دام ذاته تلك الذات لم يمكن الا متعلق
الوجود بالغير وكلما اصبح هو معلول فكل معلول دائما فان
كان يسبق وجوده دائما هو معلول في وجوده دائما والا هو معلول دائما
لكن تارة في وجوده وتارة في عدمه هذا الحكم يحتاج الى مادة حاملة للامكان
وجوده قبل زمان وجوده وحاملة لعلة وجوده في زمان وجوده كما سيجيء في
الفصل الخامس من المقالة الرابعة قال والذي يجب وجوده لغيره دائما هو الممكن
عن ... آه ... حاصله اي الممكن كما ان الواجب لذاته

كما لم الصورة الا لمه و الوجود الواجب مساو و للبسائط و الاحدية و طاردة للوحدة
والوحدة فكذلك الامكان الذاتي رفيق التركيب الامتزاج وقرين التركيب والازدواج فكل
ممكن زوج تركيبي اذ الماهية الامكانية لا قوام لها الا بالوجود والوجود الامكاني لا يكون الا
مرتبة خاصة من القصور عن درجة الواجب متنوع بحسبها الماهية ويترتب عليها الآثار
لا الآثار المطلقة الكاملة التي تصح عن الواجب لذاته على كل حال فاذن كل ممكن الكائن
منتظم من مادة وصورة عقليتين هما المشار اليهما بالماهية والوجود وكل منهما متقوم بالآخر
ولما كانت من القصورات الاخيرة والاخساس القاصرة كما ياتي والاسعار الار ... لهم
كل من الذوات الامكانية من نقصها من حيث طبعها بالقوة ومن حيث تلقاء فاعلها بالفعل
قال لها حكم الماهية الليسية المحضة وحكم سبيها التام ... الاتساع القابلة عنه فهو مصداق
معنى ما بالقوة ومعنى ما بالفعل من حيثيتين والفرق بين العدم والقوة ان القوة ضرب
من العدم لا من حيث ترتب وجوده ولهذا اطلق الامكان بالقوة اشبه ... بالعدم فكل ممكن من حيث
الهوية من القوة والفعل جميعا فلا يمكن عن واحد الوجود متبرئ الذات عن شوب القوة
فكل ما سواه مزدوج الحقيقة من حيث المعنيين والقوة والامكان لسان المادة
والفعلية والوجوب لسان الصورة ففي كل ممكن كثرة تركيبية من اجزاء المادة و
اخرى الصورة فاذن البسائط الحقة تختص بعالم الوجود الذاتي مسلوب النحو عن عالم
الامكان واما الوحدة فهي الاصل ما يستأثره المعنى الواحد لان كل ممكن بحسب
مفهوم كلي لا يأبى معناه لم يكن الحملة متكثرة ووحدات متعددة فاذن لا وحدة
ولا واحد لممكن بالمعنى بل انما بالاضافة لا بما هو هي كثرة والكثرة كما وحدات
الممكنات وحدات ضعيفة وهي ظلال للوحدة الحقة الالهية فكلما كان الممكن اشد وحدة
كان اقرب للوحدة الحقة وبالعكس ثم اعلم ان الشيء كلما كان اشد وحدة فهو اتم
كمالا واكثر احاطة بالاشياء من ان البسيط الحقيقي يجب ان يكون كل الموجودات لا يخرج عنه شيء
من الحقائق والذوات فحكم هذا المقام اما الطلبة من كتابنا الكبير قال فصل في

الظاهر ان مراد الشيخ بقوله اول الاوائل الصادقة انه اول المبادي المستعملة في العلوم وهي المورد في فواتح العلوم على سبيل
المصادرة يعني كلام تلك المقدمات في التحليل انه لا وسط بين الايجاب والسلب ولهم مراده بقوله هو لما بالقوة او بالفعل
مادة وكذا ... الى ... من المبادي التي يستعمل في العلوم على وجهين اما بالقوة او بالفعل واذا استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة وجزء
قياس بل يستعمل قوتها فقط فهو لم يكن له احتجاج ما لم يكن واحد ... لا ... المشار ... على السلب او الايجاب لان هو المشهور
مستمر عند الالهي ... بالفعل صحت الاوفق ... هذا المبدأ المذكور في العلم الاعلى كل مدار
امانة ... واما ... فقد ضعفت الشيء بالمعنى ... الايجاب والسلب ... المبادي وانما في الموضوع فكما ... المقدمة العامة
وهو قولنا كل الاشياء المبادية للشيء واحد متساوية في انها كلها المعادلة ... في ... المعاني في الشيء بالمعنى ... المحمول

الحق والصدق والذي عن اول الاوائل في المقدمات الحقة اما الحق فيفهم منه الوجود في
الاعيان مطلقا ويفهم منه الوجود الدائم اي ربما يعني بالحق والباطل فالحق يطلق على الاشتراك
او الحصول الخارجي على معان فتارة يطلق ويفهم منه الوجود العيني مطلقا سواء كان دائما
او غير دائم فتحقق ربما موجود حقا وتارة يطلق ويفهم منه الوجود الدائم فكما ... بالاستمرار
وجوده ليس موجودا بالحق وتارة يطلق ويراد به حال القول او العقد الذي المطابق
او المعقول اذا كان دالا على حال الشيء الخارجي مطابقا له فيقال هذا قول حق وهذا اعتقاد
حق وهذا المعنى يلازم الصدق والمدلول لكن ... صادق باعتبار نسبته الى الامر
الواقع وحق باعتبار نسبة الامر اليه والباطل يقابل الحق في جميع هذه المعاني فاذا
لو ... الاشياء ... ولم يكن حقا هو الذي يدوم وجوده واحق الاشياء الدائم
الوجود هو الذي يحب دوامه لذاته وهو الواجب لذاته والحكم الوجود سواء كان دائما
او غير دائم حق بعينه لكونه موجودا بعينه فكذا ما سوى الواجب ... وليس حقا بالواجب
كما ... الا كل شيء ما خلا الله باطل واما الحق من جهة الافادة فاحق الاقاويل
الحق الصادقة ما كان صدقه ضروريا او قولنا واحق ذلك ما يسمى الى كل عقد وقد
على التحليل حتى انه يكون معقولا كل عقد اما بالقوة او بالفعل وهو قولنا ان الشيء لا يخلو
عن النفي والاثبات ولا يصدق بهما جميعا فيهما معا فان احدهما لا يمكن انكاره
عليه والاول اول الاوائل وكذا ... اما بالفعل او بالقوة عند التحليل ... الا
قول ان الذي يسلم به على الشيء فهو الذي يسلم صدقه على سلب الشيء وباثباته على
اثبات الشيء فطرحا الخلو عن الثبوت والاثبات ... ذلك الدليل ... الثبوت
والاثبات وتعذر خلوه عنهما لا يسوق دلالة على ذلك المدلول فان دل كل ما دل
على ثبوت صحة العقد لا ... عليها الا ... صحة العقد وما كان كذلك لا يمكن اثباته
الا بالبيان الدوري ... الدليل الدال على امكان الجمع فهو لا يمنع ان
يوق ... والم يكون دليلا على ذلك المطلوب لا يجمع مع لا يكون دليلا عليه اذ لو جاز ذلك

قوله الكل اعظم من الجزء ... فاعلم ان ... الكل اعظم من الجزء ... مقدار ... الشيء ... والاشياء ... من الايجاب والسلب ... المقدمة ... كل واحد ... المبادئ ... الاولى ... والسلب ... الواحد ... اولى ... في الكلام الاول ... الاشياء ... على المقدمة المذكورة ... كل اعظم ...

لكن اقامة الدليل على استحالة هذا الاجتماع بالعام لا استحالة ورفع هذا الاحتمال لا بد
على المعتمد واذا كانت دلالة الدليل على اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها طلوع
تباشر بها العصمة او لزم الدور وهو محال فثبت ان هذه القضية لا يمكن اقامة البرهان
عليها واما المقام الثاني وهو كون سائر القضايا مع البديهيات وما عليها فلان العلم
بان الموجود لا يخلو عن الوجوب والامكان علم بان الموجود لا يخلو عن ثبوت الوجوب وعدمه
الذي هو الامكان لان معناه سلب الضرورة او عن ثبوت الامكان وعدمه الذي
هو الوجوب وهذا هو العلم الاول بعينه لكنه خاص وكذلك العلم بان الكل اعظم
من جزئه متوقف على العلم بان زيادة الكل على جزئه اذا لم يكن معدومة كانت موجودة
لامتناع ارتفاع النقيضين واذا كانت موجودة مع الجزء علم بمجموعهما اعظم اذ لا
نعني من الاعظم الا ذلك وكذا قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية مبني على
تلك القضية فان تلك الاشياء اذا كانت منطبقة كانطباق هذا الواحد فاستحال
ان لا يكون منطبقة فيما بينها لاستحالة اجتماع النقيضين وكذلك قولنا الشيء الواحد لا يكون
في مكانين فان الشيء الواحد لو حصل في مكانين لما امتاز حاله عن حال
الشيئين الحاصلين في مكانين واذا لم يمتز الواحد عن الاثنين كان واحد
اثنين فيكون مع ذلك لانه اجتمع فيه الوجود والعدم فثبت ان القضية الاولى اولى في
غيره قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان والقضايا الاخر مبنية عليه ولذا قيل انها
الاساس لا يحتمل التطرق اليه هذه القضية اذ الاوائل في التصديق كما انه من الوجود اول
الاوائل في التصور ومفادها وهو كون الثبوت الاماتار لا يجامع العدم والنفي
من الاعراض الذاتية للشيء الا للموجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود قال
والسوفسطائي اذا انكر هذا فليس يكون الا بعد علمه ان هذا القول حال الكلام
اقامة البرهان عليه لكونه اول الاوائل فالمنازع فيه لا يستحق المكالمة والمناظرة وهو
لانه لم يكن له آفة في عقله او مرض في قلبه فليس يكون علاجه الا ان يعطى الذي
طلعه

منازع في هذه القضية اما لانه منازع فيها لانه لم يحصل التصور او لانها واما لكونه
معاندا غرضه المماراة وطلب التفوق على الاقران وغير ذلك من الاغراض النفسانية
واما لاختلاله لعارض ولعادلة عنده الاقيسة المنتجة للنتائج المتناقضة و
لم يكن قادرا على ترجيح بعضها على البعض فان كان المنازع من القسم الاول فعلاجه
تفهيم مفهومات اجزاء تلك القضية وان كان من القسم الثاني وهو المختص باسم السوفسطائي
فعلاجه الضرب والحرق وان يقال له الضرب واللاضرب والحرق واللاحرق
واحد وان كان من القسم الثالث وهو المسمى بالمتحير فعلاجه حل شكوكه وما قبله
تكذيب السوفسطائي الذي غرضه المماراة والمتحير الذي يريد التخلص عن حيرته اما كما
على القبول لانهما سارعان في حال من احوال الموجود بما هو موجود وفي كل
حال معناه انه سواء كان القياس الذي يؤتى به في الذب عن هذه القضية قياسا
او غيره او قياسا ما القياس اذ قد علمت انه لا يمكن اثبات هذا القول بالقياس و
غيره وما لحقه فالاول هو قياس مادته مقدمات صادقة في الواقع وصورته
صحيحة في الواقع وهو القياس البرهاني والثاني هو قياس مادته مقدمات مسلمة عند الخصم
صحيحة عنده ولو لم يكن صحيحة صادقة في الواقع او صحيحة وان يكن اعم من الصحيح وكذلك صورته
صورته صحيحة عنده ولو لم يكن صحيحة في الواقع وهو القياس الجدلي وهو القياس
المطلق سابقا لانه اذ معناه القول المؤلف من القضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر
فيكون ذلك قياسا بهذا الحد وليس يلزم ان يكون كل قياس قياسا يلزم من قول
تعين ان كل قياس انما يكون قياسا لانه يشتمل على امور اذا وضعت وسلمت لزم
منه شيء وهذا اعم من القياس الذي هو قياس وهو ما يعد بانه سالم صحيح سواء
اولا وانه اخص واعم من الصحيح والذي هو القياس قياسا وهو ما يعد بانه مسلم
عند المغالطة وكذا صورته وعدم الصحيح قال ومن الجانب لم السوفسطائي الذي
غرضه المماراة وذلك لان كل صاحب غرض اذا تكلم في غرضه يريد انه عين الصح

تكيد ل

لذاتها

ويمكن حلاله فلانه لم يعرف ثبوت شي ولا نفي معالمه وبالتاب بسبب اشياء بينها عن صدور
بان الاشياء ما وراء الاشياء واذا عرف ما سواه بعيج له تلزم عليه الاعتراف بها سبب
بنج عليه بهذا لاجل لضطرارا الا السكوت والاعراض عن البحث والتكلم واما الا الاعتراف
بهذا القول قال وانا المتحير فلا اجد حل شبهه ونظائر الشبه الراسخة عن حيرة مثل
هذا المتحير يكون من قبل هذه الامور الذي ذكرنا الشيخ احدها ما بعض آراء الافاضل المشهورين
بالحكمة والعرفان كارسطو طاليس اذا حاله فرار افلاطون وكثير من المسائل
كل منها قرن الآخر ولا يتعين احدهما عن الآخر وقصور الوضع يكون مثل هذه المخالفات
منها فلا يكون قول احدهما اولى بالقبول التصديق من قول الآخر الذي نقيضه وثانيها
سماع اقاويل مخالفة للعقل بحيث واثل فطرته عن الاكابر الموصوفين بالفضل والكمال
والمشهورين بالاصابة في الآراء وحسن السيرة والصدق في الكلام كقول من
قال ان الشيء الواحد لا يمكن ان يرى مرة واحدة فكيف مرتين ولم لا يحول شيء من
نفسه الا بالاحالة واشباه ذلك كثيرة في اقوال الحكماء والمشهورين وكلمات الاصحاب
والاولياء عليهم السلام وادراك مثل هذه الامور يحتاج الى فطرة اخرى وعقل
مستفاد ثان ولا يكون فيه العقول الا ادلة فكونها موجبا لتحير الشاذ من لها غير سعة
وسائل حقائق هذه الامور وثالثها انه يجمع عند الاذهان اقيسة متناقضة السائح متناقضة
الاحكام لا يقتدر على احسان نقضها وابطال الآخر المعارضة لها وهذا وجه رابع وهو
هو انه يحصل عندهم قياس من المطلق وال على انه لا وثوق لنا بشيء من المدارك مثل ما
من ذكرنا الشك في الحقائق كلها وعدم الجزم بشيء منها فلهم انه يحصل الجزم بها او بغالب
هذه الحقائق لنا نجزم من العقل الاحساس بالمبصرات والمسموعات والتالم بالمولمات
والتلذذ بالملذات ثم انا بعد لم نجد الجزم في العقل باشياء هذه الاشياء نعلم وقد
اولم ذلك الجزم كان باطلا فان تتبع اما انشاء من الحس والعقل بهذه وسائل ذلك ان الطرق
الى معرفة الاشياء اما الحس او التخيل او العقل ولا وثوق على احد من هذه الثلاثة اما الحس

اذ هو

التعين التوضيح والاعراض عن

لئلا يرى مرتين ولم لا يحرك شيئا ما لا يكون

فلانه

فلانه قد يرى المتحرك ساكنا مثل الظل وال كم متحركا مثل ال حال المكان والسفينة
ويرى الصغير كبيرا اذا حال بين الرائي والمرئي بخار رطب والكبير صغيرا اذا كان بعيدا
والدائم الحس المتحرك يرى النقطة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة ترى دائرة
والمرتسم او المحول يرى صور الارتياب في شيء بما هي غير موجودة واما التخيل
فلان النائم يرى في الرؤيا امورا يجزم بها ولا ارتياب في كونها كذلك ثم بعد الانتباه يعلم ان
كل ذلك اعتقادات كاسفة ظنونا باطلة وتخيلات فاسدة واذا كان كذلك فمن المحتمل
ان يكون هذه النشأة بالنسبة الى نشأة اليقظة كنسبة حالة النقطة الى حالة المنام فيكون حالها ان
كل ما نخيله او نحسه كان باطلا واما العقل فلان يصدقه بالامور انما يكون بعد بها
او كسبا اما البديهيات فلا تعويل بها اما اولا فلان حكم العقل بالقضايا التي يحكم بها
بالقضايا التي بيني وبينهم انها بريئة كذبت بالوجدان ذال الانسان عن حكمه والعقلاء
وادام من اعتماد عليه في البديهيات من النظريات ادلة عليه فلهم بهذا اعتراف بان لها
ثبت وعقلا وحالا ونوما ويقظة وصحة وصوابا وكل ذلك اعتراف بجهلها صوب
هذه الاشياء فعليك الا يتبين لك لم ذلك بعد ثبوت الاعتراف بالسوء فكيف الذي او يرده
اوقع الشك في السوء بلا يمكن لو فقدا ولم نحكم الا بالسوء ولا الا تعسا وحذر ذلك
نحر من مام عنده دليل على طرفي النقيض وعجز عن الترجيح فانه لا بد من الوقف فلئن
قال قائل تجادل استخراج الاجوبة عن هذه الاسئلة كان اما فاعلا او غافلا لان ذلك الاجوبة
لا شك انها علوم كسبية تبنى على العلوم الاولية فلم يمكن تصحيح هذه العلوم الاولية الا
بتلك العلوم الكسبية التي لا يمكن اثباتها الا بتلك الاولية كان الشأن دوريا وهو باطل
فهذا غاية ما يمكن ان يحتج به اصحاب الحيرة اورده بعض الافاضل من قبلهم قال
فالعلوم سارك ما عرض لاهل هو لاء آه بل على العلوم وهو الذي بحث
عن ثبوت الاشياء على ما هي عليه في الاعيان وعن حال عوارض الموجودات بما هي
موجودات لم يسار كثار عن لهؤلاء المتحيرين ولا شك انهم وبعالجهم بوجوه الاول

عليها

شبهتهم ر

حل شبههم المذكورة وان شبههم وما ذكروه من انه لا يمكن ان يكون من النفوس الا الانبياء
اما حل شبههم الاولى فبوجوه الاول ان الانسان ولو كان من الاعاظم والحكماء فهو جائز
الخطأ ليس كالملائكة ومن يحذو حذوهم من اصحاب النفوس القدسية لتجردهم عن عالم الحس
مشار اليه
وعدم [illegible] الادراك الآفة والجهل فوقوع الغلط منهم احيانا لا يوجب الطعن
في العلوم الحقة النفسية وان كان من الاعاظم المجالس في الاول ليس بحيث ان يكون في
درجة واحدة من العلم واصابة الحق بسبب العوائق الداعية فيجوز ان يعلم بعضهم بعضا
غامضا لا يدركه الاول والثاني انه يجوز ان يكون بعض الحكماء اكثر خطأ واصابة في
فيه ر
طائفة من المسائل عن بعضهم والبعض الآخر اكثر خطأ واصابة في طائفة اخرى من العلوم
والمسائل ولاجل ذلك يقع بينهما مخالفات في عدة من المسائل والعلامات والرابع انه لا يلزم
ان يكون العالم الكامل البارع في العلم مصيبا في جميع المباحث والمطالب حتى لا يكون له
لكم ر
عالم آخر قرينه ويشرفهما والرابع ان اكثر المتلبسين ولم يتفق واحد على الكمال
لكنه كثيرا ما لا يستطيع اعتمادا على اصل الفطرة والقريحة وقد علم ان الفطرة الا
متن ر
عن كامنة في اصابة الحق في الافكار والعلوم الحقة ما لم تنزل افكاره بالمراتب
لتعلم صحيحها من فاسدها فمن ركب متن التوهم من غير هداية آخذ فهو كمن ركب دابة جموحا
من غير كف عنان لها او حذف خطامها فيجمح لا محالة عن الطريق يمنة ويسرة والى الكفر ينزله
الرجل وهو الذي كمن رحلته في كهف الوسن رحل اذا استحقه [illegible] وكيف
قد يخرج من القبض ولا يحول في هذا الحسن من اللطافة والمناسبة واما حل شبهتهم الثانية
فهو ان بعض الحكماء يشترط مثلا عادة ان يرمز في اقواله فيلا بالالفاظ ظواهرها لستره
تشابه على الافهام او يحاله الحق وبواطنها صحيحة حتى ولد في ذلك مصطلح عند وغرض
صحيح حرامه لو كان الغرض معلوما فانت المصطلح او ارى من مقصده ارجح من مصطلح الاظهار
والغرض مدارك الانبياء المعصومين عن السهو والحكماء الذين لم يتوافقوا من جهة غلط او
سهو بل او بوا الحكم وفصل الخطاب بينه ويترتبهم وشيمتهم فان كثيرا من آيات القرآن

الحكم واحاديث نبينا عليه واله السلام من هذا القبيل وعلى هذه الوتيرة وقول لا يحولون على
صحة المحمول بعض المسائل غلطا او سهوا بالنسبة الى المعقولة فهذا المذكور من
جوابين يزيلها المعلوم شغل علماء المحدثين من جهة ما استنكروه واستكبروه من
الحكماء وهو نحالفهم في الاحوال والآراء وصدور افاضل منهم عن معقولة عندا اولى
العقول اما حل تلك الرموز الفقه المذكورة فالمراد من الاول ان المراد بالذات في
المعبر بالجسم هو الصورة المنتزعة من الامور الخارجية واطلاق المرئي على الامر
الخارجي كما زعم الناس ليس على الحقيقة عند محققي الحكماء فاذا كان كذلك يصح اذا صحا النفس
نحو سد والعرياه ثم اذا غمضا العين ثم صحا لها والعرياه مرة اخرى فيتحقق في الوقت
ان يرى اذا ابصر وليس الامر كذلك عند المحققين لان المرئي بالذات في كلا مرة صورة
اولى غائبة عن المبدأ متحملة عند النفس فاعلم ان الصور التي هي المدركة بالذات لا يمكن
ادراكها مرتين بان يحصل بها زمان لان النفس اذا اعرضت عن ادراكها انعدمت
التفت ر
وعدمت واذا التفت النفس حصلت صورة اولى مثلها لا بعينها اذ المعدوم لا يعاد
كما علمت فصدق القول بان الشيء الواحد لا يمكن ان يرى مرتين والمراد من الثاني
ان الشيء الخارجي لا يمكن ان يرى اصلا لان المرئي هو الامر الذي ليس في هذا العالم كما
عناه والمراد من الثالث احد معنيين الاول ان يكون المراد من الاضافة المضاف المشهور
اذ ما من شيء الا وقد عرضته الاضافة واقلها كونه علة او معلولا فصوله لا وجود لشيء في
نفسه اي لا وجود له منفكا عن الاضافة ولا يلزم من ذلك ان يكون من جنس المضاف وان كان
ان الموجود محصور في الواجب تعالى والمعلول ووجود الواجب هو بعينه مبدئيته وصانعيته
للعالم اذ ليست صانعيته للعالم الا شيئا غير نفس وجوده البسيط كما حقق في مقامه ووجوده
نفس هو من الاشياء والعموم من الاضافة وكذا وجود المجعول والعين ليس
مجعوليتها وتعلقها بالجاعل فيكون الاضافة لازمة لعين وجوده بلا وجود لشيء من
الموجودات الا بالاضافة ولا يلزم من هذا انه ان يكون كل شيء من مقولة المضاف لا لان الوقع

تحت شيء من اجناس المقولات انما هو المهية المعروضة للكلية لا الوجودات الوحدانية
فلا يقع تحت جنس اصلا فضلا عن جنس المضاف واما حل شبهتهم الوجه الثالث فهو ببيان
وجه الغلط الواقع في تلك القياسات المغالطية السابق ليظهر لهم احد المغالطين حتى
تصحح قياسه المنتج لمراده الآخر وتظهر فساد قياسه وصحة القياس الاول وهكذا العقل
كل قياس من مغالطي المتخاصمين ليحق الحق ويبطل الباطل واما حل شبهتهم الوجه
الرابع فان يقال انا نجزم بثبوت هذه الاشياء وقد ساعدتم على الحكم بقولكم وجدنا
ما يعارض ذلك الجزم ويخدشه وجزمنا بشغل كل ذلك المعارض ونحوكم بهذا
يكون بعضها لا الدليل بالكتب فقول ليس الامر كذلك فانا لا نحاول بحجة على اثبات هذه الاشياء
بل نجزم بثبوتها حاصل لذاته وانما نحاول بالمطرح السكوك الى رد على ذلك الجزم
فلا نلزمنا اثباتها اولا بالكسر حتى يلزم تعيين الكذا المذكور قال ثم نحو ان
قدمنا مدارك حال المتحير بين جنس الاول حل عرض ان من السلوك والى الاشتغال
بتنبيههم ولو تمهم لم لا يسقط بين المتناقضين منهما ترجيح في الوجه الآخر وبيان
تبين له ان اذا الكلمة الكلام يقصد بها شيء معين من الاشياء اولا يقصد فان قال اذا
تكلمت لم اقصد شيئا فهو خارج عن الارشاد ولانه ساقط المحال وبعضه لان مثله
تجرده اذا كان شيئا فيما تسمع من محال آراء الفضلاء وعن ذلك من الوجوه فلا يحتاج كان
فانما لمدلولات بعض الاقوال فعلي هذا شيء الكلام من نحو الاولى الاعلى النمط العلمي
ولهم قال اذا الكلمة مهمة بالفعل كل شيء بعد خروجه عن العلم والارشاد
ولهم قال اذا الكلمة بعينه شيئا بعينه او اشياء كثيرة فاما بها محدودة فعلى
فمنها وهي موضوع للشيء سمي قال كان تلك الكثرة متفقة في معنى واحد فكان
اللفظ دالا على معنى واحد دون غيره ولم يكن كذلك فالاسم مشترك لفظي بين معان
متعددة فاما بها لا نهاية لها او يمكن لم يوضع لكل واحد من تلك المعاني اسما
مفردا واذا كان الاسم دليلا على شيء واحد كالانسان مثلا فهو مانع للا انسان

فالانسان لا يدل على اللاانسان بوجه فالذي يدل على الانسان ليس الذي يدل على اللاانسان
والا لكون السماء والارض والبحر والفيل والبعير وغيرها كلها واحدا ويلزم ان يكون
كل شيء كل شيء اذ لا يكون ولا شيء من الاشياء بعينه وعاد ذلك لم لا يكون للكلام مفهوم
ثم لا يخفى انا لم يكون الامر في كل لفظ ومدلول هكذا فيعوض لهم لا كلام ولا شبهة
لا خطاب ولا حجة ولهم كان في بعض الامور شيء من الانكار عن السلب دون بعض
فحينئذ شيء من الطرفين كالانسان مثلا يلزم منه لهم شيء وغيره كالابيض مثلا اذا كان
المدلول عليه بلفظ الانسان مناقضا للمدلول عليه باللاانسان فيلزم ان يكون المدلول عليه
باللاابيض ايضا مناقضا للمدلول عليه باللاانسان ابيض اذ لو كان مدلولاهما واحدا
كان الانسان وكل شيء الذي هو اللاابيض ليس وكان اللاانسان انسانا فالانسان
اللاانسان كالفرس والفيل وغيرهما لم يكن ابيض فانها اللاابيض هو عين اللاانسان
الذي هو نقيضه لا ابيض اذ الابيض واللاابيض في النقيضين شيء واحد هو ممتنع
كان كل شيء كل شيء فيمثل هذا الشك وتطارده يمكن ازاحة آفة المتحيرين الذين هم في
صدد الاسترشاد فيوقف لهم الى الانكار والسلب لا يحتمل ان شيئا ولا يعتقد فان
معاوكذا الانكار لغا ولا لكونه حقا والفرق بين هذين القولين فهما لم الاول حق
لحمل الاستعمال حق له وجه فرق لكن يحتمل الحمل المواطئ وحق له حمل على ما يمنع
النافي والانافي في موضوع واحد جميع وكذا صدق الابيض واللاابيض
على ذات واحدة وكذلك ارتفاع النافي والانافي عن موضوع واحد وكذا
الابيض واللاابيض على تقدير كان لو جاز ارتفاع المتقابلين وكذبهما جاز اجتماعهما
وصدقهما لانه اذا ارتفع عن شيء الانسان واللاانسان فقد اجتمع فيه اللاانسان
واللااللاانسان وهما الى معنى اللاانسان وقد نبه على بطلان اجتماعهما وكذا الكلام
ولذا كذبهما فافهم وجه صدقهما فقال فهذه الاشياء وما اشبهها ارشد من
الوجهين وهما التنبيه على البيان المذكور وما يجري مجراه وحل الشبهة الحاصلة

الفاسد المعاملة السالح للمحوبين بكمي للعلوم هداية وارشاده الى الطرق
واما الوسطائي المتعنت الذي غرضه المماراة فلا يمكن الزامه الا بتبكيته وذكر السح
وهو التكلم على قانون الناظر ومصادرة الغرض الايلام اذ به الامور واعرابها
واحده عنده فلو تحاشى عنها فلكلا وارتضاهم سوبها الكسل بها قال فهذا
الاول م — المبدأ الذي ذهبنا عنه آه اريد به المقدمة الذي فرغنا عنها او ما سكرناه ونكرها
من اول الاوائل التصديقية ومبدأ المبادئ العلمية حتى لم يتبين الا الاوائل
والثواني كثيرة مبدأ الموجودات وعلى العلل والمعلولات الها ومن علمت كيفيته
كونها مبدأ المبادئ ولم على العلوم الاول ان جعل العلمية الاولى لم
يثبت عنها وانما فائدتها وجوه مبادئ الرابعة ما يتفرع في الرابع مع انها وتها الا
منها لما لا يعلم موجوها فلا يكتسب الجواب منها وكما قال في كتاب الرابع ما فوق
موجود الاعراض الذاتية لموضوعاتها تلك الاعراض قال لكن وجود جوهر الموضوعات آه
فمن هذا الاستثناء ان شأن الرابع ليس ولا يكون الا اثبات الاعراض الذاتية
لموضوعاتها لا اثبات تلك الموضوعات فيقتصر وجودها على الحد والتصور
دون الاثبات التصديقي فعلم انه لا يستدل على اثبات شيء من الموضوعات ثم استثنى
منها الحكم الكلي السابع فوله النفس شرح الرابع اثبات الموضوعات الكلي الكلية
ونيا وهو معاد وان لكن موجود جوهر الموضوعات يعني ان ليس العلم الاعلى الا ان يثبت
الاعراض الذاتية لموضوعاتها لكن حسب الموضوعات في الموضوعات التي يوجد منها
سائر العلوم المنطقية والرياضية والطبيعية بالحد فقط دون الاثبات يعني
صاحب هذا العلم لم يحصل وجودها والتصديق باثباتها ولم يكن في علم واحد لم
يتكلم في اربع شرائع الحدود والاثبات جميعا لكان الكلام في الحدود والتصور
لم يتكلم في الاثبات والتصديق الا هذا العلم حيث يتكلم فيها جميعا لكن يشكل على هذا
انه على تقدير هذا العلم مشكلا لانه يعني بانه لم يتكلم في الموضوعات على سبيل الحد
والتصور

والتصور فيتكلم عليها وثبتا وهو علم كلي جدا وذلك انه لم يحد الموضوعات سائر
العلوم الجزئية ولم يتكلم فيها والتصديق فقط كان الكلام فيها نحو واحد وهو الرابع لا
بالتخمين الرياضي والحد جميعا كما هو المفروض وجوابه انه بهذه الامور موضوعات في
سائر العلوم وعوارض ذاتية في هذا العلم لانها احوال او اقسام لموضوع هذا العلم
الذي هو الموجود مطلقا فموضوعها بالاصالة لا تعرف هذا العلم فلو تكلم هذا العلم في تحديدها
لم يلزم انه يصير علما وثبتا اذ لم يتكلم في تحديد الموضوع من حيث هو موضوع فيه بل من حيث
ما هو موضوع في علم آخر وكذا اذا برهن عليها لم يبرهن عليها من حيث هي موضوعات فيه بل من حيث
عليها من احوال واعراض ذاتية لموضوعه ولم يكتب ليعبر موضوعات في علوم اولى قال
والعلة اذا لم يلتفت الى علم آخر وفيه هذا العلم آه يريد بيان انه هذا العلم كيف يتكلم في الاشياء
جميعا واحدا على الحدود والاثباتات اذا لم يلتفت الى علم آخر وقطع النظر عن سائر
العلوم ولم يعلم انه الموضوعات انما محمولات في هذا العلم بل يعلم انه هذا العلم صنعة في احوال
ان ولم يعلم انه موضوعات سائر العلوم محمولات في هذا العلم لا لكنها في احوال الاول
وعوارض انه لا موضوع واحوال ذاتية خاصة به لكان الجزاء الكلام اما اذا الموضوع
في الموجود بما هو موجود
لان الموجود بما هو موجود شامل لها جميعا بخلاف سائر العلوم الجزئية اذا العلم الى ومن
موضوعات وعوارض ذاتية لها فان محمولاتها عارضة لموضوعاتها وهذا انما
فيها لعموم الموجود بما هو موجود الذي هو موضوع لهذا العلم فكلما وجد موضوعا فاذا
نظر الى من حيث كونه قسما عارضا للعلم الآخر الذي هو الاعراض الذاتية لم يكن المفروض
موضوعا لهذا العلم موضوعا لانه قسم من الموضوع اذا الموضوع شامل له والاعراض
الذاتية جميعا فالموضوع والجوهر نحو ما عارض لطبيعة الموضوع والجوهر الذي هو الموجود
ولهم مثال ذلك الموضوع والجوهر دون غيره بما هو من الاعراض لطبيعة الموجود بما
هو موجود لانه معارضة لطبيعة الموضوع او كلي هو هو لعله اما المعارضة والعرض فباعتبار
كونه فردا من الموجود بما هو موجود واما العينية فباعتبار كونه نفس افراد الموجود طبيعة
حملها على كل شيء على نفسه وعلى معارضه فما هو جوهر او موضوع وما هو عرض وصفة كلها

مشترك فكونها موجودا فانها جوهر والموضوع ليس جوهرا وموضوعيته لانه ظرف الجوهر
بما هو موجود لانه فرد للموضوع هو وجود للعلم الباحث عن احواله بمعنى لا عوارضه
الذاتية المبحوث عنها فيه والحاصل ان هذا العلم دون سائر العلوم لم يتكلم في الموضوعات
على سبيل الحقيقة والرابع جميعا ومن اجل الاول على ان الموضوعات عنها بالحقيقة
والرابع فيرد العلم موضوعات لسائر العلوم محمولا لهذا العلم ثم الجنسين يتكلم فيها
بالوجهين ومن جهة الثاني ان هذا العلم يصح ان يتكلم في الموضوعات بالوجهين من جهة واحدة
لكن باعتبارين فان موضوعات هذا العلم باعتبار محمولاته باعتبار آخر فان الموجود بما هو موجود
اعم من الموضوع والعرض ولما كان الموضوع نفسه هو اعم من نفسه باعتبار الموضوعية
كما علمت **قال** ومع هذا فلا يطلب البحث عن مبادي التصورات من هذا العلم فيه عن
المبادي التصورية وهي للموضوعات العلوم الاولى بحيث تصورها اوحدها والا لزم من ذلك
ان يكون باحثا عن موضوعات وتصوراتها وكذا فيه عن المبادي التصديقية
لمسائل العلوم الاولى بحيث يثبتها والا لزم منه ان يكون ذلك بحيث يثبتها عن نفسه للمسائل
من علم ان يكون البحث الحاصل منها واحد العلمان المتحاذيان الدالان احدهما على الآخر
والآخر تحته على واحدا ولا شيء ان يكون هذا الكلام اشارة الى جواب آخر عن الاشكال المذكور
ولم يكن اشارة الى دفع اشكال ربما يتوهم من جهة البحث عن مبادي هذا العلم والرابع ان
لزم خلط بين العلمين والاتحاد بين البحثين والوجه من انه العلم الحكم **قال** المقالة
الثانية الوجه من هذه المقالة البحث عن ماهية الجوهر ووجوده والاشارة الى الفصل بينه وبين
الاولى والبحث عن امور العقلية المفارقة الذي انما البحث عنها لا موضوع آخر وجسم
ومادة وصورة فهذه المقالة فيها بحث الجسم ووجوده وجهته وشبهه ووجوده
كنفسه اللازم عنها واما الذي ذكره في المنطق من حال الجوهر وخواصه كان بحث شرح الاسم
دون الحقيقة واما هنا بحث الحقيقة فالمطلوب هناك غير ما ان ذكره ومنها مطلب هل
البسيط وما الحقيقة واعلم ان الجوهر لا يصلح لكونه بسيطا وهو جنس عال لانحصاره فيها

لاجنس له لا فصل له فهو لا يتحدد وذكر خواص له لكونه معقودا لانه الاشارة ولكن الوجه
موضوعا للاضداد واخص خواصه انه لا ضد له بالمعنى الاخص للضد مما اراده بالعقد
بانه بما على موضوع واحد منهما غاية الخلاف يعني بالموضوع موضوع الاعراض مما اذا
يعني به ما هو اعم منه كالمحل كان الجوهر ضد فان الصورة النارية مضادة للصورة المائية
وسائر الكم فيرد المعنى الرابع من الكمة اذ لا ضد للبلقة ولا للاربعة ولا لشيء من انواع العدد
اذ لا الوحدة مشتركة منهما غاية الخلاف من غيره وما ذكره من خواصه في المشهور ان الجوهر لا يقبل
الاشد والاضعف فذكر انه انه لا يقبل الاشتداد والتضعف لتنافي بينهم المعاني
غرض سببه وذكر عنه بحث ان يطلب من مقصودا ما هم اراد البحث **قال** فقول ان
الموجود الشيء قد يكون بالذات آه قد سبق فيما سبق ان الكم على ضربين كون الشيء ونفسه وهو مطلب
هل البسيط كقولنا زيد موجود وكونه على صفة وهو مطلب هل المركب كقولنا زيد انسان او زيد
كاتب فالاول يختص بموضوعات العلوم والثاني بمطالبها ثم الموجود على صفة اما ان يكون موجودا
بالذات كقولنا زيد انسان او حيوان وهو ان يكون مفيدا وهو مطالب حمله على شيء هو
ذات الموضوع ووجوده في ذاته واما ان يكون موجودا بالعرض كقولنا زيد ابيض او كاتب
وهو ان لا يكون مفيدا او مطالب حمله هو ذات الموضوع ووجوده في نفسه بل شيء آخر او
لعارضه او العموم منه هو شيء من بسيط ولا محمول وكلاهما لا يكون محمولا الا يكون البحث عنه على
المنهج الحكمي فيتبين ان يكون مركبا ولكن البحث مقصودا على الموجود الذي بالذات كالجوهر و
اقسامه والعرض واقسامه واعلم ان المعنى كالابيض مثلا ان اريد به الموصوف و
جميعا فهو موجود بالعرض لا بالذات لانه اراد الموجود بما هو موجود لانه ان يكون كل منها بحيث
واحد من المعنى لانه كان له حس يحصل فالمركب من الجوهر والكيف لا يكون جوهرا ولا
كيفا ولا موجودا لان الوحدة معتبرة في المعنى كلها والا لم يكن شيء منها حاصرا لا اذا جعل
الموجود اما جوهرا او كيفا او غير ذلك انه به الموجود الواحد فالمركب من الجوهر والكم كالظرف
ومن الجوهر والكيف كالابيض ومنه ومن الاضافة كالاب ومنه ومن الفعل كالقاطع وغيره

هذا العارض في المعقول لا يكون موجودا وانما اذا اريد به نفس الصفة كما اذا اريد بالابيض
نفس الابيض لا شيء آخر وذلك الشيء هو الابيض كما في المعنى الاول فحينئذ يكون موجودا بالذات محمولا
عليه في العلم فيكون عرضا وعرضا اما عارض او جوهر او جوهرا اما عارض كما في الحكم
او عرضا كالموجود البحت بالموجودية بحيث انه وجود وموجود ما عارض وهما اعتبار كونه
شرطا لا او اعتبار كونه لا شرطا فالابيض بشرط انه لا يكون موجودا عرضيا آخر غير
محمول ولا بشرط شيء وعده عرضا محمولا وكذا الناطق مثلا باحد الاعتبارين صورة
وبالاعتبار الآخر فصل قال وانما اقسام الموجودات بالذات هو الجوهر آه اقول
قوله الجوهر والوصف وما يتلو بعدم الجوهر على الوصف بان تقسيم الموجود بالذات
ينقسم الى قسمين احدهما الموجود في شيء آخر وذلك الشيء الآخر محل العوارض والنوع
ونفسه لا يكون جزءا منه على انه يصح مفارقته له لكن الشيء يحل به وجوده ونفسه هو
نفسه وجوده له لكن الشيء وعدمه له هذا القيد يعني قوله لا يكون جزءا منه لكن ذكره
للتوضيح لحقا بهذا المعنى كما يسمى به هذا القسم يختص باسم الوصف وهو الموجود في يختص بال
موضوع وذلك الموجود عن انه يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع
البتة وهذا هو المخصوص باسم الجوهر وقد رسم الوصف بانه الموجود في شيء لا كجزء منه و
لا يصح قوامه دون ما هو فيه وهذا الاسم هو بحسب ما هو مشهور بالناس وعلى الوجه المشهور
والمعنى هو المذكور هنا واعلم انه هنا اشكالا وهو ان قولنا الموجود في شيء وقع على يقع بال
اشياء كثيرة بعضها بالمواطاة وبعضها بالاشتراك وبعضها بالمجاز وبعضها بالتشكيك كما
اطلاق لفظ في على كون الشيء في الزمان وكونه في المكان وفي الخصب وفي الراحة وفي الحركة
وكون الجزء في الكل وكون الخاص في العام وكون الكل في الاجزاء والكلي في الجزئيات
واحد في الجمع وكون الماء في الكوز ليس بحسب المعنى كما في كون الشيء في السهم والستة وكون السواد
في الثوب لفظ ويختلف معناه في هذه المواضع وليس نفس الاضافة معنى ليس في
جانبه لمعناه فان مع وعلى واللام وغيرها ما يدل على اضافة ما واداة الكلي نفس الاضافة

مرادة بلفظ في وخصوصية الاضافة تختلف فيها والكل واحدة من آخر فاللفظ فيها بالاشتراك
او بالمجاز والمجاز ... العقود العامة وتخصيصه لمعنى واحد فالوجه في ذلك ان الجمهور
اشياء في انها شيء فاسدة حتى انه قولنا الموجود في شيء معناه بهذا الحسن ...
ولا يكون البتة رسم الوصف عامة ازالة الشبهة باشتراك الاسم انما هو والرسم ...
المعاني الواقعة تحت الاسم المشترك حيث يدل على الكل ولا حد واحد لسلسلة ... قوله
الموجود في شيء فرق بين الوصف وبين حال الكل والاجزاء انه لا وجود للكل والاجزاء
وفي المجاز لانه بمعنى عن الاجزاء فان الكل كالعشرة صورة تمامه لا توجد في واحد
واحد من الاجزاء بل اذا اجتمعت حصل حينئذ صورة العشرة مثلا وقوله لا كجزء منه فرق
بينه وبين وجود الجزء في الكل ووجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث طبيعة
وبين عمومه النوع وعمومه الجنس من حيث عاما وبين وجود المادة في المركب وقوله
لا يمكن قوامه مفارقا له فرق بينه وبين كون الشيء في الزمان وكونه في المكان على
الشيء الزماني لا بالعارض الزمان المطلق والمكاني لا بالعارض المكان المطلق وبعض
المكانات لا يمكن له نوع الاول المكان المخصوص الذي هو فيه كالشمس في فلكها والكواكب
في افلاكها وكل فلك في موضعه لكن المراد ما ذكرناه آنفا من انه وجود الوصف في ذاته
هو وجوده في موضوعه والاشياء المذكورة ليس كذلك وكون الجسم في مكانه الذي حيثيته
بعينها حيثية وجود طبيعة الجسم وكذا وجود الشيء في الزمان ليس عين وجوده وذلك الشيء بخلاف
الوصف فان وجوده في نفسه هو الكون في الموضوع بحيث يحج قوله الكون منه انه
حال الوصف كالساكن بالنسبة الى المركب من الموضوع والعارض كالابيض او النفس
وعرضه بالعارض الى المركب منه من الموضوع واما مثل الرائحة التي يظن انها العارض
التفاحة وتنتقل الى الهواء والحرارة التي يظن انها تنتقل من النار الى الماء فليس الامر
فيه كما يظن وذكر عن خاف على اهل البصرة قال واذا كان ما اسم العرض العام
الاول موجودا في موضوع آه واذ هما بان هذا القسم ضرورة وجود الموضوع في ان

سائر

لكونه شيئا متعلقا بالقسم الاول واما انه ذلك الشيء جوهرا او عرضا فلم يعلم بعد فاذا لم يبين
وجود الجوهر بمعناه ورسمه فقط ادى ذلك الموضوع في بادئ النظر يحتمل ان يكون عرضا لكن
نقول ذلك الموضوع انه لا يخ اما ان يكون موجودا لا في شيء على الصفة المذكورة ام لا فان لم
يكن موجودا في شيء فيكون جوهرا فثبت وجود الجوهر وكونه مقوم العرض وان كان ذلك
الموضوع موجودا في شيء آخر فلم يكن جوهرا لكان انه في موضوع آخر وكان الكلام
عائدا الى الراس فاما انه ينتهي الى موضوع لا موضوع له فثبت وجود الجوهر وكونه مقوم الجميع المراد
مقوم مقوم الشيء مقوم له واما انه يذهب سلسلة الاضافات الى غير النهاية وهو ممتنع كما تقرر في
المقالة الثامنة من [illegible] من بيان تناهي العلل والمعلولات العاملة والموضوع
والعرض من جملة العلل العاملة ومعلولاتها واذا استحال ان يكون لكل موضوع موضوع
فينتهي الى موضوع لا موضوع له فيكون الجوهر موجودا لا محالة ومقوما للعرض وعرضه مقوم
واعلم انه كان الجوهر في اصطلاح الاقدمين هو الموجود لا في محل والعرض هو الموجود
في محل وعند ارسطو خصص اسم الجوهر بالموجود الذي وجوده عن جهة الذات لا يكون في موضوع
والعرض بالموجود في الموضوع ونعني بالمحل المستغني عن الحال بمحله فالجوهر موجود لا في
موضوع انه لا في محل مستغن عنه سواء وجد في محل يفتقر اليه او لا والاول كالصورة و
الثاني كالهيولى والجسم فعلى هذا المحل اعم من الموضوع والحال اعم من العرض **قال** وانما انه لا
يكون عرض في عرض ليس ذلك بمشكل [illegible] اول الى الدور او لا فانه يكون موضوع العرض سواء
كان عرضا او جوهرا لا بد من [illegible] وجود جوهر اولا [illegible] انه كان كلاما على سبيل التجوز الغلط
في بادئ النظر وذلك لان [illegible] الاشكال الواردة الشيخ [illegible] الاشكال بحال الاول في
نفسه [illegible] نوع [illegible] الرعد والبطؤ والحركة والاستقامة والاستدارة وفي الخط
والشكل كالمثلث المربع وغيرها في السطح [illegible] الاعراض بالوحدة و
الكثرة [illegible] الوحدة والكثرة [illegible] الالفاظ معانيها واضح
واعلم انه [illegible] هذه الاسئلة المذكورة [illegible] العرض كما علم [illegible] المراد وجود الجسم

[illegible] الموصوف [illegible] بالفصول المنوعة ليست اعراضا لاجناسها
المقومة [illegible] النوع ولا للانواع المقومة [illegible] الثقل
والبطؤ للحركة والاستقامة والاستدارة للخط وكذا الاشكال للسطح فان الحركة [illegible]
من الرعد والبطؤ [illegible] الوجود [illegible] الا في طرف التحليل العقلي وكذا الخط المجرد
من الاستقامة وكذا السطح المجرد من الشكل [illegible] الشيخ [illegible] الفصول المنوعة لا
والاستدارة في الخطوط والسطوح [illegible] الامور [illegible] الاعراض
[illegible] الوجود [illegible] واما في طرف [illegible] الاعتبار
فصول لاجناسها واما الوحدة [illegible] الصور [illegible] الاعراض [illegible] موضوعاتها
ولم كان [illegible] اعراضا [illegible] واما الوحدة والكثرة [illegible] بالحق
[illegible] الشيخ [illegible] الوحدة [illegible] الوحدة الشيء [illegible] بعينه
وجوده والوجود الموجود ليس [illegible] وحدة العرض كوجوده عرض [illegible]
ذلك العرض وكذا وحدة الجوهر كوجوده جوهر [illegible] جوهر [illegible] ذلك الجوهر وليست الكثرة الا
مجموع الوحدات [illegible] جوهر [illegible] والوحدة [illegible] الوحدات [illegible] **قال**
لم [illegible] المذكور [illegible] اول [illegible] المعدوم
ما [illegible] الاشكال [illegible] واحد [illegible] العكس [illegible] جوهرا [illegible] آخر
يكون [illegible] واحد [illegible] جوهرا في موضع [illegible] في موضع آخر كما يدل عليه عبارة المثال
النار فقط كلامه يدل على [illegible] الخلاف [illegible] قوله وقال الحرارة عرض في جرم
جسم النار [illegible] الخلاف [illegible] الحرارة في جرم النار كالماء والارض و
الهواء وسائر المركبات التي توجد الحرارة عرض [illegible] الحرارة [illegible]
[illegible] النار [illegible] موجودة [illegible] داخل [illegible]
لا [illegible] النار [illegible] النار [illegible] في النار وجود الاعراض في موضوعاتها
[illegible] الموضوعات [illegible] **قال** [illegible] الاول [illegible]

اوائل المنطق والعلم الكلي وذلك موضع قائم بما علقناه هناك اولى بسلوكها الى الكرسي
واحد جوهرا او عرضا على علم ومن بعض السبع كثير بالشبه المشتركة ولا وجه له ومن جمع العوارض
ان يحصل لم الشيء الواحد لا يكون جوهرا او عرضا ودفع الشكوك الواقعة عنه والعلم الكلي
وذلك ان المنطق موضع سماع العوارض او والعلم الكلي وذلك لا سماع هناك واقعا في موضعه
لان موضع تحقيق العوارض جوهرية الجواهر وعرضية الاعراض انما هو هذا العلم الا المنطق لكن
لما وقع بها الغلط هناك عند شرح الالفاظ وبيان ضعف الاسماء بحسب المعاني ام دفع
ذلك الغلط وحل الشكوك هناك واعلم انه السبع والفصل السادس من المقالة الاولى من العلم
الفن الكلي من الجملة الاولى والمنطق المعنون وذلك الفصل فساد قول من قال ان الشيء الواحد
يكون عرضا وجوهرا على العوارض بهذا المقام ودفع على الشكوك والاوهام فيها الا وقالا انا نقف
ما هو الشيء الذي حقيقته وذاته انه لو وجد لم يكن في موضوع ان حقيقته وذاته لا توجد في
شيء انه الا بحمل منه وهو الجوهر مع ذلك بحيث لا يكون مفارقة انه وهو قائم وحده والا
العرض هو الامر الذي لانه لو وجد لم يكن في شيء من الاشياء بهذه الصفة حتى انه لا يمكن وجوده
الا ان يكون في شيء يكون هو وذلك الشيء بهذه الصفة فلا شك انما جوهر واما عرض والاسم المركب
لشيء واحد فهو معروض الوجود لا ان يكون شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ويكون
مع ذلك فيه عرض حيث لا يكون شيء من الاشياء الا هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من الاشياء
هو جوهر وعرض من السؤال بحال الشيء البسيط لاحق كما هو دأبه في كتاب المنطق ولهذا يكون الشيء
وهنا على وجه التلخيص المتفرع عن المراجعة لما هناك فقوله انه وجوه يمكن ابانها وذلك لان
احد انه فصول الجواهر جواهر مع انها مقالة تقول يعني كثير من الفصول انها كيفيات والكيفيات اعراض
فتلك الفصول جواهر واعراض معا فاجاب الشيخ عنه بان اطلاق الكيف على الفصول وعلى الى
من الاعراض بالاشتراك اللفظي والتحقيق لين يكون قد يعرض في صور الجواهر اعراض اوائل العقل
كما سمى لين ... الوجه عن الحسن الا ان العقل يعرض من التحليل طلبه كان عرضا لو
لم يتم وجوده عن وجود حتى لا يتم كونه موضوعا له ضرورة لم العرض وجوده مقارن لجوهر موضوعه

شيئية ز

شيئية ز

اعراضه ز

والعقل

والعقل انما هو فصل وجوده عين وجوده جنس واما عند التحليل باعتبار ان يكون الجنس والفصل
متميزا عن ما هو بحسب الوجود الذهني فصير الفصل في ذلك الاعتبار صورة عقلية وللجنس مادة
عقلية وكذا الحال في جنس المركبات فيعطي ان الالوان بحسب الخارج انه مادة وصورة وما بها
لان الصورة موجودة وحامل الصورة لا محالة فيكون عرضا وكان في الجوهر المركب لها
فانه وان الجوهر جوهر فكان ان واحد جوهرا وعرضا وجواب ان الصورة ليس جوهرا وحالها
وجوده الشيء في الموضوع ولان المركب على ما قرره ولا وجه لها من غيرها بسبب علم لم يكونه عرضا
اصلا لان ما هو حامل الشيء الاشياء حامل العرض الموضوع فيكون جوهرا فاذا ما لا عرض
بالمثال لم الحرارة في من لحار كالنار و لحار جوهرا وفي الجوهر جوهرا فالحرارة جوهر بالنسبة الى
لكا من جهة حار كما عرض بالنسبة لا لجسم العامل الحاملة يكون جوهرا وعرضا بالقياس الى شيء
والحرارة انما اراد بها الحرارة الطبيعية النارية الحرارة الجوهرية فانها كما على ان لم يجعله جزء النار كونه
في المركب انا وجوهر مادة النار ولم يكن لا تكون فيها كالشيء في الموضوع
في الشيء وحلول الشيء عن نعمة نوعا فلم اراد بها الكيفية المحسوسة ولم ينسب في الجملة الاول العاد
ولا وجه له حيث يعود الحمل على انا وثبات الشيء يكون وجوده مجردا لا عن كالامر المركب
العرض والموضوع وعلى ذلك العلم ليس جوهرا ان ذا سالا انه جوهر اذا لا مسامة بين العلم الشيء
عرضا وجوهرا كالاسامة من كون الشيء جوهرا وعرضا ذا ابعاد وهو العلم وبالاحد ما حس
لم العرض في المركب كرره فلا يكون عرضا فيه وكونها لا يكون عرضا والشيء كان جوهرا في كلية
لا العقل جوهر الشيء الواحد جوهر وعرض في الحوادث بهذه سببات امر الخلط من جوهر الجوهر
والجوهر وكذا ان العرض والعرض تام الاخير منها انما ممان والاولين منها حصلت كلية
الجوهر جوهر ولعله ليست جوهرا بالقياس لا الشيء الا انه ولعله عن حصول الموضوع اصلا فكذا العرض
ليس عرضا الا بالامر ولعله يحتاج الى موضوع كيف كان وان الشيء كان لا لا القياس الا الى شيء انما
الموضع والجوهر بحيث كون الشيء حسا وحصلا وخاصة وجوها على ما ثبت كذا انما يكون الا اضافتا شيئا
على احد بعد الاعتبار بين ان الحلول للشيء وحوصلة عنه فيهما احتمالا ثابت شيئا واحدا الجوهر

لم يكن عرضا في نفسه وعرضا للشيء كالابيض عرض في ذاته وعرض للجوهر ونحو لم يكن عرضا
في نفسه وجوهرا للشيء كالعرض عرض في نفسه وجوهر للسواد ولم يكن جوهرا في نفسه وجوهرا للشيء
كالجوهر بالقياس الى الانسان وجوهرا في نفسه وعرضا للشيء كالانسان بالقياس الى الضاحك
او جوهرا في نفسه وجوهرا وعرضا بالقياس الى امرين كالحيوان فانه جوهر في نفسه وجوهر
للانسان وعرض للماشي فعدم صحة الحمل بين جزء الشيء والمركب ليس لامكان كونه جوهرا
الا اذا لم يكن مهيته محتاجة الى الموضوع فان كانت مهيته محتاجة الى الموضوع فهو عرض سواء كان
جزء المركب اولا وما وقع في كلام القوم من ان المركب من الجوهر جوهر انما هو اذا كان وجوده في شيء
لا يكون كوجود الشيء في الموضوع بل كوجوده في المادة وهذه المقالة مبسوطة في المطولات فليس
لا يرد علينا ما في المباحث المشرقية انه لما لم يكن هذه المقالة مقررة وليس في
روحه الكلام لكان الاجماع على انه لم يكن لها المدخل فان كل ما حل في شيء ... لذلك
الحال اعتبارات في المحل واعتبارات في المجموع اما الاعتبار الذي لا سبيل اليه الا من
الوصف لا يكون من شرط الوصف انه لا يكون ... واما اعتبار كونه في المحل فلا يخلو اما ان يتعلق
محل سوى ما حل فيه اولا يتعلق والاول لا يخلو من احد ما ان يكون الحال محتاجا الى المحل
او احتاج الى المحل لذات الاحتياج كل منهما الى الاخر والدور فقط وان كان الا هو محتاجا العام
مستكمل بين صورة فلو كان الوجود بين الصور العنصرية يحل على العموم وهو الهيولى وهم
والهيولى ان يتعلق الهيولى على ان تحلها تلك الصورة لا يكون الهيولى مستكملة بصورة حتى يكون الحال جوهرا
وعرضا بهذه العلقة التي تقتضيها قبل الجزئية لكون الواحد جوهرا او عرضا واما حلها
ما سلف من ان الوجه الصادق في كلامه اما اولا فلانه خلط بين الجوهر والجوهري اعني الداخل
الوصف والوصفي ما سبق انه جوهر لكن لا يخل في شيء فان في المجموع وفي المجموع لا يكون عرضا
وفي المجموع لا يكون عرضا له وذلك لانه لا يوجب الا كونه جوهرا او لانا في
كون الشيء عرضا في نفسه جوهرا بالعرض واما ثانيا فلانه خرج في كلامه خلط بين حال الشيء في نفسه
حال الشيء عرضا لاعرض فاستدل من احدهما على الاخر ... الاخر وذلك لانه لا يلزم من عدم كل

جوهر هو جزء المركب ... عرض ... المركب جوهر

الركن

لدر

الشيء عرضا او جاز حاله ان يكون جوهرا وليس معا لا له الا المعا ... الجوهر فلا ...
ان كونه في المجموع عرضا له الا كونه ذا ما لا يكون جوهرا في نفسه فان اللون ذاته السواد
وليس جوهرا واما ثانيا فما ذكره من لزوم الدور هو ليس الا الافتقار من الطرفين لا
على سبيل الدور المستحيل لان جهة الافتقار مختلفة بين الحال والمحل المتقوم به مختلفة كما
علم واما ان افتقارها الى ان يلزم المادة الاولى مفتقرة في ذاتها الى نوع من الصورة
اي نوع كان وليست مفتقرة الى شيء من الاعراض بخلاف الافتقار وهذا مناط الفرق
بين كون الحال صورة او عرضا فانه لما كانت المادة لكونها جسما مبهما محتاجة الى نوع
كان مما يحتاج الى صورة نوعية خاصة وان كان يحتاج الى الوحدة وانها المحلية لهذا
نوعها الخاصة كالجنس بالقياس الى الفصول المحصلة المقوم كل منهما الوحدة النوعية
فان ذوال كل فصل الا يوجب زوال الجنس المحصل به زوال نحو واحد من انحاء وجوده داخله
وتحصلاته قال فصول قد علم مما سلف الفرق بين الموضوع والمحل فرق آخر
مستعمل في اوائل العلم الى المستعمل عند الجمهور بين الفرق بين الموضوع والمحل والا
والاعم وكذا الفرق بين الوصف والحال فكل موضوع محل لانه جزء من الموضوع
ولكن عرض حال كذلك لانه في الموضوع فان ... ونوع ... كان شيئا العام شيء
آخر ... ولا يكون ... بالمحل ما هو اعم من ... وكل ما ... شيء العام ...
ذاته ونوعه ... وذلك الشيء ... على كل الوجهين ... كل حال ... وصفة وانما
مادة ونوعه ... محل موضوع الاعراض ... المستحق ... الحال
صورة احوال ... وكذا موضوع المشتقات المعقولة الى الاوصاف ...
ليس ... الاعراض ... اليها ... ذاتها ... وجوده ...
المشتق قال ... لم يكن موضوعا والمحل لما كان المحل بحسب المفهوم اعم من
الموضوع وكذا الحال اعم من الوصف ... في العقل ... قطع النظر عن الرابطة ...
الوجود ... محل ... ذلك المحل في نفسه ... كاملا ... العقل من حيث الاتصاف

خلاف ما ذكر

سبباه ر

85

المحصل المعين الا بما حل فيكون المحل مادة والحال صورة اذ لا نعني بالمادة الا المحل الذي يقوم
نوعا من الانواع بما يحل فيه ولا نعني بالصورة الا ما يحل في شيء فيجعله نوعا من الانواع ثم ان
ذلك الحال المحصل للمحل في قوامه نوعا بعينه ربما لم يكن وحده كافيا في تقويم المحل وتنويعه
بل مع شيء او اشياء اخر فصارت الاحتياج حاصلة الى انه موجود للمحل او نوعا محصلا للمحصول
من جملة الانواع المحصلة فذلك الحال سواء كان وحده او مع غيره باسمه صورة للمحل وحاصلة
انه نوعا حاصلا لكن لا يجد موجودا الا في موضوع لان فيئته لا يحصل الا لامر بعد احدها الحاصل فيئته ٥ر
هو في محله كما ليس لا كثير فلا يكون المحل موضوعا له بل ولا محلا له اذ شرط الحال العرض ان يكون
كون المحل وما بها المحل وهو ليس وجوده فيه وجوده في شيء محصل العوام والنوع ذلك
ذلك الشيء بل وجوده في شيء لا بعموم نوعا او لاسم قوامه ولو غيره الا بما حل فيه فطور في
لم يعين في المحل يكون لم لا يكون في الموضوع بل فيه بعض الحال يحد لم لا يكون عرضا
واما الثاني انه هذا الشيء الموجود في المحل لا في الموضوع بالرأي هذا الحال كما صرح عن ورث فاذا
ثبت الرأي فهو المحصل باسم الصورة وبحله باسم المادة وبل هو الموضع اي من جهة كونه
حالا في محل عن موضوع بعينه ولم جاز ان يسمى صورة من غير جهة انه او لا يسمى
غيره بها لحث الاشتراك الاسمي فان هذا الاسم يطلق على معان كثيرة كما تسمى في مباحث العلة
والمعلول واعلم انه في قوله واذا اثبتناه فهو الشيء الذي يخصه باسم الصورة هو احد
لفظه لانه بدل بحث المفهوم على انه مع الاساس موقوف على وجوه المسمى في الخارج وليس
كذلك واعلم انه لم يكن صور متعددة بحصل المادة واحدة حاصلة انه نوعا واحدا ابايع ٥ر
ثم اذا لم يكن في درجة واحدة ولا بد من ذلك من صحيح عندنا وكذا لا يكون صور العناصر
باقية في المركبات الطبيعية كالحادث والنبات والحيوان بما هو ثابت عند اعيان الحكماء والنظر
لكن ليس ههنا موضع بيانه وسنتكلم في ذلك في موضع يليق به ان شاء الله تعالى قال
واذا كان الموجود لا في موضوع جوهرا الى آخره يريد انه ثبت جوهرية كل من الصورة والمادة
والمركب منهما لانه لما كان من جهة هو الموجود لا في موضوع فكل صورة جوهر بشرط لانه لا يكون

محلها في موضوع وكذا كل مادة جوهر بشرط لانه لا يكون في محل آخر لانه اذا لم يكن في محل لم يكن في
موضوع اذ لو كان في موضوع لكان في محل كما هو المفروض كونه بعض الاعم اخص من بعض الاخص
فيكون المحل المقوم له جوهرا او المجموع من المحل المقوم والحال المقوم له جوهر واما المجموع المحل
المحصول والحال الوضعي فالظاهر انه جوهر وعرض لانه يستلزم الشيء واحد الا باعتبار وتحسب لا ٥ر
اعتبار الوحدة لا جوهر ولا عرض لا بهام انقسام الموجود الذات بذاته المجموع موجود بالعرض
والموجود بالعرض عن مجموع كلام قال وقد علمت فيما سبق خواص الواجب الوجود
ويريد انه لم يكن المادة والصورة والمركب منهما واجب الوجود بتوقف خواص الواجب فانه خاصية انه واحد الحقيقة ملائكيا سماويا مركبا من مادة وصورة ولزم ح
خاصية الصور انه لا يتركب ولو في الوجود والمادة والصورة فكان ما في الوجود كما بيناه
ثم بهذا العلم انه كلام في هذه المسئلة اعني المادة والصورة والمركب منهما يكون الوجود وقوله علم ٥ر
بالضرورة بسبب ليس بجسم ولا جسماني وحدة وجوده واما انه لا يكون الواجب جوهرا فسمي التنبيه
عليه في المقالة الثامنة قال فنقول الان ان كل جوهر فاما ان يكون جسما الى آخره يريد اولا
تقسيم الجوهر الى اقسامه الخمسة الاساسية ثم اثبات كل قسم من اقسامه في موضع يليق به فالجوهر
اما جسم او غير جسم وغير الجسم اما جزء الجسم او لا فان يكون مفارقا وجزء الجسم اما مادة
او صورة والمفارق اما العقل او نفس لانه لم يكن متصرفا في جسم من الاجسام بالتحريك مستقر فار
على وجه المباشرة فهو عقل والا فهو نفس سواء حركه على وجه الكل او على وجه عامة او على ما لا وجه له علة م
اجزاء البسائط لشمول المادة والصورة المفارقات عن عالم الاجسام والمركب منهما
جار وجودها في الخارج على الرأي عند الرأي وذلك مع ان المادة شيء لا يمكن ان يكون وجوده
بحصل نوعا لا بما يلحقه من الصورة وذلك لانه لا يكون الا بالفعل ولو تميز زمانا فلا يكون لا في
عالم الاجسام واما كل واحد من هذه الاقسام فقد ثبت بها فلنعد اسمائها على وجه المحسوس وبعده
المقالة من الجسم فسوف آتيه ولم كان وجود الجسم بوجه او باسم الموضوع وكونه جوهرا متصلا
لقبه قد تراءى والطبيعي واثبات ما يلحق اسبابه في المقالة التاسعة واما المجموع منهما
الطبيعيات ذلك حيث يعقلها الشيء منه حيث كونها في بيان ان الجزء قال فصل في تحقيق الجوهر
منه ٥ر

الجسم وما ركب منه الوزن من هذا العقل بحيث هو جسم حادث اثبات وجوده واثبته ما هو خاصية
هذا العلم لم يتكلم في الا بين جسمانيات عنه وما كان نحو وجوده مركبا منه ومن احدهما مرتسم
منه مركب الحكمة من الرسم والآ ومما مر لم منه مرتبة الرسم الرسم ولحد لم سن نحو وجود ما لكم اثبات
وجود اما ما هو فقط على موضوع الجسم بحيث هو ولم كان نحو وجوده بمقارنة الجسم موضوعا فلا اثباتها
ولذا قال فاقول ذلك حيث الجسم وتحقيق هذا واما مطلق وجوده فالمولى الذي نصح الى بحث
اصحاب المطالب الجملة فقال انه ههنا محسوس على انه المحسوس ليس هو ما له ملا اعراض وصفات
فكم اثبات وجوده من جهة الآثار المحسوسة فكم البرهان على وجوده والله من جهة الشمس العلم الا
لم نجها سابا ان ما طريق اللم وهو نحو ولم حالي الاشياء عبارة عن وجود انها الخاصة
والمبادي امورا ما عدا نبيح كان الجوهر الوجود خير ان من السعد ولهم الوجود عنه معدوم وما هو
وعلة ومعلول هو في رتبة الوجود اخس وانقص واضعف حرمه سلسلة الوجود وجانب العلم
للازم من الشرف والكمال ويحيط طبع الموجودات الشأن عن ان ع وجوده من الاشياء
ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء وسهو العوق جانب العلم وجه النقص
المعدوم لا حد لا نحو لوجدنه ولا حصر لها من وانه انعت ذاته عن ذاته هو الوجود الا تعالى
الامداد الذي وجه عن حول الكره والعالم عن استعداده لا انفصال ولبس ما ح
الحصر الوجود مدد الحكمة لم يحيح كل قوة ولا منه النهاية بالسبيل اول آخره وظاهره فقد
ما هو ما هو هو على ظاهره هذا الكمال ولا اوله نفوت آخره ولا آخره يعدم اوله هذا الكمال الا ما
لكل بعض من منه هو خاص عن بعض آخر وكذا البعض عنه عن بعض بعضه الآخر ما الحد معدوم
عن الكل واذا كانت ذاته خاصة عن ذاته فكيف يكمل لموجود هذه موجوده ممتنع الجاه و
الظلم والتعدد و حرمان كمالها وجود الاول ممتنع العلم والنور والحمد فكيف مع ذلك
مراتب الوجود صحيح صدوره نعم لولم يبق نوبة الوجود الى الكمال عنه شر ادرك الا المطلق
من على المبدأ الجواد كيف عدم هذا الجوهر مسلم وتوقف الفيض على عدد ماده ونور
كم العدم الواقع من عمر عن اراده الى المشاهد من الامكان الجميع عن لم يخرج من القوة

وكل علة فهي في رتبة الوجود اشرف واكمل و اقوى من معلوله وكل معلول م

لا حيث م

مثقال

مدد ح ل

ولم يبق ح ل

الفعل وذلك جميع الجهة المبدأ ذاته عن مباشرة الفعال كما لم يهبه المادة ذاته عن
مباشرة الا الفعال كما سيجيء قال واما ما قال انه جسم جوهر واحد متصل ليس بمركب من اجزاء
لا تتجزى بعد حقائقه وذلك الطبيعيات ولما كان الا انه لم يتبين بعد هذا العلم الا ان الجسم
نحو وجود الاشياء جوهر انما ينبغي ان لم يتبين الا انما وذلك لما هو الا وآنه الوجود في
الجسم من حيث كونه متصلا واحدا والانفصال بهذا المفهوم للجسم عند انفصال الذي هو العالم
للابعاد الا انه الواقع مما كان من البينات الطبيعية طريق في كونه مسلم وجوده الموضوع
اعراض الجسم واخذه من صاحب هذا العلم ولا سيما لم يكن الموضوع مطلوبا نحو من البرهان عن علم
اعلام لنفس مطلوبا في علم اسفل نحو اخر من الكتاب بعد بعد وسلم من علم الا و
ذلك الجوهر فكان ما ربوه آخر من احوال العلم قال واما الجسم ولو لم يعده ذوي
العادة انما في الجسم جوهر طويل عريض عميق من حيث انه يحقق جسمه ونوعه وحده
هو على ما هو من العادة انه لم في انه جوهر الطول والعرض العمق والمراد منه كما سنه
الشيخ الجوهر فالا بالابعاد لم من بحث نحكم ومن خطوط الثلاثة على وجه التقاطع
القائم واحاط قال هذا النوع المراد كونه حاد ومن والطول الخط الا ان كونه
حدا لما هو الجوهر لا لنطيه نحكم حسا ولا اما في الابعاد متصلا اما كان الجوهر عن صالح الطرف
الاول ان لو كان حد الوجه لم يعاد بعض اعراض بعض بعض وذلك الفصول اما انه
لكم ومن هنا لها جوهرا واجزاء اوصافا كانت جواهر الكمال حول الجوهر عليها اول الجسم او
حول اللوازم وعلى الكلام الملزوم على الا ولكن كل فصل قبله فصل آخر وهكذا الكلام
في لزم اللسم وهو يطلق ولم كان على اتصاف بعدم الجوهر بالعرض وهو في الكل الذي كان
حد الكمال حد التسلسل الى لا انهاء في كلها على جوهر النفس وجوده ربما منه فكم على
نحو منها او انها حاصلا دائما علم نحكم مكتسبا وليس كل بعد العالم من الوجه الآخر
اعتمد عليها الجوهر بصورها بصورها الاسماء عن الموضوع وكم المبهم علم الا سماء
عند شرط الوجود والمبهم الى عرض لها بهذه العلة فاما انه المولى الاول على الحس

العلة ح ل

لكونه سلبيا ولم يبين ان ذلك الامر العدمي ايضا [illegible] تحقق الجسم ولم يبين ان
[illegible] لم يكون [illegible] ذلك العدم [illegible] الجسم خصوص كونه حساسا [illegible] العقل
كونه عقلا [illegible] الجملة [illegible] لازم واحد [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الرابع [illegible] عليها الجوهر اما البسيط واما المركب اما البسيط [illegible]
[illegible] [illegible] النوع [illegible] مركب [illegible]
واما المركب [illegible] البسيط وكل واحد منها اما [illegible] الموضوع او لا [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] جوهر او [illegible]
[illegible] اصلا وهو [illegible] العاقلة [illegible]
[illegible] العرض [illegible] [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] العاقلة [illegible] الموجودة
[illegible] السلسلة
محصورة [illegible] العاقلة [illegible] الوجه الاول [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible]
الاعراض لم يكن [illegible] الذات [illegible] مفهوم العقل
البسيط [illegible] مفهوم الجوهر لا يصدق عليه جوهر ولا العاقل در
عرض واما [illegible] الجوهر جوهر [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] العوارض الخارجة [illegible] وجوده
الخاص [illegible] جوهر [illegible] الواقع جوهر [illegible] جوهرا او لا عرضا
[illegible] الموجود [illegible] الواقع [illegible] النفس
[illegible] موجودا ولا [illegible] الحس والعقل [illegible] جز
[illegible] الواقع [illegible] الطرف [illegible] العقل

هو [illegible] الواقع [illegible] الجوهر [illegible] الواقع [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible]
[illegible] العقول البسيطة [illegible] والوجود [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] العرض [illegible] ذلك
العرض [illegible] الوجود العام [illegible] الجوهر [illegible]
[illegible]
[illegible] العقل
[illegible] الاحساس [illegible] العاقل
[illegible] العقول الاخيرة [illegible] العاقلة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] التحليل [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] موضوع [illegible]
[illegible] الموضوع [illegible]
النفس در [illegible] النفس [illegible] البسائط
الصورية [illegible] مفهوم الوجود العام [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] السببية
[illegible] الوجوه [illegible] المشهورة [illegible]
[illegible] الوجه الثالث [illegible] الاحساس [illegible] العقول
[illegible] الجوهر [illegible]
[illegible] الافعال [illegible]
[illegible] النفس [illegible] المراد

بهذه المثابة ساذجة بالخارج وموصوفاتها الوجودية لا حكم العقل عليها الا بهذه اللوازم

المنتزعة عن حاق ذواتها الحاصلة عنوانات قصد بها العقل الحكم عليها بهذه العنوانات

فكذلك المراد مما ذكر من نوع الجوهر الحكم المبهم بحسب المفهوم [illegible] مجردا عن الموضوع او مسلوبا

عن الموضوع او مستغنيا عنه فالحكم المذكور من جهة الجوهر [illegible] بسيط اسم الذي بهذه

اللوازم على انا نقول [illegible] الحكم [illegible]

الذات [illegible] الموضوع [illegible]

سواء كانت [illegible] والاعتبار [illegible]

واما على الوجه الرابع [illegible] الا انه على [illegible]

[illegible] السيط الذي [illegible] نوع [illegible] الحكم [illegible]

اندراج النوع تحت الجنس [illegible] لا تصدق على [illegible] الجنس [illegible]

لم يصدق [illegible] صدق اللوازم لا صدق الذاتيات والثاني الاول [illegible] احدهما

انه لم يصدق عليه [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] الجنس [illegible]

عدم اندراج احدهما تحت الاخر لا عن الاول [illegible] الجنس [illegible]

[illegible] اندراج النوع تحت الجنس [illegible]

[illegible] الحكم [illegible]

الاشارة [illegible] المراد [illegible] العقول [illegible] المراد [illegible]

الابعاد الواقع [illegible] الجسم [illegible] العقول [illegible]

[illegible] العقل [illegible] الابعاد [illegible] العقول [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] الموصوف [illegible]

الموصوف قال [illegible] الطول والعرض

والعمق [illegible] الجسم [illegible] الطول والعرض

العمق او الجوهر العام [illegible] الابعاد [illegible]

[illegible] الفرض [illegible]

[illegible] الفرض [illegible]

[illegible] الابعاد [illegible]

[illegible] الطول والعرض والعمق [illegible] الطول [illegible]

[illegible] الطول [illegible] الابعاد [illegible]

او الموجود [illegible] الكوكب [illegible]

[illegible] الابعاد [illegible]

[illegible]

الا [illegible] العالم [illegible]

[illegible] الخط [illegible]

[illegible] العرض [illegible]

على [illegible] الطول [illegible]

[illegible] العمق [illegible]

[illegible] السطح [illegible]

[illegible] السطح [illegible] العالم [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] السطح [illegible]

[illegible] الكرة [illegible]

[illegible] الجسم [illegible]

على [illegible] الجسم [illegible]

العارض كان المعصر بادا الطل لكونه خطا على الاطلاق معوما او لا الجسم لطلاء لكون سائر معانى
الطول خاصه كونها جوادا وجه الجسم احد من لان جسما راجح لا خطا واما السطح فهو واحد معانى
العرض فهو اتم عن صالح السو له الجسم له اد الحد بابن جسمه للعرض لم يكن ذا السطح الا انما له سطح
حد انه متناه والعمق وكون الجسم مساحا سا ولم كان من لوازم وجوده الخارجى لكن ليس كجوهر
ولا الجسم لوازم فهو لهذا الكلام لاجل انه لم يعرض وجوده من غير ان يكون مساحا الا الذى الزائد
الدال على امتداد لا تناهيه وكذا لكن بصور معا من غير ان يحكم بالمثال مساحه ومن تصور جسما
لا سابقا ملتبس من تصور مساحا فقنا او تصور جسما لا جسما من رسم ان جسما عن مساحه علم
الموصوف او الموضوع الا جسام لم تحققا وتصوره لكنه احتاج بالتصنيف ومن احدهما
لا الآلة او المعنى كيف قال ان الجسم آلة فانه احتاج والتصديق او يتصور طرفيه فكذا امر قال الجسم
الآلة كذا معه احتاج الى المعنى لا او تصور المسلس وهنا الجسم الآلة ولا لكل من تصور جسما
عن جوهر وقال بان الجسم لا جوهر فانما تصور بعد الجسم بخصوصه على فرض لوازم السادس
السطح في تحول الجسم جسما فتكون فيه سطح واحد فقط مجرد اعم بعد آلة او يكون طولا او عمقا كالسطر آلة
من الاجسام كالكرة والحلقة المفرغة والشلجمى واعلم انه لا جهات الثلث والطول الى
يكون لوجود الطول او العرض او العمق باحد من المعانى المذكورة بتعلمه ومنهم وجود الجسم
ما هو جسم ولا الصالح لم يكن من لوازم الجسم لان كلام هذه المقارح اما الى خطا والسطح
لكن السطح اراد الاستطراد فالطول سائر المعانى وصلوحها للمولف لوجه مساله فهو ان
الحس من الجسم بما هو جسم بعد فرض لم يكن ذا الابعاد لم يكن الابعاد مفاصله كل العمق
احد معانى الطول والعرض والعمق بان المكعب جسم وليست الابعاد سواء ارادها خطوط
او السطوح مفاصله فان له سطوح متساوية وما اسامى خطوط مساوية وكذا الحس
من اطلم يكون الجسم جسما لم يكون موضوعا لحد السكان العرض لان انه المعدوم والبحث
عن هذا الاجل حتى العالم من يكون ذا الطول وعرض وعمق على الآلة وقال يكون طولا هو
امتداده الواقع بين السماء والارض او بين المحدد والمركز او آخذ من جانب المركز

او الآخذ ٤ ر

حلقة مفرغة ان حلقة متعفنة بن

او الآخذ

لا حاجة الى السماء ذا الباقى على فاسد او لم يكن عنده الاخذ من العوق على السطح والثانى
على فاسد الدرهم الجسم من وجوه حسا الم يكن لها سماء او من سمار لا احدها بخصوصه واذا
كان سماء بسيطا القصور لا يكون ذا الطول وعرض وعمق بهذا المعنى والاشرح الثالث السالم اللهم الا
لم يكن مركبا من ثلاث مناطق بمداره على الاطلاقات فطابها واعم على المناطق احدها بالذات و
الاوسع بالعرض **قال** ومن ثم هذا الدليل يحكم لم يكن فى الجسم على الابعاد بالفعل الآلة لو اذا الطلق
بالثلث المذكور سهلا الجسم الابعاد الثلثة بالفعل شرح الثالث المذكورة مثلث لاحد لم يلتقى العرض
لو الجسم لا فرض الابعاد الثلثة فيه بالفعل ان فرض الابعاد من لوازم الجسم يكون وجوده
كذا الكلام وجود الابعاد الثلثة عن واحد كل جسم من الدرهم لوازم الجسم السابق الجسم اولا
المانع لوجود هذه الصالح لان يكون مساحا لصا الجسم ان الجوهر الذى يمكن لاحد لم يعرض
الابعاد الثلثة على الوجه الذى مر واعلم ان فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوائم يمكن على
وجه من احدها ما يحل الا ذراك الفعل كلها وانك ما يحل الا ذراك الوهم هنا وكذلك لا يتصور
ولا يكون وجوده الآلة للمقدار على الوجه الاول السطح لم يكون موجودا فيه وعلى الوجه الآلة
لا يكون الموقف الا رسما واعلم انه لا يمكن لاحد لم يعرض بعد اعمدتها من جسم واحد فيه العمق
ان يكون موضع التقاطع فيه نقطة واحدة الا عليه لا زيد عليها وانما لم يكن الابعاد على وضع
التقاطع او يكون التقاطع لا على نقطة واحدة او يكون على نقطة واحدة لكنها لا يكون تقاطعها
على زوايا القوائم فيمكن وهنا ان ذم التلقيه فان المكعب انما عن خطوط كلها اعمدة لكن
تقاطع بعضها البعض على زوايا قوائم لكن على نقاط متعددة فان فيه اربع نقاط كل واحدة
منها موضع التقاطع ثلثة اعمدة لا غير **قال** ولكن الجسم بهذه الصفة هو الذى يسمى لا مطلقا
لا الجسم فانه طول وعرض وعمق آلة او يكون جسم يمكن لم يعرض فيه خطوط ثلثة متقاطعة على زوايا
قوائم هو هذا الجسم وصفه وهو الذى حيث ان الجسم فى المولف المشهور بانه جوهر ذو
طول وعرض وعمق وانه جوهر قابل للابعاد الثلثة وليس المراد منه ان فيه الابعاد الآلة
موجودة فيه بالفعل حتى انه لو كان يصح وجوده فى كالمكعب شبه من جهة وجوده بالفعل حتى

ابعاد

وكان م

يلتقى ٤ ر

جهة ٩ ر

جزء كجزء المذكور فقط كما انه اذا قيل الجسم هو المنقسم في الجهات ليس المراد انه منقسم
بالفعل مفروغ عن تقسيمه كما هو مذهب القائلين بالجواهر الفردة او النظام من المؤلف
بل انما المراد به عند الحكيم انه من شانه بل بما هو جسم انه يقبل الانقسام في تلك الابعاد
او من شانه انه يفرض فيه ذلك فهذا امتداد الجسم وجسمه هو الجسم وغير ذلك من المعاني
من الاعراض المفارقة للعقل لحال وجوده كما انه من الجوهر الذي يصلح ان يكون جسما
لا واحد المحصل النوعية فهو كجزء الماهية بحسب يكون وجوده لا في موضوع لا كونه
بالفعل لا في موضوع والا لم يكن هذا الجوهر الذي في موضوع الذهن جوهرا بل يراد انه من
العوارض الغير اللازمة لماهية الجوهر بما هو جوهر وهكذا الحال فيما نحن فيه من الجسم وفوقه
وهو انه الجوهر الذي له الاول وصورته الزائدة تامة فهذا يمكن بحسب يكون انه يعرض
فيه تلك الابعاد او الاقسام على الوجه المذكور وهو ان الجسم بسيطا الكمال ووجوده
الصورة هو الجسم لا من جهة ثبوت الابعاد والموجودة او الموهومة كالنهايات وما لها من النهايات
فانها كلها اعراض وكذا الاشكال والاوضاع لانها تابعة للنهايات وتوابع الاعراض
اوليات يكون اعراضا فالوجه لا يجوز ان يقوم الجوهر لانه تابع للجوهر سواء كان على
نحو تقوم اجزاء الكلام جهة الماهية او كتقوم الفصل للجنس جهة الوجود وكذا تقوم الصورة
للمادة كما يحرر ويظهر من قوله كذا صورته وهو بما هو ولهذا يقال الجسم بانه الجوهر الذي
من شانه ان يفرض فيه الابعاد المذكورة او الانقسام فيها حدا لا رسما ولهذا الكلام
لم يتعرض الا لكونه في الموقف لجوهر وجنسيته وفصليته ايضا التمام الحد وهذا تحقيق وقع في
الغير في هذا المطلب والقول للابعاد الثلاثة في الموقف لكونها اجزاء اعلى السطوح و
الخطوط جزء منفصل كانت ذاتها او منفصلة على مذهب القائلين بها او المجردات
انها دوله وربما لازم بعض الاجسام شخصها او كلها كالفلك كلها في خصوص خطوط وعلى بعض
والعمر راجع الى الاجسام او ربما لازم شخص هذه الامور الوضعية بعض الاجسام كالمحاور
والسطوح للافلاك وربما لزم شخصها كل الاجسام كالنهاية السطحية او دام جسم الاول ثم

سطح ما كالروم السامي بالكرات ودوام ربما لم يلزم بعض الاجسام شخصها او نوعها معناه لم
بعض الاجسام كالمكعب يحرك بالقسر لا يلزم شخص هذه الابعاد والنهايات او يلزم بعض دون
بعض كما انه لو ارتد ما يلزم شخص الابعاد والنهايات ان دام شخصه كالروم اصله شخصها وبعض الاجسام
كالعناصر مثلا ولم ارتد ما يلزم ما هو اعم من ان دام شخصه او حيث يدخل السطح بعينه الجسم لازم للبعض
قال ولو انك اخذت شمعة فشكلتها بشكل آخر زال شخص الابعاد الكمية كلها سواء
م ر / شكلتها بر — كانت بالسطوح او الخطوط بانك اذا اخذت شمعة واحدة وشكلتها بشكل معين كالمكعب
مثلا فصل لذلك الجسم نهايات وابعاد مخصوصة من تلك النهايات بعضها متساوية وبعضها
متفاضلة ثم اذا غيرت ذلك الشكل وشكلتها بشكل آخر بطلت هذه النهايات والابعاد
كلها شخصها وربما بطلت نوعها ايضا كما اذا مدت المكعب بالكرة فانه لم يبق شخصها اصلا
الا السطح المطلق الجسمي والمقدار التعليمي الجسمي مع ان جسمية الشمع باقية بالشخص فثبت ان عروض
هذه الابعاد والنهايات والمقادير كلها اذ لو كان شخصها مقوما للجسم لم يبق جسم واحدا
بشخصه عند زوال ذلك الشكل يكشف زواله نوعه كالسطح فان السطح المستوي
الجسم م — مخالف بالنوع للسطح الغير المستوي وان المقدار التعليمي الجسمي وهو كونه بحيث يمسح بكذا و
كذا مادة ولم يشتبه على كثير من الناس مثله مثل الا الاشكال السطوح بل عنوان ما
بدون ر — المخالفين واصول المعدد وحيث ان الجسم جهات المخالفين بان يعرض ولو احوالها
بعضها ولعض شخص واحد وذلك لا يوجب التماثل في النوع بحسب البقاء بالعدد حتى
ان المقدار الجسمي طبيعة مبهمة في المشكلات المختلفة كالكرة والمخروط والمكعب وغيرها
انواع مخالفة لانها لا يمكن تعقلها ولا عروض وجودها الا شخص هذه الحقيقة المقدارية
والمتصلة الكمية الاتصالية قال العقل لم كان جسم كالفلك لا يلزمه ابعاد واحداه
اشارة الى سؤال يرد على الاستدلال على عروض الابعاد والمقادير بسد بها على الجسم الواحد
مع بقائه بعينه اذ كيف يجري هذا الاستدلال في الفلك ونحوه حتى لا يستدل بها على
الفلك بل نقول كلها واحدة بعينها حوله واحدة صنع للابعاد اذا الكثرة قد لوحظ الوحدة

والكرة التي كانت عشرة واحدة وعشرة كثيرة فانها عينها وجود لها بالفعل وعدم سدها وعن الفلك
مثلا ليس بالفعل طبيعي لجسم بما هو جسم والانام لوجد جسم في العالم الا وفيه تلك الابعاد ولانها
بعضها الفلك تلك الابعاد طبيعية لها ولكن لما يحصل لنوع الفلك من كل لواحق الفلك بما هو فلك
حافظ لكمالاته الثانية والبته لا لنفس عرضها للجسم الطبيعي وموضع كالسمع [illegible] لان
الجسم بما هو جسم طبيعي نوع محصل فلا يمكن لم يحصل افراده في العدم شرعا وعدمه كالابعاد
طبيعة واحدة لا يمكن لم يحصل افرادها بالعدم والتاود والكمال والنقص عن محصلي المتباين
فلا يمكن لم يكن بعضها الله جوهرا معقولا للجسم وبعضها عرضا متعينا به ثم لعاقل العرض الا متباد
المتصلة اذا كانت موجودة انها بالقوة والانفصال الا ثار انها انها يكون موجودة انها
بالقوة فاذا الجسم في الاتصال والانفصال بالقوة وليس شي منهما الا بالذات فهو في ذاته لا متصل
ولا منفصل كالهيولى مع انه جوهر متصل [illegible] الانفصال الفعلي بالاشتراك الصانع
على المخطوط والمقادير وعلى الصورة المحصلة للجسم بما هو جسم فالانفصال الحاصل المقدار
موجودة في الجسم بما هو جسم بالقوة اي بالامكان لا بالوجوب وكذا [illegible] الانفصال
بالمقدار الا وهو موجود بالفعل ذاته [illegible] ما دام الجسم موجودا لانه الصورة الامتدادية
الجوهرية وهذا الاتصال عبارة [illegible] وجود الجسم بخلاف الاتصال المقداري فانه عبارة عن المقدار تقوم
ذلك الوجه [illegible] الجسم الواحد [illegible] وجوده ووحدته [illegible]
كما ستطلع [illegible] كلامه قال [illegible] صورة الاتصال [illegible] الابعاد
انه لما علم [illegible] هذه الابعاد والمقادير [illegible] على الجسم [illegible]
من قبيل الاعراض [illegible] موضوع هذه الامتدادات والاتصال [illegible] المتاور
المتناهية [illegible] الابعاد
ولا يمكن [illegible] الابعاد والمتصل اذا قال
في النفس [illegible] متصل ولا منفصل
[illegible] هذه [illegible] موضوعها [illegible]
عاد

فاذا لم يكن موضوع هذه الابعاد والمقادير الذي هو من الاعراض جوهرا متصلا بنفسه
ثم انه لا يعقل الذي [illegible] عرضه والامكان المتكلام [illegible] الاسد [illegible] كيف يكون حال موضوع
عن قابل الابعاد والانفصال [illegible] اما [illegible] واما هو موضوع جوهري متصل في ذاته [illegible]
اتصال ح ل الابعاد والمقادير المتواردة عليه [illegible] الهيولى والصورة الاتصالية
الهيولى [illegible] الاتصال [illegible] الامتداد [illegible]
وعبارة ل الهيولى موضوع للصورة والصورة [illegible] الوجه [illegible] الوجه
[illegible] الاشكال [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الصور المتعددة [illegible] الوجوه التنوع
وليس [illegible] الوجود [illegible] الصور [illegible]
[illegible]
[illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الوجوه [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] صورة [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible] متصل [illegible]
الاتصال [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible]
وح ل [illegible]
عن المقدار مطلقا سواء كان [illegible]
تشكلات ح ل [illegible] الشكل [illegible] الواحدة [illegible] الابعاد والمقادير
[illegible] الجسم [illegible] الصورة الاتصالية [illegible]
[illegible] الاحوال العارضة [illegible] والمساواة

المعدودة والعادية والسارك او المحم ومحدبها او المحدودة او المكعب او غير ذلك من
عوارض الكم المنفصل او المتصل طالبي ان سادو الجسم آوا و نصفه او ضعفه او عاده او
معدودة او حده او محدوده او معدود بعضه او يكون او مساركه او مباينه له او
مباينه وانما الشرح بهذه الاشياء من جهة هو متقدر من جهة هو ذو حد او ذو بعد
معدود ما فهو ما يكون عادا له الجسم لتحريك الاول المعروض المتصل بالموضوع
فانه الحامل للاعراض والنوع يكون على الوجه الكلي العقلي لا يحسن مع يمنع عاد له لان
هو من عوارض الكم ولذا لهذا الاعتبار يكون الجسم بحيث يكون معدادا او يحتمل ان يكون عادا عن اعتبار
الجسم الذي من حيث هو هو يكون جسما بحيث يكون له بعض من الابعاد **قال** وهذه الاشياء
قد من جانب الكم ليس له احتياج لم يسبق اشاره لا مادة من الفصل الذي ابتدأ الفوارض
والكم من فصول المقالة السادسة من العلم الكلي الذي من احوال المقولات المنطق وهو هو او الجسم
الواحد قد يوجد بحيث يعرض له ان يختلف بحسب الكم ولا يختلف بحسب الصورة فانه الشمع اذا
شكل اشكالا بحيث علمها ان يكون بحيث يقع من الابعاد ما هو مطلق فيها على الصورة المذكورة
ولا يختلف فيها ويختلف مع كل شكل بحد ودقة من جهة الابعاد طولا وعرضا وعمقا
بالفعل او بالقوة اذا او ذلك الشكل فانه لم يشكل الشمع بشكل كرة كان موضعا للشيء العاد
محدودة من غير المحدودة المعينة التي تعلمها اذا كان شكله شكل مكعب وذلك كثيرة والآن
قد يحفظ جوهره آيات ويتبدل مجاعة التخلخل يكون قد حدث جوهره النوع فيصلح الجسم حصة
سو معدادة الجسم وليس لعاقل ان يقول ان الجسم الكبير اذا التكاثف العادة لم يسودها هو مساو
لما كان اولا والمباحث والذي يسع لم ان الساد ليقل ما هو مساو بالفعل ولا هو مساو بالقوة
ولا يمكن ان يسال هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة من ما تلقى فيها من ذلك ابعادا والقوة المساواة
والذي بالقوة عن هو هو بعد والجسم للمولى الاول للعد الشرائط لان المعدود كيف لم يكن
مساويا للمعدود او محالا لان الاصول والمساواة للمعدود لا لعدد بالمساواة كما كان المعدد
والاصول يكون محالا لما تقدم فالعدد لا يكون عن محالفة لجميع ما كان معدوده لا اذا حصل

يكون محالا السمع كالاس معدوده وذلك كالعدد فلا يتقرر بعد المعنى الذي لا يخالف جسم
لم يكن معدا او معدا لما دل انما يقع بعد الاجسام من ذلك المعنى الآخر ومن ذلك جهة الكمية
لم يا يقع من المساواة والتفاوت والعدد عن المعنى الذي لا يخالف جسم جسما على الصورة الجسمية
من حيث الذي من الكمية التي عرض من جسم من آخر وهي ما عرضنا له ولم كانت من جهة الصورة
الجسمية ونظرنا انما هكذا لك يسمى بها آيات الكمية وليس يكون والسطح المتصل الصورة من
الكم الذي هو ذلك الصورة انه حتى يقع لم يعرض فيه ما عدا على الصفة المذكورة وذلك لا ما اله
بها شيء مما يقع فيه من ما اعاد وذلك بهذه الصورة لم يستكمل عن الوهم وعن الحاجة لا المرجع
الهم وانما يكون فتنظر كون الجسم الكبير يكون بابه لا اصل لا كان الجسم ولساح ان كان السطح صورة مما
او موجبا الكمية بحيث لم يكن السطح جوهرا اما دل الذي كل صورة جسد للموضوع من الانواع يلزم عرض
هو عرض هو هو من ذلك من صورة الجسم وهذه يكون الجسم الذي من جهة الكمية يلزم الجسم الذي
الصورة لما لزم الجسم المحدود ويكون صورة الجسم اذا او جدت يكون او جدت بها الكمية محدوده
والذي يعمر الحد وحيا على الهيولى من هذه المقالة وما يتعلق به الذي سائر ما عند الكلام في
تحصيل موضوع الحكمة الالهية وتبينا ان الامور التي تحكم السعي بالاحتياج لا الا الاستعداد بها الى
الفرق بين موضوعهم عن الطبيعي والعلمي **قال** ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف
آه او يكون حجم الجسم الواحد هو غير وجوده كما هو منعدم او معدا حصر ما يوجب الوجه
المعني كما انه مثلا يتخلل الا ان يعد معدا جسم بسيط ما المشترك ويمكن الاعدام من بعض معدار
جسم على التدريج مع بقاء جسم بالموضوع من ذلك من غير احتمال ولا يوجد ما يكون مساويا موضوع
لو كان العاهو ومعدل وانما لم الذي يكون لم الجسم من آخر غير المعدار والا المتصل الحقيقي
آخر يكون الشيء بحيث يكون لا وانه الوهم صعد ومسيرة يكون نهاية قوة ومبادئ وهو فصل الكم
يكون ولو انكم وصفوا من الفهم لا التخلخل والتكاثف في الاجسام مع الم المشاهدة
حاكم بوقوعها كما الحد عند احتصار الماء القارورة او انشقاق القمقم الصاحب الواقع
النار وانكسار الاواني الى البرد الشديد والهم والنفي عن ذلك بالكامل من عدم اعتقادات

لبعده عن الانقسام ذاته على نحو المتصل بالمعنى الأول والذي هو المقوم للجسم الطبيعي بل
الذي انقسامه على ذلك **قال** والجسم الطبيعي جوهر يقبل هذه الصفة واما قوله والجسم التعليمي الخ
يريد به انه موجود جوهر الجسم التعليمي ويكون عرضا لجسم الطبيعي واعلم ان المذاهب في كون
كونه عرضا لجسم الطبيعي كان رغم اتباع الرواقيين بان احدهما انه عبارة عن الصورة الجسمية (حسم ر)
من حيث قبولها المقادير فالجوهر الجسماني من حيث كونه قابلا لفرض الابعاد مطلقا جسم (المقارنة ح ر)
من حيث تحدده ومقدريته بالمساحة هو جسم تعليمي فهما متحدة واحد في الخارج عرض
التغير في المقادير ولا المحسوس من حيث انه هو الجسم الطبيعي ومن حيث تعينه هو الجسم التعليمي
فالمغايرة بينهما بحسب الاعتبار لا بالوجود وعليه يلزم حصول نوع من انواع مقولة الكم
اثر اعتبار باد مركب من جوهر وعرض وثانيهما انه مقدار متصل قائم بذاته لا بالطبيعي
الجسم لكن من الصالة هو كونه ذا ابعاد ثلاثة وحينئذ يسار كما تحدد سواء كان في الفعل مجردا
عن الجسم الجوهري او في الوجود مقترنا بها فالجسم التعليمي بهذا المعنى عارض في ذاته للجسم الطبيعي
واما بالمعنى الاول فهو ولم كان عرضا له اذ هو زيادة ليس في ذات الجسم الطبيعي بل هو
جسم طبيعي الا انه ليس بحيث تحق انه عارض في ذاته وبالجملة العارض في المعنى الثاني تمام
عارض بخلاف العارض في المعنى الاول ولا يبعد ان يكون مراده بقوله فالجسم التعليمي
هو بخلاف المحسوس حال التشبيه في كونه عارضا وبالجملة انه عبارة عن مجموع
الابعاد الثلاثة اعني الطول والعرض والعمق وكانه لا اراد بالابعاد الخطوط بل المراد (الابعاد ح ر)
كل منها امتداد واحد لجانب من غير ان يلزم ان يكون معه اخر او اخران لكن سطحي
او جسما او يكون مجردا عن غيره فيكون خطا وبهذا الاعتبار يطلق الوجه على السطح ايضا
والخط بهاية وبهذا كان الجسم التعليمي يسمى بالسطح والسطح يسمى بالخط وجميع هذه
اللوازم بان الكم متصل لكن يسمى جسم التعليمي بالسطح والسطح يسمى بالخط وليس شيء من هذه الكمية
بان الكم متصل من الجسم السطح والخط معا لا يختلفان لكن الجسم باحد المعنيين جوهر وبالمعنى
الاخر عرض بخلاف الاخرين فان كلا منهما بكلا المعنيين عرض لان السطح باحد الاعتبارين

عرض وجوهر وبالاعتبار الاخر عرض من عرض هو الجسم التعليمي والخط باحد الاعتبارين عرض
من عرض وجوهر وبالاخر عرض من عرض من عرض وقد علمت الفرق بين معنى السطح والخط بالعبارة (معنى ر)
المتعلقة عن فالمشهور بأن ما سببه القابل المذكور في باب الكم وهو الكلام في
كون الفرق بين معنى الاتصال المعنوي في الجسم الطبيعي والاتصال المعنوي في المقادير كما (ان الاتصال ح)
سيأتي هو اقسام الكم المتصل والمنفصل ولا بأس بذكر ما افاده الشيخ هنا كي يعلم معاني المتصل
لكن سببا لمزيد الاستبصار حيث قال لكن المتصل اسم مشترك يقال لمعان منها انه يقال
كما على انه نهاية مع واحد فيقع من خط وبالمتصل منه ما هو فصل الكم والكمية
منه ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هي اعظام ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث طبيعتها
الذي يمكن ان يعرض له اوان يجمع بينهما حد مشترك هو نهاية لطرفين جميعا او ما عملا او نهاية
لاحدهما وبداية للاخر وقد يقال الكلام انه متصل وليس المراد به انه يكون هناك قطع
وبالفعل على الراحة فما يكون بعد التوهم وهذا هو المتصل الذي يعم الكم
لا المتصل ومعنى المتصل الاخر انه يقال بالقياس الى غيره فيكون المتصل (لما ر)
فيها لا المتصل ونعني قوله متصلا لا يوجد عند طرف ونهاية واحدة بالفعل يغيرها
طرف او اتصالان متصلان حركتا بهما بينهما اثنتين لكان مكان الاتصال ثمة
مثل الخط الذي يتصل بالخط على زاوية يحدها بالخط واحدة بالفعل ومثل الجسم الذي
صار له ذلك الوصف كسواد وبياض واما الاتصال الثالث فعلم يكون المتصل
به الا انه المتصل وكونه كان الجسم كان قائل عن جسم اخر انه اداة وكذا علة عن
تعلق عرفه الطرف الذي يلزم الاخر لكن يعتبر الاخر من حيث صار به تحقق انه متصل به
الاتصال الصوري بحسب الوضع هو الاول وان كان انما نقل اسم الاتصال الى
الابعاد وكذا انما نقل اسم النوع اسم اخر في مصرح حيث ما هو كلام الاسم
اشهر ما ذكره الشيخ وهذه المعاني كلها غير المتصل المذكور في موضع اخر والذي يعطي
لم يكن فصل الجهة وهو القابل لفرض الابعاد على الوجه المذكور **قال** فقوله

اولا انه لم يطلع الاحكام التي سمعت آه هذا مروج من اثبات الهيولى وهو جسم حسي عند
المشائين بالهيولى الاولى وقد عرفوها بانها جوهر قابل للصور وهذا غير صحيح لان الهيولى جوهر
قابل للصور الجسمية التي هي اجسام قابلة للصور الاخرى وقيل انها جوهر قابل للصور
ويحتمل ان يحمل الصور المادية بالنسبة الى الجسم كصور الافلاك والاولى ان يذكر بدل الجسم
الحسابية وقد عرفها صاحب المطارحات بانها الجوهر القابل للصور التي يقع عليها باعتبار
ما انه يقع الاشارة الحسية وهذا انما يصدق على الاجسام القابلة للصور الكمالية ثم
في جمع هذه التعاريف نظر آه وهو انه اسم الصورة بحسب بعض الاصطلاحات يعم
الاعراض والمشائين على هذا المعنى فرق بين المادة والموضوع فالاولى ان يعرف
الهيولى بانها الجوهر المستعد بذاته لا له صورة وصفة حسابية والاستعداد الذي هو
بمنزلة الفصل لها ليس المراد به الامكان الخارجي بل ما هو كجنس القوة
الاستعداد وعلى انه الفصل للهيولى لانها جوهر مبهم الذات ضعيف الوجود عن ان يتحصل
بنفسه بل هي كالمرض تحتاج في وجودها الى الصورة
كما انه تام بحسب الجوهر والمهية النوعية بالفعل فالهيولى بعض موجود كما انه حس
بعض جهة كونه حس بطل بطلان الفعل والمادة سيما الاولى لا بطلان بطلان
الصورة بل سواء كانت صورة طارئة فالشجرة اذا قطعت زال
حسها وهو جسم بالمولد الذي يكون زال فعله وهو النامي ولكن لا زال حسها
بالمولد الذي هو مادة زوال صورة النامية الى زوال فصل النامي فالمادة الواحدة
بالشخص بانها الى صور لصور كثيرة مع انها بعينها الصفة وجود الحلاق الحس
الواحد بالشخص في الوجود ولا يمكن ان يوارد عليه صور مختلفة وهو جوهر بعينه الا الحس
الذي بازاء الهيولى الاولى كالحالة وانه بعينه ينقص وجوده فكيفية تحصل الموجودة
وحاصله انه جوهر بالقوة مندرج في النقص وهذا هو التام السرتيا
في الفعل والكمال الا بعلة القوة وكمال النقص وهذا بما يرجع العدم الجوهري

كيف هو

كدم ... ورحم ... الصعداء وقد هذا ان علم الترتيب هذه الاحكام الطبيعية ... التي
يجاز ان لم يعلم ... الافلاك خارجة ولا تكون ... اصابه علم ... فلا ماهه هار ... اذ
لاحد لم يكن كم هذه الاحكام التي تكلم الحس بالفعال ... العصر عليها متصلة واحدة في العصا
حرارة العصال متصل واحد بل نقول هذه الاحكام المحسوسة ذوات مفاصل كثيرة وكل ما في العصر
احكام كثيرة وحدانيات ... والعصا وكما عن محسوسة وعن قابل للطيران العصا على
سبيلها فالذي متصل في الحس عن واحد ولا متصل في الحقيقة والذي هو واحد متصل واحد
والحقيقة عن قابل للقسم الا الافلاك **قال** وقد تكلم على ابطال هذا المسائل الطبيعية اعلم
انه قد ذهب جمهور القدماء وهم ديمقراطيس ... الى ان هذه الاجسام المفردة كالماء و
الهواء مثلا ليست بسائطة على الاطلاق بل انها حاصلة من تماس بسائط صغار متشابهة الطبائع
وعادة الصور العلاء عن قابل للقسم الا الافلاك بل الوهم والفرض فقط وهذا في ترتيبها
احتمالات كبار بهذا المذهب عن مذهب القائلين بالاجزاء التي لا تتجزى لا اصلها او انها
مذهب الكرون ... انها كراة لبساطتها والرجوع الى ابطالها ... وقيل انها مكعبات وقيل
وعلى هذا وقيل على بعض الانواع من الاشكال فلنار اربع مثلثات وللارض مكعب وللهواء
ذو ثمانية قواعد مثلثات وللماء ذو عشرين قاعدة مثلثات وللفلك ذو اثني عشر قاعدة
مخمسات ... المحلل الا ... والطبيعة ... الاحكام ... الاشكال في تعميم
مخلها ... الانواع وقد ورد ... المتاخرين ... ابطال هذا المذهب ... الاولى
لما كانت ... الطبيع ... على كل ... الاولى على المجموع ... حاصل
احاجها و ... الا ... على المجموع وليس كذلك و ... بطلان المعدوم
وهو ليس ... ابطال ... على ... الطبيع ... الشاهد ... اوان
... الاحكام المحسوسة
في الطبيعة وهو ... لام ... هذه الاحكام المحسوسة ... في الطبيع
الطبائع ... ماده ... المادي ... والطبيعة ... كلها تام

ويجادل ... المحوس ...

... على ... والاولى ... على المجموع ...

كان الكل والجميع هو العدد الحاصل من انضمام الاجزاء المادية بعضها مع بعض من غير ملاحظة الصورة
السارية في الجميع فليس لها طبيعة مشتركة لها وحدة حقيقية من حيث يحكم عليها بانها مساوية للجزء او
مخالفة له في الطبيعة وكان احد هذا الحكم عن قول الشيخ من الاساس الى القريب الواقع على الحادث في
المفهوم اسمه يساوي طبائع واحد من الاجزاء طبائع الكل وطبائع الخارج المساوي لوازم
لم المراد من العبارة الواردة على الجسم المفرد ما هو جسم والجسم طبيعة واحدة مشتركة بين الاجسام
فلا يكون فاسدة بناء على ما اعاده اذا وقعت على ما على قول الشيخ الطبيعيات المذهب شاء ان القول
بتركيب الجسم المحسوس من اجزاء لا تتجزى من اجسام صغار صلبة سواء كانت مختلفة الاشكال او متفقة او سواء
كانت متفقة الطبع او مختلفة في الطبيعة السعادة بالتمام الطبيعة ان يحد ويحكوه المنحل اليه الكل
ولزوم الخلاء وما يشبهها بما الذي هو اسهل نقضا واسرع ابطالا وهو مذهب القائل
بانها مختلفة الاشكال وتقسيم لا يستلزمها وجود الخلاء واما يبهما يريد ابطال القول بتركب
الاجسام على جميع الاحتمالات سواء كان مما يستلزم الجسم او لا فانما هو اصعب سكالا او اعسر دفعا
من تلك المذاهب بسال ساطع كاملا لابطال الجميع على نمط فلسفي في اسلوب متكلم اصلي وانكر
فان قلت قال ما في الهم طبائعها ولعل اشكالها ساكنة الى تقرير ما ذكره لعل القائل لوجود هذه
الاجسام الصغيرة لا يخ اما ان يكون لها تحت لا يتسع اصلا او يتسع في الوهم دون الخارج فعلى
الاول يرجع وجودها الى وجود الجواهر الفردة على تكثر احادها ولا تماسها في تركيبها الا
وعدم ان اجسام وساير اجسام ... وعلى الثاني هو يجوز انفصالها وما لا يتج
اما ان يكون مخالفة حال القسمين الوهمي والوهمي في انها لا يفترقان كحال الحسي المتصل في انها
لا يتصلان اذا لم يتصاحوا مما يجد الاجسام ما في اجسام او يثبت خارج عن الطبيعة
المشتركة كان الكل على اخ اما ان يكون ذلك السبب مما يقوم في الطبيعة اعلى وهو نوعا
من صور الفعل كالمادة والصورة والوصل والخلاء وشيئا من معدوم على الاول الزم
عدم تعدد الاجسام وكون الاجسام كلها متحدة في واحد بلا كثرة والعصال وهو ظ
البطلان وعلى الثاني الى كان جازا ان يحد الطبيعة الجسمية في النوع انفصال متصلح

الانفصال متصل بكون الاجسام من حيث انها في النوع قابلة للانقسام الخارجي اذا المانع في الاقسام
خارج عن طبائعها الجسمية المشتركة حيثما وجد العدد ان كون الاجسام تلك الاقسام في ذاتها
لم يتصل المانع خارج سواء كان لازما او غير لازم كما لما يحكم بصدده وهو اساس جوهري في
الجسم البسيط وعلى الاول اي الثاني وهو كون الشكل المانع للافتراق عن الالتحام والالتحام عن الافتراق
معدوما ايضا لازما سواء كان نفس ما ... في طبيعة كل منها وهيبا ان يكون لنسبة الهيولي
في النوع اولى الصورة في المركب او نفس ما ... في وجوده فعلى تكون نسبة الهيولي الصورة
في المادة معدوم او لا لم ذلك فوجب عدمهم حيث لزم كون هذه الاجسام الصغار الطبيعة مخالفة
الجواهر وهو لا لا يعول عليه بناء ما الرجحه الاجسام ولم يرض كونها مختلفة الطبائع والانواع
الا انها متفقة في الجسمية المشتركة من طبيعة واحدة نوعية في ذاتها ولم كانت عبارة او حسا للاجسام
التي لها الطبائع وسمي انات في عباوريا الفصل من حيث المركب عن سحل الاقسام
الخارجي ولم كانت من حيث عبارة الكل لم يمنع عنه وكما انها طبيعة اولى خارجة عن الجسمية ذات حجم
فهذه ايضا لا يمنع عن كونه جسما بان جسمية بعضا الاقسام عنها فاذا حلها والعكس بسل العوارض
من لم تطبيعة خارجة عن الجسمية المشتركة بمنع عن قبول الانقسام الانفكاكي والذي لها الاجسام السم
وان ابانت بحكم بسببه هو لم الطبيعة الجسمية بان تلك الطبيعة عن يمنع عليها الاقسام مما يلي
فما عداها لم يقبل الفصل بعد الوصل والوصل بعد الفصل فاذا من سبيل هذه الاجسام عن تقسيم
من حيث سببا عن قبول الافتراق عن الالتئام والالتئام عن الافتراق لم يوجها احتمال آخر وهو
كون حال القسمين الوهمين مخالفة لحال الحسين الخارجين في الافتراق والاتصال اي ان قال
من جهة طبيعة تلك الاجزاء الخاصة بها السابقة لا لسبب امر آخر معدوم او غير معدوم لاحتمال كون عدما
عاما لها وكان الشيخ اما يرجع الى ابطال هذا الاحتمال للظهور فساده لان الحكم بذلك مشترك دافع
للاجسام كلها اذ لا يعقل جسم الا وهو يتصور كونه جزءا ما فلا بد لا حادث الموضوع لتلك الطبيعة
لم الجسمية وواحد ليس مركبا بين الاجسام بمجرد الاسم وسواء كانت متساوية او منطبقة
واحدة بشكره الاوراد وصول انه لم يكن قابلة للانقسام وكانت ابها ممنوعة عن قبول الفصل كالكل

نوعا منحصرا في واحد ونوعا متكثرا وتحقق فيه الجسمية المطلقة فاذا القسمة كل موضوعا
متعين الاشخاص فالمراد من موضوعا كون الجسم الطبيعي نوعا متحصلا كما هو الحال في البسائط الخارجة بالقول
الذي لا يحصل له خارجا الا في ضمن السواد والبياض وغيرهما من الانواع البسيطة الكثيرة
واعلم انه يمكن ان يستفاد من هذا الاستدلال ان الطبيعة النوعية لو كانت ممتنعة
عن قبول الانقسام لكانت منحصرة في فرد واحد فحسب فيمتنع ان تكون متكثرة وحكمها عالم العنصر يقتضي
على استعمال لفظ مشترك بين المعنيين في الموضعين فكان من واحد فان قطعة هذه الاجسام
الصغار واورانها الوهم ليس الا الانفصال حاصلا والانفصال خارجا والقياس عليها جار في
افزاق ر — انقسام الاجسام والفرق الاول ان صلابتها ليست ذكر لفظ القول في الاولى بمعنى الاتصال
المجامع للفعل والوحدة في الاول ومعنى الاستعداد والتجدد الذي لا يجامع الفعل بل قطع الافراد
حكم الطبيعة الواحدة في افرادها هو جواز حصول الانفصال في الافراد قبل الاتصال و
تكتى ر — حصول الاتصال بين الاجسام بعد الانفصال في اول الفطرة ولا يكفي ذلك في تحديد انه
البسيط الاول والثاني لفظ الانفصال في الفصل الاول والثاني الخارج من العام الكلي الا وان ليس
نحو واحد فالاول هو عارض العام فيوجد على الطبيعة نوعا او حصة لتحصيل كل
والكلام — العام فرد منحصر او نوع عارض له بجزء واحد منحصر او نوع على الخاص فانه يلزم من قول الطبيعة
لا احد ما هو لها الا او لا اثر له الا الاستعداد فالمراد للانقسام من افرادها وليس فرد منها فلا
لان يقسم الى الاشياء فالوجود انه طبيعة واحدة فالمراد للانقسام الى الافراد وليس وجه
واحد منحصر تحكم انه بصور وجود من هذه النسبة مما يصح المساواة من وجها ونعم ذكروا
اخرى تتحد واحد اول اليها هو بما يقال القاعدة المذكورة التي في الاشارات حاصلها ان
كل طبيعة نوعية لها افراد متعددة فليس شيء من افرادها منحصرا وجوده فيها وتتعدد بالعكس
الطبيعة او لازم من لوازمها والا لما تعدد لانها عرض مفارق وكل عرض كذلك
مفارق فيمتنع لها موضوع منحصر ان قال الوحدة والكثرة على ذات الموضوع بالنظر الوجه
منها متعدد او المتعدد واحدا والا لعين تلك الطبيعة المتعينة فالاحكام الكلية اوعلى

على احكام لا تعلقها الجسمية بهي طبيعة نوعية لا تابى الوحدة والكثرة والانقسام الا
لمانع خارج صورة كان او عرضا وتكثر القسم بحسب الانقسام اذا الا انه وجه التحليل و
والتكاثر لانقسام كما يدل على المشاهدة او قال كلام هذه الاجسام لو كان بسيطا
ذا طبيعة واحدة يمكن ازالة الشكل بحصول شيئا منها حالة وعلاج ولهم كان تركيب اجسام
من الطبائع لم يكن متصلا واحدا والمفروض انه كلام متصل واحد في ذاته
حتى اعترض الاشكال والرجوع الى احكامهما واشكالها الطبيعة فيلزم ما ادعاه اولا من الكلام
الكلام قال فصل اولا فيجعل الجسم من حيث هو جسم ليس عن قابل الانقسام في
كل الطبائع الجسمية بل نقل الانقسام آه يريد اثبات الهيولى فاذا اولا ذكر المقدمة المحتجة عنده
بالدليل المذكور وهو ان كل جسم من حيث هو جسم جوهر متصل قابل لعرض الابعاد
يقتضي م — من طاعة قبول القسمة الخارجة والطبائع لمعنى بالصعب الدائم الاول للشرح وهو ان الجسم
الطبيعي لانها محتمل كالمقدار عن الحركة والسكون فيما هو كامن فيه اولا فالدليل لا
بالوضع من غير ارادة فما ورد لفظ الطبائع بها يدل الطبيعة لكونه السبب الصورة الجرمية
اذ مبدأ الحركات والكيفيات الذاتية ليس الا الطبيعة المنوعة للاجسام قال ثم قال فيظهر
من هذا ان صورة الجسم والابعاد قائمة في شيء وذلك لان هذه الابعاد وهي الاتصال لا
العقلي آه يعني لما ثبت ان كل جسم من حيث هو جسم قابل للانقسام والاتصال ظهر ان صورة
كل جسم والابعاد المعارضة قائمة لا بالعقلي بل في شيء آخر هو المسمى بالهيولى وذلك لان
هذه الابعاد المعارضة اما العقل لا للاتصال لانه كان المراد بالاتصال ما هو فصل الكم
واما بسبب عارض للاتصال لانه كان بالمعنى الذي هو فصل الجوهر فانك قد علمت ان
الاتصال بالمعنى الذي هو لحقيقة لفظه المشترك يطلق على معنيين احدهما كون الشيء بحيث
يمكن ان يفرض فيه اجزاء مشتركة في الحدود وثانيهما كون الشيء بحيث يقبل الابعاد على الاطلاق
فاذا اطلق المتصل بالمعنى الاول على الصورة الجسمية كان اتصالها موعارضا لها وكان
تلك الابعاد اتصالا لها وكانت الصورة قابلة لهذا الاتصال ومعالما وكذا الا ان كل

لطرح لسكلان الجسم واذا اطلق عليها الاتصال بالمعنى الاول فهو جوهر كانت متصلة بذاتها لا
بامر عارض وليس ذاته قابلة لهذا الاتصال ومقابله اذ الشيء لا يكون قابلا لنفسه بل للمقابل
نفسه وعلى الوجهين ليس الابعاد الكمية مما يعرض لها الاتصال والانفصال الا
بالمعنى الاضافي دون المعنى الحقيقي لانه لو كان المراد الاتصال الجوهري فكيف يعرض الجوهر
للعرض ولو كان المراد الاتصال الكمي فكيف يعرض الكم لنفسه او لمقابله فان لفظ
الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للامور التي هي موضوعة للاتصال التي يكون الاول
هو ذوات الابعاد لا الابعاد والعجب انه تحقق الشيخ هذه المعاني والمقالة التالية وبالجملة
فالاتصال والمتصل بذاته بالمعنيين لا يزيد شيء منهما على نفسه وقد عرض له الانفصال
لان الشيء لا يكون له نفس مقابله كما لا يكون له نفسه فكل متصل بذاته اذا انفصل
بطل وكذا الاتصال بعد اذا انفصل بطل وكذا البعد وحصل متصلان آخران و
بعدان آخران وكذا اذا حدث اتصال بين جسمين اعني الاتصال بالمعنى الذي هو انما
حصل الجوهر او حصل الكم لا بالمعنى العارض الذي هو حصل بالالتحام كما قبله الشيخ في
بالصور يامن وقد ابطلناه فيما قبل فقد حدث متصل آخر وبعد آخر وبطل كل واحد من
المتصلين والبعدين اللذين كانا قبل الاتصال كما صرح به في الشفاء وهو متيقن لانه
لا انه بطل بالكلية بل لا محالة بقي شيء مشترك بينه وبين ما حدث بعده من الاتصال
لم يأت بجزء اذا صار [illegible] اثنين ثم عدم بالكلية بمجرد الانفصال وكذا الحكم في سائر الاقسام
اذا عاد الاتحاد لم يعد بالاتصال [illegible] الاجسام [illegible] الاتصال و
عن المتصل بذاته هو موضوع للاتصال الجوهري ومقابله من الانفصال وكذا الى العرض
الاتصال الجوهري من المعاني المتعاقبة وذلك الشيء لا محالة جوهر لتوارد الاحوال عليه
مع تعاقبه كالمادة والكوه محلا للجوهر المتصل بذاته ولا بد له لا يكون امرا متعينا بالجسمية لا بالمقدار
ولا بالاتصال ولا بعدم الاتصال والوحدة ولا بالانقسام والكثرة وكلا من
الصفات والاحوال المختصة بالاجسام المجردة والمادة لكن لم يكون بالاجسام

وعوارضها

وعوارضها فانه لو كان وجدانه موصوفا بالصفات المتعاقبة فاستحال ان يوصف الجسم بالاجتماع
ولو كان لها صفات الاجسام كان وجدانه جسما فكيف يقبل الجسم والشيء لا يقبل نفسه مطلقا عن معنى
بشرط الصفات المعينة لا مطلق الوجود والجوهرية وهو المراد بالهيولى واما ما قال انه موضوع
لهذا الشيء مادة للاتصال الجوهري اعني الصورة الجرمية لانها باعتبار وجودها البقائي موضوع
لكل صورة جسمية حادثة وباعتبار تحصلها بتلك الصورة مادة لها وما عرض صاحب المطارحات
على هذه الحجة اولا بانها بنيت على الاتصال [illegible] الجسم الا الاتصال الذي هو عرض من
الكم [illegible] سبل الابعاد والاتصال واحد منها [illegible] ثم قال الجسم الطويل اذا
حملت [illegible] او [illegible] كانت [illegible] والمسدرة اذا طولت [illegible]
متصلة الا الاتصال والامتداد [illegible] على [illegible] فالاتصال والامتداد [illegible] تعيين ثم
والوجه الثالث ان الاتصال المورد والجوهر هو القابل الانفصال وبطل موضوع الانفصال
[illegible] الجسم بالاتصال [illegible] الذي [illegible] هو الجسم كيف لا يكون [illegible] الاتصال الجسمي
[illegible] وسطح والمجسم والنوع لا ينفك [illegible]
فان كان وجدانه الاتصال اتصال آخر فلما [illegible] الجسم [illegible] ولا يمكن ان
يقولوا انه لا يبقى مع الانفصال فان الذي بطل الانفصال هو العارض لا الجوهر ولكن
كان الجوهر بطل بالانفصال فان [illegible] الجسم يبقى مع الانفصال والوجه الثاني
ان الاتصال [illegible] بالاستقصاء [illegible] الذي هو القابل
الانفصال فلا يصح ان يكون جزء الامر جوهري واما [illegible] بالانسداد ان يكون بين اثنين
ويكون اصطلاحا [illegible] الكلام هو الامتداد وقد صرح [illegible] بالاتصال المراد
ما هو جوهر [illegible] موضع الاتصال الذي هو صورة الامتداد والجوهر [illegible]
الامتداد لا القابل الانفصال [illegible] الجسم هو القابل للاتصال والانفصال الا
والوجه الرابع هو الكم اثبت ان الجسم امتداد عرضا وهو الابعاد الثلثة والامتداد الجوهري
هو الصورة الجرمية والامتداد [illegible] لا يختلف [illegible] الجوهرية [illegible]

لجسم جوهرا وكذا حال الوحدة والوحدة الحاصلة لمحل الاستعداد الذي هو الصورة اما الذي يكون
واحدا بالفعل في الاعيان او عند العقل فانهم يحكمون واحدا في الاعيان ما لا ينقسم في الحس الا
الامر العقلي لا ينقسم بالامر الذهني ولهذا كان واحدا في الاعيان فهو استعداد حاصل لمحل المادة
الواحدة استعدادان وهو تحكم ثم اذا كان فيها استعدادان وبالضرورة يكون بينهما تمايز
وكل منهما متعددا اذ لا ... يتصور لم يكن استعداده بالفعل وليس متعددا وواحدا جوهرا
والآخر وحينئذ نقول يكونان متساويين او يفضل احدهما فان فضل احدهما في مادة واحدة
استعدادان احدهما اضعف والآخر اكثر فان تعدد المادة باحدهما تفضل لكنه على الآخر
فيكون بعضه لا في مادة وهو تحكم واذا كان الاستعدادان للجوهر والعرض متساويين في ... تحكم
تحكم ولا امتياز بينهما بانها واحد من جهة الاستعداد وخصوص المقدار والمحل الموافق الجوار
اما عن ما ذكره اولا فانا لا نسلم انه لم يحكم بوجود الاتصال النسبي الذي من باب الاضافة لكلا
معنييه اللذين اصطلحا عوارض الكم المحدود والكلام في عوارض المتكمم الطبيعي الاتصال
آخر هو الاتصال الجوهري فكذا ما ذكره مطلقا لكان ان يخصه فان الاتحاد وكلها سواء كان
من باب العرض او الجوهر ليس الا الاتصال ومتصلا حقيقة يكون المتصل اتصالا واتصال في
جوهر وعرض يصح على وجوده فانه الموضوع للاتصال الكمي لا يمكن ان يكون الا جوهرا دائم
عن الاتصال مطلقا كما في الهيولى لم يعد مادة الاتصال بجوهر حلوله في حد ذاتها عن معالم
لانه يحصل الوجود انما يكون بشرط الصورة الاتصالية ولا وجود لها في ذاتها على
الاستقلال واما عن ما ذكره ثانيا فانه يدل على عدم الاتصال الشخصي بانها تحد
ويبطل والهيولى الجسمية والنوعية باقية لا تبطل مع الطارئ ثم الخلط ذات الاسماء بين الورود
والطبيعة فان الدال على عدم الشيء هو بطلانه مع بقاء الموصوف ليس لا يمكن يوجد
... وذلك الا كما في ان لم اراد الا ان كزيد وعمرو وغيرهما اعراض لا بها تحدث وتبطل
والهيولى الاتصال يدفعه لا يبقى فيها حوادث هو دائما وان لم الذي يبطله الاتصال
العارض للجوهر ... اتصال حقيقي اعتبار وجود ذلك الاتصال

متقدر ط
بمتقدر ط
معنيين ا ر

معان

معان احدهما الامتداد باعتبار الامتداد وهو الموجب للمقدار الذي لا يقطع بين
شيئين ونحوه والآخر حقيقة العالمين والمقادير حاصل بين الاتصال والانفصال في
احدهما الاتصال سواء كان معناه عدم الانفصال عما من شانه ذلك او هو متصل معالم
للاتصال والاطلاق في الشيء على المعنى الوجودي الذي لا يجامع هو في الهيولى بعينه
لم كان الجوهر الاتصال على اصطلاح ... لم ... الانفصال معارضة
عدم ... في العبارة المعهودة ... بالاتصال الشخصي
الكم الجسم اذا ابطل الاتصال يبطل الجوهر ... كل منهما ... لكان
الجوهر يبطل الاتصال ... الجسمية ... الاتصال وهو شبيه المغالطات ... قال
بالاتصال يبطل ... الطبيعة ... ذلك ... الطبيعة واوادي
واما عن ما ذكره ... والوحدة ... بين الاتصال والانفصال
ويدل ... الاتصال بالامتداد ... الاتصال ... كان
يكون الاتصال ... واما عن ما ذكره ... الامتداد
طبيعة واحدة ومفهوم واحد ... الاتصال الشخصي ... الانفصال
مادة على ... على المقدار ... الجسم ... الاتصال
... الجسم ... المقدار والامتداد والكمية وموضوعها ...
العالم على ... الموضوع لا يمكن ... الوهم
خامس فان الاستعداد للجوهر ... في الاعيان ... الهيولى
... المقدار الذي هو الجسم التعليمي ... الابعاد ... الجسم ...
النوعية والتعليمية ... الموجودة ... مقدار ...
جوهر ... في المادة الواحدة استعدادان ...
... وجودها ... احدهما ...
الاستعداد للجوهر ... والمشروط ...

59

ولا اصوم مثلا بهذه كلها من حيث الكم وهو ليس لكم لتوهم الوجود موضوعا لشيء بعد الصفات

لا مطلقا والا لزم المقدار فهو تابع لوجود الصفات كما مر ذكره سابقا وكما كونه واحد ام الحاجة

منه الى المقدار ولا استعداد فيكون بالعالم الشيء الذي هو وراء الوجود فكونه كذلك الشيء بالعالم صفات

آه وذاته اعم منها ولولا المقدار لكم يكن جسم بهذا المعنى للانفصال والاتصال ولا عدم مراد

فكونه باقيا فيكون ورود واحد فكان الاتصال المعد وبعد اسبق اعراض آه ومنه وهو انه لولا

لما صح الانفصال على المادة ولولا ما وضعه الصفات جوهر ما معنى للامتداد المقدر بانه لا امتداد

المقداريه ولا الانفصال على تقدير وجوده فالقابل للانفصال هو الجسم لا المادة وحدها او الجسم

قوة الانفصال الجوهري على ما زعم فما قالوه من الانفصال لو الا اتصال الجوهر الذي هو قوة

انه مع الانفصال يصح له الاتصال الجوهري مع الانفصال على ما وصفتم فلم يصح له قوة

والقابل انه يقول ان الاتصال الجوهري قابل للانفصال الوهمي والانفصال ولا حاجة الى حامل

مختص فلا يختص بكم عرض لا حاجة فيه والقابل باقيا معه لا بالقوة لكن لا يكون الشيء علة لما

معه ولا بد انه يكون كلما اشترط وجوده او نحوه شيء آه ولم يبق معه فان القطع لو لم يكن له قوة

الحوال فاذا تكون الحوال بطلت القطع وكذلك لو لم يوجد الاتصال الجوهري لم يكن الانفصال

واذا احدث الانفصال بطل الاتصال ولعل القول مشترك بين معنيين احدهما كالمانع

العالم مع المعلول كالاتق القطع فانه للحوالي والآخر كالمانع منه وليس كذلك في الاتصال

فانه للقطع وكذا الحمول الشيء شيء آخر مشترك بين معنيين كالسبق في المطالب الاخر احدهما الحمول

الحمول سطر عنده كون ذلك الشيء والآخر لم يكن باقيا على وجوده فانه للحمول حيث فانه للاتصال

والانفصال للحمول الاول عرضا ان للحمول الآخر للقابل لما هو قوة اعم المادة وكذا الحد

كل ما هو جسم يحدس بالحمول الاول ولا كذلك الحد غير ما قرره بالمحرك وتمام الكلام المعلقة بهذا المقام

ودع التكرر السابق والاوهام وطلب الاسعار الاولى **قال** وانه فان الجسم من حيث

هو جسم له صورة جسمية هو في العقل ومن حيث هو مستعد لاستعداد شيء اعم بالقوة آه بهذا

آه والعلامة لا ستار كالجسم بما هو جسم وكذا وهو الهيولى الذي بهذا هو وهو من الرمال الاول

لكنه اعم مادة او احكم بتبيانا وذاته وقوة حاصله وهو لم يحصل من حيث جسم ومن حيث الوجود

وصورة امتداده امر بالفعل ومن جهة انه مستعد لقبول الشيء الآتي شيء كان من الفعل والقوة

وعن جانب الاستعداد المفقوده عن الرحمة سابقا لم يفعل فهو امر بالقوة فكيف يكون حاصلا جسم

بهيئة كونه حساسا من حيث هو جسم جسماني وبالفعل والقوة والوجود والامكان حاصل حسن

ولا شك انها ليس بالجنس لمطلقا والنوع جوهرا للتركيب حيث المشكك جامع فالشيء من

هو بالفعل لا يكون جوهرا من حيث هو بالقوة شيء آه ولا هو من القوة الا من حيث هو فقد ان يكون

شيء مع جواز نسبته ومن العقل الى حصول حصة شيء وجوده ولا حاصل لهم من جهتها الى الوجود

والعدم ولا يكون الشيء الواحد من جهة وجود واحد مصداقا لها لنفس الصفتين فلا يكون الجسم

من حيث هو متصل بالفعل لنفسه من حيث بالقوة منفصلا وهو كرا او اسودا او غير ذلك

كونه جوهرا متصلا غير كونه قابلا للاستعداد الجوهري الانفصال للشيء واستعداد ذلك الشيء آه

بعد الجوهر المتصل ومن جهة هو المتصل لا من جهة الانفصال لا من القوة على الشيء فوجوده ايضا

على معانيه وكذا الامكان الشيء يستلزم امكان معانيه اذ لو كان احدهما ضروريا كان معانيه

ممتنعا لا يمكن وجود مساواته مع تحقق محله الجسم كالامر متصل قبل الفعل بعد بالفعل المتصل

انه او لو كان عين المتصل او لا بانه للانفصال حين يكون السببه حين وجوده لم يكن ورد وجوده

الانفصال وهو نقطة بانه فاذن لم يكن الجسم جوهرا مركبا من شيء محسوس يكون له القوة وهو شيء غيره

محسوس يكون له الفعل فالثاني صورته وهو مبدأ فصل البسيط وهو المتصل فالاول مادته وهو مبدأ

البسيط وهو الجوهر بعينه المادة ليس بالنسبة الى الاول ولا انه لم يكون محض القوة والفعل كما

كما سيجيء ذلك وتحقيق السؤال على نظم القياس الرابع هو ان الجسم بالفعل من حيث ذاته وكلما هو

بالفعل من حيث ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة وتحليله السؤال بكبرى القياس آه من الشكل

الثاني وهو ان القابل للشيء امر بالقوة ولا شيء من الجسم الموجود بالقوة ينتج انه لا شيء من الجسم الموجود بقابل

للشيء وارادة الموضح لقوله لا يمكن ان يقال الجسم من حيث هو جوهر على انه لم يوجد امور كثيرة فلا يكون القوة ايضا

لكنه يصح وجود الجوهر المتصل اولا فالاول باطل والثاني ان لم يكن اذا انعدم الاتصال الجوهري

بها انه استعداد للامور كثيرة ولم يمكن ان يعقل فيه الا استعداد بعض تلك الاشياء ولیس كذلك واما الثانی

فالهیولی تكون امرا غیر ما به اولا والاول فلانه لیس بالقوة لو كانت قائمة بما به الكمال الاول

القوة قسم الامكان ولیس كذلك بل عرض لازم لضعف الامور وانك لا تجد انه لا یكون حاملا لاول

الجوهر اولیس كذلك والاول فلظهور والثانی فلانه یلزم ان یبطل عنه الجوهر جنبا لصور علیه وحصلت في جمیع الانفصال

وذلك لان ذات العالم تحفظ وجود مع المعقول من قائمة بشیء غیر الانفصال العارض الاتصال والانفصال

وعن حاله بها وصور عن مباینه وجود الشیء وبها الحال الاول الهیولی لكم لم یحصل له الاتصال

حتى هو جسم والاتصال الیس فیه علی امر ما وكذلك الملزوم انها لا تكون موجودا بالقوة والقوة موجودة فیه

ولیس اذا كانت بالقوة قائمة بشیء یلزم ان یكون جرما ثانیا فلهم لو كانت فیه الانفصال موجودة عن الانفصال

لكان الاتصال بالفعل مع الانفصال علی انه اخرج ما على الجوهر السابقة ولا یعلم انه اذا كانت بالقوة

قائمة بالاتصال تحوز ان یحصل الكائن شیء واحد بالقوة وبالفعل معا وهو فی الحقیقة امتناع ان

یكون شیء واحد من جهة واحدة قوة وفعلا واما اذا كان شیء واحد بالفعل العارض لشیء والقوة لاخر

لشیء اخر فاما ساغ عن ترك ما بالفعل والقوة تكون لهم بحجة ان ذات واحدة بالنسبة الى شیئین ان تكون

جهة الفعلیة ذاته وجهة القوة عدم شیء اخر عنه ولا منافاة بین وجود شیء وعدم ما ذكره عن الفعل

بها انه شیء انما الحال المتناوم استعمال من الانفصال شیء موضع الحامل له ولا ما هو له یكون حاملا للجوهر

والامكان هو نفس القوة والامكان یحتمل ان كل صنعة واحد سواء كانت صورة وجود

اولا لانه ها هنا عین انحصر فیها ومحل المحل بها ومطالب مطلب وذلك المثال والمسرع منه یكون

لم یكن فی مرتبة ذاته موصوفا بذلك الصفة لكن هو بعینه یجب ان یكون نفسها لم یكن من الامكان له

وانها عدم شیء الی كثرة قال رسالة وذاته تحت سلسلة علم التجربة والفلكیة وعن هذا فلا یكون

وذاته جملة من جهة حاصل كونه بعد الان زمنه زید صفة وجوده لكن فعلیتها جزء بالفعل عند كثیر

من الاشیاء بعد لامر كثرة وجود وعدم وذلك الجسم ما هو جسم لیس ذاته سلب كثرة من الاشیاء او

لیس الجسم بعینها معناها من سلب السواد والحركة وغیرهما والاجزاء التی تنقلها بالفعل لكن الاسود فی

لیس الامر كذلك فان كل من هذه الموجودات كالجسم ما هو جسم تركیب الخارج من الامرین احدهما بالقوة

موجود بالفعل هو صورة من الخارج والاخر امر بالقوة وهو مادة وجهة بعضه وصورته

كذلك یكون لیس یعلم بها انه فرق بین العدم المحض عدم الواقعی الذی یحاصر الشبهات كالعمی والجهل والسكون

ولظاهره بما له مصداق من الخارج هذه الاعدام بما له منهم ما لم یعلم بحسبها لكن الاعلی عوالم

من مادة وصورة من الحس لهل موجودا بها الذی یخرج من القوة الى الفعل واما سائر الاعدام

العدم الصرف لیس بها امر انه ویحصص ظلالات شیء من الاكثر لكن جهل الجهل والاحوال

السبع كلها یكون بعضها تركیبی والبسائط البحته محضه بواجب الوجود لا یحصل الوجود الا من عدم هو كل

الوجود وكل الوجود التی الكل الذی اصل الجود معدوم من وجود العقل البسیطة المجردة انه من كان اول علیه

لانها من حیث انها جوهر صورة لیس لها قوة قبول الكمالات والفعلیات وسنوح الارادات والتصورات

مكرر العكس للاول وهو حرام كلما هو بالفعل لا یكون بالقوة مفقودة بعكس من الكلیات

وهو لم الفعل الاول منه سلما امر بالفعل من جهة ذاتها وكل فعل الیس منه لها بالقوة امر صحیح بعض ما هو

امر بالفعل یكون له قوة امر ما وهو بعض تلك الامور لا انها قوة قبول الكل من ما هو بالفعل والقوة

والحوادث الیومیة بعض مسائل الوجود بالمادة والحسیات لم یرجع عنها مادة الحقیقة مجردة الغایة

اذا كلف فی الصفات العقل یجب كونها بالفعل اما من جهة ذاتها المنسوبة لا امتیاز لها بالفعل

وحصر كونها بالقوة اما من جهة تعلق لواحقها وآثارها بالمادة التی منها الحس من الاول

تعالى العالی احد ما لم بدا الفعلی والاكوان والجوهر الثانی والحوادث جمیع جهات الفعلیة من جهة واحد

الوجود وجمیع جهات القوة من جهة الاشیاء الاخر وحسب الامكان الذاتی كما سلم من جهة

الزور والآفات لان كلها عدمیات والزور والاعدام راجعة الى الاشیاء التی الی النقص

المعلول فانها تتعلق بالحیاة وتعلل الوجود عنه وهذا انها تركیب الخارج من امر بعینه باعتبارها

بالفعل وبالآخر بفعل وكون انه المعلول لیس محال العلل فانه الذی یحال الفعل من المعلول

عن الاستعداد الذی لا یكون الفعل فیها علی المعلول بعض من جهة انها القائمین علیها من المد

الاعلام عن استعداد فالمعلم الطبیعیات انها لیس الكل الا اسم البحث الرابع النفس بوجود الشیء من بعضها

وهذا هو الذی ذكره الشیخ قال ولست مل الذی نقل عنه قول المحقق انه ذكره وذلك لانها

وبعضها اصولی وجوهر بالفعل آه یمکن ان یورد ههنا علی وجه یکون معارضة علی کبری الحجة المذکورة
بان یقال لو کان کل ما هو بالفعل لا یکون بالقوة معارض لعکس الشکل الثالث من قولنا الهیولی جوهر بسیط
بالفعل والهیولی فیها قوة وجود الاشیاء ینتج بعض ما هو بالفعل فیه القوة وعلی وجه یکون نقضا تفصیلیا
وهو ان الاتم لیس کل ما هو بالفعل لا یکون بالقوة وسند المنع هو وجود الهیولی ویمکن ان یکون نقضا
اجمالیا وهو ان الکلام کلام الشیخ ... لو صح لا وجب ان لا یکون الهیولی جوهرا ... بالفعل
والتالی باطل فکذا المقدم اما بطلان اللازم فلان الهیولی بسیط والا ینقل الکلام الی اجزاء الهیولی
فلزم التسلسل وهو باطل ... بسیط ... الملازمة فلانها ... جوهر
موجود بالفعل ... الاشیاء ... بالفعل
بالاول بالقوة ... وجهین احدهما ... الهیولی اما بالفعل
کونها ... لا یکون ... جمیع الاشیاء الموجودة ... ان
یکون ... الموجود بالفعل ... الوجود ... الصورة الیه ... اولیس
علیها ... حاصلا
وکذا ... الانواع ... بالنوع ... الهیولی
لیس الا ... الخاصة ... الا کونها ...
موضوع ... واما ... عام
مبهم ... الابهام والمبهم ... العام ما هو عام لا یکون
شیئا بالفعل ... بالفعل شیئا حاصلا ... العام ما لم ... الصورة
کحال ... بصورة الهیولی ... الانواع
... بالقوة والاستعداد ... لا یعقل
الاستعداد وهو الصورة الموجودة ... الهیولی ... الهیولی ...
الا قوة ... الخارج
وهو عندنا کالات ... الوجود ... العقل ... الوجود ... فی الخارج

غیر مجتمعتین فی الوجود الواحد کالحرکة والسکون والتقدم والتأخر وقد یکون موجبا للترکیب الحسی فقط وهو عندنا کالات الحسانی ه

فصول الجوهریة والاستعداد مع قطع النظر عن کون شیء منهما عرضا قائما بهما الا الهیولی ... الحس
والفصل الی النوع البسیط ... المادة والصورة الی المرکب ... بلفظ ... الا ان
فصل ... بالجسم ... یحصل الجنس ... جمیع الانواع الموجودة المتأصلة
الاعیان ... العقل ... الموجود ...
... قال بعد بیان ... الصورة الجسمیة ... صورة جسمیة ... ام
الی المادة ... صورة الجسمیة ... صورة جسمیة ... الجسم
بسیط ... الاجسام ... الا ...
من الانواع ... الهیولی والصورة ... صورة جسمیة ... صورة
الی مادة ... الهیولی ... الدلالة علی حاجة
الجسم ... الی المادة ... الاجسام ... ان
ما ... الحرکة ... علی
علم ... المادة ... صورة ... الاتصال
والانفصال ... الاجسام ... الی ... اولی
... جسم ... الحاجة ... الوجود لها
ذکر الشیخ ... صورة الجسمیة ... الی ... المطلق ... خرج
... الجسمیة ... عن
... الوجود ... لا یکون بعضها محتاجا الی مادة ... والاجسام ... الانفصال ... بعضها عن
محتاج ... والاجسام الفلکیة ... الوجود ... والغنی
... بسیط ... لم یکون محتاجا ... الی ... وبعضها
بسیط ... الی ... علیها ... انما
... وجوده علی ... الا ... ذلک الهیولی
لا ... صورة ... الی المادة ولا یکون ... حکم ... الوجود ... مختلفة

وجود حسن البر لا يمكن الحس وجوداً في الخارج ولا في الوهم الا بوجدها **قال** وسائر

هذا الجسم اذا خالف جسماً اوى يكون لا يحل له جهة حارة وبعكس بارده وجهة لها

طعم مالح وبعكس لها طعم اخر آه رسالة في الرجال على كون الجسم بما هو جسم طعم واحد

نوعه وهو من على حد من احدهما صورة وحل له جسم لا يختلف افراده الا بامور

خارجة واو بحاري كثيره ومن له كل معنى كلي لا يحتاج في تحصله نوعاً في الخارج الى مبادي

افراده بعضها عن بعض الا بامور داخله في حقيقته معانيها او معاني تحت الوجود كالفصول اللاحقة

مثل ما تحتاج اليه الاشياء خارجة سواء كانت عرضاً او صوراً فكل المعنى نوعي محصلة تحت

كلامه وما دام لم يكن له وجود وهو الا بامور التي تحصه من الوجود وتختلف بسببها فحصلا

وجود بعد ذلك هو المعنى الجنسي كالمقدار المطلق فانه مع كونه نوعاً في الكم المتصل فانه

مبهم غير محصل في نفسه ما لم ينوع بفصول ذاته لكونه متصلاً وحده او جسمي او خطا

لكونه خطاً او سطحاً او جسماً تعليمياً ولئن لم يصر المقدار المجرد بهذه المعاني موجوداً في

الخارج ثم يتم الى امر يجعله خطاً وامر يجعله سطحاً وامر يجعله جسماً كما يمكن ان يصير الا

موجوداً قائماً ثم يتم الى امر يجعله عالماً وامر يجعله كاتباً وامر الحلاج وامر اد وكذا العدد

مع كونه نوعاً من الكم المطلق ليس امراً محصلاً في الخارج ما لم ينوع بشيء من فصول العدد

حدوده لكونه خمسة او ستة او عشرة او مائة ولسائر الحصل نوعاً من الانواع كان تحصله

بان يتم اليه فصل خارج بعد كونه موجوداً قائماً صار الجسم حارا او عملاً تحدد في سائر

الغايم والمحصلات لا تحصل للطعم فحصل الذي للسائط كالاول للسواد والحمرة والشامخ

كالمقدار الخط والسطح والجسم في العدد لمراتب الاعداد الاول وجود الانواع وفصوله الحاد

حصل المركبات كالجسم بما هو جسم فانه باعتبار تجرده عن الغايم والعوارض له وجود في الخارج

فالجسم بهذه محصل في العقل والخارج اذا انضاف الى الشيء محصلاً نوعاً او كما لا وجود له صورة

كاللهب لسائر الشريكة الاحكام حسا فقط كالحسن للون يا صاحبه مع احدى الفصول له فقط

مثل حسا محصلاً وسائر اراء على الجسم لو يحسبه الموالد بزيادة لا ما الموالد من حيث الجسم

المعنى له محا نوع لها الوركما هو بها اذا لم يحصل نوعا او هو جسمي هو الجسم بالمولد الاول فلكل

جنس لما كان الانواع البسيطة اولا الانواع المركبة اعتبار ان يحصل احدهما اخيه نوعاً له

لا يكون باحدها واحد اكو وما بها احده مطلقا الى غير ذلك لا الا العام مع شيء ولا المجرد

عن هو باعتبار المحسن حسن وما آو بها ده صح الاحساس بكل الاعتبار من وجود في الخارج

من احساس المركبات وبعضها لمن موجود اخر الا بالاعتبار الحس وهو احساس السائط المركبة

وجود الا وجود الانواع والوجود من المادة وبحسب ما هو من ما دون تحصل الرباط منطق

الساري سائر الاثم وقال حامد هذا الفن فالمراد الجسم الذي في الكلام اذا هو نوع محصل

في الخارج واحدا واحد المادية وهو جسمي واحد او بالمعاني هو الجسم بالموالد بكونه

والافلاك جسمي مما هو جسمي وجوده عين وجود انواعه وحده بعينه حمل فصوله ولم يخف

ان الكم على كل جزء الا دهان وتوارد على الكل عقيب يحسن ان الكل الاول منها مختفية على اكثر

في علم الاول من المادة وبحسب فيما ظهر لك هذا عن حاصل الا الرجوع الى موضع آخر

مثال الجسم والمقدار فان المقدار وما يشبهه لا يكون له يكون مادة للانواع كالخط والسطح

والجسم اذا لا يحصل له وجود ذاتي متقرر فيه الا ان يكون مخصصاً هو احد الفصول المحصلة

فاذا تحصل وصار خطاً او سطحاً او غيرها لم يكن ليس الاعتبار الا بعد حصول الاول

في الوجود الا الجسم الذي يكون الكلام فيها هو على النوع لم يكن موجوداً محصلاً يكون مادة للجسم

الانواع لا لها في ليس الطعم يحصل لسب غير قبله حصل بحصل نوعا او يكون الجوهر محدود

عن كل ما زيد على كونه جوهراً قابلاً للجسم الابعاد او مادة والقابل به لم يكن الجوهر

بخصوص المقدار عن كل ما زيد على كونه متصلاً ذا وضع وليس اذا حمل الا الجسم فصولا او صورة

اولى كالمقدار تحصيلاً وانما يحمل على كونه وجوده الا اصلا من انواعها فعموم وجوده

ماله الا الاصل وجودا ولا له اذا انتزع الاتصال الجوهري سائر كان لا طلاقه الا على الاتصال

ليس في نفسه محصلا ليس هو له لعموم وجوده اخراجه عن الغايم له العوارض له

وجود الجسم اعم المادة دار الاتصال في الخارج عن الضاف الى سائر الكم يجعلها ويجعلها في الذهن

تكلم

انواعها وفصولها

لا يحتاج الى الضيائي

اصلا

الصالحه

[illegible]

لعلم انه لا يمكن ان لا يكون جسم مفارق عن كل واحد من الصور التي لا بد منها على جسم جسم بل
ما دامت الصور دائمة للانواع الجسمانية كالفلك والعناصر والمواليد الثلاث [illegible] قال
فليس انه لا يوجد الشيء بالفعل موجودا او انه لا يحصل طبيعة آه هذا جواب سؤال يرد هنا
هو انه اذا احتاج شيء في وجوده الى [illegible] لا يمكن ان يوجد بدونه فكيف يكون [illegible] اذا انحل
نوعا [illegible] لم يكن الشيء نوعا موجودا [illegible]
[illegible] الامور [illegible] كما [illegible] على [illegible] كما بين
موجودة [illegible] كالاجناس والفصول [illegible] لا كالعلل المادة والصورة كالمواد
والصور [illegible] كالفواعل والغايات وكالموضوعات للاعراض وكالصور للمواد
والمواد للصور فالمبدأ الذي هو [illegible] الاول هو الذي لا يحصل الشيء [illegible]
بدون ان يكون [illegible] وجوده واما [illegible] العلم [illegible] المبدأ
وهو [illegible] المبدأ الذي [illegible] الموضوع كالسواد [illegible] العلم
[illegible] نوعا [illegible] بالفعل [illegible] الموضوع
وكذلك الموجود الصادر عن الفاعل [illegible] الجسم
[illegible] وجوده [illegible] المبدئين [illegible] وكذا
حال الجسم [illegible] الذي هو مادة [illegible] صورتها [illegible] المادة [illegible]
[illegible] موجودة [illegible] كالمقدار [illegible] نوعا
[illegible] بالفعل [illegible] بالفعل [illegible] نوعا
[illegible] ثم اذا وجد [illegible] وجد مقدارا
[illegible] وجوده [illegible] مقدارا [illegible] ذلك المقدار
[illegible] الاتصال والوجود كما
[illegible] الطبيعة [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] وجوده [illegible]

محقق

محصل الوجود [illegible] الموضوع والمادة للصورة وهكذا حال الجسم اذا [illegible] لصورة
[illegible] الجسم [illegible] قال
وبعضها خارجي كالفاعل والغاية [illegible] وجوده [illegible]
صورة او [illegible] وجوده [illegible] جسم مطلق [illegible]
دوده م للبسيط كالمقدار [illegible] الصور [illegible]
[illegible] المقدار [illegible]
لعله؟ المقدار [illegible] الوجود على المقدار [illegible] المقدار
[illegible] المقدار [illegible] الوجود [illegible] المقدار [illegible]
المقدار [illegible] المقدار [illegible] موجودا
آو؟ [illegible] المقدار [illegible] المقدار [illegible] وجوده مقدارا
[illegible] وجوده [illegible] السطح والجسم [illegible]
الصوره م [illegible] المقدار [illegible] المادة [illegible] والسطح
للمقدار ول التخيل [illegible] المقدار [illegible] المقدار [illegible] وجودا
[illegible] المقدار المطلق [illegible] وجوده [illegible] مقدارا
[illegible] المقدار [illegible] المقدار [illegible] صورة الجسم [illegible] جسم
[illegible] صورة [illegible]
الجسم [illegible] البسيط [illegible] المادة والصورة [illegible] الاول
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الاجسام كلها [illegible] الاجسام [illegible]
ق م [illegible] الاجسام [illegible] الجسم [illegible] قال
[illegible] جسم [illegible] الجسم [illegible] جسم [illegible] مادة آه [illegible]

مادة م

لم الجسم طبيعة واحدة لا تختلف افراده الا بامور خارجة عن الفصول التي لا دخل لها في افراده
الجسم وكما لا تختلف افراده الا بالامور الخارجة فهو نوع محصل في الخارج فالجسم طبيعة نوعية
محصلة ثم تحل به الصور النوعية [illegible] لم الجسم طبيعة نوعية
كل طبيعة نوعية لا تختلف افرادها في تحقق الوجود [illegible] لم الجسم لا تختلف افراده في تحقق الوجود
فيصح بالالزام المقصود وهو ان الجسم لا يمكن ان يكون بعض افراده محتاجا الى المادة وبعض افراده
غنيا عن المادة لان الحاجة الى المادة حاصل في تحقق الوجود ولا يمكن ان يكون تحقق وجود الطبيعة
النوعية مختلفا حتى يكون تارة موجودة بوجود الطبيعة في مادة وتارة بوجود مستقلا
قائم لا في محل واللواحق الخارجة لا يغير تحقق وجود الشيء النوعي ولا العرض [illegible] مستغنيا عن الانواع
في تحقق الوجود [illegible] كان تحت الذات [illegible] والحاجة المحتاج الى المادة [illegible]
لو كان تختلفان في الموجود لا يمكن ان يكون المقسم [illegible] طبيعة واحدة نوعية [illegible] الوجود
[illegible] فلما كان يحتاج الى المادة لا يمكن تجرده عنها سواء كان جسما [illegible] او طبيعة كلا
كل ذي مادة يكون [illegible] وجوده [illegible] فكل جسم مع قطع النظر عن اللواحق المادية
[illegible] المادة [illegible] لم كل جسم مؤلف من مادة وصورة [illegible]
[illegible] وهو ان الجسم يمكن ان يؤخذ على وجه يكون صورة وعلى وجه يكون
مركبا من المادة والصورة كما ان الواحد قد يؤخذ نفس الواحد وقد يؤخذ [illegible]
شيئا [illegible] هو الواحد [illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible] المادة [illegible]
[illegible] المادة [illegible]
لم [illegible] صورة [illegible]
[illegible] المادة [illegible] قال [illegible]
المادة الجسمية لا تخلو عن الصورة [illegible] المادة [illegible]

المعلم [illegible] الفصل [illegible] امتناع تجرد الهيولى عن مطلق الصورة [illegible]
لم الهيولى [illegible] الاستعداد [illegible] الهيولى [illegible]
الاستعداد لا يمكن وجوده [illegible] بالفعل [illegible] لا يمكن [illegible] صورة [illegible]
موجودة بالفعل [illegible] الموجود بالفعل [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الموجود بالفعل [illegible] بالفعل في الواقع [illegible]
باعتبار [illegible] بالفعل [illegible] المادة [illegible]
لم [illegible] المطلق [illegible] موجود [illegible]
[illegible]
لو كانت [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] والصورة [illegible] المادة [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الهيولى والصورة [illegible]
[illegible]
[illegible] مادة وصورة [illegible] المادة [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الانواع [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible]
[illegible] الصور [illegible] العنصر [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] المادة [illegible]
[illegible] قال والقسم [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

يكون لها وضع وحدود الوجه الذي لها حتى او لا يكون آه بهذه الحيثية بالمساحة بحدود الشيء عن الجسم ولو لم
وهو انها لو وجدت كان ذات وضع وحدود كانت الاجسام لا الاعراض فيكون احد المقادير الثلثة
مقدرة مجردة عنها ووضع بالنسبة اليها او عن مكة المقرر فيكون لبعض ما دخل بها ما الاتصال اصلا
دون الا وضاع بالاستقلال لكانت قوله لغير معلقة الاشارة الحسية من حيث هي اذا لو وجدت
مجاورة الذات عن الحظ و من انها عن البسائط كل الى ما تحتها اسعيها من طرف ... الى
ملاقيها وسط او عن هذا لم لها لا انها خط اذ هو ... لا انها وسط عن انها ... الخط
والوضع فيكون المتوسط منها او لها متباينا فيكون ذا بيان وذا امتداد ومجاوره عن الخط
فان لها ما يتمايز بين عن الخط للمخطط طرفان اولان وقد فرضناها من نهاياتها هف وكذلك
اذ لم يكن ذلك الخط مجاورا من ذاتها من طرفي الخط فيكون لبعضه عن بعض من الطرح الاول
من الطرفين وعن انها لا يكون حدود النقط مجاورة مفردة عن الخط كالخطوط عن السطوح وكذلك
عن الجسم ولهم لم يكن ذات وضع وانها لم يكن كالحدود المجردة فلا يتم الكل الى سجل العقل
بالجسم والمقدار او يكون مانعا كالهيولى الاول لكانت من الجواهر العقلية لان الوجود العقل
فيكون خارجة عن حسن الجواهر المادية والمقدار كلا وكذلك الهيولى الى فلا تم الكل الى
فيما لحصل لها من المقدار وغيرها وقدر كانها ... حركة من حصول من قبل الاول اذا
حلت فيها المقدار بعد كاست ... حصول الكلية ... الجسم تحت حيزه ولم لم يكن
وجود ولها لم يكن من حصول علم يكن فيها ولا ... المقدار بانه بيع التحصيص
عن اوسط ... ولا يتم لانه لم يكن عند المقدار ومن حيث هو انها من جمع الاجسام او من
بعضها دون بعض والاول باطل لان الجسم الواحد لا يكون له كل ودون الاجزاء الواحد وكذا
بسلم ... ... ولظهر بها اشد ظهور لهم ... الجسم خاص كالمدة اذا ... لا يكون لها ... لها بانها ليست الصورة المدرية المطلقة والا المحصورة ...
جميع الصور ... بانها ليست ... الصورة فلا يكون لم تحصل في جمع الاجسام الذي
لم يحصل فيها الصورة ولا ... حلت حر كلها او كلها حركة الطبيعة لبعد المحصول لها او اخذ

... الاعاص ... الصورة المدرية ... الارض ليس الا ... والا الى ...
الارض وذلك لان الوجه ... معنى بها ملاقية ... ادة المدرة كحسن ...
كل الارض لم يكن لها ... بانه على الطبيعة المدرية وليس ... الاعلام ...
لو حصل لها ... وذلك ... الاستاذ ... العقل الخصيص ...
... المعارف ... الاول ... العاقلة ... البواعث الحسية لا الخصيص
بها صورة ... ... الا المناسبة ... المعادن ...
... لم ... الاحتمال ... بها ... الكلية ...
يحتاج الى تحصيص بانه على الطبيعة وذلك الحصول ... موضع يكون ... الموضع
من احاد ... المعادن ... الحركة ... بالطبع ... الاسد ...
الموضع الذي كان موضعا طبيعيا للصورة ... على كل ...
لا جل الموضع ... الموضع ... الصورة ... القمر
... بعد ... الموضع ... بالطبع ... الاجل ...
من موضع ... من احاد عنصر ... الكلام ... الحلال ... المعاصر ...
كان ... الموضع ... الارض ...
الصورة الارضية ... بالعقل ... الا ... واحدة ...
... واحد ... العقل ... الجسم ... الطبع ...
... لكل ... جزء ... وجوده ... المدرة
... المدرية ... لا يحصل لها اصلا ...
... الكلية ... على انها ... الكل على الكل
بهذه الصورة ... الكلية ... لا يكون الا ...
... على الاحتمال الاول ... المقدار ... ...
... الاسباط ... المذكور ... بعد الكلام ... الاسباط

اما في جميع الاجسام اولا في اجزاء او في جزء مخصوص فانه ليست مخصصة والكلام في عالم الكل منبسط
والمقدار يلزمه لا نحو جهة او اطراف وصغر والمفروض ان لها حالا لا وضع له ولا حيث
مشاهدة المعاين سالك لا تحصل في كلها وهو ايضا وحدها الهيولى مجردة عن الصورة الجسمية فعلى
لا وجود لها بالفعل الا معنونا وجودها بالصورة الجسمية لانك عند قرع سمعك حال الادراك
لا حظ له ويعرض الامتداد وعنوان القسمة لها اذا خارجة بالفعل او موهومة موجودة
بالقوة فلا يمكن ان يكون موضوعا للمقدار فالشيخ نبه على ذلك بقوله وكيف يكون ذات الاولى
لها بالفعل ولا بالقوة يقبل الكم فالهيولى عند التجرد لا يمكن ان يقبل المقدار لا وجود
ولا بد لها حال لا ان يكون وجودها متقوما بالصورة جسمية ان يكون وجودها تابعا
لوجود الجسمية حين يكون الجسمية حيثية لها الوجود ولو عكس الامر لكان مستحيلا لانه حسب
يكون لها وبعضها ذات صورة ثم لحقها الجسمية قال والثاني فانها لا تخلو اما ان يكون
وجودها وجود قابل فيكون ذاتها قابلة لشيء لا انه عن معقول آخر ولا منها
تجرد الهيولى عن الجسمية وهو ان وجودها لا تخلو اما ان يكون وجود قابل اولا يكون وجود قابل
ذلك الشيخ كما دل عليه احدهما لكان ذات الهيولى وهو قابل القوة والفعل الدال عليه
مادة الجسم وجودها وجود القابلة منفعل الاول فيكون الهيولى لازمة العقول الشي اللوازم
المهم لا سيما عنها فلا يمكن تجردها عن المعقول الا بعد انه المحسوس لكن الشيخ اراد ربما
الاستظهار فذكر ان في الاحتمال الاول يلزم ان يكون ذاته العقول طالع بتوزيعها
معقولها وعلى الاحتمال الثاني وهو ان لا يكون وجودها وجود قابل فقط فيكون وجودها
كاملا واستحالة نوعها ان تقبل المقدار يلزم ان يكون المقدار الحادث عرضا له وحده
تحت يتقدر بعد ان لم يكن متقدرا وحيث انه اذا بالقوة بعد ان لم يكن ذا اذا الا بالفعل
ولا بالقوة وذلك حين بالفعل بعد ان لم يكن في حد ولا في حيز في جهات فلا كان حيث ذاهل
معقولها في عرض موضوعا لشيء من هذه التشاكل لانها اما ان لا يستعد القدر ومكان
الكل والا انه مشاهدة الصفات وجوده كاملا الذي بعدم وتحصله لانه لا يسعهم ولا يحرك

بالوهم

بالوهم والوضع اصلا فيكون وجود الامر العارض الشيء كما سطل ذاته ووجوده الذي وجوده
ذاته مع حج كان عارض الاستحالة كما لا يتاسب لها يقبله فضيلة وتماما الابطالا وفسادا
واما الم سوى وجوده كاملا الذي هو الهيولى لكن ... وحدها انه يقبل الكلمات وعدم العام
ولو بالقوة لم يكن لا سعيم به الهيولى الا عارض عن معدوم والذي وضعا وجودا
حاصلا لكن من المتوسطات العوارض فيكون حال الهيولى صورة صورة عارضة عند التجرد
بالكم واحدة عن معنى لا بالفعل ولا بالقوة وصورة اولى عارضة عند الجسم بالكول
كثيرة بالقوة واحدة بالفعل وبالقوة القريبة من الفعل فيكون الهيولى جوهرا مشتركا بين الصورة
المجردة والصورة الجسمية فاسد للزوم ما لم يوجد مرة وحواس عن معنى اصلا اولو وجد
مرة وحواسها بالقوة القريبة من الفعل كالمقدار وما حكم عليه الكلام الا ذلك ... المشترك قال فلو فرض الآن ان الجسم وجد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالوحد
عن الاخر وحكم ان لعارض الصورة الجسمانية ... لما لزم نحو وضعا على الهيولى عن الجسم وكونها عند التجرد
موجودة لو جوهر مستقل عن الانفعال بالقوة تحصيلا لاجل صورة ويحصل لكثير جوهر واحد مشتركا تارة
يوجد معارضا عن فاعل النفس وتارة يوجد متقدرا فاملا النفس ... الشيخ الطلال بها اللازم فالكل هو ادام
بالطلال شيئا ... وانما ... احسا سعيدا فالقسم جوهر ... الهيولى الا بالفعل
اثنين وكل منهما عن الآخر بالعدد والوجود ... لكون الصورة والعرض حال عارضهم
الهيولى عن الصورة مطلقا مفرضا تجرد كل من الهيولين عن صورتها فكل منهما جوهرا مجردا
لا صورة جسمية واحدا عن معنى لا بالفعل ولا بالقوة الوهمية وهو وضعا تجرد جوهر العاقل
بل ووضع الجسم عن الصورة ان وضعناه ... كما كان حين عرض الالة ازيلت عن الصورة
فيلزم ان الجوهر اذا حد ... بالعدد وبالفعل ... لانه لا يخلو اما ان يحصل فيهما مخالفة بين هذا
الجوهر الواحد الذي بعد وجوده واحدا من جوهر واحد عن علة وانفصال او ... صرف فيه وكل
كل واحد من التصنيف الذي بعد القسم جوهرا واحدا عن فاعل الانقسام وبعد تجرده ذا
او لم يحصل محالة ... بعد المخالفة الا بالعلة ولو اتحاد وهو واحد

وفي جميع اما الوضع والمكان وهما لا يكونان عند عدم الجسم واما بمعاقد المقدار ويليه
عنها او لو وضع كيفية او مقدار لوجد لا حدهما ولم يوجد للآخر ما الطبع واحد منهما او
الجسم ادوا واحد ولم يحدث حاله الا مقارنة الصورة الجسمانية وتلك المقارنة مشتركة
ولازم بهذه المقارنة مشتركة انه لو احلف احدهما انتز دون الآخر كما في كيفية او
مقدار فهذا الكلام الا مقارنه يحلف احدهما عن الآخر واما العادة احدهما بنفسه ولغاية الآخر
او لغاية وفساد الآخر فان كان المقيد المعدم له زوال الجسم فلا يحصل احدهما دون الآخر
فان انقطاع الصورة عن احدهما لو كان بعد ما لم يصح له لعدم الآخر والمه ان انقطاع الصورة
لم كان ان انقطاع الصورة الجسمية بعد ما الهيولى لم يمكن تجردها عن الصورة وهو خلاف المط
والمقيد جواز التجرد حقيقة فلو كان ان انقطاع الصورة عن احدهما بعد ما للآخر وحدها عن
معلول اولا ما فاته من يرفع صورها عن شيء وحصول شيء آخر من بين امه لم يمنع مثل ذلك الجسم
ولو كان المقيد لاحدهما وهو صورة احد الجسمين وامراض من صور الهيولى الجسم الآخر ومن وربما
واحدا منها الا ان جميع ما لا مقدار له او هو ذلك الا اتحاد ولم يزل عن الجسمين صورتا ما
المقدار لنا وتحدث للمادة بها صورة مقدارية واحدة تنسبها الى المقدار من عن الكل بين ن
لا لو انه فوق ابها الجسما واما ضم الا اتحاد من امر من مخلص هنا كل شيء كما بين ن ؛ بيس ر
ومن الحال له بعد حصول لم لا حول له وكلاهما في نفس المادة لا في غيرها فشيء من مادة وما له
فظهر لهم بهذه السوق الى الغرض لم يبع بها الحال الوهن المادة من المقدار وهي اعني مادة
في الجسم وماده كلها كلها انا كله وبطلان اللازم ما في انه يوجب بطلان الملزوم فبطل الاول
وهو يحكي المحال له منها واما السوالآخر وفي اسعاد المحال من هذا الوجه الوجه وهو انه بط
ادنى من ذلك لم يكن حكم الشيء اذا لم يحصل عن شيء ما هو غيره وحكمه بعد الفصل عن غيره
حكما واحدا وكذا لم يكن حكمه وهو مسد عن الغير وحكمه بعد انضمام الغير حكما واحدا
من جميع الوجوه فان حكم بعض الموضوع وحكم كله كلها واحدا وبطلان اللازم وهو الاتحاد في بين
الحكمين على الوجهين يدل على بطلان الملزوم وهو عدم المحال من الجسم من المقادير عن

الجسم واذا بطل الشقان الاول والثاني تعين الحال وعدم المحال منهما باطل بما هو المقرر من تجرد الهيولى
عن الصورة وهو المط قال وما طلاك كل شيء تجرد وعدم الادوات له بعد اس عن طباع الا
استعداد للانقسام الا كلما عن ما فيه لو لا الاتحاد لحصول السبب انه لا يمكن توجيه الكثرة ولا
الواحد الا ان المحل الآخر والذي يحصل بالمقادير والمقدار فهو الفصل والوصل من الجسمانيات
او الانفصال بجوا او كالمحال والكالى فيتوقع على بهيما فانه اولى بتوقع بها لو الاتحاد الهيولى ؛ او الانفصال ر
بهيولى اولى عند التجرد ولا تجرد الهيولى من الانقسام وفيه لو كان من شأنه لم ينقسم ووجه الآخر وقال
ويمكن علاله لم يكن من طبائعه وحصول استعداد العين المقدار بما لم يكن ذلك الاستعداد
واما بحصول عن حصوله لم يبع من قبول الانقسام وهو وجه الوجه الى الفصل لا يحاد من هو الكل
العارض لا زما او مفارقا كاللون والحركة للاجسام العقل التابع عن الانقسام وذلك الاستعداد
من الاباء وهو
هنا وهو مقارنة المقدار بجميع حصول الآباء المقدار عن من ذلك لم الهيولى لا يمكن تجردها عن الصورة
الجسمية بما من شأنه لم ينقسم اسس لعله لم كان واحدا او ذلك عند انفصال الجسم لم يجد الهيولى ؛ الفصال ر
كان اسس وذلك عند انفصال الجسمين كان حلط بالمقدار او اوطر على الانفصال العدم ؛ ويسمى المادة الاجسام وما بالذات الانفصال بمثل العدم وهو المرتبة
هو الذي يسمى المادة للاتحاد على الامتداد من يمكن الشيء بها المادة له لا العرض اسما ملزوما في الفهم
عن حصول المقدار اذا المثال كالمتضادات لا تحمل الامر موضع فاذا حدث اصحاب الآخر
ولحاصل المادة وهو الذي هو لم يبع قبول الوحدة والكثرة فلا يقوم الا بالمقدار فلا يمكن لم يبرح عن
الجسم لوقع لما ليس وبحال لم الهيولى وذلك وهو شيئا انه حتى لا يمكن ان تنتهيا بها كما وهم الوجود وكونها
امرا اعلى عن ما له الجسم فلا يمكن للوهم لم يتصور انه يمكن وجود ذاته بهما ادوا كل ما يتصور والله
هو صورة عقلية وهو اذ هو من ماله للانقسام لكن للوهم لم يتصور شيئا هو نفسه عنوان حوهر الفهم
من محصل الصورة فالكثرة والوحدة وذلك العنوان امر صوري عقلي عن ماله الفصل فلا يمكن
تجرد الهيولى والعقل يمكنه حصة عن صفة الهيولى الا انها لا تنتج لم يمكن عن الاتصال ولم يمكن علمها
بالحكام الهيولى يحسب العرض والتعدد كان الفصل الحسي وبهذا الوجه يسمح الاحكام ؛ الى آخر
دار ثلث الاستدلال على تقرير تجرد اعم عن الجسم قال ولا يرد بها الوهم انا انا ما كانا مقدار علم طبيعي

وان علم بحيث لم يحصل داته بصورة فقط بعينه دون غيره آه يريد لما صح التخلخل والتكاثف حصص وكما
لو صار جزء من الكم وذلك بيان لما انه الهيولى دايما يتشكل ولما كان وحده ما هو ممكن عن كونها
والدليل على صار بها في الوجود الكمية والمقدار فهو ايضا الاعظام والانفصال والوحدة والكثرة
ولا يكون بعض المقدار وكذا صورة الجسمية التي بها قوام الهيولى فهو امر مغاير للمقدار في الوهم ما دام
الهيولى وانها لا سائر الاقطار والمقادير نسبة واحدة فلا يختص في اتصافها جهة دون جهة وانما تعين المقدار
بعينه دون امتداد الحال بما هو او الصورة لا تعين مقدار بعينه دون مقدار اكبر او اصغر منه
لم تكن الصورة الجسمية جوهرة واحدة في الصور بل لما على ان الصورة الجوهرية التي لا تتجزأ
لما تنفك وتحلها وحسا ولا تفاوت بين واحد منها وواحد اولى في العظم والصغر
عن ذلك نجد انها ... باعتبار المقدار ... الا ... بحسبها الاختصاص بمقدار دون
مقدار بما هو ... وانه كالهيولى او ... متحيزا وحسا ... مطلقا
كالصورة الجسمية في مقدار معين نسبة واحدة والا كان لها مقدار معين بطابق ما يساويه دون
ما يفضل عليه او ينقص عنه والحال ان ... لكل واحد منها ... لم يكن
واحد في ذاته يطابق ... المقدار ... ذاته ... بالعدد ... لم يكن لم
... بالوصل ... المقدار ... المقدار
كل المقدار ... الاوضاع ... بالوصل كالجزء ... والتكاثف ... وكذا
عن ذلك ... بحيث ... المادة ... التخلخل ... محسوس
ان وجود التخلخل والتكاثف ... الانشقاق العارض ... اذا كان
والحكم ... في الدار ... زيادة المقدار ... العارض ... دخول
الاجزاء ... الهواء ... المقدار ... بلا ... مختلف
... الهواء ... بحيث ... الحال ... عمق
... على ... ذلك ... الماء ... الهواء الذي فيها ... القمقمة
فلولا حصول التخلخل في ... الهواء ... الماء ... الهواء

ليست ٤٠

الثاني في ... العارض ... ولولا ذلك لما صعد الماء الذي ... طبعه
السفل ... عند المتقين على التخلخل وعند الكلف على التكاثف عند الاعتقاد الرد لها
... الهيولى ... التخلخل والتكاثف للحس عليها ... في ... المحسوس تعقبات خارجة
عن التحيز والتكلفات معاده للمحقق قال ... لم يكون بعض المقدار عليها بعض
والوجود ذلك المقدار آه ... لا يكون بعض المقدار ... هو الهيولى وهو الصورة
الجسمية ... ذلك السبب لا ... ولم يكون من احوالها المقارنة لها
لانه اما لم يكون ... كالصور والاعراض واما لم يكون ... مباينا
اما السبب المباين ... لما لم يكون ... المعدار للمادة المتقدرة ... آه
بان يؤثر اثرا يتبع ذلك الاثر حصول المقدار او يفيد استعدادا او لانه يفيد ...
المقدار او لا يكون ... الاول ... الاول ...
وكذا الاول ... هو المطلوب ... السبب ... حصول المقدار صورة
او عرض ... اختلاف المقادير في الاجسام لاختلاف احوال ... الصور والا عراض
واما ... الاجسام كلها متساوية ...
الاستحقاق ... المقادير ... الاجسام ... والجسمية ... واحدة
واحدة ... الفاعل الخارج ... المقادير ... واحدة ... في العوالم
المتساوية الاستعداد ... المقادير ... الوجه ... الملازم

قال ومع ذلك ... لم ... ذلك السبب ... بعينه دون حجم آه
... الاجسام ... الاجسام ... حجم ... الكلام في
... الاجسام ... الاجسام ... الاجسام
واحدة ... جميع العوالم واحدة ... حجم واحد ...
الا ... المادة ... المادة المقدار
... المادة والجسمية ... وهو السبب ... المادة

بالكم الخاص الانوع العام مثلا او حاله او لا لاحلها الى المادة لان الصورة المصورة
بذلك المقدار وتلك الكمية واذا اختلف المقادير فتلك الآثار ان لم يكن يختلف الكم لم يكن
يكون الاختلاف اما بالنوع او بالاشد والاضعف والاول كما بين الحرارة والبرودة [illegible]
الحرارة بما لها مقدار اعظم بالتخلخل والبرودة تقتضي مقدار اصغر بالتكاثف والثاني
كما بين الحرارات والبرودات فان كل درجة من الحرارة تقتضي مقدارا خاصا من الزيادة وكذلك
التخلخل وكلما كانت الحرارة اشد كان التخلخل اعظم قدرا وكذا البرودة كلما كانت اشد
كان التكاثف اصغر قدرا قال ولم كان الاشد والاضعف نوعا للاختلاف والنوع آه
اقول [illegible]
الضعف نوعا من الاختلاف بالجنس والنوع وذلك لان معنى كون الشيء ازيد من واحد كالحرارة
مثلا اشد من الآخر ان يكون ذلك الفرد وحده بحيث يكون كانه امثال الفرد الاضعف
بها الاشتراك على الشبهتين الامام يعطى فى جميع الافراد شيئا زائدا على المفهوم المشترك
داخلا فيه كما ان بعض الافراد ونقصها وعند اتباع المشرقيين التفاوت بين الافراد الاخراقيين ح ر
انه يتعلق بمعنى المشترك الذاتي على كلا المذهبين يكون الاختلاف في الاشد والاضعف
وما هو الاختلاف في النوع اما على المذهب الاول فلان الاختلاف بين الافراد بما هو الح
الاختلاف في الحقيقة الافراد والاختلاف في الحقيقة يوجب الاختلاف في النوع واما على
المذهب الثاني فلان التفاوت يتعلق بالمهية كما انها وبعضها وذاتها ويستلزم الاختلاف
بالفصول للانواع حسب واحد لكن الفرق بين الاختلاف بالنوع والاختلاف بالاشد
والاضعف على كلا المذهبين معلوم عند اهل البصيرة والاعتبار قال وقد علم
البيولى قد تتصف بالمقادير المختلفة فهذا اللحم مبدأ الطبيعة فيه من المقدمات المذكورة
كما انما سبيل المقادير على جسم واحد ولم المادة وبعضها الاحاطة بها من المقدار والى
الحجم لا يقتضي مقدارا معينا ولا السبيل المفارق بما يقتضيه بل لا بد من استعداد المادة
لوجوده وهو اختلاف الاستعدادات الاختلاف وتعاقبها الواردة على البيولى الواحدة

لصهاد سعه باره لمقدار وباره لمقدار آخر اعظم منه او اصغر منه او على التدريج و
بهذه المسئلة احد المسائل التي بنى عليها العلوم الطبيعية اذ يبنى عليها كثير من مقاصد الطبيعي
كحركات النمو والذبول وحدوث البخارات والسحب والرياح والامطار والثلوج والغيوم
والزلازل وغيرها كما لا يخفى على العاقل فيها قال والعلم بان كل جسم يحصل لا محالة من الاجسام
ليس الحرارة خاص بالجسم آه ويريد ان يثبت صورة اولى بعض بها تختلف الاجسام انواعا الطعم م
انه لما كان واحد من الاجسام مثل آخر على الانفراد وقول الاتحاد بعض الاجسام انواعا مختلفة و بر ح ر
لما اشتمع ان يكون صورة ولا النوع بالعموم والتحصل وبعد تحقق المسائل من اتباع
العلم المعلم ارسطاطاليس جواهر في المادة العرض للآثار المختلفة وسماها الصور دو كا تهام
فسمى قوى وطبائع ونسب اليها كمالات اولى لها بالضرورة يحصل بها الانواع مركبة منه او ما
وقولنا لا امر واحد في كل جسم طبيعي هو حكم به من الآثار المتنوعة من حيث هو حسبان الحركة
والسكون الماس يسمى طبعا ومن حيث كونه مبدأ للمادة الجسمية يسمى صورة ومن حيث كونه تماما
له يسمى كمالا والمستعمل البر احد الطرفين فان الدليل على وجوده وعن يهيئه بالآخر لكون ذاتي
من جهة السوق الجهاتي من جهة الآثار فكما مر السبح قالا نعلم بالضرورة لان للاجسام احبارا مخصوصة
تطلبها عند المفارقة ونسكن فيها عند عدم القاسر فالعنصر الثقيل كالارض ان تحرك الى المركز
تحت ذاته والعنصر الخفيف كالنار اذا تحرك الى السماء تحت ذاته ومن جهة امر خاص به وكذا العلم
بعض الاجسام قابلة للانفكاك والالتيام وقبول الاشكال بسهولة كالماء والهواء او بعسر
كالارض والنار وبعضها ممتنع عنها مطلقا كالكواكب والسماء وكذلك مختلفة في كثير من الآثار
كالكيف والكم والوضع وغير ذلك فهي مجبولة على حفظها عند الحصول وعلى طلبها عند الزوال
بقاسر والرجوع اليها بعد زواله على اسرع زمان بسيرة وحينئذ يسار في هذه الآثار الا يكون
كونها من الجسم لانها كلها من غير النوع في الجميع وان المنفى ممنوع ولا الهيولى لانها قابلة
ليست فاعله ولا انها مركب في العنصر تام في الكل لانها عند التحقيق مسقول ولو كانت من
ولا الامر المفارق للاجسام لتساوي نسبته الى الكل ولا الباري جل اسمه تعالى عن صدور

الكرة عن بلاد وسائط مثل الاستاذ تصدر عنه بتوسط الاشرف فالاشرف الى الاخس فلا شك
ان تلك الاجسام وموادها وصورها الاولية والعقول الفاعلة المجردة عند المحققين من المتجرد الربح من عرج
والعاقلية لما ساكره حمراء والاوج عن صعود الاساس الى اجرام صعود المبهم فادن لا بد من
كون مبادئ هذه الآثار امورا مجملة داخلة في ذوات الاجسام عن الهيولى والجسم المشترك فهي صور نوعية
جوهرية ادا اوا الجواهر جواهر مستقلة لمادة الجسم انه مجموع الهيولى والجسم لا توجد مفارقة لمد
الصورة الكالية فكانه المادة الاولى اما لعدم بالفعل بالجسم فكذا المادة المجردة اما لعدم بالفعل
بالجسم فكذا المادة بالصورة فادم المادة مطلقا اذا اقوى الوهم عن الصورة وحصولها بالفعل
في الذهن حتى لا تقبل الاشارة والقسمة والتحيز فكانه حال المادة عن المادة وفعل هادم
لا يمكن ان يكون جوهر الوجود خارج ومدارها الى العقلاء المعقود من احكام الهيولى مجردة
عن الصور كلى حقيقة لكون الحكم بها على الموضوع بحسب النفس واعرض على هذا الاستدلال بوجوه
الاول انه لا يجوز ان يكون تلك المبادئ للآثار المخصوصة اعراضا مخصوصة اوكل موجب اثر
الجسم لا يلزم ان يكون صورة جوهرية مثل الميل القسري وعن القسر هذا آثار الحركة وليس بصورة
والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الاحراق وانما الحركة في بعض المواضع بسبب الحرارة وليست الصورة
جوهرية فلكل يا تسميته صورا امثال الاعراض والقوى كالعادة والعاهر والمتصورة
عند المشائين اعراض مع انهم يسمونها صورا وحصول الهيولى اعادة الصور وقد كانت
هذه المؤثرات القوية اعراضا فهي الى الاولى بالوصف ولعل هذه مقدمات والفاعل علة والمؤثر
لم يقدر الا معلى اثبات الصور بكونها مبادئ جوهرية ليس صعيقا على كونها مبادئ فعالة بالجسم
لا يكون كونها مبادئ هذه الآثار المخصوصة لاجل كونها محققة مخلوقة فهي لمكان ذات الاجسام
ومبادئ لبعضها يمكن جواهر او معدوم مجرد جوهر ولم كانت اعراضا فكونها كالآثار لحار
صحاح في المحققة عن فضول الكلام في المحققة المحققة فما الذي اوجد او هي
محققة هي ذاتها بعضها الجسم المطلق بواسطة الاولان صحان حقيق الثلث وهو
المطلق واما ما دفع ان ثم سبب الافعال والآثار في القوى في باب المباحث بعد ما حقق الاثر

من كون الفاعل والاتحاد بحسب ان يكون متميزا في الواقع على الاجسام الواحدة اما الامام ان المعارق
الى سائر الاجسام واحدة لا يجوز ان يكون اخصوص بعض الاجسام دون بعض ولو سلم فلا يجوز ان
يكون احتمال الآثار احتمال استعدادات بحسبها يصدر عن المعارق الآثار المختلفة كما يصدر عن الكمال
المختلفة الاولية عليها والجواب ان الاستعداد كالهوية والامكان امر عدمي ليس مساوية صورة
وذات المستعد بها الاستعداد لا يرى فكل كان امرا عارضا اتوا اعدادات الجسم الكامن فصل الآثار وعاد
الكلام في ترتيبه عليها وعوضها جزء الجسم الاخر اوله وترتب الى متهى بالاولى الى صور
وذات الجسم يكون مقومها جامعيا على الجسم وعلى ما يصدر عنه ما احوج الامر بكذا اطلس الاحد
لم يرجح وتعود اذا كان اختصاص الاجسام بعوارضها وآثارها بحاجة الى صور مخصوصة مختلفة
يكون بحسب اختلاف الآثار حاسب اختصاص تلك الاجسام بتلك الصور واختلافها بها بعد
اشتراكها في الجسمية العامة لان الاول لم ينك الصور ووجودها بها بسبب الطبيعة الجسمية المطلقة اوانها
مخصوصة وجودها العاقل عن المبادئ متعلقا بالانواع تماما بها الخاصة وليفتقر ان الكلي
عن هذا التحويل في فصول الانواع المركبة البسيطة وبطلوا بحيث احضاء الفصل كالناطق
مثلا بحصة من النوع المخصوص كالانسان بمعنى كون حصول اي واحد في جميع الانواع الجوهرية
لا تعلق ان تحصل من تواتر الفصول والوازم المناقرة عن الوحدة والتوحد العالية ام يكون ان لم
يكون المعارق جهات مختلفة بها تختلف نسبه الى الاجسام فعند بعض الاجسام آثارا مخصوصة وبعضها
آثارا مخصوصة او من عن جانب الصورة نوع او يكون عدد المعارقات كثيرة حسب كثرة انواع الاجسام
كما ذهب اليه الافلاطون كافلاطون وهم تحت حدوده حيث عليه وشهادة كبقراط وانباذقلس
وفيثاغورس واغاثاذيمون وهرمس حيث اعلم حكماء الفرس والمرمس وهو الحكيم
لم لكل نوع من انواع الاجسام مدبرا عقليا ذو غاية بذلك النوع وهو العاقل والمرد
المولد في الاجسام النامية لاتباع صدور هذه الافاعيل من بسيط عنه الصور فيها
عن تحولها او الافعال فلا يصدر بها كما نقله عنهم الشيخ الاشراق في كتبه والجواب اوليس عنكم
وان تعدد المعارقات الكثيرة وانها مبادئ فعالة في هذا العالم الا انا نعلم ضرورة ان حاسة هذه الآثار

كانت على سبيل الاستقلال او على وجه الوساطة امور مغايرة للاجسام اذ لا شك ان النار
محرقة والماء مبرد والارض مجمدة والهواء مرطب والافلاك متحركة والفرس يعدو والشمس مضيء
والحجر يهبط الى غير ذلك من الافاعيل المختلفة الصادرة عن الاجسام المختلفة والقول بانها
ليست مبادئ لها لا بالاستقلال ولا بالاعداد مكابرة ظاهرة ولا مشابه بين الصور حتى تكون
نوعيها الطبيعة الجسمية وحدها اياها ولما كانت محصلة نوعية في العقل الا انها متحدة في الوجود
لا محصلة ومقومة او لا اذ لا يحتمل ان يكون الجسم المركب من الهيولى والصورة الامتدادية امرا
تاما بالفعل لا يكون مبادئ الانواع التي تحت الجسم المطلق اذ لا يمكن ان يكون الجسم
ولا يمكن ان يكون اجسام كل واحد منها في موضع تحت ان يقومه ولعينها بالفعل بعد ان يحصل
الصورة والقوة بالفعل لا يكون داخلا في قوامه موجودا ولا يمكن داخلا في
قوامه هو متحصل به قوام ذلك المقوم جوهر وهو المسمى بالصورة النوعية والطبيعة حتى
انه لا يصح ان يكون الصورة الجسمية في الاجسام التي تعاقب عليها الصور الطبيعية تماما لنوعيتها
والا لكان يلزم ان لا يكون تلك الصورة اعراضا لاحقة بعد تحصلها نوعا فيكون الاجسام كلها
نوعا واحدا وهو باطل ولا يجوز ان يقوم الهيولى بالصورة الجسمية على الانفراد وبالصورة
الطبيعية على الانفراد حتى يكون لها مادة واحدة لان الكل لا يقوم بها صورتان
بل يكون تقوم او لا بالصورة الجسمية وبالصورة الطبيعية بتوسط الجسمية بعد قوام المادة
والجسم وهو معنى قولهم تا قد تقدم ان هذه الامور التي قد تقدم انها تحدث بالعقل لا يعرض فانها تعرض
والتحاد الهيولى بالصورة ليس كاتحاد الجسم بالسواد فان الجسم له وجود وقوام
بالفعل لا بالسواد ولا كذلك حال المادة مع الصورة والاعراض عليها ... مشتقة
الاعراض نوع من الاتحاد الاول لم الاحتجاج على ان الجسم واحتياج المادة الى الصور المحصلة
التي تسمى صورا انها مقومة الجسم في عدم جواز خلوه عنها غير صحيح لان احتمال الخلو لا يدل
على ان الجوهر واحتياج المحل الى الشيء لا يستلزم ان يكون مقارنا ومشاكلا او متحدا مع
اعراض الكم لوضعها لو لم يكن المحصلة مقومة الوجود لوجب ان يكون محصلة الطبيعية النوعية

فالاجسام ... ١٢٠٠ ... بسبب ... النوع ...

فالا بيض ... ر

واعتراض ... ر

منح ر

كان لها سبيلا ومقرات اسماها مقومات لوجودها مع انها المقوم والمحصل لها المادة او ... كذا
تسمى محصلة الجسمية انواعا صورا ايضا تسمى محصلة النوع اسماها صورا اذ لا يصح ان يوجد
دونها ويرد الموضع الى ما تقرر على طريق الاصول والاجزاء ذاتها التي الاشراق في
كتب بعضها وغيره للعاملين بوضع الصور وعدم ما ورد في كتب الاكثر المسمى بالاسفار
ثم ضعفاء الحق وعند الصوارف لكن طرحا لها بما في ما سامحة الا ... والذي ذكره الان من
بحث المعنى عادة ولم يحصل الاجسام والمواد فيها ماهية كمالات لتحصيل المادة ووجودها
انها الطبيعة الوجود الاولى الاخص في الوجود الاول الاشرف وفيها ما هو لواحق عرضية لها
لا يصح ان يكون علة لاجزائه ولا متوسطا لها ذاتها لم يكن من اللوازم الضرورية للامر العام
او من النوع الاخص بالعرض الاول عندنا وعند المعترض من المشائين من المادة بالصور
النوعية والطبائع الجسمية العرضية من العوارض الخارجة والا لكونها متقدمة في الوجود
على الجسم الطبيعي المؤلف من مادة ومحصلة للانواع التي تحتها ان يكون لا محالة جواهر و
الناس لكونها ما هو عن الانواع وطورها انما لها كمالها وتمامها يكون اعراضا عارضة
عرضية اذا تركبت او من امر من تركيب المعنى احدهما معلوم الجوهرية والاخر مشكوكها
وارد ذلك ان يكون بل هو جوهر صورة او عرض تابع فالطارئ مسمى الوجود وقد رسم
في القوة والضعف ان كان وجوده او من وجوده الفعل الذي والآثار المترتبة عليه
ما علم انه مسمى المقوم والعلة الذي لم يسم المقوم والمعلول انه بالقياس الى وجوده
لقد انه يتبعه ذلك انه لا بد ان يكون يتركب نوع او صنف من ارسال ما هو علة ومعلوله
من واسطة لم يسم الجوهرية الا ولما كان مقوم الجوهر او ما الجوهر وانه كان ذلك
الامر اضعف تحصلا واخس وجودا ما علم انه المقوم الذي يسمى العام عن تحصل الى
كونه جاما والوجود عنه مكون انما ما لا ادعو ما له المحصل لا ما
هو هذه الصور الطبيعية وهو من جهة كونها محصلة لمسمى الاجسام الطبيعية ان هذه الصورة
هذه الامور اذا ... الاجسام ... حوادث ... من انواع ... اذ

او الاعراض واما تقسيم محل بعد ما مر من السر وكل ما يستدل به على حدوثه هو للجوهر موجود

لا موضوع الا الكل الجوهر يحصل العوام من عرض والحق على ما يتبع العدم الا الخاص بلا عرض

كل ما تحلك عنه لم ير الاعراض ما يستدل به على حدوث الجوهر ثم الحد منه لم يحصل الا في السيف

مستقل عنه ما هو لا تحالف به حد منه سعود لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحد وغيرها

وكذا اللمس او جهات ت وبين بها بيت لا كما انه لمس به منه ثم يحصل فيه الا احتياج الاشكال

والاوضاع وغيرها اعراض بعد علم انه يستدل بحدوثه لا دخل له في ذلك المستدل عنه جوهر او عرض ثم ان

الاصطلاح المذكور من رسم الجوهر والعرض خاص بكل منهما ثم لكن يستدل الحوادث ثم يستدل وانما الضابط

ذكر في محل العرض متعويا بعده محل الجوهر متعويا كما حقق فيه ما لا يوجب به المعوم ذلك المعدوم

لعوم بحث الوجود لا بحث الجهة والكلام هنا في العموم بحث الجهة والا طرح الكلام الا المعرج

المعدوم والموجود العدم بين الكلام منه هذا ما لاوات عند الاقدمين لم يبحث به الموقف ذكره

ثم الحوادث عند الا لم يذكر مسلكا آخر وبه المطلب وبه انه احدهم به المسلك الا سيما الا ويذكر

البحث من طرق المتكلمين مسلك الحوادث على وفق سلوك العموم ثم تعين في القواطع الموضع الاول

هو لم به الامور الاول الجواهر الموجود ووالجوهر جوهر ممكن من جواهر مثلا جسم النار

مجرد الجسم لكن جسم ذا امر يحصل من مجموعها جسم النار مثلا الماء والهواء والتراب وغيرها

والجسم لم يقول في الجوهر جميع الوجوه وهو الموجود الذي هو جوهر مستقل انه جوهر واما من الجوهر

مطلقا او جوهرا اوليا فان الجسم الا مثلا او الجسم الحادث من جسم انه او عارض لجسم الكل

على قسمين ثم جسم الاجسام او عارض من جوهر ولكن ليس الناس ولا الحوادث الا جوهر هكذا

نقول الله تعالى جوهر باعتبار انه جسم لا باعتبار وجوه الا والذي هو الصورة المادية وانهم

لا يمكن الحكم انه هو جسم لا باعتبار او بحيث او انه جوهر الا بعد انه يعلم ان الكل جوهر مكول

امر من جهة ثم الجوهر جميع الوجوه جوهر صادر عنه على المعلم الاول لكنه جوهر اذا كان

او او اجزائه فكان لا يعقل الكل الا بالاول ومكذا لا يعقل الا الاول الا ما والا الاول والمعدوم

بالطبع على المعدوم بالطبع على الشيء متقدم بالطبع على ذلك الشيء فلا يلزم ان لا يعقل جوهرا الا

الا انه يعقل جوهر من جميع اولا لكن لم يبح ذلك الجوهر اولا انه جوهر بالكل لا يمكن اسبابها الا الجوهر

الاولي والازم السور يد انهم ما ذكره صاحب المطارحات ثانيا تبع الاقدمين وانما الحواس ما ذكره في

الموقف ما علم ان هذه الامور المذكورة من مدارك الحس انه لا يحصل لهم بحصول طبيعة واحدة نوعية

معقولة وانما حكم انها المستقل ومن حكم اذا ادركها المركب من خاص ومن الاستقلال

ان كان الاسود والابيض والاحمر والحلو مما لا حظ لها في الوجود وانما الموجود في كل منها الا هو موضوع

ومنه تحكم بكونه او جسم واحد لا من المتيقن ذات جوهر وعرض ام معقول لم يكن مجموع ذا معقول

واحدة خارجة عن المعقولين الحسيين ولا واحد معقول واحدة من عين المعقولين ولا انها حاصلين واحد

لم يحصل يحصل اذا علمت ان معقولا لا يكون الا النار والهواء والماء والجوهر ليس موجودا الكل منها

حصة واحدة تحصل وحدها وحدة حصة عن الكل ولا اعتباره فيكون جوهرا واحدا ما لا ان و

الجوهر حسب وقد علمت انه لم يحس محسوسا هو العقل ولذلك ما اعتبار من المفهوم على التحليل و

على انه لم يحس في المركب بحسب المادة الخارجة في الوجود والعقل يحد بالصورة ومادة ان

انه لم يكن فصل الجنس الجواهر جواهر فيكون مبادي تلك الفصول اعني الصور النوعية جواهر

فاذا الفرد هذا وكون طبيعة من الحوادث على رد على المذهب الاول فصول الاول المسلك من احد

المحسن لم كل ما سوى الله حادث هو جوهر والا هو عرض ليس مراده على الاطلاق ومن كل

موضوع ~~[illegible]~~ كل نوع طبيعي تحت جنس الجوهر له وحدة طبيعية واحدة معلوم كالماء

والهواء وغيرها واحد حاصلة معلوم ولم نعلم كونها فصلا او خاصة لتلك الطبيعة بنوع كونها

من العقل في مسائل على كونه فصول الانواع الطبيعية لاجسام الا من الجوهر المادي الموجودة

الجواهر العائدة بها كما عند الاقدمين ان الماء عندهم ليس عبارة عن الجوهر المعدا والرطب

الحرارة والبرودة والسرعة وغيرها من مجموع الاعراض القائمة وكذا الماء والهواء والحيوان و

النبات والجماد ونحو ذلك والا هو جوهر او بعده الاعراض وما انها من المستقل الحلول

حال عند العرض وانما اورد انها حوادث هو فصل الجوهر به النار ومنه الماء مثلا

بهذه الاعراض المحسوسات عندهم مبادي الفصول فانما الفصل السواد والبرودة ونحوها

صح انه او ما له حد عند او محل الحد ثم اذا حصل منه الحد السعد مستقل عنه ما هو جوهر

مر ح

انه يحمع جوهر

سلام

وغيرها الماء موجود مرة

بانواع طبيعية وما يشبه بالفصول فانه يسمى الامور الطبيعية التي توجد بها الطبيعة سبكا لها
المادة بخلاف كلام العاجز والرد وانا الساكن والانسان والفرس والسيف فان له علاقا اربع
كلها داخلة شتان بها معلومة للوجود وهما الفاعل والغاية خارجتان عنه لم التقدم والالحاق
وشان بها معلومة للماهية وهما داخلتان وذاته بطلب احديهما بالاولى والوجود ولكل منهما
حاجة الى الاولى كما سيعلم في الفصل الآتي واما فصول ذاته بما هو ذو جم امور جامع لطبيعة
المسماة بالصورة فالصور الطبيعية جواهر واما قول المستدل للصور في المعنى الاخرى
في الجوهر لانه لم يكن جوهرا انهو الله معناه لم يكن ما علم على الاجمال انه جوهر وله وجوده
طبيعة مجردة لا محل جوهر لانه ادوم سبق في الوجود والعلم يكون حينئذ الشيء الواحد كالانسان
مثلا جوهرا لا يتوقف على العلم بجميع اجزائه الخارجية كالعلم بكونه جسم الطبيعي وكونه حاملا
ابعادا فيلزمه لا يتوقف على العلم بانه مركب في الخارج من الهيولى والصورة وانهما جوهران اذ
ومع الاحتمال فيهما مع الاتفاق على جهة المعلوم وجوهريته فقول المعترض ان العلم بكون
الشيء لا يحصل الا بعد العلم بكون جوهرية كل جزء من اجزائه غير صحيح وكذا قوله في الجوهر انما يكون جوهرا
اذا كان ذلك الجوهر جوهرا من جميع الوجوه لا حاصل له اذ جوهرية الشيء لا تكون بوجه دون
وجه لان الجوهر جنس للكثير من الانواع المحصلة ومقوم له ومقوم الشيء لا ينفك عنه في اعتبار
من اعتباراته ووجه من جهاته فالجوهر جوهر باي اعتبار اخذ وانه حيث اخذ ليس له
والتمثيل بالحمار الحار او الاسود يعد على ظاهره فيحمل الجوهر على احد وثانيه بالذات وحمله
على المجموع ليس بالذات اذ ليس صدر حاله والكلام فيما هو جوهر بالذات اي المجموع
الموضوع لانه لا يلزم ان يكون الله جوهرا اذ يستقيم عند تمام هوام الشيء عليه وجوده
ووجوده بعد وجودها ووجوده لانه معلول لوجوب العقول والامكان يكون في المعلول اكثر
منها في العلة فاعتبار العلة اكثر من اعتبار المعلول الا دون العكس فكيف يكون
المركب مستغنيا عن الموضوع وجزؤه مفتقر اليه واما الجزء يكون في الجوهر بما يجزيه الآن والجواهر
فهو انه من مجاز جامع اهل براط الوحدة الطبيعية في الانواع المحصلة وكيفية علمه

تثبت في
بوجوه

وكل ما هو جوهر بالذات لا ينفك عنه الجوهرية
بوجه من الوجوه ولو الجوهر بالذات

حال الاتحاد الطبيعي بين المادة والصورة بحيث يجعل الطبيعي بالفعل الا باعتبار بين
الموضوع والعرض فان احدهما ليس اذا كان سبب القوام على العموم فيكون تمام النوع غير
معقول الا بالعرض له وجوه الا انه لا يحصل فردها بالعرض وحرسا اخره ذاتا احديه متعددة بحيث يجعل
الجوهر بل المجموع شيئان جوهر وعرض لا شيء واحد جوهر او عرض مما اما عند غير طريقة الحكمة
المشهورة كالمؤسسة لهم الذي بيدنا انه بحوره واما من على طلبا الفصل هو لهم الصور
النوعية ليست بجواهر ولا باعراض بل هي حيوان خاصة للجسمانيات النوعية والجوهر ليس بجوهر
وذاته ولا عرض بل لا اتحاد بالماهية بوصفا جديدا وذلك على ما اشير اليه من ان فصول الجواهر
متحدة مع الصور والمركبات الخارجية وهي ليس بجنس للفصل المقسم ولكن يجد موضوع
الجوهر الا انها للفصل لم يعرض بهما بحيث المعنى والمفهوم فيجوز ان يعرض له اعم الا و
والآن وعارض اخص له ما دام لم يكن فصل الجوهر المقسم جوهرا وذاته لم يكن عرضا الخ
لما توهمت استحالة تقوم الجوهر بالعرض كمقوم الفصل الا وهي بخلاف الجنس فلما كانت جميع
الفصول بعينها الصورة الخارجية وجب ان لا يكون تلك الصورة الا بحيث يقول الجوهر
بالذات ولا انه بحيث يحمل المقول الا على الوحدة ومع ذلك معلوم انها غير مفتقرة الى
الموضوع وهذا انه حال الوجود لو وجد الجوهر يحمل عليه الجوهر لا انه يكون الجوهر جنسا
له اذ لا ماهية للوجود يكون له جنس يتحد مع الماهية في الخارج موجود الجوهر جوهر
وجود العرض عرض بهذا الوجه الذي ذكر ان هاهنا سقط العارف الالتي الصور النوعية
هو دوار بسيط وجوده والصور البسيط لها وانها واما حاجة الوجود الى
الصورة لا الهيولى ملبسة وانها مالها ثم مهام العوارض المسماة عند القوم
بالعوارض المشخصة من الكم والكيف والوضع والاين وغيرها من علامات التشخص ولوازم
واما الشخص بعين الوجود فالوجود يتشخص بذاته والماهية متشخصة به كما انه موجود بنفسه
والماهية موجودة به وكما ان كل فصل اخير للنوع الا انواع مصداق لحمل جميع ما يحتملها
من معاني الاجناس والفصول التي بها العرض والنعمة التي يركب منها النوع الاخير فكذلك

عبارة عن

الصورة الربانية صحيحة لانها جامعة لجميع المواد والصور والقوى الروحانية
المركبة الطبيعية كالانسان مثلا فالصورة البسيطة الالهية لا تركيب فيها من الجواهر والجنس والفصل
والنمو والحفظ والحساسية وغيرها بل هي بذاتها كلية بسيطة الاشياء وكلما كان الوجود ادوم
اكمل واشد كانت صيغته بالاشياء اكثر ومن ذلك صح الى هذا المقصد من مسائل الكلام
عند ذلك عن الاطلاق في شرح هذا الكتاب انه وهو من الحكم المضنون بها على غير اهلها
قال ويعدم الصورة عن المادة في نفس الوجود الوصفي من هذا العقل كبعد الارتباط
بين المادة والصورة في الوجود وانهما متلازمان لازم معلولا علة واحدة مع بعدم
احدهما عن الآخر في الوجود من قيام العدم قال فعدم لمن المادة بحسابه انما العدم بالفعل
عند وجود الصورة والعدم قام الصورة المادية ليس لوجودها وحوا عن المادة ملازمة لها
لم يكن بينهما علاقة المضايفة المحض وليس لمن المادة بحسابه بعينه العوام الصورة
لانها ماهية جوهرية ... بالقوة ولم الصورة جهة لذاتها عن جنس الوجود الشوكي
كما علمت ان الحال لوجود الصورة في هذا الوجود عن الشوكي كانت متعددة ومتكلم
بمقدار مخصوص وشكل مخصوص وليس من لوازم جنس العام المشترك والازم اشتراك
الاجسام كلها فيها واللازم لو امكن اللزوم فيها اذن حاصلا فيها بالفعل ودون المادة
وعدم وصف مجردة عنها والعدم لم يوجد الصورة عن المادة من غير وجود منها عليها وود
وعدم وصف عليها فهو قام بها كان بالصورة اصلا فاعدادها بالاجر ولو كانت لوجد والكل وشئ ظ
الطبيعي في حد والكل واحدة فلو كانت بحسب سنايا ... الاحسان ولا اتحاد لما كانت مغايرة
مادة وعدم وصف مجردة عن المادة وعلى انها فرقا فمنع لم يكن بينهما علاقة ذاتية ولا
وجودي فلا يتم لم يكن تلك العلاقة واما علاقة التضايف او علاقة العلة والمعلولية الا انه
معرفة مع حيث ذاتيهما اماتا اولا فلانهما معلولة لجوهر والمضاف معقولا اول واما ثانيا فلان مرة
كلا منهما غير معقول بالقياس الى الاول بل معقول في ذاته لطرائد ذاتهما وكون احدهما
متعقل للاول بان يكون هذه مادة لتلك وتلك صورة لهذه لا للعلم الاضطرار من وجه

عموم كما قد علمت مما من خصص بالمادة الكائنة كل منهما من حيث الوجود صح بمعنى مفهوما
ما هي الهيولى داخلة تحت المقولة لا بالعقل الا بالقياس الى ماهية علة او دائمة او استعداد له او
دائم استعداد له وكذا الحكم في الصورة صورة لا بالعقل الا بالقياس الى ماهية تامة وكذا الحكم في الكلام
وليس حينئذ كل منهما غير قطع النظر عن مفهوم الاسم واللازم لحيثية استلزام كل منهما الآخر لا لسان ل
لانها عقلان مقارنان ما لا يطلان كالاسناد وحال بين المادة والصورة المتلازمين والموجودين
معا واما في الاستعداد لا يعرض للمادة بالقياس الى الصورة الموجودة معها بل بالقياس
الى الصورة الاخرى غير موجودة بالفعل بل بالقوة وكذا الصورة صورة لمادة بالفعل لا بالقوة
واذا لحقت بالفعل بطل كونها مادة بالقياس الى هذه الصورة متصرفا مادة اخرى الصورة
اخرى قام التوهم الوجود كل يحصل لصورة تحتها لما تحمل آخر من الوجود يقع مستعدة
لصورة اخرى وتستلم ليس التعلق بينهما التعلق المضايف بل علاقة التلازم الوجودي على نحو
عن التضايف قال فلابد اما ان يكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول واما ان
يكون العلاقة بينهما علاقة امرين متكافئي الوجود ليس احدهما علة ولا معلولا للآخر ولكن لا يوجد
احدهما الا والآخر يوجد أقول لما تعين العلاقة بين المادة والصورة ليست علاقة التضايف
فلابد اما ان يكون احدهما بخصوصها علة والآخر معلولا او كونها امرين متكافئين في الوجود التكافي
في الوجود محصور على وجهين احدهما ان يكون كل منهما علة للآخر وهذا مستحيل بالذات لوجوب
العقل الصحيح عن حاجة الى تكلف الاستدلال وثانيهما ان لا يكون احدهما علة ولا معلولا للآخر
ولكن لا يوجد احدهما الا والآخر موجود معه ... لكن ليس كذلك لم يكن عدم كل منهما
علة لعدم الآخر اذ كل ما لا يكون وجوده سببا لوجود شئ لا يكون عدمه سببا لعدمه فكذلك شيئين
لا يكون احدهما علة للآخر وبينهما علاقة المتكافئين فلا بد لم يكن عدم احدهما علة لعدم الآخر
من حيث ذاته ولم كان عدمه مع عدم الآخر فكل منهما يرتفع مع رفع الآخر لا به فليس ارتفاع رفعا
موجبا لرفع الآخر جامع رفع كما ان وجود كل منهما ليس وجودا حاصلا لوجود الآخر ولا وجوده لو
وجود الآخر بل وجوده مع وجود الآخر والفرق بين الوجهين ما ذكره في كتاب الشفاء ...

على المعلول بشرط زيادة الصانع لهذا الوجود وحال هذا المحض وعدم [illegible] العلم

لم يرتفع قد يكون شيئا اثنين وقد يكون لا يوجد منهما مع كل واحد منهما الآخر اذ قد يكون احدهما الوجود

لكن ليس موجودا [illegible]

وهو وجود العلة شيئا الآخر وهو وجود المعلول وقد يكون معلولا موجبا كالعكس وذلك او يكون

علة واحدة فيكون كل منهما علة موجبة لوجود العلم [illegible] الاثنين يعتبر حينئذ العلم بوجود

معلول او عدمه لوجوب العلم بوجود العلة او عدمه وكذا العلم بوجود احدهما معلول علة واحدة او عدمه

لوجوب العلم بالآخر وجودا او عدما ولم يكن اصلا شيئا الآخر وجودا او عدما ولهذا يكون

كلام الشيخين بحيث يكون رفع الآخر [illegible] ولم يكن رفع الآخر واذا كان

لكن [illegible] الامر الثالث

يكون [illegible] الامر الثالث [illegible] لا يكون [illegible]

لا [illegible] رفع الآخر والآخر [illegible]

[illegible] الوجود العلة بالآخر ومعلوم

[illegible] الامور [illegible] الوجود [illegible]

والكلام [illegible] الملزوم [illegible] اللزوم [illegible]

[illegible] ولم يكن [illegible]

كونهما واحد الوجود [illegible] الواحد [illegible]

والوجود [illegible] والصورة واحد [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] كل واحد منهما [illegible] الوجود

[illegible] الوجود [illegible]

فيكون الشيء [illegible] كل [illegible] ذلك

[illegible] وجوده سواء كان تام العلة او [illegible]

[illegible] المعلول [illegible] النفس الناطقة وهو لم يكن رفع المرفوع

منهما [illegible] الامر الثالث [illegible] الامر الثالث قال [illegible]

[illegible] مطلقا لم يكن [illegible] بعلاقة [illegible] الآخر

[illegible] النفس الناطقة وهو لم يكن [illegible] الآخر

[illegible] الآخر [illegible]

[illegible] الآخر [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] مع [illegible]

[illegible] معلول صادر [illegible] معلول [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] الوجه [illegible] معلول

لم يكن التلازم [illegible] علة واحدة واما [illegible] المرفوع

[illegible] الآخر وذلك [illegible] لم يكن [illegible] علة الآخر

والآخر معلول [illegible] العلة علة [illegible] المعلول [illegible] الامر

لم يكن احدهما علة والآخر معلولا [illegible] احدهما علة الآخر والآخر معلولا

على الاطلاق [illegible]

[illegible] قال [illegible] الآن [illegible]

[illegible] لم يكن العلة [illegible] المادة [illegible] العلة [illegible] الصورة [illegible] المادة

[illegible] التلازم بين [illegible] والصورة ولم يكن احدهما [illegible]

[illegible] لم يكن [illegible] العلة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] المادة [illegible] القوة [illegible] الاستعداد [illegible] المادة [illegible]

[illegible] مستعد [illegible] لا يكون [illegible] المستعد

[illegible] مستعد [illegible] لا يكون [illegible] الوجود [illegible] المادة لا يكون [illegible]

[illegible] استعداد [illegible] المادة [illegible] الوجود

صورة [illegible] استعداد [illegible] المادة مستعدة [illegible]

[illegible] المادة [illegible] بالقوة والصورة [illegible] بالفعل [illegible] المعدوم [illegible]

سيما الا انه بعد موجود اصلا وذلك الشيء هو كونه بعد المادة علة لوجود الصورة الا انه بعد مصورة
لصورة او رفيل بهذه الصورة سواء كانت العلة بالزمان كما في العلل المعدة او بالذات كما في
العلل الموجدة ويرد انه لا يكون موجودة الا ويكون علة للآخر ولا يكون موجودة الا ويسبقه الآخر
ولو صار التلازم بينهما وبهذا امر المعدوم بالذات فان معناه انه لم يكون وجود المعدوم وجد تكون بعده
متقدما وعلة سببا واحدا وكذا وجود المادة وجد كونه سابقا او معلولا سببا واحدا
سواء كانت العلة لازمة لذاتها غير منفكة عنها او عارضة لها منفكة عنها وسواء كانت ليس بالعكس
لا مانعا في ذاته ذات ذلك الشيء او بالعكس لا ما يساويه ذاته فانه كلا العكسين باطل جاز
الوجود اذ هو الامكان بما هو سبب لعارضه وما يوجد عنه بلا شبهة عن ما يساويه عنه وجها ما هو سبب
بيانه وما يوجد عنه [illegible] فان العقل الصحيح والذهن المستقيم لا يابى ولا يشمئز عن تجويز العكس
كلها فان الغني بوجهها والزائل بعضهما جميعا فان من المبادي ما هو سبب لما يساويه كالنار في
الاجسام ومنها ما هو سبب لعارضه كالموضوع للعرض ومن هذا القبيل كانت الصورة للمادة
والعقل المحض في ايجاد السحب على التسمية لكن من الاوهام العامة ذهب البعض الى الوجوب انه
على الواجب تعالى والمبدء على الوجوب [illegible] على اللوازم الخارجية فجوزوا الى المبدء لا بشرط الوجوب على
لوجوده بعينها او من مجردة ذلك بعد وجودها لا بشرط الوجوب للعلة قبل الايجاد [illegible] كان
علة لعدمها والمقدم [illegible] لم الشيء هو الذي يكون متقدما عليه بالزمان وهو الذي [illegible]
السبب لازم له وهذا ما ذهب اكثر المتكلمين [illegible] الى مفهوم كون الشيء [illegible]
[illegible] عليهم ان يكون [illegible] مصدر وارادة من جهتها صدر عنه المعلول [illegible]
[illegible] يكون النار [illegible] الحرارة والماء [illegible] البرودة لا يمكن انفكاكها عنهما وكذا
ربما [illegible] الشيء لا يدل على [illegible] في الوجود [illegible] لعارضه [illegible] مثل الاربعة
للزوجية والملك [illegible] موضوعاتها [illegible] الوصف [illegible] القسم
الذي [illegible] استحالة كون المادة علة للصورة ليس من جهة انه لو كانت علة
[illegible] لا يكون [illegible] او [illegible] لم يكون علة الشيء [illegible] لمعلوله [illegible]

في

ملابس ظهر

التسمية ظ

لها ظ

هذه الامور الاربعة المذكورة في الدروس لا ساواه السبب اذ جميع هذه الاقسام مما هو واقع في باب
الاسباب لا يستدعي [illegible] الذي احال كون المادة سببا للصورة هو انه لو كانت ذات العلة قبل الصورة
لا ما ذات [illegible] والشيء لا بد انه يكون ذات العلة متقدما عليه وذلك الشيء من تمام السبب
ذاتا كان او ربما [illegible] فلا يكون حامل الشيء الذي كان انه يكون علة له والا لزم تقدم الشيء على نفسه
اذ الشيء [illegible] يكون بالعلة [illegible] سبب الشيء فلو كانت علة له ذلك الشيء لزم تقدم علته على نفسه
هذا [illegible] يكون [illegible] سببا للصورة [illegible] وهذه المحالة ليس [illegible] على انه ذات الشيء [illegible] متقومة
للصورة [illegible] على [illegible] الالزام والاقتران لا [illegible] المستند [illegible] مقوم للمعلول كالعلة
الاولى للعقل [illegible] معروض له [illegible] كالجسم [illegible]
كالاربعة للزوج والنار للحرارة [illegible] الاجسام [illegible] ذات [illegible] وجوده الا
فان [illegible] بالوجود العقل الا ان الصورة لا مثل الصورة والعرض [illegible] الا
حاصلا اذ يكون الشيء [illegible] وجوده [illegible] لا [illegible] كونه متقدما عليه كالامثلة المذكورة
واما [illegible] عن [illegible] وهو [illegible] فلم كانت [illegible] دائما مجردة [illegible]
عن [illegible] مجردة [illegible] وبالاعتبار [illegible] الاجسام الطبيعية [illegible]
[illegible] الاولى الا [illegible] عن [illegible] المجردة [illegible] والاطلاق
والنفس [illegible] والاعراض [illegible] عن [illegible] المحصلة [illegible]
انواعا [illegible] لا يكون [illegible] جسم [illegible] لا بد ان يكون اما فلكا
او نارا او هواء او ارضا او ماء [illegible] الشيء [illegible] فلكا او عنصرا او [illegible]
او غير ذلك [illegible] وجودها [illegible] الصور [illegible] الانواع
[illegible] الاعتبار [illegible] ما ذكرناه [illegible] فلو كانت المادة
علة [illegible] للصورة [illegible] الصور [illegible] والثاني [illegible] المعدم [illegible]
[illegible] الشرط [illegible] لا [illegible] مادة [illegible] اصلا [illegible]
شرط [illegible] العدم [illegible] عدم لا [illegible] اصلا [illegible] المشهور

فيما كان الهيولى ... مخالفة للانواع
هيولى الافلاك مخالفة للانواع

هيولى الافلاك مخالفة للانواع ومخالفة لهيولى العناصر فالمراد به انها كذلك في الوجود
من الصور اللازمة لها المقومة لوجودها بالفعل لا انها كذلك في ذواتها باعتبار ذواتها
لا ذاتها مجردة عن الصور ولو كانت الهيولى مخالفة في الذوات العقلية لكانت مركبة
الهيولى والصورة لاشتراكها في الهيولية فكانت الهيولى هي التي لا اختلاف فيها واما الاولى الصور ما دام
كانت كذلك كان بها تقصيره وسلم من الصور التي عن محل لجسم ادلا ... المتقدم سبق حال
كان اختلافها لامور يختلف بها احوال المادة فيكون يعني الصورة الاولى ومعدودا لم
لي علة اختلافها فان كانت العلة هي المادة فقط لزم تخلف المذكور ولم كان علة وحده
هذه الصورة في المادة وشيء آخر عن مادي لا المادة بعينها هي العلة القريبة للاول
وشيء منفصل فيكون في الوجود بما يخالف كل احد المادة مع واحد معين منها صورة
معينة منها جميعا واذا اجتمع مع واحد معين آخر حصلت صورة معينة اخرى فيكون المادة
لا صنع لها الا القبول واما حاصل كل صورة فانما يحصل عن تلك العلل المفارقة و صورة م
اختلافها من جهة اختلافها فيكون حصول كل صورة وخصوصها الذي به تمتاز عن ذاتها
وبذاته مبدأ لها المفارق لا بالمادة والغرض لم المادة كما لا صنع لها في الايجاد الصورة
خصوصا لا صنع لها في العوام وحده تحت الجنس فلا حاجة للصورة اليها في الصدور
لا في العوام الا انها لا بد منها في ان يكون محلا لامكان الصورة او امكان آثارها
... والفعال لا بها او كانها ادامه صورة حسابه الا ... لها لجد داهر
دائم او عرض فيها جهة القوة والامكان الاستعداد ... فيها مادة تحملها
اذ قد علمت ان ذاتا واحدة لا يمكن ان يكون فيها حيثيتي الفعل والقوة جميعا فالفعل حيثيتا در
جهة للصورة والقوة وجهها للمادة مادي ... ان المادة لها القوة فقط
والطاهر ان يكون هي العلة للصورة لوجه من الوجوه واذا كان من الواحد ... تها
لم يكون احد ... العلة ... الاولى والطاهر ان يكون تلك العلة هي المادة ... صورة
لم يكون الصورة هي العلة التي تحل المادة فلا بد ... النظر ... علة الصورة

للمادة

للمادة ... لم يكن ... علة او واسطة او لا ... لم يكن ... علة ... او
وجه علة كاملة قال فهو لما الصورة التي لا تفارقها المادة ... ذلك ... واما
الصورة التي تفارق المادة وتبقى المادة موجودة بصورة اخرى ... فيما آه
اعلم ان الصورة ... على ضربين صورة لا تفارقها المادة ... يتعاقب ... صورة
تفارق المادة والمادة تبقى موجودة ... تتعاقب ... الاول ... الى
لزم الهيولى اما العدم ... القطع والفصل والوصل الا ... به
من ... الواحد ... على
او واسطة ... العقل ... لم ... النظر ... آخر
الكل من الصور ... المادة ... على ... او
واسطة الهيولى وذلك لانها لو كانت ... على ... او واسطة ... لكانت ... عدم المادة ... عنها
فيكون للصورة ... للمادة ... هذه الصور ... لما علمت ان الصورة
لا ... عن المادة فيكون ... حادثة ... حادث يحتاج الى مادة ... استعداد ... سحر ر
... الكلام ... على ... مادة المادة ... الامر ... المواد ... يجب
كون العلة ... موجودة ... وهو المعلول ... النوع المنحصر ... لا يمكن ان
يكون ... ولوازمها ... واحد ... لعوارض مفارقة
كل عارض ... يحتاج ... وجوده ... العالم لا يكون الا ... المادة ... ذلك
لم يكن المادة موجودة ... يكون الصورة بعينها
... المادة ... لم يكون ... الوجود
شيء واحد ... المادة ... الا بانضمام
صورة ... المادة ... وجود ... ذلك ...
الاحوال ... صورة ... المادة ... صورة ... بعض
ما ... المادة ... المادة ... مع ... وحده

من الصور يحتاج الى اصل طبيعة لا يرى نسبتها واحتياجها الى هذه المادة فالمادة لا يعدم
لعدم شي من الصور المعاقبة لحصول البدل له الذي يفعل فعله وهو المعاقب في التقويم
فبالجملة هذا الكلام يشارك الاول في ان صورة ما يشارك في ان يعاقب على اقامة هذه المادة آه لما
كانت الهيولى جوهرا ناقص الوجود مفتقرة الى المتجدد الى حلول الحلم علما لم يكن نسبتها
المقوم لها واحسن من الاتفاق وغير ارجح احتلاف وكذلك حال الصور المعاقبة
مالركة والاحلا وقد علمت انه معم الهيولى كذلك جوهر مفارق اصل ومن صورة بالايجاب
لكل واحدة وذلك المبدأ المقيم للمادة واذا عدمت صورة من الهيولى سبقت لها صورة
اوجز والاداء فمن حل الاحرار يشارك الى ان صورة ما نعاون المقيم القدسي على في الاستبعاد
الاقامة ومن هنا تحالها محل المادة بالعلة جوهرا عن حوهر الذي كان بان له ما لصورة
لوجد اولا من السبب القدسي عام صورة مطلقة ثم ما يلحقها انه لوحد عنها المادة وهو آه
معلولة للمادة لانها لا يحتم لم يستحق اولا من هو في الهيولى تحصلها جوهرا عن جوهر الذي كان محصلها
علما سوابها المطلقة تعدم على الهيولى المطلقة العامة وللهيولى المبرة تعدم لوحد على داتها المحصه
لما ما من ام المسبحى بالساهر والسلاو والحجر وغيرها ولذا بها المحصه تعدم العدم على الهيولى المحوز
لحوهرا المحصوصا قال ويكون من الامور الموجودة اما ما يمكن لو يحتوي ان يسمى بالاشارة و
الاشارة اما يحصل بسبب مفرق ومن كيفية لانهما يحل الجسم المستنير كاملا الاسعد من الشعاع ولا ينعكس
آه من بعد مع الاسعاد ولعلهم وحدوا الهيولى ما من بين احدهما واحد بعده والآخر مسير بالمعنى بالارادة
مثال له لعدم الاشارة الاكره وعدم الوجه والمثال الاضاءه الواقعة على الجسم من ابهم
ثم بها حصولها من الاضاءه احدهما السبب المنفصل وهو الجوهر المضيء كالشمس والنار وان كان
السبب المتصل وهو الكيفية الرئيس المعرفة الانارة وهو احد الالوان للمخصوص اذا كيفية اللونية
تحل الجسم العالي فيسعدا لانه لا يحل الشعاع النوري ولعله على سطح ولا يسعد منه كماء في الهواء
ولا ينعكس عنها والصقيل والهواء فلا يحب بعده من الشعاع والصقيل كالمرآة يحتمل لا بعد
منه الشعاع وكلهم لا يعقد على انه لا ينعكس منه لا عرة ولعله عنده انه كان عرضه فلما

والآلة لعدم عنده قال كان صقيل ينعكس منه انارة او من آه على نحو تعصيه وضوء
الاول شأ الانعكس على العودة الى الشعاع الى انه بعدم عنه لعوده او مهرومسه محوطا العظم آنه
لعدما لم كان المنعكس منه مقوا اسعدا او بعاد محسب لعدها وبحدس محوط آه وربما الحقوط
الاول لكانه لم الحج علم الساطع والمرايا وفى ما له الشعوع الصقال عن فاملس للضوء العطف الكيفية
اللونية مطلق الضوء مع المعرفة في طهور الالسعاده في حصم الكل كل كيفية محصوصة لعلم الشعاع
على خاصة عن خاصة الرئيس كيفية اورحه الكيفية اللونية هذا على مذهب ابن الكلام ثم حمل الاول من
الضوء واما على ان حمل الالوان من هذا الضوء يكون المعرفة الانارة حج كيفية اوروا العالم
عن الضوء كرأت المحشره وتحويها الكيفية الاسعاد ومن لا لسبق لاحد لم يسال الشيخ ويلحظ السعود
الشعاع وما الانعكاس بان يكلا منهما مرتبة حركة والاسعال والشعاع عرض والوصل لا يحرك
ولا يسعل بعد كونه تعبيرا يفيد الشعاع وتوضيحه هذه الالفاظ عام الوضع من الطلاق السعود
والانعكاس على الشعاع ليس له حركة على ان يحصل في جسم من المرآة على انه محصوص مع ان
المناسب والمثال عن ذلك وربما لو صدق المعصم مثال اوضح من هذا المثال ولو لم يوجد مثال
لم يخل المقيم اذ العدة هو الزمان وليس يحصل لم يكن للكلي مثال وربما مثل في المعام بان
ليشبه ذلك المبدأ المستحفظ لوجود المادة المتبقاة بالصور المعاقبة يسحق واحد يمسك سقفا
معا كما سعاده بارد واحدة ولعلهم اوتن لهما وان العودة العادة يحولها الى نعيم منها سحقا
اليوم بارادة الاعمدة المعاقبة الى بوردنا على الدين وكل يحلل ومعنى هذا ما طارده الحلال المعصر له
صورة بسلا آه لعل حمل الاولى لعل الدليل يحفظ المراد بالمخرج من الشرح والمسئل قال
ولعل له لعوله انه كان لعل المادة بعد ذلك الشر وبعوره فيكون بجمع عنها كالعلة لو اداء الطلبة
الصورة لطلب المخرج الذي هو العلة آه لعدم السؤال دائما وحاصل الجواب انه لم يعد العلة ليس هو
الصورة بما هي محصوصة بل الصورة اما هي صورة ما وهي باعتبار عدم الطلاق كل صورة محصوصة
الى لها اخر المستحق له لو حد عن ذلك السبب وجود المادة فلا يعلم شي من الصور يكون تركه الى
او من ذلك عنده وعلى الشر بانه لعل الوجود المسبق الا بالصورة ولا يكفي وجودها الا بها قال

ولكن لقائل أن يقول مجموع العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل واحد بنوع عام والواحد بنوع العام
لا يكون علة للواحد بالعدد لأنه من باب الأعراض على أن العلة الموجدة للشيء يجب أن يكون أقوى تحصلا و
آكد وجودا من ذلك المعلول ولأن الوجود والوحدة متلازمان متساويان في القوة والضعف فالواحد
بالعدد أقوى وحدة من الواحد بالنوع وبعموم الواحد بالجنس وبعموم الواحد بالجنس البعيد
وكذا الوجود أقوى من الوجود النوعي وبعموم الوجود الجنسي قلنا لقائل أن يقول إذا كانت الصورة
لا بعينها علة للهيولى وهي واحدة بالعدد ولزم من ذلك أن يصير الواحد بالعموم علة للواحد بالعدد
وهو باطل إذ يلزم أن يكون المعلول أقوى وجودا من العلة وذلك معلوم البطلان ويمكن الجواب عنه
لو جعل أحدهما ما بإفادة الشيخ وعن الثاني العلامة وهو أن العقل لا يستبعد أن يكون الواحد
بالعموم الذي يستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة للواحد بالعدد وهنا كذلك فإن الواحد بالعموم
العام النوعي على الحصر وهو طبيعة الصورة تمامه صورة على الإطلاق يستحفظ بواحد بالعدد
وهو السبب المفارق فيصح أن يكون علة للواحد بالعدد وهو المادة والأولى أن لم يعد بعد الحرارة
العقل لا يمنع أن يكون المجموع الحاصل من واحد بالعموم وواحد بالعدد علة للواحد بالعدد و
ما نحن فيه كذلك فإن الموجد الأصل فيما هو العلة بالحقيقة وهو واحد بالعدد إلا أنه لا يتم إيجابه إلا
بالعام أحد أمور تعاقبه إنما كان لأجل الصورة والإيجاب بواسطته يكون ذلك الشريك إلا أن
ولا يتم إيجابه إلا بأحد أمور تعاقبه إنما كانت ذلك لا يخرج عن الوحدة العددية بل إنما يحصل
الواحد بالعدد تام التأثير والاتحاد من جهة حصول المناسبة بين المفارق المحض البريء عن القوة
والانفعال وبين الكثرة وبين ما هو فرد إذ هو محل للانفعال والكثرة فأن يكون ذا جهتين
قوة وفعل ووحدة وكثرة فما لم يكن طبيعة الصورة المتعاقبة تمامها صورة من عند من
يخصص بالنوع فإنه السبب على الذات اليسيرة بعد كان العلة التامة الموجدة لها هو المعلوم
الذات من العام واحدا بالعموم الواحد بالعدد ذاتا فيحصل بابه الشاس بالوجود واستقر
منكرة منكرا لذلك الطبع المرسلة إذ ليس بالإيراد وكان فيما هو العلة فيما كان واحد
بالعدد علة للواحد بالعدد والشيخ لم يرد فيما لم يصرح باسم ذلك المبدأ الأصل وسمي جعفر

مما هو جوهر عقلي مفارق التام من جميع الجهات العادية الذي يسمى في عالم الطبع وعالم المواد
ليس فيها موضع إثبات المفارق العقلي ويسمى عقلا ووجها وضعا فيها والمعلول الأسعد ولسائر العقول
عن ذلك أحوال بأنه عقلي ما يسمى ولكنه سبب بهذا الشأن وهو جوهر عقلي مفارق عن المادة و
لواحقها كما لا يخفى على الذكي الفطن والأولى الكامل في الحكمة الصناع الحاجة لم يوجد في الموضع السابق
سمي نفس الكامل في هذه المرتبة صنعة الوحدة والوجود حرا لأنه وحدتها المستحفظة بالوحدة
الجسمية يكون الحال السبب بطلان الهيولى على أن وجه كاف فلم الصورة الذي الواسطة وجودها
لعبارة عن الموالد الجسم والمادة ما يخرج عن العام الوجود في الخارج عن الإبهام الأحادي ولم أن السبب
الشيء ليس بعموم الصورة وصفاتها الشيء وجودا في الخارج لأنها بالخصوص في العقل لا يمنع أن يسمى
مثلها العام المتحصل بتمام الوجود لمشاركتها الواحد الذي وحدته العددية لا تكون أقوى
من الوحدة الجنسية لأن العقل يتحصل بطبائع الصورة لا الصورة خاصة لو عاد ويجب حال
تحاج وتعتبر النوع لا فصل من العقل المتوسط الذي تبدل الصور المتصورة النوعية لا الأفضل بحصولها
وإنما الافتقار إلى العام الأمر العددي طبيعي الذي يسمى الشيء ليس عن الأسباب الأول
يجعل السبيل لأن الصورة وجودها وكونها سبب البقاء لكونه طبيعيا محفوظ الوجود و
الواحد بحصولها الشيء وما لم يتحقق ما ذكرناه لم يذكر أن كفى افتقار كل من المادة والصورة
إلى الأخرى والشيخ لم يجعل الشيء بعض ذات الصورة المطلقة لا يوجبها الشيء المعين بالصورة
بطبعها لا يحصها الدوام بعد الشيء وجهها جمعا وإنما الصورة معين ويسمى ها لا هو حول
معه تعينها بسبب دوام الصورة لأمر بعض الصورة **قال** والصورة إنما صورة لا لعله
المادة وإنما صورة لعلاقتها بالمادة ولا يخلو المادة عن شيء منها إلا الوجه بعد التعميم فهناك
أن قد يتقدم كلام فيكون هو المقصد لأنه يعقد بشيء يفتقر المادة لأنه واحد من الفصل أنها
الصورة التي من العقل الكامل في العالم للزوال والفساد ويعقبها بدلا المبقي للمادة
لم يتبقيها بعد الصورة كالذي بينها واحدة من الصور بعد الماضية بالعاقبة فيكون لها
الصور من وجه واحد بركة لعلة الشيء وما عدا إذ أو في المجموع الذي هو العلة من وجه آخر

سيه ر

بعضها ببعض ر

معلوله لان المادة اعني الهيولى وجه آخر ووسائط بين المادة المستفادة وبين مستفيدها العقل
والوسائط في التقوم والايجاد لانه لم يتقوم ولم يوجد ذاته اولا ثم يتقوم ويوجد بواسطته غيره
آخر اولى بالذات فمن هذا الوجه علة قريبة للمادة المستفادة في البقاء وبالوجه الذي هو من العلة
وجهه الهيولى الى الوسائط ولا علة قريبة لها وعلة واحدة او شريكها لانه ثم انه لم يكن علة
الصورة من بعضها العلل البعيدة للمادة بتوسطها فالعوام يرى من جهة واحد بعينه ادم مبادي
متعددة بعضها الى الصورة وبتوسطها الى المادة واما انه لم يكن علة الصورة عن العلة المبقية
للمادة بالعدد لكن بهما الظاهر انها متقومة بمثل الهيولى وبه العلم بما الظاهر قال واما الصورة
التي لا تفارقها المادة فلا يجوز ان تجعل معلولة للمادة حتى يكون المادة بعضها وبوجهها
بعينها آه اما لكون التلازم بين المادة والصورة التي لا تفارقها المادة ولا تفارقها المادة
العلاقة فلانه لم يكن احدهما بعينها علة اولى علة بعينها لمعنى التلازم في الوجود بين شيئين
ليس بعينها بعينه ولا احدهما علة موجبة للآخر على الاطلاق بل هما معلولا علة واحدة
لانا لا نكون كونهما معين صادرين عن علة واحدة والا لكان كل معلولي علة واحدة
بوسط او لغير وسط متلازمين وليس كذلك اذ العقل الاول من العقل احدهما متلازمين مع
عن الآخر ولم يجز ذلك بعينه مستدلين بالمتضايفين ومثلهما كالبنتين المتحنيتين اما
المتضايفان فعدم الانفكاك عن الانفكاك بينهما ليس من ايهما بينهما العدم انفكاك
لكل منهما الى الآخر لا على وجه الدور المستحيل واما البنتان المتحنيتان فليس بينهما تلازم
وجودي على ما يقع في التعلق وما يقع في الملازمة الجزئية ولا يجوز ان لم يكن العلة الواحدة
نعم كلا منهما بالآخر حتى يكونا في درجة واحدة من الوجود بل يكون العلة وتقوم كل منهما
بالآخر ملازم الدور المستحيل ادلا وحد الاستحالة بين اتم تقوم كل واحد من الامرين بالآخر
او بعلة واحدة بتوسط الآخر فاذن لا بد ان لم يكن احدهما بعينه الملازمين او صدوراً
عن العلة الموجبة وعدم ترتيبه الوسائط في الصدور لا يمكن ان لم يكن من المادة كلامه
الوجوه العلل الراسية وتعلق الصورة للمسبب كيف السبب بها تعقد الكلام لينظر التسبيح
فتغيت از

المادة بهما لوجه آخر وهو ان المادة لو كانت موجبة للصورة لكانت موجبة لوجوده بالشكل
ملزم لم يكن شيء واحد كاملا وشكلا وموجبا وما ملا لان المشكل عامر وشكلها كاملا وبالقوة
وجه من هو موجب هو شيء كاملا وبالفعل وحج لم يكن شيء واحد من جهة واحدة يكون بالقوة
وبالفعل جميعا وتكون مصور الما تصوره بنا في الماشية وعليه الوجه آخر
لكنا نقول للفاعل الى مصور في العكس لصورة علمه معلا عقليا مصور القوس الصورة العقلية
يلزم من ذلك ان يكون الهيولى ذات جوهر من باحد ما تصور وتوجيه بالآخر مصور وبعدها يكون
مجهر الهيولى لاحد احدهما من جوهر وذلك الآخر هو كمال زائد على ذات جوهر العاقل
لوجه آثار اسمها بالاعراض ولو كانت كالطبع المحرك للمادة لو كانت في الوضع والاين
وعرضها فيكون ذلك الامر الكمال هو الصورة الاولى وتعود الكلام حذفا الى ان وجوهها
فتم انها عين الصورة الى لا نهاية فيكون الصورة حال التقدم الدال على الهيولى ولما
علمت انه من جهة القوة للهيولى ومن جهة الفعل للصورة فلا يجوز لاحد ان يقول ان الصورة في
نفسها امر بالقوة والهيولى موجودة بالفعل بالمادة لان حامل القوة هو الهيولى فيها ان لم
يكن من بعضها بالقوة وحامل الفعل اي الموصوف بها هو الصورة فيجب الى النسبة
الهيولى بالفعل بعد ان كانت بدايتها بالقوة ولو عكس الامر فيهما لكان من حق اسم صورة
ان يسمى مادة وبالعكس لان انقلب حقيقة كل منهما الى صاحبه ويوضح ثم ان الصورة لم
لم يكن تفارق المادة لكنها ليست متقومة بالمادة بل بالعلة المقيمة لها معا والمفيدة
للمادة بتوسطها والمفيضة للصورة على الهيولى والمصورة لها بالصورة ولوجه آخر ثم
كلا منهما بالآخر واما المادة فبالصورة المطلقة من جهة الايجاب والوجود واما الصورة المشخصة
فبالمادة المحصلة بالصورة المطلقة من جهة التشخص والعقول الاخر من جهة التقوم والوجود
كيف تقوم الصورة بالهيولى وقد تبين ان الصورة علة بواسطتها والعلة لا تتقوم بها
والا لزم تقدم الشيء على نفسه اذ الشيء لا يتقوم اولا الا بتقوم من المعلول كيف تتقوم العلة
بما يتقوم بها ولا شيئان الكل يتقوم كل منهما بالآخر بل تعدد كل منهما وجود الآخر ولا يلزم

الدور وقد ثبت استحالته وفي بعض النسخ ولا تستغني اصلا وهو الصحيح اذ التعدد وقد يعما
لم السبيل ليس آه وا اجابة النفوس بهما بالافادة لئلا يتعين تقوم كل من الهيولى والصورة
الشيء بالاولى لان الهيولى لا تحتاج اليها في الافادة والاتحاد والصورة لا تفتقر الى الهيولى
الا في ان تكون حافظة لتشخصها وفاعلة لوجودها الشخصي قال وليس تلك الفرق بين الذي
يقوم به الشيء آه قد ترتب هذا الفرق وكذلك المقارنة بين الشيئين لا تنافي سببية احديهما
للاخرى فكذا الاستلزام المقارنة تكون احديهما سببا للاخرى فالصورة علة للهيولى ولم كانت مقارنة
لها وليس الهيولى علة وجودها ولم يقارنها ولا تكون بهذا الهيولى ما تقوم على تكونها موجودة
ونعيثها فان بعض الاشياء امور يتوقف وجودها في الغير اولا لنفسها على وجودها
لو لا ترى الى الاعتبار ونعيثها لنفس كما العرض وجوده في نفسه يقوم بوجوده مقارنا
لموضوعه والمعلول وجوده لنفسه يقوم بوجوده مقارنا للعلة وليس الامر والعلة
الموضوع كذلك فان العلة موجودة في نفسها لنفسها سواء وجد المعلول اولا والموضوع
موجود كذلك سواء عارضه العرض اولا فهكذا الحكم في الصورة بالقياس الى المادة فانهم
لا شك بالفعل والمفيد لوجوده على ضربين منه ما هو مفارق ومنه ما هو مقارن ولم
لم يكن مقوما له كالطبيعة الجسمانية للاعراض سواء كانت لاحقة او لازمة والكيفيات المزاجية
التابعة للاعراض قال وبين بهذا ان كل صورة توجد في مادة جسمية فعلها بتوسط آه
قد تقدم تحقيق ذلك لهم كل صورة جسمانية سواء كانت مادتها الهيولى الاولى او المادة الجسمية
بما هي مادة جسمية سواء كانت لازمة كالفلكية او حادثة كالعنصرية البسيطة او المركبة تحتاج
الى علة منفصلة اما الحادثة فهو ظاهر لان المادة لو كانت سببها لكانت امها دائمة واما
اللازمة فلان نسبة المادة الى كل صورة من حيث انها نسبة واحدة فلا تخصيص لها بشيء
من الصور فلا يقتضي تخصيصها من غير مخصص فلان المادة قابلة لها ليست بموجبة ولا
فاعلة ولانها هي دائما بهذه بالقوة انما يقتضي بالفعل بالصورة ولو كانت من الوجوه
ويشير بهذا المطلب وخواصها اولى من هذا العنوان مباحث القوة والفعل

ومها مرتبتا العلة والمعلول ومها مرتبتا الهيولى ونحا تحته لم لم يعلم الهيولى الصورة ولم كانت علة
صورة علة لوجود الهيولى على الوجه الذي … الجاعل والهيولى … الصور وما لم يتشخص
السابق والسكون ومن تمام الاعراض … كثرت الانفعالات او لا … حتى من الاتسام … وحالتي
دائما ولازم ذاته يتصور له قوة استعداده وما لم يترتب فالصورة سواء كانت حادثة او
باقية تحتاج الى المادة فتكون المادة والصورة تحتاجان الى الاخرى توجب آه كما يشير الاشارة الى ايهما
تحت قولهم لقائل ان يقول لم يتشخص الصورة كما اذا كانت طبيعة نوعية متكثرة الاشخاص لا ان
تكون بالمادة فتكون المادة لم كانت تشخصها بها كما يدل عليه كلام بعض المحققين لكونها ايضا
مشتبها بالفعل وهو … ولم كانت تشخصها بمادة اول يعود الكلام الى تشخص المادة … ولم
كانت تشخصها بالصورة لزم الدور فطلع الى من يشخص الصورة بالهيولى ومن يشخص الهيولى بالصورة
فان … الاول انما يشخص بالهيولى من حيث قابلة لتشخص او لما يلزم من الاعراض المسماة بالمشخصات
لان جسم الهيولى كما مر في القابلية والاستعداد وهذا … كل نوع تحملا الكثرة فانما يتشخص بالمادة
ان يحتاج الى فاعل لفعل الهوية الشخصية … فالفاعل لا يكون فاعلا فاما من يشخص المادة
بالصورة فهو لان الصورة بعينها ما … الهيولى كما ان السواد بعينه ما سود الجسم فالهيولى
باستعداد علة قابلة للصورة الشخصية والصورة بعينها لا شخصيتها علة فاعلة لتشخص الهيولى واما
الصورة تشخصها … الشخصية … الناقص
المستمر فلا يلزم الدور لاختلاف جهتيهم لقائل ان يقول ان يتشخص كل من الهيولى والصورة بالاولى
ذاتية من … الوجود
على ان … لا يتوقف على العام كل منهما التي ذات الاولى … يتوقف على تشخص كل منهما
فان المطلق … لا يستغنى … عن …
المعينة … فان العام الوجود في الهيولى لا يتوقف على ضرورة كل منهما موجودا او الاحكام
للهيولى وجودا آه ويتقدم وجودها على وجودها ولزم الدور او النسبة فكذا اجابها عن صحيح لان المقدمة
الاخرى … لكونها … والنقض بكل الهيولى والوجود عن واردة لانها ليست في
الخارج امرا متعددا … في العقل وفي الخارج الحوادث … المعدوم

السالبة وهي ليس المطلق غير موجود فانها غير صحيحة والصحيح ان المطلق بشرط الاطلاق غير موجود اصلا
المطلق لا بشرط الاطلاق والتقييد فهو موجود عند الحكماء والحاصل ان الماهية يمكن ان توجد لا بشرط
الاطلاق وبعده ويمكن ان توجد بشرط الاطلاق فهي باعتبار الاعتبار [illegible] موجودة خارجا وذهنا
لاعتباره وبالثاني غير موجودة الا في الذهن واللازم مما يحكم فيه هو الاول دون الثاني فاللازم غير محذور
المحذور غير لازم تذنيب واعلم انه قد ورد في المقام اشكال على الحكماء من جهة تقدم الصورة
على المادة وتقدمهما على الجسم وتقدم الجوهر المفارق على الجميع وهو انكم قلتم ان الوجود الحسي
لما كان له نوع [illegible] عليها بالتقدم والتأخر [illegible] قلتم ان الحكم بجوهرية الهيولى والصورة
لجوهره والجسم والمفارق لازم [illegible] جعل الجوهر عليها بالسوية بل بالتقدم والتأخر
والجواب على ما استفاده من كلام الشيخ وما ظهر لي ان التقدم والتأخر [illegible]
ليس في كل المعنى [illegible] التقدم [illegible] التقدم [illegible] التقدم [illegible]
جاز عند الحكماء [illegible] صاحب المطارحات [illegible]
الوجود عند [illegible] لا غير واما [illegible] تقدم جوهر على الوجود
من الوجود [illegible] الوجود [illegible] لا التقدم [illegible]
نوع من جنس الجوهر على نوع آخر [illegible] تقدم عقل على عقل آخر والوجود بالوجود
لا في [illegible] جوهريه [illegible] الاثنين [illegible] على الاثنين [illegible]
الزمان بالزمان اذ في الوجود بالوجود وليس [illegible] في جوهره ولا الزمان [illegible]
داخلين [illegible] واما [illegible] الانواع الجوهر [illegible]
حمل على زيد وعمرو [illegible] على السوية [illegible] النوع الجوهري قبل
ولا [illegible] بالذات [illegible]
هو [illegible]
الجسم على كونه جوهرا [illegible] الهيولى والصورة والمفارق على جوهرية الجسم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] متقدم على الجسم ولا الصورة [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible]

ولا الجسم [illegible] الا لما [illegible] بجوهرية الجسم [illegible] حمل الجوهر
على الهيولى والصورة متقدم على حمله على الجسم [illegible] على العقل بجوهريته [illegible]
بجوهريته على السواء [illegible] الجسم بجوهرية الهيولى والصورة [illegible]
[illegible] المتقدمة والمتأخرة [illegible] الوجود [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] والصورة [illegible] على الجسم [illegible]
[illegible] على السواد [illegible] التقدم والتأخر والعلة والمعلولة [illegible] الوجود
[illegible] الوجود [illegible] والوجود [illegible]
[illegible] بالتقدم والتأخر [illegible]
[illegible] على [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] بالتقدم والتأخر والسدة [illegible]
[illegible] جوهر [illegible] العالم [illegible]
[illegible] العالم الاعلى [illegible] المفارقة [illegible] الوجود [illegible]
١٤٢ والصفات [illegible] الوحش قال المقالة الثالثة [illegible] في هذه المقالة [illegible]
احوال انواع [illegible] الوجود [illegible]
واحوالها [illegible] الكلام [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود قال [illegible] المعقولات [illegible]
١٤٢ [illegible] والاشارة [illegible]
المعقولات [illegible] عن الوجود المطلق [illegible]
الجوهر [illegible] المحسوسة [illegible] والدالة [illegible]
[illegible] الا [illegible] الوجود [illegible]
اقول [illegible] لما [illegible] الوجود [illegible]
الوجود والوحدة [illegible] عوارض [illegible] مثل السواد [illegible]

بحث الالهيات

دعوى وليس الامر كذلك بل الوحدة قسم من الوجود والوجود عين الماهية خارجا وعارض لها تصورا
الوحدة والاعتبار العقلي لا يلزم من ذلك ان يكون اثبات الوجود للاجسام مغنيا عن اثبات وحدتها و
لم يكونا مطلبين متغايرين وذلك لان الوحدة وان كانت هو الآن نحو خاص من الوجود لكن
التجرد وطلب الوجود اعم من الوجود الخاص واثبات الاعم لا يغني عن اثبات الاخص ولا يوجبه ولعل ذلك
كذلك الشرح احتاط وطلب الوجود بعنوان اثبات بحث عن اثبات وجوده الخاص ثم اثبات عوارضه
واحواله الذاتية واقسامه كما فعل الشيخ في الالهيات قال فيقول قد ثبت ان ههنا جوهرا مفارقا
انه معقول على المفارق وعلى الجسم وعلى المادة وعلى الصورة الى آخره اعلم ان الشيخ قد بين ان من
الجوهر جواهر الاربعة وبين حصر اقسام الجسم الاولية الى كل ما حصره احد في الانواع
كثيرة وهي العقل والنفس والجسم والصورة والهيولى وكان بعد النوع في الجوهر بعد
اثبات اقسام ما ثبت بعضها الا الآن ومن البلاد لحالته وبقي النفس وهما العقل والنفس الى
الجسم فعد اشبه بالجسم لانه قد ابطل تركب من الجواهر المتفاصلة واذا ابطل ثبت انه
او الانفصال ذاتي للجسم وقد اصل الذي هو قابل من الابعاد الآن لا يحتاج بعد الابطال
الجواهر الفرد او بعد اثبات الهيولى والصورة لا يكتسب نظرا اذ اثباتها وكيفية تعلق كل منهما
بالآخر هو بعينه اثباته لانه عبارة عنهما جميعا على الوجه المذكور واما المادة والصورة
فقد اثبتهما واما العقل فقد اشتبه بهما من حيث مبدئيته للصورة ومبدئيته للهيولى بشركة
الصورة بوجه وبتوسطها بوجه وكذا الا ان العقل بخصوص بل بالقوة الواردة من العقل
لانه يحتج وجوده الخاص العقلي ثم مقدمة بها بحصول بعد اثباته كونه علة للصورة والتي
وهي ان ذلك المثال لو كان غير المفارق المحض لكان اما جسما او مادة او صورة او
نفسا او عرضا والكل باطل اما الثلاثة الاول فلان لا بها معلولة وعلة الجسم ومبدئه
لا يمكن ان يكون جسما او صورة جسمانية لان الكلام فيما ليس جسمانيا قسم اول در
ولان تاثير الجسمانيات بمشاركة الوضع ولا وضع للشيء بالقياس الى ما لم يوجد بعد فالجسم الى آخره
لا يمكن ان يكون علة للجسم آه ولا لجزئه واما النفس فلان فيما هي مفسرة وفعلها لا يتم بلا تاثير
فعلها در

دلیل م

تاثیر در

١٨١

لما نحن بصدده تاثيره الموجود اما الوجه بان كان من عوارض الاجسام والطبائع فهو مساوق لها
ولو كان غير المفارق فانه سلم وجود المفارق فحيح وجود الجوهر المفارق على ان الوجه في
سنخ اثباته واثبات كثرته والمعاد الا ما يتوقف على اثباته في علم النفس كما في الطبيعيات
من جهة الحاجة الى وجود النفس من حد العقل بالقوة لا حد العقل بالفعل واستكمالها به لا يحتاج
الا ما هو الفصل العقلي لكمال لا يكون ذلك الخروج بحسب الفطرة الا كاملا عقلا بالفعل والا
لاحتاج الى مخرج آخر ويتسلسل لم يكن عقلا بالقوة ويلزم الدور او التسلسل فيعم الاشتغال
البحث فيه من بحث احكام الجوهر واثبات اقسامه لا بحث الاعراض واثباتها واثبات
الاولية واحكامها الذاتية قال فيقول ان المعقول من الجوهر هو بعينه معنى بها والاشتباه
المطلق الى آخره وجه وجود الجوهر بان المطلق لو كان المعقول من الجوهر اثبات ان ما هو جوهر وجوده والتالي
جوهر بما كان ما هو جوهر او عرض ما كان فيها على ما طلبنا ثم فيها على المطلق ما هو مطلق
انما ذلك من وجه العلم الاول الذي فيه ما صرح الشيخ من بيان عرضه معقولا الشيخ والمبدأ
بالمقاصد ما هو اول من الاعراض بالوجه واجلالها لمكانها عن الاعتبار منها الموضوع مطلق لا احد
لم يتكلم عنه المقاصد والماهية بالجنسية لما لا نسلم ان المراد به المقاصد المشهور على منه
تكون جوهرا وذلك للاعراض التسعة الباقية وهي الكم والكيف والاين والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال
فانها المقولات لا تكون عرضا وكونها حالا لا امور فيها كالشيء الموجود وجعل الشيء
وجوده ذلك الشيء والذي بعينه من ان الفعل من حيث هو جوهر حالا او فاعل
الموصوف به او الفاعل المتعلق به فليس تقادح في المعنى فيها من كونه عرضا جوهرا
والموضوع سواء كان من الفاعل او من المنفعل ولو كان ذلك السهم في هيئة الحالات
المراد من الفعل الذي هو المقولة ليس الا الصادر عن الفاعل بل بعينه تاثيره التجدد كما
ولذلك لو عبر به الفعل يدل على المفهوم الحادث الزماني واما ما ذكر الشيخ معقولية جوهره
لانها لم يظهر كونها معقولة اولى في ابعادها عن الوضع الخاص وما ظهر فيهما في الجوهر عرضيا
عامة فيه علة ما ذكره واعلم ان الشيخ في السماع الطبيعي بعد الاحكام المستوية الحسية كلها

من تحصيل هذه انه من جوهر العاقل المتعقل

صهار

يحصل في آحاد حسنا لأن السطح موهوم وهو داخل في مفهوم كل من السطح فيكون واحداً وحساً لها
وعنده لم المعولا جسم بجوهر ذا الكيف والسطح والحركة وكرها سنادر شبه المسح والمسح
فإن لا يخ لو ريان حصر المعولا وبجسم على العرض من كون السطح مركز وامر دالمعهود مطلق السطح
مقدود ذلك لأن المحقق لم السطح بحاوره ليست من مستقلا والعرض مع قطع النظر
عن وصف الطرفين وهو الامر على ما تأمل فإن لو كانت لهذه السطح السبع جامع مركز ذاك
ام لم يكن الاطراف إلا الحس في احد وليس كلك واما لكنه محركه معولا او حد الطاقة الهم
في الاسعار قال فيه من المعولا ما نعم فيه اشكال واه بل هو عرض او ليس من عرض معولا
آه الدور ومع الكثير عن صرح المعولا الوصف ليس الا معولا الكم ومعولا الكيف قال
جاعوم الناس ذهب إلى جوهر الكم وهو آه شعبوا فتفرقوا ذهب إلى جوهر الكم المنفصل
المقادير بحد الخط والسطح والجسم التعليمي جواهر بل جعلنا مع كونها جواهر مبادئ الجواهر
الطبيعية وهو قاله بجوهرية الكم المنفصل العوالقار فجعلتها انها جوهراً دون ما فوقه
عن بعد الخط جوهراً معارفاً وبعضهم اجازه عن حد الامكان بحد الزمان وجب
الوجود واو حين زار بجوهرية الكمات المتصلة من الاعداد وحلها مبادئ كل
الجواهر ولا سعد لم يكن هؤلاء والذين جعلوا الخط والسطح والجسم جواهر من اصحاب الجوار
بالجواهر الفردة المكرر لها سواء عالم الاجسام من الكثرة فكيف الوحدة والعدد جوهر
موجود مع الا لان الاوضاع ومن مبادئ المركبات الطبيعية واحوالها الحسية وحمل
يكون احد بما وهم العالمين بجوهرية العدد وهؤلاء آه ذهل الا الاول ويكون العالمين بجوهرية العدد
من اصحاب فيثاغورس الذين جعلوا المبادئ العقلية تمثل الاعداد والواحد جوهر الوحدة
ويمكن تأويل كلامهم على ما يوافق الحق كما حمله عليه كما يفسر الرمز ومعاه واما الكيف
الناس منهم جاعوم من اوائل الطبيعيين ومنهم اصحاب الخليط ومنهم من المتكلمين كاصحاب النظام
من المعولا زعموا ان الكيفيات المحسوسة كالالوان والطعوم والروائح ليست بعرض بل جواهر لا
بل هي ذوات اجسام متخالفة الانواع فالقدر حينئذ من مفهوم الحرارة والطعم حينئذ آه مفهوم الحدوث
والاجسام جوهر آه وجواهر المشبه واولئك ليست عندهم المقادير والمطعومات والمشمومات امور زائدة على
حقائق الاجسام المشتركة والمذهوبة والمشمومة بل هي متركبة منها مسبوقة بها العموم الشراك لاتحادهم
لها قال فاما سلوك اصحاب العوام بجوهرية الكيف فالاولى بها ان يورد في العلم الطبيعي وكما لها
قد فعل ذلك لما كان البحث عن احوال اجسام الكثيرة فيها اذا ان تذكر في العلم الطبيعي لانها كيفيات
امور معقولة في وجودها وحدها لا في المادة المحسوسة ولم يكن يحصل فيها كالعلم والعدد
والارادة والعقل واما لها حالكم لم يوجد الا في الاجسام ولا في الموضوع المتعلقة بها
فاذا بحث البحث عن الطبيعي لكم البحث على وجه العموم ان على وجه يخص بالمواد المتعلقة
بالاجسام ولكن يكلم للعالم الالهي ان يبحث عن اثباتها جميعاً على الوجه الاعم الكلي بحث البحث
عن احوال الموجود المطلق كما فعل لكنه قد تكلم عن كثير من احوالها والطبيعيات على الوجه الخاص
اللائق بها وعن كثير منها في العلم على وجه مطلق به قال واما اصحاب العوالم بجوهرية الكم
ذهبوا الى المتكلمين جواهر ومبادئ الجواهر آه اما العوالم بجوهرية الخط والسطح والنقطة
عادة السقوط لان هذه الامور اطراف ونهايات والنهايات من حيث انها نهايات عدم اضافي
لهم الخط والسطح الكل منهما جوهر واولى فيكون بها كما ما تم آه وسع العوام عند ولا المقدار
الحسي العوام بجوهر لا غير قوة وما سعد في اعلى وجه بيان ما لا اشكال الصحيح مع بقائهما
معدا لمحل المادة وبحيث تأثر الصورة الطبيعية مقدارياً وحسماً قال المحقق ان
ما نراه المحسوس كل مركب جارى اما لعرض على وجه الانتهاء فالمقدار الجسماني لم كان موجودا
عن صورة اولى يتبع بها نوعاً آه وجد لا اشكال لو تحقق الا لان لو عرض وعرض يكون معدوداً
واما اذا كان مع المقدار صورة او ربما لم يوجد جسم بالمحسوس ويحصل مع جسم معين
بهم عن محل فيصل لها جوهر بأن هو بعد المادة لا لوجب بطلان وجود المركب منها وعدم علم
بها لعالم الصورة الجسمية لا بعد الآلات المادية لها مطلق الجسم بصورته ما على الاطلاق فيصل
المقدار على جسم واحد لا يدل على عرض واعلم ان هؤلاء الذين جعلوا الخط والسطح والنقطة
من الجواهر بل مبادئ الجواهر وكذا اصحاب العدد الذين جعلوا هذه المقادير مع لوازم الوحدة جعلوا

[illegible]

الوحدة تساوق الوجود ... يعلم وهو الذي به العوام لانهم كانوا ما يلتبس بالظواهر الوحدة من دون

الاوضاع فكان الخط والسطح والجسم كلها متوالدة عندهم من الوحدة الوضعية فكان الخط الجواهر الفرد

مرادهم بالمبدأ المبدأ المادي لا الفاعلي كما نقل عن بعض اهل الفن انهم قالوا ان تحرك النقطة

يحصل منها الخط وحصل من حركة الخط السطح ومن حركة السطح الجسم واما انهم كانوا يعتقدون بهذه الافعال

عن هذه المقالة المشهورة على طريق الرمز كما هو عادة الاقدمين والآن فلا مجال لجعل النقطة مبدأ

لشئ لكونها لاشيئية **قال** ثم قالوا ان الوحدة تطلق على معان من ذلك الشرح الاشياء و

ذلك لان الوحدة تكون في كل شئ آية بهذه المعنى فبعضها صحيحة وبعضها فاسدة وبعضها محتمل

فالصحيح قولهم الوحدة كالوجود في كل شئ لانها من الامور العامة وانها كالوجود زائدة على

الماهية لا داخلة فيها بل تكون للشئ الواحد وحدة ولو حدة وحدة وهكذا الا ان الكل

وحدة او قسم من الوحدة بحسب الاعتبار والمفهوم فالمغايرة بين كل شئ ووحدته

المفهوم لا بحسب الهوية والوجود فوحدة الانسان غير ... الانسان

وكذا قولهم الوحدة كما ان وحدة شئ لم تكن مبائنة للكلية ولا الكلي مخصوص

من الاشياء ... وحدة المادة ... ووحدة المفارقات ... ووحدة

عارضة ... الوحدة ... وكذا العرض ...

... واحدا ...

للوجهين ... ان تكون الوحدة مبدأ الخط والسطح ... فان كان المراد ...

وكل شئ ... الوجود ... كما ذهبنا اليه ...

الاشياء موجودة ... على ...

موجودا لا ... الخط

... الاول ... الشيخ الرئيس

الاتحاد في الوجود فكان الوجود ... مبدأ ... الوحدة ...

شئ مبدأ ... مراد ان

الوحدة مبدأ على الخط والسطح ... لا يتركب من النقطة ... النقطة السطح و

غيره ... السطح لا يتكون ... الا الوحدة ...

المتصل ... سواء كانت سطوحا او خطوطا او عرضا وكذا قولهم ان

النقطة وحدة ذات وضع لا تخلو عن ... كان لها وجود ... الانقطاع و

النهاية ... وكذا قولهم الوحدة على كل شئ فان ارادوا بها الوحدة الواجبية ... وان لم

تصح كونها على كل شئ واما الفاسدة ... قولهم ... تكون ... الوحدة العدد فان

العدد ... ان ... الوحدة ... الا الوحدة ... تكون ... الجواد

... الوحدة ... كل شئ وكذا قولهم الخط ... السطح ...

... الخط الظاهر ...

قال ... المقادير والاعداد اعراض ... ذلك ...

... انواع ... العدم ...

... اسم ...

... الاعراض ... الاستعمال ...

او ... العدم ... الاستعمال ... العارض ...

الكل ... اصطلاح ... العرض ... اصطلاح ... العدم

قال ... الواحد ... الواحد ...

... الوحدة ... الوجود ...

... الوجود ... الواحد ...

والوصف ... الموضع ... الواحد ...

والحكم ... الوجود ... الوصف ...

الاقسام ... الحكم ...

مورد الواحد ... واحد ... الوحدة ... الوحدة ...

الجزاء لاعظام الوهم في احاطة العالم بها لبعد او لان الكم والواحد كالمبدأ الفاعلي للكم المتصل
بوحدته كالمبدأ الصوري للكم المتصل بوحدته وهو مبدأ اما حصولها بوجه آخر واما كونه كالمبدأ الفاعلي
للعدد فلان طبيعة الواحد تفعل بتكررها اشياء الكثرة والعدد واما كونه كالمبدأ الصوري للمتصل
الكم فلان المتصل بما هو متصل حصل له الاتصال فالاتصال صورته وليس الاتصال الا نوع من
الوحدة فيكون الوحدة كصورة الامر المتصل وكالعلة الصورية للمجموع من الشئ والاتصال
اما مبدائيته بالوجه الآخر فلان العدد لكونه عددا انما هو قابل للقسمة ولهذا المقدار لكونه مقدارا
انه قابل للتعدد والتجزي فالعدد والمساحة لا يمكن الا الامام من واحد سواء كان حصولها
او اجتماعها مقدارا او عددا واعلم ان العد كالمساحة يطلق على معنيين احدهما
هو الواحد من العدد الذي اذا اسقط منه مرة بعد اخرى لم يبق منه شئ سواء كان ذلك
الواحد حقيقيا او عددا او احدا من حيث كونه واحدا فالواحد الحقيقي عاد لكل
عدد وكذا الخمسة مثلا عاد للعشرين مثلا فانه اذا اسقطت الخمسة اربع مرات من العشرين لم يبق
منها شئ فالخمسة عادة للعشرين والعشرون اربعة امثال الخمسة وكذا الحكم في المساحة في المقدار
من جهة العرض ... يستعمل كمية مقداره فيكون ذلك مساحة لهذا المقدار والثاني
بمعنى العدد ويستعمل كمية العدد بما هو واحد او اثنان وهو بالحقيقة العاد والمبدأ
الحقيقي للعدد الا الواحد لانه كالاله الذي يفعل الفاعل للعدد فعله كالدرع للدارع
وبهذه العلة لا يحتمل من شرح الموجود الاول والعقل الفاعل لان العقول اجل من
هذا الاستعمال الكرى والحركات بادوية ادنى مراتبه لم يفعل فعل الحق مالها والماسح
نحو والناظم فان كون الواحد مبدأ للعدد انما يصح بالمعنى الاول وهو مبدأ انه
الاكثر لا مبدأ انه الفاعل قال فصل في الكلام في الواحد ويقال الواحد على ما يشكك
على معان يتفق في انها لا قسمة بها بالفعل من حيث كل واحد هو هو آخر وفي اشيا الى
الوحدة والوجود متساوقان في الصدق على الاشياء فكلما يقال عليه موجود يقال عليه
واحد في المعاني والهوية والصفة فكلما وجوده اوثق كانت وحدته اتم ولذلك كان ... الطبع

المفهوم

المفهوم من كل منها واحد ولكن يطلق بما هو واحد في التحقيق بحسب المصداق والوحدة لشيئين بالمفهوم
والمقولة لها ليس يجمع احوال الواحد بما هو واحد فعل يطلق عليه الواحد وهو الذي لا ينقسم
من جهة انه لا ينقسم والعدد بالطبع لم يدرج فيه الواحد الحقيقي لا لعدم جعل نفس الوحدة
ملزوم لعدد بهذه الجهة لم يدرج اقسام الواحد العرضي والواحد يطلق على اشياء انما يتشكك
بالشدة والضعف والتقدم والتأخر وكل الاشياء كلها واحدة بالذات مع اختلافها في تمام
الوحدة ونقصها وتقدمها وتأخرها وهي كلها عن الواحد بالعرض فانه ذاته كثيرة لها
وحدة عارضة فلا يقول ان راس الواحد على قسمين احدهما الواحد بما هو واحد الذي
هو نفس الواحد الاخر وكذلك الشئ الواحد فهو وحدة وواحد بالاعتبار من على ما قس
الموجود الذي هو بحسب الحقيقة نفس الوجود والموجود باعتبارين وذلك احق الاشياء
بالوحدة وثانيهما الشئ الذي هو الواحد وهو على قسمين حقيقي تحقق له الواحد بالذات
وغير حقيقي تحقق له الواحد بالعرض وهو بالحكم منها بصدده بالذات هو واحد واحد
واحد هو جهة وحدتها وهي اما مقوم لتلك الاشياء او عارض لها او لا مقوم
لا عارض بل اعتبار محض ولسنا نروم كما في نسبة الملك في المدينة والنفس في البدن
واحدة او بها واحد في النسبة والاول قد يكون جنسا لها فيكون الانسان والفرس مثلا
واحد في الجنس اعني الحيوانية وقد يكون نوعا فيكون زيد او عمرو واحد في النوع اعني
الانسانية وهذا الاتحاد يساوي الاتحاد في الفصل كالناطق وشأن الثاني انها لا
يكون موضوعا لها كالكاتب والضاحك المتحدين في موضوع واحد المحمولين عليه او الموضوع
فيكون الانسان كاتبا وضاحكا ويكون زيد وطفيل ابن عبد الله هو الاتحاد في الموضوع
فيتحقق بها واحد في الموضوع وقد يكون محمولا لها وهو من الاتحاد بالمحمول كالقطن و
الثلج المتحدين في البياض والاسمين المحمول عليهما اسمعا او جواز واحد وبالجملة والمتساوي في
وذلك اما موضوع ومحمول عرضي فيسمى الذي ليس جهة الوحدة فيهما واحدا في جهة تعلق
كزيد وابن عبد الله او زيد والطويل واحد وكذلك جهة الوحدة في الموضوع والمحمول

الوحي من الوجوه بالوصف واعلم ان لاقسام الواحد الوحدة اسامي مخصوصة فالمشاركة في الاتحاد في الجنس
مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الكيف مشابهة وفي الكم مساواة وفي الوضع مطابقة وفي الاضافة مناسبة
للمناسبة انواع كثيرة كالمحاذاة والموازاة والمواخاة والمصاحبة والمناجاة وغيرها من اقسام
الاتحاد والنسبة بين الاتحاد والتغاير ان التغاير في الجنس مخالفة والتغاير في النوع لا المتشخص مباين
وعلى هذا التغاير في كل اقسام الواحد بالمجاز كالمشابهة فانها اتحاد بالعرض يناير لا اتحاد بين العارضين الى ٣ ر
وفي النوع فالاتحاد بين الشخصين هو المماثلة واذا قيل ان الموصوفين بها متماثلان بالمثل
لكن الكلي المحمول على الكثيرين مماثلا والموصوفان انهما متساويان ونحوه ولا وليس
من حيث الاتحاد في النوع ان نوع كان ومساواتهما من حيث الاتحاد وخصوص هذا النوع وكذا
اذا اطلق المشابهة على نفس الكيفين وعلى هذا القياس وبعد ذلك فمنه كلي من اقسام الواحد
بالوصف واما الواحد بالذات فمنه واحد حسي ومنه واحد نوعي ومنه واحد مطلق ما اذا كان المراد الموضوع كما في الوحدة حسي فصل وتكثر لم يوجد نوع بسيط الجنس سط ٣ ر
فلا فصل لم تكثر في واحد نوعا فقط ومنه واحد بالذات ومنه واحد عددي ان يحصى ومنه واحد
بالذات والواحد العددي منه واحد بالاتصال ومنه واحد بالتماس فمنه اقسام الواحد بالذات
والواحد بالحقيقة لا انها متفاوتة في الكمال والنقص والشدة والضعف فكل واحد اولى
والكل هو الوحدة كذلك والوجود الشخصي على تفاوته اولى من الوجود النوعي وكذلك الوحدة اولى
الوحدة النوعية والوجود النوعي اولى من الوجود الجنسي كذلك حكم وحدتها وكل جنسي هو اولى منها لاقسام
لا الا بعد اولى بحصلا والوحدة ثم الوحدة الشخصية بعضها اولى من بعض فالوحدة في المفارقات
العقلية على تفاوتها اولى من وحدة النفوس ووحدة النفوس على درجاتها اولى من وحدة
الصور النوعية ومن وحدة الصورة الاتصالية واضعف الواحد وهو ادون وحدة الماده
واضعف الافراد من الوحدة واضعف وحدة هو بعض العدد لا وحدة بعض الكثرة
وحدة الكم المتصل المنفصل بعض هو الكثرة والعدد بالعدد فانه هذه المقامات فاعلم
لحدود ونفع فيها الوقوف والعثور على امور يشهد فيها الاكثرون والاطلاع عليها علم

دكهوهم

وسهوهم فيها لم يذكر انما يقع الاشتباه بين الواحد بالجنس والواحد الجنسي فان الاول من اقسام
الواحد بالوصف والثاني من اقسام الواحد بالذات وكذا الفرق بين الواحد بالنوع والواحد النوعي
وبين اصدقها واحد بالوصف والاخر واحد بالذات فان المعنى الجنسي في نفسه واحد وحدة ضعيفة يشترك
فيها الكثير وكذلك الواحد له وحدة مبهمة الا انه اقوى من الجنس الوحدة وحده واقل ابهاما منه وهو الموضع
من الجنس البعيد ودون الابعد وما هاهنا وحدتها وحدة الحاكى والمتباينة عبارة عن ابعاد كلها واحد بسيكي
وهذا المعنى هو نحو وجودها في الرمة ووحدة الاشخاص من وحدة الموجودات الخارجية والوجود
الخارجي اولى من الوجود الذهني كالشيء والمثال الخارجي من المحكى الشخصي كيف حال الواحد بالجنس
والواحد بالنوع والمناسبة والموضوع من اقسام الواحد بالذات ثم لا تحمل على الموضوع حمل الواحد
بالنوع فسماها الواحد بالجنس الاتحاد وكذا اعتبار الوحدة العددية الجنسية في اقسام الواحد لعدل على
تفاوت الوحدة قوة وضعفا فلا تحمل على اعتبار النوع الاتحاد والقسم بالفرق العددية
يحقق به المعنى ولعوت العرض من هو درجات الوحدة في الكمال والنقص ولا فائدة بها في
الاعتبار بهم الكثير والآخر وتكميم مع رجحانه من الوحدة كوحدة الجنس العرضي وتمامه وضعفها لتحلف
بان لعدم كونها نوعا اصلا فانها العددية اواحساسها والكثرة بها اليس الآن اعتبار رابطة الوحدة
العدد للواحد بالقياس الى الواحد المحمول الشخصي سواء كان اسمه حسا او نوعا او جنسا فلا فائدة
للخلاف في هذه الاعتبارات الاتحاد واصلاح العمال والتسمية قوله وقد علم ان الواحد بالجنس
بالنوع الخ قد علمت ان الموضوع بالذات الوحدة الجنسية ليس الا بعض الجنس الحسي فان طبيعة مبهم
محصل ولهم الانواع المتكثرة كثرة بالذات واحدة بالوصف وجه وحدتها الجنس وكذا الموضوع
بالذات الواحد النوعي ليس الا طبيعة محصلة نوعا وعرضا واما الاعداد الواقعة تحتها كثيرة
بالذات واحدة بالوصف وكلام الشيخ فيها ان الواحد بالذات وهو بالنوع الكلي امور كثيرة مشتركة في واحد
فلا مناسبة الكثير بالعدد والكثير بالنوع لانه عدد من اقسام الواحد بالذات فان الاشخاص كثيرا ما
كثيرا واحدا فيها بالشخص مما اشتراكها في النوع اشخاصا والاتحاد في الشخصية فالاشخاص كثيرا ما
ووحدات الشخصية تكون المحمول النوعي خارج عنها فيكون اتحاد الهويات الشخصية اتحادا عرضيا بالوصف

الموضع

الكثرة الكثيرة بالعدد والمتباينة بحسب الخارجية عن كثرة الهويات اذا اخذت بهذا الاعتبار الشخص في وحدات الشخصية الاتحاد بالوصف لا بالذات وكذا الاتحاد بالانواع الكثيرة بالنوع والجنس كثيرة اتحاد بالوصف فكون حمله فيها اقسام الواحد بالذات

٩٨

وكذا اتحاد الانواع في الجنس **قال** ومعلوم ان الواحد بالجنس كثير بالنوع وان الواحد بالنوع

قد يجوز ان يكون كثيرا بالعدد وقد يجوز ان لا يكون اقول هي الابهام الجنسي والابهام النوعي

الابهام الجنسي هو المعنى المبهم القابل الجنس باسره عن تحصله ولا ابهام عند العقل يحتاج الى الابهام

معنى الذي النوع معناه عند العقل واما المعنى النوعي فهو متحصل عند العقل لا يحتاج الى تحصيل معنوي

فان كان وجوده وجودا عقليا لا العدد وهو اصلا ولم يكن وجوده وجودا ماديا مانعا لاكان

لكنه لا يحتاج اما انه يكون تام الوجود في نوعه يكون انحصاره الذاتي في العقل المجموع من وجوده ولا يتوقف

وجوده على استعداد مادة ولا يكون ذا تمام فهو النوع لا يوجد منه الا واحد بالمادة ليس الا واحدا

في اصل وجوده او سبب يحتاج الى انواع الجنس باستعداد او ربع فما يلزم افراده بها وحاجة الى

لا يحل بعض الى اعلى واثاره وهو كما ان والعقلاء وان لم يكن تاما في الوجود من حال الا امور

خارجة عن حقيقته لتحصل في الخارج مثل الانسان وجود النوع ولا تدوم الا باسباب اعداد من نوعه

حتى لا يحل في امساك وما يعاقب استعداد اخلاص النوع الابهام بالعارض الا امور حتى خارجة فهذا

هو الشيء الواحد بالجنس الا انه لم يكن كثيرا بالنوع لان معناه كثيرة من معان عن خارج

عن تمام معناه وان الواحد النوعي يمكن ان يكون واحدا بالعدد ويمكن ان لم يكن كثيرا بالعدد

فاذا كان واحدا بالعدد فيكون له تحالف الوحدة الوحدة النوعية من جهة جهة والتي

العدد من جهة وجوده والشيء امر فيه بهذا التأمل مما سلف من البحث عن الكلي وسائر

مواضع سلف من المنطق وغيره **قال** واما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحدا من

وجه كثيرا من جهة اما الجنس فهو الذي فيه الكثرة بالقوة فقط اذ فيه اسباب الوحدة

الشخصية من جهة الوحدة اما انه فيه احتمال الكثرة والنقص وقد علمت ان الوحدة

بالعرض للوجود او عين الوحدة المعارضة الشخصية وحدة كاملة عن ما بها الكثرة العددية كما ان

وجودها وجود تام عن حاملة المادة ووحدة الجسمانيات وحدة ضعيفة لاتحاد هو الكثرة

جهة اولى في حامليها وحدة المتصلة وقد سبق ان المتصل يطلق على الحقيقي وعلى الحقيقي

المتصل الحقيقي بالوحدة هو جسم له ولا ثانية وعلى ان هذا المعنى المقدار بالذات او ما يساويه

وهو الموضوع بسره وان منشأ المتصل بهذا المعنى هو وجوده والمتصل الذي الحقيقي ما يكون فيه الاتصال

تماس بين امرين او ملتصق بوحدة التلازم بينهما في حركة الجسم الا الفلك اذ الامور بها فالواحد

بالاتصال الحقيقي اخص بالوحدة من المتصل الاضافي لان الكثرة فيه بالقوة لكن وحدته ضعيفة

وهو كثير وهو اما ان يكون بعض المقادير كالخطوط والسطوح والاجسام المقدارية او صورا

مقدارية كالكمية والساعة وغيرها فاذا كان خطا لا بد له لا يكون له اول وهو العدد وكان في

الاتصال الحقيقي فانه اذا اتصل بين خطا او بين خطا او تحت له ان اوله منهما كان الا على استعمال

ولكن يوجد منها منقطع ان يكون جميع متصلا واحدا او الجسم بل في الاشارة تحت خط مستقيم

في ما المتصل في الخطوط فالا يكون له خط في الوسط بالعقل في السطوح فالا يكون بين اوله خط

بالعقل وفي الاجسام فالا يكون بين اوله سطح بالعقل وهو المتصل الحقيقي في الوحدة هو المتصل

الاضافي او جميع افراده بحيث يكون فيها كثرة بالعقل من الله مساواة في الوحدة فما فرع

الكثرة الانفصال وهو الاتصال الحقيقي اولى بالوحدة مما لا يكون كذلك كالمركب من الاجسام

المخالفة الصور فان المتصل الحقيقي هو الذي فيه كثرة بالعقل من آحاد نوع الاول اطرافها

ملتقى حد مشترك مثل مجموع الخطين المحيطين بالزاوية مجموع الخطين الملاقيين على طرف

مشترك من غير اوله وعلى ان يكون امتدادا متحالف متماسا اطرافها متلاصقة كالفلك بعضها على

بعض لسبب الالتحام فيكون له اتحاد في الحركة حتى له وحدة حركتها بالعرض الاتصالي

الواقع فيها فهو في الوحدة لأن له اتحادا بالمعنى لوحدة وكيفياته وذلك كالاعضاء الحيوانية

والالتحام اذا كان طبيعيا كان واحدا اولى بالوحدة مما اذا كان صناعيا كما في

الواحد بالتركيب والوحدة فيه لا قسام من المتصل الحقيقي كلها اضعف من الوحدة التي

للمتصل الحقيقي لان الكثرة فيه بالقوة وفي هذه بالفعل فهو اقرب جدا عن الوحدة الاتصالية

وبذلك الوحدة الاجتماعية بالواحد بالاتصال اولى بالوحدة من الواحد بالاجتماع لان

جهة الوحدة فيها بالفعل والكثرة بالقوة والكثرة فيها بالفعل في جميع الاقسام ولكن بعضها

وحده لا بالفعل ولا بالقوة وما فيه من الكثرة كانت وحدته بالفعل وكثرته بالقوة وكان كثيره

بالفعل وحدة بالقوة ليس على عمومه بحيث يجري في الأقسام كلها كما ذكره بالفعل غشيتها وحده
لا يرد على الكثرة لكن يحتمل أن يقال المراد الوحدة المقابلة للكثرة التي تحتها ربما يكون مجرد الاجتماع
وربما يكون معها وحدة صورية جوهرية كأعضاء الحيوان حيث إنها مع الوحدة الاجتماعية صورة
لعامة حافظ التركيب قال والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما معه
فقط أو في سطر لم يكن باردا وهواء وبوضع الواحد بالاتصال لم يكن واحدا في الموضوع أنه
قد علم أن الوحدة في كل شيء عين وجوده وعدمه إلا الاتصال أعم المقدار ونوع من الوحدة
والمقدار مقدار شيء لا يتجزأ كالماء والهواء فاطلع المقدار الكتابي هو وحدة جسم وجوده
والسطح إنما يحصل من انتهائه والقطاع وكذا الخط إنما يحصل من انقطاع السطح وكذا الحكم الحد
وإنه عند الشيء ذاته مؤلف من وحده آخر عن إرادته على وجود الأشياء مثل على أنها باقي أشياء
الفعل فإذا كان كذلك ربما فعول إلا أنه لم يكن مع الاتصال بها أولى مثلا أو هواء أو عن ما
لكن وحدتها الاتصالية بكون وجودها ولا أنه لم يكن موضوع الوحدة الاتصالية موضوعا
عن مؤلف منها مخالفة حالا فالبعض البعض حيث يمكن بعبارة بها وبالحصول والتركيب
واحد
كل واحدة بالفعل كثيرة بالقوة فرفع إلى أعضاء الفرس مثلا كلها متصل موجود بوجوده
والمراد ثم ما نقله على السلم حقيقة هو أنه بالوحدة بالفعل يكون الكثرة التي بعاملها كل واحد (بها بر)
إلى القوة وبها إلى المؤلف من مخالفة المهية ليست وحدة بالاتصال بل لو كانت كذلك (لهبر)
من جهة أول لم لو كان مراده بالمدعى أن الجسم الواحد مثلا عن معمور من الأعضاء كالعظم
واللحم وغيرهما لكان لا وجه لكل سيأتي وما طلب موضوع الوحدة الاتصالية عن مختلف
لا مثال له فيها محله لما ذكر ... متصل التركيب بوجوده والاتحاد في الوجود
الاتحاد في المهية بالفعل كالتي الاختلاف في المهية ليس عن الاختلاف بأن كلها هو واحد بالاتصال
هو واحد بالموضوع سواء أريد بذلك المتصل المقدار أو الطبيعة المتعددة كالماء
والهواء فيكون كل متصل واحدا بالموضوع أو موضوعا واحدا والصورة الواحدة
يلحق إلى أنها واحدة بالموضوع أعني المادة وكذا اللازم الواحد بالاتصال لم يكن واحدا

(اجماع ٤ ر)

الجسم والطبيعة لكن هيئاتها مختلفة أجل عقدتها دون أنها الأولى الوحدة بالمتصل المعدومة
من واحد الفعل بصورة الوهم ... ولا يكون كل الموجود المعدوم ... اما
نصف موضوعا لو ... كون لا يعض المتصل ... أو نصف ذراع
أو مقدار كذا والحكم الاتحاد ليس عن وجود الموضوع فإذا كان الأول المتصل الواحد
موجودة بوجود واحد وليس الحمل هنا إلا الاتحاد في الوجود ما كان دائما في الوجود وجه (معاذ بل)
حمل بعضها على بعض وعلى الكل وحمل الكل على البعض ... الذراع نصف أو ...
نصف الذراع ذراع أو نصف ... عنها بأجوبة ... الطول ذراع عن ...
وبعض ... يحمل على المساواة ... الحمل مطلقا ولم كان هو الاتحاد في الوجود
لكن التغاير في ... مع عدم التغاير في الوضع ... من مطلق الاتحاد
بالاتحاد في الوجود وبعضهم ... إذ لو كان الوحدة ... الحمل والكثرة
... الوحدة على ... كالنوع ... الاتحاد
كان ... الاتحاد في الوجود ... المتغاير
... النوع أو النوع ... الحاصل
... الحمل هو الاتحاد في الوجود ... الحكم
... لفظ الحمل ... ولا ... (عبارة نحو ٢ بل)
المراد ... الاتحاد في الهوية والوجود وليس ... على
... الوحدة ... الحمل إلا الاتحاد في الوجود
... الاتحاد في الوجود ... (والاتحاد في الهوية ... / الوجود والهوية عرض م / لم ٢)
... واحد في النوع ... واحد ... الناطق والحلاوة
واحد في الموضوع ... الواحد ... الناطق ...
لكن ... أنه ... الوجود
... الوحدة ... هوية ...

[illegible]

بعد ذلك في حاصل البحث الموجود من حيث هو من الماهية وضع لها لفظ الحمل ومن عبارة عن الاتحاد
في الوجود فرد الاشكال بان هذا المفهوم متحقق بين الاجزاء المتغايرة بعلم محمد الحمل ان الصدق
كما مثلا والتحقيق في اطلاق لفظ الحمل لا يسع فرد من افراد المحمول الى المتصل الواحد
لم يسعه ولو كان مما يتحقق مغايرة اصلا فلا حمل واذا تحقق شي من الحمل العين الى المعادل
حصول الكثرة واحداث الموضوع المتصلين وانعدام الهوية الواحدة فلا وحدة في الوجود
فلا حمل ومن لم الواحد بالاتصال في قوة العدد في الاتصال سواء كان في الخارج او في
الوهم فلم يخرج العدد من القوة الى الفعل فلا اتحاد هناك بل وحدة خالصة واذا خرج الى
الفعل فلا اتحاد ايضا بل هناك اثنينية فلا حمل على العدد ايضا قال بل يقول ان
الواحد بالعدد لا يكون الا عن مقسم العدد من حيث هو واحد بل لا غيره آه لما ذكر ان الواحد
بالاتصال واحد في الظنون كان الواحد بالعدد اعم من الواحد بالاتصال اراد
ان يبين ان الواحد بالعدد قد يكون كثيرا من جهة اخرى فيكون ذا الة كثيرة واحدة من حيث
وحدة الى هو بها واحد لا يصح بالواحد بالعدد لا يصح بالعدد و الواحد بالنوع لا
يصح بالنوع و الواحد بالجنس النوعي لا يصح بالجنس وفي على هذا الحكم كل منها
يكون له يصح في بعض افراده من جهة او جهات اخرى بعض افراد الواحد بالعدد مما يصح
حيث طبعه الذي عرضت له الوحدة له يصح ويكثر بالعدد الذي ويكون من جهة اخرى بعضها
فالا يكون ذلك فيه ولهذا يكون فيه نوع آخر من الانقسام والتكثر فالاول مثل الواحد
بالاتصال كالماء الواحد مثلا او خط الواحد فانه قد يصير المياه الواحد كثيرة والخط
الواحد خطوطا متعددة لا لانه كذلك بل لاجل الصورة من حيث صورة الجسمية بعينها التي لها
لمادة صورة وموضوع وحده لغير متعدد ابا شيا لها وكذلك مثل الانسان الواحد فانه
لا يكون لغير انسان وكذا الحيوان الواحد لا يصح حيوانين او ليس فيه الحيوان
حيوانا والسعي في ذلك لان الصورة الحيوانية فضلا عن الانسانية ليست واحدة بالاتصال
ولا سارية في اجزاء المادة المتشابهة بخلاف الصورة المائية او الهوائية فلا مانع فيها من ان تكون سارية

[illegible]

والمادة هو العلة التي يكون الانطباع وهو له والعلة هو عمرو العدد والعلة الى حيث العلة العرضية ...
يحكم له بعد حصتها بالعدد في الجسم الذي له فالشيء في ذلك الا الانقسام العددي واما انه يكثر من جهة
اخرى واما الذي لا يكثر مثل الاول الواحد ما يحتمل العلة التي تحول له كما ان العلة الى احد علم انه يصح
فكلها ولا يحول له الواحد يصح الى جواهر ان لكل منها يصح لا لغرض من ولم واحد من البعض
الى العلة ان كان في حق له جوا اما على ما اشتهر عند القوم ولما وكذلك يصح يحكم ان كان واحدة
وكذا في الوحدة الشخصية كالنقطة او العقل او غيرها وذلك على هذا على الذي لا يصح من جهة اخرى
على من احد جانبيه يكثر فيه وجه لا يصح حيث يكون عن بعضهم اصلا مطلقا او من جهة الا لا يكون
كذلك والاول ان لم يكن ذلك الطبيعة في الوضع وما ليس الوضع فهو لا يحصل بعطف الى الواحد الحقيقي
بحصر في النقطة وآحاد هذا القسم يطلق الا معنى الوضع في الاصطلاح احدهما العاقل كالا له لخروجه
عن الموطن الذي هو المعقول او لا يكون الوضع او لما ليس الوضع فيكون عقلا او نفسا قال العقل
لم يفيد وحده وحدة ...عقل عن المفهوم من كونه واحدا ولكن جهة الوضع وماهيته من
لفظه وهو يكون العقل عين مفهوم من جهة او بقوله الا لو اراد المحمول من كون الجوهر صالح عن النسخ الى يصح للعلم
الا انه يختص بها الانقسام ما يكون بحسب طبيعة دون الافراد عليه في باب النفس لطول الا ...
الذي لا يكون في ضعف او لا يكون الوحدة الجسمية من جهة وحدة وما قوله لا يكون الوحدة الذي يصير
العدد الى الذي اراد الاصل المتعارف به صار مجموعها عددا احداها بعض بعض الوحدات كالوحدة
الاتصالية مما يصح يكون الوحدة الاتصالية بعض الاتصالية في الوحدة ...
الكثرة الاتصالية بل لو قال الحق بما علم ان العدد اقسام الوحدة وهو مقابل الوحدة
الى قال لهما مقابل الانفصال كما يكون بعض الوجود مقابل العدم وليس المطلق الوحدة
مقابل الالا العدم كما ليس المطلق الوجود مقابل الا العدم قال ومن جهة الانقسام الوحدة لا يصح
مفهوم في الذهن فصلا عن غيرها وامكانها او ربما يتمزع في ذهنه يكون مفهوما او سوادا
كان جهات الوضع كالنقطة او لا كالعقل والنفس عند النسخ باعتبار المغايرة بين الوجود والوحدة
فيها وعندنا باعتبار كمال الجسم الانقسام على جهة عن وجودها كالهيولى والعقول والهيولى الاولى

هو ساقط لاتحاد الامكان اذ لا مغايرة عندنا بين الوجود والوحدة الا بحسب المفهوم او لا يكون معه
من آه وهو الوحدة الواجبة بحسب التحقق وبعض معنى الوحدة بحسب المفهوم قال ط ليس الوحدة من لا يخ
الواحد بمعنى مغاير لمعنى العلم والقدرة والارادة وغيرها فاحسب الوحدة وهذا كل بعينها حسبه سائر هرخ
الصفات الوجودية الكمالية فانه فرده مصداق الوحدة والوجود وغيرهم الصفات ما علم قال اريد
العلم الذي يكون لازم جهة الطبيعة الواحدة من جهة الوحدة ومن حيث الاتصال آه اعلم ان الطبيعة الوحدة
كطبيعة الوجود فانها تتفاوت في الكمال والنقص كما مر اليه الاشارة فكما ان بعض افراد الوجود بحيث
يكون عدمه بعينه الوجود فكذلك بعض افراد الوحدة باعتبار العدد والكثرة الى بعينها الوحدة بالصح لوحدة الاتصال
لما ذكر اقسام الوحدة من جهة اعتبار الوحدة فيها عاد الى ذكر اقسامها باعتبار الكثرة فقد ذكر
وحدة الاتصال سواء كانت واحدة بعينها بالطبيعة اولى كالمقدار بعينه او مع طبيعة اولى كالماء
فالكثرة الواقع في الواحد المتصل انما هو جهة لها بعينها طبيعة على حدة لان تكثر عن وحدة وذلك
اذ كانت بعض طبيعة بعينه جهة الوحدة التي هي جهة الكثرة مثل المقدار كالخط والسطح والجسم
التعليمي والزمان والاتصال جهة لها وحدة طبيعية بسيطة اي آه وامثالها الطبيعة على حدة الكثرة مع
وحدتها وذلك لان الامر هو المقدار وذلك الطبيعة في طبيعة الجسم البسيط كالماء فان الماء الواحد
طبيعته لم يعتبر فيها الاجل المقدار المغاير وكذا في جمع المياه المتعددة لم يعتبر ذاتها ما له
ماء واحد بل المقدار انما اتى للماء المتعددة واحدة بالموضوع من المادة كثرة بالعدد
والماء الواحد واحد بالعدد وبالموضوع ومتعدد بالكثرة واحد بالاتصال واحد بالموضوع لكن
كثرة بالعدد لا بالاتصال من التكلس ليست واحدة بالموضوع بمعنى ليس سيال عدم من مواد
العرض لم يعد وبعينها الا بالشيء الواحد وعدد ذكرناه في ذلك آنفا فيها في الفاظ الكتاب
واضح لمزيد علم الذي هو المقام ولم يكن واعاد بها لكن فانه قال لكن كل واحد
جهة من الضعيف ما لم يكن حاصلا من جهة ما يمكن لم يكن ام لا يمكن فان كان فهو تام وواحد
بالتمام آه اعلم ان وحدة المطلق كالوجود المطلق امر بين القدر الاول الذي يكون حاصلا له جميع الوحدة بد
ممكن حصوله للطبيعة الوجودية تارة كان او كمية وهو محقق وحدة الا انه فاحدة او ما لم

كما لا وحدة وجود الا وهو حاصلا آنا بعد آن واحدة وساق هو التام من جميع الوجوه الكمالية
العقل الاول وغيره من اصحابنا لم يكن حاصلا بجميع ما يمكن حصوله له ولو لم يكن بسيطا العقول
بالنسبة ولكل منها تمام في نوعه وهو تام في نوعه وجميع الاقسام من حيث الكل حالا متوسط
كماله ولا ينقص بحسب في الخارج وليس لها بعض الامكان الا بحسب مرتبة الواجب لا النقص
الواجب لا بحسب لما عليها تمامه الاول في استكمال ما اتت بصور لها وكثرتها بسيطة
وحدانية ولا حاجة لكن عالم الحركة وسكنه لكن لها من العالم وما سوى الله تعالى
فالعقل الاول وغيره اقسام متفاوتة في جهة النقص والتمام فهو باعتبار تمام لا يبطل حاصر من
جهة مفهوم فانه كالنفوس الفلكية ومن عند ذلك ومراتب النقص هي التي لا يمكن لها حصول مقوم بد
جميع ما يمكن حصول الحادث من جهة المنقسم والسطح المستوي والجسم المتعلق والزمان متعلق التمام
وكالجسم الاول فانها اول الممكن جهة بعضه جهة اول ولا يمكن احتياج جميع الصور فهو من
جهة العقل العدد فلا يمكن فيها التمام الذي لا يعقل الزيادة اما العدد الذي يقال له التام اصطلاحا
فحينئذ هو الذي عدد مكون من ما له عند ذلك مثل آه فانه تام من وجوه الاول له تمام من
كما لا يكون وحدة من الجسم ولعل العدد هو الجسم فهو التام فانها وكل منه عدد وهو تام بما فيها بد
من جهة بعض نقص العاشر لا من جهة وكذا الخط مستقيم فهو تام بحسب حده الخاص في نهاية
بالعاشر لا ما هو زائد بها مع ذلك فالواحد يستقيم لا ما هو طبيعة اولى بالعقل او ما لعوه
ولا ما لا يمكن لك والاول له تام مع اعتبار ما يمكن مادة او صورة او حسا او فعلا
او نوعا كما يستحق زائد او لكن ما لا يمكن لك وهو انما نوع حصوله لا حاد يحصل مركب
او بسيط طاهر وطبيعة اولى كالمفارق والفلك واتمام الالات والحيوان وكمال
الدائرة والكرة فيحق انما القسمة واحد بالتمام وقوته الكرة ومن عادة الناس لم يحملوا الكم
عن واحد فالتمام من جهة الوحدة وجهة الوحدة والتمام به يمكن بالغرض والوضع كروم
تام وهذا تام وهو يمكن تجرد الوضع والاعتبار لكن بحسب الواقع سواء كان بالفعل كالنفس التام بالمستوى الاتم
فلا فرق كل بحسب مرتبة واحد على بعض فيستوى اما بالطبيعة لكن لها سائر ما هو تام من جهة ما

كما سلف من انه كان لم الاعضاء والعروق على ما هو عليه او من وجه آخر وانه على اصل الاساس وهو
الكمال الكلي الذي ليس يأتي منه الا افاعيل السرية كلها ولهم ان يكون لم الاعضاء لكن جهة وجه واحد التام
او من جهة الكمال التام وما [illegible] كلها يحصل لاجل الاول من نوع او جنس فهو باعتبار المجموع المسمى باعتبار
او باعتبار جسم المسمى الاول ويكون الزيادة عليه واما المسمى فهو باعتبار ومنهم من قال بالوصف او الذات
اتحاد او وصل ابدا كلها ويكون تام جهة طبيعية اذ من طبيعة الدوران والاحاطة وكذلك السطح فانه
منها او المسمى بانه كان محفوظا وتام والاعراض بالجسم المقدار على جسم مقدار ولا يكون
واحدا الا بالتمام وهو على انه كلها واحد من الناس وكذا من حيث انه واحد بالتمام من جهة الكل وبعض
الاجسام البسيط والمركب الذي يكون الزيادة عليه من نوع او جنس كالعناصر الاربعة وما يكون
المركب فانها تماما بها صارت هيئته التامة على مباشرة او بالطبع او بالصناعة فيكون بعض الآلات
منه التمام من الجواهر كالعناصر والفلكية الكواكب وابعاض الناس وهي الاشكال الكاملة المسدس
كالكرة والدائرة ولهذا قيل انه افضل الاشكال الكرة حيث لا يعرض الخلل او لا يكون عليه
الاشكال كالمثلث فانه بعض زيادة انما عليه شكلا آخر من نوع او جنس فيحصل من الانواع
منه آخر من نوع او جنس قال واما الواحد بالجنس فهو ما يشارك غيره في الجنس
الزمان ومكان المدرس الملك واحد آه فيه بين انه من الاتحاد في عرض او نسبة الاتحاد
كالوصف او المشتبه في المشابهة وفي الاتحاد في الكيف على الاتحاد النوعي او المتطابق
في الكم وكذا في المساواة في المقادير الكم وعلى هذا القياس في الاتحاد في
المناسبة في اتحاد النسبة يكون القياس على الموضوع كالسيد والعبد او كالاب والملك
وبالقياس على الحس التسمية والاول وحدة بالوصف والاتحاد بالوصف والكل الاتحاد
والحكم بان الوحدة في كل شيء وحدة بالذات وعدها بالاتحاد واحد بالذات الا ان اسمها كاسم
التنبيه عليه قال ولعل احد ليس ابدا كانت الوحدة اعم من على اسماء كثيرة بالتعدد او
على شيء واحد بالعدد آه فان الا لم يكن الاتحاد اصلا وحده والوحدة على اقسام شتى متعلقة
والنسبة والصنف وحده اذ ان هيها واما الاتحاد وهو لم يكن التعدد جهة وحدة فيكون الا

المعدوده ابدا واحده لاجل الاتفاق وهو واحد وذلك المعنى الواحد اما محمول او موضوع و
المحمول اما نسبة او عرض فهو ان ادراك اما جنس او فصل واما نوع جنس او فصل وسبيله العدد في
لم العرض من الاتحاد في الموضوع والموضوع الواحد وكذا الاتحاد بالنسبة الى الواحد مثلا
في الانسان والفرس مع اخذ بالجنس لانهما جنس واحد في زيد وعمرو واحد بالنوع او واحد
بالكيف كاملا كالمستقيم في اللحم والطول ولكن لا يتم انهما نوع واحد وكيف اذ لا
وحده بالوصف ولكن وحده بالذات ومع كل اتحاد لا وحده فالواحد بالذات اما جنس او
نوع او شخص والشخص اولى بالوحدة من النوع الاخير وهو من المحسوس العرض من العدد [illegible]
ونكر الا المحسوس التعليمي اقسام الواحد بالعدد معاودة سيده الوحدة وضعفها او
جميع العدد الواحد في السن فكرم الزمان ثم الشيء وحده واولانا بالوحدة وحده
الآلة فهو وحده ثم العقل النفس الكواكب الافلاك ثم التام من كل شيء اولى بالوحدة
من الناقص قال والواحد قد يطابق الموجود في ان الواحد يقع على كل واحد من الموجودات
كالموجود آه الاول من ان الواحد يطابق الموجود في المصداق ويخالفه في المفهوم فكما
يصدق على الموجود يصدق على الواحد سواء كان من المعقولات او لا يكون فالواحد
موجود واحد وكذا العقل البسيط والعقل المعقول فانها من المعقولات وكذا العقل الوحدة
والعقل الوجود كل ذلك يقال عليها واحد وموجود فالمحسوس المعقولات واراد لفظه
ليس شيء وسطها لكن الوحدة والوجود طبيعة واحدة فصح انه لم يكن موضوع الوحدة
وموضوع الوجود امرا واحدا ولم كان مفهوم الواحد واما انه لا يدل شيء منهما على
شيء من الاشياء على جهة هو كذلك كالمركب وهو كل شيء في جهة عن جهة اذ المفهوم
الكلام دون الوجود فكذلك وحده كلها عن جهة قال فصح انه يحقق الواحد والكثرة
لم العدد عرض الذي يقع عليها تحقيق الا من جهة الواحد وذلك لما ادخل الواحد
فعدم الكل الواحد هو الذي لا يتكثر آه فيه بين ان الوحدة اسوة والكثرة الاحكام بالوجود
فاعلم ان المشابهة الواقعة بين الواحد والموجود انه لا يمكن ان يعلل الواحد لانه من الامور

الواحد
العام الحاصل كالموجود فلا يحكم بوجودها الا بالوحدة العددية او قوله الشارح سعد فاذا مثل
بالاسم ثم الرجل واحد فهو مشتمل على قول الشارح سعد وعلى الدور ايضا لان الاسم نعم [illegible] مجمله بر
الماهية معناه من الكثرة واما الكثرة فالواحد لم يوجد لوحدة لان الوحدة مرادفة
فان حملت الوحدة اولا خارجية للكثرة وليس من شرط المولف لم يقع بالاولى الخارجية
لم العدد والكثرة من الامور التي تصور بها عين مادتها ولا صورة لها الا الاولى
الخارجة فلا يحكم بحد بدئ لو صح التحديد الا بسلك الاولى فثبت انها المجموع الوحدات
او الاحاد فصار الوحدة ما هو وحدة وحدات فيوجد الوحدة بالوحدة وهذا الدور ديكرابر
الكثرة بالاحتياج الذي كانه هو نفس مفهوم الكثرة وهو ما هو جزء كالوحدات ولفظ الاحاد
ولفظ الوحدات او الاحاد الذي جمع الوحدة فقد عرف الكثرة بالكثرة وبالوحدة
الذي لا يوجد الا بالكثرة ما يشتمل بوجودها كقوله عاملها على القاعدة المذكورة وقس
على هذا اشار ما قيل في قوله كل منهما فقد عرف [illegible] الحقيقي [illegible] النقص
وهذه الصورة والعبرة لا حاجة الى تصور بهما لان الاولى المستمع المولف كسائر العلوم
المعارف ولكن [illegible] لان العقل [illegible] الكثرة اعرف من الوحدة عند الخيال
والوحدة اعرف عند العقل [illegible] المرسوم والوجهين [illegible]
لكن الكثرة مرتسمة في الخيال لان ما ارتسم في الخيال محسوس والمحسوس بما هو محسوس كثرة العدد
والوحدة مرتسمة في العقل لان المرتسم فيه هو المعقول والمعقول بما هو معقول بسيط
كما ان العدد والمرتسم في الخيال انما قبل المرتسم في العقل [illegible] الاحساس قبل
التعقل ولذلك [illegible] وهذا لا ينافي كون الوحدة والكثرة كل
منهما من الامور المتصورة بديهيا [illegible] لا احتياج الى الحد
تصوري [illegible] وحينئذ يكون الكثرة [illegible] قلنا لا يوجد الكثرة [illegible] الوحدة
[illegible] الوحدة [illegible] الاول ولم يوجد
الوحدة بالكثرة [illegible] والاحكام [illegible] المذكور

الطرف

طرفي الحال السيما الموجود على الادراك والعدول عنه غير متصورين على وجه الخطور
[illegible] على [illegible] التخيل والاحساس للامور المعقولة [illegible] اليها المعقول [illegible]
كسائر الموقف اللفظ الذي [illegible] الاختيار لها [illegible] للمطلوب ويعكس [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الوحدة [illegible] كثرة او الذي لا يعم بعد سهادو ر
[illegible] ان المراد بهذه العبارة الشيء المعقول [illegible] هو الذي [illegible] الموجود الاخر او
ليس [illegible] المولف [illegible] على [illegible] الوجه [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] على هذه الطريقة [illegible] العدد [illegible]
كثرة [illegible] وحدات او [illegible] لان الكثرة [illegible] العدد [illegible] الاشارة [illegible] العدد
الكثرة [illegible] الامور التي تصور بها عين المادة فلا صورة لها ولا فصل ولا جنس لها فالكثرة
كالجنس للعدد والمولف من الوحدات كالفصل له اذ لا عبارة [illegible] والمفهوم [illegible]
[illegible] الكثرة مولفة من الوحدات [illegible] الكثرة كثرة او المولف [illegible] كل منهما [illegible]
[illegible] المراد [illegible] قوله الشارح سعد [illegible] قال [illegible]
الكثرة [illegible] عن الوحدات [illegible] العاقل [illegible] الكثرة اعم من الكثرة [illegible]
من الوحدات او الكثرة [illegible] عن الوحدات [illegible] الموضوعة لها [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] المولف من الوحدات [illegible] الفصل [illegible] العدد الذي هو
[illegible] الوحدات والوحدات [illegible] حاصل
بين الكثرة والكثرة والعدد والمعدود [illegible] الوحدات امور عارضة والوحدات كالجنس
والذوات والاعدام موضوعة لها [illegible] الكثرة عارضة الكثير [illegible] موضوع لها [illegible]
الكثير بما هو كثير لا الاشيا بهي كثرة لكه ر بالكثرة نفس الكثرة بما هو كثرة [illegible] الوحدات [illegible]
[illegible] العارض [illegible] العارض والموضوع [illegible] الموضوع والمبدأ ان الوحدة
الوحدات [illegible] المبدأ ان الواحد والواحدات [illegible] لا فرق بين الكثرة والمولف من

قوله الوحدة ٣ ما روحا عن قال والدعى يحسن لها انهم اذا قالوا ان الوحدة ذكره متصلا الى
فقط آه معناه واجب قال يعني الآن الوحدة انما تقع على الاعراض وانما تقع
على الجواهر اذا احمل على الاعراض فلا يكون جوهرا مالوح بيان جهة الواحد و
الكثرة اذ لم يتبين لكون وجوههما وقد ذهب الشيخ وعامة الجمهور المشائين لان الوحدة عرض
مجموع الاعراض اولها الوحدة فالعدد ثم عرض واستدل على عرضية الوحدة بانها لا تخلو
اما ان يكون مقولا على العرض او على الجوهر فان كانت مقولة على العرض فهو عرض لا محالة واذا
كانت مقولة على الجوهر فلا يكون جزءا على كون الواحد جزءا من مفهوم الشيء عليه اذ الوحدة
كالشيء معنوي عام مفهوم عرض جميع الانواع الجواهر ليس الجنس داخلا فيه فلا يكون فصلا لها ولا
ولا عينا لها فيكون لا محالة عرضا لازما اذ المحمولات المعقولة على شيء بجوهره وجنسه فصله او نوعه
وعرضه سواء كان اعم او مساويا او اخص وحيث لم يكن الوحدة احد الثلاثة الاول فيكون
عرضا فيكون الجوهر المعقول عليه الوحدة واحدة والوحدة محمولا عرضا له وهذا الوصف الذي
هو احد الكلية الخمس ولهذا يمكن ان يكون جوهرا وذاتا اذ لا منافاة بين العرض بهذا المعنى و
الجوهر انما المنافاة بينه وبين الجوهر بالمعنى الذي لا يمكن ان يكون عرضا بالمعنى المقابل للجوهر وايضا
كك يمكن ان يكون عرضا بالمعنى المقابل للذاتي وجوهرا ان يكون الاول موضوع الاول ذلك انما
يكون في المركب من المادة والصورة كالانسان المركب من الجسم والناطق فالجسم عرض لكونه المادي
لهذا الانسان والناطق عرض له الصورة ولا يخفى ان هذا المثال يدل على كان الجوهر عرضا
معا لا للجوهر لانه كان الوصف جوهرا مقابلا للوصف والمقصود لان المركب الصحيح
لوحدة محمول عرضي بالقياس الى ما هو جنس للمركب يكون جوهرا لكونه موجودا لا في موضوع
بل شامادة واما طبيعة المعقول البسيط البسائط الذي لا وحدة وجودا اعتبار الوجود عارض له
الامر الخارج عنه لا محالة المعقول الاول والمقابل للجوهر اذ هو موجود والجوهر وليس كذلك و
لا يصح ان يكون معارضا ذلك الجوهر ويحمل ان يكون مراده بالمركب المفهوم المسمى و
بالبسيط منه الاشتقاق وهو المعقول المصدري وغرضه ان المشتق كالناطق يكون جوهرا ف

لعدم كونه عرضا للمقولات اذا كان معقولا لحسن هو كالجوهر واما منه الاشتقاق كالنطق
فهو عرضي بسيط كونه موجودا في الجوهر لا كجزء منه ولا يصح معارضه بها لو صح هذا الاستدلال على عرضية
الوحدة واولها في موضع النظر وتحل المعرض بها العقول لحصله علم اولا ان حقيقة الوحدة كالوجود
من الامور العقلية من جملة السلوب الاعتبارية الذهنية والمعقولات الثانوية وعلم ايضا انها الامر
الذي لا يحسن حمله الاشياء ومن جملة الموانع عنها ولكل ما هو موجوده اي حقيقة احد منه بكونه الحكم واحد
ولعدم ان يكون وحده بها بكونه حقيقة وعلم ايضا انها كالوجود مشترك بين الكل ومعنويا بين الواحد والكثرة
كانها مقولة بالتشكيك على اوادم بالاولوية والاقدمية والاشدية فلا يكون جنسا من
الاشياء ولا فصلا ولا نوعا لها الذي انه كالوجود يتحد مع الماهيات والوجود زائد على معناها
محل التصور فكذلك لها لزوم ان يكون وحده زائد فلا عين وجوده بان يكون ان حمله ووجوده
لوحدة بوجوده او فصلها ما كانت حمولها لها وجها اذ يستحيل حصول الاشياء والوحدة
اذ كل موجود له وحدة وجود الكلام في وحدة كل منها اعرابها او وحدة بما وي و
لا وجود له وجود زائد لا وحود وحده الوحدة وجود ايضا عين الوجود او الوجود
يسلسلا لا عرضها ولا احلال ذلك ذهب صاحب التلويحات ومن وافقه الى اعتبارية الوحدة والوجود
وكل ما يلزم من تحاربه الموضوع في الخارج ان يكون عرضا وعرض عين هذا السبب انها لاسم
كثيرة الامور موجودة في الاعيان قرا وان الوحدة كالوجود غير موجودة في الاعيان
لم يعطوا ان هذا السبب انما يلزم معارضه بها الوجود ومعارضة كل منها للوجود الاشياء
كيف يكون الوحدة من الاعتبارات الذهنية ولها آثار ومراتب خارجية فكانت مخصوصة كالاتصال
للجسم ومنه نوعية الوحدة اعلم ان كثيرا من الناس لا يعلم الفرق بين عارض الوجود كالسواد
والحرارة ونحوه وبين عارض الماهية كالوجود والشيئية للنوع والفصل للجنس والجنس للفصل
وكم لا يكون العارض للماهية لوجوده كالمحلا وتحويراتها مع وحدة كما يكون عرضا موجودا للموجود
فالوجود يعرض المبتدا موجودة والفصل المقسم يعرض طبيعة الجنس فالمعلول للوجود هذا الفصل
عرض الوحدة الماهية لها ما هو لا ماهية له فيكون وحدة عين ذاته فاذا علم ان وحدة كل شيء عين وجوده

وحده الجوهر جوهر للام جسما جسم الجوهر اذ لا جسم لها وذلك لان فصل الجسم جوهر لان اللام الحيوان
مفهوم الجسم بل مجرد الوجود وكذا وحدة العرض عرض جنس عرضه لا الوصل واذا الوحدة المتقدمة
طرح لا ماركلام الشيخ اما قوله الوحدة اذا حملت على الانواع فلا يكون جوهرا جسما لكن لم يكن
لها عرضيه لانه على عرضه ذلك العرض فالالم الجسم كما ان وحدة السواد موجودة
عرضيه واحدة لا بعارالا ان لا عبارا ما ادرم اذا لم يكن قوله الوحدة على الجوهر جوهر حسن
ولا فصل فيكون امرا ان بالجوهر لم اراد اللازم اللازم الاصطلاحي على الازم الماهية الازم الوجه
ما يكون للملزوم وجود اللازم وجود اولا بنفك عنه اما مطلقا او في الخارج فليس الوحدة امرا
لازما للجوهر بهذا المعنى لم اراد مجرد عدم المفارقة فكان الوجود العارض للماهية الموجودة
جوهر مسلم وكذا لا وجه لكونها عرضا فانما الجوهر جسم اهتمام او وهو لم الفصل مراد الحكيم
وفي ان الفصل المنطقي لكونه جوهرا الفصل الذي يوجد المحمول الباسه وهو المراد به هاهنا — الطبيعي
وهو الفصل الاسماني الذي كالحس في الحيوان والنطق في الانسان مع المفصل الاخص واليبس الباطن
بها فان فصل لكل جنس الصورة جوهر الصورة التي بها هو وجود الحق الا ان كونه وحدة الكون — الحقاسة
جوهر بمعنى فصل الاخير بالمركب وحده اذ فصل الاخير بالمركب والاولى اما الذي علم وكونه الوجي — فصلها
الذي الذي هو جوهر جوهرا وذا لم وكذلك مخصوص بالمركبات ومخصوص بما احدى كل الوجي
مركبا ما هو بسيط فلا يكون جوهرا لانه لم ينفك لم يكن جوهرا للماهية كفصل الجسم في المركب لكن حتى يكون جنسا
جوهرا ودون البسيط فانه يكون فصل الماهية البسيط جوهرا اولى بالجوهرية من المركب اذا كان
جوهرا فان ذلك الفصل موجود بعينه وجود الجنس واذا كان الجنس جوهرا بعينه جوهر ولم يكن كان
عرضا الجنس موجودا بعينه وجود الجوهر وليس كذلك فان فصل الماهية البسيط اذا جنس — وصفها
لا الجنس هو موجود بعينه وجوده لانه موجود الجنس واذا ليس في النوع المحاصل منه وجود الجنس هو — بعض
كما مر ليس عرضا موجود وجودا وولا هو عين النوع ولم اراد ذلك ليس عند الاسماني
لا يكون لم يكن جوهرا للمركب حتى الموضوع فلا ماهيته لم يكن المراد وذلك المسئلة التي المعنى
المصدر [illegible] المصدر الاضافه [illegible] الكلام [illegible] ما [illegible]

لحصول الماهيه ومخصصها واما في الثواني العرضيه اللازمه لوجوده الآثار العقليه والاعتبارات العامه
ما ذهب اليه اذا كانت تعقل مطلقا ان انواع الجوهريه لم كان المراد الامور الصوريه الزياده الحقيقه الا الفصل
في ان يكون جوهرا صورته وقد يكون واما ما ادام يكن كل ما الحمل لم كانت الوحده الموجوده في العقليه
فلا لم لا يكون جوهرا على وجه جوهرا او الانواع بل يكون وحده الجوهر جوهرا او وحده العرض
عرضا كالحال في الوجود ايضا والعدم حتى كان ما ذكره الآخرون اعلم ان من المتقدمين من ذكر ان الوحده
من الامور العدميه في الخارج الموجوده في الذهن هو صاحب المطارحات وحكيم الاشراق وسموا كلامه في — الموجودة في
بعد لا يتناسب ما ذكرناه اولا وسموا ان الوحده وكذا ان الوحده وغيرها كلها من الامور الاعتباريه
التي لا تحقق لها الا في الاوائل ومن وجوه عدم كلامه وسميه واد حقيقنا حجه وكتابه المكرمه
حجه القول لو وحده الجسم لو كانت موجوده لكانت متصفه والوحده الثابته التي لا تتصل هو منها ذا الوحده
انعام الجسم في وفي مسمى ونحن نشير الى الكره متوهم منها ينعقد لتساوي وحده الجسم او
كل وحده لجسم وليس في احد الوحده ولا اثر فيها ولا منقسم لم يكن كذلك متوهم وجزء الوحده
كل وحده يكون الوضع عليها او الوحده من حيث وحده لا تنقسم لم يكون عليها او ولا كل و تمام — للوحدة ابعادا في
الجسم والاشكال الجسم واحدا الوحده ليس بل الوحده عرضا فيه على حسب الاشكال لوهم في الجسم عادوا
لم ينقسم لكل متوهم في الوحده العقليه ولا فيها ولا لكل نفس الوحده وجود الا الا
اصطلاحها على صنعه فعلم لكل ما زال لا ماهي العين واما الظاهر الوهمي اليه كلاه اولوه على
ما يسمى لم الوحده اقسام شتى ولنكل كل بحسب وجود وحده من حيثها وحده المتصل واقسام — حملها
للعقلي والكره وحده الجسم ما هو جسم من اتصاله والانفصال الجسم في وحده الكره حين تصف الجسم
الوحده وقيل عليها وكذا الى غير النهايه وقد يحصل للمرتبع حول القسمه فان وحده الاتصال
حين يوجد وحده الاتصال كره ما الفوه فيه معا لطرفان من خلط بين الكل الوحده وذلك
المتصل لا وحده العقلي وسيل به هو السريع في الشهادات لكنها في الشيخ ما لا ما ما ما هو وما هو
اورات حيث ذلك كيف تعلق الوجود الوحده والاضافه وسائر اللوازم بالمواد فانه لما لم
بالفعل مطالبه لكانت حالها ثم غير جائز لم يعلم الوحده وكذا عرضي لم يعلم من قول الشيخ والوجود

الحكم حالا في المواد فتيح لانها اعراض ووجودها في الموضوع ولو لم يكن حالا في الموضوع لكانت مفارقة
ولكانت جواهر لا عقولا لا مفارقة ماهيتها السبع باسرها لما مر ان المعقولات المجردة بالوجوب لا
بالامكان والوجود والواحد المادي يعم والوجود مطلقا والواحد مطلقا لا يكون الا العام
كما يكون الموجود والنوع مثلا فيحصر انما قوله انها اعراض ولوازم فهو لم يوصف بما يصح ليعم بشيء قوله
لم يكن ما قبلها لانها لوازم موجودة فحج واما انها كما يعم في كل موضوع مطلق كما ان الكل
يعم ما كان عارضا لموضوعاته المادية بحسبانه يكون الوحدة مثل الاتصال والانفصال لا الانفصال
لكان وجود سو مثلا لا مثلا الا بالعرض الكثير كوحدة واحد فيكون واحدا واحدا وشيء
كلامه واعلم انه كلام ما فيه من المقارنة واما ما فيه من الوجود والوحدة والوجود مع السبع
مواضعهم المتعددين في كل موضوع لان الوحدة كالوجود ليست ذاتا جوهرا ولا عرضا
اذ لا يصح انها عن الانية الا انها لا يكون جوهرا في الجواهر وعرضا في الاعراض لا كما ذكرنا بل كما قال
واحلافها لمحرك المعلوم والمعلول **قال** على سبيل الاكل في الوحدة الموجودة وكل جوهر الى
ليس يكون منه وحدة لجواز ان يكون لها مفارقة لجوهر فصول لست استحالة انه لو اراد في مفارقها
بشخصها عند ذلك حال سبب في حال الوجود المعلق لجواز تباين الوجود المفارق ولا يكون الكلا
احدهما لا ولا ولذلك استحال مفارقة الوجود عن موضوعه ولم اراد لم يوجد مثل الوحدة الشخص
اراد ما هو جوهر لا يكون مفارقا بها عن الجوهر فذلك امر لكن لم يات فيه مثل ما اراد المفارقة الى
حصلت الوحدة مفارقة لا يكون بها موجودا عن عدم الالتئام فلا يمكن فرض استحالتها كما
لما ذكر الغرض في وجود سبب بعد ذكره المفارقة بهذا المعنى لا يمكن فرض الاشياء ما لوجود العلم
لا يمكن مفارقته ابطال والجواهر بهذا المعنى عن الوحدة والوجود الواحد مع ما له تجرده عن الموضوعات
والجواهر او الوجود عن الوحدة والعلم والقدرة ونحوه والارادة الالهية حيث كل
ما يعمه حد الوجود ما دام الواجب بحيث وجوده معناه ولم يمس وجيز معار الوجود مفارقة
عارضة او وجه او معاده او عوض ولو اراد المفارق مفارقة لا يكون مع ما حصل كالف الوحدة
فذلك ما لم الظاهر حلا يتم الا دائم المقدمات قوله والعلم الاول محال ما له لا اطلاع له يمكن

وجود ذلك الوجود لا يتعلم آه قوله فيلزم حيث الوجود بعينها حيث الوحدة في كل الوجود كما
هو موجود واحد كما هو واحد موجود ليس الا كما انه وجود وحدة بحيث لم يكن الوجود موضوعا
الوحدة عرضا قائما به وليس له احدهما الموضوع والاخر العارض او نحو ذلك بل العكس
لا عارضا ولا موضوعا منهما اصلا بل الوحدة المجردة عن الجواهر كلها وحدة وكلها وجود
كالواجب على وجود ذلك وجود كل علم وقدرة ووجود وارادة ونحو ذلك لا يكون علمنا الى
الزمان ووجود الوحدة المفارقة بانه جوهر او عرض ليس كما هو الاول لا حاجة فيها الى الوحدة
من اول معارضة الوحدة عن الموضوع لا بد المقدمات الكثرة والزيادة اذ يكون له نوع كما انه
نحو وحدة لجوهر انما بعد التجرد وحدة مع وجود مفارق فيكون وحدة للموضوع جوهرا
ومن وحدة عن الجواهر شيء مما والمقدمات مستندا كما الى العلم من معارضتها
جوهر وجود وصور بهما قائمة بجوهر او لم يكن في الوجود جوهر فارغ ومفروض عنه
الوحدة فيلزم معارضتها الى اعلى انها السر فيلزم ان لم يكن لذلك جوهر وحدانا فيكون جوهرا
واحدا لا جوهر واحد فيلزم الى الا كان مثل جوهر له واحد لم يكن لكل جوهر منهما
اولا له لا يكون احد الجوهرين حال اتصال الوحدة فيلزم مخالفة عليه التجرد وكذا المطلوب
وبما حصل ان الوحدة كان بعين اتصال وحدة المتحدة بعينها موضوع لا موضوع له وضع
عرضا فلا حاجة فيه الى كونه موجودا لكان المراد ان الوحدة على الاطلاق لا يكون الا
وموضوع ما حال عليها ما قاما **قال** ويبدأ فيقول انه لو كانت الوحدة ليست مجردة لما كان الا
لو كانت حول لا يتعلم آه او وارد يسعك بانها وان الوحدة عند الالقاء الامور العقلية
الا صورها والاعمال مثل كما هو السبب والاعتبارية الا مما روعي الوجود ان
في المعقولات ولا تعين ولا تعدد ولا تميز لها الا بما اتصف الجامع الاشياء واما عدم
وجه لما او اراد موجودة والاعيان وجوه الامور العامة الى الاخر عبارة العوارض
ملا انه لا يكون مجرد انها الا بتقسيم اذ هو الحق انه يكون بالصورة والاعيان لا الصدق على
شرح الاشياء الا انه لا يعلم فلا اطلاع له يكون وجود الا بعد اذ كان لكن علم المكلف ذلك الوجود

وملك الوحدة سيأتي وهو ان الكل اعتبار الحدث المفهوم والمعنى بل يكون هنالك وجود ووحدة
ولكل منهما صورة اولى في الخارج ولم يوجد لم يكن لذلك الوجود وحدة اولى ولذلك
الوحدة وهو اولى فيعود الكلام في وحدة الوجود وهي الوحدة لم كلا منهما عام
بل هو الوحدة وحدة اولى وللوحدة الوجود وهو اولى ويحصل هناك سلسلة لا تتناهى لكل ال — آه ٢ ر
من الكل منهما الوحدة والوجود بل سلاسل غير متناهية بحسب الشعاب الوجود والوحدة
الطرف الى منها وهو [illegible] فاذا الاعدد ولم يكن وحدة كل شيء بعين وجوده فكان
الوجود نفسه واحدة وهو واحد مشترك بين الحقائق المختلفة معولا عليها بالتشكيك ويكون
وكذلك الوحدة هو واحد مشترك معولة عليها بالتشكيك ويكون وكل شيء بعين وحدة
كوجوده
الجوهر كوجوده جوهر ووحدة العرض عرض [illegible] الا جوهر ولا عرض اذ لا [illegible]
يكون مجرده كالوجود عن الحقائق كلها وهي الوحدة الواحدة القائمة بذاتها فاذا العوارض
[illegible] المعنى من مواضع المحل [illegible] اذا كانت الوحدة لم يجز ذاتها لا بعينها
يكون للاعراض وحدة لو حرم الوجود اولى لانهم لم الوحدة اذا كانت مجردة عن الموضوع
وكانت وجودا لا بعينها يكون الوجود بعينها لا موضوع لها لزم وذلك لم لا يكون لا عرض
وحدة واما لزم وذلك لم لو كان [illegible] وذلك العالم [illegible] يكون العام بالذات
عبارة عن الوحدة وليس كذلك بل [illegible] لا يعقل ولا يغيب [illegible] المولى لم يكن
[illegible] بارده ووجوده [illegible] باره ووجودها [illegible] يكون [illegible]
ولا الوجه وذلك لم يكون قول الوحدة على الجوهر والعرض [illegible] الاشتراك الاسمي انما
لوحدة وذلك لم لا يكون الوحدة [illegible] الجواهر والاعراض ولا [illegible] وذلك
لكان الوجود اشتراك معناه بين الجواهر والاعراض على [illegible] اكثر من افراده ووجود — كثير ٣ ر
الجوهر قائم بذاته ووجود العرض ليس كذلك [illegible] لم يكن قول الوجود عليها [illegible]
اللفظ وهكذا حال الوحدة وهذه النسبة [illegible] بين المفهوم والوجود [illegible]
ولم يحكموا من الاعداد بانا لعدم وحدة الاعراض آه فاقول لحاز لم وحدة كل

متشابكتان ر

متشابهة ٣ ر

كان من

من العدد [illegible] المولى الواحد [illegible] وحدة الاعراض والآن [illegible] وحدة [illegible] الشركاء [illegible] الوجه
الذي لا يعقل [illegible] المطلق عن شرط التجرد والالحاد [illegible] جمع الوحدة آه [illegible]
المواقع من المولى [illegible] الآن [illegible] وذلك مع كونه لا يعقل وهو واحد [illegible]
لم يجوز [illegible] الا [illegible] ومن يجرد وهو الذي لا يعقل ليس [illegible] الذي احد المعقولات
[illegible] عليها الوحدة والوجود بل المراد منها هو الوجود المجرد عن [illegible] وذلك الوجود وحده
مع قيد التجرد [illegible] من الوحدة المطلقة الا [illegible] هو من الوحدة [illegible] من الوحدة
المطلقة بل مع اعتبار التجرد صار [illegible] كالوجود لا بشرط [illegible] ومن كونه مجردا عن كل
خصوصية وكان وجود [illegible] لم يكن معناه [illegible] اطلاق الوجود عليه [illegible] مطلق
الوجود بالاشتراك الاسمي [illegible] لم يعلم الكلام الوحدة والوجود اذا [illegible] وجود
عرض ليس الا [illegible] حقيقة خارج [illegible] الكل منها واحد معين ومفهوم كلي كمفهوم
السواد اذا [illegible] وجود [illegible] او غيره وذلك كمفهوم الانسان اذا [illegible] زيد وعمرو
وغيرهما [illegible] الافاضة زائدة عليها [illegible] الافاضة كان كل كان [illegible]
الوجود والوحدة [illegible] الا [illegible] كالمعقولات لها موجود [illegible] معلوم بالافاضة
ووجود عمرو معلوم بالافاضة [illegible] ووجود السواد لا يكون الا [illegible] السواد [illegible]
لم كان [illegible] في الخارج ووجود السواد لا يكون الا السواد ووجود الفلك لا يكون الا الفلك — عينها ٢ ر
[illegible] ووجود السواد والفلك [illegible] من حيث المفهوم بل [illegible]
واذا وجد [illegible] مجرد عن الماهية صار مجرده كالمعدوم [illegible] من [illegible] الوجود [illegible]
او مخالفة [illegible] والوجود [illegible] وهو اعم المشترك وكذا حكم الوحدة اذا
كانت متعلقة [illegible] الماهية عن [illegible] على حقيقتها واذا [illegible] عن [illegible]
صارت [illegible] من الوحدة [illegible] مطلق الوحدة [illegible] لا بشرط [illegible] من الاطلاق
والا الاطلاق والتقييد والا التقييد [illegible] الوحدة [illegible] المخصوصة ليس
كالاطلاق [illegible] زائدة على الموجود [illegible] او

بالعرض لما كان طبيعة الوجود المشترك بالنسبة الى الموجودات **قال** وذلك لان المقولات لما لم يكن

جوهر الا بالعرض الى آخره يريد ان طبيعة الوحدة لو كانت امرا مستقلا في ذاته لكانت جوهرا قائما بذاته

فلم يمكن ان يكون للاعراض وحدة بهذا المعنى فلم يعرض وحدة الا بالعرض الى آخره فيكون الوحدة من الكيفيات فقط

وهو ممتنع وليس يلزم من ذلك الى آخره اذا كانت طبيعة الوحدة جنسا عرضيا لان الجوهر من شانه ان لا يوصف بالعرض

ولكن ليس من شان العرض ان يوصف بالجوهر ولا الجوهر من شان الجوهر ان لا يكون عارضا للعرض فالوحدة

اذا كانت عرضا فيمكن ان يكون عارضا للجوهر والعرض جميعا فيكون من الامور الشاملة للمقولات كلها وجودا

واما اذا كانت جوهرا فلا يمكن ان يكون من احوال العرض ولهذا قال لا يوصف العرض بالجوهر من حيث

انه لا يوصف بشيء اصلا اذ الجوهر القائم بذاته لا يوصف لذاته وهو ظاهر ولا الموجود بالجواهر والاعراض

لم يكن جوهرا او عرضا من انه جوهر وانه كما حققناه وذكرناه فكذلك عارض بوجه لكلا منهما **قال**

فادام الوحدة فاعلم انه من ذلك المقولات كلها [illegible] لا يقع فقط على ما

اورد آنفا من ان الوحدة امر جامع للجواهر والاعراض وهو اعم بحسب المفهوم من

ذلك المقولات الاخص الذي وصفناه وادعم من ذلك المحدود فالوحدة التي كلامنا فيها والتي

فيها ابها وهو لا يقع على ما ذكره من جوهر او عرض او ما سواهما او غير ذلك من الامور

جامع للكل بنحو واحد ويشار بهذا المقولات لا يمكن الا ان يكون عارضا للموضوع على معاني الموجود

والاعتبار فيها لا يعرض ذلك الاخص لا بها لو كانت جنسا عالية لما فلا يمكن عروضها لها

المقولات الاعراض فلا يكون مشتركا معنويا بين الجواهر والاعراض فان قيل آنفا لم يكن الوحدة من المقولات

الواحد الذي هو عبارة عن وجوه عن مفهوم الجواهر والاعراض ونحو ذلك هذا المفهوم والا

لم يكن امرا قائما بذاته مجردا عن الموضوع فامكنه ان يكون ذلك حقيقة مشتركة بين الاشياء ولو كان

الامر القائم بذاته عارضا للاشياء كان الجوهر عارضا للاعراض وهو ممتنع فكان الجوهر القائم

بذاته عارضا للجواهر والعلل الجوهر هذا وهذا الممتنع اذ كانت الوحدة محمولة على الجواهر والاعراض

بحسب المقولات فيكون هناك اشتراك الا بمجرد اللفظ وليس كذلك فعلم ان الوحدة بحسب مفهوم جهة

ومعناها امر واحد في الجميع لا ان الاشتراك اللفظي في الكل او حمل الاعراض الا ان الكلام في الاشياء

كلها مما اختلاف ولا معارضة فهذه الوحدة بمراده ودرج كلامه وما اورده على العلماء من المسلك

ومن المسلك على المواطن وخلطه بين المفهوم والمصداق وعدم الفرق بين عارض الماهيات

وعارض الموجودات والدمواج اعتبار ما ذكره فكل الوجود ان الوجود مع كونه طبيعة واحدة بسيطة

سارية في الاشياء جامعة للجواهر والاعراض يتحد تارة معاوقة عن المهيات كلها وتارة يكون متحدة

بالجواهر وتارة متحدة بالعرض من غير ان يلزم كونه القائم بذاته عارضا للاعراض ولا كون الوجود

معلولا لما له اشتراك الاسم على الجواهر والاعراض فاما الحوادث فحال حالها كونه حالا او محلا لها

قال وليس لقائل ان يقول ان هذه الوحدة انما تعارض على سبيل الاتفاق والتعلق العام

قائمة دون حصولها كما لا تعارض الاساس للحوادث بوجود الاعراض لم امتناع معارضة

الوحدة بهذا النوع الموجود فالاصل على وجهها لا امتناع معارضة الشيء الموضوع الذي

الموصوفات بسبب احد الامرين اما الابهام او الجمود او القصور الوجودي فالاول كالطبيعة الجنسية

فانها من حيث هي طبيعة مبهمة لا ابهام لها فتحتاج الى فصل محصل لحقيقتها كالحيوان فلا يمكن معارضة

الموضوع كالحيوانية عن موضوع النوع كالانسان والثاني كالوجود فامتناع المعارضة لا

ولهذا على الوحدة اذ ما كان مساوية للابهام فلا يكون الحيوان من حيث هو ولا الوجد معارضا

عن الصورة والمواد فمن يكون جوهرا يحتاج الى طبيعة فصل وغيرها من الحوادث امتناع معارضة

الوحدة الموضوع فالليس بسبب الابهام لحمل الوحدة من نوع محصل الجنس ما هو من جهة

اعم لما هو من احس مما المبهم في المبهم الذي تفصيل معدوم من جنس في النوع لان الوحدة

ليس جنسا او جوهرا او عرضا ولا امرا داخلا في حقيقة المهيات لجوهرية والوجود بل شيئا

الاشياء ليس محصلا عن لازم عام اشار اليه لمن ليس جواهرها ولا ما هو معدوم لانواره

بل كما صنف الباطن الموجود في وحدة الا انه اشار الى وحدة الشيء لا ان اتحادها مع حقيقة

الشق ا المراد الاشراق الا بسيط واحد في الذات الا بما ذكر استحقاق الواحد لا الشيء المركب من جهة

الموضوع كالانسان كان ذلك البسيط من الكل الاخر من انه محمول النوع عن المتحصل الذي طهر

جهة الموضوع لا كالوحدة التي في الناس اذا لا يمتنع عن حصول الناس وكذا الوحدة التي في المواد

لا امر في الوجود غير السواد وقطع النظر عن الوحدة موضحا للكثرة موجودة بها على انها مخصصا بها
امور خارجة عنها وهو الوجود ليس كالفصول المقومة لتحصيل طبايع معارضها المخصصات والموضوعات
ليس من جهة انها معانٍ فادّعى ومن ليس الوحدة يمنع معارضتها عن الموضوع فصح وظهر ان
المحمول الذي هو مفهوم الواحد بما هو واحد امر لازم مسمى الاسم اسم موضوع لمن يسطر المتميز
بالوحدة وهو عرض لانه موجود في الموضوع لا كجزء منه ولا يصح معارضته منه واذا كانت الوحدة عرضا
فالواحد الذي يحمل المفهوم مؤلف منها ومن شيء على الاطلاق يكون عرضا اولا ومن بين البسيط و
المسمى منه الا لا باعتبار الاسم العام الا انه المسمى الامر المركب من الموضوع الخاص و
المعنى الا لا يصح الا ربط الحكم والساير العام وهو خارج عن مفهوم المسمى منه الوصف الذي
هو المعنى والوصف الذي هو المحمول انه واحد بالذات معا ربا باعتبار النفس والاحكام قال من ان
الوحدة عرض فالواحد كذلك بدا انه نحو باب انه السبع ولما ورد المقام معه معارضا على وجه حمل
بكونه نام فيما ذكره بعضها امور محققة وبعضها امور حمل انه مصطلحة انما الوحدة ليست معروضة للاحكام
والاعراض ليست العارض انها كالفصول المقومة ولا نسبتها اليها في الحقيقة الى الانواع فكلام صحيح
لا مرية فيه وكذا الحكم بالوحدة والواحد بما هو واحد امر بسيط خارج عما صدقا عليه من الكثرة
كجوهرية والوحدة حق وصدق واما الحكم الوحدة هو واحد لا اختلاف بين افرادها الا بسبب امور
خارجة عنها لا بصفة البساطة لكل الوحدة والاعيان المركبة الاعور الامعا قد يدل الذي
لا افراد لها الا بحصول المعدودة بعدد وما اضيف اليه الا عرض كالامكان فالوحدة والاوحدة
العددية والعلية المعلولة والوجود عين ذات انه لقل الموجود المعدودة وكذا الوحدة عند
من يرى انها نفس الواحدة لاعرض بمنزلة الاشياء مما ذكر الشيخ من انها لا تختلف الا بالكثرة
كيف والوحدة العددية والاتصالية والوحدة في الجسم وحدة الوحدة ومخالفة اجرائها الا
بما يمتاز به الوحدة ومنه بعضها اولا وباعتبار وحدة عن احكام الحقيقة المسماة البارز
اصناف الوحدة الاتصالية من اتصال بعضها الى تمام الاتصال كما هو حقه كالماء والهواء او
الوحدة كالوجود كما هو المشهور وعند الجمهور فانها يشكل الموضوعات وتتميز بحسب الالات

بالعكس عند المحقق بالجملة حال الوحدة وحل الامور بالقوة كحال الوجود عند الا كمال والعلم
بهاتين واليه الحكم حسب الاحيات الكلي بحملها الكمال والنقص والسعة والضعف والوجود والعلم
كجوهرية والوحدة بالوحدة الذي ليس بماهيته مع الجسم وضع النفس مع الجوهر وجوهر مع العرض
عرض من حيث بعضها لا جوهر ولا عرض ومنه لوحدة بعضها معارضة عن جميع الحقايق الجوهرية والعرضية
مع كل شيء لا يكون اولا وعن كل شيء لا يراد بطه ومن عرض الكلام عن نطاق الافهام وربما وقت فيه
القيام وكذلك لا يقدر افاد ... كلام عشرة بلا ازال غضبا على انها جا قال فصل في الكم
المنفصل اعراض عدم احوال الكم المنفصل على احوال الكم المتصل لانه ارق وجود او ادوت
الوحدة بحضرة قال اما الكم المنفصل فهو مقادير المتصلة قد علمت انه لا اتصال بالمواد
ليس يحمل المتقابلين احدها الضد كالمكان وذلك المعنى يكون هو بذاته او بواد كان وقت
حيا ونحوه يكون عرضا اذا كان في جسم او جنس او نحو ما جادها يا بهام ما به الكم وعدد جسم الجسم
الاول انه هذا الذي يكون الكم لو عرض فيه اولا سلاق على حد كثير يكون الا مع جوهر ونحو الالاقى
والاسم الكل انه العاقل للا ملك الاعراض المساهمة لعوده على الوحه الذي حث الطبيعات والمقولات
معاملة لكلا الوجهين بادل الا انقاض وقوله اما الكم المنفصل ارهد به المقوله ودون الحاصل
المتصل ارهد به المقولة الاول قال اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو جسم
الصورة على ما عرض فيه من احاطة واما الجسم الطبيعي والاطراف من مقولة الجوهر فقد عرفنا
منه انه على الهيئة ومنه المقدار هو على امور بلاه احد الكم بمقدار عرض جسم الذي
هو جوهر بما انها امر زايد عن معارض العارض عن المادة او عن الذي في المادة وما يبدله
يتبدل اعداده على جسم واحد وهو باق بعينه وربما يستدل على مغايرة الجسم الذي هو
مقولة الكم عن الجسم الذي هو مقولة الجوهر بوجوه اربعة الاول بامر سابق هو ان الجسم الواحد
كالشمع يتوارد على المقادير المختلفة والجسم الجوهرية كما هو ولا يتبدل الجاري عن
المتصل عن الوحدة الكافية الاحكام من كون الجسم محلها والمقادير ومنه الامر انه الكل عرضا
الا الكثرة وما المنع الا يعول الا انا لعاقل المقادير على جسم واحد او ورد على ما ملك الا الاقل

انه كالقسم الاجسام مشتركة في الجسمية لكن مشتركة في انها متعددة وكما انها مختلفة في المقادير مختلفة في الخصوصيات
والاجسام حال كان اشتراكها في الجسمية واختلافها في المقادير المخصوصة توجب كون المقادير اعراضا
زائدة على جسميتها لم يكن اختلافها في المقادير المخصوصة بعد اشتراكها في اصل المقدار يوجب
ان يكون المقادير المخصوصة اعراضا زائدة على اصل مقدارها حتى يكون مطلق المقدار جوهرا
والمخصوص عرضا وذلك تحكم فاذن جاز ان يكون الجسم المطلق والمقدار الذي هو احد الثلاثة شيئا آقوم
واحدا وكذا الجسم المخصوص والمقدار المخصوص اولى بالبحث ... وهذا الخلاء الواحد
الثالث ان الاجسام صح ان يكون بعضها متقدرا للبعض كالماء وبعضها متعددا لعدد واحد والا لم معدارا جد
بالمقدار العادي والاخر كالعادي للمتعدد المعدود فلو كان المقدار والعادي بعض الجسم الاخر محدودا جد
لم يكن العادي جسما وان الامتداد المذكور موجود على ان المقدار الذي هو حيث طبيعة المشترك
لا ان بعضها لبعض اما ذلك يكون في خصوصيات كما ... ليس ان عموم الوجه الاول لم يكن الجسم الواحد
شخص فرد واحد من القسام ثم الموا ... حالة لا يحاله ... ومحصور حجم من
العظماء ... حال ... وذلك الجسم محفوظ الهوية في حالة هو مقدار المقدار الي
يرد عليه وعلى الوجه الاول ما ذكرناه من تحقيق ... الكمية ... المعروض ... بكل ... جسم متركب
من الجسم الذي هو ... المادة والطبيعة ... الصورة ... الصورة النوعية لها
ما هو المادة ... على وجه الابهام والعموم لا ... وجوه كلام ... ولها
انها يكون ... الصورة ... العدد ... ولم ... المادة ... العدد ... يكون
ويكون المركب ... العدد ... المادة ... الوجوه ... الاثر
طبيعة ... وحدة ... متصل ... الكلام المتصل ... البعض
ولها ... الاثر ... متصل ... العدد و
العرض ... بسبب ... بشخصيته جد
عرض ... الجسم ... واحد ... لا ... على عرضه ...
كان الا اذا كان المتشكل او المتحيز والمكان ... مجردا عن صورة ... المتشكل جد

الوحدة

للوحدة العددية ... المعارف ... والتجربة والفحص ... على شيء
اعلم ان المنع ... المعارف بين الجسم الذي هو مادة الامور الطبيعية ... د
بين الجسم الذي هو ... المقدار ... مقدار ... لم يكن ... كون جسم ... حصر
على انه لم يكن محصلا احدهما ... مكانه ... الآن والعدد ... لم يكن متعاقبا
احدهما معا ... الآن ... المعدة ... لم ... الجسم الذي هو ... معاد
طبيعي ... لا ... يحتاج الى ... العام ... والكمالات ... صورة العنصرية او
العنصرية ... العام مثل ... الاولى ... صور او في
مادي ... المنتهي ... الجسم المطلق ... لكان ... علة لكان ... المجسم جد
مراد ... المتصل ... المقدار المطلق ... حال
من ... لكان ... الجسم ... مقدار ... يكون ... محصلا
... محصل ... او ... العوارض ... الله
الذي ... الاعدام ... وكذا
محصل ... محصلا ... المقادير ... معادير
كالاستدارة والانحناء ... الربع والخمس ... السطح ... الكروية والكعب و
الاسطوانة ... الجسم ... الجسم الطبيعي ... المقادير ... الانواع ... كلاهما
... الانواع الآن ... كلاهما
... المقادير ... المادة
لم ... عارض ... الآن ... السطح ... وصا جد
... المقدار ... عوارض ... الالات
... بالمادة ... المادة ... الاجسام الطبيعية
المقادير ... الوجود ... مجرد
عن المواد ... العام ... المقادير

بهما في الوجود مع المقادير بعينه والجوهر الطبيعي بخلافه فانها لا توجد مفارقة عن جوهر المواد
فنحن اذا نظرنا في ذلك ساغ لنا هذا القدر واما انه لا يخلو عن واحد من الجوهرية والوضع جميعا
دون الجسم الطبيعي وهو مع ذلك قوام من توابع العلوم المتقدمة ارسطاطاليس والذي عندنا
ان المقدار والتعليمي ليسا اجلى من الجوهر وانهما من عوارض الجسم الجواهر الطبيعية
لا يمكن تجريد المقدار المتعلق بالمادة عن المادة الا في الوهم واما تجريده عن الصورة التي
فلا يمكن لا في الوجود ولا في الوهم الحال المتعدد بذاته فان الشيء هو المادة بل المتصل الذي هو القابل
للابعاد فلا يمكن ان يتوهم المقدار وهو مقدار لوجود الشيء المتصل بخلاف الشيء فانها ليست عبارة
عن الاتصال القابل للابعاد فلو لم يمكن وجود الجوهر بدون المتصل والممسوح فلا يمكن بدون
المقدار على ان [illegible] لا يمكن المقدار الاعتباري عن كون المتصل جسما و
بعد يمكن الا [illegible] مثلا او [illegible] المسح والمقدار لم يتوهم الا من غير مساواة
وما عقلنا ان الوهم ليس من غيره لم يتوهم مقدار الاشياء وهذا الموضع على انه
تحت المفهوم بخلاف الممتد والمتصل الذي معناه كون الشيء بحيث يفصل ومن الخطوط والابعاد
المذكورة التي هي ذات الكم فان ذلك معنى آخر لا يمكن ان يعرض ولا يخالف الجسم جسم و
لا يوجد ولا يحصل مقدار ليس من جنس الشيء الواحد فالجبل والخردلة يكونان جسمين في انهما
للابعاد ومن جهة واحدة ومع علمنا بهذا الموضع يمتنع عروض المقدار للشيء او لو فرض
موضوع المقدار جوهرا عقليا او نفسا كالهيولى او كالنقطة فلا يمكن عروض المقدار له لانه
الا انه يكون وجوده مصحوبا بالمقدار لا انه يكون جوهرا له بحيث يكون له من جهة الوجود شيئا
كان يعرض مثل المقدار ... بالزمان او بالذات فان ذلك جميع ما في المتصل من القابل
لعرض الابعاد وهو مختلف الوجود الشيء ومعدوم لانه الجسم الجوهري ومعنى المادة لان الفعل
بالفعل اذا انحلت الى جسم وجسم وتصير بحيث يمكن انقسامه كما ينتهي وانه لا ينتهي و
لا سيما حيث يكون هذا الامر هو المقدار وهو كمية الجسم اولا وبالذات وكمية بالعارض بالسطح
كالهيولى والاعراض ولنسبة الجسم نسبة الوحدة في الشيء الواحد فلا يمكن تجريد الجسم عنه ولو في الوهم

لكنه هو الصورة لعارض المادة في الوهم كما يظهر كلام الشيخ بهما وعلم علما اذا
حصل مقدار على مادة جسمية كالشمع كان يشكل مع تبدل الجسمية لا الصحيح وذلك لعله الموضع
لحالة الشمع فلما سأله بدل ذلك الجسم لا يدخل في صورة حافظ الشخصية فيبقيه لما العدد ولو تبادر
البدل لما هو بالذات الحسي او انه لا يجاد لحصول الفعل بوحدة الفعل و يحصل بحلال الجسم
مع كونه واحدا بالابهام حيث ان مساواة اعتبار بعضه واحدا بالعدد والتمام لكونه موجودا
بوجود الفصل واحدا بوحدة في الواقع فقبل ان يراد لحصول الصحيح ووحدة النوع لعلة
لوحدة الفصل واما الخط والسطح فالظاهر انه يكون له اعتبار انه نهاية واعتبار انه مقدار لكل منهما
آخر بمثال عرض الخط والسطح واعلم ان الكلام فيهما اعتبار آخر اعتبار انه نهاية وهو بهذا
الاعتبار امر عدمي لا وجود له واعتبار انه متصل لا في الجهات لا محل نهاية الشيء بل انه بهذا
الاعتبار معناه لا المتصل البسيط الذي هو الفصل المقول بل المركب من العدم والاعدام
واعتبار انه مقدار لا يتعين في الوهم ما او بمقدار كونه وبهذا هو واعتبار آخر وهو
انه بعد متصل يعم آخر بعده ارتفاعه اعتبار آخر للكلام في الخط والسطح قال والجسم التعليمي اعتبار
انه الفصل ومن لم يعد بعد على جميع الابعاد المذكورة اي يعد بعدا فقط ينطبق على
ما هو قائم انه لما ذكر الاحوال المشتركة بين الخط والسطح على الاجمال شرع في ذكر الاحوال
المختصة بكل منهما واشار بذلك الاحوال بعضها عن بعض واشار بان السطح التعليمي على الخط
في الوجود لان الخط نهاية له كما انه نهاية الجسم فيكون بالقياس الى جملة احوال السطح انه قائم
لعرض بعد على جميع الابعاد المذكورة والجسم الطبيعي هو من حيث انها لو لم يا حد
المقيس من الابعاد الماخوذ في حد الجسم من حيث انها مساواة على قائمة على كل الجسم
الابعاد الثلاثة التي ذكرت في حد الجسم الجوهري وهو لفظ يحتمل مقيس احدها الا انه
في هذا الموضع الاتصال الذي هو نفس التعليمي دون كمه وتعدده فكل احد واحد
فقد وقع بهما الفرق بين التعليمي في الابعاد الثلاثة في الجسم فيما الماخوذ ان
شرط انه يكون منها احد بالقياس الى الطبيعي اولا وبين التعليمي بشرط انه يكون فقط من غير

بعد ما له فالقابل للعرض بعدين لا آخر هو السطح والقابل للعرض بعدين مذكورين على الاطلاق
مشتركين بين السطح والجسم والقابل للعرض بعدين مذكورين بشرط ثالث هو الجسم وعدم اعتبار
كونه قابلا للتجزية على الوجه المذكور على عدم الاعتبار لكونه مقدارا ونهاية و محلا
اما على النهاية والانتهاء فقط لانه موجود حصول والوجود ارق وادوم من العدم والانتهاء
واما على كونه مقدارا فلان نسبة الكمية القابل للانقسام والملازم مطلقا لان المقدار هو
كالمدة او الاصل والمقدار بكونه مقدارا الا انه بعد قابل للمساحة والعد والعظم والصغر
والتساوي والتفاوت وغير ذلك من خواص الكم والمقدار فيوصف بها الابعاد ويحمل بحسب
اشكال معه ويحمل عليه ما بطل وجه الاحوال للسطح السو ولم كلاهما من جهة حصل ولهم
انها كالمعلوم او انها كالعارض اما قوله للعرض بعدين فقط فانا ذكرنا ليكونه نهاية
للامر الذي هو مبسوط وبعدها الصلب وسلا ذلك الامر اذا انتهى والسطح نهاية مساحة و
احد بعديه لكان كان من بيان ما هو نهاية من حيث انها نهاية لم يعلم لا انها نهاية مطلقة
لا ان كان له مبسوط وحيث ولم يقل للعرض بعدين وقد علمت مراد المرجو المصنف
ليس بعين المقدار ولهم اسقط عن المقدار لا في الوجود ولا في الوهم وليس بعده بحجم
ان من بعد حصة مقدارا ليس من هو بعده ان حيث كونه نهاية من المتصل وليس حصا قابلا
حصها ما ليس ثالثه انتهى لكن ذلك النزاع ابواب عمله بحده ماله اعتباره مالا اعتبار
لانه انتهاء ولعدو مقدار وقد عرفت الفرق بين المتصل الذي هو المقول القسيم لا يكون
لم يكن كما ولا كمعا ولا عن حاجة المقولات والمتصل الذي هو موجود ويعادله بكون ان
يكون كل شرح الاسات من الواحد حدا اسمه وحد لبعضها اذ قد يقع اجمالا واحاد لا على
والاصل ذاتي المتصل الذي هو المركب منهما جميعا هو كالفرق بين الكلي بمعناه المنطقي
الفرق بين كل متهاد بين في
الطبيعي والمنطقي والعقلي واما كونه مقدارا فمن جهة كونه قابلا للمساواة والمفاوت
وكونه محالا للوجهين السطوح ومثل الصدر والمساحة والانعام الوهم وغير ذلك
وليس بين السطح والجو الا ولا ولا كونها نهاية مخالفة بالعظم والصغر ما سعها

ولا المواقع الزائد هذه المخالفة وهي المساواة كما لا يكون من الاجسام بالموضع من مساواة
المخالفة والمساواة على ما علمت قال لكن من حيث جسما عرض من حيث هو نهاية
عارض للمساحة لانه من حيث لا كثرة ولا تعدد دونه كالسطح لم السطح من حيث من المقدار
الملازمة هو من عوارض الجسم الطبيعي اما من جهة كونه نهاية فقط لانه وجود النهاية وجوده عدم
وجود الجسم وجودا مختصا هو ربما مقدار الذي والوجود النهاية مع المساواة فيكون عرضا
فانا نعلم واما كونه قابلا للعرض بعدين او كونه مقدارا لسطحه فلان سبيله على الجسم الواحد
المستحيل لعالمه كذلك وليس شرط الحلول ان يكون محل سائرا والمحل مطلقا والله
ولا العلم بكونه سائرا من المحل شرطا له كما صرح الطبيعي فانه قد ذكر هناك من شكوك المحال
نحو الذي يحل لم النقطة عرض قائم بالجسم كالجزء وطرد غيره فمحلها لم كان جوهرا عرضا فيه
نحو ولم كان عرضا ليس الكلام لان محله ملزم الجسم ولم كان جوهرا امتنع ملزم الا الاجسام
النقطة لما كان وكل من المنقسم ونهاية ومنتج واما كون عرض واحد قائما بكل من موضع
واحد وهو الصحيح ويحصل جواب لم العارض لا فرقا للقسمة اما لم يكون عرض وحده
وانه المنقسم بالقوة او بالفعل هو لا تجزء بقسم بانقسامه فعلا او قوة كالسواد وغيره
والطعم وغير ذلك اما لم لا يكون عرض وحده يكن لحقيقته من حيث اور كالسابق والاتو
والسقوط وغير ذلك من الامور التي لا تقبل الانقسام ان لم كالنقطة من انقسام المحل بوجها مالقسم
لكان فانه ليس من شرط الحلول الا انقسام لم يكن قابلا من جميع الوجوه والحيثيات
شرط الحلول ان يكون بكل جهة اذا الفرق بها بقول لم محل النقطة ليس كذلك من جهة ما
الجسم بل محله قابلا للانقسام ولكنه عرضها الا من حيث الانقسام بل من جهة ما هو سرا
محل قال ولو كان كون السطح محضا بعرض هو بعد له امر انه وبعضهم اتكلم المقدار
والسطح له ذلك الامر سائر المقدار له الصورة الجسمية ان له ما بطن التسيج وعرض السطح الكلام
الاعتبار من كونه قابلا للعرض بعدين وكونه مقدارا قابلا للقسمة ومحض الا ذاته
من له المغايرة بين ما به المنقسم على نحو المغايرة بين القابل للعرض الابعاد البلغ

المنقسم بالقوة في جهات الثلث فهو لم يعرف من حيث المقيس كاساير الرواقيين منهم الشيخ السهروردي
حلول المقدار الجسماني في هيولى او حلول الصورة الجسمانية احد الانواع الثلثة للمقدار وكان قسيم
القابل للابعاد الثلثة اذ لم يعرفوا ان هذا الموجود الذي هو الفصل لما يقع عند الشيخ [illegible]
وهو القابل للابعاد لا القابل [illegible] وجه بما ذكر في صفة السطح في جهات الثلث الذي [illegible] كالجسم
حسا ويكون قابلا للمقدار والمساحة فاذا اخذ الفرق بين المقيس في الجسم بان احدهما فصل
للجوهر الا وفصل المقدار الذي ثبتت عرضيته ولا شك ان [illegible] الجسم كالسر بين
ما [illegible] السطح فلو كان الاول في السطح امرا واحدا [illegible] يكون القابل [illegible] فصلا
معنا المقدار المطلق ومعنا السطح الذي هو احد انواعه [illegible] لم يكون من القابل للابعاد الثلثة
انه فصل معنا جنس المقدار ومعنا الجسم جوهر [illegible] كما [illegible] في المقالة السادسة
وانت تعلم بما [illegible] الاصول [illegible] الاصول المطلقة انه جوهر واحد كالمقدار لا يكون
جوهرا او عرضا ولا انه يكون جوهرا واحدا فصلا الجنس في نوع منه [illegible] موضوع وخارجا
عنه في نوع آخر منه **قال** واعلم ان السطح الواحد بما يحدث سطح في الجسم بالانفصال
الانفصال واختلاف الاشكال آه لما بين ان السطح كالجسم يشتمل على معنيين احدهما القابل [illegible]
[illegible] المقدار القابل [illegible] وتبين انهما [illegible] الوحدة والسطح احدهما
[illegible] الفصل [illegible] المعنى [illegible] الجسم [illegible] ما يحدث سطح
بالانفصال والانفصال الواحد [illegible] واختلاف الاشكال [illegible] والزوايا
والجسم [illegible] يكون الجسم الواحد [illegible] السطح [illegible] او [illegible] كما [illegible]
الوحدة [illegible] السطح كالجسم [illegible] واحد [illegible]
[illegible] المقدار [illegible] او [illegible] او دائرة او [illegible] تقسيما
ان السطح الواحد الجسم لا يكون [illegible] الامور [illegible] التسطيح والتقبيب
الاختلاف [illegible] الفصل المنوع [illegible] السطح [illegible] السطح [illegible]
الاسد [illegible] الجسم الذي [illegible] الاسد [illegible] المسمى [illegible] الاسد السطح الذي هو [illegible]

والتقبيب [illegible]
الجسم [illegible]
السطح في السطح [illegible]

فادى [illegible] السطح الواحد [illegible] الامور من الفصل والوصل واختلاف الابعاد والاشكال
كان الجسم الواحد [illegible] يكون [illegible] الابعاد والاشكال [illegible]
الابعاد على الجسم الواحد [illegible] على [illegible] والمادة [illegible] لا [illegible]
الجسم الطبيعي [illegible] الصورة الطبيعية [illegible] الذي [illegible] المادة [illegible] الصورة
مطلقا واما السطح الواحد اذا [illegible] الابعاد [illegible] واذا [illegible]
ذلك الا [illegible] والقطع [illegible] الذي [illegible] الوحدة الاتصال
[illegible] واحد [illegible] السطح [illegible] القطع [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] القطع والصورة [illegible] المقدار
[illegible] المقدار [illegible] السطح [illegible] القطع الذي [illegible]
الانفصال [illegible] السطح [illegible] المذكور [illegible] على
[illegible] الانفصال [illegible] الانفصال [illegible] المقدار
[illegible] الانفصال والانفصال الذي [illegible] واما السطح [illegible] الاتصال
والمقدار [illegible] بين السطوح والفصل [illegible] بعض [illegible] ووصل [illegible]
والاطراف المتوسطة [illegible] السطح [illegible] العدد [illegible] اذا
فصل [illegible] الواحد [illegible] سطوح [illegible] كالاعلام [illegible]
اعادة المعدوم [illegible] ان السطح [illegible] بالانفصال والانفصال [illegible] الاشكال [illegible]
آه وليس كالجسم الطبيعي [illegible] زايل [illegible] ثابت كالجسم وثبت [illegible] مطلقا واذا [illegible]
هذه الاحكام في السطح [illegible] احكام [illegible] ان [illegible] وكونه [illegible]
وكونه مقدارا او عرضا [illegible] الواحد [illegible] موضوعا [illegible] والاستدارة و
القطع والصورة [illegible] الاحوال **قال** [illegible] الكلام [illegible] الاعراض [illegible]
المادة [illegible] ان [illegible] الصورة الذي [illegible] المادة [illegible]
آه اول [illegible] الكلام [illegible] للصورة المادية [illegible] كما [illegible]

114

لما ورد السطح اولا وان الكلام السابق مولوس يكلا السطح لا يكال المحلول او يعقد الا الامتداد الجرمي
الكم ولا يمكن الحمل الرئيس الصوره بجوهره وقوله بالجسم الواحد اذا انحلل وكما يقولون يحتلف مقدار
حسمه ولا يحلل حسمه واعلم ان المحقق عيسا كما اورد الدليل المقادر والمعلمي انما هو حواص
بها الاجسام ولم يرد الا الحواص اللازمة على وجه انها ماد ااحتلف الاسكال على الجسم الواحد
او يحلل او كما لو كان لحسد مقداره فلك سد حسمه بجوهره الذي هو المادة واما الاسا
من بعد ذلك بين الهيولى والصورة الكلية الشخص ومطلق حسمه وهذه الامور المذكورة حتى
سحه محفوظ كما مر ان قال علمه ما ذكر من ابطال الحسم مع سد الحسم الذي معه
الهيولى لم يكن الصورة الجسمية عرضا ودست جوهرها وكونها معه المحوهر فلما يجود سر السر
على سر آه ونا لا يوجد كحد من ما لا ان الوصف هو الموجود سر لا يكون بعد ولا يعم موجود به معارها
عن الحسم الذي هو الماده او الجسمي هو كونه الجسم الطبيعي الكلي الا ويعم قوله
معاد ما عم طالم او وصف الجوهر ولم يعد لمعنا اتحاده على جسم واحد كمال قال
كل ذكر طبيعي له صورة وحده او حده ولعاده سقاية لا يوجد لو عمد الجعفة و
و آه ما دريعو ما راجسم وحده وحده ما يصيح يتحد وحده المبهم لو حده المبهم
فسد اتحاد الجسم من ذاته مالاعتبار الذي هو مادته لا يعم ووحدة كما نحو الزيد
وكلت الصوره كما يسع لكن صاحبه المطه قال هذا نقول انه لم يعلم كونه سواء لهم
ولما ان السطح المقارن والجسم لوجه آه فرعلها لم يوجد الشيخ لكن هذه المقادير بعضها عارض
لبعض بحسب الوجود فالسطح عارض للخط والخط عارض السطح والسطح للجسم المقادر وهو الصورة
الجسمية الا انها من العوارض التي لا ينفك عنه موجودها الا في الخارج ولا في الوهم واما
عدا ما هو من العوارض المتحللة فهو واحد وكلها موجود لوجود واحد خارجا وذهنا الا
انه للعقل ان يعبر كلا منها عن صاحبه ويحكم عليها احكاما يحتص بكل واحد منها
فالسطح ايا دليل عند المعارضة منها في الوجود ولم لم يعتبر منها مقارنه الحكاك والتركيب
الحد قد ذكر ان المعارضة الوجه من هذه الاشياء يتصور على وجه من احدها لم يعرض كلاهما

مجرد اعم موضوعه من الوهم سطح ولا جسم وخط ولا سطح وقد لكما لا سهو في هذه الارض منها
لم يلتفت الى بعضها ولا يلتفت الى ما هو من بلوغ السطح فلا يدعى عن الانتقال الى الجسم الذي هو طرفه اه
موجود هوا اولا والعرض ظاهر من هذا ان الامر فيه ان من الحسم المجرد عن الشامل مثلا والشامل الذي
مادة الجسم آه معارضه بالمقوم الا وهو من الجسم والشامل العام معارضه بالمقوم اذ كما انه يمكن ان يكون الانتقال
الوهم الى الكل ويحامع عدم الانتقال الى صاحبه وهذا كالعرض بين احد الشيئين بشرط عدم ما عارضه
وبين احده بلا شرط وهو صاحبه او عدمه فيمكن ان يسقط الا ان الاثر وحده ويحكم عليه
بالحكام المختصة سواء اعتبار معدوما عن غيره او لم يعتبر بل اعتبر لم يعتبر غيره فكلا الوجهين
هذه الاطراف يمكن ان يعتبر ملتفتا الى الوهم من الوهم او يحكم بالحكم من دون الانتقال الى
صاحبه ويمكن ان لا يمكن للوهم تصوره مجردا عن صاحبه فمن ظن انه يمكن للوهم ان يتصور سطحا
مجردا عن الجسم هو او خطا لا سطح هو او مجردا عن الجسم سواء هو السطح او لا او نقطة معارضه عن غيره
او عن الجسم سواء كان سطح الخط او لا فقد افترى على الوهم وظن انه الكاذب كما ثبت هذه الاطراف
نهايات وصفه لاشياء آه والشيء لا يمكن ان يكون نهاية لنفسه فمن ظن سطحا مجردا لا يكون طرفا لشيء
لم يتوهم له وصفا خاصا فلعله اشاره حسيه فيكون معه وصار الحاصل يحكم اذ الاشتغال المعارضه
الوهم كل واحد من الجسمين على كل من المعارضين عند الوصول حاليا عن المعارضه
الا آه فيكون معنى ان الوهم ما عرض انه عرض بقسمه فيكون المعروض انه سطح والوهم عن
سطح هو بل جسم ذو ثلاثة ابعاد فان السطح هو نفس الحد والنهاية الا مرد وحده وهاهنا من
ما دام الوهم السطح الحسي يكون نفس الحد الواحد من حيث هو حد واحد او نفس النهاية طرفه او جزء
حسا عن الجهة الواحدة او يكون نفس الجهة الواحدة من غير ان يتصور الفضاء والعامل الى جسم
او في حيز جميع هذه الاشياء الا عبارة الا ان لم يكن متصورا في الوهم عنها هو بها مع غيره
منفك عنه في الوهم انما كان في الوجود وكذا حال الخط بالقياس الى السطح وحال النقطة بالقياس
الى الخط هذا وصح ما ذكره ولم يكن الغلط واضح عند عدم الوضوح لكن لما الظاهر سوء المعارضه
بين هذه المقادير على الوهم الا ان الاولى وكذا بين الجسم المقدار والجسم الذي هو المادة قال

لكم بأن الوهم يلتفت إلى السطح دون الالتفات إلى ما هو بحسب الوهم طرف لا يحتاج إلى إشكال إذ التفات الوهم
ليس إلا لاستحالة الصورة عنده ودخولها في الشرط لا عدم حضوره فليس علم الادراك
التصور كعالم المادة وشرائطه الخارج وليس بكم لا كما هو سواء ادركت ولا العقل
أو لم يلتفت إذا أقول إن الشرط الخارج كالمساس ما يظهر صحيح الالتفات إلى أحدهما مع العقل
الآخر وهذه العقل لا يحل المعقول عنه معه بخلاف عالم الوهم والتصور عام وجهة الا
ما كان فيه من كبا لا احتمال حسنه إذا الفرد بها صعود الذا ومن التفات الوهم إلى السطح موجود
عن الجسم الذي هو طرفه لم يحتج إلى السطح وحدوث الوهم مجردا عن الجسم لما قرر لم عدم التفات الوهم إلى الشيء
لو حصل عنده في الوهم وقد علم ليس مفارقة السطح عن الجسم في الوهم مفارقة الحكم مع وجود وجوده
الجسم في الوهم بأن لو فادر كما لا يعد الوهم الذي يصور السطح مجردا عن الجسم لكن لا يمكنه الالتفات إلى
دون الالتفات إلى ما هو طرفه وكذلك حاس الخط والنقطة فادر لجسم سبيله الأمور
ليس مفارقة عن الوجود وأما هو مفارقة نحو آخر من المفارقة لا بأنها من العوارض المحللة كالوجود
الوحدة ملحقة حصول الأشياء نحو آخر المفارقة عن الوجود المذكور مع وجود المفارقة
نحو الماهية والمحلول كالفرق بين الماهية ووجودها وكالفرق بين الجسم ولوجه السطح كاللون
والسواد فلعل الأمر ليس الجسم من الوجود دون صاحبه إذا حصلها الوجود
المفهوم في بسط الوجود كالإمكان والأطراف الكلام المعادين
التفات لا حجر الحقائق تابع وما يأتي بأن إدراكها ادراكا سلبا او دركا
أو دعوى بأنهما اعتباران احدهما واحدا واحدا وبيانه ان الدراج
هذا الدراج المعنى هذه الاعتبارات من العموم والخصوص ليكون مستقلا (في الهامش: السهو)
واحدا العام ادراكا او دركا عين او ادراكا اعم
هذا الدراج الثلاثة أصح الاعتبارات المعاني مفارقة
في الماهية مفارقة الجسم الوجود الخارج المفارقة عن
الوجود الذي ذكرنا لا يمكن الوهم الآخر واما

وذلك بأن العقل المدرك للماهيات والصور كلها ولعرض بين الذات والوجود والحس الخط وحده ولكونه
دراكا ذاته وجود آخر وإنما الحس الخط المباشر وحده ولمباشرة وكونه إذا حمله الحس وجود آخر والعقل
وجود آلة الكلام الخط على نفس حاس من نوع العوارض المحللة كالخط والسطح والسطح الجسم وليس
ليس لها وجود خارجي بل هو بعبارة وجود إلا أن الله السطح الذي الذات والوجود
قال والفرق بين العقل والوهم الخط أن الفرق بين التجرد والإمكان وجود آلة
الماهية الجسم قبل السطح قبلية بالذات والسطح قبل الخط والخط قبل النقطة كذلك حمل
سطح جسم ولم يكن المحسوس عارض الخارج ولا يمكن وجود سطح إلا
معه وكذا السطح وجود دون الخط دون العكس وجود خط إلا معه
دون العكس والفرق بين العقل على الخط والخط على السطح والسطح على الجسم
لعل الخط والخط العقل السطح والسطح العقل بحركة
فيه التجرد والتحليل إلا أنه لا يمكن العقل ما سبط معا استقلال
تجرد ما حس السطح ذلك يمكن في العقل وكذا الخط سيالة الجسم
من جسم ما حس سطح استقلال وذلك الجسم على السطح الذي يمكن استقلاله
معاد احسن الصورة الحال هذه الأمور الزائدة ليست امورا
ولا شيء كل واحد منها على واحد فاما الموجود لحصول العقل إذا استقل
العقل وحصل العقل الأول لو صح يمكن واما عدم الالتفات الأمثلة
ليس كالماهية الكلي العقل المماسة فلا يمكن العقل
لعلها فلا يمكن العقل وجود الخط الموجود الخارج الجسم الخط
واحد ليس هو ولا عند الطلب الماسة ما يمكن
منها ما لا تحت العلم كان العقل
أو ما عدا الوحدة الماهية من هو كيانها والأولى العقل الوهم
الذي في الكلام في المعنى والحق ليس لا يحل الأعيان

والاعداد والنقطة المستقل لا يكون منقسمة الا الى لا يحد ولا يكون وكما وصل بها الاعلى ذلك بين وضع قائلا
لا يمتنع ذكر عليه وهو لا يتم جسم او سطح الجسم او خط هو طرف بعد ذلك بتمامه الاشياء اعدم وجود اجزاء النقطة
وكذا النفس من خط في رسم الجسم لاستحالة الخلاء وهيها وجد بالرث الخلا وما موجود فتحت الجسم والسطح
لم اعراض منعم تعقل لحركة منها وهو انه اذا اجتمعت عدة من النقاط فلا يمكن ان يحصل اجتماعها
وما ليس حد لان النقطة التي مثلا اذا اجتمعت على السطح لم يعتبر كلها لكثرة الطرفين ومنها احكم
وبها اعلما فيها والمداخل التامة لا يوجب العظم لا بها ايضا والعظم والرث لم كان له الا السطح
الطرفين لغاية الاشد بل يشبه سعيها طرفا وجعلها طرفا آخر وعدم الفرق فلم يكن النقطة نقطة
ما دام الجزاء لا يمكن ان يحصل منها الا النقطة ولا السطح من الا الخطوط ولا الجسم من الا السطح
ثم لم يكن نقطة واحدة عدة مرات بتكرر وعدم حصول الحجم نفسه كم اجتماع نقاط متعددة
العدة وكذا الخارج بتكرار خطا او بتكرار سطح وما يلزم ما لا يدرك الا يحصل منه وجود من تعقل المقادير [نقال جر]
والاعظام والاجسام اما احد واحد منهم لم يتعين حدا او عدد واما اتا وجود المقادير
مالم يكن الوجود ما هو وهو التعدد والفضاء احلى واغنى عن الرمل منه وجود جسم الطبيعي واما وجود السطح
مالم يكن الدال على سائر الابعاد ثبت له واما وجود الخط وارا النقطة في سطح الاجسام العالم
للقطع وطوارئ حركات بحر او على ومن بعض الخطوط المستديرة والمستقيم لحركات الدوار
محاور لها قال واما الادراك بعد طرح بها انها مكرر منعصلة ببرهان الادوار طرح الاجسام
الكم اولا وادراكات الكم في المقدار ام لا واعلم ان وقع الاشكال الى الاولى
وان الادوار منهم من قال بان الكم تعقل المساواة والمساواة والتجزئة والمتفاوتة على
الطول وذلك بان المقدار له حقيقتها سطح المنفصل او غيره من المقدار سطح
حصر للمنفعل والعقل من الادوار مقدار وذلك لم الغائم اذا اعرض عدة
واحدة ان تعرف حقيقتها وكانت اذا صح عدم ان لا تعرف منها صل الادوار سطحا المنفصل
ومنهم من قال ان الكم لقبوله المساواة والمساواة ولو في ذلك لا ينبغي ما عرفنا الكم
ما دام ذلك لما لها وقبولها المساواة وعدم العظم والصور لما الموضوع وغير ذلك

نقص التساوي بان ذلك لم كان كبعيد لا تكرر الطرف النقطة الحجم بالكمية قالا والسطح مثلا اذا
كان كما او كيفا كان يحصل له تعين ولو حصل طولا او عرضا ويحصل الحاصل اعلى بها او اذا بهذا ابرزناه ايا
لكن اصوله الاولى ولم يكن فان ذلك السطح ادا العرض في امتداده الوجه الى الجلد في العصعص [موخ]
الجلد المشهور لا تنقطع العمق الاول في لا راس وليس والمشهد لا يتناهى والى امتداد المقسم
الامتداد الطولي من الراس الى العاصد لم يعين الادة ولا المشهور النقطة لا يناهي لحم
قال ابانه جوهر المقعد لا انه قبل في نوعها انما جلس على نقطة وهذا النوع نقطة الا لال
كلا او مشتق لها كثير او صور ولان الاشكال لذلك ولا ان الاشياء يحمل على الجلس بالذكر
والا ولم يكن ذلك قبل في نوعها انما الخراف احد الجلس الموضوعين بسيط
منفصلين على نقطة الا الادة يحتج المقاومة بالصورة الكروية ولا يتجه لم يتصف بهما الاطراف
ولم يجاوز لم يتصف بالفعل والكثرة فلا يكون جسم الادة الا بحيث المذكور لها الاتحاد ذلك
لا مدخل له لم احراجها العادة وهو من قال لم الادة المسلم مقدار متوسط بين السطح والخط
لم الادة الجسم مقدار متوسط بين الجسم والسطح وسيذكر الطلاء واما السطح فالحق عنده في
امر الادة انها الصحيح الانواع الدائم للمقدار لم الاولاد الصنعية لا يها المقدار
اعني السطح او الجسم سرطه وحسنه له وجود كور بخالطه يها انا منفتحا فيه عند نقطة واحدة [بين جر]
وتعقل بها لم الادة المسطح سطح احاط به نهايتان او حظان ملتقيان عند نقطة
عن لم يتحد احدا كما واحدا وفائدة العساكر الاحرار على احاطة موسال من دائرتين
متساويتين لم يتحد لم خطا واحدا انه ليس بزاوية قبول هذا السطح الواقع بين
محيطين الملاقي ليس له امتداد ان احدهما وهو الواقع بين ذلك المحيطين والا اخر
مقاطع له وهو المقدار نقطة المقاطع فاذا اعرفت ذلك الجلس بالمدوسح الكلي
السطح بها الاعتبار زاوية بل سطحا فقط لا يرى من الجلس والادة لا يعين
فيها واذا اعرفت امتداده الواقع بين نهايات العصعص بانها انها وهو لم يعين
ليس امتداده الاخر المقدار نقطة المقاطع بانها لاحد ولا اولها انها لا نفع الفلك

يكون ذلك السطح بهذا الاعتبار زاوية ويكون عرضه لا من جهة واحدة دون الامتداد الواقع بين
الخطين على هذا القياس حال الزاوية المجسمة وعدم انطباقها وحينئذ فالمقدار حسبما كان خطا او سطحا
قد يوصف بانه يكون محاطا بين نهايات تلتقي عند نقطة واحدة فيصير زاوية او شيئا ذا زاوية من غير
سطح حال بينهما والمراد انه من جهة اخرى ولهذا يحصل الفرق بين الزاوية والاشكال لان الزاوية
انما هي زاوية من حيث تصير المقدار محدودا بين حدين او حدود متلاقية عند سواء كان متناهيا او
غير متناه وهي عرضة او لا وهذا هو قوله فكانه مقدار اكثر من حد يتهي عند النقطة فكل مقدار
محاط بنهاية النقطة هو زاوية او ذو زاوية سواء كان سطحا او جسما فالسطح الذي يحيط به الخطان
الملتقيان على نقطة ويحيط به ثالث او رابع فان اعتبر من حيث كونه محاطا بخطين ملتقيين فهو
هو بهذا الاعتبار زاوية وان اعتبر من حيث كونه محاطا بها وبغيرها الخ
تام فهو بهذا الاعتبار وحاله تلك شكل وكذا القياس في الفرق بين الزاوية المجسمة و
الشكل المجسم وكذا الى الجسم اذا قالوا شكل فهو اولا المشكل لكن اذا قالوا زاوية وهو
لا المقدار ذو الزاوية وكذا الى الطبيعي ارادوا بالشكل الهيئة الحاصلة من احاطة حد او
حدود بالمقدار فكذلك اذا قالوا زاوية ارادوا بها هذه الهيئة قال شيخ بعض
بهذا المقدار زاوية ولكن لا يطلق الى من حيث كونه محاطا بخطين ملتقيين فقط الى كان
سطحا وسطح عند نقطة لا كان جسما ولم يثبت سمته الكيفية الراجعة الى انطباق
الى من حيث موضوعها هكذا فيكون الاولى كالمربع والمخمس والمدور ونحوه كالربع
المخمس والمدور وليس المراد بها لفظ الاضافة فان بالاشكال ليست من مقولة المضاف
بل المراد بها ما يدل بهذه الاضافة من الهيئات الكيفية كما علم في موضوعاته او
اسم الزاوية على الموالاول كان انقسام الزاوية بانها مساوية لا او زاوية او ما
او قائمة او كلها او بعضها او صغيرها او وسطها او اعظمها او غير ذلك من صفات
الكم اتصافا بالذات لان جوهرها جوهر المقدار الا انها عرضت لها هيئة صارت بها
خاص والمصنف لما لم يتم الوعد او لما لا يحمل عوارضها الذاتية عوارض عرضية ولم

اسم الزاوية على الموا لكن كان انقسامها بسلك الصفات انقساما بالعرض من جهة محل الذي هو المقدار
كالسواد مثلا اذا انقسم بالزيادة والنقصان والمساواة ونحو ذلك فلم يكن من صفات الكم
لاجل الاعراض لحلها بالكم وله بالسوية كالربع وقوله للزيادة والنقصان فالذي هو الزاوية
الاولى يكون من عرض بعدين والعمق من حيث او من انها دلالة والعمق من حيث ذلك وذلك كما هو
مقدار مع قطع النظر عن كونه محاطا بين نهايتين او نهايات ملتقية عند نقطة فان ذلك حال كما
هو مقولة لكل مقدار قسم كان لفعل ودائرة كما هو مقدار لا الزاوية الدائرة مثلا العقل
هو سطح العمق لا زاوية الرسالة كان السطح على الزوجين يعني العمق ولا العقل العمق من
حيث هو دائرة لا زاوية ودوائر المركز على الزوجين يعني العمق بل على بعض الوجوه فكل كان الاول
فرع على ما في البيان العارض للمقادير والذي يظهر من قوله انما يكون سطحا او ذا زاوية
زاوية الكل او حيث زاوية الزاوية حين تلتقي بعض المقادير التي هي الجسم والسطح والخط غير
ان الزاوية السطحية مقدار او هو متوسط بين السطح والخط والمجسمة مقدار او هو متوسط بين الجسم و
السطح فيكون عند اختلاف المقادير على هذا الاعتبار زيادة جنس او نوع لان الزاوية
زيادة جنس واحد كما ذكره السيد انها متوسطة بين السطح والخط لوجوه تحصل وجوده
لكن ان حسبانها متوسطة بين الجسم والسطح لوجه ذلك والذي يحكيه صاحب هذا الطريق
انه توهم ان ما على السطح هو الخط وما على الجسم هو السطح كما ان ما على الخط هو النقطة
السطح انما يتحدد من الخط العالي لانه لا جهة امتداد بعد او ان الكون انما يكون لكل
لو تحرك الخط وكل طرفه من احد جزء الكون بمامه في الوصل يحصل منه امتداد في جهة
من امتداد طوله فيحصل طول وعرض وانما الزاوية تحدث عن ابعاد عارضة على مقدار
تحدث من حركة احد طرفي الخط مع ثبات طرفه الاخر فكان عرضه لو الخط المحدث لها
ان يحرك لا في الطول وحده ليتم خطا وطولا كما هو ولا في العرض فحسب حتى يحدث
سطحا بل يحرك باحد طرفيه فاحدث زاوية هي جنس متوسط بين الخط والسطح وكذلك القياس
في الزاوية المجسمة وكونها مقدارا متوسطا بين السطح والجسم لان الجسم انما يحدث بحركة السطح

تمام جسم واذا وصل احدهما ساكنه والاخر متحركا او وصل حقدم ساكنا والاخر متحركا لم يكن جسما لماذا وعلم انه الذي جعل صاحب الارباع الحراف هو جعل موضوع السطح والجسم و ح

نحو كون المقدار ذا العدد او ذا الصفة العادة حيث انه لم يكن فانه من تصور الاشكال و ح

المحروطات والزوايا وغيرها كقولهم انه الدائرة سطح يحصل توهم وكراحد طرفي خط مع ثبات

طرفه الآخر الى ان يعود الى وضعه الاول ولهم الكرة جسم يحصل توهم وكرة دائرة على قطرها الثابت

امور سائرة كلها على الجسم وزعم انه السطح لا يكون سطحا الا اذا احرك خط في امتداد معا

لامتداده على وجه القيام وانه الجسم لا يكون جسما الا اذا حصل توهم وكرة سطح في امتداد معا

لامتداده على ما وراءه ثم لا يكون سطح عنده الا المربع والمستطيل ولا جسم الا المكعب

ونحوه واذا علم انه الذي يقوله هذا الا انه ليس معناه الاعلى الحمل والوهم فلا معنى

انه يصغي اليه ولبيع وقد قرر سماع كلام الذي لا يعتنى ولا يلزم فضل الاشتغال به

في سطر هادر وجوه بعد المعادر الثلاث ولكنه عوضها فانها تستعادر الاجسام

الطبيعية وليس انه بعضها عمدا فاعلا للتعرض كما توهم وجه منها كان عوضا للنقطة والصور

تحرم بها على ما عرف واما الزمان فقد كان لحقه لكونه عوضا ويتعلق بالحركة

مما سلف منه انه يعلم انه لا مقدار حارجا عن هذه المقادير الا أن الكميات المتصلة

بجوهر هو الجسم والسطح والخط والزمان ولما الكلام في جوهرها والا في اقدار الثلاث واما

وجوهها وبيان عرضها فاسار اليه الزمان وهو كمية الحركة المتصلة في جهة عدم احتياج اوا

واحال بيان وجوده وعرضه وتعلقه بالحركة الى ما سلف في العلوم وهو العلم الطبيعي او

الخوض فيه وانه العالم بها هذا العلم الذي يبحث فيه عن احوال المقدار حيث تعرض له المقدار

الذي جمعه الشعر والاعضاء وهو الزمان والحركة الذي يتجدد ويتغير به في الكلام

وليعلم بالزمان انه لا مقدار ولا كم متصل خارجا عن هذه الكميات الا انه

وهذا وطبعه هذا العلم فيرجع فيه الى الحد فعول انه الكم المنفصل الآخر انما

يكون بما حاصل الوحدة يجمع او انه او لا يكون انه قد علمت ان جسم الكم لا ينفك عن قبول

العسم والجوهر فكذلك الاولا ان كانت مع وجوده العقل فهو الكم المنفصل اعني العدد والى

المعدود فاما انه لم يكن بحسب الوحدة كانت مجموعا انه لم يكن مجموعا لكن وهو الزمان فهو لا يمكن مقدار

لان عرفا ان الزمان لكل مقدار وهو لا يحصل مقدار التركيب على مثل الوحدة والعدد وكذلك

الانواع الذي مقدار ذا الزمان لا يمكن انه يكون انواعا نسبا والا لبقي المقدار بلا قدرة و

هو حج فيها دون موضوع عن ما زدتكم في المشهور الا الحركة فالزمان مقدار الحركة والاول

المقدار القار اما انه يكون تمام المقادير لكونه جا يمكن فرض جميع الابعاد وهو لا الاجسام

وكل جسم لا يزيد على الابعاد الثلاثة والطرف الجسم هو المقدار المحكم قبل لكن الشخص و

اما انه يكون ما له فرض بعدين والقسم يحصل هو السطح واما انه يكون بعد او احدا ما فيه

القسم في جهة واحدة وهو الخط وحيث لا يكون في الوجود بعد اكثر من الثلاثة ولا اطول وعند المقادير

القارة علم ان الكم المتصل ان يوجد مع العدد وجمعها هو وجه حصر الكميات

وصدق ان لا تنسا اوانها كمية متصلة اه اعلم ان في حمله تبث الغلط الواقع من

الناس وضعا بالوصف مكان ما بالذات فالذي وقع لهم في باب الكم هو الاشتباه من الكم ما

والكم بالوصف اي من الكم بالذات والكم بالوصف لانك قد علمت انه لعلة الذي المقادير

والاعداد التي هي موضوعات الذاتية كسائر الموجودات الا انه جنس انما تحمل عليه بالذات وتعارضه

وطرفا التحليل الذهني فكان الكم انه موجود بالذات فكذا صورة الجسم بمعدوده ما تم

المتعلق بالذات والحركة متكمم بالزمان بالذات وكذا الكم المنفصل فوق الذات مع العدد فكم بالذات

من حيث الوحدة بالذات مع وضعه انه الزمان ومعه الذي يوجد بوجوده وكلاهما موجود ان

كم ولما المتكمم بالوصف فهو انما يكون بسبب اجزائه ما هو الكم او المتكمم بالذات وذلك على اقسام

اقسام الاول انه يكون مقيد موجوده لما هو كم بالذات كالاطوال والاعماق العارضة للكميات

كالطول والعرض والزيادة والنقصان والمساواة وغيرها واما انه يكون الكم موجودا

فيه وهو موضوع له وذلك اما متصلا او منفصلا فالمتصل هو جوهر الوجود المادة والجرد

وقد يكون الكميات المتصلة موضوع الكم المنفصل سواء كانت قارة او غير قارة فهو كم لها

المحور خارجا او وبما هو كما سيحصل بالكرة سيحصل بالوضع ولا يمكن القصد بالوضع الالتقاء
على السطح والسهولة الاعوام واما المتصل فيوجد موجودين الجواهر والاعراض المادية دون
المفارقة العقلية وقد يوجد المتصل بالكرة القصد بالوضع ان كان حاصلا كم متصل بالكرة وليس
بالوضع جهة القصد المتصل الربع منه ولو كان من ذاته ولكن وضع فقط المكان بالوضع لاجل
الوكالة التي هو وضع على الجهة الوراء بالغير فيكون المكان داخلا تحت الكم بالوضع كذا المقادير
العارضة لبعضها البعض بالموضع كم بالكرة آخر جهة ذاته وكم بالوضع جهة الكم الذي هو خارج
لا محالة وان يكون الشيء داخلا في مقوله لم يوضع من تلك المقولة شيء آخر وكما هو الاضافة لوضع
اضافة اولى والكل لم يكون له كمه قسمة حصوله في المحل الذي حصل فيه الكم كما في اللمس انه طويل
دون لمس وسمعه حسه حصوله في موضوع الكم الا انه لم يكون فيه الصادر منه الكم كالصوت
المحركة الصادر المورد وامور في علمها الكم بالكرة فتبين ان ذلك الصور انه لها وانه اولا فيها
او مساوية او مساوية او عد مساوية لان الصورة ليست لذاتها بل لغيرها وانكر لانها تختلف
هو تحليلها بالاقسام لانه بعد ظهور الفعل عنها او لا عنه ما لظهر منها او لا عنه لقا فعلها و
الفرق بين اعتبار المدة والمدة ثم وجهين احدهما ان كل ما كان زائدا على المدة كان
ما قصد بحسب المدة فان المحرك اذا كان بعده فيه يبلغ الى الغاية الموجودة او المقدرة
وما يحتاج الزمان الذي يسعه وفي الوقت بحسب المدة ربما كان بحسب يكون بعده قربها والمدة
ذلك البعد في الهواء فكلما كانت مدة الامر اسهل كانت مدة بعد النقل من الطول
واما الفرق بين اعتبار المدة والمدة فان المدة هي دوام الشيء وثباته وليس بعدد
وكثرة واما الفرق بين اعتبار المدة والعدد فهو ظاهر اذا الفرق بينه الكل فبعد ان
جعل المكان نوعا آخر الكم المتصل فالظاهر انه ثابت من جهة مجموع العارض و
الموضوع وما هو قبيل العلم الاول وضع عارض الكم موضوع هو المكان الذي يكون العرض
الكم الذي هو السطح على السطح كالوضع جهة كونه حاويا فالمتمكن هو الكم مع اضافة وجود كما
الاضافة فيه لان القصد لا يحل الموضوع ولا المركب نوعا آخر جنس النوع واما جعل
الثقل بحيث يوجد نوعا آخر الكم بالكرة فالظاهر انه اما شأنه من جهة ما هو مع قصد الفعل الاول
الثقل هو قوة تحرك الجسم الى اسفل ولذا انه طبعا هو صورة جوهرية او الميل الذي هو
المبدأ الوضع لكونه لا يستفاد كما القياس في الجهة فوصف كل منهما بالزيادة والنقصان
والمساواة لا محل القصد آثاره فتمام الحركة في عرضه لقصد الكم عارض كان العرض الجسم
الثقل آخر مقادير في الاسود الاكم ما هو زمان وكونه ما هو بعد ثقلا لا جهة الثقل ما هو
الثقل ومطلق منها ولذلك الزمان الخ وكونه وحداته اصعب ثقلا منه على عكس ذلك
وكذلك الكلام في الجهة وكيف يا هو بعد جدا سريع وكونه لا جهة الفعلية الطول اسا فيه الذي هو
فعلا فالذي هو قولنا العالمين فيها بالكم اذ ان احدهما ما في عليها الساوي
وهو لا كان المساواة والمفاوتة في الكم هو لم يعرض لشيء حد سطح على حد شيء آخر وسطحي
كله على كله الآخر وان السطحين احدهما الآخر منهما اصل اتحادها ساوي وان لم يسطح فيهما
اي زائد ولا آخر انه ناقص منهما الشيء في الفعل والجهة لان كل منهما اما حول او طبعي
صورة او ميل منه كما في ذلك حولها للجهة فتبين انه بعد ثقل آخر وهو الهوي الذي فيه
لا محالة محرك قوة ثقل حسا وربما لا يعلم المساواة الذي هو كم فعل آخر وذلك المساواة
في بعض ذلك الزمان او محرك في صعوبة ذلك الزمان وكونه في عين ذلك المساواة فتبين ان الفعل
انه لعدد ذلك الثقل وكذا القياس في كونه ثقل في انه ثلث ثقل آخر او ربعه او ضعفه
او ثلثه امثاله او اربعة امثاله وربما يحرك الثقل بسائلا الى اسفل لازم منه وكونه شيء آخر بعد
في العلو كما كره داير طرفين كالقبان احد طرفيها اعظم من الآخر او اثر موضوع في احد
طرفيها اعظم من الموضع في الآخر واحد الحركة الاعظم الى اسفل واكثر حركته لازم منها اولها
لم يحرك الا صعود في العلو وكونه لا انه العظم والصغر بينها وعلى اسم يعد ما هو موضوع
هو الباقي من تلك الآلة وعلى هذا المنوال يمكن لم يصور ولم يحسب العرض كون قوة
محرك بشيء لا حركة صعود في الثقل ولعل عرض الشيخ هو هذا وكونه لم يعلم لم الذي ليس بكم
ولا يمكن بالكرة اخذ معه لعارض الكم جهة اعاله وآثاره ولم يمالوه سطح واما الحرارة

او القصور انما يتصور في الزيادة او في صلاحه لذلك لو حيس من تلك الوجوه واصحابها جهة كمال الآثار
ولو كان شيء اشد حرارة انما يتصور بكمالها لا بعلة في نفس ذلك الشيء مثلا بفعل الآثار
وما نحن فيه جهة كمال على ما في الجسم الحار المساوي للاول في الحرارة بحسب الحرارة وشدة صفة الحرارة
الزيد فيه نقص ليس بعينه لا الخارج بالعام المحل فيه شيء بالمساواة والمعاوتة بحسبه
المحل بالعرض وانما تولد وتلك حال الكم والصورة القليل والكثير آه فهو بالاعتبار الاول القسم الاول
من خواص الكم بالعرض وهو الذي يكون موضوع الكم بالذات فالكم والصورة الطول والعرض والسطح
الصورة القليل والكثير والزيادة والنقص كلها احوال الامتداد تبع جهة المساواة والمعاوتة
تكثر الجسم كثير آه وصغر اصغر صغر وكذا الكمية كثر الجسم كثر آه وقلته تكون اقل منه قليلا آه اكثر
معاوته وليس عند الشيخ ومن يحذو حذوه من المشائين تفاوت فيما هو الكم بالذات ولا معا...
ولا زيادة ولا نقصان ولا اعظم ولا اصغر فالواو لسنا نقول انه يكون الا بكمية الجسم كبر او اصغر
ولا انه مقدار الا بكمية اعظم من مقدار وكمية نقول الا بكمية كم يكون اكثر منه كم آه ولكنه ولا انه
مقدار وانه مقدار بكمية اعظم من مقدار ولا جسم وكونه حسا ان معناه ان اعظم من
آه ولا سطح وانه دون نعم من الآخر سطح ولا خط وانه خط اطول من خط ولا عدد وانه عدد
اكثر من عدد آه فاما سائر هذه الامور عوارض خاصة للكمية كالطول والعرض بالاضافة حتى
انه يحاط طويلا والآن وليس بطويل بل قصير ولم كان كل خط طويلا ولا نعم بهم آه ومن جهة انه
بعد واحد وفي هذا السطح عريض وذلك الآن وليس بعريض ولم كان كل سطح عريضا
نعم آه ان السطح بعد فرض طولا بعد يوصف عريضا وفي هذا الجسم عميق والآن وليس بعميق
عريض ولم كان كل جسم عميقا آه ولذلك في هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل
ولم كان كل عدد كثيرا آه من حيث هو كم متصل بعد بالاحاد نعم واما الجسم لها
كثير وليس بكم انما هو الرسوم للكم بمعانيه بعينها في النص هذا خلاصة ما ذكره الشيخ
ثم ذكر ان العرض الذي ورد المشهور ليس من الكم الاول الطول المطلق وبها ان الذي به
الكم مع بيانه بحيث السنة عليه وهو لهذه الكالة والبعض الواحد في الكم دانسه

والصعو

والصعود الذي هو الكيف كما ستذكره آه ونحوه آه يجود معارضة اراد الكم المعرفط اللازم
لمحل واذا الكيف بعينها لا يعرض له اصلا فان قوله الا نفس فاعد ما هو وعدا ثانيا الحد دس
المجرد عن السكك في الجسم وانما هو احوال كات وليس هذا الكمية المتصل والمنفصل
وكذا وليس هنا يعطى اسم الكيف صدهم به الخط الطول ذلك وليس انما هو العدد الكم المطلقة
من ذلك العدد وليس من الكثرة وكذا الساعة لسعد الحرارة السعادة هذا الاصل لكما ليس
وقد بعض الشامل في الحرارة لا تحدد المعارف الاعتقاد وانما عدنا هكذا وجد الامور
احوالا تطلق الوجود لا الى الذات كما تقول انباع الرواقيين ولا الى الاعتقاد لم نعط
كما على جمهور المشائين ووجد عليه على طريقتهم الى الوجود طبيعة لسيط عند تحليل المراتب صادقتين تحرير
الدرجات كلا ولا نقصا ولا سعة وضعفا ولا والطرد ذلك ليكاد ولا نما ولو اتسعها واصل ولعدمام
لكن في المنهاج واجلاها وانما كما ذكر انه هو اصل اصلا الاشياء في المساواة لوامها
وعوارضها فاعلم انه اصل لو حقيقته وبسيطة واعلم اذ ادرسه لا تصح على ذلك
كثير من المعارف ولا الموفق
فصل في تحقيق ماهية العدد وتحديد انواعه وبيان اوائلها
المعظم من هذا الفصل اثبات العدد وتحقيق ماهيته وكميته وتحديد كل نوع من انواعه
وما يتعلق بها طبعا الاعداد وخواصها انما وكيف يحصل له بصور حالها ووجوه آه
لما كلم الشيخ اولا في الواحد والكثير لا بهام الاعراض الاولية للموجود بما هو موجود وسائر الكلام
بها وفي بيان عرضها كما هو دانه ثم اشتغل الكلام في احوال الكميات المتصلة في انواع
عن هذه احوال العدد استعمالا بما هو الوضع من ثنا حال بالكميات وتحو وجوده وبيان عرضها
وكميته عرض بعضها البعض ثم ثانيا لا امكان التحقيق طبيعة العدد وانواعه وخاصيتها
وكميته يعني احوالها والانات وجودها والوهم ووجودها والعقل ايضا وجودها والنفس صح وظاهر
واما وجودها في الخارج فلانه لا شك ان في الموجودات عددا وفي واحدة طلب مثلا وجدته
عددية عن العمر وله وحدة عن البكر ولم كان الجمع احدا فلان ثمة عادة تحققت وجودا
في الخارج وفي واحدة حيث هو العدد اذ ليس معناه الا المركب الوحدات والمركب الا موجود الوجود

لا يمكن ان يكون عددا ما هو امر موجود زائد في الصورة على المبادي لا ان الغرض من الكلام هنا ان عدة
مجالة لا لانه المبادي الواحد من حيث هو واحد مساو للعدة والواحد في نفسه لا الاثنين واعلم ان العدد (وان ط)
من المبادي الصورية لا يحصل وحدها او جوهر العدد عبارة عن عدة وهو امر وهو الوحدات
ثم قال ان العدد لا وجود له الا في العقل اراد به ان العدد المجرد عن المبادي المعدودة
الى في الخارج لا وجود له الا في العقل حتى لا ان الواحد بما هو واحد لا يكون ما سبق
فكذا المؤلف منها فلان وحدة الاشياء التي في الخارج لا يمكن تجردها عنها ما عداها
عن تلك الاشياء ولم اراد ان العدد مطلقا بلا شرط الخلط والتجريد لا وجود له في الخارج فهو
ممنوع لا ادلة سبق على ان الوحدات عددية كما ذكر واعلم انه يمتنع ان يوجد الاثنوة
مثلا ان كانت موجودة في الاسس فلا يخلو اما ان يوصف كل واحد من الواحدين او واحد منهما او في (موجودة ط ر)
المجموع من حيث هو مجموع الاول محال لوجهين اما اولا فلاستحالة حلول الوصف الواحد في محلين
اما ثانيا فلانه لو اوجدت الاثنوة فيهما لزم ان يكون كل واحد منهما اثنين فيكون الواحد اثنين و
يكون الاثنان اربعة ثم يكون الكلام في كل واحد من تلك الاحاد كالكلام في الاول فيلزم ان يكون
في الاثنين احاد غير متناهية وهذا خلف الغاية انه يستحيل ان يكون الاثنوة موجودة في واحد
دون الاخر وهو ظاهر واما الشق الثالث فهو ان يكون الاثنوة موجودة في المجموع بما هو مجموع فلانه
لا عين المجموع من حيث هو مجموع صار الكل واحدا من حيث هو كذلك لا اعتبار وحدته
عن ماهية الاعتبار الذي لا عدد ولم يبق مع المعروض الواحد من حيث هو واحد فيستحيل ان يكون
لعدد العين وهذه الشبهة ذكرها الشيخ في الفصل الثالث ولم يعد على حلها واما ان ايضا مستحيل بما ذكر نامي
العدد من الامور الصورية التي هي الاعيان الخارجية وحدة كل عدد فيه وهو يكون الحكم لحكم ان نعلم انه جنس العدد (بينهما ر)
الذي هو من الكم اما يحصل من تكرر وحدات من نوع واحد كالواحد الكامل والفرس ...
حاصلا للاعداد واما ان او حس بالعدد وحده تحصل الانواع لوحدة للعدد لانه ...
الفلك او وحدة جنس مع وحدة نوع او غير ذلك فلا يحصل من عدد الكم الا ...
... به ونظرا للكونها هو نحو ما على الانفصال او هيئات او تلك ... طلبه العدد ذكر

حاصلا من وحدات ما لم يرد الشيء الكثرة من تكرره واحدة جهة وحدة واو نوعه ما صور الاثنين
حاصلا في مجموع الاسس لا في كل منهما ولا في واحد منهما وذلك المجموع ولنا ان عرض من حيث المجموع واحد
ولكن لا نسلم انه تصور لكان وحدة بكل شيء فيه العدد بحكم ان الاثنوة التي في الخارج عرض لها
لعلها صورة كثيرها فلذلك مثال الموجود في كون واحد بعينها صورة في الشيء في المادة الا الاسس
والثلاثة وغير ها من كل نوع من انواعها لعل الوحدة والانفصال والكثرة المنفصلة نوع من الكم
الوحدة والاعداد وكذا الاتصال في الموجود والنوع واما العام الفعل الكامل طبيعته ما كثرة (العقل ر)
وحدة تحصل من تكرر الكثرة والعدد كما او نما المر وكل واحد من الاعداد جعل
نوع بعينه هو واحد في نفسه من حيث ذلك النوع خواص واثار التي لا تحصل له آحاد
سمي بكلمة تعلم وهذا المقام يحدد عن احد بها انه يحصل كل منه مهمة وسموها اما كثيرة
باعتبار ما عناه باعتبار وآثار من جهاتها مما لا ادراك مثلا ففيه حسنه ويكون يحصل وسموها ما (مهمة)
الادراك كالفعل وهاك الحس كالسمع والبصر وغيرها لحق الحس وكذا الكم المنفصل مثلا
الذي هو عبارة عن قبول الانقسام لوجه اما يكون يحصلها ما يحاذي العدد والقبول الانقسام ما
وكذا او كل الاحساس والانواع المندرجة تحتها ما دون الكم المنفصل الذي هو عبارة عن
مثلها الوحدة لا انه يحصل الانواع تحته فحاصل من تكرر الوحدات مطبوع الكثرة الا كثر
نوحده لم يحصل منه نوع آخر من العدد مما بعد ما اه لا انه لكل منه نوع من خاصة وارى
عليها ان اياها في الخارج واختلاف الخواص في الآثار المرتبة على الفعل ففيها الاشياء من عوده حلة
منه آوا والعاق او غيره حالة وهو مسلم لاختلاف تلك الاشياء والطبيعة النوعية
فعلى هذا لو لا ان تلك ان لكل واحد من الاعداد خواص وآثار عن العدد ليس هو نوع موجود
بعضها انه موجود فلان المعدوم الذي لا حصه له كيف يكون ذا خواص ولوازم و (وآثاره)
اما انه نوع مخالف لسائر الاعداد فلما عرفت الوجهين اما الخواص فكالاولية كما
في الاثنوة والثانوية والثالثة وغيرها من الاعتبارات المختلفة كما كان الركبات وكما هو
من كون العدد ذا احصوا اعداد كسوره فيكون ما دونه له كالسمية مثلا ... لها ستة الوحدة

وثلثة هو الاثنان ونصفها هو السلم لا عز ومجموعها هو الستة والناقصة وهي كون عدد اذا جمع اجزاؤه اقل منه كالاربعة
فانها ستة وهو الواحد فصاعدا كالثمانية فانها لها عز وربع ونصف ومجموعها السبعة وهو اقل منها والزايدة
وهي كون عدد الاجزاء اكثر كالاثني عشر فان عدد اجزائها خمسة عشر والمربعة وهي التي يكون حاصل ضرب
واحد في نفسه كالاربعة والتسعة والمكعب وهي التي يكون حاصل ضرب واحد في نفسه مرة بعد اخرى كالثمانية
هو مكعب ذلك بحيث كان ... ما لها بكعب الاسنى واحد وبالاولى يكون السطح والجسم وهو لا يكون
العدد ومع وحده عن الواحد وسائر الاشكال ككعب الكعب وكعب المال ومال الكعب وكعب المال
وكعب الكعب ... من الاشكال والسطحية الكل واحد من الاعداد جسم بجسميته وصورة بصورته
منها وانتقش ظاهر لها في الخارج كسائر الخواص التي لها وهو حاصل في الخارج وصورته ... عرض
حاصل في النفس بصورته ... وحده ... الذي يا هو ... وحدة العدد ... وحكموا بانه هرم
لاكثر نعم ... العدد ... وحدة الكثرة الاثنين مثلا ... موصوف بالكثرة
حتى للكثرة ... مجموع احاد ولا ... واحد بخلاف العدد فانه مجموع هو بعينه واحد
موضوع الوحدة من الاثنين لا ... الاثنين ... الكثرة من ... وحدة وحدة بارى
والعدد ... من حيث انه مجموع هو واحد ... خواص ... بعينه هو واحد ... العدد
كثر لوجه ... العدد ... الاشياء التي ... في الخارج ... وحده ... صورة
ولهم كانت ... العدد ... واحد ... الكثرة ... الكثرة
جسم واحد لها خواص وآثار ... بها الكثرة ... لها ... الاثنين ... الكثرة
يكون لها ... الاشياء ... الكثرة ... الكثرة
... الكثرة ... الاول ... الكثرة ... عشرين الى
... الكثرة ... انواع العدد ... من ... العدد اعتبار
عام وهو ... عام ... كل عدد وخاص وهو ... صورة ... الكثرة
وهي صورة النوع ... وحده ... الى ... خواص
وآثاره ... العدد ... لها ... الا انها ... بسيط فصول

عن ... وصورتها ... الا انه ... ما ... لها خواص ... آثار
... لما ... لوازم ... كانت ... ولم كانت لوازم ... الامر المركب من
الاعداد ... لازم الامر المركب ... الامر ... بعينه ... صورته
او لازمه وجود الكلام ... فيكون ... لازم ... السطح ... الذي
... الماهية ... بسيط ... الكثرة ... العدد ... الا
العادل ... الذي ... الكثرة ... الكثرة ... وجه
والعقل ... الكثرة ... والكثرة ... الامر ... انها ... الصورة
... ولا ... الكثرة
والاحاد ... واحد ... واحد ... الاثنين ... او ...
وجسم ... المجموع ... واحد ... او
الكثرة ... واحد ... واحد ... التقييد ... الانسان
... يكون ... ذلك ... الكثرة ... الصورة ... كانها
مكمن ... السطوح واحد ... الا ... شرطا ولا شرط
لا يحمل على الكثرة ولا يكون ... الكثرة ... السطوح ... او
قيد ... الاحاد ... الاثنين ... الكثرة ... الاحاد
ولا ... ولا ... الاعلى ... الخارج ... الاساس ... الكثرة
... المجموع ... الاحاد ... الاثنين ... الواحد ... النوع
من الانواع العدد ... واحد ... الاحاد ... ذلك النوع الواحد ... لكون ... لان صورة ... م
... الاحاد ... واحد ... واحد ... عدد ... من
واحد وواحد وواحد ... لم يستغنى ... تلك الاحاد ... النوع ... المعدود ... ذلك
... الاحاد ... الاحاد ... الاعداد ... النوع ... صلا
من ... الكثرة ... حاصلا ... الاحاد الاعداد ... النوع

اما لو اشير بالاثر كثيرة عدد شيء دون غيرها مثلا حملها العروض عشرة جمة فهو العشرة الصحيح لا لها
كما يمكن اعتبار ركبها جمة جمة يمكن العشرة تركيب من خمسة وارتعاونة من سبعة وثلاثة ومن ثمانية واثنين
ومن تسعة وواحد مثلا او لو اريد شيء منها دون الآخر وليس يعلق بهذه العشرة لواحد منها او لم عشرة
ولا يمكن العشرة ان يتعلق بالجميع لان بعضها مباين بعضها واحدة ولا يمكن لهم واحد منها يتعلق بها
دالة على تمام تلك الجملة لان جملة العشرة لا يكون الا واحدا وحدة لا وليس لشيء منها فلا يكون الا جميع
ولا الواحد منها حاملا لها بما فالعشرة هي المذكورة والا لو الموضوع الذي هو جميع الآحاد وهي
الاوحد الذي الكل له كونه من رسوم ما هو لازم لها والمعقول من حد العشرة بالعشر الآحاد المجردة بالحس تر
بهما من هو حد عشرة اولى وبهذا ذلك ان الامر الذي هو الآحاد فلا يمكن يحمد كل نوع الاكثر
جميع الآحاد ويكون هذه العشرة والمفهوم ما اعرفوا لها جمة جمة من خمسة وارتعونة وسبعة واسفى
اعتبارات او وحدات الذات واحدة فالذات واحدة والاعتبارات مختلفة والذات الواحدة لا يكون
حاملها مختلفة ولا منكرة مثل الاختلاف والتكثر انما يكون بحسب اللوازم والعوارض لا غير ولا حل ذلك
قال الحكيم المعلم والمعلم الاول بعده الصانع ابو نصر ارسطاطاليس نصا لا نحسبن احد ان ستة سطرها
ثلاثة مرتين مرة واحدة ولو مرة واحدة يمكن ان يكون اشارة الى ستة اعني الى حصول السنة
الوحدات ليس هو سطوره ولا عدد ستة صورة بها ستة ولا لا لغيرها الا الوحدات بشرط
لغيرها لا العدد ستة ولعمرك هما الا الوحدات الا الركب منها والتحليل اليها دعوة بها لها نعم ر
الآحاد الرسالة اذ هما العدد كلها من ستة واحدة ليس لبعضها العدم على البعض والانا وهذا
اذا امكن عدد كاحاد احاد واحد ووحد واحد يجب لهم لا العدد الرسالة الكثرة
والمذكور ولو لا تصور العبارة عن ذلك بمرة واحدة لكان حق المعنى عنها الا الدلالة على المعنى
ولا حل ذلك اولا لا لحظ صورة اعتبار الآحاد الكثيرة في تحديد الاعداد على التحليل او على
العبارة لصارت الرسوم والا فالواحد الذي هو حد لا يكون الشيء سبع لم يحصل من كم
قال وما يجب البحث عنه من احوال العدد حال الاثنين فقد قال بعضهم ان الاثنين ليس
العدد وذلك آن زيد لما كان الاثنين عددا ام كيف نحو يكون مطلقا لا باره وكذا وكذا

اذ قد

اذ قد ذهب بعضهم الى ان الاثنين ليس بعدد واستدل عليه بوجوه الاول ان الرفع الاول وطلوع يكون
عددا انما بنا على العدد الاول لكن لو العدد ذكره والاثنين ليس يكون كذا لانه هو طلاق ولانه الكثرة
فوق الزوج الوحدة والوحدات لعظيم واطلاقه يكون ثلثة الثالث لو كان عددا لكان اما ان
يكون زوجا كان واحدا ان بعده عن الواحد هو زوج اولا يكون فردا بما يحسن لا يكون الصف
فبان ان ح ر هو ثلث والجواب عن الاول فانا نقول العدد ما يكون فوق عام الآحاد والاثنين كذلك فهو عدد
سواء كان زوجا او فردا واما الواحد فما لم يكن عددا لانه ليس هو فوق عام الوحدات
لانه ورد ظهر الفرق بين الاسود والوحدة والتجانس لا يلتفتون في خصوص
الاسماء الى اشتباه المعاني والاعتبارات الخارجة عن المعاني لوجوه الوجوه وليس كون
الوحدة عن عدد لا لاطلاقها اولا ورفع لها لا العام بها لا وحدة ولا يكون الملكة
عدد الا للاعداد لا الكثرة بها او زوجا او فردا والوحدة اعتبار ان خارجان عن
فبان قولهم ح ر كون العدد عددا الا ما عن الكم فقولهم الوحدات لعظيم فلا اسماء والاثنين لذلك الا ان الاثنين
الا انه زائد على الواحد لا ما يغيبه المجموع لعظيم ولهم اطلاقه على الاثنين لسوا معنى
ذلك والحكم لا ما بان الواحد رفع عن عدد ولم كان في الوجود وليس بعدد وحد الاطلاق
وثبوته لوجه ملس ح ر ولا علاوة دانه من سلط العدد عن الواحد وسلم عنه وليس يحب عليه ان يتعقب بعض في
عايه ليس ح ر ملس ليس بعدد جهة وجدان وليس بعدد واما عن الثاني فليس شرط العدد الا وان
لا يكون الصف مطلقا لم لا يكون له نصف هو العدد لان المراد العدد الاول لم لا يكون
ترك الا ان الآحاد من الآحاد ما هو فوق واحد لكل من العدد مطلقا ما يكون منقسما الى جهة
عن الواحد بالفعل كالاول الكم المتصل ما هو متصل واعلم ان كل عدد فله كثرة وليس على من له
آحاد ح ر عدد آحاد فوق واحد وهو حد هو بحيث كم منفصل ويكون له كثرة او له احاد فيه ان لو حد
مما فوق الشيء الاول وزيادة وزوج لو صفت الاثنين يكون كذا او الناقص يكون مطلقا الكثرة بها
من بات المتشابه بالوصف لا زيد بات المقايسة الى العدد والا ان كثرة المولد الاول وليس كثرة بالمولد
لانه ليس بحد عدد لكن هو بالقياس الى كثرة الكثرة عوض له لم يكون مطلقا بالقياس الا بسائر الاعداد

وعند هذا التحقيق عادت ما ذكره الاسوة عدد اعتبار الالف لو وصف به العلة الاضافية لو وصف به الكرة

الاضافة بكونها سائر الاعداد لكنه يستحيل ان يوصف الكرة الاضافة للاشياء فيستحيل ان يوصف به القلة

الاضافة وكلما لا يكون بالاضافة ليس من الاعداد مطلقا وبالاضافة الى عدد آخر كثيرا فهو ليس بعدد

فالاثنان ليس بعدد وهو ايضا لازم اذا كان سائر الاعداد يوصف به الاضافة كما يعرف الكثرة

والعلة الاضافية وحيث انه لا يوصف الاولى الاضافة كما واضح انه لا يوجد شيء ما يوصف

احد الاضافيين فقط وليس اذا اوجد موجود آخر علة ومعلول الى انه يكون كل موجود علة ومعلولا

ولا انه اذا اوجد اولا كل مساو حادث ومحوي وحيث انه لا يوجد ملك هو حاوي وليس بمحوي

او محوي وليس بحاو او اذا اوجد جنس هو نوع وحيث انه يكون كل جنس نوعا ولا يوجد جنس

وحده اذا لو وجد فكما ان الفرض الحاصل انه يكون العدد الا وهو جنس عاقل لا يوصف له الاضافة

اذا لو وصف به الاضافة لكان احدهما بالنسبة الى عدد كثيرا وهو فرض انه ليس بكثير عدد

ليس عروض القلة الاضافة لعدد ما يستدعي عروض الكثرة الاضافية له بالقياس الى آخر

بل لا جل عروض الكثرة الاضافية له الى آخر وذلك الشيء بالقياس اليه كثير والاسوة هو القلة

الى هو اول العقلية اما طبعا فبالقياس الى كل عدد واما بالعرض فكل عدد عرض وقلة

اطبعا فلانها بالنسبة الى كثرة بالنسبة الى عدد واذ لم يعرض الاسوة الى آخر لم يكن قليلا

واما سائر الاعداد فهي كثرة وقلة اما بالاول وقلة بالقياس الى ما فوقها وكثرة

بالقياس الى ما تحتها وكذلك الطول والعرض والعمق وكل خط طويل وقصير بالمعنى الحقيقي

طويل بالاضافة الى خط آخر هو اقصر منه وقصير بالاضافة الى آخر هو اطول وقد يعرض له الاطول

والاقصرية وكل منهما اضافة واضافة فالاطول بالطول بالقياس الى خط له طول اكثر

بالنسبة الى ما تحته الاقصر هو قصير بالقياس الى اقصر آخر وكذلك حال العرض في السطح والعمق

في الجسم وما يوجد من الاعتبارات واعلم انه يصح ان الكم المتصل لا يوجد له ما يقابله

فلا يوجد في الطول المطلق خط منه اصغر كما يوجد الاول في العدد والمقادير خط

اصغر لا اقصر منه وكذلك في السطح والجسم والزمان كله الكم المتصل فالكرة المطلقة لها

معاملة الوحدة لا تقابل التضاد ولا السلب والايجاب ولا العدم والملكة بل تقابل المتضايفين

اضافة في حد نوع مساواة واضافة المكمل والمكمل كما سنعلم في الفصل الآتي واما الكرة

المتضايفة فهي معاملة العلة تعامل الاضافة وانه وكيف يوجد آخر من هذا التعامل قال فصل

تقابل الواحد والكثرة هذا الفصل في تحقيق التقابل بين الوحدة والكثرة لان المحتاج اليه

ولهذا احتج فيه ان الكرة المعاملة للعلة فمعلوم انها تقابلها ليس الا تقابل المتضايفين قال

وما قال انه سامل كيف يكون التقابل بين الكثرة والواحد فيعد كان التقابل عندنا انه ستوقف

فهذا الفرض عادة هو ما ورد في المرتبة الثانية من التقابل ان يكونها تقابل التضاد ولا يمنع

تكون تقابل الواحد والكثرة هذا النحو لوجوه الاول انه لو كانت الوحدة مقوّمة للكثرة ولا شيء من المقوم

بضد لما يقومه بل ضد الشيء يكون مبطلا ومعدما والكلام شرط التضاد اتحاد المتضادين

في الموضوع ومحتمل تعاقبهما على موضوع واحد ولا شيء من الوحدة والكثرة موضوعهما واحد

لان الكثرة اذا طرأت على موضوع الواحد بطل ذلك الموضوع بطلان وحدته وكذا

اذا طرأت الوحدة على موضوع الكثرة الوحدة آحاد الكثرة منه وكذلك اذا طرأت

الوحدة انطلق موضوعها فبطل موضوع الكثرة فان موضوع الكثرة هو مجموع ملك الآحاد

وليس التقابل اليه بعوارض الحقيقة كانت في عنده بطلان الوحدة والكثرة على الاجسام فللوحدة و

الكثرة موضوع واحد يتعاقبان عليه لانا نقول ان وحدة الجسم وحدة مبهمة وهي لا تكون موضوعا

للكثرة الوحدة العددية ولا لمقابلها الا بعد تحصيله وتنوعه بالصورة النوعية والمراد من

الموضوع هو الامر الموجود المحصل الوجود بالفعل الثالث انه عارض اختلاف جنس بين المتضادين

من كل جانب فيها ليس في كثرة الا وهي اوصاف الكثرة واعترض على الوجه الاول بان الوحدة و

الكثرة متباينان في الاثبات ولكل منهما بطلان الآخر بان لكل منهما موضوعا داخلا في موضوع

بطل الآخر ولا يحتاج ان يكون ابطال احد الضدين لضده كيف وقع على اي وجه كان والجواب

انه كلما كان ذا ضد له علة فكلما انه وجوده توجد ما هو مساو له فكذلك عدم لعدمه وعدم

مساو له يقتضي مساواة الحدين كما كان مستحيلا الى ان العدم علة فالكثرة انما تبطل ببطلان

وحدها والا سلط لها انها لطلاق اولها كلام لوجدانها وجهوا اولها عادم لا يكون الشافي والتابع
بين الوحدة والكثرة اولها وبالكثرة فلا يكون تضاد بينهما لم يكن ولا منه فالسابق حاصل بين الوحدة
الطارية والوحدة الزائلة وذلك لان الشي على وجه التضاد اما اولا فلان الضدين يجب ان يكونا
على غاية التباعد وليس التباعد بين الوحدة الطارية والوحدة الزائلة كذلك واما ثانيا فلان موضوع
الضدين واحد وليس الامر هنا كذلك اذ ليس موضوع الوحدة الزائلة ولا موضوع غيرها موضوع الوحدة
الطارية بل موضوع كل منهما لا يكون مجتمعا ... المعارضة بعين السابق ان الجسم
بالكامل كله وجوه المعارضة اذا حصل بطل الشي الكل لبطلان اتصاله الذي هو بحقوده ... الخ
الوحدة ليس مبطلا للكثرة بالعقل الا ... الوحدة التي تعقب الكثرة منها وبطلانها سطل
فلو كان بعارضها التضاد فهذا التضاد يكون بين الوحدة الطارية والزائلة على ان الطاري الوحدة
الطارية الوحدة الزائلة كما لا يطال احد الضدين الاخر كالحرارة والبرودة لان الموضوع ... سواء دليل
عليه ... الوحدة ... الموضوع لانها عين الوجود ... بطل الموضوع ووحدة الموضوع
الجسم ... فلو كانا متضادين ... الطبائع ... ليس بينهما
معدوم بالاثر والكثرة بالسبب الوحدة ليس كذلك لانها معدومة بها والعامل ... ليس موضوع
الواحد والكثرة واحدا على ... المتضادين ... احد الوحدة ... اولا ... التضاد بين
الوحدة ثم والكثرة والمراد ... الموضوع عند ... الطارية الوحدة الزائلة كان
وجه ... التضاد بين الوحدة المبطلة للكثرة والوحدة التي ... الكثرة واما المذكور ... لوجوه
... التضاد بين الوحدة ... الكثرة التي تعاقبها ... شرط التضاد ان يكون
موضوع المتضادين ... بالعدد واحدا ... واحدا بالنوع
ويمكن ... العارض ... الوحدة ... والكثرة التي تعاقبها ... والاستاذ ... الشيخ
لا يكون ... موضوع واحد ... موضوع واحد بالنوع ... الاسود
والالبيض المطلق ... واحد ... الوحدة ... وكثرة ... موضوع واحد بالعدد
فالواحد ... الكثرة ... المقابلة للوحدة ... اجتماعا

[illegible]

معدودة كما اراده ... الواحد ... الكثرة
المقابلة ... الوحدة ... الكثرة
... وجود ... العموم ... النفس ...
... الوحدة والكثرة ... الموضوع الكثرة
الا ... الكثرة ... الوحدة ... الكثرة ... احيانا
... الوجود ... اعدها
... الوحدة والكثرة والتضاد
... الاحكام ... اذا ... المطلق ... السم
... المعاملة ... النفس
... المتضادين ... الموضوع
... المتضادين ... الاطلاع ... وليس ان
المعاملة التي بين الواحد والكثرة ليس ... التضاد قال ... المتقابلين ... المعاملة
... والعدم ... الوحدة والكثرة ... والعدم
... العدم ... العام ... واحد
... العدم ... الوحدة ... الكثرة
الكل واحد ... الوحدة ... الكثرة ... الكثرة
كان العدم ... الكثرة ... الكثرة ... عدم الوحدة
... الوحدة ... الموضوع
النوع ... النوع ... النوع ... موضوع
... المراد ... نوع
... النوع
... النوع ... الاعداد

الكثرة

الوحدة

لم يرد الخصوص بل المكان المفروض حتى يكون ما ليس ما او الكثرة والوحدة ليستا من التقابل الا ان
السمع مثلا يستحيل ان يعرض لشيء اصلا ولا كذلك ذلك لا من جهة بحسب ولا من جهة نوعه ولا من جهة جنسه
وكذا الاستعداد للكثرة لا تكون له بعض منها واحد الشيء من الاحكام تامة وكذلك الحال في سائر الاقسام
ومعا لها ما هو الكثرة الوحدة الكلي في تقابل العدم والملكة لانه لا يكون احد المتقابلين وجوديا
والآخر عدم ملكته لا يستحيل ان يكون شيئا كل منهما عدما للآخر وما دل الا على ان يكون احدهما
واما الكثرة امر اضافي لا يعقل الا بالنسبة الى الملكة والآخر جنس عدم امر اعم فحول بعضه
لان ما يراد اذ الاعدام لا تعقل ولا توجد الا بالملكات لانها اعدام مضافة وليست اعداما مطلقة
معدوم من العدم الذي حلوا بغاية من العدم والملكة حلول الوحدة من حيز الملكة والكثرة من
العدم وعدم هي في التقابل الاول المضادة بين الاشياء والطباق المضادة على هذا القياس
بناء على اصطلاحهم وعدم اشتراط كون المتضادين وجوديين الشيء الاعم من الجنس الملكة الصورة
ومعانيها العدم وهي المادة وبحره وعدم الشيء الفرد وعدم الزوج والمادة وعدمهما الاجسام
والبصر وعدمها العمى والنور وعدم الظلمة وان كمن المستقيم والمربع والعلو والسفل
واعدامها الظلمة والحركة والمنحنى المستطيل وجهل والانثى واما الشيخ فجعل الوحدة
ان يكون عدما وذلك لان حد الوحدة عدم الانقسام والكثرة تعقل الجوهر بعد الانقسام ليس
اما اولا فلانه قد عرف ان الاحد للوحدة كما الاحد للوجود لانه من معروفه الا ان له
الاشياء تحت المفهوم والذي ذكر من عدم الانقسام لازم من لوازمها وقد لم يكن للوجود تعريف
لوازم سلبية واما ثانيا فلان سبب لكن لا يمكن حصول الوحدة والوجود واحد مالم ... واما ثالثا
فهما والمفهوم واما ما في ذلك الشيخ قائل من كان ان المعنى هو الذي يحكم به وجود وعدم
من حدود الوحدة العدد بل يمكن الوحدة والكثرة كلاهما وجوديان والوجود الوحدة موكلا
وان الكثرة اصعب وبعض الوحدة ان الكثرة ما انها كثرة الوحدات بل اسم والى ما رايها يكون
ليس ملكة الكثرة من حيث انه عدم عدمها كل من يرد انه لا الا ان الصغر وعدم الا ان لم كان عدم
ريبة في طلعه ليس من الوحدة والكثرة عدما للآخر واما الكثرة ملكة من حيث انها ملكة الوحدة

وسوم بياء عدم الشرع في ليس بمعدوم بل كما يتصور ليس يكون الملكة موجودة في العدم كما يوجد في
العدم وكذا الوحدة من الكثير حتى يكون عدم الفعل يحصل من اجتماعهما الكثير واما الوحدة فلا
تلزم ان يكون عدما حصل للملكة من تركيب اعدامها قائما والم ... ان يكون الوحدة عدما للكثرة والا لكانت الكثرة
عدما للوحدة فلم يكن ان يكون بينهما تقابل العدم والملكة والا لم يتقابلا تقابل المتناقضين فكان
من المتناقضين من الالفاظ ومفهوما بها اللغوية كان يكون احد المتقابلين سلبا صريحا للآخر
كما ذكره الشيخ وليس بعد تمام فظاهر انه يكون ذلك الاعتبار عدما هو منهما ادى ليس من
الوحدة والكثرة مفهوم من مفهوم السلب للآخر وما كان من من الامور مفهوم من تقابل العدم
والملكة على ما هو المشهور في التقابل الا ان السلب الايجاب والسلب الا موضوع خاص كما عدا
وكذا والملكة بل اراد الايجاب والعدم بما اراد السلب وقد علمت استحالة كون الواحد والكثير
قال فلستا اذا من التقابل منهما تقابل التضايف فمعقول ليس يكون ان يكون من الوحدة والكثرة
ورد انهما تقابل المتضايفين وذلك لان الكثرة انما يعقل كون الوحدة والكثرة مما بينهما تقابل التضايف
بالذات ومن طبع مفهوم انها متقابلان تقابل المتضايفين والاخير بالوحدة من حيث هي وحدة
على ان الكثرة معلولها ومن احتياجها لوحدة احد العلم الوحدة والكثرة ليستا بل يعقل المتضايفين
لان من يعرض منهما معقول بالقياس الى الاخرى والمتضايف هو الذي لا يعقل مفهومه الا مقيسا الى الغير
كان يقال ليست الكثرة من تعقل المركب من الوحدات ولا يعقل مفهوم المركب الا مقيسا الى ما تركب منه
فلا يمكن الا ان يكون الطرفان الكثرة ولم يكن ان يفرد انها مركبة من الوحدة الكلي ليس صالحا لذلك معه
المركب من الوحدات الكثرة بالعقل مرادفين في الكثرة ولم يكن كثرة الا بالوحدة الا انها
معقولة بالقياس الى الواحد ومن بين كون الشيء ليس الآخر ومن كون ذلك معقولا الا بالآخر عليه
لكن الوحدة التي يطلبها الكثرة لحاذيه وسائرها ليست تطلب الكثرة المطلقة بل الاكثر كأنه معدوم
لوحدة او من حيث عدم انه الكثرة ولم يكن كافيا في انها من الوحدة وكون من الوحدة بعض كونها
معلولها الا انه مفهوم الكثرة عن مفهوم ~~الوحدة~~ المعلول في الاضافة انما هي من حيث هي معلولة
لا من حيث هي كثرة والمعلول من لوازم الكثرة لا لعينها وكذا الكثرة من الوحدة او لحصولها

متوهمها عن مفهوم الكثرة قال فلذلك الكثرة نفسها معقولة بالقياس الى الوحدة فلذلك الكلام
في الكثرة التي من جنس التقابل المحوج الى الكثرة بحسبها السلب للعلل والكثرة من جهة العرف متهاهم
بانها ليس من حاجتها بعاقل التقابل الا انعكاس في التعقل من التقابل بملكات الوحدة والكثرة متقابلتين
فلكان كل تعقل الكثرة بالقياس الى الوحدة كانت الوحدة التي عن معقولة المهية الا بالقياس الى الكثرة
على شرط انعكاس المتقابلين في التعقل واشتراكهما بالمهية من شرط المتقابلين التلازم في الوجود
فكان لازم كونهما متقابلين في المهية لا الوحدة وحدة الا مع كثرة على شرط انعكاس المتقابلين
في اللزوم وليس الامر فيهما كذلك لانهما ليسا متكافئين في الوجود فليسا متقابلين بالمهية قال
فاذا قد بان لك صحة ما قلناه من انه لا تقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل ... فلا
ليس اي ليس بين الوحدة وبين الكثرة تقابل في حد ذواتهما ... الا انه ... لا تكثر ...
فلا لم توجدهما بحكم التقابل ... عارض وذلك ان الوحدة من حيث هي مكيال يقابل
الكثرة من حيث هي مكيل وليس كون الشي وحدة وكونه مكيالا واحدا بحسب المهية ولا الكثرة كونها كثرة او كونه
مكيلا بعينه واحدة وهو واحد بل الوحدة حاصل بين المعنيين والا لكان من عقل واحدا عقل ...
مكيالا ومن عقل كثيرا كان عقله الكثير بعينه عقله مكيلا وليس كذلك فاذن هذا نوعين للوحدة والكثرة
لو خطأ اسوا احدهما لم يكن مكيالا ولو عرض للكثرة او للاستاذ الكثرة لم يكن مكيلا كما عرض للوحدة
انها علة والكثرة انها معلولة فيكون التقابل بينهما من جهة اضافة عارضة انها الكثرة ... بل لم يكن
الوحدة الا ... من كثير الذي المكيال ... بحسب ذلك الشي فان ... ما لكلام ... والعقد ...
عن ... كثيرة المكيال ... ما هو ... الملازم ... والا لاستحال ... الا ... كما
فان لا ... لم يستعمل ... من ... زمانه ... بعد ذلك ... يمكن ...
المجانسة فالواحد والمكيال في الخطوط خط وفي السطوح سطح وفي الاجسام جسم وكما في غير ذلك
من الازمنة والحركات ... والاوزان والاثقال ... والكيلات في ... الاصوات والاعداد
والانفاس ... واعلم انه ... المستقيم والمنحني ... لا يمكن ... كل واحد منهما بالاخر الا
على سبيل ... التحقيق ... الاتمام ... وكذا ... من ... العدد ...

ليصف ... من نوعين ... حكم السطح المستوي والسطح المستدير لا يماحد ... محلها محدد
كذا اتحاد الاجسام اكثر والخطوط والسطوح ... اصلا ... وحسن الكلا ... الانواع ... متحدتين ... علما
... والمستقيم لم يجد ... كما ان ... لم يكن ... لكن ... العدد ... وا ...
الا ... الوحدة اذا كانت ... بالا ... والوزن ... اذا كانت ...
كالجزء الواحد ... الواحد واذا ... الوحدة ... الكثر الذي ... ازاد
علم ... اجماع ... ما ... الا ... واحد ... هذا ... كثرة ... واحد
موضوع ... الواحد ... الا يكون واحدا ... سواء كانت ... او
مثلا اذا ... واحد ... عددا ... كثير ... كانت ... عدد ... الا ...
ولم يكن الواحد الذي ... العدد واحدا ... الواحد ولا ... الواحد
ولا الاسس ... الواحد ... الواحد وعلى ... القياس ... واحد ... لم
يجعل الواحد ... ولا ... ذلك ... كالشبر مثلا في الخطوط ... السطوح
ويكون في الجسم وفي الحركات ... معلوم العدد الذي ... ولا ... حال ...
واحدة ... الحركات ... الحركات ... الطبيعية ... الحيوانية
... الارضية ... السموات ... الحركات ...
لا يمكن ... لعدد لواحدة ... العدم ... الارضية ... العدد
... الحركات ... كان
... الحركات ... الا ...
... واحدة ... العدد ...
الحركات ... لم يكن ... الا ...
الفلك ... الحركات الفلكية ... الحركات الفلكية ... الاعظم ...
من ... الحركات على الاطلاق ... الواحد ... الحركات ... المحركات
... الواحد ... الواحد ... العدد ... الطبيعي ... اصلا

احتمل بان يزداد طولا وسعة ومنها ايضا اظهر الحركات بعضها كما يظهر بها من طلوع الكواكب
شيئا البروج وبها وبها ان صوت مقدار الواحد مما يعلم [illegible] اسطار كرعا الوجود الواقع
وبعد بيان المحدود وهو كلامهم وليكن بين دورة من الفلك الاعظم [illegible] الوجود
في الموجود والمشهود دورة [illegible] ويحصل منها فيفرض الصوت واحدا لكان
حسه [illegible] الحركات [illegible] كان على [illegible] الارض [illegible]
عن تمام الحركات [illegible] الفلك [illegible] الكرة
القمر ثم دورة [illegible] الكرة الثوابت ثم دورة
مدة خمس عشرة [illegible] وحدة [illegible] الدورة [illegible]
القمر على الدورة الواحدة [illegible] الوجود [illegible] الوجدان [illegible]
الجوهر على حال الدورة [illegible] واحدا [illegible]
وان [illegible] لم يكن [illegible] اصوات [illegible] الكمال [illegible] ابريسم [illegible]
وتجدد [illegible] الكمال [illegible] الحركات [illegible] واحدة
من جهة المسافة والحركة [illegible] شيئا خارجا [illegible] الطبيعة
لعدم الاستعمال [illegible] الوضع [illegible] كان [illegible]
الروح [illegible] الثقل من جهة المال ... الربع ر ... مدرجي ر
لا من جهة المسافة **قال** واما الاثقال فمعروض [illegible] درهم ودينار واحدا [illegible]
على الاحساس [illegible] بعضها [illegible]
من الاحكام [illegible] ويوزن بعضها بالبعض [illegible]
منها واحدا من جهة الثقل كمثل درهم او دينار [illegible] المعروض [illegible] ... تكمل الادوار ر
حسن [illegible] الاثقال [illegible] الحكم الموجود
من هذا الفصل **قال** وتلخيص ابعاد الموسيقى [illegible]
من الابعاد الصغار [illegible]

وبعد [illegible] الاصوات بعضها [illegible] مقدارية او عددية من جهة [illegible]
ولكن [illegible] والابعاد [illegible] الموسيقى [illegible] موضوع
النغم [illegible] والاتفاق [illegible] عشرات [illegible]
على [illegible] والبعد [illegible] مجموع [illegible]
الابعاد [illegible] الصانع على [illegible] البعد الذي بالكل [illegible]
[illegible] البعد الذي بالخمس [illegible]
[illegible] البعد الذي بالاربع [illegible]
[illegible] البعد الطنيني [illegible]
[illegible] ... تكون النسبة بين نغمتين ر
[illegible] نغمة [illegible]
[illegible] الواحد [illegible]
البعد الذي بالكل [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الاصوات الا [illegible]
بالارخاء [illegible] البعد [illegible] الطنيني [illegible] **قال** ومن الاصوات الحروف المصوتة
[illegible] كالالف والواو والياء [illegible] مقصورة [illegible]
[illegible] والمقصورة [illegible] الحروف [illegible]
[illegible] الحروف [illegible]
[illegible] الحروف [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible]
[illegible] المقاطع [illegible]
[illegible] الاصوات والحروف [illegible] مقصودا [illegible]

يستعمل والعروض من معطى الاوزان قال ولسنا نجد لهم كمية واحدة من هذه الاوضاع وانما
بالعرض او يقع بالوضع ويمكن ان يوضع الواحد منها كالزمان مثلا وازمنة العدد من ما ومن آه اي كمية
بحيث يكون المعروض واحدا منها كل حصل من المعدود او المقادير بالفعل كذلك لم يكون معروضا
كالاوزان والمكان وغيرهما من المقادير والمعدودات وكذا الحال لم يكون المعروض واحدا
من كل ما منها كثير وبعضه كما يحمل العشرة والالف احدها معروضا وبالقياس به كما لا عتبار
الموجود منه يجوز ان لم يكون ذلك الواحد اعلى او اكثر واصغر واكبر كما يحمل على العشرة
العشرين او الخمسة في مثال هذا وكما يحمل على الذراع من ما هو سطح الذراع او الشبر قال
ومع هذا اطلق بحيث اذا كان من هذه الكميات واحد معروض لم يكن الحال في جميع ما هو من ذلك الجنس
ما يجوز آه اعلم ان الكم من المقادير قد يكون عدده وقد يكون جنسه وان الاولى من الكميات مقادير
لو حدها اعاد مشترك حتى اذا المقادير كان والثانية هي التي لو حد من مقادير لا لو حدها
مشترك الا لو حدها اشتراكا اذا اسقط كل منها مرة بعد اخرى لم يبق منه شيء حتى اذا المسائل
وهذه التي تختص بالكميات المتصلة سواء كانت المتداخلة الوضع وهم لو حصر الاعداد اذ ليس
كلها الا الواحد والواحد عاد لجميع الكميات لعموم علامة وجودها والمقادير ان يشترط
لا يصلح هذه النسب اذا لو ربط بعد علم لم احد بحيث اذا كان منها الا وهلا يكون
حاط معروض بعد كل واحد منها وكذا التساوي المساويات لا يكون عند احد منها وكذا
بعد كمال هذه الا وكذا الحكم المساويات لا لو حده واحد منها كمال هو كل منها على سطح
السطوح بحيث هذه المباينة بين الكميات التي لا احد لهم يكون كمال كل حاصل منها او احد لكل
منها لكل الواحد المشهور او المعروض جميع ما هو من افراده وذلك الجنس بل بحيث لم يكون كمال
عن كمال الاوزان والمباينات التي من جنس لا بد لهم يكون كمال كل منها عن كمال الاوزان والعوا
المعروض في قطر المربع مثلا الذي نصيحه لا يكون لم يكون عاد الضلع بل لا بد ان يقطع من
معروض آخر وكذلك في السطوح المساوية والاجسام المتساوية هذا النسبة كما يجوز ان لم يوجد
المعاد يجوز ان لم يوجد في كل كمال الا رحمه وما طلع في كل ما لم يكن المقالة سواء كانت بالذات

او بالعرض كالانفعال عن الاصوات والتعادد عن كل عالم في المعلمين سيما الهندسة والموسيقى بل
يجوز ان لم يكون الوحدات المعروضة المكاشل المتباينة الموجودة او المفروضة في كل جنس كثرة
كثرة لا نهاية لها حالهم لم يكون المساحة كل جنس لا يتهيؤ لاحد منها لم يكون واحد كمال المقدار
وكل جنس بحيث يوجد فيها اكثرة عن محصورة بالفعل وكذلك في كل جنس عن مساحة بالقوة لا نطق
لان الكمال من ذلك الكيال ولا اشكال منها لكمال الا كمال واحد موجود او معروض كما جاز
الاشتراك اليه بين مقادير عن محصوره ولا مساحه بالقوه بان لو حدا او لو ضح للجميع
عاد مشترك واحد قال ولما كان الكيال لو حدت الكمل عند العلم وحصل كل الكاسل للاشياء
آه لما كانت صحة المراد والمقاس في اصل معناه ما لو قد حال ما هو من جنس كل ما كانت سواء
كان من الكميات او الكيفيات او الكيات او الاضافات او القوى او الملكات ادعا من حيث معلوم
الا او الوضع من جنس واحد وكم ولو بحث العرض والاعتبار بحيث هو الكل واحده وكله بحيث
لم تلق انها مراد ومكال للوقوف حال المحسوسات المندرجة تحتها فالمسطح مكال للاشكال
لوزن بها ولو قف مخارجها بواسطة وجودها كالارطال من حيث صحتها كالاطلال والمجموع من التوقف
بها كمعرفة الاصوات والابعاد والموضع من التوقف بها احوال الاحجار والمسامات
معادن كلها بها ودون هادي العلم ومحصل الهم كالموازين والمكاسل المعلومات و
المحسوسات اذ المراد بها الصورة المطابقة للشيء الخارج وتلك الصورة سواء كانت المحسوسات
او المعقولات مدركة للحس الا انها لا تو به الاشياء الخارجية من حيث انها موجودات لا
الحس ولا ما آه او وجودها موجود بها قدر التي بها المراد وجه حال الموجود الاول كمال
كل شيء على حاله وما يجانه اضعها لهم بحث العلم ما لحس مدرك المحسوسات والعالم مدرك
المعقولات وما يمكن المراد ان علم صور جميع كل شيء الموجود مطابق لو جود ذلك
لطول بعض مدرك المعقولات دون الموجودات وبحال المحسوسات وسمع المسموعات وبصر
المبصرات وكل الكمالات او الهم وعنده وكالات وجود علمه وحسن وطعمه مدرك
لو جميع انواع الموجودات لو ان اعلى النظام الكلي لاسفله واما حواله وما اراد لم يكن العلم
العالي

ان يكون بين المعلوم والمحسوس ولم يكن ذلك اصلا لكنه قد يقع لم يكن الا الكمال الذي هو المتحقق
ذلك لهم لان الكمال المعلوم والمحسوس هو انما سار النفس بهما سواء علمها او حس بها احدهما لا
من الاصل والثبوت المتحقق العلم والحس بيان انه ما دل الاصل من الموازنة كل الكلي
كان من المواز... يوجد حال العلوم والادراكات لكنه قد يقع لم يوجد الكمال الذي
اذا العقول لم يكن الكمال المجهول اذا الكمال موجود ما يوجد او ملك قد حصل لان صور ادرك
او لا موقوف بها كدرا المجهولات ويطلع عليها ويسلطها عنده من الصور العلمية الحسية
اعلم انه ما ذكره من كون المعلوم او المحسوس اصلا والعلم والحس تابعا هو حال الاتباع من ابتداء
الامر واما حاله في الانتهاء عند الكمال وحال عروج النفوس العالية العكس فالعلم والحس
هناك يكونان اصلا معدا لما كمل على المعلوم والمحسوس فان الفلك تحصل الاشياء اولا
فتقع على حسب تصوره وكذلك الكامل او السعيد في البداءة الناس يكون تصوره الكل
من حيث وحدته و... الرتب ... بالسهو الاتباع كل حقيقة واوجب ...
على المعاد قال فهكذا الحد لم يتصور لكال في مقابلة الوحدة والكثرة ان يكون المتعدد
لم المقابل بينهما ليس من جهة ... الاضافة والعارض لها وتلك الاضافي
الكلية والكمالية والعلية والمعلولية وبهذا ... ان يشملهم يكون اصلا التقابل
الواقع بين الوحدة والكثرة ... ما يكون في الوحدة الاصالة ومقابلتها الاعم
واذا العموم واحد ... وحصلت كثرة ... الوحدة ... وحدان وحدة تقابلها
تلك الكثرة ووحدة اول على ... تلك الكثرة فالتي تقابلها وتبطل بها عن آو ٤ ر
... وعليها ... المقابل ... لم يقع ... الكثرة ...
لم يقع مقابلا للكثرة صح اطلاق القول بان الوحدة مقابلة للكثرة تقابلا للكمال للكثرة ٤ ر
الكل قال وقد يتكلم في حال الاعظم والاصغر كيف يتقابلان وكيف يتقابل
المساواة ... هذا الاشكال انه التقابل لا يقع الا بين ... ونسبة المتضايف
لا يكون الا ... الا واحد والشيء الواحد لا يكون له مقابلان والمضاف الواحد لا يكون سيء م

له طرفان متقابلان وبها التقابل المساوي معا مثلا الكلام الاعظم والاصغر ووقع كلام الاعظم
والاصغر متقابلا لا آو ولم يساو وكذا الكلام في المعدوم فالعدم والمعدوم طرفان ووقع بينها
الاشكال الذي كان كل اعظم واصغر له وجد بينهما ما وهذا النظم تقابلا وجوابه
لعل بها الاطلاق رغم انه وجود المساوي لا بد انه يجري بين الاعظم والاصغر ما دام يكون متقابلا
كما بين الواحد والاثنين او بين الاثنين والثلاثة فلم يكن مساواة ما ووقع ذلك ما له لوجه
في المقادير المتصلة بان رغم المساوي كما علمه في العلم الطبيعي بالطول لم يتحقق لم يكن الا واحد
من جهة التقابل الاعظم والاصغر المساوي ان يقابل واحدا ولا ... او لوجهين ولم
متقابلان بالوجهين جهة واحدة فالاعظم مثلا انه متقابل ويجوز مقابلة المتضايف وهو الاصغر
ومقابل عدمي مقابلة العدم والملكة وهو اللااعظم ويندرج تحته المساوي والاصغر
متقابلا للاعظم مقابلة عدم او انه يلزم لازم لها او لازم العارض لازوم الحس ان الامر
العدمي لا يكون حسا للامور يحصل معقوله بها لها وكذا المساوي له مقابلا واحدا من جهة
الاضافة وهو المساوي لا آو ومقابلا واحدا آو من جهة العدم وهو غير المساوي ويندرج تحته
الاعظم والاصغر لكونه لازما لها وكذا القياس في الاصغر واما على الكمال في وجه الكثرة
علمت المعدوم والمساواة والكم قال فصل في ان الكيفيات اعراض آه لما فرغ من مباحث
الكميات احوالها واحوال اقسامها واتمامها وهو كل قسم من اقسامها الاولية وعرضها عرض
البحث عن احوال الكيفيات لان الكيف يقع الكم في رتبة الوجود فبدأ بالقياس الى الاعراض السمع
السبكة الاصلي فيها المعدوم على عرضها المعقولات انها عدد السبع فالمعدود بالقياس
تفصيات ر نوع الكيف وعدها في الاحساس الاربع وذكر هناك التقوية والارادات والتعقيبات
نظرات اليها والذي لا يعرف المقام انه يعلم انه المشهور في نوع الكيف انها انتظاره
لا يوجد لتصوره التصور شيء جامع عنها ودفع حاطبها ولا ينقص في الهواء حاطبها ولا
انه ر اول عسول لم يعلم لكن لا يسلك الطريق نوع الاحساس العالية الا انه يسوم الناقص اذا لا يصود
لها حس وهو ظاهر ولا فصل لان الركبة الفصل المساوي من البلاهة وعلى التعدد

عبارة عن معلوم التصور ثم الظاهر المنكشف فانه لا يراد بها الا المفهوم المركب الوضعي والمغايرة
للكم والاعراض النسبية كما هو المتوهم من عبارة الشرح بل وبين الموجود الذهني انما احتج بعد الحواس
العاقلة ليس لها اتصاف بشيء ولو جاز ذلك لكان سائر المعقولات او ما تدركه لما للامور المنسوبة اليه الحواس
الا ان وجوده موجود صار بالقرب الكيفيات والكميات لا واحدا لوا واحد ذلك كان الكم والاعراض النسبية ذكر
خاصة القريب من جامعه كواحد السوفسطائي المشهور فكونها مادة مقرونة لم يعقل ولم يتعقل وكونها الا بها
تصورها لصورة عن انواع المشاهد الاعتبر والمحسوس وكونها عن منعه لقسم من ادراك حاصلها ثم انواع
الكم وكونها عن منعه لتقسيم الوضع ونحو موضع الكيفيات بها المفهوم ثم معه لم يتعقل فيه الشيء
الشيخ وذلك الشيء ودار ان المعلوم ثابت مال كان ما كان موجودا في اليها مانه لا يجاوز الوالهام
مثل المذكور ولازم ان مانه معه لما بينه مادة لا تعد الاحوال منها ولا كان بعدها الكيف المذكور حكما
رابعا على داخل كونهم الصفات الذاتية لم يقم بوجود المتغير كوجود الذات امر علي كسائر الاضافات التابعة
للذات فلا حاجة الى الاحوال على تقييد وكذا الكلام في مفهوم لم يتعقل بها بالذات وكم لا وجه لتصورها
لتصوره خارج عنها وعن حاصلها نفسه الاحوال عن وجوه كل من المعقولات فلم يكفي الا ذكر الكثرة حاصل
في الاحوال عنها فان مثل ما مر عن الزمان على الزمان خارج نفسه عدم الفرق سائر الكيفيات لانه
تعقل في حاصله وهو ذكره ما بالذات الصورة معه ولد الكيف لعدم دخوله تحت غيره ولا يجب ذكره
كما هو ان المحسوس لكم شيء عن ما ذكرناه او انه عن محسوس في الوجه الثاني وهو من ولا به معقول الكم
ومعلوم عن العارض عن عارض ورائي انه السوفسطائي صادق على الوحدة والنقطة لا تكون كلها حاصل
لتصوره لتصورها او لا الوحدة عنها عدم الانقسام والنقطة عنها كونها نهاية الخط لا انه ليس
له كما التعريف الكيفيات لا تلزم لتصوره لتصورها او متعلق الانقسام الكيف يخرج عنه ان
لا يكفي لتصور الانقسام والانحلال الامر المقدار ولهم لم يشترط ذلك مما لا يلزم من تعقل
شيء خارج عن محله بعد وجه الاشكال فيها وحاصله انه الادراك العلم والقدرة والشهوة
والغضب وسائر الاخلاق النفسانية لا يكفي لتصورها الا تصور متعلقاتها من المدرك والمعلوم
والمقدور والمشتهى والمغضوب عليه فان قلنا هذه الامور لا تعتبر لتصوره لتصور الكيفية

لتصورها سابق على تصور متعلقاتها بخلاف النسب والاضافات فانها بعد الوجود صحيح الالم عبارة
السوفسطائي لا يقتضي الا انه بتوقف الا ومعه لا تكون عارضة لا يلزم هذه الزيادة لما
الزم وسابق ثم انها حملا عبارة السوفسطائي لا وجه لتصوره لتصور غيره عليها الا
تكفي لتصوره معلولا للتصور غيره في ذلك لا بطرد في الاشكال كالربع والتثليث من خواص
الاعداد كالجذرية ~~والكون من الشكل من خواص الاصطلاح~~ مع انها حاصلة في انواع
الكيف وسابقها الى الشيء لفظا مشتركا بين امور فيتحقق حيث الوجود وحيث الاستقلال والاتصال
وثانيها بالجوهر والوصف وثالثها بالمأمور والثالث وليس ما هو جامع والاحتياج مثل
هذه الالفاظ لازم ويكفي تواسع الكيف بهذه الارادة الكيف الا وليس في تعريفها الوقف لتصوره
على تصور غيره ولا يعتبر النقيض والاقسم ومطلقه انضمامها وانها حاصل في جوهر العارض او لوازم
وما ذكر لا يتوقف لتصوره على تصور غيره جملة الاعراض النسبية لتصورها بما هو موقوف على تصور
امور اخر بخلاف الكيفيات فانه يلزم تصورها لتصور غيرها لا بالعكس وبعد علم ذلك التصور
تعولنا لا يعتبر النقيض والاقسم يخرج الكم والوحدة والنقطة وتعولنا انضمامها او لما احرز
به عن العلم بالمعلوم قال الاسعد فانه لزوم يخرج الا العالم ولكن ليس ذكر انضمامها او لما
ملزوم بسط وحده المعلوم واما التعريف الانواع محصور بالاستقراء في اربعة المحسوسات وليس
والمختصة بالكميات والاستعدادات والمولدة محصورة على الاستقراء ونحو ما يبين حصره لتصوره العقل
والاشارة تحصل بحث احتمال التعريف الانقسام بالايجاب كوجه من طرق متعددة في التقسيم الكيفي وكل
من تلك الطرق سواء على الشيء الاخر موضع محصل لمحل ما او لا ويكون كلامها بما في الكيف
لم يكن كذا بل هو النفس الاولى والانفعالات كان كذا هو الكل والافعال كان كذا او لم الاوليات او ليس
الاول والمنع على الاخر فلا يتبع المذكور الا وجه القسط لما علم بالاستقراء على اليقين الحواس
فانه حاصل كسعد الامام الاربع الكيفيات المعنى بالكمال ولعل التسمية عنها بما لا يعقل الا كلام
وعن الاستعداد لما يحصل لهم حيث الطعم وعن المحسوسات بما يكفي حمله لطرق التشبيه الى حمل
الوشي بما كافراده لحمل الحاد وحار والسواد وهي شيء لتشبيه على المحسوس على الحال او كالمتفكر

لو صح

قال بعض من الوالد المحرك لا الشك قال الامام وهذا التفريع منها انواع الفعل والمحسوس المحسوس

لعدم كونه موضع آخر السماء انما هو الكائن او وجد ما ذكرناه والاستعارة ذكر في موضع ما بينا

آخر انه لم يتبين الى ان الطبع كما عرفه رطبا والليس يحمل عليه ما ليس وكونه في

المحسوس بالكيفيات التي يتعلق بالطعم من الحكم قال الامام وهذا التفريع الكيفيات المحسوسة بالعدد من

جهة انها يتعلق بالمعارف ويمكن ذلك بما ليس من التحقيق لعدم العدد بالمقولات الدرس من الحكم الا للمحسوس

المعارف في المحسوسة والدرس من المحسوس بمعنى جهة الابد لعدم الطرق المذكورة من حال

لعدم تشبهها باحارة الامام في المباحث المشرقية وهو لعدم الكيفية انما يختص بالكم كالاستعارة في

الربع والاوجه والوجه اولا وجها انما بالمحسوسة او لا او المحسوسة ليس الانفعالات والانفعاليات

باعتبار سرعة الزوال والبطء عن المحسوسة انما استعداد نحو الكمال او لا اولا اولى من

بالقوة لم كان استعدادا نحو الانفعال ولا قوة ومنها طبيعة لم كان استعدادا

شديدا نحو الانفعال والكائن ليس حالا لم كان سريع الزوال كغضب الحليم ومنها لم كان

بطيء الزوال كالحلم ومنها القسم الذي ذكره وهو ليكون وجوده كيفية جسمانية غير مختص بالكم ولا

محسوسة ولا استعداد من طاقة الامام قال ما يكون كالالوان ولم يكون كيفية لعله لا يكون

بلا دليل غير الاستواء الكائن لعدم الكيفية انما يختص بصدد عنها الفاعل على سبيل التشبيه او لا

الاول مثل الحار بحل عنه حارا او السواد يلقي شيء في العين وهو مما لا شك فيه كالم

والكائن انما لم يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم او لا يكون والذي لا يكون ما لم يوجد الا اجسام

من حيث طبيعته او في المحسوس من حيث هو لعدم الكائن الكيفية انما لم يتعلق على طرق

التشبيه من الانفعاليات والانفعالات او لا يكون لكن ذلك انما لم لا يتعلق بالاجسام وهي

الحال والملكة او يتعلق وذلك انما يتعلق من حيث كيفيتها من المحسوسة بالكميات او من

حيث طبيعتها من القوة واللاقوة الرابع لم الكيفية انما لم يكون متعلقا بالنفس او

لا يكون لكن الذي لا يكون انما لم يكون هو منها انها استعداد او هو منها انها فعل كالا

هو الحال والملكة والكائن هو المختص بالكميات والثالث القوة واللاقوة والرابع الانفعاليات

ما بها ا

لعل ذ ر

لا يخ خ

والانفعالات

قال انا

والانفعالات وهذه الطرق المنقسم من القسم والتسمية والكلام بمعارضة

الكيفيات المحسوسة جسمانية طالع بذلك من وجوه لا مدد للكل الغم من وجوه الى مواضع او و

نقض عشا علم ما ذكره ذلك لم الوجه من هو الفصل الاشارة الاثبات وهو الكيفيات المحسوسة

وبيانها وصفها او لا وهو الكيفيات الاستعدادية وصفها انما الفعل بما بعد بيان احوالها في

مباحث النفس لعدم انها او امور ذاتية نفسها في النفس بلا مدد حلمه للدرس من نعاته وبعضها بحسب الكم

الدرس وبعضها الدرس بسبب النفس واما المحسوسة بالكمية فمنها اثبات وجودها والفصل الثاني

لهذا الفصل ولا حاجة الى اثباته وصفها لعدم ما ليس عوض الكميات والسطح من غير وجود المحسوس في

موضع ما بعد لكل ما ذكره من حاسة العين الكائن المنطق وما ذكره اولا في الطعم وما كان

بعض منها في المدارس من وجوه وهي محسوس كان حاكم من العين اثبات زعم لم الكيفيات المحسوسة بها مجسمة

لها في النفس ما لم انما الانفعالات او من الحواس حظ فان ذاهل لم لولا احساس الحلول المحسوس

لا يوجد من غيره لم لكن الكيفيات المحسوسة او بل هم غيره قالوا اختلاف الاشكال في الالوان الذي هو ما ذكر في

الاجسام الظاهرة من جهة الانفعالات المحسوسة الى يكون من الحواس مما يكن الالوان عن موجودة بالفعل

ولم كان سبيل الطعم وهو يحل الاشكال فان اختلاف الاشكال وصفها ومنها سبيل اختلاف

الآثار الحاصلة من الحواس وزعم ان اوصلها او لم يوجد الكيفيات فقيل الامر قالوا المزاج او كان

على ما كان لونا وطعما محسوس ولم كان بعد اوكان لونا وطعما آخر من ومثل العسل والطعم وسائر

الامور التي هي المشاهدة والمزاج مثلا او على كل واحد هو المزاج مخصوص بالفعل والقوة

الا بسبب المشاهدة مثلا او وهو الدائم مثلا او وبه المصطلح على من هو موضوع وللعم من الكيفيات

زعم لم لا حسم للون بل الشاهد انها لم تصلح عن مخالطة الهواء الاجسام الشاهدة المتشققة جدا

واما السواد فانما يحصل لعدم عود الضوء في الجسم وعلم ذلك من الكائن من حال الكائن بسبب الشقوق والنار

سابقة ما لم الثاني انه الا اختلاط السواد والعلم على الكائن بخروج الهواء ودخول الشفافية كالشفافية

الهواء من بعده عن الضوء الا السطوح طافوم متوسطة وهو السواد وسائر الالوان متوسطة بينهما

منها بحكم ما بعده الى الكائن المحلية وهو الهم مدح ما ذكر في الطعم **قال** لكنا انا نعلم الكر

رعوا ها ر

١٥٥

والانفعالات

امر بالعرض اعراض ولست باعراض فان من الناس من زعم ان تلك جواهر تخالط الاجسام آخر الناس من
زعم ان الكيفيات المحسوسة جواهر تخالط الاجسام فالقمح جوهر بذاته وهو ارانه جوهر وكذا الالحان والطعم
والصورة الاسد لال بالكلام بهذه الامور يحدث به ودرو ل اخرى وهم المحوس المثار اليه وجه
بانه قائم بنفسه غير متقوم بغيره الثابت من الخارج لو لا الطرائه يكون صورتها ورد النافع اليه سلسل
نفوذ الاجسام لا بارتحال الا عراض مع عدم ارتحال حوامل الطبيعة فعند هم لهذه الامور صاحبه
والمعارف عن الاجسام فلا تطلب التحقيق لا يقع الاحساس بها لا الا المعارف ولقبوله اذا كانت
اصولها ملك الحمض لا يعارضها واستعمالها لانها معدودة الا عراض عن تحقيق منه من حولها
من حوادث الكون من الواحد الطالب يحوز ما يسهل عليه عوضها بل اما لم كانت جواهر فلا يخلو
اما ان تكون اجساما او لا ان لم تكن جواهر عن جسم فان كانت اجساما فيكون فالطول والعرض والعمق
هو الطول وهو انه دون العادة عنه على جواهر الطول لان الاجسام لم تركبت منه هو الحقيقة الطول
فتكون امرا زائدا على الجسم بل يكون نفس الجسم ثم انه عند ذلك الطول وسوى الجسم الطول و
العرض والعمق فانه لم يكون للطول طول وعرض وعمق غيره او لا يكون فان كان له مقدار
غيرها فعند ذلك بعد وبعده ومن بعد فيه وله لم يكن له بعد غيره لطلب ان الطول
ادل مقدار بل بعده بها الجملة ولم كانت جواهر غير حسابه فما لم يكن بحث يصح ان يركب
الاجسام او لا يصح فان اصح ان يركبها الاجسام فيكون بالاجسام لا يصح ان يركبه بالاجسام وذلك
معلوم البطلان واما لم يكن كذلك لكن لم يوجد مخالط الاجسام او لو لم يصح ان يركبها الاجسام
ولا يكون جوهرها فيكون من جواهر العقلية لان المحسوسات الوضعية فاذن الذي لم او لا جوهره
المخالط والريان لم يكن تلك الجواهر ذوات اوضاع فيكون اجساما والمعروض هذا و
ثانيا انه اما ان لم يصح انها لم تعارض جسم الذي هي فيه او لا يصح فان صح فلا يخلو اما ان لم يصح ان
يبقى مع جسم من الاجسام اصلا او لا يصح فان جاز ان لم يوجد لا في جسم فلا يخلو اما ان لم يكن عندنا ان كان لقد انه لاظ
مشار اليه او لا فان كان فاما لا الاشارة بحكمك لا في جسم لا محل لو حصل احد علم الحلافي
مستحيل لم يوجد لون في جسم ولا تكون فيها جسم وما نحن لم الوضع المعني انما يشبعه الملاذ
سحر ر

المركبات فيصح لم لا يكون فيه وله ولم يمكن فيما راه لم يكن لا تكون امرا محسوسا فلا يكون هو
الساطع فلا الذي كان ما فيه فان الساطع الذي كان ما فيه هو اللون المعني الذي يعقل ترفيها
والمعنى فالشكل لا يكون ساطعا وكذا الحكم في سائر المحسوسات ولا تكون المحسوس كالساطع بنفسه
لم يكون باره في الموضوع المعد للوضع وباره او صورة روحانية لا انه عند ابطل
هذا ما عاسر من ما صاحب علم المعنى اما انه لم يكن لم يوصل في جسم اصلا في كان محالا الحال
لو انه وجد ولك ذا المحل المستحيل انتقاله عنه فظهر لهذه الكيفيات اعراض في الاجسام لانها
موجودة فيها ولم توجد ونقصها وكم معارضة الكيفيات عنها ولا نوعا العرض الا الموجود
في الاجرام ولا يصح معارضة عنه وهو غير مستقيم لا في لم تكن احدا الكل جوهر في الا عراض
في بابها الاستقلال وهو الاستقلال في اواء الموضوع والاستقلال من موضوع لا موضوع منفصل
ثم قال الذي بان العرض اذا انتقل عن موضوع فهل بلا موضوع يصح دوامه لا في موضوع بعد
واما الذي يكون دائم الافتقار الى موضوع من الموضوعات لا بعينه فاذا استقل من موضوع الى آخر
موجود الا في موضوع آخر لهذا الافتقار لو كان دوامه في الموضوع لانه لعوارض خارج
اصلا لان الموجود في موضوع لا آخر اما لم يكون وجوده ولغيره هو نفسه وجوده لو لا كان آخر
المستحيل اولا فان كان الاول فاستحال المنفصل تحته الا في ذلك الموضوع ولم كان ذلك فكون
تعلقه بذلك الموضوع المستحيل لسبب الاستناد عن معدوم اذ لو كان معه ما لكان حكمه واحتياج تعلقه
الا في ذلك الموضوع من حكم الاول وكل سبب خارجي جاز الزوال فلم يكن له حاجة الا ذلك الموضوع
ولا الى غيره اذ لا يمكن لم يكون زوال سبب حاجة الا موضوع من حيثها الافتقار الا موضوع او
لان السبب عدم الاحتياج الا ان هو عدم سبب الاحتياج المفارقة ولسن زوال هذا السبب بعينه
الموجه ر وجود السبب الا في لان العدم لا يكون بعين الوجود بل هما الا ان العرض الا لم يكون احدهما
ضد للآخر او عدم ملكة له فيستحيل زوال ذلك السبب الا وجوده بها السبب الا في وعلى ان تعدد يكون
افتقاره الى موضوع كان لا لذاته بل لامر خارج فاذن لا يحتاج ذاته ولم يتحقق ذاته وجوده
لا الى غير ذلك الاستقلال في احتياجها الا موضوع من الموضوعات بعد لا الى آخر اما لم يكون القول مثلا

وكونه هذا القول غنيا عن الموضوع فيكون وجوده الذي هو به موجود مغايرا عن الموضوع فكان
لم يوجد ما يحوجه إلى الموضوع الا انه لعلاقة حصلت هو تحتاج ولم يمكن لزاته غنيا عن الموضوع
كان لزاته مفتقرا الى الموضوع اذا افتقر لزاته إلى الموضوع كان موضوع واحدا فحصل الذي
لا افتقار إلى موضوع مبهم حال الاعتبار بالعوض عن احوال نتيجة في الحكم ولا يمكن الا ان
يكون الموضوع المعين جوهر واحد لاستحالة قيام عرض بموضوعين واما افتقاره
الموضوع معين فهو لان وجوده لما كان وجودا في هذا الموضوع فكذا افتقاره في ذلك
تعلق به امكان وجوده او لا تعلق به وجوده وجودا في العلة فاما فيما افتقاره الموضوع
امتناع وجوده الا فيه فهذا الوجود بما ذكره الشيخ لتوزيع الافتقار بلا تحقيق نفاه والكلام في
ربط السعى لبعد الماء ومن قسم وقسم مما ذكره بقوله واما الحل حاصل على الماء
سيما وليس واحد مقدار له آخر وقيم لقوله فان كانت هذا امر عن جملة الذي ذكره في
الاستدلال ومنه قوله فيكون له وجودان لم يكن الشيء واحدا وكونه مقدارا احتسب لم يكن
وجودا واحدا وجد واحدة والا لكان كل متعدد واحدا فادل كل ما في ذي مقدار
وجوده عن وجود المقدار ولهذا لم يكن وجوده وليس الا وجوده في المقدار فكان
مقداره عن مقدار الجسم الذي هو لم يدرك اسم الداخل ولما كان مقداره بعينه
هذا المقدار فيكون الشيء عن خارجا لجسم ولما كان لا يريد ما له وحده ومقداره عن جهة
الجسم مقداره هو الطول والعرض والعمق داخل حاصل المساحة الجسم واتم لا يكون
لم يكن هذه الكمية احدا ما هو لكم مفهوم الطول والعرض والعمق عن مفهوم الاول
على ما مثل ولكن هذه الابعاد ليست بعض الجسم جزئه ثم مغاير بها الشيء كون الجسم مغايرا لم
هذه الابعاد عن اصل جزئيات الكم واما الجسم فهو الامر الذي يصح لم يفرض فيه هذه الابعاد
عن الاتحاد لم يكن ذلك الامر هو نفس القول قال قالوا الجسم عبارة عن قبول هذه الابعاد
والمفهوم منه عن المفهوم من القول فقول الجسم جسم بعض هذه العالمة لانها امر اضافي
والصورة الجسمية جوهر به يقبل هذه الاضافة فجوهر لم يكن لك الهيئة نفس القول ثم

لم يستعمل الاولى ليس جسما الا كونه لم يكن هو الجسم هو انه يستحيل الذي بالعرض من احتياج ما الى
له قبول الامتداد والصورة ليس لواحد منهما في خاص ذاته مقدار مع الجسم مركب منهما ما لا يكون الى
يكون الكم مرتبة المقدار زائدا ولم كان هو الجسم انما المراد عنها الا ولكن الجسم عارض
جوهر لو فرض فيه الابعاد الثلاثة وحمل الابعاد التي هي من باب الكم لانه لم يكن بعد المقدار
على العرف بين البعد المفهوم المطلق والبعد الذي هو الكم وليس المراد العامل الابعاد التي
المعول الامتداد على جوهر واحد لانه لم يكن طولا وعرضا وعمقا وآخر وهو بعد واحد
فعبر عنه بهذه الثلاثة عن المسطح ذي الثلاثة على الاطلاق فهمه عن جهة الكم كالاسماء
واما عن ان يقول له الكم ان يحصل في الخارج ذا وضع بالعرض فلو كان جوهرا خارجا ذو وضع
مستقلا في الوجود لكان ذا وضع بالذات فكل جوهر ذا وضع بالذات ادام الكم جسما مستقلا
نهو ور لا يكون لم يركب منه مقدار اما الصورة الا فهو امر مبهم الوجود عن محصل فلا صار المبهم الى
يكون الا ما هو متعدد محصل الوجود واما الصورة فهي نفس المتعدد وما هو الجسم ما هو
من ز وبها يحصل الشيء ونصرف انا العقل فاما المعادن الحلم وليس المركب منهما والا يكون كل
ركيب ور مادة وصورة يركبهما امر محصل بل جاز مبهم وامر محصل السواد والساحر عن
من انواع المحسوسات امور محصلة الوجود وامور ذات الاوضاع منهم موضوع على
وصف جامع عن احكام الهيئات مقدار اوضاع بالذات عن منهم اصلا ولو بعض الهيئات
تكون لم يحصل التركيب لها الجسم كانت مساحة الطال هو الا تجردها وحكم ذلك ان
بعد ور تورد لها آخر بقوله مادة وهو لم هذه المحسوسات لا تكون اصلا وامور ذات الاوضاع
بمساركوه ور لا من مع العقل الحواس عنها ذكر الاوضاع ولها وهذا في العارض وبها ولعل
جائز ومنها يعقل عن الحواد وسواء كانت مادة الحواس او عرفها فلا يخرج اما الا يكون ذو
اوضاع بالذات فيكون احدا ما اولا فيكون انواعا في الاحكام والاول ليكن لا انها انما
لم يكون عن هذه الاحكام المحسوسة فلزم الداخل اذ ليست نسبة الها في الوضع على جهة
انها وضع ولم كانت عنها ونهوا القوم لان الكل جاهبه ولم حدهما لا احل فيها
نهو ور

١٠٥

السواد والجسم وهو الاسود لها وسلا بهما ان ولا مدخل في حقيقة السواد ولا الحرارة
ولا ثم في الكيفيات المحسوسة التي يكون وجودها في الحس الى انها اعراض حالة في المحل وتكون
تحريماده السح على وجه آخر معقول ادارا ما حسنا السود فما لم يكن السواد نفسه محسوسًا او
وهو احلاقه اوجار حاصة فالاولى انه لو وجد اما اولا فلان مفهوم الجسم غير مركب من فهما هو
الاسمي او الاسود وما به الاشتراك غير ما به الافتراق فالجسم عبارة لهما واما ثانيا فلان الجسم
محسوس السواد والساحي جميعا والسواد ليس بمحسوس السواد ولا ما السامي حكم على ما
واما ثالثا فلان السواد صفة الساحي والجسم لا صدق له اصلا وان الجسم لا لا يزول المركب
مركب منه كما في السواد والجسم اذ الاول مركب من الاجسام وهو لا بد منه في السواد خارج
عن الجسم بل الاول ما لم يصح وجوده مغايرا عن الجسم اولا لم يصح والاول يصح لو حصل الاول ليس
وفي العالم خيال حتى يوجد ذلك المجموع وان ما لو وجد في حال ولو وجد في حصول السواد
كان ابدا ذلك السواد واحدا ولكن مفهوم السواد عين مفهوم السواد فيكون ابدا ذلك السواد
معدا موجودا وجد وجد مثله لكن ما عدا موجود في الخارج مادة في ذلك السواد موجود
طور من سواد عن الجسم الملتبس في ذلك حصول جميعا سماه السواد وليس الجسم الا
بالاشتراك الاسم دون الحقيقة كلا مساهمة وبحكم لا يمكن لها الموجودة في هذه السواد
لها آخر الوجود عالم آخر لصورة اوى عن محسوسه هذه الحواس الكلي الكلام في كل وجه
الكيفيات المحسوسة في هذا العالم انها اعراض او جواهر حتى انها امور مغايرة عن الاجسام حالة
في محلها غاير بها ولا يصح مغايرتها عن الجسم في الوجود لاستحالة الكيفيات العينية فيكون اعراضا
وهو المحلة واما في السح في الكيفيات العينية انه ليس بعرض لها بعدم هذا الا آخره وحاصله
انه لا تصور للانفكاك وجه وهو الا ان يكون للشي مادة وصورة فتحلل صورة وتعلق
مادة مصورة بصورة اخرى اولا لانفكاك وجه آخر وهو ان يكون للشي وجود واحد
على سبيل الاشتداد والاستكمال فيه على فعلية الانفكاك كالسواد مثلا اذا اشتد في سواد هو
ملتبس في ذلك بان يكون هناك سواد اضعف وسواد زائد حصل في الجسم سواد لم لاستحالة اجتماع

الملتبس

الملتبس في محل واحد ولان العلم لم يكن في ذلك الا موجودان الاشتداد في آخر السواد مما يدل على
طرو الوجود لاستحالة تتالي الحدوث الواحد مع تشافع الآنات والايجاد كما ان سواد واحد له وجود
واحد وذا واحد وجمع وحدة ذاته وهو الجملة الاتحاد معناه الوجود في ذاته وذلك يكون هو
الاشتداد الوجودي للصورة الجوهرية فيكون انطباقها في نحو الوجود على الوجه الذي ذكرناه يكون
هذه الاستحالة لا يكون الا الامور متعلقة بالمواد بحسب استعدادها للتعلق ويستحيل الحالة كون
هذا التعاقب الا في جهة الفصل والنفس والقوة والضعف لكون هذا الاشتداد للشي بالخارج
عن نوع الى كان من اول الاسماء الاشتداد الجوهرية واما الذي ذكره الشيخ في الحركة في الجوهر
في حال ان المتحرك يكون له صورة هي بها بالفعل يكون جوهرا موجودا ان كان هو هذا الجوهر
الذي كان قبل هو حاصل موجود له وقد حصل الجوهر الآن ولو كان جوهرا آخر الذي وجد
الى فيكون قد تبدل الجوهر الاول الى الجوهر الواسطة هو جوهر لغيره والكلام فيه كالكلام في الجوهر
الذي وجد به كونه لا يلزم مثلا ما ذكره الاشتداد الا في الجوهر متحاما في انما يلزم الا وجود
صورة ما بالفعل والصورة اذا وجدت له حصل فيه بالفعل وجود فلم يكن الجوهر الذي هو
الجوهر انما الفعل ليس الجوهر ولا كذلك الا عراض التي يوجد فيها كمصنف فانها تستدعي
قوام الموضوع بالفعل الجوهر فالى هذا ساء على خلط بين الماهية والوجود فان هو لا آل
هو بعد الجوهر الذي كان آخره لعوارض هذه الحدود ومن ثم اذا وصل صاحب جوهر بين كان
احدهما عين الآخر ثم حدث الوجود ولكن الماهية الواحدة قد يكون لها انحاء الوجود بعضها اتم
واكمل من بعض بان يوجد اشتداد لا يكون حيثما اعاد كما ان الاشتداد له تعدد واحد جوهر
اشتداد في حيثه المركبة حيث كان الجوهر والناطق يكون وجوده الاشتداد قد استكمل وصار كان
اولا الاشتداد يفصل الوجود كما كان اولا امكن الجوهر ثم رقي طبقا طبقا في الوجود حتى
في مراتب الحرارة وصاعد الاشتداد انطباقها على الحادث في جميع هذه الاطوار لم يكن يحتمل
الا ماهية الاشتداد ولا وجوده الا وجود الاشتداد فالماهية الواحدة يكون ذات فاضل والوجود
والاشياء مادة مفروضة فاقد الكمال وغيره مادة المادة كما يحتاج الى صورة يحتاج الى مقدار

قائم بنفسه المادة الجسمية يكفيها مقارنا بها وهو محفوظ بها في ... بالحركة والمادة ... الصورة

المقارنة لها بجزء ... بالصورة قائم بالمادة محتاج ... مع الصورة ... الا انها ... بخصوصيات

الصورة ... مجرد ... اعلم ... والجوهر ... والمحسوس ما عليها ... الرأى

علم ... وعلى ... من المفارقات العقلية كاحوال المعاد ... والادلة وعلوم

هذا العالم ... الكلية الاولى ما ... بالطبائع اكثر ما ... والفضل ... ورد في الرد [margin]

... المحل الله لنورا فانه نور **قال** فصل في العلم انه ... عين ... حلم الاحاطة

بمعنى الكلية من الكيفيات التي من الشهوة والغضب والعلم والقدرة والارادة ...

والكراهة والسخاء والكرم والحلم والحياء والخوف وغير ذلك ... مباحث

مباحث النفس الطبيعية ... من اثبات الوصف للعلم الذي هو ... الكيفيات التي صورة

هذا الفصل معقود لذلك ... العلوم التي ... فانها العلم ... على ان

للاشياء ... وجودا في الخارج ... آثارها واحكامها ... الاشياء [margin: البيان ...]

... آثارها واحكامها والعلم ... عبارة عن حصول صورها ... مجرده

عن موادها الخارجية ... العلم ... يكون على ... المعلوم عين تلك المعلوم

بالعلم بالمعلوم ... العلم بالاعراض ... الموجود الخارجي

والكيفيات ... الاشكال ... الذهني للاشياء

وحمل ... كالامام الرازي العلم بمجرد الاضافة ... العالم والمعلوم ... اجلة

... العلم ... معنى المعلوم ... العلم

لكان معنى ... وجود ... السيد السند ... الصور

الا بحسب الصور العلمية ... الكيف ... العلم

عرضا قائما بالنفس المعلوم ... حاصلا في الذهن ... وكل ...

الآراء ... ونقضها ... والطلبا ...

الاشعار ... الحالي ... على الرجوع ... وحمل ... لنور

الحافظ ... الوجود الخارجي والذهني ... الوجود الذهني مكان ال

يكون جوهرا ... موضوع ... يكون ... موجوده ... الى

وهو محل ... موجود ... العقلية ...

... موجود ...

الموضوع ... الاشكال ... موضوع

لا يصلح ان يكون ... الا الحال ... علمه انه موجود ولما ...

ليعقل ...

... موجوده ... موضوع ... الا ذلك

... الاحكام ... العقل ... موجوده ... الاعيان

لا في موضوع ... الاعراض او الوصف ...

... العقل ... الاعم ... الموجود

في العقل ... الا ... العقل و

... في الخارج ... على حكم واحد ... [margin: ١٢٥]

في الاعيان ... في العقل ...

... في العقل ... في الخارج ...

في الوجود الخارجي ... لا يكون ... موضوع ... اذا ...

المعنى ... الحد ... اذا ...

... واحد ...

... على انه

... الاشياء ... الكل [margin: ١٢٦]

في العقل ... الموضوع ... في الخارج لا في موضوع ... قال

... الاشكال ... قال ... لنور

لا اشكال فيه اصلا اذ وجود الجسم واحد فلا يكون جوهرا وعرضا معا ودفع ذلك يتوقف على
ان المتحيز يكون جسما واحدا تارة جوهرا وتارة عرضا باعتبار القياس الى احد الوجودين
في الخارج وفي الذهن لا في موضوع وفيه غير محتاج وانما المتحيز كما في المعقولات الجوهرية عرض
عرضا موجودا في موضوع هو الذهن ودفع هذا الاشكال على وجه آخر ودفعه بانه لم يكن
الشيء بحسب وجود واحد جوهرا وعرضا فانه جوهر اذا حصل في الذهن يكون جوهرا لا انه
في نفسه ماهية الجوهر ولم لا يكون في موضوع في الفعل عرض قائم بالنفس من حيث انه كاشف
عن الجوهر والعرض في الذهن اذ مفهوم العرض يصدق على المعقولات انه عرض معلول الجوهر
الوجود الذهني في المعقولات العرض كما يصدق على الذهني محل العرض فلا منافاة بين الجوهر
الذهني انما المنافاة بين المعقولات التي لها آثار في الخارج المندرجة تحتها انما هي افادة
هذا المقام وقد يقال في هذا الاشكال احد عالم الدور ذاته ولم ازل الاشكال في تحقيق العلم
بالجوهر عرضا لكن لم يكن العلم الكلي معقولا من تلك المعقولات تحت المقولة الجوهر لم يكن
العقلية جوهرا او كيفا او كما وكذا صورة الكم والعقل كما وكيفا وعلى هذا القياس والعقل
عن الكيف يلزم اجتماع مقولتين في مهية واحدة وجهة الاحساس العالم الذي
لا انواع المندرجة فيهما استحالة صدقهما على شيء واحد على ان المنافاة بين الجوهر و
الكيف ليس الا من جهة الوجود وعدمها لا من عدم اجتماع العرض والجسم من حيث هما
صدق على الجوهر العرض باعتبار صدق عليه انه عرض لا بالعقل العرضي والجسم وجوده
الجوهر لا يعقل منها فكيف لا يحكم بها ولا جل هذا الاشكال اختار صدر المدققين ان العلم
بهذه الجوهر وغيره الكيف النفساني ويستتبع ما يحصل وكذلك المقال واجاع
هذا ما حاصله الحكيم الدواني بانه لم ارد ما كيف فيه جوهرا والجوهر لكن علم
يكون في موضوع وغير مقتض للقسمة ولا القسمة فهو هذا المعنى لا يكون حاصلا انها
الاحساس كما لم يجوز بالمعنى المذكور حتى قال بها باعتبار هذه المعنى ما كان
لا القسمة فاعلى ان في الظرف الذهني والخارجي ولم اره عرضا في العقل الا ان يكون

معصا

ملاحظة يصح ان في ذلك علم لم يكن فيه الصورة العلمية جوهرا
وكيفا معا ذلك الا انه لم يوجد ... علم وجود الجوهر

معصا الكيفي والجسم فهو هذا الموضوع عام بجميع المعقولات والذهني فلا تمايز حينئذ بين الجوهر و
كما انه ليس فيها ما يوافق الاخر على المحل من مفهوم العرض فلا يلزم اندراج الصورة العلمية
تحت مقولتين هذا الذي كلام المحقق ومبني على ما يوافق اسلوبهم والطارئ وفيه ما يستدرك والمعلم
من دون الشيخ وغيره من الحكماء ان كلامهم صريح في ان المعقولات الجوهرية الذي يوصف بها في
الذهن ولا تحل بنفس عينه مدرك كلي فيه وانه في الخارج لا في موضوع ويكون صورة واحدة تارة
في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع كالمعاني الكلية الذي في الكيف فانه يحصل
تحت ما دامت الاكان في الخارج الكيف ولا يحصل ان كان اذا كان في الذهن وذلك ما الطبع
حاصل بين الوجود والمهية واحدا الكلي المعاني التي هي الكلي الذي ذاته في العقل ثم يكون و
في الخارج بحسب هذا الموضوع والمعاني التي في الكيف يحمل عليه نوع وهو المحمول
وعدم الحدوث مع انها هو له التحقيق في الخارج والصورة العقلية لكن الامر اذا لم يكن الكلي الذي
والذهن انهما انما تحقق او من الوجود يكون فيه لا في موضوع فان المهية الواحدة تحت حد تحصل
فالشيء وحده مما للمهية لم يكن لها تحصلا تحقق تحصيل الكلي والنحو والمعقولية الجوهرية والاعراض
لا الموضوع والاجسام عن المعقولات الجوهر ولم كان من حيث مقولة وكلاهما عرضا الكيف
فيه جوهر واما التمثل بالمعنى فليس يوجد في جوهر فهذا لم يسبق فهو بما وضع عرضه فعند
في وقع البطلان صورتان الوجود سواء كان ذهنيا والكيفيات الخارجية لنفس واحدة سواء
العدد كان في التمثيل وقال المولى العوضي في تتبع الاشكال المذكور انه حاصل والذهني
نفسه بالجوهر انه لم احد منها انه موجودة في الذهن وجوه علم وكلاهما جوهر وجوهر قائم بالذهن
ما عقله لما حاصل ما في حصول الشيء في الذهن والحال ونها بها موجود خارج وعلم وليس
قائم بالذهن من الكيفيات النفسانية كذا في الاشكال انما الاشكال من جهة كون شيء واحد جوهرا وكيفا
واعرض عليه انه لم يرد اذ لو كان كذلك لم يعارضوا بما عليه فالحال لا ما ذهب اليه الشيخ وغيره
المحققين فلا يندفع الاشكال بكون شيء واحد جوهرا وعرضا ولم يرد انها اتحاد بحسب
ما هو في الذهن لكون محال الاعادة الوجدان واحد هو مذهب الشيخ وغيره المحقق

الجوهر | الكيف | موضع | ايضا

١٥١

عدم
لم كل صورة مجردة فانه لا يشترط في عاقليتها في علمه ان تصير المعقولات بحصول ذاتها
مجردة عنه علاقة فعالة فهذا معلوم الذي يحكم بصورة وليصح من هذا الكلام شرا و
ارتفع من البين مسالة الحصول اصالة وهو ليس النفس عند ادراكها المحسوسات والمتخيلات تفعل صورا ما
الوجود بها لكن مقام المفعول الفاعل لا مقام الموضوع كما يستطيع علمه وعند ذلك
ان يكون حاصلا في الذهن عين العالم بها لا انها لم يستعار لها بالنهاد والذي ذكره السيد
دعوى السيد المذكور فان المعقولات جواهر مطلقا وجودها في الخارج ليس في موضوع واما
وجودها في العقل فليس كذلك وانها من دفع السيد المذكور فان العقل الموجود
العقلية ح ر — العقد في حال من الوجود العيني هو عين السؤال وارد في ان الصورة العلمية الجوهرية
حالها بحسب الوجودين كان كونها لوازم صورة جوهر كهيئات العقل وكون صورة واحدة
كعادة مجردة بالمهية جوهر بولديها كان جوهرا كان للجوهر وجود عيني في الموضوع ولا
[illegible] — في نفسه من مفهومات المعقولات يكون بها اذا وجدت في الخارج كانت كما اذكره بها كان في
لنقش الفرس المنقوش في جدار اثر اذا وجد في الخارج كان ذا صورة وحسن ذوكم
ولا يكون لم ذلك المعقول ليس جنس الفرس سواء كان في جدار او في غير الجدار
في الذهن اثر واصول ذات شاخصة والاثر الواحد لا يمكن ان يكون جنسه لامرين متباينين
والمقام ليس عن غلطا اوجب التباسا وطورا وفق طورا ولذلك الاعلام ولها في خوض
اجيب ح ر — عظيم وعند احتياط بعض المعربين وهم فرفوريوس واتباعه من المشائين
العاقل وادراك المعقولات يتحد بها ولعن عني بذلك الاتحاد على وجه الطور واثرا
من الخارج وعندها ذلك واوجها يستلزم بين العقل والمعقول حكما ما [illegible]
الامر فيما هو علم الله بها الاشياء وما بها [illegible] لم حلول شي على شي
منصور كما يسمى ذلك [illegible] وهو المعتاد السابع [illegible]
وما بها [illegible] الموضوع [illegible] عنوانه ومفهومه [illegible]
[illegible] على مجرد الاتحاد في الوجود كان الاول سواء كان في حمل الذاتيات او الوصفيات

المفصل
بل اراد ان لم مفهوم الموضوع هو مفهوم المحمول بعد ان لم يلحظ منهما كونه للمعتاد كالاجمال و
وجعل احدهما على المحمول او عند ذلك لم الطبائع الكلية العقلية من حيث معقوليتها وكليتها غير
داخلة تحت مقولة من المقولات من حيث حصولها في النفس او حصولها حالة او ملكة في النفس
مظهرا لما هي تحت مقولة الكيف فان طبيعة الجنس الجوهر مأخوذا في طبائع انواعه واحاصل في
كذا الكم والوضع والاين في طبائع افرادها كما في الانسان جوهر [illegible]
ثم منعه عن مادة والشيخ كم متصل او منفصل في الجسم [illegible] العقل على
المدرك والشيخ جوهر بالقوة لا صورة لها في ذاتها والعارض [illegible] وعند ذلك الاحوال
الرياضيات [illegible] والعقل وكذا الفعلية الاعدام والملكات والسرور [illegible]
حال الصورة لها في الاعيان فكيف يحصل لنا العلم المطابق والعلم صورة عقلية تحصل الوجود
العقل لما هو نفس الوجود العقلي هذه الاشياء وكيف يطابق العلم المعلوم ويتحد به علما
هو الكلام [illegible] كون الجوهر مأخوذا في حد الانسان لا يوجب ان يكون المجموع الذي
هو حد الانسان في ذا الجوهر ولا الفصل [illegible] حده كما بل لا [illegible]
[illegible] والناطق صادقا على مجموع حده الذي هو عينه في الخارج ولا الفصل على بعض
اجزاء حده [illegible] عليها بالحمل الاولي الذاتي وكذا
مفهوم الجوهر [illegible] والمفهوم الاول
لم مفهوم الجوهر [illegible] على بعضها بالحمل
المتعارف فكذا مفهوم الجوهر ومفهوم الانسان [illegible] او الكم او الوضع او [illegible]
لا يلزم ان يكون [illegible] مفهوم الجوهر
شرط الكلام [illegible] في الخارج [illegible] موضوع ومفهوم [illegible]
مفهوم [illegible] الطبائع النوعية
[illegible] عليها
مهم ح ر — [illegible]

الوجه على كونه موجودا بعد رجاله معلوما انما معناه ان الاتصاف لم يكن مفهوم تلك المعلومات [illegible]
في نفسه كان في السابق معلوما فان مفهوم جنس فقط فانه اعم ونحوه المفهوم اعتبار اولا الجز
المحمول وما هو ما لم يثبت مطلقا بانه كان يكون السابق باعتبار كونه عالما لا الاقسام والمساواة ولا
واعتبار الصادق اولا معروضة مثل كون الجوهر باعتبار وزاده ولا بمحمول الوجود اذا
بها فانما علم الطبائع الموضوعة اولا ومقصود الطبائع ويشخص عليها آثار ذا بما الحكم بها ان الآثار
هو الوجود العيني واذا وقصد الوجود من حيث طبعها ومفهومها يكون بكل الطبائع خارجا لمفهوم الا
فقط [illegible] الآثار الموجود للمفهوم ما لا يصلح مفهوم الا ان يحصل علم الباطل
محلا لكونه ليس جزءا ثابت عليه الآثار بحيث انهم من الاتحاد المعلول والتجرد والمجرد وغيره لو كونه
[illegible] الباطل [illegible] الآثار الموضوع العقل فان علمت ما حسبته من آثار الذات [illegible] عرض ح ر
الانواع مما يكون العقل [illegible] او لوازم المهيات [illegible] الكلي [illegible] بالذات كليه يكون حاصلا
والعدم الكلي من عالم النفس واذا كان معناها [illegible]
هو ما عار مفهوم الكلي [illegible] لمفهوم الاقسام ومفهوم الاقسام [illegible] العقل واتقال الوجود
لا يستدعي الاصول [illegible] الاشياء [illegible] ما كان ح ر
لان اشتغال [illegible] الوجودات [illegible]
من المعقولات [illegible]
[illegible] المعقولات [illegible]
انا معناه الكلي واصل الاشكال [illegible] على انه جميع المعقولات ذات الطبائع الافراد له ح ر
يجمع الاعتبارات وهو عالم العلم [illegible] ولا حكم لعمومه وهو الذي يحمل الاقسام من عوارض
الاعلام جار في المنهج [illegible] للصورة [illegible] الوجود من
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الفاعل
المخرج [illegible] الاشكال الواردة على اثبات الوجود الذهني لا آت

الرسالة على كون النفس محلا لها ولهذا العالم [illegible] لم يحل [illegible] براهين كثيرة على ثبوتها
اذ عيناه مذكورة في موضعها فاذا [illegible] تلك الصور الادراكية ليست بحلول على وجه
آخر [illegible] ولا [illegible] الى الموضوع حاصل والمعنى عن القائم بها [illegible]
[illegible] حال المدركات [illegible] ادا [illegible] حال ادراك النفس
للصور العقلية من الانواع المحصلة [illegible] حاصل لها [illegible] وصور عقلية [illegible]
عالم الابداع وتلك [illegible] العقلية سواء كانت قائمة بانفسها [illegible]
[illegible] بها يسمح علمه كلي [illegible] ح ر
كلها [illegible] والاقسام المندرجة تحتها الكلي [illegible] العقل [illegible]
وكلها [illegible] العالم [illegible] تلك [illegible]
[illegible] الابهام [illegible] والعموم [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
لم يكن [illegible] او عمرو او بكر [illegible] واحد او متعدد [illegible]
العلم [illegible] الوجود [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الكلام [illegible] العلم [illegible]
الارادة [illegible]
[illegible] معلوم [illegible] العلم [illegible]
لم يكن [illegible] المعلوم [illegible]
الكلام [illegible]
[illegible] واحد [illegible] الاشكال [illegible] ان ذلك [illegible]
لحصول [illegible] المطابقة [illegible] لم يكن [illegible] الانواع [illegible] ادسهی خود ح ر
[illegible] الوضع [illegible] الوجود
المشخص [illegible] معناه

والدهر علاقة اما انه يوجد بوجه منهم عن انه يختص بل يسري على جزء او ابعاض وعموم او يختص الا وجه واحد
الوجود لا يتعلق على التحقق وجود المفهوم بها عن معقولات كما لا يسلم انه يوجد في وجود الاول مثلا يختص
على مجرد اعم الكم والوضع والاين وسائر الصفات الحسية او لو كان منتهم الى انه يختلف في العقل على
من احساس حصول الحس والمجرد العقلي وكذا الخلاف المورد من عقلي ومن التحقيق عقلي ومن
جزء عقلي والآن لا تحكم المعدوم والحوادث والمشهور انه الموجود في الدهر ولم كان امر احساس الا
انه عرض وكيف قائم بالدهر وليس من دوام جسم ذلك المعلوم الماخوذ منه جوهر الكان او عرضه تم
عن مفهوم ذلك الشيء الموجود في الخارج وقد علمت ما ذكرناه من قدم الاشكال انه الماخوذ من الوعاء
الخارجي وعرضه هو معانيها ومفهوماتها دون ذواتها واستحضاره انه لا شيء الا حصول صور ومعنى
نفس انه انه يكون ذلك الموجود ما علمه الا انه يكون ذلك الموجود وداد وجدا ما لا كل الموجود الا
مثلا منطبع لها كما وداد الا خلط الركبات الجود والمواليد من الجنس جمادا او نباتا او حيوانا كما
الموجود الدهري وجسم على كره بما عبارة ملاحظة مطلقا عن الحصول الخارجية وهي جسم عاد
لا يجوز كونه واحد كليا باعتبار وجزئيا باعتبار آخر وسيما العالم لا الوجود الخارجي والعقلي
فانه الكلي وارتكب من تكثيره الا انه انه الدهر والدهر مثلا سار كل الان والجسم النوع والاول
وعقول الاتحاد والوجود الحق المطلق مع كونها حاله في الدهر ومحلها جسم عن حد فيه منه الا
عن والحركة المولى الذي الحصر على جوهر المعاني الجوهر الدهري ما كان انه الجوهر من ساهاها
اذا وجد في الخارج كان لا في موضوع ويشتمل على العالم يكون صورة الجوهر الدهري جوهر
فيها عوارض العقل الجسم ولم لعلم الجوهر والعقل الجسم على ما ذكره الامام والشيخ كما الظهور
ما لم كان صورة الجوهر الدهري يصدق عليها حد الكيف انه اللهم انه يلزم انه جميع الحدود الا
كليها الجوهر والوصف النفسي يكونها اذا وجدت في الخارج كانت كما وكذا الامر على العوارض
اذ لا فرق بين انه لو تقم هذه الصورة لحاصل من الالة كونه عقلية وليست جوهر الجسم ولا ما
للاتحاد والانقسام ولا حتى ولا ناطق وبين انه لو تقم جوهر جوهر الوجود في الخارج كانت جوهرا و
كانت لا في موضوع واذا وجدت كانت ما تلك الاتحاد و ما هي حتى دحس وناطق ما دام الكلي

فالله دار

بالعقل

بالفعل جوهرا ولا دا الابعاد وعموا اعداء دحس ودوكر ونطق فلم يكن جوهرا وحساسا
وحساسا وناطقا فكيف يكون انسانا ما طولها بهذه المقولات الكلية الحاصلة في الذهن كمفهوم الانسان
وغيرها من صور الانواع الجوهرية بعين صحة تلك الانواع وانها محمولة على العينيات الطبيعية الى
الآلة ولا دا الوجود الذهني لا يعطي الحمل بها والعقليات والكليات واما الموجود ما العقلي
على انكار تحليل والقوة والضعف والظهور والخفاء وقد يكون على وجه ضعيف كوجود الاشياء
والمرآة فان العقل يحكم صفائها وظهارتها ما يتجلى الماء من حقائق الملكوت وبها الصفا
والقدس هو الموعود بالكشف التام العلمي ولسل اعد ما صحا لرؤية كما انه يحصل على الاعمال
الفكرية وبها الحصر برائي نور عقلي فالنفس على العقل ترائى الحقائق كما يرائى الحس على
الابصارية ترائى المبصرات كما اشتد قوة النفس قربت داتها اشتد ظهور تلك الحقائق
عليها ونورها وجودها عندها حتى صار النفس عين تلك المعقولات كما يسعى علمه بالاول وعلم
الذات البسيط كيف يعقل كل المعقولات من كان مؤمنا لوجود عالم عقلي فيه صور الانواع الجوهرية
كما علم افلاطون ويسعون حساما ويسميها علمها بطول كلي نوع من هذه الانواع الحساسة وذاته وجوده
مجرد عقلي منه الصفات ذلك النوع من الاعضاء والاشكال والحركات والاتحاد والحسن السورة والنحو
وغيرها كلها على وجه عقلي وما المطلب بحد وحد الوجود المادي الحساس وتلك الافراد الدنيا سائر تعاليه
لسائر الافراد الحساسة بهذه الانواع وهي الصور العقلية في عالم الابداع ولا يلزم كون
المعقول حال التصور موجودا في المعقول الجوهري هواء وطبائعها يكون مستغنيا عن الموضوع
لكن يكون يعقل اذ النوع واحد اي جهة واحدة لو عمم مجرد او بعضها ما قائم لهم على الاسماء
ربما والدليل الدال على انه لو اوجدها واحدة لا يعقل السكنات والحركات والوحدات
وضعفها وكمالها ونقصها على العدد بتمام التمام بحث نشأة واحدة وموطن واحد لا تحت التحاصي
وما عيار الوجود بحسب ذات ابعدها افلاطون ويسعى وجود المثل العقلية والصور المفارقة
وعار المتانة وثاك الاحكام ولا رد عليه شرح النصوص والمطالع الراوي دائما على اساتيح اساتيح
ونحو شيد ثاركانه واحكما بيانه بنصوص المه وحسن اسه واعتصام الاشكال التي

لهم العلوم الحقة او العلم بالمحال والحروب فيحاد الحمل حساب في دوسا الافلاك علوم وكواكب
رفيعه وحجب ساهده وبحار روا سعه مع البحار به ومطالبا دونه دماكان ذلك على الوجه الروحانى
المانع عن الاشراك في على ما ذهبوا اليه بحالا لا اصحاكم بهذه الامور على العدد عوضه العلم
اعراضا وعلوم انها جواهر ليست عرضا واصح ذالك لم يحصل بذلك الامور العظيم عند كسعه ووجه عن
لنجار حاصله خلال المس وكما ادا الصور بازيد اصلاح المتحاص او ان يحصل والعنو
المحتاج اما من يحو كونهم موصوفين الصفات الا ومن يحصلون ويملك القوه او والرياح بحرم
وضايقهم ومهو ما يحكم العقل سلطانه وكذا لو كان يحل بهذه الاسماء الروح الرحيم والدم
ماهيات عللا المعدار والحجم والطباع العظيم والصور حال لا يحصل بطلانه ولا يكون الا عند دار
الكعدر
بال كلها العقل المعظم عن ماده فان الكشف لا يحل ولهذا كان كلهم عام العقل العين لا عن
بحابه وان الكلي هذا الطاروه بقضاء على العاملين بانه وجود الاشباح عن ماده بالحلول في الصور
بحاله وهو لم يرجو ذلك سوال وافق ولا مدلل كاف كان الامر على ما مر من انواع
اما على ماده ما التزم انها ليست في الا العين بوسائط كما المعتبر بالصور وليس انه المحال وقوا
المرتبه الا كونها مختصة بالصور بكل الصور الاشباح في العرش عالم الصور المكوكه او مطار
وبحالها المناسبه العقل ابانه عالم المثال الاعظم كما يصور ارباب الاشراق سفالا فيه من حركاته
العرش والارواح عليه طار وبعضه ولا اشكال الامر جدا او ما الطباع العظيم والصور لا جرم
ادوم الصادق والعين بالاحكام الصادر بحكم ارواحا العدد وعلوكونه المقدار والوضع والامر
وذكر وكما حاصل ان هذه الصور لا ترد بقضاء على ما سر المدركات الحس وهذا السالم المدرك على الوجه
الحرش بعد الاجسام المادي المتعقل المسمى الكامل الفاسده وهو اما صور يا بحرد عن الماده
عدوها اطلاق الالاف وكرم فكل الكبر والمقابس اوطا الاثير والالهيات يظهر هذه المجرد
الماده وهو عالم اما متوسط بين العقل المجرد والماده العدد والهيولى العقلية والعقل
اللاهوتي بحرده عن الماده ونوع جواهر الامر والكم والوضع والتمدد والطعوم الاخر واضيافها كما عنده
الموجود الماده متوره في هذه الاعراض على وجه الاستقامة الحق وهو الاشتمال فهذه ولا شبها

الاشباح

الاشباح المثاليه وذلك العالم عليها لحو كونه حتى لا يدخل في جهه ولا يحصره ماده ولا بها انصاد ولا تزاحم
ولا الا ما يحتاج وجودها الى استعداد او ماده بل يكون بالارادة الفاعل او ادراكه وجوده وحدوا دراكه عنه
شوه والصوره ومسطح سالم وجودها محيط بحيث لا يحده بها ولها تحجم وتعدد وشكل وجلا لها
هذه الصفات كلها الا انها على وجه البسيط كلها موجوده بوجود واحد ظهورها على راحتها وطعمها وشكلها
ومن على وجه اعلى وارفع كما توجه اهل الرؤى وظاهر ما ذكره الشيخ المثاله سبب الرسم المقصود الا الاشباح
هذه الوجوه لهم الا انصار ليس بطباع صوره المرئي في العين على ما هو راى المعلم الاول ولا بخروج
الشعاع من العين الى المرئي كما هو مذهب الرياضيين بل في الابصار الا انما هو بمقابله المستنير للعين السليمه تحج
يحصل للنفس علم اشراقي حضوري على المرئي فيراه وكذلك صوره المرآه انه ليس بطبع الصوره لا انعكاس
الطباع العظيم والصور ليس كما صورنا ليس صوره مارايه بعينها كما يظهر لانه ربطل بعد الاعصار
بالشعاع ومقابله كونها بانعكاسه وليس الى سطح المرآه ولا في جسم من الاجسام ولا في نطبقه
الى المستنير كما في المرآه الى الصوره الظاهره فيها وكذا الحال في صوره المرآه ليس فيها تلك الصوره المرئيه
النفس بل حصلها ليست فيها بل هي عند المقابله وارتفاع الموانع النفس تراها صور ما
كانت بصوره فيما وما قبلها كان شبحا مخصوصا يحتاج الى مظهر او كالمرآه ومرات تلك الاشباح المثاليه بوجود
الطاعنا
لها لا في طائع مع سطح المرآه ليس بالعلم الحضوري وعلى الامس بالطباع الصوره والعين بجميع
ومعه من الرياح فاذا الصوره في محل لا يكون موجوده في الا ذهان ولا في المواد والا عن ال
ولا في عالم المعقول لانها مقدار به لا محل لها في الصوره لكونها صيغ اخر وهو عالم المثال ومن
المتعلقه كونه عند ماده ليس ماقال المتعلقه بها مذهب الحكماء الاقدمين كافلاطون وسقراط
وفيثاغورس وانباذقلس واغاثاذيمون وهرمس وغيرهم من المتالهين وجميع السلاك من الامم
المخلصين هاهم فالوا العالم عالمان العالم العقلي المنقسم الى عالم الربوبيه وعالم العقول وعالم
الصور المنقسم الى الصور الحسيه والصور الشبحيه ومنها يعلم ان الصور الشبحيه ليست مثل افلاطون
الا ان الحكماء كما يقولون بهذه الصور يقولون بالمثل الافلاطونيه وهي نوريه عظيمه ثابته في عالم الانوار
العقليه وهذه مثل معلقه في عالم الاشباح المجرده بعضها ظلمانيه من حيث الاشباح وبعضها مستنيره

[illegible]

الاحساس ر

[illegible]

رفع الاشكالات ع ر

[illegible]

صاحب الاشراق بوجود [illegible] عالم الصور المعلقة [illegible]

الاعظم [illegible] ذلك العالم [illegible] الصور [illegible]

[illegible]

حصه بعد الوجود فاطلب اما تصور بعد الانفكاك لو كان مثل الوجود الذهني الخارجي مادة
متركه تكون بحث الوجود الذهني كما ان بحث الوجود الخارجي من مقولة المعلوم كما قرره الامر والمتولي
المبهم وارد اما حتى الابهام متصور باقران كل صورة بمثل حصتها فظاهر كبهما الى مادة مشتركة
جمع الموجود اطلب انا استغرق الانفكاك الى المادة لو كان الانفكاك امر في حصة الانفكاك الا اصل الوجود او
في صورة كالانفكاك الهواء ثانيا واما الانفكاك بمعنى الحصول يكون لما هو الاجسام او مثلا السريع مادة مشتركة
موجوده منها نوع من العقل الى الانفكاك امرا منهما غالبا به خلاصة ما ذكره صدر الافاضل
الفضلاء واعترض عليه معاصره العلامة الدواني بقوله لا نحن على انه لا بد للصورة الى الانفكاك
الحالي عن معقوله المعقول لم يتعلق المادة صورة لا او اراد الموضوع من مثلا او
وليس شعري ان هذا الامر الواحد الذي يزعم انه يحكى اذا وجد في الخارج كان جوهرا واذا وجد في
الذهن كان عرضا او وكيف يحفظ الوحدة مع تعدد المبهم لعدم الموجودية على المبهم عرض
ولا مثل وعلى وجه المسلم لا وجه لحصار الانفكاك اذ العوارض متعددة كما سلح صاحبه الاعم
حصة الموجود بانها انما يفرض لمكان الحصة ملازم لما انها مبهم على فرض الانفكاك يكون
الحاصل في الذهن مغايرا لما هو الحاصل في الخارج وهو خلاف مقتضى الدليل الدال على
الوجود الذهني وما ذكره من ان حصول المبهم في الذهن عام من لم يتوقف على ما كان او يتعلق
به اول من قبل العراقي حصول بتعلق الفاعل عام من لم يتوقف على ما كان او يتعلق ما
عن مثلا من المعنى اما اذا لم يكن بين الامرين اتحاد او شركة نوع الانفكاك كالمادة او
مثلا لم يصدق انه هناك شيئا واحدا يكون تارة ذلك الامر واخرى ذلك العطلة المسلم يكون
هذا الجواب انه يعلم ان القائل بالشبح لا يتوقف بقوله الشبح لو وجد في الخارج يكون عين المعلوم
الخارجي بل يقول ما ذكره انه يوجد على ما هو عليه الشبح الحقيقي لو وجد يحصل هذا الكيف النفساني
في الخارج لم يكن عين الجوهر بل كيفا نفسانيا كما هو الجوهر ولو وجد الجوهر الخارجي في الذهن لم يكن
كيفا نفسانيا بل جوهرا كما ان المعنى يقول ان الكيف النفسي العام بالمعنى موجود في الخارج
كسائر الكيفيات التي هي ان اراد انه على تقدير الوجود الخارجي عين الجوهر ملا الصدق علاوه

الذي هو عين وجوده
في الذهن وما هو
م

لانه المعنى الذي هو بعينه موجود في الخارج العام
بالوجود الخارجي موجود مثله م

الوجود

لو وجد في الخارج لكان عينه فانه حال فانه بالمعنى موجود في الخارج وليس جوهرا وان اراد انه على تقدير
وجوده خارج العقل يرى فانه جوهر وكذلك الا انه على تقدير المعنى يكون كيفا نفسانيا عرضا بالمعنى
مثلا يكون جوهرا لكيف والكيف النفساني العام بالمعنى بمعنى الوجود والجوهر اقسام حكم الوجود الى
اراده انه على تقدير وجوده خارج المعنى الانفكاك حصة للجوهر به يكون جوهرا فذلك على تقدير عدم
خارج الشبح المبهم خلاصة كلام معاصره المحقق معترضا عليه وذكره خارج عن التحقيق ويلزم كما
الظواهر اقوال الحكماء كالشيخ وغيره من ان الماهيات الحاصلة بعينها حاصلة في الذهن ولو لا الانفكاك الحصة مع
ومع علمه بانا على الانفكاك الحصة لصورة يجوز وقوله للموجود بحاله ذاته وقوله انه لا يجوز سد
الصورية للصورة بالكيف والعرض مع بقاء المادة بحيث لا يرى حال الانفكاك الذي يجري في الصور
ووجود ثم علمت انه لعدم الوجود على المبهم المذكور هو الحق الذي لا فرق وجهه بين الصور لانه
الموجود الجوهر والجوهر الكيفي والمبهم كظل وبحكاية وليس جوهر المبهم كالسواد والفضائل المبهمة عرض
المحلل كالفضائل الذي الدال المعلوم وكالفضائل بحث العقل والمادة بالصورة مطلق قوله انا ادعى
متعدد كما ان لها وجودا لا نوع حصة الموجود ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره لما في العالم عدم الاحاطة
المبهم من الوجود الذهني والخارجي وتركه الوجود على كلام التحرير وجمع ايراده به التحرير عليه
وارد على العكس كما ظهر بما ذكره فانه اما بالموجود في الذهن الذي هو عرض قائم بالذهن لا يحكم انه
لم يكن في الخارج ولو اسقط القيد كان عرضا موجودا لا في موضوع وهو ينتج ان الجوهر اقسام الكيف
الوجود وكذا ان اراد ما في الخارج الخارج السوفسطائي اعلم ان العصور والخبط في كلام هو شرح التحرير انما
نشأ من الخلط بين الطبيعة الوجود والمبهمة الوجود ونعلم انه لما يكون حاصلا وفي ذات البحث انه يكون
مرادا ذلك الموجود بما وعرضا ثم يحصل وجود بحالهم بعدد واحد مع قول الشبح والحكماء ان المبهم الجوهر
جوهر يعني انه الموجود الاعيان لا في موضوع اذا المراد منه ليس الا انه الموجود في الذهن الجوهر نفس مفهوم
الجوهر الا انه ذلك المفهوم صادق على الموجود الاعيان لا في موضوع وكذا الموجود في الذهن ثم
لو كان نفس مفهوم كما لها ما نعود لا يصدق عليه انه كما لها ما نعود وكذا العاصي وغيرها مما يحكط
به الاحاطة كما لو جهد التحرير المشهور بالمحقق زيادة عددا اذا وجد في الخارج وغيرها انا المولا

لا ما ذلك المفهوم وهو الموجود الاعيان
لا في موضوع صادق عليه وكذا الموجود م

لا زيادة م

ثم رد عليه ما اورده من ان الوجود
في الذهن الذي هو عرض قائم بالذهن

١٤٤

بالمفهوم بحمله وشمله لغير المعقولات الاولى شبها الصدق عليه ذلك المعقول الاول وذلك غير لازم الا في بعض
المفهومات الذهنية كمفهوم الكلي ومفهوم الممكن ومفهوم الوجود المطلق الذي هو حاصل من مفهوم
الموجود والاعتبار الا من موضوع [illegible] الموجود الذهني ومن بما الصدق عليه هو الموجود في الخارج
ما دام لا مساواة بين الموجود الذهني والكلي الطبيعي الخارجي والاعتبار والوجود بعينه [illegible]
[illegible] واما الامر المركب من الموجود الخارجي والمعقول على طرفيها [illegible] المعقول [illegible]
الخارجي ولا حاجة الى [illegible] السيد [illegible] الامر المركب [illegible] وذلك من [illegible]
[illegible] الحال العقلي [illegible] الصورة [illegible] لا حاجة الى صورتها الذهنية و[illegible]
العقل [illegible] وذلك [illegible] الوجود في الخارج [illegible] ولا يلزم من ذلك ان
[illegible] وجود كل شيء او لا [illegible] لوجد في الخارج والعلم [illegible]
كان [illegible] وجد في الخارج كان [illegible] اذا او [illegible] الكلي الطبيعي
[illegible] الذهني كان [illegible] الا [illegible] المعروض [illegible] وجوده الخارجي
[illegible] الخارجي [illegible] كان وجوده الخارجي [illegible] العقل [illegible]
[illegible] بالوجود الذهني [illegible] الخارجي [illegible] بالوجود الخارجي [illegible] الامر الذهني [illegible]
عارض [illegible] العقل [illegible] الخارجي [illegible] الا العقل [illegible]
[illegible] كلام [illegible] المذكورة [illegible]
فان [illegible] على [illegible] العقل [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الوصف [illegible] الذات [illegible]
[illegible]
[illegible] الحكمة [illegible] الذات [illegible]
مع قطع النظر عن الوجود [illegible] لا [illegible] الصدق عليها [illegible]
فان كان [illegible] الوجود [illegible] الا [illegible]
وكذا النظر الى وجوده [illegible] كان [illegible] كان [illegible] الموجود

كال

كان ما وضع عليه الحساس والباطن والظاهر [illegible] هذه الذات [illegible] الذات انما يكفي
شروط وجود الذات في الخارج [illegible] ملاحظة وجودها في الخارج [illegible] شرط
الوجود الذهني [illegible] الوصف كالعلم والكلية [illegible]
[illegible] الوجود الذهني [illegible] الا [illegible]
لا حكم عليها [illegible] العرف والابهام [illegible] الملاحظة [illegible]
[illegible] الذهني [illegible] الصورة الذهنية [illegible] الذهني
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الملاحظة [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
الذهني [illegible] الملاحظة [illegible]
ليس [illegible] الذهني [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] المواد [illegible]
[illegible] واحد [illegible] مفهوم كلي [illegible] عليها [illegible]
الامر الصادق عليها [illegible] الخارجي [illegible]
[illegible] كلام العموم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] كلام [illegible] كلام [illegible]
اصول [illegible] معقولة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
ومعنى الابهام [illegible] العلم والتحقيق قال ولعالم
[illegible]

بهذه السمة انه لزم السابق على الحكماء وهو انه لم احدهما قولهم ان العلم بالمعلولات الجوهر عرض

وما هو عالم المعلولات الجواهر المفارقة لا يخالف موجودا اثباتا ولا يخالف الكلية وكذا العقول ليس

قال احد من الحكماء ان العلم بالمعلولات كل جوهر وعرض ينشأ من المعلولات الجوهر الذي وجوده

والمادة متقيدا بالوضع والجزء وعلى ما مر الا غشية والاغلظ ثم لعل الله لم يكن معلولا من جرم

مفارق لا يخالف موجوده على المراد لم يعقل ذاته لذاته لا يحتاج الى صورة زائدة على ذاته

فهو معقول لذاته سواء عقله غيره او لم يعقله وان يعقل لذاته لا يحتاج الى نزع وتجريد ...

العقل قال الجواهر الخارجة على ... بها ما وجودها الخارجي وجودها ذهني ووضع واين

الحادثات الا وضاع وسلم لا يكون معقولا ابدا الا بصورة اوري مطابقة لها لان المعقولات

يحكم بها انه ليس كرسم والمحسوس وجه المحسوس ورسم المحسوس بوضع كما ان ... وسلبه

الوضع المعد والكم والصور ولحاصر والغائب ملازم وكونه معقولا من صورة اولى

ليس وجودها بهذا الوجه وتلك الصورة لانه لم يكن وجودها في نفسها ومعقولها وكونها

عند العاقل شيئا واحدا بلا اختلاف وبهذا ما وجوده لخارجي مفارقا عن المادة ولو احد

وسلم لا يحتاج وكونه معقولا الى وسائط صورة اوري ولا الى تعاقب تقشير وتجريد ... له

العاقل لانه معقول بعقل ان العقل ليس الا حصول ... ولا يمكن ان ... الباب

المجرده حاصل لذاته لا لغيره كالاعراض والصور المادية فيكون معقوله لذاتها اذ ... حاصل

العلم والعقل في الوجود قال فيكون الهيولي والاجسام عاقلة لذاتها اذ وجودها حاصل

لذاتها قلنا اما الهيولي فليس لها وجود الا بالغير واما الاجسام فقد علمت ما لم الا صورة

لاجتماعها لوجودها عند نفسها قال وذا اللعاد والامتداد من الامور الصعبة الوجود الحرج

وجودها عند بعضها وصورتها بحيث يحملها بعوضها ولو رد المطلبها وكذا الصور المتعلقة

والاجسام تحكم ان الانجاز والانقسام حكم لعلك الاجسام قال واما اذا علم ان هذا المعقول

منها من كل وجه او مثلها او علما انه ليس يحتاج الى وجود المعقول منها الا الى وجود الحاضر

النفس بعد احاطة ذلك انه لا يرد ما لم ... المواضع لم يرد المعقولات للعوارض الدرك

مح ي ل — عرضها ي ل — يحتاج ي ل — المحسوس ي ل — فهو — لذاتها لا لغيرها ي ل

المجرده العاقلة لذاتها انما هي من كل وجه كما في العلم الحضوري ربما اذ هو مثلها كما في العلم الحصولي

بالماهية من حيث ماهيتها وكذا الحال في العقل الفعال لانه من وجوه المعقول منها الا الى تحصيل ذاتها

والعقل بهذا ... المطلقة واحاطة العقول ... في العقل واما الذي ... لم يكونها معقوله

لذواتها هو نفس وجودها ولا يحتاج في تعقلها لذواتها الى صورة غيرها وذاتها

ذواتها ومعقولها وعاقلها وعقلها كلها شيء واحد بلا اختلاف حقيقة ولا اعتبار قال

لو كان وجود الجواهر المفارقة وعاقليتها لذاتها شيئا واحدا لكن اذا عقل ما عقل

عاقلا لذاتها وليس كذلك بل يحكم بعد حصول علمنا بوجودها بحجة وبرهان كونها عاقلة لذواتها

لا استشارها او قول من يعتمد اغماضة وبطلان التالي يستلزم بطلان المقدم

كونها وجودها نفس عاقليتها ومعقوليتها لذواتها انما علمنا بوجودها انما العقل حصول صورة

علمنا بها وجودها وتلك الصورة الحاصلة بها اعني وجودها في العقل هي نفسها وجود لكونها

لا وجودها لذاتها وتلك تقتصر قاعدة العلم الذي عبارة عن وجود صورة شيء لم يكن تلك الصورة

المعقولة بها معقولة لنا لا معقولة لنفس تلك الصورة حتى يلزم ان نعقلها انها مدركة لذاتها الصورة

لعقلنا لكونها عاقلة لذواتها لو كان علمنا بذواتها يحصل ذواتها الخارجية لنا

الا انه ليس علمنا بها بذواتها في عالم الطبيعة الا بحصول صورة منها في نفوسنا

كما قال قال ذواتها مفارقة ولا يحضر بنفسها للعقل الانساني ولو صار كذلك وحصل

فيها صورة الكل وعلمت كل شيء بالعقل كما هو اثر وهي اعلى الرتبة على اتصاف الى العقل

العقل الفعال ونحو الجواهر المفارقة لوجودها العقلي صورة لعقل الانسان وذلك الوجود

اللوازم الفاسدة وفساد اللازم يقتضي فساد الملزوم وتلك الوجوه احدها انه لو حصل

ذواتها للنفس يلزم ان يكون المحسوس فارغا عنها حاملا بها وهو محال اللزوم اللوازم

الواحدة بعينها امتنع انها حصول متعدده فكما ان الشيء الواحد يستحيل حصوله في اكثر من

واحد فكذا يستحيل وجوده في محال او موضوعات واحدة وبالجملة فكذا الواحد

لا يكون لها الا وجود واحد وصورة واحدة وعدم تشتبه وبها العقل واحد فالم

اه ي ل — مو ي — قلنا ي ل

١٤٥

عبارة الحصول للنفوس وانها انه بعض كنه العقل الفعال بانه صورة للعوالم انه يلزم تعقل النفس
جميع العلوم حاصلة وذلك العقل فلا نوع علينا معاني ذرة في الارض ولا في السماء كما هو
بيان ذلك العقل موضح وانها انه يلزم حدوث العقل المفارق وهو صحيح وذلك لان هذا الحجة
جزء الوجوه الكون صورة للنفس ليس كان بعضه هو وجوده الذي كان دائما وهذا الحجة الوجه
حادث بالضرورة لان النفس حادثة كما دل عليه الزمان فالوجه لها اولى بالحدوث لان وجه
سر الشيء موقوف على وجوده مما وهو ولم كان غيره بالعدد ولم يعلم هذا الحجة مع احتمال آخر و
هو تعدد اشخاص نوع واحد من جواهر المفارق وقد عرفت استحالته قال والذي قال ان
شيئا واحدا بالعدد يكون صورة لمواد كثيرة لاما الاثر فيها ملزم انه يكون هو بعينه منطبعا في
تلك المادة وفي اخرى وفي اخرى وهو صحيح نعلم بالبديهة ان ما ذكره في الاستدلال على نفي حصول
الذات المجردة في عقل آخر بانه يلزم وذلك سبق النفوس الاولى عن مدركها كما كان
مما ذكر موضع شك وهو انه لا يلزم حصول صورة عقلية للعقل الذي يعقلها بانه المعقول
المفروض حادثة عنها لجواز ان يكون شيء واحد صورة لمواد كثيرة عقلية او خارجية لا ان
الاثر فيها ما سار لا يرجع هذا الاحتمال انه يعلم بالبديهة لعله واحال ما قاله في المذكور في علم
النفس في المذكور فيما سبق من مباحث العلم ولا يلزم حصول صورة واحدة بالعدد
لمواد كثيرة امر صحيح سواء كانت المواد صورة فيها اولا وسواء كانت المواد جسمانية او نفسانية
ولعل منشأ هذا التوهم انه رأى الناس يطلقون الكلي الطبيعي كالانسان لا بشرط شيء واحد
آخر في العموم او الخصوص او غيرها امر واحد بالعدد ولو صح في مواد كثيرة وليس المعقول
في الذهن هو نفس الموجود في الخارج وكذا المعقولات في الاذهان المتعددة والنفوس
الكثيرة صورة واحدة بعينها منطبقة فيها وسيجيء في مباحث الكليات هذا الطبع ولها
وحدة المهية الواحدة ليست وحدة بالعدد بل وحدة بالنوع وبهذا يمكن ان يقال في الفاعل
بالمثل الافلاطونية والصور المفارقة من غير المدرك للنفوس وكل العقل الماهية
كلها هو الواحد بتلك الصور فاذا كانت المهية النوعية متعلقة عن ملاحظة صورة الى

وذلك العالم وكذا او اراكن الكلام منه وتحصيل العالم يكون مساويه ما ذكرنا عن الرئيس من انه
النفوس الحاصلة بالعقل الفعال العقول الهيولانية على حد تصورها صورة بالفعل بحيث انها
وبه الاتحاد بالكلية لاطلاع الشيخ قال وعلى انه يلزم الطالبة ذلك عند كلامه في النفس الشيخ فيه
نوع من الاتحاد وذلك عند كلامه بين السمع اصلا الاقوال المذكورة فاما السماع الشيخ لذلك
في النفس من جهة انه العقل الخاص من المعاني من جهة العقل الساذج من الملتصقات بها الا انه
المفارق بخواص من جنس لها الالات العارض بخواص نحو كان دائما واحد من السمع ولا
الالات في الوجود مكرره ولا وحده لانه مادة واحدة من كل الالات وقولها الحركة يكون من نشأ به
سد وعن ذلك الحس في الصاع واهو جهة انها بالكلام من الاول وما قاله العقل
الذي من تلك المعاني العقل بانها صورة المعقولة المجردة عن المواد والصورة
مجردة ادام لم يجرد به العقل انها وانما لم يكن له تلك الصورة وبعينها مجردة عن المادة مكان النفس
ما كنت المعروف به اتحاد النفس بصورة وانها بالصورة انها بحيلها عقلا عاقلا ومعقولا
انما تصوره المعقول بحيث تلك ذاتها هو جوهر في الذهن عقلا بالقوة ولم يجز في امور بها
في العقل وما في مراد ذات النفس تصوره المعقولات وجعلها من حيث ما السالم الى
نفسها اولا ولا عقل له ذلك كيف يكون له او كلام في الشارة في انطال المذهب الاتحاد كما علم
لم يزل ليصح ذلك المذهب هو ما عليه الاسلام اجتمع على ساير الاسلام ولذا ما في العقل
المعقول مكان الكرسي وسعود الروح المسيح عندنا عن المادي على ذكره وكذا العلم يصح العقول
بالمثل النورية والصورة الالهية من علم وتحقيق كما سيأتي لك بعده كلام ان الصورة العقلية
والمراد بقوله يصح ما في المعرفة والانسان ذلك من ان في المعاني الجسمية يحقق كيف وجه
الطبائع الكلية ويكون كلها وهي الحاصل من كونها المطالب الكلية المتحققة كلها موضوعة متعددة
او في ذلك الكثرة واحدا بالعدد بل الموجود في كل مادة خارجية او عقلية عن الموجود في مادة
اخرى او عقل آخر بالعدد وشيخ على كون المهية الواحدة بالعدد موجودة في مواد واول
متعددة او ما ذكره في ثانية المعالم السادس في ابطال القول بالمثل قال ما دام يمكن الكلام الى

اما الصور العقلية المجردة عن المادة ولواحقها فحكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر المفارقة واحدة
من انه لا يحتاج الى العقل الى تجريد فانها معقولة بذاتها لا يحتاج في تعقلها الى تجريد لا يوجد الموجود فتقطيعها
فالعقل يدركها الا الطلاب كبعض الذوات المجردة العقلية حاصلة بهوياتها العينية وبعضها سائر الادلة
كمعنى علمنا بها ان العلم بالشي عبارة عن حصول المعلوم للعالم وحيث لم العلم بالشي بصورة
امر به اما حصول صورته العقلية للعالم من كونه صورة المعلوم ولعدم وجوده للعالم سابقا وجوده
بالة الكل وعلم المفارق بذاته وعلمنا بالصور الحاصلة ووجدانها واما حصول نفسه وعينه
دون هويته ووجوده وابطال كون علمنا بالذوات العقلية الخارجة عن الوجود الا وجود
على الوجود الكل ولهذا وقع علينا الطلب الحاصل بطلان الذوات والعقول المفارقة انما يكون
معانى مهيتها بالاتحاد بها او الاتحاد بها او لا فرق بينها وبين عالم الجواهر الخارجية المادية
ولهم الحاصل لكل منها ولعوسائلهم وانها لو صارت بها واحدا منها الا فرق واحد هو
لم يكن للطلب الحكم بها مشاهدة بالنسبة خارجة عن مهياتها بها وكنهها ومن وجودها حصل
لمعانيها والجمع الا بعد تقشيرها وتجريدها عن هذه الملابس الغشوية وذلك كلها والى
العقلية بالة الا كالطلب الامور عن سورة وعن وجودها كالمحال علماء عليها والعقل
يحتاج لعقلها الى تجريد ولطهر تطهير ما ادعى ابقاء عن الرجيع اصل الفطرة وطهر
بطهارة بها تجرد وتخلص ويحل لم العوم حول الشيء ومن طبعه رعو الى الملابس ممن حصل
البهاء الخارجة كونها مخلوطة بعوارض غريبة ولم يكن العقل لكل الادراك الا تجريد
الصورة عن العوارض كلها او بعضها ومراتب الادراك الخارجة للصورة الحسية ما ان حس تجرد
الصورة عن بعض المادة لا عن عوارضها وبالتجريد عن المادة وعن بعض عوارضها كالوضع
والاين والكون لا عن البعض الاخر كالكم والكيف والوهم يجرد الصورة عن الكل الا عن
الاضافة الى المادة والعقل يجردها تجريدا كاملا وليس الامر كذلك عند ما جاز الكم والاين
الوضع لو كان كونها ما نعا عن التعقل لما امكن تعقل كونها ثم العقل يميز بين الذاتي
والعرضي وبين الحس والعقل وبين النوع والشخص والمهية والوجود فكما ان الحس يدرك

بطلان

اى المعلولة الى مباديها

وسائر المركبات والجميع سائر واحدا لا تفرد على التمييز بين العارض والمعروض ولا بين الذاتي
المجرد والوضعي واما الملابس فالعقل لكل الوجود بحسب الحال والمادة وكذا الملابس المحل
الاحساس لكل الوجود المادي بقدر التعقل والادراك للامور الخارجة على انه كل الوجود الا
بالوجود الاشرف فالموجود ادراك ان ما دام لا يمكن ادراكه اصلا الا لكسر ... اصلا
بالامور العلوية العارضة لكونه ذا وضع ومكان وذا حجم حال المادة فلا صورة له
ولا قيام له عند موجود كما هو شأن العالم الرباني على العلم المادي الخارجي وسواء كان جوهرا او عرضا
لا يمكن ادراكه اصلا مادام في درجات الادراكات ادنى الاحساس فان الحس كالمصر يأخذ صورة
المحسوس لربط حضور المادة المناسبة لها والصورة عالم بها الحس عن الصورة المرئية
المادية ولها كل وجود للوجود الطبيعي واشرف وادوم حال الماده وهو عند ما عرفا به لكه
حاصل منه علمه بالمعنى حال العقل بالعاقل لما تشمل من بديها السابق عنها
لا الصورة اولا لا وجود لها وجود ادراكه عن ... درجة الادراك ... عنها
جوهر مجرد عن المادة وعن هذا العالم كله ولكنه ليس مجردا عقليا بل موجود هو عالم ادراكه
وثبوت انه جوهر مقام الادراك بادة ولا في مظهر آخر كما هو العاقل في عالم المثال
ذلك العالم عالم مستقل عيني وجوده العيني عن الصور والادراكات والصور الحاصلة عن
مادة ووجودها ولعلها الا حضور مادة حساسة ولا موجودة و آلة دماغية واحكامها كالمرآة
مخصصة بعد العين على الصور تلك الصور عالمها الخاص ادراكه درجة الادراك العقلي
والوجود الطبيعي فهو فوق الساكن وعادة العاقل ومدركه من الالات هو العقل المطلق
المالي للارتسام بالصور العقلية الفعالة لعدم وجود القوة الا العقل وصورة بالذات عقلية
كونها باحوالها انسانيا مدرك الانسان على حسب درجات ادراكاته ويدرك ان هذا شكل
لهذا العالم لهذا بالالة الحسية يدرك المحسوسات وبالالة الباطنية يدرك الخياليات
والصور الغائبة عن هذه الحواس بالحواس الظاهرة بسبب الا هذه الحواس كذلك المعقول العقلي
اللائق القشر وبالالة العقلية يدرك الصور المفارقة العقلية فلهذه الدرجات الثلث باسم

لجميع الانواع الطبيعية فانه نوع من هذه الانواع الاولة صور طبيعية وجوهها صورة معالم

وجوهها صورة عقلية اطلاقها وهو واما الوهم فهو ليس الا اضافة والعقل الى الطبيعة ومدركاتها

نفسها مدركات العقل مصاحبة الى الطبائع السخية وليس له درجة مستقل في الوجود ولا مدركة

عالم آخر وهذه امور ذكرناها هنا على سبيل الكلام مجردة عن الزوائد اذ ليس هنا موضع بيانها

والوصف هنا انه ليس كل ادراك كما هو المشهور بتجريد الذات المدركة عن الزوائد حكم الاول

حكم اصل الذات امكان يعلق الادراك بحس وخيال او العقل الهيولاني كل ادراك انما يحصل

الموجود فيه والوجه هذا الوجود المشوب بالاعدام والكليات الهيولانية ولا روح لا يمكن

لصدوره قال وهذا القول ظاهر انما هو نفس المحجوج وليس انما يتحقق الى آخره معناه ان

الادراك انما هو الحاصل في العقول البشرية انما هو معاني الجواهر العقلية التي هي اعراض قائمة

بنفوسنا لا ذواتها الخارجية انما هو نفس حجم من جسد لها على ان الموجود لنا من الجواهر ذوات

لان العلم بالجوهر بحسب انه يكون جوهرا كما انه العلم بالعرض عرض فما ذكرناه مع المعدما مجسدا

بان الحاصل فيها من الجواهر وجودها بها ولا يلزم من ذلك اثبات ما ينجذب اليه الجسم والاعراض

من انه الجواهر الخارجية هي حوا اعلى كليات في الخارج حسب جسم اذا كان الموجود معقول

من المعاني العقلية الجواهر والمعاني العقلية الجوهرية لا يكون وجودها الا وجوا اعلى لا في موضوع

فتكون للطبائع الجوهرية وجوا انما بذاته فيكون مجردة عن المواد واما لا يلزم ذلك في قسم

لم يحكم المعاني الموجودة في الذهن عن حكمها في الخارج هذا اذا كان قوله مجردا على صورة

كما ذكر الشيخ واما اذا كان على صورة الحكم فالمراد الذي ذكرناه هو نقض ما ذكره الشيخ على

لم المدرك من الجواهر الخارجية هو ذواتها العقلية ثم لم يعلم منه لم وجوده الخارج علا ز ان

كنفس هل يمكن ان يكون لها وجود على ما هو الان بناء لم المدرك العاقل عن توسط صورة او

ذهنية عوض عن الاول الحاصل منه في العاقل لا الان ذلك موقوف على ابطال القول

بالمثل والمعلميات كما هو مذهب افلاطون وعلى ابطال القول باتحاد العاقل حين ادراك الجواهر

العقلية بحد ذاتها كما هو مذهب فرفوريوس ولذا قال فعول المعقول كاسبتين من

اي ني

اذ هو ر

والعقل بها ر

ولروح ر

وبينه ر

اذ ما لم مكان من الصور الطبيعية والتعليمية فليس يجد لها لعموم معارضا لما سواه في كلية لم يكون في العقل

او عقلا وما كان من اسبابه معارضا بعض وجوه تلك المعارضات ساير لما ليس هو على الحال

محل له سائر عنها فيكون ماسا بها هو علما بها وكذلك كان صور المعارضة وتعليمية

معارضه ما يمكن علما لها ما يحصل لنا منها ولا يمكن الفصل بها لوجود لما استقل السادس بعض

الشيخ مسئلة ... مستقل فعد ما التطابق هذا في مواضع على المجهول لما هو الآثار الكلية

لها لا محالة وهي علما من العاقل واتحاد لاسرة وفي ولنا جميع ما ذكره في مواضع تحت تحقيق انفق

كما ان ما الذي يحتاج ساير لا موضع البسط في هذا الموضع وما الطلب ساير هذا الاحكام في الشيخ الرو

ما لعلم على عدة امور احدها انه العاقل لو كان لما او عقلا او انما لا العقل بالجسم

الا ان اراد او ما هو صورة وامر الاول انه التعقل لها سيان منذ ان صدر وبالطبع عنه كما انها من واحدة

والوجه قد واحد من الكلية واما المسكن ... العوارض ... عليها ما ... عن جسمها

على الاستناد لجوهر ... الثانية والاول ... واحد لا يمكن لم يكون لها الكلاميات في الجوهر

نفسها ما ... ونفسها معارض حسي ونفسها عقلي ما على انه الكلية ... مع انه ذلك لا يوجب السالك

وبعلل المسائل وجوها والا ونقول اتحاد العقل من العاقل ومعقول ونقل الكلية العقلية

العقل الاول والعقل الفعال والاول الكلية لصور المعارضة والعقلية ولنا جميع هذه المسائل

معارضا في كون ما ... علية ومحققة ونعوذ بالله من سائر مواضع مثل هذا قال وذلك انما يحصل

لها ان انما سامر و... ساوعد ما ... حصول ذلك في ادراك اما الامور انما يحصل في ... الا

منه بعد انما ادا على ... الادراك ... لم يحصل ... الاستوت ... الادراك

وعنده ... ذلك الامر لا تقوم ... بالوصال انه ... على الشيء يحصل لنا ... ادراك رها

شيء بعد ذلك الامر ... لا لم يكون ما ... المعلوم مطالعة له والامر يكون على انه ... عزه ...

انه ليس ... كما ... هو ... ولا ... لم يكون حصول ذلك المعلوم الامر ... او

قوانا المدركة ... ولا ... الاعلام ... في

القوى ... حصول الامر الى المعلوم ... العقل اذا العقل ... ذلك الامر العام

معارضة ر

عميق ر

للنفس ر

او تعطيل

الاتحاد ر

وبعده ر

رامها

المسلم العام بحالة لو لا الوهم والعقل الا يحكم العقل المعارضة فلا الامر ولا الوهم فحقق

لم يكن المتناهي الآثار كالنفس الساعة على الطوام الخارجة معارضة كان بالتعارض لما تحصل فيه تقيسا لها

اما ما **قال** ولا لها امام والنفوس لادوات بل لا نساني ولا انسان كل الانسان عامة لا وجود له

او الفعالية فكونه لا موضوع لم يكن لو عقل لا نسلم بل هو هو اعراض في النفس آخر يتعلق بل

وهو الصور العقلية الحاصلة للنفوس الجواهر المفيدة على كلياتها على وهم بأن الحاصل فيها بشيء آخر

مطابقة لها ولهذا فرقا بينهما كما مر ولا الفعل انما لها المبادئ لها في نوع حصاد الالام لم يكن اولا وحق

واحد لوجه حقيقة لا موضوع لم يكن من جنس اعراض متعارضة لوجوهها وجوه خاصة في اساس عرضها

اعراض عامة نفس بلا فالحاصل المطابقة لها في النفس ما عدا ما يكون عارضا لحالها لم يكون النفس وانها او

دوانها او اسنادها والها وقصور كلها والا ولوية بالاطلاق الا بالاطلاق الاول على اتساع ال

كلهم لما تنجد كل الوجود الوجود الاطلاق الا على اتساع حصول او اذ منه ده على نوع واحد

هو الشيء الثالث حادث وكونها كالحاصل منها او اجرا عامة فيها يكون في الكليات المقارنة وهو الحكم

في هذا الفصل وجود حمله بعض الشيخ قوله هذا الفصل على تلك الطبيعة وفي بعضها لم يوجد هذا او الا على

وفي بعضها كل على الحاسة وفي الهيولى الجسم ما علي ما به العقل الكل في كل منهما او هو كان ال

الجسم جزء لكون الوجود الصور العقلية كما مر من الاثبات والكل كان من حيث انها من احوال النفس ومعانيها

مما من احوالها ومعانيها كان لا انما الطبيعة العقول في هذا المقام كلها في انه العلم ليست جميع كثيرة في

الكلمة العامة من جميع جميع الوجوه لو اسلمت المادة فالعلم كالوجود جميعها واحدة معا

المراد منه ومنها وكل الا ولوية ولعلها ما او الجوهر الواحد ما عداه في العقل على ان

قال والنفس لعلها من حيث انها من الجوهر جوهر في الوجود مع انه يكون العقل

فصل في الكلام في الكليات الزائدة الكلية وانتسابها آه مع علمه لما قوله الكليات احداث الامر

احداث الكليات الحقيقية مع مع الخارج منها واقسامها واحوالها في المطلق والطبيعة

من كونه وجوده من حيث هو مع العرض كالنفس وما يحال الاستعدادات كالعقول الا بعده وقالها

الهيولى كالعلم والقدرة فالارادة والشهوة والغضب مع الخارج الكل من كان الموجود كلها

جز ما لا

حيث ان الطبيعي ومن كونه وجوده العقل وعلى هذا الفصل السابق وهو الى الجسم بالكم كالاوحد

والوحدة والسكون والسلب والعلم والحدوث والمحدودة والتكون عن ما هو كالكثرة والاشارة

والجوهر والطبيعة والامكان ويسار الاشكال المطلق والجزئي فالحاصل انها متعلقة ومع هذا الفصل

حيث الوجود فيها من حيث واحد الكليات محتاج الى الاثبات وجوده ولا التنبيه على كونه كيف وجوده

من الكليات الذي الكليات اعلم ان هذا النوع من الكلية من العرض الذي للكل كما هو كم اولا لا وما لا

ولو سلم للجسم بالوصل الكل مثلا وكذا الاتحاد والانقسام بالوصل ولا المقدار ود

الوحدة والعدد يعرضها او لا العدد ولو سلم الجسم المعدود والوحدة والعرض منها

بان الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل الوضعي او لا الجسم الطبيعي فانه لم يكن جسم

طبيعي لم يكن ما له خلقة والحق ان الامور العارضة للكم منها ما هو عارض لها ابتدا

كم على الاطلاق ومنها ما هو عارض لها بسبب انها كم من مخصوص في كلا القسمين العارض

من عوارض الكم لم لم الطول حامله الاول الخط السطح كالعلم والجسم بعض عرض الطول لم يكن

طول ما لم يكن الطول بالخلقة طبيعية امر من احدها الشكل وحامله المقدار وكذا اللون

وحامل السطح بالذات في حامل الاول كالعلم هو الكم فمنها احوال الجسم بسبب انها اولا انها

اللون والضوء والاحوال تحت النوع المجرد الانفعالات والانفعالات متعلقة بما دونه الجسم

لم يكن الجسم الواحد واحد لحصص من اساس وجوه مع انها بما هو العارض لكم

المخصوص بما هو مخصوص من حيث كونه في مادة مخصوصة لا يكون من عوارض الكم على عوارض

المادة المخصوصة كالعطونة مثلا فانها عبارة عن تعفن حاصل في مقدار مخصوص مع مواد

الا الف وليس من عوارض الكم ما هو كم والكمية اللون فانه لا يكون عن وجه الكم الجوهر الا استعداد

خاص وانما انما يعد لم اللون من عوارض الكم اذ هو على حامله وهو السطح اعتبار اعتبار

كونه نهاية الجسم العارض للابعاد مطلقا واعتبار كونه قابلة بعد اولها الا ان الطبيعي

واللون انما يوصل بالاعتبار الاول فيكون من عوارض الجسم الطبيعي او بحود الكم لا دخل له في

التقويل بالكم يكون كالعقل حامل لمادة مخصوصة فالحق في الجوانب التي لم يحكم كرست

مبدأ ح ر

وهذا ح ر

حامل الاول السطح بدون الجسم علاوة منه
تسليم لانه وجب لم يكون اللون م

النوعين ط

الحال الى ان الوحدة حصة من نوع الطبائع الصنفية المتشخصة بتشخص المحل من واحد
لزم ان الانواع المتأصلة يحكى عنها بحث معقول من المقولات او حس من جهة الاحساس لان
وحدتها اعتبارية وكذا وجودها وتحصيلها بعد تعرض امور انها عدم تحصل صورة احالة تشخص
عن احوالها واحكامها واذا نظر اليها المعقول لم ... لم لا وجود لها الا اصالة وهم بدوا لعسكر
ما سموه خلقه وكذا المقادير والكتابة وغيرها **قال** اما الرئ العدد كالوحدة والفردية
وغير ذلك عند علم دون بعضها وانت هو الناظر وصاحب الى ان امام هذه الكمية المسمود
اربع الاول الكميات العارضة للكم المنفصل مثل الزوجية والفردية والعادية والمعدودية
والجذرية والربع والكعب وغيرها لا الثلاثية والاربعية ونحوها والعشرية وامثالها لانها
من الانواع لامن العوارض الثاني الكم الثالث مثل الاستقامة والانحناء والخط والاستواء
والتقعير والتحدب للسطح الرابع ما يحصل من اجتماع الكم والكيف وهو الحرف ما طلع وعرض
حالها فان طلب الخط المستقيم والخط المستدير ... ما ستاتم الخط وكذا المستوي والمقبب
... تحصلها من السطح وكذا المستديرات ... وجد الانحاء ... الانواع
كما هو التحقيق فكيف يكون الاستقامة والاستدارة والتسطيح والتقبيب الكميات العارضة للكم
وهي من العوارض الخاصة لعام لوازم العقول ... الفصول ... بالصورة النوعية
عن حالي الفصول ... على حالها ... العقل النوع ... الاول ما ... الطبي
ومن فصل الحال ... او الحركة ... علم الوحدة والوجود ... لسماح
الامور الذاتية للعدد لا انها معقولة على الاعداد والمختلفة الانواع فلو كانت واحدة لبعض
ما هو حال تحتها لكانت واحدة ... او لا مرتب للبعض على البعض ولو كان
كذلك لكان لا نوع عددا الا ونوع ... او ربع او جذر ... كذلك قال العدد الكثير
لا نوع فرد ... الا ... واحد منهما ... تحتها
من العوارض كذا الكلام في الربع والكعب وغيرهما ... المرتبة ... الانواع كثيرة
ومن العدد ... ما ... لو كان الربع واما انها

لما ... معلم ... الكميات العارضة ... وجوه ... علوم الوحدة
بالذات كالوحدة والفردية والسابع والسابع ... ان ... الحساب ... الطاهر ... النفاد
بين الوحدة والفردية ... العدم ... لان المفهوم من الوحدة الا ... الانقسام ... عدم
الانقسام ... علي العدد ... الفردية ... العدد عن الانقسام لكن
اما الشبه ... الانقسام لا ... الكمية ... الناس ... الفرد
ولهم ... الكمية ... المفهوم من الفردية امر عدمي **قال** واما انها اعراض ... لها
... بالعدد ... الكم ... الكميات ... بالعدد و
العدد ... الكم والكم عرض ... يكون ... الاحوال ... الخ
العدد ... الكميات العارضة للكميات ... المتعلق بالعرض ... جسما او منفصلا او غير
... الامور ... بالعدد ... الانواع الكم المنفصل او انواعا او مركبا
لكل ... الكم المنفصل ... الفصول ... الاحساس ... الوجود ... الحكماء
داخلة ... الانواع ... الاحساس ... الكميات ... الاحساس
انا ... على ... الكمية والانواع ... ذلك ... الكم **قال** ولكن
... الدائرة ... والخط المنحني والكرة والاسطوانة والمخروط ... نهاية
الوجود ... ذلك ... الوضع ... الدائرة ذلك
... الدائرة ... الكم المنفصل
اما الاشكال ... والاستقامة والاستدارة والتسطيح والتقبيب ... ذلك ... الكلام ...
المهندس ... حد واحد او حدود ... سطح او جسم ... السطح ... الجسم ...
... السطح ... المشكل ... الشكل ... سطحا
... ولا ... وجه ... الاحاطة
... المحيط ... الدائرة والكرة ... الربع والكعب ...
... السطح ... الدائرة ونصف الكرة

بها فسوال ان كل شكل له امور احدها المقدار وهو الموضوع والثاني حده او حدوده والثالث
الهيئة الحاصلة منه فالمربع مثلا جسمه سطح وحده اربعة خطوط متساوية [illegible]
مغايرة لذلك السطح والمحدود له لكن لا يحمل عليه ولا عليها فالذي يحمل منها الكسعة وهو الهيئة
[illegible] الهيئة العارضة فالشكل الحاصل من تلك الهيئة يحكم عليه بالكسعة واما المربع يراد به السطح
مقيدا بالهيئة [illegible] الحاصلة [illegible] والمركب من
المقول [illegible] لا يكون [illegible] مقولة الكسعة بالجسم [illegible] مقولة
الكم الذي يحكم كما هو مشهور [illegible] المشهورة [illegible] المذكورة في
الاشكال [illegible] الامور [illegible] بالكسعة [illegible] المدرس وكذا الاحكام مقولة
بها الكلام [illegible] او اعظم او اصغر [illegible] كما يقول المدرس [illegible]
اعظم [illegible] الدائرة [illegible] والمثلث المتساوي الساقين ضعف
كل من الباقين وكل منها [illegible] هذه احكام المقدار والمقدار كم بالذات والشكل بالعارض
من [illegible] الكسعة الكم [illegible] المربع [illegible] الربع [illegible] اعتبار
[illegible] بالعرض [illegible] الكسعة العارضة لكم [illegible]
وخواصه [illegible] الكم [illegible]
في الكم المتصل [illegible] دائرة مطلقا [illegible] الكرة
[illegible] الاشكال الواقعة [illegible] من الوضع فبقي ان الشكل
هيئة حاصلة في المقدار او المقدار من جهة احاطة حد او حدود به [illegible] الوضع باعتبار
احد [illegible] هو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض [illegible] مثلا
حاصل للشيء بسبب اطرافه وحدوده [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الاخر [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] نوع من الاقسام [illegible] الهيئة الحاصلة [illegible]

بعض اجزائه الى بعض [illegible] الوضع الاصلي لا اجزائه [illegible] المعولة [illegible]
المخصوصة [illegible] الوضع [illegible] الجلوس [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] والمجاورة المخصوصة بين الاعضاء [illegible] الاعضاء ومع ذلك [illegible] يكون
[illegible] الشكل هو الوضع [illegible]
احدها [illegible] الاجزاء [illegible] الوضع [illegible] الشكل
بالمقدر [illegible] الوضع [illegible] المقولة الخاصة [illegible] مقولة [illegible]
[illegible] مقولة هو وضع [illegible] الشكل [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] مقولة [illegible] المربع [illegible]
وليس المربع [illegible] المقدار [illegible] وضع بين حدوده [illegible] يكون
[illegible] الوضع [illegible] الشكل [illegible] الوضع [illegible] الكسعة [illegible]
[illegible] الربع [illegible] تلك الهيئة [illegible]
[illegible] الاطراف المربع [illegible] السطح والاطراف [illegible] الكسعة
[illegible] الشكل [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] الاطراف [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] كالميمنة والميسرة [illegible]
[illegible] المجاورة [illegible] الشكل [illegible] بالوضع [illegible] المقولة [illegible] الوضع [illegible]
من الاقسام [illegible] الاشكال كالدائرة والكرة [illegible]
[illegible] هذا الوضع [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] محيط الدائرة ومحيط الكرة [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] المقدار [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] الاشكال [illegible] المدرس [illegible]

والمضلع كالمسدس والمعين داره وليس للمهندس العالم برهن على وجود شيء من الاشكال
على الاستقلال الا بعد الاستعانة بصاحب هذا العلم من اثبات المعين وما يتوقف عليه من
المقدمات فيحكم لا بثبات المتساوي الساقين الاكال كالمثلث والمربع وغيرهما الا بعد ان
يوضع الداره ويسلم وجودها فان المثلث الذي يبين وجوده لم يمكن الداره اذ وجوده انما
يبين اذا وضعت داره ان متساويتان يمر كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتتقاطعان
على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع احدها ما بين المركزين والاخران هما
الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار داره واحده او ما في
حكمها متساويه وبهذا وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الداره كما يظهر بالرجوع الى
كتاب اقليدس وكذا يتوقف اثبات الكره والاسطوانه والمخروط والحلقه المفرغه وغيرها
من الاشكال المجسمه سديره كانت او مضلعه على طريقه المهندس على الداره فالكره انما
يبين وجودها على طريقتهم اذا ادير نصف داره على قطرها او ادير داره او مساويه لها
مما ظهر انما على العمام ادرت على قطر ثابت لها لنصف دوره او اديرت لنصف داره
على وتره دوره كاملة واذا اديرت قوس من اصغر النصف على وتره دوره يحصل
الشكل البيضي وان كانت القوس اعظم من النصف يحصل منه وكذا على الشلجمي واذا حرك
المسطح الشلجمي على احد اضلاعه احاط قوسين متساويين كل منهما اصغر من النصف وكرة على الاصغر ار
قطره الاقصر يحصل منه العدسي واما الاسطوانه والمستدير فيتوقف وجوده على كون داره يلزم
ان يحط سطحا عمودا عليها فاطبا انما اكثر انها ذلك الخط هو سهم وقاعدته هي الداره
واستدار الحركة بهما او تحرك ذراعها اضلاع قائم الزوايا ثبت احد اضلاعه
محورا او ادير السطح الذي يحول الى وضعه الاول وذلك الضلع سهم واما المستدير المخروط
فيجوز وجوده بمثلث قائم الزاويه اذا اثبت احد ضلعي القائمه محورا او ادير المثلث الى ان يعود الى
موضعه فان كان الضلع الثابت مساويا للثابت كان المخروط قائم الزاويه وان كان الثابت اطول الزاويه بر
كان منفرج الزاويه وان كان اقصر كان حاد الزاويه والسهم الضلع الثابت وقاعدته داره

حاصله من ذكر الضلع الثابت والمطلوب احد اصلاع ذلك المثلث لكونه لا ينفعل منها هو السهم وما به انفعل
القاعده وبالجمله فالسطح المستدير واما سطح فيحصل من جسم المخروط الا ان السطح المستدير
من ضلعي القائمه كما هو عباره السطح لان وجوده لا يكون الا بعد الاسطوانه كما يظهر بالتأمل والاسطوانه ١٢٩ ر
والمخروط اقسام اخر من المستدير المستقله وكل منها يكون بالمثل كما يكون بالقاعده اذا فرض الداره متوازيين
سهمها عمودا على القاعده من المخروط فيها هو ما يعمر بين الدر قطع منه راسه واما الحلقه المفرغه
من المحاصل وكذا داره ملازم مركز داره او قطر داره اعظم من قطر الصور عمود وقطر احدهما على
قطر الاخر دوره تامه واما المضلعات من الاشكال المجسمه كالمكعب فانها اذا اثبت على المربع وجوده
على طريقه المهندس اما تحرك ابعض المسطحات منه وتسميه ان يركب بعض المجسمات الى بعض او من قطع
بعضها من بعض والاول كالمكعب الحاصل من حركه مربع على خط مستقيم مساوي ضلعه عمودا عليه وان كان
المجسم دائرا فاصلاع منه الحاصل من تركيب على محور قائم اضلاع والتالي كالمكعب الحاصل قطع
الاسطوانه المضلعه الى او اصلاع سطحا وضعها على طريقه المهندس وسوق بعض وجوها
كما علم على الداره قال ثم الداره مما سكره وجود جميع ما يبرهن على المطالب الاحكام من اوله
لا يمكن بحال الا بعد وجود الداره واما وجوب قطرها للمطلوب بالمعادل الرابع الى اخره ضمنا
لم الداره الرسمي عليها اثبات جميع الاشكال المستقيمه الوجود حسب الكره الملازمه كان يجسم عنه مؤلفها
اوله لا يمكن فلازم اعلام الدليل على وجودها فانما الكرة هو الآن وجود الداره لو جس احدهما لم يوجد
الداره مساو وجوده او لو وضع داره ومركز من اوله لا يمكن فان كان معدار ظاهر مثل معدار
باطنها والا لكن له معدار باطنها كمعدار ظاهرها محيطه بمعدار باطنها فلزم منه ان يكون ظاهر الداره
المحيطه بها كباطن المحاطه وبهذا حتى يلزم ان يساوي محيط داره الفلك الاعظم لداره الارض السطح
ولم يكن معدار ظاهرها مساويا لمعدار باطنها وذلك لان يكون سطح الاول اصلاعه وظاهرها
غير متناهيه فيلزم الانقسام الى ما لا نهاية له الى غير ذلك التالي مما هي على موت الاشكال الكل
والمربع وغيرها وهو بهامش على وجود الداره ونعلم الداره لو جعلنا قال فعول انما على
مدرك لمركز ثم الثقا ومن اوله لا يمكن فكيف لم يشتغل عليه وجود الداره من اصوله ثم سقف

طاهرها محيط بها ومعدار طاهرها
كمعدار باطنها المحاط بها فيلزم ...

لو جعل الدائرة من الجزء الذي لا يتجزى لانه اذا وصف آه فرضنا الدائرة لو وجدت مثله اجزاء على طرفه
فصل و الالام والاجزاء على طرفه فحكمه والرّيال اما الاول فهو لان اصحاب الجزء لم
الاعراق لو جعل الدائرة فانهم يقولون ان هذه الدائرة المحسوسة الفرجارية او غيرها سيارة
مركب من خط او سطح تفرس وليس لها اصول بحسب الحس حس ربما يطلعوا
اذا او صفا على اصولكم طرف خط مستقيم كسهم او اه لا يتجزى على الجزء الذي يلاقي صفا
الطرف الاول على و جزء المحيط اذا ازلنا عنه و وضعنا على الجزء الذي يلي الاول الجزء
المحيط فان لم يكن منطبقا عليه فذلك اما زيادة واما نقصان فان كان زيادة والنقصان
معا و اه او اثر على النقطة الحادثة او حدثت منه خط مستقيم طرف الخط عليه و بهذا النقل
نحو و الى ان يتم الدورة ولو كان اطلاع و بعد القسم الذي لا يتجزى حتى لا يتم
الا ان يكون او اه المحيط الى الطرف طرف الخط عليها جميعا ملاقيه او دوائر منها تقطع الاول
محيط الدائرة و على ذلك لا يتم الا ان كانت العرض و منه او لم يتم فان لم يتم الامر
الاتمام والاقسام الدائرة بالزيادة و بهذا العمل لم كان في سطح او نصارس
بالاتحاد والاول الجزء يسلك ويستوي كان العرض اعلى الجزء او اكثر من او
الاول او ما علم و امر الاتمام وكذا او الحواس الذي لا يتجزى لو وجدت من اطلاع الجزء
و اما علم السطح في قول مطابقة مماسه او موازاه لا جهة المركز لانه على اصل الجزء ولا يمكن
وهو خطين جوهر من تحديد طرفا اجاء مماس من جانب آه ولكن لا يسمى في
[margin: عليها] [margin: تكميم] [margin: تكميل]
نحو الموازاه بكلام جوهر من المحاور بعد المركز قال فان قال قائل انا نطلق
نحو المركز ومن الخطوط فليس يمكن النطق لا المماسه ولا الموازاه مع المركز آه اعلم
احكامه ... الا السطوح وضع خط مستقيم مؤلف الاول الذي لا يتجزى من كل جوهر من جوهر
الاول الاستواء العام نحو في بعض الصور مثلا اذا وضع مربع و ركب من الاول ويكم
سطح القطر ولا يكم ذلك في المستطيل الاستواء الاتمام في تلك الكرة والاشكال
كلها الا المربع ولم وهو المطلق العام الاول الذي هو نصف المربع والسطح رد علمهم
قال

بها الاشكال لا يستقيم فانه يمكن ان يراد الدائرة على اصولهم و حد الاستقامة والمحاذاة من كل
و من كان اولئهم لكن ذلك لو جعل خط جوهر من مؤلف من الاول ولو اول الامر فهو قول في كان من
نحو الذي والمحيط نحو المركز مع قطع القطر وحد الاول الذي منها و عندها او مع و من
عندها و هكذا الذي و حد الاستقامة والمساواة اعلاه فان قالوا الاقصر من اعم حكم القطر قيد
ولم قالوا انه يحكم لم يطلق عليه ذلك لا المستقيم لا آخر فان الكاره كالكار الاول و ما لزم
خروج عن الفطرة فان الذي يساويه فان من كل قطعتين عرضين كانا وجوهر من اسماء و
محاذاة فلا ما امر الملاقاة فيكم او وجد منها من الملاقاة عدم الظاهر الوجه على اصلهم او المعم
بعدم ادرك لم الاستواء المستقيم من جوهرين انما يتحقق ما دام الملاقاة او الملاقاة الا الاول او موجود
فلا استواء ولا محاذاة معه ذكره حتى الى الاوسل الى مثل الهيئة الا ان جميع ذلك على سهل على
الذي هو دعوة الوهم الصحيح الذي هو خلاف العقل وادراك المحسوسات بل غير معلوم بالذكر كوه
قال على لم الاول الذي لا يتجزى الاسلاف منها الجسم لا دائرة ولا غير دائرة و انما هو على قال اول
الفاصلين لانه علل ان اساس الدائرة على اصل الجزء الرام على الفاصلين بالاول واقع على
قال اول لحل الا ان الدائرة فحصر فانه لم يكن مستو جميع محيطه خط مستدير حسوس لكل
من السطح والخط وغيرها من المقادير حيا لسطح والدائرة على اصل الجزء ليس لها او جد اشاء
لما وجد حصول او اه متعددة الوجوه اعم لما وجد و تقسيمه و كذا او سائر الاشكال والا الكمية
حصول الملاقاة و من ذلك الاول على وجه لا يكم منها وتحلل الا لا منها ومحيطها و مع و
نصاريس و ما حمله و هو ذلك الاول جميع المؤلف المسطح سواء كانت دائرة او غير دائرة قال
و اذا محيط الدائرة محل الاشكال الهندسية مثلا الجزء آه لو اذا محيط الدائرة سواء كان سطح جسم
المحلول على و جه الالزام محل الاشكال الهندسية كالمثلث المربع و غيرها لا انها مبتنية على الدائرة
يلزم من اثبات الدائرة اساسها كالمطلوب منع كون الهندسية لكم الدائرة فحصر يتحقق بها الاشكال
فحصر والدائرة الا الامر يتحقق بها الاشكال الا الامر و جه بالجملة المطلوب نحو و ذلك الوجه
بها و ثبت اثبات المطلوب انما حصل من الخطوط يكمن تقسيمها العمين مساوين و بهذا اسطر

وجه الجزء الا لحاد اذا كان جولها اولا وركاللملة او لجمه يلزم من حصر العام الجزء الاوسط وجهاله حيث البحث لم لسحط المربع لا صلو وكذا السور الزاوية القائمة من الحل

القائم الزاوية لا كلام صلعها المساوين لسه حم لان ركه جها وجه السر مجمع الجهل بالمعادر

دول الاعداد موجودا السلام بطلان الجزء اذ لسه لحطوط المولوم الاول الا لعصا لا لعص

لسه عدده مما ركالمجروح واما الجزء الواحد كالعدد وجها انا لو وصلنا قائم الزاوية

لكم كل ضلعه القائمة عشرة اولا مثلا كان ورالقائمة جذر مائتين لشكل العروس اذ

المربع فيه لم مربع ورالقائمة لساوى لى الصلعين ومعلوم لم مربع كل من الصلعين

مائه وجزء مربع الوتر مائتان فيكون الوتر جذر مائتين والمائتان اصم الجذر وكذلك لو وصلنا الاضلاع

الكرس ٩٫٢ — حالا استادنا الاعلم لسه الكرس الشريف قال ارد من الاعداد انما يكون لو كان لا صم الجذر

ذو كسر ورالواقع لكن لا يمكن لا حد استعلام على ما هو المشهور وهو على الحق قال الزمان

على انه اصم الجذر لا حد له الواقع قال المحدد هو الحاصل من جزء الشيء في نفسه واذا قرر

كرا او كسرا محدد في نفسه كان الحاصل ذا كسر او كسر اصم حسن او تح لم يكون المحدد عددا صحيحا

او يد — جذره كسرا او ذا كسر فحق السور جها لم تى يلزم على اصل الجزء لم لا يكون لشكل العروس

ور او لا لاكسه ورلم المربع السطحى وهو كالمحدود ورلى مثلا كان مجذورا لمعاملة اذا

كانت مائة عشرة او ربع مثلا كان ضلعه الذى هو عمر له الجذر على شرح مجذور المعاملة

مائة او ربع وكسر لكن عوضطى واذا كانت مائة او ربع كان ضلعه اربعة عشر وذا عادة كسرا

عوضطى ~~وهذا الكلف~~ فاقبل انه اصم الجذر لا جذر له والواقع معناه انه لا يوجد له جذر

والاعداد ولا يوجد له الم والمعادر جذر صحيح مجرد ولا مع كسر عددى يحصل من تكرار

امثاله واحد صحيح والحاصل انه الكسر معناه كما مربما يكون جزء ما نفرض واحدا ولى له الناطق

ولذلك الواحد العام وهو على قسمين منطق وهو الذى له مخرج واصم وهو الذى لا مخرج له

والزمان الدال على انه العدد الاصم الجذر لا جذر له الواقع لا انه العدد الصحيح و

لا مع الكسر حتى ولكن المراد من الكسر هو الكسر العددى المطلق لا الاصم الذى لو حدف

المعادر

المعادر دون الاعداد فاعلم هذا فانه اشتبه على اكثر من الفضلاء وجهالو وصل عام الزاوية

احد صلعها عشر اولا والا واما كان الوتر اطرح ادلو اولا ما لحارج والاكثر منه لسه العروس

على الانعام وجها انه اطلس من وباسه الاصول انه يمكن لم العصر كل خطاب بحيث يكون

مجموع واحد حسه كربع العصر الاول وطو وصل وكسه طام حرا اولا وقسم على الصح لاربعة واثنين

كان الحاصل من الكلام واحد حسه ومربع الاربعة عشر وجه من ورته الاربعة عشر بعد ورح

الواحد واحد اذا قسم اسس وهكذا كان الحاصل من الكلام الاسس عشرة ومربع السطح

لسه ومن جزء السطح خمسة عشر ومربع الاسس اربعة علم يكون من حرف ورح العسم الواقع على

الصحيح من الكلام واحد العسمى جها ولم مربع العصر الاول وحصلته يكون العسم المذكور لا على

وجه الصحيح على الجزء فكذا الكلام كرحيتى على صحة الدائرة والاشكال يلزم جهالة الجزء قال

واما اثبات الدائرة على المذهب الحق صحيح لم يحكم فرآه مع علمه لم الدائرة المحصورة والمحيط

المحصور وهو ما هو الاشكال المحصورة لم يتصور من اجزاء ام الفردة لم حالى لسطح عرصته

الرسم على اصل الجزء من الاشكال المربعة يكال حصره واما ماهى لا الام المحصورة والحكم المرئى

لا يعول عليها صحة علمه اثبات الدائرة على اصل المذهب الحق من لعول الاولا واحوال المعادر

المصطلح قال وانا لا الاسعاد ووجه المحاداة بين طرفى خطاء الدائرة المحوكر المكلفى

حاملا اولم مارده كان حادرا اعاد لا قد لكنا ارضه لكنا ان لا يمكن وهو آه ره السنة على

الفرق بين وجه الدائرة على اصل الجزء وبين وجه الاسعاد والمحاداة قال الاول ما

يمكن وهو ما الكارة على ذلك الا اصل اسدا الا انه يلزم عليهم ماذا من حيث الفرج وحرف

الزوائد واما الكلام لا يمكن وهو ولا الكارة مع تبع عطه وبقى على العطوالات

واما ذكر وذكرنا وعلم من اثبات الدائرة على اصلهم بالمحاداة المحصورة بين كل قطعة

او جزء من سواء الكلام مها حط مؤلف من الاولا او لا يمكن كا اداره من كل مستقل حاصل

من له خطوط من وحه مؤلف من اجزاء الفردة كلها لقط العكس الا على من ملزم الحكم

لا يمكن ومن خط حوهر مؤلف من تلك الاولا معا لحم للسلة لحت بعدم مسا الحط الاول

وبهذا الاو الخط الذي كقطر المربع والمستطيل والاضلاع لم يكون قطر الفلك معا اعلم
اوا لا يجوز وجهه وكذا لا [illegible] سمعتم من ذلك الطرفين واحدا الوجه
سطح النقطة او الخط والنقطة اوبها الابعاد والخط لم حنين ابن اسحاق حاول الطال
الخط الدائر لا يجوز ان يوصف الشكل المستطيل على هذا الوجه ومن الخط المذكور المسلم لم يكن
الحكم وهو الاول ولم يعلموا ان القاعدة الموضوعة في الهندسة [illegible] لسالم المسطح
من كل قطعتين بخط مستقيم لا يجوز واصل الخط [illegible] الجواهر الفرده قال
صورة منه من الطبقات ومن وجه الدائرة وذلك لانه ليس [illegible] السطح وسطه
بها لان الوجوه الثلثه لاشك الدائرة وبيانه قد سبق في العلم الطبيعي والوجوه جميعها
بسيط والجسم كل جسم بسيط لطبيعة واحدة [illegible] مالزم الصفات والآثار كالشكل
والوضع والاين والحركة وغيرها وبين ان الشكل الطبيعي له هو الدائري لا اختلاف فيه
من الاشكال غير الكرة الا في اختلاف ابعاد وتعدد سطوح او خطوط او نقاط فلا يكون
طبيعيا اذ الفاعل الواحد لا يفعل في المادة الواحدة من كل ما يفعله الا واحدا
ليس هذا المطلب مبنيا على ما عليهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد كما توهم الكر
الماوه ما اوردوا النقض بصدور الكرة من طبيعة الجسم البسيط كالارض مثلا فانها
لها مقدارا حجما وسطحا وانواعا وثقلا ويبسا وبرودة وكونها في الحيز وسكونا
كل ذلك من هذا الطبع ولم يعلموا ان قولهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مخصوص
بالواحد من جميع الجهات وهذا مبني على قاعدة اوردها لم يكثر افراد النوع الواحد لا يمكن
لم يكون الا بسبب كثرة المادة وكثرة استعداداتها ان المهية ولوازمها مشتركة
الافراد لا يقع بها الاختلاف في الافراد فلا بد في ذلك من امور خارجة عن الطبيعة
موجبة استعداد المادة قابلة للتكثر والانقسام حتى يحصل بها الكرة العددية فاذا
كان الفاعل واحدا والمادة واحدة لا يفعل من كل ما يفعله بحسب الجهات
الحسنة الرقمية الا امر متشابها فاذا اقتضى شكلا لم يكون مختلف الاوا

وغير الكرة من الاشكال البيضي والمخروطي لا يكون كذلك لان السطوح الاجسام كالاشكال
وادا من وجهي الكرة وجه الدائرة اذ يكون قطعها بالسطح المستوي واذا قطع كذلك حصل
الدائرة وهو المطلوب قال وانه يكن الا يصح ذلك فصور في النفس اذا كان خط او
سطح على وضع ما آه بها انه الوجه لا اثبات الدائرة وهو مبني على معناها اذا
كان سطح او خط واقعا على وضع ما كالانطباق على سطح الافق او الموازاة له او غير ذلك
يمكن فرض خط او سطح او يكون وضعه غير ذلك الوضع ويكون ذلك بحسب الاول
واحد طرفيه بالفعل او بعد الاول كوضع خط الا انه قائم كان اولا عليه ومثاله يمكن
لم يتحرك ذلك الخط او السطح باستقامة الجسم الذي فيه لا الاول حتى يصير على حالة الكل او موضعا
كوضعه بحسب يقع على سمته مع الملاقاة او بعدها او موضوعا في موضع قائما مقام
او موازيا له ومثاله الاختلاف في الوضعين او الموضعين كما يمكن ذلك في
ورد على الجسم الواحد بل بين انه يمكن للجسم الواحد وضع معين كالاستقامة في مستقيم
وضع او نسبة بحسب هذا الوضع لا يلزم بحيث ذلك الوضع كقياس احد طرفي الاول الى
الاول ويحكم الجسم الواحد في تعدد الوضع بحكم الاجسام المتعددة وبهذا الكلام في الخط
السطح في تعدد الوضع الواحد فيها فاذا تقرر هذه المقدمة فنقول العلم يمكن في الوجه استدارة
جميعه كما انه الا ان اذا كان مستقيما لا يمكن بالذات الا انه جزء الاستقامة والوضع الذي كان
لم يصر الموازي الجسم على الحالة كان لم يصر اما موازيا له او الحركة في الطول او
على الحالة اذ الحركة في العرض او ما يقابله اذ الحركة ... الوضع والطول على وجه
او صار مع الموازاة بعد اعني اذا الحركة في العمق وكذا الحال في المقاطع للجسم اذا لاقاه
بالحركة لان الحركات كلها اذا كانت على سمت مستقيم لا يمكن ان يصير الخط الواقع على
المقاطع للخط مثلا بالفعل او بالقوة كما من على الحالة لحركته لان الحركة على الاطلاق
لما كانت على سمت الاستقامة سواء كانت انشاء في الطول او العرض او العمق للجسم
لكل منها او واحد كيف كانت او في سمت على من هذه السموت المعينة فاذا امتد المقطع الموهوم

على الخط قاطع او محيط كما مستقيما او مستدير او صفحة مثل الأسطحة او الاكر وما ماثلها
لا يلتقي ذلك الخط بتمامه بل يلتقي على هيئة التقاطع مطلقا كما يظهر لك اذا وصلت كل قسم من كل الاقسام
واعتبرته مثل ما ذكرته وكان مستوى سطح المذكور او غيره كالسطح والجسم على هيئة العميم
وهو لم يكن احد الطرفين منه لازما موضوعا والاول يستعمل فيلزم منه الدور الذي كما حكم
المذهب فان كل خط او سطح او جسم فرض احد طرفيه ساكنا موضوعا وحصل الاول منه مستعمل
واحد فلا يمكن ذلك الا بان يرسم من طرفه الاول من كل نقطة تعرض منه دائرة او قوس من
دائرة واذا وصل اللازم من موضوع او احد الطرفين فيحصل كل من الطرفين دائرة
او قوس دائرة اولى ولكن بشرط ان يكون احد الطرفين ابعد منه من الساكن والطرف
الاول ومن لم يكن احدهما هو الابعد اعظم مدارا او ارتفع ذلك والاول وهو الاقرب
اصغر مدارا والطرفان ذلك والاكمال محلا بها واحد في الوضع وعلى ان المقادير
وعند حصول القوس واذا امتد محيط قوس من دائرة صح وجود تلك الدائرة بالنصف
لم يتم قال السهل في الدائرة ليس الناقص في التام والناقص انما يوجد لاجل التام
لانه عامه ومن اصله وهو التام والعامه اصله وهو الناقص لانها على التمام
والعلة اولى بالوجود والوجود من المعلول كما سبق قال وهذا على الاصول الصحيحة
واما الذي قال احد ما المتحرك في الطريق الاولى ناقص لو لم يثبت الدائرة على هذه الطريقة
اللغة مبني على الاصول الصحيحة الثابتة عند الحكماء وقالوا ان كل الفتا الاجسام والمقادير
وعدم الفتاء الاول الى لا نهاية وعدم التفكك اولا ما جسم جزء لا يتجزى بعض العقل
والازم يلزم وجود الدائرة من وصل ذلك جسم مستقيما طرف من على وجود الانفكاك من
او ان قال الدائرة لم العام على السطح لا يمكن لم يتصور فاما له الاول يتعلق بالطرف وذلك
انما يلزم اذا لم يتصل الاول اوله والا انطار وقوع تلك الملاقاة فان كان المستقيم الاول
فاذن لا يمكن اثبات الدائرة على القائل بالتفكك الا على الطريقة الاولى من جهة الفرج والادراك
الا اذا وجد في الدائرة المحسوسة المفروضة فهو ناقص من جهة الكمال والدائرة اولا الاول

لو لا الفتا فانه اذا ثبت وجود الدائرة لم من بعضه اولا لو يثبت الكمال المطلوب عنهما
الكمال الاخره واثبات الانفتا قال والذي يستعمل في اثبات الفعل وتحصل احد طرفيه الفعل
من الاول الى اخره العرض من هذا الكلام توضيح ما ذكره من الدليل فانه بالنسبة الى الاخرى وما
القاعدة الكلية فهذه انما اذا الحلل بسط مستويا متوازيا للاجر ووصل حينا
نقطة احد طرفيه الفعل قائما على ذلك السطح فقط فانه لطرفه الاخر فما معمولا
بالسافل ونحوه لا يحمل لطبعه ... لكونه منتهيا لطرف الفعل الاعلى
في النقطة والطرف الاخر الاول في النقطة يماس بها النقطة من السطح ولا يتحرك ما دام يكون معه قائما
او معه لا بالدعائم والا فيال يميل لا يجي بعد ثباته ويكون بعد اذا لا يميل الى جهة سيصير خارجا
او زوال الدائم من سقوط بحيث يرسم ربع دائرة ونصف دائرة او حط مع اذا لا يخلو ان الم يثبت النقطة
المماسة من موضعها او لم يثبت فان ثبت فيحصل النقطة الراس على كل نقطة موجودة او موجود
ذلك يرسم ربع دائرة ولم يثبت نقطة المماس من ملاقاة انه لم يكن وكذا عنده في الطرف العالي
في السفلي في موضع او لا يحل الاول يلزم ان يكون قد حصل كل واحد من النقطتين نصف دائرة
كل نقطة موجودة فيه نقطة نصف دائرة الا نقطة واحدة ساكنة هي المتحركة من الطرف الاعلى
والطرف الساقط وذلك يرسم ... وهو الا نقطة الدوار نصفها يرسم من حركة السوط
المركب ... ومن الساقط الاسم ... الصاعد ونصفها يرسم من حركة الصعود وهي الى جهة نقطة
حركة الساقط وكل واحد من النقطتين على الوصل من النصف الاول يتم به دائرة كاملة اذا
شار في الصعود الى المركز وعلى ذلك من حركة النقطة وكذا الانحدار على السطح فيحصل النقطة الاولى خطا مستقيما
المحسوس نقطة بطلان هذه الحركة الا انحداره لانه لو حصل في الاخره او طبعه وكلاهما باطل
طبعه باطل لانه جسم الثقيل لا يتحرك بالطبع الا الى المركز لا على المركز واما ذلك الماء على صعد الاعلى
فلذلك لطبعه بعض الاجسام انها على المركز وان حال التصحيح في مقابلة الصعود مثل هذا الحال الا المركز كون
تحرك الى المركز اسفل بمحدد الى ... والفعل اولا انه بعضها عن بعض وكلا الشرطين مفقود
اعزال كمال المحدد وحصول الانفصال والكون بالعرض فالعارض منها ليس الا الاول الى ...

حتى منها لسطحا للاحق من اوله فوق الاحق فانه له دعوى لاحد وكما وذلك عن مقصوده
لا معاملة حد وكما وذلك لضروره فلا يسلم حد الحافظ الالتفات الواقع فيما بين الاحق وبين
بعض السطوح وعدم الانعطاف والالتحاق علامه لم يقع لحكم الانقل الاحق لم يكون يحركه ودعا
لا يوق نام الاوا العاليه حرك انقل من المتوسط بعضه وكذا سريع لا المتردد الاوا المتوسط الزوال ٤ر
كونها اقل بعلا بعضه وكذا الطالع من سبقه الاوا العاليه المتعلقه بحركه على سائر الاوا
تمام كل الاوا يمنع عن الانعطاف عن الانعكاك حركيتهم بروايتها على اقصر المسافات سطح العالي الانعكاك ٤ر
لا لم ينزل على سطح الاستداره ولم يمنع الساعل الى جهة السفلى لكن فالم يشل ارسام سطح العالي
الساطر لا تكون لم يحدد كل واحد من فال الانعل لا يحدد الا اذا شاك الاحق بعد ذلك
سطح جسم لا يبين احدهما الانعل وهو الذي يميل الى اسفل بالطبع والاول الاحق وهو الذي يميل
لا فوق بالعرض ومنها حد مشترك هو مركز الكرتين [illegible] سطح منهم لا يكون سطح الظاهر
تكاثر سطح وذلك كاخر السطحين الدائره محيطه من سطح وكان كلام محيطين الدائرة السطح لا يحل لي
المرسومة وهذا القسم الثاني التداعي وهو القسم الاول ارتباط ... الحكم مدار ادات بعض الدائره
محيط الدائره بالتمييز وانما اطلق السطح الدائره على هذه الاعاصي [illegible] ومن اسلم الى محيط الدائره
حكم يزول فهو لا فوق ولم لم يلزم وجود الدائره اصح آه معناه انه من حاذكرناه لم وكذا
المماس السطح على سطح الانحراف حالا وجه له لا لسبب الطبع ولا بالعرض عند انحدار الطرف العالي
من ذلك الحكم يكون محور المماس اذا هو محور كون الاعلى فوق لكان فال لم يحرك وجه الدائره سطح
وانما قال اصح مع انه لم يحرك انه كان محيط وهو بذلك الدائره لكانها ولم كانت اصول المرسوم اولا
يلزم من ذكره الى العروه يكون الا فوق وجود دائرتين لازم بعض الاوهام ربما صعب عليه ادراكه
لم وذلك الزوال لا يكون الا فوق على اوجه لا يجوز لم يكون وكذا المماس محوره على السطح وعند
وذلك لا محيط الدائره بل المحيط [illegible] واذا انت الدائره سطح المحيط لا اذا اردت الدائره آه
ربما انما محيط المحور العرض جاريه والسكل الحادث من السطح المحاط له وذلك انه اذا انت الدائره سطح امام
المتن وهو المنطقه العظيم الاول السطح العالي الداخل واذا انت المنطقه العظيم الاول محيط وهو المحوط

المسقط يان بحال احد منطقي العظيم محور الاول ... على ذلك المنطقه لا يكون لا موضع الاول
واذا انت السطح العظيم الداخل صح وهو الاسطوانه المستديره بحال احد اضلاع محور الدائره بيان ٤ر
واذا السطح لكان لم يكون لا موضع الاول فاذا انت احد بين السطحين وقطع السطح محاذ من محور
للقاعده ولا مار على السهم والا يحمل على الاول دائره صغيره وعلى كل اما مثلث او سطح قائم
الزوايا بعد ذلك لكن قطع محيط خط على غير مار وغاره السطح والمحور المحوط الا انه اوانه
لانه سطح الظاهره على لم يمس المحوط هو الواقع وجانب الاول العظيم لكن المنطقه وبين ذلك
والا لم يحمل على محوط محل لانه لم يكون بذلك الاوا اصول قائم وهذا اوقا فالسطح ما يسمى [illegible]
فصل في المقطع كان اشار وهو المقول الى الحسم وعرضهما اوراد احكام لبعض علاقه
احدهم اسوي السطح بعد ما ذكر احوال متعلق الكم والكيف بسطح وهو دوره وعرضهما والغرض على
ما سمي من المقطع بسطحها وجهه اما المقاطع فحيث نحو ... وجوده من الحاصل ويقع قسم نحو ٤ر
شكوك يحتاج لا دفع عنه الفطن المذكور وحصر المقسم حقه الاول الحسم [illegible] واما
القول في المضاف وشبه انه كيف بحيث لم يخرج منه المضاف والاضافه وحده ... اعلم ان المقاطع
قد ذكر في الاخر الذي هو عرض الاضافه وهو يراد به بعض الاضافه وحده وقد يراد به مجموع الامرين
يكون ذكر لفظ حسن كالابيض وغيره فان الابيض ... الساعي فالموضوع للساعي حق
عليه انه ثبت له الساعي والمركب منهما انه يصدق على ذلك وكذا العرض الساعي حقيقه الساعي
انه لا ينفك عنه لكن المحور يعم المضاف الذي هو المعقول بالقياس الى الاخر المسقط العارض
ثم لما كان الموصوف به اول الامر على المركب منهما حمل كل منهما على الاخر وعلى بعض للاوهام يكونوا
يشكلون من الباب اولا المضاف حقيقه ثم من الاضافه المخصوصه فالمقام هو الذي سماه معقولا
بالقياس الاخره وهذا الاسم ينتزع من المضاف الحقيقي بالبسيط والمضاف المشهور المركب والمراد
بكون المهيه معقوله بالقياس الى غيرها انه لم يكون المهيه تحقيق تعقلها الا بتعقل خارج عنها كذلك كان
فان المراد ... المضاف الحقيقي ... جامع انه ليس المراد عن مقصوده بالقياس الى غيرها
وذلك لم يكون كيف ... بالموضوع مسقط بعضها او مقصد ما اتيا على اللازم ومانع

١٥٧

المضاف لکن لا یکون المعقول المحتاج تعقله الی تعقل غیره لا یسوی له وهو لا و الا یعم ولا و فالحاج

الا الاحلاء وهو وکذا العوارض له کالاب مثلا فان شوالاته لا یسور له الوجه الا لکون اموجها

فان الاضافه من اعتبار صفه لشیء من حیث غیره موصوف بصفه او من حیث او کالعوالی الاولی لالاخ

و الاخ والمساوی فی المساوی و الشاه کالات والامر والعلو والعم وکلم یعول الی بعد الرسم

فانه فان حوالم یهد معقول بالقیاس الی غیره یرجع الی القیاس فی تعقل الاصام او الا نوع

فکمم یقول الا الشرح یعنی او بما سوی علیه وکذا الذی ذکروه فی تفسیره انه یحتاج لتصوره الی تصور امر

خارج لم یتعرض ابه انه نعلم مفهوم المضاف لکل الامر الخارج فلم یلزم الدور فی مفهوم المضاف و ال

انه مجرد لزوم المعنی یکون من المضاف لکن وقد مر ذکره فی قول المعنی لزم المضاف هو الذی

وجوده انه مضاف ویکون الا عبارة عن حد الرسم الاول ای المضاف و الذی یوجد الرسم او مجموعهما

المحسوس

المضاف بالمرکب انما یصدق علی مفهوم لفظ القیاس و لفظ المعلوم و کون حالا المضاف

البسیط و لا المرکب صدوم الموضوع و لا صادق کونه موضوع الشیء حملا علی وجه و صار الیه الموصول اما

تکونه للمفهوم لا للموصوف لا تم فیه یعود الشیء علیه لوجه وهو ان لکن لم الموضوع للتنبیه الاکبر

فان مفهوم المضاف البسیط کان او مرکبا فطر به وقد یحتاج الی تفسیر فی الفرق بین البسیط والمرکب

قسمه فان المرکب هو معقول او وجوده لا یکون وهو المضاف بل اماهو کالاب او کم

کالمساوی او کعدد کالشیء او عدد ذلک فالمضاف الحقیقی هو مفهوم وحو به تعقله لعدد له وهو مضاف ای

لم یقوم المضاف او لا امه الذی یکون مفهوم معقول بالقیاس الی غیره ثم تی لم ذلک علی قسمین احدهما

لم یکن له مهیه وراء هذه المعقولیه وذلک هو المرکب کالات مثلا فانه مشتمل علی الحیوانیه معقولیه

و ذاتها لا بالقیاس الی غیره و الاول لا یکون له مهیه وراء ما هو معقول بالقیاس الی غیره و

هو المضاف الحقیقی کالابوه وقد یطلق اسم المضاف علی کل واحد و هو مولد سائل للمضاف

الحقیقی والذی هو طرفه الحقیقی و من الحقیقی فلا یکون یقول الشرح یعنی حسبما طولهم المضاف اما بعض

المهیه المعقول بالقیاس الی غیره وهو الحقیقی او مشتمل علیه وهو المرکب واما الفرق بین الاضافه و

النسبه فعمدهم الفرق او المراد المنظم انه لیس کل نسبه اضافه بل اذا اخذت مکررة یقول له الطرفین

قنبه ر

لا و لوس

لاو لوس السم معط لم ریاده انها لم بهانسه او من حال العقل له اسم الا لی الاضافه بستقر

علیه و لی الی انطاق به الی الماهیه بنبوع علیه ولهذا اصل الی النسبه للطرف واحد و الاضافه یکون

للطرفین ما دا انه بسم المضاف بحسبها کما علیه موافقا لما دره السید فی ما طویر

المنطق ما علم انه ادا و من للاضافه وجه و منجار ان وجه ما النسبه بها کان عرضا

لا تحد لا انها حسب لا تعقل امرا مستقلا معقولا لذاته لکن انها امر اما تعقل واثما حالة مفتقر

للمحل او نسبه او من وجوه الکل موجود او جسم الوجه او عارض الوجود فلا

اضافه والوجه الا ادنی عارضه للمحل او لا تحد انها الموجود البسیط او الوجود البسیط اضافه او من انا

عرض الا اولی فیمکن طبیع للموجودات مع المضاف ولهذا انها عرض و منها طرف مثل الاب و الابن

او للکم فمنها ما هو مختلف فی الطرفین آه ربما اراد اقسام المضاف یحتمل او لا هو وصفه

وهو اما عارض لجوهر والعارض له قد یکون مختلف الطرفین مثل الاب و الابن و متفق الطرفین مثل

الاخ و الاخ و اما عارض الکم فمن العارض له انه ما هو مختلف الطرفین و منها ما هو متفق

الطرفین کما ذکر امثله الکیفیه و آخر الکم منها ما هو مختلف الکم کالضعف و نصف الضعف

و منها ما هو مختلف الکم المتصل کالموازی والمطابق و منها ما هو مختلف الکم و عن

الکم کالمماس فان العط انه موضع التماس من المحل الطرفین بما یکون اختلاف محدودا و

محدودا کالمساوی و المساوی کالثلث و الثلثه امثال و الربع و الاربع و الاربعه امثال و

کالحد و المحدود و منها ما یکون احدهما عن محدود لکن یتنی علی محدود کالکثیر الا اضعاف

فان الکثیر ولم کان انه اما عن محقق الوجود لکن الضعف انه محقق محدود و کذا الاعداد

قال کل الشیء انه محقق فی کل و ذه و المعنی لا ینتهی لا حد و منها ما لیس اصلا منتهیا علی

انه محدود کالا الکد مطلق او النقیض مطلقا و کذا الضعف فی الکل قال و کذا او فیه

مضاف فیمضاف آه لما ذکر اقسام المضاف ما عرض للکم عرضا او لما اراد لم یذکر منها ما

یعرض له ما او سط وقد علمت لما عرض المضاف ما هو موضوعه الاول مضاف او و مثال کالذا

و الکم لا یکون الا مختلف الطرفین کالا زید والا نقص فان الازید انما هو زائد بالقیاس

قد یکون م

للکم ر

یعرض الکم ر

١٥٩

لا ذاته هو ما هو بالقياس الى غيره وانه بالقياس اليه اما بمعنى او وجد بمثل انه يختلف الطاهر
الدرجة عن محدود الاضافات من عوارض الكم **قال** ومن المضاف ما هو في الكيف فمنه
كالمشابه ومنه مختلف كالسريع والبطيء والثقيل والخفيف من الاوزان اما الاضافات
فوصفها اولا للكيف ثم انه قد يكون متفق الطرفين كالشابه والمشابه فان المشابهة
من حالها في الكيف من الصفة الموصوفين بها مشابه بالصفة الحاصلة لهما الحاد
والموج كما عرفت انما يتوقف على ان الاعتبار يكون اضافة عارضة للكيف كالسواد
الظلم وعن هما ومنه ما هو مختلف الطرفين كالسريع والبطيء فان السريع سريع بالاضافة الى
البطيء وكذا البطيء بطيء بالقياس الى السريع وكل منهما اضافة عارضة للثقل الذي هو كيفية
المراد بالثقل هنا ليس الكيفية المقتضية للحركة الى الاسفل ولا المراد بالخفة الخفيف المطلق
للحركة الى الاعلى لكونها من باب المضاف بل المراد بكل منهما المعنى الاضافي المصطلح بما هو فيهما
ثم قال اذا وضع حجرين احدهما اعظم من الآخر وكان الاعظم اثقل بالقياس الى الاصغر
وصفها بالقياس الى ما دونه اعظم منه وكذلك الاصغر انه اخف بالقياس الى ما هو اعظم
منه وليعد اعتبر السريع بعوله من الاوزان الى عشا الموازنة واما الحدة والثقل اللذان في
الاصوات فهما ايضا اضافتان عارضتان للكيف الذي هو الصوت **قال** وكذلك في النوع
فيهما كلها اضافة في اضافة آه لو كان في المضافات العارضة للكم اضافة في اضافة لكن بعض
المضافات العارضة للكيف اضافة في اضافة كالاسرع والابطأ والاثقل والاخف
الاحد والاثقل **قال** وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالمتقدم والمتأخر
بهذه الصيغة آه قد يسمى لعل الاضافة فيما يصح ان يوصف بجميع الموجودات فصلا عن جميع المقولات
فوصفها اولا من المقولات بعينها فالعارضة للاين كالاعلى والاسفل وانما لا يقال
اعلى لان الاعلى والاسفل قد يراد بهما بعض المكانات فلا يكونان من باب المضاف على الاين
فيصح ان يكون الاعلى والاسفل اضافتين واقعتين في الاين واذا اريد بهما المعنى
كان كل من الاعلى والاسفل اضافة في اضافة والعارضة للمتى كالمتقدم والمتأخر

العارضة

العارضة للوضع كالانتصاب والانحناء وللملك كالاكسى والاعرى وللفعل كالاقطع
والاشد تسخينا وللانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا وللاضافة كالاعلم والاورع وغير ذلك
كما مر **قال** ولكن ليس يكون المضاف منحصرة في اقسام المعادلة آه يريد ان ضبط الاقسام
كلها على كثرتها واسرار انواعها واقسامها لو وجد مع الاقسام وغيرها في حصرها
جميع افراد المضاف فذلك انما يحصره على سبيل التوسط بحسب التتبع والاستقراء الا على سبيل
القطع بحسب العقل فان انواع اقسام المعادلة والزيادة والنقصان والانفعال
وتعددها في العدد والزيادة كذلك وهكذا اذا انتبعت اقسام الاضافات كحد في اقسام
المعادلة كالمماثلة والمشابهة والموازاة ونحوها واقسام العصلة والزيادة
سواء كان ذلك في الكم كالاكثر والاعظم والاطول والاوسع ونحوها او في الكيف كالا
والاحر والاطيب والالذ وفي العقد مثل الاحوذي والعالم العاقل وما ظاهره كلها
توجد في ذكر من الموجودات من مواضع لا يعقل الا معه الى الصفات والامام اضافة فاعل
او مفعول ومصدر مع من هو فاعل او مفعول من هذا العقل جميع الصفات الفعلية كالفاعل
ونحوه والعلاج وما هو طرف الكثر والقطع ونحوها وجميع الصفات الانفعالية كالمتحرك
المرد والانقطاع والانكسار والاحتراق والانزجار ونحو ذلك والامام بالحكاية
كاضافة العلم والمعلوم والحس والمحسوس والخيال والمتخيل فان اضافة كل من العلم
والحس والخيال والعقل الى ما هي آلة من الامر الخارج الواقع من المواد الحسية اضافة واقعة
بين امرين بحالة انتشابهين كل منهما شاكل للآخر ولا مثله وحكاية له لان العقل صورة العلم المحض
فالعلم الذي هو الصورة العلمية تحاكي هيئة المعلوم وكذا الصورة الحسية الموجودة في عالم الحس
تحاكي هيئة المحسوس وعلى هذا القياس في الخيال والوهم لكنها لما كانت بحسب الانحصار
هذه الاقسام مما لا يوثق في ذكرها بهذا الضبط بعد وعدم الحصر لا لعسر ضبط الحاصر
عند العقل **قال** لكن المضاف قد يحصر من جهة بعد كون المضاف مستند آه هذا
التعميم الحاصر للمضاف من الاقسام الشاملة فان طرفي الاضافة اما ان لا يختلفا او يختلف وحينئذ

مهاجر — متشوقة وتسمى وحدها الاضافة فيهما او تخالف وحدها في طرف واحد او كلا الطرفين
فالاول مثل اضافة السابق والسابق عليه في المتيامن صعود او هبوط رأسه بحصول اضافة
السابق لم يكن فاذا اخذ الامر الذي كان التيامن بالقياس اليه سوى المسامت صعد الا القياس
السابق وكذا الحال في المساوي واما الكائن في اضافة العالمية والمعلومية فان في كلام الاقياس
لا يلزم وجودها كيف وهي مستورة في احد الطرفين اعني طرف العالم فان العالمية والمعلومية انما يحصل
فيهما بعد علمه بالخصوص الاضافة على طرفي المضاف مما يرجع للمعلوم وسطلانها بطلان الاضافة فان
ذات جر — فللعالم مع كل معلوم شيء خاص الا ان لم المعدوم معلوم ولا او ان لم خارج ثمة صارت معلوم
بهذه الصفة فاصل وجود العالم بها بعد الايجاد فيهما واما ما انا لب في اضافة العاشقية
المعشوقية فان يشارها فيهما لا يتحقق الا بعد ادراكه سوى في العاشق وبعد سلامة سوى في المعشوق
في الرحلة معشوقا ولو فقد احد الحس بطل العاشقية والمعشوقية **قال** والذي عني لنا
فيهما من امر المضاف لم يوقف على الاضافة هي واحدة بالعدد وبالموضوع موجودة في شيئين ولو
اعتبار ان كل واحد يعقل الناس من اكرم آه لما كان هذا البحث متعلقا بتحقيق هذه المسألة وحده لا
بأشياء وجوده ووجه كان بالطرف لم يذكر مع الاحكام المتعلقة به تلك البحوث المذكورة فيما سبق
لذا قال وقد نوقش اشعارا بانه كان حقيقيا لم يذكر هناك اعلم انه ذهب اكثر الناس الى ان الاضافة
هي واحدة بالعدد وبالموضوع موجودة في شيئين وقد اعتبار ان كل منهما في طرف وموضوع
الاعتبار من حالة واحدة كالعلم مثلا فانه واقع بين العالم والمعلوم وله اعتبار ان باحد الاعتبارين
عالمية العالم وبالاعتبار الاخر معلومية المعلوم ولا بعد لم يكن شيء علمهم سوى ان يعرف احد لما اسمهم
من لم الاضافة انما يكون في شيئين وبما بيناه ان علمهم الامر مثل العلم والقدرة والارادة
وعرضهم في عمل الاضافة فيها من بعضها الكيفية الحاصلة فان العلم مثلا من بعضها عالمية الطرفين
ومعلومية الطرف الاخر وكذا القدرة شيء واحد ومن بعضها قادرية لاحدهما ومقدورية للاخر وكذا
للاقوم — الارادة مريدية لاحدهما ومرادية وعلى هذا القياس في غيرها وبالجملة ان علمهم كان في المثال
الطرفين من الاضافة يختلطوا الواحد بالنوع بالواحد بالعدد وزعموا انهم لم يجدوا الفرق بين ما

يوجد للشيئين بالنوع مما الى الشيئين الا ان يربط ما به الوصف الواحد بحصول الموصوفين
الكائن الطرفين صفة خاصة من الاضافة في الطرف الاول بالعدد سواء كانا متحدين نوعا او كالاخوة
والمماسة والمجاورة والقرب ونحو ذلك اولا فلكل منهما صفة معينة ليست للاخر بمغايرة بالعدد
للموجود الذي للاخر وكذا الابوة وقد يكون معها مع عدد او نوعا العدم كما في تخلف الطرفين كالابوة
والبنوة مما بهما صفتان مختلفتان نوعا كل منهما صفة ليست بالقياس الى موضوع الاخر فان للاب صفة
الابوة بالقياس الى الابن وللابن صفة البنوة بالقياس الى الاب وليس يلزم من كون الابوة بالقياس
الى الابن ان يكون صفة للابن كيف ولو كانت صفة له لكان الابن المتصف بها متصفا بالاضافة اذا الصفة
للشيء ما يتصف بها الموصوف على انه لو كانت الابوة صفة للابن لكان ان يقال الابن وليس كذلك وليس
هناك حالة اولى موضوعة للابوة والبنوة عند الاب والابن تسمى باسم الابوة والاكان معلوما
التفتيش ل — عند التفتيش ولو كانت لكانت صفة او نوع من الاضافة محصرا باحد الطرفين لا امرا مشتركا بينهما
قال فان كان ذلك يكون كل واحد يحال بالقياس الى الاخر وجد الكيف لكل واحد منهما
التفتيش في البيان آه لو يقول قائل منهم لم لا يكون الامر الواحد المشترك بينهما يكون كل منهما
بالقياس الى الاخر ومثاله ان يكون هذا الكيف ليس كونا واحدا منهما جميعا بالعدد بل واحدا بالنوع
موجود الاثنين وهو الكيف لكل واحد من التفتيش في البيان وليس يحصل كون شيء واحد مشتركا
بين شيئين لم يكن الذي هو في احدهما هو الذي بعينه في الاخر كما لو يجري على الكلام الصحيح
رجعوا الى الاساس واحد فيعرفها ويجعل ويكون ترجم موجودة فيهم جميعا واذا ما احدهم
لم يعد الاساس ما بما استفعل وكذا في سائر الحقائق الطبيعية وهو كما بين في موضعه
وليس يحصل الحكم بكونه بالقياس الى الاخر ولم يكن الاخر كما هو الذي ليس بالقياس الى ذلك
لهذا الا ذلك وكذا الذي لاجل القياس الى هذا لكان لذلك لا لهذا فهما اثنان متغايران لا محالة
قال فاذا تحقق هذا ثم اشتق ذلك فكذلك ما عرف بحال في سائر المضافات الى الاختلاف
فيها لو اراد اتحاد بطلان هو انهم في المضافات المختلفة الطرفين فكذلك لم يوقف بحال في غيرها من المضاف
الطرفان متوافقان في صفة الاضافة كالاخوة والاتحاد والقرب والبعد والمماسة ونحوه

اشكال لم نشأ منها انهم لما راوا الى المسمى نوع واحد حسبوها شيئا واحدا وليس كذلك
في كل من الاحوال اخوه او مع ما الصاحب اذا كان زيد عمرو واخوه كان اخو عمرو منهما
غير عمرو بل زيد واخو زيد عمروا لا زيد وكذا الحال في المجاورة والمساواة وغيرها
امر لا يخفى على ذي بصيرة قال الشارح عرض واحد في محلين بسبب خفي من اشكال جسم
واحد في مكانين مثلا لحاج لا اعتبار لهم بان اسم الوصف واقع على افراده بالتشكيك
ولكن مع قطع النظر عن ذلك فان الوصف مشككا بالشدة والضعف لا بالنسبة
الحول علم اسم الوصف واقع على اقسامها بالتشكيك فيه لا اصعب البرهنا ساعلى الجوهر لكن
الى المشكك عندنا لم يوضع الوصف على بعض افراده او من السعي اذا الوصف لم كالطم
خراجا للمجهول لا يكون متعاونا بالتشكيك بل من جهات الحجة فان الوصف عارض للشيء
في الموضوع لا عن جهة وجهة فيه ولا يشهد ان وجود بعض الاعراض او من دوام
بعض اما كون بعضها او من ان الاعراض العارضة سيما ما هو مثل الكيفيات المحسوسة كالحرارة
واللون والطعم او من وجوه او الكم اما راسم الزمان العارضة كالعرض وبحركة وامثالها
كون بعضها اعدم من بعض كالسواد الحظ والحكم المعط وكالطرق في الكمال قال
لكن الاشكال انما هو في اصل الاضافة في بعضها موجودة في الاعيان او امور انما تصور
في العقل وكون للكثير من الاحوال التي لم الاشكال اذا علم ان كل الاضافات من الاشكال العقلية
الحصة الذات كالحلول والعدد والزمان المتصل في الحكم العطف واذا اسند صفة الوجه
وخاؤه فيه لكان ذلك علم بالعدم انكار الناس وجود الاضافات في الخارج فعلى الحكم لم
يهتم بالحجج وجوه والحس في تحقيق الاضافة بل من حيث بعضها من الامور الموجودة في
الاعيان او من الامور المصورة التي لم تحصها وقد قدمها انما هو الذهن فقط لكن من
الصفات والاحوال التي لا يوصف الاشياء الا بعد ما لم يحصل معقولة في الذهن وكذلك العضا المعدودة
بها ذهنا لطبيعيات لست كما رحت محصورة كما ان بينها او شبه كالكلمة والعلة والحد
وكذلك العقلية والبرهنة المجهولة والموضوع وما يكون بها الحمول كون المعقول صالحا للنفس

الاعراض

نحوه

او عكسها او كونه صورة او كونها مادة او حالة او محلا او عالما او محدودا او نحو ذلك
الموجود في الخارج لا يتصف شيئا منها الا لازم في الخارج لا يوصف بكونه كليا او ذاتيا او عارضا
لا بكونه جنسا ولا فصلا لكونه عرضا عاما او خاصة فعموم وجود الالم وجود الاضافات
انما يحوز في الذهن عند بعض الاشياء كالطالع في المعقولات الذهنية التي انما المعقولات
الثانية كالكلية والنوعية وامثالهما وجنس ونوع وامثالهما من المعقولات الثانية المحمولة على
ما في المراد من الكلية والطارئ بالمعقول من تلك المعقولات انما هي في الذهن بشرط كونه الموجود
والموضوع عامة معقولة حاصلة في الذهن حتى يكون الوجود الذهني قيدا للموضوع الها فانها لا الام
مالم تحصل في الذهن لم يكن معقولة لم توصف بانها كلية او نوع وكذا بشرط كون المحمول
لم يكن موجودا او وجوه على وجه الحلاق العرضية للسماء عليها وان كان حصولها في الذهن
لكن ليس عروضها للسماء بشرط وجودها في العقل بل العقل للسماء حيث كونها في الواقع بحال
يصح حملها العرضية والعضا المعدودة بها كقولنا السماء فوق الارض ليست مما يحصل
صفقا وجود المنافي من حمل تلك العضا ما خارجي مع كون المحمول لا غير موجودة عنده
منها لم كون العرض خارجي يكون في كون الموضوع موجودا في الخارج وكونه بحسب يصح
العقل مفهوم المحمول علم بشرط بان ذلك مسلم لو جهود ذلك المحمول ثم كون السماء مثلا
في الخارج بحسب نعلم منه العرضية وجودا زائدا على وجود السماء في نفسها اذ يكون في وجودها
لا على هذه فكونها بحسب بعض من العرضية هو وجود العرضية لا يفتقر وجود الشيء خارجا الا حد
عنه ومفهوم على ان في الخارج لما يصح المحمول ذهني دهو الاول الاضافات الموجودة الحاصلة
والمخارج الطالعين تحج ودلائل قال واحتجوا وقالوا الحكم بعلم الذي هو الوجه الهذه ذلك
لم ذكر في الوجه ان هذه حجة القائلين بكون الاضافات الموجودة الخارجية تحججهم قويه لا ترد عليهم
شيئا والمناط الذي تاحمه مسمع الرح قال وقالوا العرض الغاسيا لو كانت الاضافات
موجودة في الاشياء آه لم المنكرين لوجود الاضافات في الخارج احتجوا على ان وجود الاول لم الاضافات
لو كانت موجودة في الاعيان لزم التسلسل لانا نقول ان تلك الاضافات ومعاملاتها على وجوه

الصدم

في محل وكونها محلا سواء كان المحل احد الطرفين او مجموعهما او كلاهما اضافة اخرى غير تلك
الاضافة فان الابوة اذا كانت موجودة كانت محلا وكونها محلا مفهوم اضافي غير مفهوم الابوة
فان محل الابوة هو الاب ومحل الحالية هو المحل فيكون اضافة اخرى غير الابوة عارضة لها
عارضة للابوة ... اضافة اخرى اضافة المحل لمحلها ثم ينقل الكلام الى كل واحد من اضافة الحال
والمحل فان وجودهما انما هو عبارة عن حلولهما في محل ووجودهما له فيكون لكل واحد من الحال
المحل عرض وحلول او محل فهكذا الى غير النهاية ... التسلسل ... العلاقة
الرابع ان الاخ ... عن العلاقة الرئيسية ... الا ... اسم ... لا ... الا كل من
العلاقتين المذكورتين او لا ... العلاقة الرئيسية ... خارج مفهوم
على ... لا ... كونه ... العلاقة الابوة مع ... البنوة
... ليست ... العلاقتين ... العلاقة الرئيسية ... الرئيس ... خارج
عن العلاقة الرئيسية ... الوصف ... علاقة واضافة ... مغايرة لهما
فيكون الكلام في هذه الاضافة اذا كانت موجودة اضافة اخرى كونها محلا وعروضها لها
ويتسلسل الكلام الى ذلك ... الوصف فهو انه اضافة اخرى ... كانت موجودة كانت
لها اضافة عروض ... وقسم الاضافات الى النهاية ... الحجة ... المسائل
ولم يكن ... الاضافات ... موجودة ... لا ... لو كانت الاضافة
موجودة ... احكام الاضافة ... المحل في الوجود ... ان يكون الموصوف
بالعدم ... والوجود ... وكذا الموصوف بالعدم
يكون مع المعدوم ... موصوف بالعدم على القول ... بالعدم
القول ... مع ... العلم
اضافة فاذا كانت الاضافة موجودة لزم ان يكون ... موجودة فيكون العلم موجودة
... الحجة ... بالعدم ... الاضافة
موجودة ... موجودة ... وصف العدم ... وذلك ... ملزوم

وموضع الحجة ... الاضافة لو كانت موجودة لكانت ... موجودة ... لا
المطلق ... الوجه ... الاضافة ... ذلك
... الاضافة ... الاضافة ... لم يكن ... الاضافة ... بعد
على الاضافات ... الحجة ... الاضافة لو كانت موجودة لزم ان يكون ... الحجة
... الاضافة ... المذكور ... الاضافات ... جميعا
قال والذي ... السهم الطرفين ... المطلق ... الشمس
المذكورين ... الاولى ... الاول ... على ... اراد
الاضافة في الخارج ... في الخارج ... موجود
في الاعيان عبارة عن ... موجودة في الاعيان
... المطلق ... بالعكس
... المعقول ... اراد
... المعقول ...
فيكون الاضافة موجودة في الخارج ... لكان ... الجسد له
... المعقول ... المعنى ... والمثل
المعنى ... المساواة ... المساواة ... ذلك
... المعقول ... العكس ... المعقول ... العكس ... لزم
... العكس
... السماء ... الارض ... السماء ... الارض ... الفوقية
... الفوقية ... السماء ... الا ... الاضافة ... الا
... العقل ... الانطباع ... اعتبار
... الخارج ... الاضافة ... العروض ... بل
... الاضافة ... اللازم ... اللازم ... اللازم ... الى اللازم

علم بے معنا بالم آ و اما اللزوم فهو لازم مشتمل للعقل لايا اصاف او ان الا محمود الاعتبار كما ذكر ملا علم عرفه

لعدم انها الا امكان ما على المضاف اليه لا للعين و كونه معنى لالا احساء راسه على و امام جهة لكل

اصاف على ما اصاف او بين اصاف و الوصف لموضوعها فكلا اصاف وجهه و الموضوع و لكلف جهه فى

الموضوع اصاف او انطلاقهم من هذه جهة لم محمد لا ما و لم بسبب كونه اصاف الالوه مسلما على اصاف قالى

الموضوع لا له احدهما العاس فى السوه و الالوى بالعاس فى الموضوع فهما متعاران و الالتزام على

للاول و عدم الجهة لم بطلان كونه الشرط الموضوع دخوده لكن كون الاصافين معان سائر الا اصاف

اول و كما العقل الالوه مصاف لدلاله لسبب لاحتاج للاضافه او جرى بها الفرض معقول العاس للعلم

فالكمية الوه نوع من الاصاف و الكمية عارضا للموضوع او محمولا على نوع اول من الاصاف و الكيف مع السوه

او مع الموضوع اصاف اصالى او بالكون بعد الاصافة فمشتملها الا لا اصاف او ان فرد به الكم الا محمود

نقل للعقل هذه الالوه اعراض الا عنوان فقط فمشتملا لدلالة السبطه النوع لعاقل من المضاف المطلق

كالا العروض و الحمل نوع اوم الاصاف سوا و هو منه الخارج اوم او منه لكمها داود شئ الا عيان

كان وجوده مع شرط او وهذه المعالم الوجود مع شرط او سبب اعراضها على وجوده ان على تبعيتها او وجوده

مع شرط او لا للعقل راسه على مل العقل لعقل الحق و المعقول المحض بهذا النوع من مطلق المضاف كالالوه مثلا

فانها ما انها ان الاهو او ر فالالوه اصاف و وصفها للموضوع او مع السوه اصاف او ان وصفها الوجود

اللهم اصاف او لهما لحقه مصاف فالكلام ان نوع و احد بعضها موجوده و العقل فقط و بعضها موجوده

فى الخارج و الوجود له و العقل و المعنى المبسط بين المهيه و وجوده و الالتفات موجودا فى الخارج مطلقا

بهذه المباحث كذا و هو بعض المعقول كالعلم الالوهيات لها و الوه للاعراض للاماره كرده مثلا مال كما

على الحج الا لم تعلم احتياجه او كما كانت هيئة الالوه من حيث انها او قد علمت على المضاف

معقول و العقل فاذا حصل من الاعيان كان وجوده مع شرط او لنا له لا للعقل راسه على العقل وجوده

العين فهو وجود العقل الحق و المعقول الخارجى فيما بعد العاس كما او العقل ثبوت الا اعيان ممه

المضاف و معلوم انه معقول لها لعقل هو وجود العقل فكما كان وجودها و العين العقل معها يشرط او كل

معقولها ان وجوده و العقل الحق فى معقوله شرط او لكمه وجوده العقل و معقولها موجوده المعقول

نعس ؟	
قبان ؟ ر	
كمهم ؟ ر	

والنقل

والعقل اللهم عن راسه على العقل من وجوده العقل فلما كانت الالوه مصاف و ما لها لا ما ما او الآ

محمود اعتبار العقل و اعتبار لكله وجوده و الوجوه مع وجود ان او من حيث انه لا ان الطاوى من وسط

بها هذا النوع من الاصاف و العقل اذا عقل هذا المضاف كالالوه مع مضافيه الذى هو كونه السوه لا ما

لم يلحقها امر زائد على هذا المضاف العقلى من حيث او غالا و معاريه بل العقل من جهة الالوه و العقل

معقولها من العقل المحض و الالوه و نحوها كما لم يلحقها العقل و ذلك المتعقل اوى مع معا احد المعروض

لكن معقولا او الكمية العقل نسبة او معقولا عن ذلك المهيه او كونه المعنى بها معقولا او عرضى

الحق و العقل و بكذا الم العقل و كذا معها او من معقول او اجسام المعين و العرض كما المعنى

و معقوله للمعقول و العقل معقوله كل معه و معه كل معقوله مع شئ اجتماع اما كما او سواه التي

حد على سبيل الاعتبار الا اجسام جوهر و جوهر و هذا اعنى الهياه و الاسلام العقل المتصور فان العقل المتصور

المرء المعنى و العقل من وجوده العقل و معها الشرط و سلا احدا الالوه لا الخارج و كونها حاصلة فى العقل

تصور العقل الحصول لا او كونها معقول لها تصوره العقل العقل و لا او كونه لها مع شرط او لا الا التصور العقل

المعقول فالعقل لم يخرج اصافة للا بسط الى الهيا العقل المتصور على اعتبار ما من الاعتبار الا جسم

المكرر الى العقل لم ينتزع من بعض الاسماء او ذلك واحد منها و لكون و صفها العقل الاول المتصور

كالوجود و الوحده و الوجوب الامكان و اللزوم فانه الموجود مثلا اذا كان ذاته من الوجه

كانت موجودا بالوجود و اما باعتبار موجود به الوجود فهو بمعنى الوجود كما او موجود به وجوده الوجه

و لكل كالى فى الواحد فلو احد وحده و الوحده لها الهم اذا اعتبارت معقوله وحده او شئ

لوحده وحده لها اذا عقلت فحده او وحده اخر منسط اعتبار العقل فحقلت اللزوم و حط او

الزهم الا كذا فيها الهيا لا احد معنى فالمضاف اذا لم يكن مصافا للبسط كذا الالات لعاقل الكم معاو

الالوه كانت مضافا ما اضاف و عارض لما له و اما المضاف البسط فهو معنى و من مضاف و اضافه علم

بهو من جهة كونه معقولا مع عرضه مصافا من حيث انه بما المعنى فى العقل العقل و اذ انه اصاف و عالم الاعتبار الاول

شرط اصاف و ما الاعتبار انك العقل اصاف و كذا الاعتبار مع جماعا فان كونه الشرط مصاف امضافه شرط دو

اصاف سواء كانت الاصاف و راسه على او كانت فهكذا الحكم سائر المضاف كما حق و موضوعا اعم

عينه ط

المصادمين ؟ ر	
لكون ؟ ر	

العقل البسيط سابقا واحدا وعلى التفصيل احادا وذلك المفهوم وتعرفها اليه احادا او حيث
انه يعقلها في التفصيل يعقل شيئا او يتكثر احادا والمفهوم الذي حصلنا او هو المفهوم البسيط الذي
هو الاصل يتحلل اليه احادا وبالعرض بعد الاول يسقط الاعتبارات الا انه لكون الموجود
الواجب ليس الا احادا واحدة فقط لكن الموجود بالذات وكل شيء غيره ليس الا وجود واحد الا انه
للعقل ان يعتبر وجود الوجود ولا وجود الوجود وجودا او الا الاثنان وكذا في الطارية الوحدة و الوجوب
واللزوم والوجوس ونحوها قال فاذا اخذ ... مفهوم المفهوم والوجود جزء له
اما كون المفهوم اعم البسيط موجودا فلصدقه على كثير من الاشياء في الخارج ونحوه
من المفهوم او شيء من الاشياء في الخارج الا انه يكون موجودا او ... ذلك المفهوم وجاء
رسم ما دام كان حد المفهوم صادقا على شيء وهو كونه ... اذا عقل عقل شيئا او كان
الشرح اراد المفهوم فكان المفهوم موجودا او ... مثل الكل والاجزاء والعلم والمعدوم
المعدوم والممتنع ونحوها مما يصدق على حد المفهوم فكان المفهوم موجودا واما كونه من الا
فلا ... على ذلك فانه يدل على ان المفهوم ... الوجود ولا ... الا
الصفة الوجودية ... وجوده ... ويعقل ... فانه ...
قال واما القول بالعاقل ما يحدث العقل ويكون ذلك هو الاضافة والعقل
الوجود ... يكون المفهوم ... العقل ... المفهوم والعقل
لا في الخارج وليس ذلك ... اذ ليس حد المفهوم ... الفعل ... العقل
لا غيره ... الذي اذا عقل عقل شيء غيره او ... غيره ... في الخارج
ووجود الوجود ... الوجود ... او ... الوجود ... اذا عقل كان معقولا
بالعاقل لا غيره ... عقله ... او ... العقل ... المفهوم ... ملا
سوا عقله ... لا العقل ... الطبائع الكلية في الخارج كالنوع الطبيعي اولم يو
... الطبيعي ... الكلي الطبيعي والنوع الطبيعي او ... الطبائع الكلية موجودا في الخارج
انه ... اذا عقله ... كان معقولا ... الاشتراك بين كثيرين ... بالذات سار

او بالوص ... في الخارج الا ... في الخارج ... العقل ... العقل
مما لا دخل له ... المفهوم والعقل ... لا دخل له في ... المفهوم
عوارض العقل للعقل الذي ... وهو المفهوم الذي
... المفهوم قال ما المفهوم موجود الا ... وجوده ... لكان
... المفهوم ...
... المحقق ... الكل ... الناس ... المطار
... الوحدة
وسائر الامور العامة ... الاعتبارات ... المفهوم البسيط
... كان موجودا ... الا ... الى
هذه ... قال واما المعدوم والممتنع واحد ... معدوم ... ذلك
... المعدوم والممتنع ... الموجود
اذا عقل ... ليس المعقول ... في الخارج ... وجوده
الموجود ... من المعدوم ... الا اذا كان ...
موجودا ... العقل ... الطبع ...
المعقول ... في الخارج ... في الخارج ... بالذات
موجودا ... المفهوم والاعتبار ... من المعدوم والممتنع ... الاول الثاني بالوارم
... بالعرض ... في الخارج لان ... الاتصاف ... لكونها
... الاتصاف ... من الاتصاف ... اذا
... الذهني ... صورة المعدوم ... صورة الممتنع ... المعدوم
والممتنع ... في الذهني ... صورة
... العقل
... موجودا ... المعدوم والممتنع و

من المضاف الى الاتحاد الا في الذهن بعد عدم تحليل من المضاف ما هو موجود في الخارج كالابوة والبنوة و
والمجاورة والمحاذاة وغير ذلك ومنها ما هو موجود في العقل كاضافة الكلية والنوعية والجنسية ونحو ذلك
والوضع والتعادل والسابقية كالاضافات المرادة كلزوم اللزوم ولزوم الوجوب ونحو ذلك وايضا
النوع من العدم من الاضافات الذهنية عند الشيخ بما ذكره في دفع هذا الاشكال ولو ان الحس يدرك
ما ان الحكم بتقدم الاب على الابن ليس من الاعتبارات الذهنية لا لطالع ما هو في الخارج ولست الفعلية
المعقود على الحكم بالمعية والتاخر الزمانية على الامثال لكون ذلك كذلك فيما ان الابن كان او وجد
كان [illegible] لا ان [illegible] لا تصدق بعدها ولا مطابق لحكمها فيها فاذا صح الحكم بها
تصدق [illegible] على امر خارج [illegible] موجود من هذا القبيل التقدم الزماني فهو بها تصدق على ان بعض
الزمان ومعاريها بما يحكم بكون هذا التقدم من قبيل المضافات الذهنية الغير المنتزعة من الموجود
خاصة ما هو في التقضي عن هذا الاشكال لا ضعافه وسائر كتابنا لو بعد لم المعيتين كل شيئين
كلمه جر
لا يمكن ان يكون وجودها فالمعية بين بعض وبعض البسيط كالمعية بين جسم وجسم ولا يكون على غير
ما او المعية موجودة معا ولبعضها الى البرق وبعضها الى الموت الكلية مع جميع البرة الواحدة
ما او الزمان كلها موجودة في الذهن معا على انحفاظ الا الاتصال الوحداني كما هو موضوعان
والذهن جر
وحدتها الوجود في الاتصال لا باعتبار حدوثها وتعاقبها ومعيتها وتسمعها فاذا جاز ان تكون
واحدة ما لا اتصال ملحوظ كونها معا في الوجود فكذا لا يمكن وحدتها الا من حيث وحدتها الا
الحس من الوحدة ما حاجتها في الوجود ومعيتها الحصر لا يمكن الا نحو التقدم والتاخر وما يطلق
لعدم اجزاء الزمان بعضها على بعض هو لعدم كون وجودها الخارجي ولو ان هذه المعية بين اجزائها
الا وجودها في الذهن معا فدل على ان عدم بعضها على البعض بعض هو بانها التجدد والتقدم
مع قبليتها وبعدياتها الزمانية واقع كلها في وعاء الدهر مرة واحدة على سبيل موجودة
لوجود واحد دفعة دهرية كمعية العالم كله عند الحكيم الا ان الحس يحس واحد واحدة
حصصه على سبيل من اشتماله على اجزاء مباينة الوجود متعاقبة الاكوان ولهذا التحصيل
سبع السنة الماضية والثالثة اذ الفرق بينها الى الثانية باعتبار اخذها والتقدم والتاخر

من الاشتراك الزمانية المعاينة لا لاجزاء الزمان المتعدد بعضها والمساواة او نوع الموضع عند الاعتبار من تغايرها
ولما السابق بالطبع باعتبار اضافات التقدم والتاخر من هذه الاجزاء الزمانية لكان لها اذا كان النقص في
التقدم على النقص او والتقدم في اول المساواة على نقص وعلى ذلك كلها معية وجود بها يصح اضافة بعضها
لبعض من النوع من الاضافات التقدم والتقدم اللذين يحسبهما لا يجمع الموضوعان بها وان كل واحد
منه المعية في الوجود ليست التقدم الزماني ولا التاخر والتاخر الزماني اول المعية كما اشرنا اليه الزمان من اشتماله
مع الفعل واحد هما موجود بالاخر بالاخر او بالاخر فان من التعريف لا يحكم بمعيتين بالقياس الى الزمان
لكلية والتقدم نوع من الاضافات والمضافات معا والمعية بالوجود والتقدم نوع من الحركات التقدم والتاخر
وانما التاخر من الزمان ولو ان بالعرض وكذا الثاني والمعنيين التي بعد علم انه من اجزاء الزمان لكونها متصلة بالاتصال
واحد هو واحد من الوجود بعد ان ليست لها وكثيرها وما سبق ذهن الصعف المحض والتقدم وكذا اجزاء المعاني
من ذلك [illegible] في المعية في الوجود الواقع والتقدم والتاخر واللذين ليسا في باب اوله اول مع جميع على ان
بالعادة والعلم في الاثر وعلى ان يكون العالم بالعادة موضوع العادة ولكن من ملاحظة العلم المتقوم
العاقل جر
وكل علم هو الصورة الظاهرة عند القوة العاقلة واما في الخارج فهو معلوم بالعرض وعلى ما عليه الحكيم الصادق
العاقل العلم لو يمتنع العلم الا بالحضور عنده من الصور كصورة الفاعل عند الكتاب العلم حاصل بنا وسبق صورة
الفاعل على الفاعل مثلا لكان الوجود حيث الامر ولا ما مع الحول كاضافة العالمية من الاضافات الذهنية الى
لا انها ليست في الخارج اذ العلم بالكلي الكل الواحد في الذهن كما يسمى بكلية الاضافة العالمية بالكلي
السبيل الى الوجود الى الكلي انما الطبيعي المطلق وحده او يحصل العام يحصل وجود ذلك الجنس من الاضافات الخارجية
تحتاج لوجوده او بحصول الطبيعي بكونه موجودة في حصول الماهية من المطلق وحده او من العام وحده بكل ان
العقل الى كل ان مع كل ما ليس بالخارج مشترك لامر معلوم لصدق الصدق على الاثر او ينتقض او يصدق ذلك او ما يكون
فاما والتقدم وكونها الستة الاقسام الاضافات الخارجية من الى الفعل الى الاخر مع ما في الاول الى المعيشة الملاحظة العادية
من ما سبق الطباع الاعتبار والامر لكلية انما هو ما وقع السبيل الخاصة فانه يعول له الاعتبار وان كان
من الموجودات كلها من الاوائل الصعب الوجود ان الامر كلها على ما على لهم الاسماء والا من وجود
لعين اذا التعاقب هو ما صار بهم الاسماء الوجه تقرر ولا يكون او داس او مما حصصه على ان

المكرر ح ر — من يكون شكل الكل شعره سعر ما لا وجود له وجود الطرفين من واحدة ثابتة ثم جرى شكره

المعلوم ح ر — صورة من جهة المعلول لا واحد من ذلك اذ ذاك ساكنا ويكون حركة اجتماع صورة مثل ذلك

اضافة الهيات المعلوم والمتقدم والمتأخر والسعد وغيرها من نحو ذلك فلا وصف لذلك

بحسب المتصوره فيه ذلك **قال** المقالة الرابعة في المقاصد مشتملة على بعض احوال الموجود بما هو

موجود وليس كاقسام الوجود والواجب والواحد والمعلول العرض والواجب الكلي

وان مباحث المقالة الكلية كالجنس والنوع والفصل والخاصة تحت العوارض الذي هو العرض

الاعتبار وهي كالمتقدم والمتأخر والحادث القديم والتام والناقص ونحو التمام والمستكفي

والعلة والمعلول لكن السبح ومباحث العلة والمعلول وافردت لمباحث المهية بحث من راسه او

ما هو راجع الى بيان العلة المادية بالجنس والعلة الصورية بالفصل العارض

لان المركب من المادة والفاعل بالفصل والكلي العارض بالجنس في النوع والغاية

الانسب بالنوع والعارض بالجنس سماو المركبات الخارجية **قال** فصل في المتقدم

والمتأخر وهو مع الكلي على الامور التي تعم الوجود والوحدة موضع الانواع

لم يتكلم في الاسماء التي تعم جميع الخواص اه لم يكن الاسماء المحمولة وهذا العلم الذي

عن احوال الموجود بعضها امور تعم الوجود موضع الانواع ثم لم يكن الواحد عالما

لما هو عليه العام لم الوجود ليس بالحيثية بالعام لكن ليس كالنوع منها

من كالمعلول والواجب وبعضها امور تخرج من الانواع للوحدة ولم يكن الواحد عاما كما

كاقسام الوحدة من التشخص والنوع والجنس وغيرها وبعضها امور لم يكن كالعوارض والخواص للوحدة

وبعضها امور هي كالخواص والعوارض للوحدة فلذلك لم البحث عما هي كالانواع اذ هي بالعدم

على البحث عما هي كالعوارض وكذا البحث عن احوال الوجود بالعدم ثم البحث عن احوال الوجود

لذلك ح ر — ولكن ما السبح بذكر عوارض الوجود ثم عوارض الوحدة كما انه بما هو كالانواع سابقا على

الذي كالعوارض وما هو من اقسام الوجود ثم ما هو من اقسام الوحدة لما هو كالجنس الذي وجوده العام

وقد يشار الى انه كيف يكون هذه الامور من عوارض الوجود لا من انواعه مع انها من احوال الموجود

يوجد من مصدره **قال** ثم المتقدم والمتأخر ولم يكن مقولا على وجوه كثيرة فانها لكل واحد

يحتج على تسلسل المتشكك في رواية ومع المقابل لكن لم الاطلاق المتقدم على اقسامه المذكورة

الكون بمجرد اللفظ او بحسب المعنى بل بالتواطؤ ام بالتشكيك واكثر المشهور من احد الاخوة الخمسة

على الكل بمعنى واحد متواطئا لا بالتشكيك ورده السبح لكان معنى واحد واقع على افراده بالتشكيك

وذلك المعنى ولم يكون المتقدم من حيث هو متقدم شرطا ليس المتأخر ويكون الاشراك والا فهو موجود

للمتقدم وما اورد عليه من اسم من المتقدم الذي يطلق وجوده عند وجود المتأخر واذ ذاك

ان متقدم بالزمان الذي للتأخر وبالزمان ليس موجودا للمتقدم عند وجود المتأخر ولا انه كان موجودا

ان كان المتقدم من الزمان ما وجد للمتأخر واصلا مطلقا وجوه ازلا بالزمان بحيث معه لا يوجد

عرض ح ر — ولكن بجوابه ملاك المتقدم في كل قسم من الاقسام من نوع ما فيه المتقدم ادم حتى فلذلك

المتقدم في المتقدم بالزمان بعض طبقات الزمان ولا بد لم هذه الطبقات يكون محصورا مما هو متقدم

حين ر — حين بالزمن محصور مما هو متأخر ولا تقول من المتأخر والا وقد بحثت المتقدم وليس العرض مع

لو لم العقد المشترك لتمام الوجود بل اراد لفظ المتقدم والتأخر وليس المتقدم على العدد المشترك

لم يوجد على الاطلاق ويكون الاشتراك للمتأخر والا وقد وجد للمتقدم ليس بعد ما بعد لو وجد لكن

المتأخر لا وجود له لا يوجد مسلما للمتقدم كالطرفين وبحسبه في المتقدم على الكل المتأخر وجوده

عن الاول نعم فكان شيء لم يعد ذلك ما يكون من حيث هو في المتقدم وكان المراد وان

لم يصح من اللفظ وقال بعض العلماء لم جميع اقسام المتقدم اربع كونه انه لو وجد للمتقدم الا هو

الذي فيه المتقدم او من المتأخر ود صاحب المطارحات لم يدل ليس بصحيح قال المتقدم بالزمان

ليس من جهة الزمان امرا وطرا من المتأخر واما مطلق الزمان فليس لاحدهما اولية الا و

واما الزمان الخاص فعند احدهما وليس يوجد الكل منهما حتى يعم من الاولوية ولا يمكن ان

هذه الاولوية بحال المتقدم فان المطلق يحصل من المتقدم ثم اذا فرض الكل متقدم ومتأخر

بالزمان ثم الحركة لم يحكم بان الزمان لعدم احدهما اولى فانه بالعرض الكل متقدم من جميع الوجوه ولكن

بالشرف او بما او لا غير وليس بينهما بالذات في هذا المطلق من حق احدهما اولى بالمتقدم على ذلك الكل

من ذلك واذا عرض كلاهما معدومين بالقياس الى ما له شعور ذلك النظر ولم كان احدهما اولى بالعدم علم ان الآخر لكن كلاهما معدومين لكن احدهما معدوم والآخر متقدم وجود بعض الناس الى انه موضوع على الاقسام بالاشتراك اللفظي ويرد القول بالتخصيص لم اراده الاشتراك اللفظي بالقياس الى جميع الاقسام فانه وجه القول المشترك بين بعض الاقسام ثم كاطلاق العدم على المعدوم بالطبع والمعدوم بالعلم كاطلاقه عليهما وعلى العدم بالمعنى كما يسمع فلا يسعد لمن يكون اطلاقه على البعض بالاشتراك المعنوي وعلى البعض بالنقل او التجوز لانه لا يسعد لمن لو والمنقول اللفوي او المجاز اللغوي حسب اصطلاح قال الشيخ وغيره من الحكماء واحد واجمع ما يطلق عليه لفظ العدم اشتراكه معنى واحد هو المعاون الى الاولوية من الجامع وهو معنى كالزمان او المكان او الرتبة او الوجود والوجود او الفضل او الشرف حكموا لكونه اتفاقا معنى واحد ويا ذكرنا ان الجميع اقسام العدم من الناقص وكلام الشيخ حسن ولا وجه للقول المشترك بين اقسام العدم ثم ذكر وجه النظر ما وانما اورده صاحب المطارحات لم المعدوم بالزمان اوليا بالزمان من المعاونه بالجواز لانه اعدم كون العدم هنا الاولوية فالعلم تحصل من العدم على المثل الوجودي الا المعدوم على العدد المشترك لا الموقوف تحصل فيكون اللفظ يليه لكون لما لا اعدم معناه انه اعدم بحال الزمان وهو غرضا هو المعظم الاشتراك بين المعدوم فلا مصادره فيما علمناه وقوله باسامه اذا اوض الكلام ولما يكن لا يعقول لم احدهما اولى بالعدم من الآخر وبالزمان من الآخر فلا يرد عليه ما اورده لم اقسام العدم بعضها اولى بالعدم من البعض الآخر واما المعدوم في كل قسم فهما ولما ما هو الذي هو ملاك العدم على المساوي ولا يلزم ان يكون اولى بالعدم من الآخر فان لا اشتراك في كون معنى المعاونة المشكك انه يكون بعض اقسام المشكك بين اراده وبعض معناه من البعض الآخر فكذلك معنى العدم واقع على اقسام بحسب ما هو المشهور بالتشكيك فلا يلزم من ذلك ان المعدوم في كل قسم يكون اولى بالعدم من المساوي فيها الغلط انما انه من خلط بين المعدوم العام وبين القسم

العدم قال والمشهور عند الجمهور هو المعدوم بالمكان والزمان وكان المعدوم والعلة سابقا رتبة ورد ذكر اقسام العدم والمساوي وكيفية تشويشها ثم بعض مع السبب على العدد المشترك فيما كان رأيه فالمشهور من اقسام العدم بين الجمهور هو ان الشيء اعرف بالمكان وبالزمان ودلك لكونهما والمرتبات بالكون عند حكمان عندهم او لا لا من ابهام رتبة وهو وقع فيه فيكون من ادوم عند اطلاق العدم على ما هو بعض من الاسم لم على ذلك المبدأ احد لا الطبائع هو بعده ولا لشرف ما هو السبب الاول وقد بدله الاول والكل حال او الزمان بالنسبة الى الآن الحاضر او غيره لكن يختلف الحال وسياق لكن الاشخاص والمسبب بالنسبة الى الآن ولا علم لكن الوضع فيهما بين لم يعرف كل قسم من اقسام العدم بخصوصه علمه لم ما ذكره من العدم الزماني هو بعينه حال المعدوم الرتبي من حرف الوضعي لكن اشتراكها في احد من اقسام العدم من ذلك ان ما لم رتبة فلان او بل لا يطلق رتبة لنوع العقلاني العين والكل احدها وتفصيلها محصوصين في كل يلزم اعني العام وهو اعدم ما هو المحسوس وذلك الترتيب اعم من لم يكون طبعيا او وضعيا او اتفاقيا فالاول كما بين الاجناس والانواع المرتبة من جنس الاجناس الى الانواع الى جنس الاجناس اذا اخذ الجنس مبدأ فالحال في المعدوم والتالي بحسب كلام الشيخ حسب اخذه احد منهما او غيره مبدأ ولم كان بالوضع لكن الفرق السبع العالي ليس بالوضع واما بالمعنى الطبعي والثاني كالمراتب ورتبة كالمراتب في دار واحد كالجنبية في الصف والكهول والشيوخ والعوام رتبة لحسب الاخص كما بين اجناسه ومضى لكن ذلك بحسب المبدأ والحال الشيخ بالنسبة لكون رتبة المعدوم فكونه احوط من الاول لمن يكون اعدم مما هو كل الساقط من الكهول اذا اخذ الرتبة من الاصل والصف الى الوجه واذا اخذ السماء بحال الآخر والعكس حال المعدوم والتالي والذي بينهما بحال الرتبة وما لكن وهو الرتبة في الصوت الصاعد لكن الشيخ والنظر في السماء انما هو من الواضح والحاضرة وصنفه وكذا رتبة الكلمات الالفاظ والكلام والكتابة كما عداد بحوالات او المثال الواقع على رتبة حاصل مكان او غيره لانه بعض وليس طبعي الوجود والمحض للاتفاق واعلم لكن اعمر الناس تشوش عليهم الاعتبارات وكان الحدود الفرق بين المعدوم بالطبع والمعدوم الرتبي الطبعي اذا اجتمعا ولم يعلموا ان المعدوم الرتبي الطبعي اعم من المعدوم

بالطبع وابدا الخلف لكالو الى فيصير المعدوم مساوياً والعكس اذا احل المساواة او السابق الطبيعي او
تحقق المعدوم الطبيعي كذا لا يمنع خلط بعض المعدوم بالطبع الذي لا يجامع المساواة والوجود بين المعدوم
ما زال اذا احتمال شئ واحد كالمنظوم بالقياس الى الحواس المذكورة بما بينها معدوم على ان
وهو ظاهر بالطبع لا اتحاد جملة اسماء بل بالملازم فمن المعدوم عليه مدام المعدوما والذي
ربما الطبيعيا فالا وجه عدم اجتماعها معه والا كان وجه كونها مسالة عرفية والكلام جهة
كونها واقعة ورتبة مع بين درجات اشكالا لا يحل العرف عارض منه سواء كان حداً و
رسماً نحو لعدم ضياء والظلمة ام لا **قال** ثم نقل الى اسماء اورد لحال العالي الفاصلة
السالبة والوجه الفصل بعد ما اه لم يسم المعدوم بعدها لعل الى اه وفرقوا الاثر وبعد الحكمة
الى مطلق الشئ سواء كان من المحسوس او من غيره وسواء كان من الامور الطبيعية او الوضعية او الاعتبارية
الى اسماء اقرب الكمال والنقص بمحل الكامل شئ ولو وانح حسن بعد ما على ما ذو من ذلك اوّلها ح ر
الا فرعها المقصور عند الحكماء فالمعدوم بالشرف على سبيل التغليب في الوجود الشديد الظلمة الشديدة
معدوم الا بالمرتبة في النور الضعيف والظلمة الضعيفة فيها كانه مدخل لعل الظلمة المشتركة كما بين
المحدود وكذا المعدوم الذي ولد او في بعضهم من الشدة والضعف باردها والظلمة العارض بعض
الافراد وانتقاضها والاول وعلى هذا النحو هيها العام المفهوم المشترك في الطبع المعدوم تمامها ان في
الكامل في ذاته بالنسبة الى الناقص وليس لم يوجد لم هذا الكامل الا وهو حاصل للمقابل مع
زيادة كالسواد الشديد فعلم الظلمة السوادية بالنسبة للسواد الضعيف وليس السواد الضعيف تلك
الظلمة الا وهو حاصل للسواد الشديد مع زيادة وكذا الحال في كل كامل وناقص [illegible]
كالمخدوم بالقياس الى الخادم والرئيس بالقياس الى المرؤوس مع بعض الافراد الاختيار في
المخدوم والرئيس سواء الكل من في الخادم والمرؤوس فيوجد المخدوم مع الاختيار [illegible]
[illegible] الا وجه حصر للخادم وكذا تقع هذا الكامل في الخادم ومع المخدوم وكذا الرئيس المرؤوس
واعلم انه ليس للمعنى المشترك المتفاضل في هذين المثالين هو معنى واحد [illegible] ما يتوهم ح ر
العقول لم اذكر [illegible] من الخادم والمخدوم لو كان المتفاضل حكم كان الخادم اولى

لها ح ر

بهذا المعدوم في المحدود وكذا الرئاسة ليس معنى مشتركا فيه الا انما هو المعنى المتفاضل في بعض الافراد وكمالا في اختيار كالاعتبار ح ر
والقوة والقدرة والحكومة ونحو هذه الامور الى لا ينفك عنها [illegible] باختيار الرئيس عنها ح ر
ما فيظن انهم منه بعدم بالطبع وهو عن اداتها على المراد عليه الاختيار الذي في الرئيس هو الكل و
احضار حال المرؤوس سواء كان مسالا كلام لا ثم قال نقلوا ذلك الى ما يكون له هذا الاعتبار بالقياس دليل ح ر
الى الوجود محل الشئ الذي له الوجود ولا اه [illegible] لعل الى المعدوم ومعادلة واجابة بينها
تصور المعلوم للحاجة ذو العقول في ما لعدم نفس المعدود المجهول الذي المسؤول الله بهما من حتى
لا يدرك الا اذا العلم بخلاف في بين المتقدم وهو المعدوم بالطبع وما كان اصل الوجود محلا الوجود
الذي يحتاج اليه موجود سواء كان علة او مادة او صورة او شرطا او غير [illegible] ما علم ان
لم يوجد اولا ولم يمكن الاثر موجوداً والا لا يمكن وجوده الاول وكان الاول موجودا
فانه المعدوم والثاني وهذا تعلل الوجود مثاله الواحد والكثرة ادلتي شرطاً الواحد لم يكن الكثير
موجودا ولا يمكن للكثرة وجود الا وقد صار الواحد موجوداً قبله ولا يلزم من هذا ان يكون الواحد
فاعلا معطيا الوجود الكثرة ولا يكون [illegible] مجرد كونه [illegible] الذي لم يعط الكثرة وجودها حاصل بالتالف
منه ومن غيره يكون في حصول الموجود المعدوم **قال** ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود
جهة اخرى فانه اذا كان شيئان اه الوجوب بين هذا الموجود المعدوم والمعنى الذي [illegible] لم
المعدوم وما كان فيه احدهما لعلة الوجود في الاول كما [illegible] الوجود فكلاهما
يكون وجوده حاصل من الاول ووجوده الاول ليس من [illegible] دائم [illegible]
فلم يوجد دائما لم يوجد ولم يوجد من الاول وجود الثاني وجود دائم [illegible] الاول
بها وجدام وجوده لم يكن على حول [illegible] هذا المكلي الوجود لذاته فتى لو كان معدوم بالوجود
والوجود على هذا اولا [illegible] وذلك كونها معا في الزمان او في الدهر [illegible] المعدوم [illegible] وذلك
المعدوم والثاني وكذا التلازم بينهما في الوجود لا [illegible] وكذا اليد والمصباح وعلى كل
حيثية وملازمتين لكنه ليس مشترك للعقل ان يقول لما تحركت اليد تحرك المصباح وليس له
ان يقول لما تحرك المصباح تحركت اليد ولم كان له ان يقول لما تحرك المصباح كان دليلا على ان

معين ر
لكنه ليس للعقل لم يتوان لما تحرك المصباح تحركت
اليد ولم كان لم يتوان لما تحركت اليد تحرك
المصباح وليس كذلك الا العقول ح ر

الى قد تركت الملازم منها السلب بنحو واحد فاحدهما مستلزم للآخر ويمكن موجه وان الآخر مسلم
للاول ويمكن من حصل كان الاول وقد حصل لا من يلزم بعد او منها ما لو كان الاول ليست منفصل الآخر
الثالثة وليست الثالثة مستلزمة للاولى اصلا ولهم لم يتمسك بها **قال** ولا بعد ان يكون الشيء مع اتحاد جهة
وجه من وجوده ان يكون علة لنفسه بالطبع فان الشيء لا يجوز ان يكون بحسب يصح ان يكون علة للشيء الآخر
ليس الى العلة ما لم يجب كونها علة لم يكن علة بالطبع ولو المعلوم ما لم يجب وجوده بالغير لم يكن موجودا
العلم من اللوازم لما هو علة لعلة العلم من الصفات الزائدة على ذاتها لما ذاتها
وكونها علة للشيء واحد في الواقع بلا تقدم وتأخر ولا مغايرة بين ذات العلة وكونها علة الا بالاعتبار
فكلاهما يكفي بالامكان العام ان يكون علة الشيء صحيح ان يكون علة له وجهة مستقلة خاصة من لوازم الذات
وليس علة كونه المعاصرة بها المحافظ على وحدة الباري جل اسمه وبها كشف ارتباط الموجودات
اليه على وجه لو وقع العارف روح من ابهاتها نوره وشئونه ذاته وتجليات جماله وجلاله وعلامة
ذكره من الراهن على ان العلة ما لم يكن شرطا كونها علة لصح ذاته ما لم يكن لذاتها صورة في العلم
او لا يكون لذاتها صورة منه فعلى الاول يكون لصح ذاتها وكونها علة شيئا واحدا فلا يكون يتخلف
المعلوم عن ذاتها ولهم يكن باشتراط امر لذاتها فلا يلزم كونها علة من زيادة والتمام شرطا يلزم
وهنا على ان العلة من ذلك المجموع ثم الكلام في ذلك المجموع كالكلام في الاول فظهر ان الشيء
يكون لذاته بلا زيادة قيد او شرط علة موجبة لذلك المعلول فكلا على بحسب ان يكون معلولا لها او انما
ذاتها الى من بها علة ولها وجوبان وجوب كونها موجودة سواء كان من ذاتها او لغيرها ووجوب كونها
علة وهو الضرورة الذاتية المقيدة بما دام الذات في الواجب الوجود والعطف المعقودة
بها المحمول فانها الضرورة المطلقة كقولنا الانسان حيوان واطلاق هذه الضرورة بالقياس
الى الضرورة الوصفية والوقتية وغيرها واما الثانية ما دام الموضوع فهي نوع من الضرورة
الازلية وذلك لا يدل على ان العلة لما هو علة بالطبع من المحمولات الضرورية والصفات الذاتية
كالحيوانية للانسان واعلم ان كل ممكن محفوف بوجوبين احدهما الوجوب السابق وهو كونه على
بحيث يكون العلة بالاختيار وذلك الوجوب اللاحق وهو الضرورة بشرط المحمول الثاني كل موجود

وجوده ممتنع لم يكن معدوما لاستحالة اجتماع النقيضين ولو امكن كان معروضا لها اما بهذين الوجوبين
وجاهل الامكان الذاتي تحت المنتهى قول الشيخ هذه لذاته ممكن ان يكون على الشيء وممكن ان لا يكون
بما اي الشيء الذي يكون وصف المعلوم فهو قبل وصف الشيء بكل ما يتعلق ويقولون ذلك المحكوم هو
ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون بما اي الوجوب اللاحق والغرض انها مستلزم عن ذاته ما دام وجوده
فثبوت العلة الشيء يستلزم لعروضه الامكان عن قوله [illegible] ان المعلوم هو ممكن ان يكون
هو موجودا اشارة الى اثبات الوجوب اللاحق وقوله الامكان الذي بعد قوله ولا من حيث ذلك الى
العلة ممكن ان يكون اذ يكون المعلوم فلذلك سقط الوجوب اشارة الى اثبات الوجوب السابق قبل الامكان
لعلة الى الشيء الموجود علة لكونه ما دام كونه بحيث ممكن ان يكون شيئا ولم يلتفت لاحد بحيث ان يكون
الشيء كونها العلة شيئا ولا [illegible] الوجود والعلية قوله بعد ذلك سقط الوجوب ليس بصحيح اذ ولا
على ما ذاته فتحقق **قال** وذلك ان كونه الشيء الممكن لم يكن ليس لذاته ممكن ان يكون فيه كونه
ممكنا لم يكن ليس كما وان لم يكن الشيء عنه آه ذلك الوجوب السابق بالبرهان وهو لم وجود الشيء
عن الذي ممكن ان يوجب منه ذلك الشيء ولم لا او هو ليس النفس كونه ممكن الا بحاله والامكان بما
بالعرض [illegible] الا بالعلة والعدم منشأ الوجود العقلي بالتكامل لم لا شك [illegible] وذلك لان
الذي ممكن ان يوجب شيئا عن كان في وجوده عن اولوية كان اولى وجوده عن [illegible] كان اما العلم
وعدم وجوده عن اولى يلزم الحكم في الطرفين بحال [illegible] ممكن مع الشيء وعدم [illegible] لا يكون
في الذي يوجد والذي لا يوجد [illegible] وحال [illegible] وجوده عن عدم ولا العلم
حال [illegible] لا [illegible] ولا [illegible] المعلوم [illegible] وحالة
وحال لا وجوده [illegible] العلة على الوجود [illegible] ولا كونها على الوجود الشيء [illegible]
على عدمه والعطف الصحيح [illegible] العام [illegible] المساوي [illegible] الاتحاد
موجبا [illegible] الكلام [illegible] الامكان باقيا
بعد الاعتبارات الاولوية [illegible] الاولى [illegible]
ذلك [illegible] لم يكن [illegible] الامكان [illegible]

كالمرح العام سواء كان واحدا او كثيرا متناهيا او غير متناه فما بطل حكم الامكان وصار احد

منها الكان موضوع العلم بالجسم ليس ذات المعروض علة او لا او لا وجود لما هو موجود

المجموع المركب وهو الذي وجود من جميع الهال سواء كان ارادة او سهوة او غضبا او

طبيعة حادثة او غير ذلك ولو كان امرا خارجا منتظرا لكون العلة علة كعدم مانع او حصول شرط

او مجيء وقت او وقوع وقت كفضل الربيع فاذا حصل لم يصر العلة بحيث لا يوجد صدور المعلول

عنها الا على امر او وجه صدوره عنها او عدم امتناع صدوره فاذن ما لم يحدث وجود المعلوم عن العلة

لم يوجد فالعلة بالجسم من الزوج بها وجود المعلول وجود لنا كونها علة فالذي يحتاج علته اليه

علة بنفس هو علة قال وهما معا في الزمان او الدهر او غير ذلك ولكنهما ليسا معا في القياس الى

حصول الوجود وذلك انه لما ثبت لم يكن علة يجب وجود المعلول ويمتنع عدمه وكذا المعلول لانه يكن وجوده

الا لسبب وجود ما يجب وجوده فكلاهما يمنع انفكاك احدهما عن صاحبه فهما معا في الزمان ان كان وجودهما

في الزمان بحركة السد وحركة المفتاح او كانا معا في الدهر ان كان وجودهما في الدهر او كانا معا

في الرتبة والوجود بين هذه العلة والمعلول متغير ومتغيرة من حيث ذاته غير متغير من حيث ... مغيّرة متغير مع متغيّرة من حيث ٢٠ ر

ليس لاجل حيث عرة ... حيث ثباته او وجوده مطلقا هو المعرة ... كالعقل العلّة

مع المعلول قيل لها الرتبة وهذه معان يحصل عن فهم الحكماء بهذه الالفاظ التي ولكن الامر

رعم الامام الرازي انها الفاظ ما ... ليس فيها معان يحصل بل انها بحث فلا يحصل المراد

اعلى العلة اسم لما بالعلة هو اسم لما ليس المتقدم ... المتاخر زمان وليس التقدم الذاتي المتقدم بعد

التي للتاب ... عنها المعلوم الحال عن التحصيل وذلك تابع للمعنى الذي بين المتغيرات

كالحركة مع الزمان من تجدده متبدله بحوجوده ... من نوع آخر من المعية وليس كالمعية الزمنية

الواحد حركة وصفا وافعال الاولة ولا كالمعية الزمني المعارف وتعلق الزمان او

لحركة وما تجاه الفرق معقول التحصيل سواء كان لهو لنا او عن لهو لنا والتحصيل لم يحطا

وكل من على عبارة مخصوصة ولا لو لهما التحصيل الا دلالة العبارة على المعنى على ان

هذه الالفاظ ما هي مستعملة في لسان الرفع في معان ... هذه المقامات بهذه المعنى لهما في الوجه الالفاظ ٢٠ ر

الساير

لاسيما وكونه احدهما احق بالوجود واقدم من الآخر واما كونه لم يقال السابع من السموات ... المحسوس

من السابع ولم يكن ما معا في الدهر وكذا القول في حركة السد مع حركة المفتاح وهما معا في الزمان ثم اعلم

لمن من العلة والمعلول بمعنى الصانع اذ المتصل بالكلام من حيث متصل قال لانه لم يكونا معا

فالقرب وهذه المعية ... لغبارة ٢٠ ر ... للعدم والثاني والذي ... اصل الشيء مع قطع النظر

عن الوجهين بحيث مفهوم العلة والمعلول فالمقدم من العقل انّ العلة وجود لا وصف العلة ولا لها

معدوم علة وكذا المتأخر والمتأخر ... ذات المعلول ووجوده لا وصف معلول لمن ... المعدوم

على ... اما العدم على النقيض بحيث الوصف الذي هو العدم لانه وصف لها ولا يوجد الامع وصف

الثاني وكالحق ... متقدم بذاته لا يوجد وكل منهما موجود بذاته لا يوجد والى صفال

لكونهما اضافيين معان في الوجود لا العدم لاحدهما على الآخر قال والعاقل لا يقول ان ادا كان

كل واحد منهما اذا وجد وجد الآخر واذا ارتفع ارتفع الآخر وليس احدهما علة والآخر معلولا او

ليس احدهما اولى بذلك من الاخر الا لكل احد الامرين اما في الحقيقة هما في الوجود والعدم قالوا

وجد احدهما وجد الآخر ومن عدم عدم وقد علمت ان هذه المعية ... ما علم بها العدم ... الثاني

واما الاساءة من الوجود العلمي والوجود العيني قال كلام العلة والمعلول بحيث يصير بها العلم علة الآخر

بحسبها ولا يلزم من ذلك لم لا تكون بينهما في الخارج فرق في العدم والثاني والمشيء على الخصوص في

الحوادث لم يقل العاقل اذا وجد كل منهما وجد الآخر وكلام يحتمل معان بعضها صادق وبعضها صادق ٢٠ ر

الموضوع وبعضها كاذب والصادق منها ليس بالتاج للمقصود والغادح فيها غير صادق منهما كاذب ٢٠ ر

ان لو احتمال الاشتراك كلام لفظ اذا ولفظ وجد بين معنيين متغايرين فالاول مشترك بين

الربط والطرف والثاني مشترك بين الوجود العيني والعقلي فالمراد الاول ولم وجد كل منهما اذا حصل

بحسبه في الوجود العقلي و ... في الخارج لم يحصل الآخر والمراد الثاني لم وجد كل منهما اذا حصل

في الوجود لم يكن قد حصل وجود الآخر والمراد الثالث وجد كل منهما اذا حصل بحيث يحصل الآخر

في العقل والمراد الرابع لم وجد كل منهما اذا حصل بحيث في العقل لم يكن قد حصل الآخر في

الوجود او في العقل معول لفظ اذا في هذه المواضع مشترك معطلا اذا اريد انه لكل سواء كان

بعضها او مع انضمام القرينة **قال** فسؤال على الاول لكن دعوى عدم مثال آه لما بين ان الكل الصور
المذكورة بين هذه المفهومات شرع في تبيين معانيها ليتعرض بعد ذلك لدفع الاشكال من جهتها
فان الاقسام فيها ما علم ان بيان تلك القصص الاولين من جهة سور الكلام فلو
اورد لفظ الكل فيها لمعنى احدهما لم يكونا كالدين على ان يكون كل منهما مفاده فافهم ماده
واحدة من العلم والمعلوم بعينه دون صاحبه فان احدهما وهو العلم هو الذي اذا حصل
عن حصول الآخر والذي هو المعلوم بعد لم يكن يحكم وراءه واما المعلوم فليس كذلك فالقصة الاولى
مفاده عند الاجمال من جهة العلم دون المعلوم والقصة الثانية مفاده عند ذلك من جهة المعلوم
دون العلم فانها ليست بحيث اذا وجد كان المعلوم معه ومن جهة بعينه او تعقله او وجد ذلك
لانه لو كان كذلك لكان المعلوم مستتبعا للعلم لم يحصل بعد وجوده ما لم يحصل منهما الوجود فكل
واحدة من القصتين كالذي من جهة سوء ما على الطرفين وكذا الاولى بحيث المعلوم اذا ان المعلوم
اذا وجد يحصل عنه وجود العلم بل الامر بالعكس وكذا الثانية بحيث العلم اذا ليس اذا
حصل العلم كان المعلوم حاصلا وبعد تعقله او ان الامر لا يعقل لما حصل العلم الذي
سبق هو المراد من ما دل على العقل الوجود بل هو او كالمعارية والارتباط والاجماع
ونحو ذلك من المعاني الاضافية فان اتصاف العلم بوصف العلم مثلا او عن وجه المعلوم
وكذا اعتبارها واجماعها معه في تصديق القصة المذكورة بحيث كل من المتلازمين اذا
كل منهما اذا اعتبر بالآخر او اجمع معه كان الآخر موجودا او بعينه مع قطع النظر عن المقام
الاول ونحوه من المعاني الاضافية ولما كون القصة الثانية من جانب المعلوم كما حكم به الشيخ واستدل
عليه بالوجهين اللذين ذكرهما فلنشر الى عدم ذلك وبيانه موقوف على تقديم ان الوجود
لما يكون بالذات بالغير فكذا يكون بالعاكس لا الوجود من الاولين معلوم مشهور وانما
الوجه الثالث فهو عبارة عن استدعاء الوجود بحيث حاله من بعض الامر ان لا يكون
ذلك الشيء مع ذلك الشيء كما يكون موجودا بالعاكس لا الوجود الوجود مثلا وصف
الوجود بالعاكس لا معلولها والمعلوم من حيث كونه معلولا بالعاكس لا علة واحدة معلولها

علة واحدة بالعاكس لا معلولها الاول واحد المتضايفين بالعاكس لا الآخر وجود العلة
بالعاكس لا معلولها عبارة عن استدعاء ذلك المعلوم بحيث وجوده فاذا حصل منها لم يكن
من جانب لها الوجود بالاسم او بعلة من يكون موجودا افاد المورد فيظهر صدق القول
الى من جانب المعلوم فان كل معلول اذا وجد بعينه لم يكن علة فاذا وجد حيث المعلوم لا
الا ان ظ — الوجود لم يمكن الاستدلال من وجود المعلوم على وجود علته كما في الرمال الكل ومن هنا العقل
الذات في قوله لما كل الاشياء الى الاحوال ووجود وحضور ... الكلام الاول الاسم اذا حصل بحيث
والوجود لم يكون الحلول وحصول الاول معلول للحلول باعتبار الذي يكون به وجوده
لا يلزم من ذلك ان يكون حصول العلة كالحلول في حصول المعلوم كالاول ولا الثاني
يكون الوجود حاصل العلة حين المعلوم حاصلا يستتبع وجوده كما في الوجهين المذكورين ثم علم
لم يقول العامل اذا وجد الاول لا الثاني لم يكن الحلول موجودا او الحصول مطلق للوقوع
سواء عقل عاقل ام لا وكذا الحكم ان ... وعلى ما ذكره الشيخ يلزم ان لا يكون ... مع الحصول
قال واما القسمان الآخران فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان يقول اذا وجد العلم الخ
اول بين القسمين وهو القسم الثالث من الاقسام الذي ... قول العامل اذا وجد كل منهما
وجد الآخر وبيانه ان كل واحد من العلم والمعلوم اذا حصل في العقل لم يحصل الآخر
العقل معه صحيح لانه اذا تمثلت صورة العلم في العقل بحيث لم يتمثل فيه صورة المعلوم كما في
الرمال التي لا يتعلق العلم بالعلم لوجب العلم بالمعلوم وكذا اذا تمثلت صورة المعلوم في العقل
المعلول لا استعارته ١٢ — لم يتمثل فيه صورة العلم لان التعلم ليس لا اعتبار ... الحاجة الى علم كما في
الرمال الا ان يصدق على كل واحد منهما اذا حصل في العقل بحيث حصول الآخر وذلك
لانا ويكون احدهما لخصوص علة الآخر في الخارج على ان نحو الحصول العقلي لكل منهما ليس
الآخر مختلف فيهما فان العلم الحاصل بالمعلوم من جهة العلم علم يقيني والذي بالعكس علم ظني
وذلك لان العلم يقتضي المعلوم بخصوصه والمعلوم لا يمكنه ... لخصوص الحاجة الى
بالاول الخصوص مع العلم بالعلم لو ... العلم اليقيني بالمعلوم بعينه كما ... علمه والعلم بالمعلوم

على القطع لا تورث إلا علم العيني بالعلم بخصوصها لعلمها بعدم التلازم بين العلم والمعلوم وحصول العلم

إنما يكون بحسب التمثل الصوري لا بحسب التحقق اليقيني وأما ما هو مع العيني الذي هو رابع الاقسام

وهو لم وجود كل منهما اذا حصل بحسبه في العقل لم يكون حصل الآخر في الوجود وحصل في العقل

واحد شقيه وهو الذي حاله المعلوم صادق بلا ريب لانه اذا وجد المعلوم في الخارج وحصل

في العقل صورته شهد العقل بان العلم قد حصل وجوده اولا في الخارج او في العقل متوقفا

على حصول المعلوم في الخارج وربما كان حصول العلم في العقل بعد وجود المعلوم ونعم بعده

لا انه كان حصل لها من الطبع اذكر انما يقع صورته المعلوم في العقل بعد وجوده في الخارج

الزمان ولو سلطها بحصل صورته العلم في العقل فيشهد العقل بان وجوده قد حصل اولا

وهذا اعتبار ملاحظة حال الواقع علما كان او خارجا وانما وقع هذا الترديد في كلام

وجوه الشرح لعدم تكون في العقل وعدم تكونه في الحس واما بحسب التمثل العقلي والحصول

العقلي فكل منهما على الآخر لانه اذا حصل في الذهن حصل الآخر واما الثاني وهو الذي

حالته العلم بلا لازم لم يكون صادقا كما عرفت ان في القسم الثالث من الاقسام الاربعة عدم صدق

حالة العلم وهو احد شقيه واما ما انه كذلك لا لصدق فيه لانه لازم لم يصدق لان القول

باعتبار الواقع وهنا بحسب شهادة العقل ويحمل في بعض المواضع لم يشهد العقل

حصول صورته العلم في الواقع على العلاقة الذهنية بها ومن حمله لها المعلوم قد حصل

سابقا على هذا الوجه العقلي للعلم لكن لما لم يجب هذا في جميع المواضع لم يلزم صدق القسم الأول

ولا حاجة الى هذا القسم لم يحكم انه يكون القسم الرابع من الكلام الثاني على الطرفين كما حكم

بكون القسمين الاولين **قال** وكذلك في جانب الرابع فانه اذا رفعنا آه اعلم انه كما ان

العلم متقدم على وجود المعلوم كذا رفعها متقدم على رفعه وذلك لان التقدم باحكام التقدم

في جانبين سواء فكذا الشرح وجوابها يطرد ان في الوجود والعدم وحينئذ كان كلام

القائل المعترض مسلما على القاطع الشرح بحسب ان كان على الشرح وجه بحسبهما جميعا

ولا سيما كان دفعا للشرح في جانب الوجود والذي ذكره الآن دفع للشرح في طرف الرفع

والشرح في جواب الفاضل اذا ارتفع كل منهما مع الآخر فليس ارتفاع علته والآخر معلولا ادلس احدهما اولى

بان يكون علة ونقيض الاخر دون الآخر وهو انه في هذا الكلام مجمل يحتمل الفساد ان يكون لا يستلزم حاله الوجود

لاشراك القطعي اذا في الشرطية والطرفية ومن رفع بين رفع الوجود العيني ورفع الوجود العلمي بمعنى

الاقسام كلها في بعضها عن خارج كما مر منه والمعلول العلة والتحقق بها اذ وجود العلة وعدمها حال

وجود المعلوم وعدمه لا العكس لكن اذا علم وجود المعلوم او عدمه دل ذلك على العلة وجوده وعدمه

المعلوم او عدمه عدم المعلوم وذلك لان تحقق العلة ضروري تحقق المعلوم وان ارتفاعها ضروري ارتفاعه

وقد علمت ان العلة وجودها العكس في المعلوم ولم يكن لها وجوب ما اذ وصف المعلوم بحصولها وارتفاعها

بعد وصفها بالامر وهو من العلة وجوبها او عدمها الحكم احدهما هذا الامكان الحس المراد

الامكان الذاتي الذي هو من لوازم الماهية الامكان الوقوعي الحاصل الشرح حد العلة والمراد

العام فلا ينافي الوجوب بالغير ويعلم بالغير المراد من الامكان ان اطلاقها على هذا المعنى شايع في كلامهم

كما في العقل البسيط للفارسي ان علم بالاشياء بالقوة يطلق على الامكان ضاصل العلم اثبات العلم

ودفعها سلبا على المعلوم ودفعه والعلم والمعلوم وقد عرفت انه ليس لاثبات العلم ودفعها على علاقة كشف

اثباته ودليل دال عليها وذلك لان حال الوجوب الذي للعلة بالقياس الى المعلوم وجوب العلة ضرورة وجود

المعلوم وعدمها ضرورة عدم لكن الوجوب حصر ضرورة ايجاد العلة ولم يكن وجوده سببا لعلة الا

الامر وكذلك العكس لم يكن يكون وجود العلة دليلا على وجود بل كان علة وكذا عدمه دليل على عدم

مالا علة له **قال** فعلى ان حال السؤال آه الوجه ههنا تحقيق المقام على وجه يحل السؤال ويدفع

رفعها بما مر في الكلام كما علمت وذلك بانه ليس عدم المنافاة بين المعنى في الوجود للعلة والمعلوم

بعدها على هذا المحل لانه المعنى الذي هو لم وجود فجعلها احدهما بالآخر ولا يصح جعلها

فانك تقول السابق في التمثيل للاحق مثل السابق مع انهما معا في الزمان وكذا في جانب العدم بعدهما معا

الزمان او بالوجود وحينئذ عدم احدهما بالآخر ولا بالعكس فالاحسن ان يقال هو والاتفاق من جهة اولى

انهما بحكم الوجود لم يحصل العدم ذكرا او معه حدوث العالم وحينئذ الاول الذي كل يكون ما يراد

العدم وهو غيره يسمى الوجود ولا يدل ادم عليها بالعرض العدم في حد ادم الوجود بعدها بالذات

محد ثا ورد علیه انه لا یجوز ان یکون الحکم بسبق العدم من دانه فانه لو سبق العدم لذاته لکان یمتنع الوجود
لا یحکم الوجود الممکن بالاتصاف علی من حیث انه موجود ولا ان یسبق کونه موجودا او من الاختصاص
بانه لکان سبق الوجود علیه فانه یسبق العدم الا من عدم علیه واذا کان ذلک فلم یکن الا الوجود ولا العدم
من معینا المهیة لم یکن لعدم تقدم دال علی وجوده والوجه ان کان لم یکن یحکم الوجود فان من معارض
لوجوده وکذا کان ذلک لم یکن وجوده من حیث الا ان المهیة موجوده فیکون بها موجوده
فادل لانه لم یکن وجوده مستفاد من غیره وکذا لو وجوده مستفاد من غیره کان ذلک وجوده مسبوقا بغیره
بالذات وکذا کان ذلک الکلام بعد بالذات وبها اعلم ان العدم بالذات لا بمهیة ذلک سبق ذکره الفصل
الرابع المقالة الثانیة ورد علیه ان المهیة الممکنة کما انه وجوده مستفاد من الغیر فکذلک عدمه
مستفاد من الغیر لانه لم یکن عدمه من الاول لم یکن وجوده من الغیر سابقا علی عدمه فکذلک الا
لم یکن وجوده من الاول لم یکن عدمه سابقا علی وجوده والمهیة من حیث هی لا یقتضی شیئا منهما
لذلک الوجود والعدم کما انه ما لا الا بعد وجود الباقی والبعد لم یکن المساواة
مسبوقا بالعدم بالذات او بالزمان ولا یکون کون الوجود عن حاصل عند ذلک المرتبة ولذلک کان الا
لکان کون سابق وجوده من حیث الاول والاول بانه سابق او اعم بالذات او بالزمان ولم کان سابقا
او مثلی قال المحقق الطوسی فی شرح الاشارات عند قول الشیخ ما یکون موجودا عن غیره یستحق العدم لو
انفرد او لا یکون له وجود لو انفرد بهذه العبارة ان المهیة المجردة عن الاعتبارات لا تثبت لها فی
الخارج وجود ولم کانت باعتبار العقل لا یجوز ان لم یعتبر معها وجود العلة او عدمها او لا یعتبر معها
احدهما فکذلک اذا قیل للخارج لم یکن من القسمین الاول بل انها لم یکن مع وجود العلة
لم یکن اصلا فاذا الواقع لا یکون بها اهل سبقها العدم واما باعتبار العقل
فیصح ان یحکم علیها بالوجود والعدم معا ولعله لا یکون له وجود قول الشیخ سیبق العدول حتی یکون
معناه انه یستحق لا یکون له الوجود نظیر قول البلغاء الفعل لا یعطف علی الاسم انه عبارة
وهو موضع اطراده کما ان المهیة الممکنة الموجودة فی الخارج اعتبار مع عللها فی الخارج اعتبار
وجودها واعتبار العقل حسب من حیث الموجود هناک ابتداء ولم کان الوجود واحدا لکان
الموجود الوجه

هو المعدوم عند من یکون الکلام الطبیعی وهو المهیة من حیث هی موجودة فی الخارج بسبق الوجود لکن
المهیة المعدومة من حیث هو الواقع بعین ان الواقع الوجود فالمعدوم الممکن ان لم اعتبار ان عللها
فی الخارج ولم کان علی سبیل المطلق اعتبار مع الوجود واعتبار مع المهیة فالمعدوم
هناک ابتداء ولم کان العدم واحدا علی وزان طرف الوجود واحدا فکل ممکن مسبوق
مطلقا من غیر تخصیص بحال الوجود بعد علم انه یکون الممکن مسبوق الوجود بسبق العدم کلیهما
فی وضع کلام الشیخ انه یسبق حالة عنها فکذلک انها حال الوجود وجود بعد العدم بعدیة ذاتیة
فکذا السبق انها حال العدم عدم بعد الوجود بعدیة ذاتیة لا نعلم من هو حد وذلک مانع لو وجود ان
وعدم سابق اذا کان من الوجود او لعدم لاحق وجود سابق اذا کان بحدوث من العدم
والمحقق فی هذا المقام سوی علی الرجوع الی ما حققناه وکیف اتصاف المهیة بالوجود علی طریق
الجمهور القائلین بکون الوجود صفة عارضة ماهیة ذو تحرر او کیفیة ذلک من سبق العاقلة
الکلام القائل بالوجه الا اتصاف الوجود واصل من تلک القاعدة لان قاعدة الاسلام دون
الوجه وتعمیم الکل انه الوجود اعتبار سواء کان فی الخارج او فی الذهن واما موجود فی سر عنده
عن اتحاده بمفهوم الوجود کما جاز المشتق انه عنده سواء کان سابقا ما دام الا فالا
عبارة عن اتحاد الشیء بمفهوم الاشتقاق وهو متوسط لان حلوله عن آخر وانه لکن یعبر عنها بالعارض
بتقیید کذا او بطارة فان حمل ذلک الا شکال یرد فی اتصاف المهیة بالوجود حال سوی لها
متفرع علی ثبوتها فلزم ان یکون المهیة قبل وجودها موجوده وبطلانه بطلان العدم الشیء علی ایجاد
لعدم کان فرا انه کانت لم یکون المعدوم وجود قبل المساواة والمساواة عدم فی زمن المعدوم
فالمعدوم ان لم عبارة عن کون المعدوم حاصلا فی زمان ولم یحصل فیه المساواة فکذا اولی العدم
الوجود فاذا کان المهیة لعدم علی الوجود فلا بد ان یکون المهیة من حیث الکون والمفهوم الکلی
کما ساوی بکل المرتبة علی انه کلا اعتبار او حده سواء کان وجودها او عدمها اذا عرض
المهیة او من حیث انه کان اعتبارها اعتبار من حیث الوجود وکیف لا انها مسبوقة علی العدم
سابقا المطلق من لوازم الحدوث الدال لوجودها او عدمها واما التحقیق المرجوع الیه الذی یحل الاشکال

وكذا المعاصي وهو لم الهيولى لكانت عرضية من الواقع عن الوجود وعلته وعن العدم وعلته
للفعل التي يلاحظها وذاتها مجردة عن كافة الوجودات العدمية فيتصف بشيء منها وبعد الملاحظة
لتنسحب ذيل الفعل واحراز الكون كذلك كما هو عن المرتبة السابقة اذ الاخير
منها كانت خارجة عنها [illegible] عليها عارضة لها فلها وحدة تعقبها ومن حيث اعتبار ذاتها بذاتها
مجردة عن الكون [illegible] التجرد انه [illegible] الحال وهو الشرط لاشتمال الفعل عليها بما عسى [illegible]
الملاحظ الذي هو خلو عن كل الوجوه من حيث الوجود كما لم يصور الشيء عن جميع الخ
الفعلية بحيث هو ذاتها من حيث الفعلية يكونها بالقوة وذاتها الذي لوحظ بعدها على
كل شيء وصورة ومقابلتها بعدم العلة القائمة على المعلول مع ان العاقل عاقل ما هو
بحيث لم يكن ذا موجودة [illegible] المعلول [illegible] يصح ذلك الا ان نقول انه قوة الوجود
فيما من حيث الوجود والفعلية لانها [illegible] من جميع الوجوه في الغاية فحكم احوال الهيولى بالعكس
الا مطلق الوجود [illegible] الكلام الطبيعي [illegible] بالمادة الاولى التي ليس المرء وذاته ليس الا هي
فما اثبتناه فاعلم ذلك فانه مسلك صحيح **قال** وما يتكلم فيه امر القوة والفعل
ولكن انهما العدم وانهما [illegible] واول [illegible] من ذلك [illegible] اعلم انه البحث عن احوال
القوة والفعل ولكن انهما العدم [illegible] من المباحث [illegible] العلم الاعلى [illegible] للعلة الاولى
لوجه الاول ان القوة من حيث العدم والفعل من حيث الوجود والبحث عن احوال الوجود
العدم لا يعني الا انهما [illegible] ان القوة كالمادة والفعل كالصورة فالبحث عنهما كالبحث عن
المادة والصورة [illegible] الاعتناء به والاهتمام [illegible] ان القوة [illegible] الامكان الذاتي
الذي هو من احوال الهيولى [illegible] الا من حيث الامكان الاستعدادي الذي هو حال المادة
الموجودة والفعل [illegible] الوجود [illegible] البحث عنهما [illegible] العلم الاعلى [illegible] ولكن انهما قسم
من الاول [illegible] ذلك [illegible] المباحث العدم والثاني [illegible] الطرفين [illegible] العدم
والثاني [illegible] العدم على الاول [illegible] القوة [illegible] على الفعل
والا [illegible] والطبع والفعل [illegible] عليها مطلقا بالشرف والكمال وبالذات والعدم

منها ح ل
الذي ح ل
الاعتبار ح ل

كما يسوق الكسب من جميع ذلك **قال** فصل في القوة والفعل والقدرة واثبات المادة لكل
متكون [illegible] في العصر او لانتفاء لفظ القوة من الامور التي يطلق عليها هذا اللفظ [illegible]
او المشهور [illegible] الاستعمال [illegible] بعضها لبعض من اطلاقها ثم سيأتي ثم القدرة التي
من القوة [illegible] لا يكون الا [illegible] ان يفعل [illegible] الفعل او
لها الذي من شأنه ان يفعل دائما ولكن لا [illegible] شيء [illegible] وفعل [illegible] الذي
سببا للفعل سواء كانت [illegible] او [illegible] اعلى [illegible] والتي [illegible] اسم [illegible]
[illegible] كما هو مذهب بعض المتكلمين [illegible] اصلا [illegible] في الجزاف كما
او [illegible] الاشارة وهو الفعل [illegible] العدم [illegible]
[illegible]
[illegible] اذا كانت [illegible] او [illegible]
القوة [illegible] العام [illegible] او [illegible]
[illegible] واحدة [illegible] واحدة الاول [illegible]
واحد القوة والالم [illegible] واحد [illegible] المعنى [illegible]
قد يكون [illegible] وقد يكون [illegible] وكذا كانت القوة [illegible]
المعنى [illegible] على الاكثر [illegible] القوى [illegible] الاولى ولذلك [illegible]
[illegible] القوى [illegible] بالطبع
ومنها ما يحصل بالعادة ومنها ما يحصل بالصناعة ومنها ما يحصل بالاتفاق [illegible]
الاقسام [illegible] المتكلمين [illegible] القوة لا يكون الا مع
الفعل [illegible] القوة على [illegible] الامكان [illegible] وجوده [illegible]
لم يكن [illegible] لم يكن [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الموضوع او الصورة [illegible]
والفعل [illegible] ذلك [illegible] لا [illegible] لم يكن لا [illegible]

قائم ح ل
علينا ح ل
ثم لا سوا اختياره [illegible]
علينا ح ل
ويزيف ح ل

ويرجع علمه بسطوح الكلام ... القوة على الاطلاق ... على الفعل كما ...
عادة العرفاء وما لزم ذلك ... المبدأ الاول شيئا ... كالطول والعرض ...
اي ح ل
قال لفظ القوة وما يرادفها قد وضع اول شيء للمعنى الموجود ... مفهوم لفظ القوة ...
بالاشتراك الاسمي على امور كثيرة ... وضع اول ... للمعنى الموجود في الحيوان
الذي يمكنه ان يكون مصدر الافعال شاقة ... من الحركات ...
تحت الكم او تحت الكيف ... المعنى ... زيادة وشدة ... الصعوبة ح ل
... الصعب ... المتصرف ... افعال ...
وصف ... القوة ... اولا ... المبدأ ... العدة ... الاولى ...
ثم ... لا تنفعل ... القوة ... لا تنفعل ... مزاول ح ل
... الكون ... اثر الانفعال ... الاثم العارض ...
... الحكماء ... الانفعال ... الحسوس ...
الصعوبة ... ذلك ... الانفعال الصعب ... المبدأ ... القوة ...
ذلك اللازم ... الفعل ... القوة ... على ذلك ح ل
اما الذي ... القوة ... الامكان لان القادر ... الفعل
... لا تفعل ... صدور الفعل ... الامكان ... الامكان الوجود
لا بالوجود ... القوة ... لفظ
القوة على ... حصول ... الوجود ... كان ...
ارادة ... القوة ... الطبيعة ... كذا ...
... الطبيعة ... الحركة ... الانفعال ... سبيها
او ... الحرارة ... بالقوة لان ... الوجود ... هي ح ل
... القوة ... الاصلاح ... ذلك ... الواحد
... لا ... الوجود ... التقييد ...
الاصناف والجنس ح ل

(هامش) لفظ القوة ... اصطلاح ... الفعل ... الانفعال ... الافعال ... الفعل ... ذلك ... الانفعال ... مطلقا ...

...الجسم ... الفعل ... الفعل الصورة ... الفعل العلاج ...
... القوة ... العلاج ... اما ح ل
... القوة ... لكن ... ان ... القوة ... الفعل
... المحرك ... صورة ... المحرك ... المحرك ح ل
... الامكان ... القوة ... الاسود ...
... القوة ... المشهور ... بالقوة
... صورة ... على ...
... الفعل ... على الاطلاق ... الامكان ... الفعل
... على الفعل ... الامكان ... القوة الى
الامكان ... الامكان ... بالقوة ...
وجوده ... الامكان ... الامكان ... العاقل
والعاقل ... وجوده ... الفعل
... الامكان ... الفعل
... القوة ... الاول ... القوة فعلا
... الامكان بالقوة ... الامكان ... الفعل
... بالقوة ... بالقوة
... الامكان هو القوة
... العاقل ... العاقل ...
... العاقل ... الاستعداد ... الى
... الامكان ...
... والعدم ...
... الوجود

السببين كبعض الاستعدادات التي [illegible] وجوده [illegible] الوجود بعد الامكان [illegible]
الوجود كاعدام بعض الملكات التي من شأن الموضوع ان يتصف بها ولا يلزم ان يكون اطلاق الامكان على كذا
الاستعداد الا بعد تحقق [illegible] الا بالزوال [illegible] على ان يكون حادث له ماده حامله لامكان
وجوده على ما زعمه صاحب حكمة الاشراق وتابعوه من ان الامكان المذكور في الدليل الواقع في ذلك
الزائل من ان كل حادث يسبقه امكان وجوده اما ان يكون [illegible] القديم الموجود [illegible]
نحو العقل [illegible] او [illegible] المحل [illegible] حوال
السبعه [illegible] سلطان القوه على [illegible] الموليه [illegible] من احوال الكمال
العارضه [illegible] السطح والجسم التعليمي [illegible] الخطوط [illegible] لم يكن [illegible]
على [illegible] ونحوها [illegible] وذلك [illegible] على الكلام
تحركه ور اه [illegible] لها القوه [illegible] لم [illegible] الذي [illegible] اصطلاح على مثل ذلك
[illegible] ثم [illegible] القوه [illegible] المادى [illegible]
القوى الصوريه [illegible] الاشياء [illegible] المطلق
لا يكون [illegible] الامكان [illegible] ذكر احكامه [illegible]
[illegible] والقوه [illegible] النوع [illegible] القوه [illegible]
[illegible] على الاطلاق [illegible] القوه [illegible] الصوره
[illegible] الانواع [illegible] الاعراض [illegible] الشيخ [illegible]
واما القوه [illegible] المشهور [illegible] الا [illegible]
[illegible] الجوهر [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الماده [illegible]
الفاعل [illegible] الفعل [illegible] المشيه
دائما [illegible] الفاعل [illegible] يكون [illegible]

العصه ور او يكون جوهرا او عرضا وكلام المصنف [illegible] الذي هو الاعم نوع اصطلاح القوه [illegible] الصوره من
القوى [illegible] المراد بالقوه [illegible] الوصف العنوانى سواء كان [illegible] على [illegible]
الشيء [illegible] النوع من القوه لا الذي هو القدره مطلقا [illegible] ويكون [illegible] الرجوع [illegible]
ثم ور [illegible] القدره [illegible] القوه [illegible] الاعم [illegible] مبدأ التغير
[illegible] الواحد [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] لم يكن [illegible] لاجل الكمال مبدأ
[illegible] القسم [illegible] العقل [illegible]
مبدأ تغيره [illegible] لم يكن [illegible] القوه [illegible] حال
[illegible] لم يكن [illegible] الفعل [illegible] التسميه
[illegible] القوه [illegible] واحد [illegible] قسمين [illegible]
لم يكن [illegible] لم يكن [illegible] الاجسام [illegible]
مثل النار [illegible] الاجسام [illegible] صوره [illegible] المحرك
[illegible] القوه
[illegible] القوه [illegible] القوه
[illegible] واحد [illegible] الفعل [illegible] الفلك
[illegible] القوه [illegible] الفعل [illegible] القوه
[illegible] الموجوده [illegible] الاقسام [illegible] القوه [illegible] موضوعا [illegible] علم
الصوره النوعيه [illegible] على الطبائع [illegible] الطبيعه [illegible] صوره نوعيه
وكذا [illegible] الصوره على [illegible] صحيح [illegible] القوه [illegible]
[illegible] صوره جوهريه [illegible] الاعراض [illegible] الاقسام
الصور [illegible] الاعراض [illegible] واحد [illegible] المرجحه [illegible] وجود
[illegible] قال وعد [illegible] القوه [illegible] القدره [illegible] مفعولا

الا انه اعلم انه جاء به المتكلمون من تحديد حدوثهم لم يدركوا معنى الفطرة في
السمع من الآيات الطاهرة والحسنات ولم يتفطنوا عن طور الافهام العامية والمدارك الجمهورية
ثم لا يسمو الى السائر حيث ذكره عالم قادر مريد ولم يعلموا ان هذه الصفات الا انما يشهد به بعض منهم
ولو ليس بعض الحيوانات ولم يعلموا ان العلم الاصيل عارض ولا ان القدرة الا كما هي بما يتكلم
من الفعل والترك ولا يكون لك الصحة ومنه ورا احد الطرفين مالم يسمع الى الهيكل او من مرجح او داع
او قاسرا او قاهر في القوة والامكان انه يشبه بها الفعل والمحرك فالذي يفعل دائما ولا يترك
فعل لا يسمى قادرا او لم يكن قادرا عليه يعلم وشعور كالعلم الموجود الذي لا يتعدى عن ذاته كما يسمونه
عالما اذا العلم عندهم اضافة بين شيئين لا يسمى بها احدهما عالما والآخر معلوما والسيح اراد ان
ينقض عليهم المنبعث انما ادراك الحيوان او عدلوا الا العالم لو انهم الاولى فانهم قالوا
قدرة الانسان الذي هو كالحيوان مختص بالارادة كالطوائف فجعلوا ما بعد صدقه كالتكول
فعل او لا ارادة غيره كما قالوا المطلق فادر لكن سهوا او سهوا فادر يفعل دائما او يترك دائما
وهذا القياس باطل لما مر من سقوط القدرة والان نحن نقول ان الفعل نقيض الا وقد او دائما
يعني ان الحال الدوام لم يفعل بها بارادة سواء اراد فعلا او لم يرد ولم يفعل وسواء اراد دائما
فعل دائما او لا ثم نحل انما اراد ارادة دائمة كان قادرا على الامتحوادا نادرا كان
لا وجه والهم يقولون من يعتبر القادر انه اذا شاء فعل ولم يشأ لم يفعل ولو ضعوا
هذه الآية في معنى هذه القضية لم يكن القادر هو الذي يفعل بارادة ولا يفعل الا يكن
وهذا الصحيح انه اذ لا دليل لهم الا اللفظ على ما ادعوه فان الذي يفعل دائما حقا ان
كان يفعل ما عمل انه اذا ريد صدق انه ليس بقادر بل قادر به لو لا وجه بعد
فانما له وجه سمع او كطبع او خوارق او سحر او غير ذلك ولم كان صدور فعل بشعور او ارادة
سواء كان كالمعنى او علما او علما بما يشاء على العلم او علما هو الفعل فان
الفاعل كما هو فاعل وسواء كان العلم والارادة دائما عن شعور يا ما العاقل او
او ما يسمى الافلاك والنور فانه في جميع هذه الاقسام قادر يفعل بقدرة وارادة

سكمم د ر
الس د ر
يتمم د ر
لم شاء فعل د ر

بالقدرة ويكون الفعل يعني انه اذا شاء فعل ولم يشأ لم يفعل فان كل من القضيتين
الداخلتين في تعريف القدرة وتحديد مرتبطتان والشرطية لا تستلزم صدق شيء من جزئيها بل يكون
شرطا انما صادقتين ولا الا لم يكن احدهما صادقا فانه لم يصح لم يكون كلاهما كاذبين كما في قولنا
لو كان الانسان طائرا لكان متحركا في الجو وقولنا لو لم يكن الانسان حيوانا لم يكن ذا كلام كقولك
لو اراد الله تعالى الظلم لفعل ولو لم يرد ايجاد العالم لم يفعل فالمقدم والتالي فيهما ووجه العقلاء
الاربع كاذبان ويصح انه لم يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا مع صحة الشرطية كما في قولنا
لو لم يكن الانسان طائرا لكان حيوانا وليس الله موقوف صدق القول الشرطي هذا كله كانا صادقين او
حمل كاذبين فانه صدق قولنا هو لو شاء فعل لم يشأ لم يفعل هذه القضية ولا انه لم
من صدق قولنا لم يشأ لم يفعل انه لم يصدق هذه القضية القدرة ولم يحلف الا انه شاء
بعض المقدم فيهما فكذب المقدم واحدهما لا يوجب كذبها فليس ادراكا فعلا الا انه
كما عند الفلاسفة انه كذب لما واد انه لم يشأ لم يفعل لا على ما ذكل كان لا يسمى النوع
السابع من العلامة والمنافي ومن ارباب القدرة انه لا بما حسنا مستقلا في تحقيق ذا
القول الشرطي الواقع في تحديد القدرة فيكون المقدم واحد الفصلين صادقا ومحققا
واحد المحقق مع احد الصدق والحق هو الذي لا اولو كاذبا عن محل الشرع الحق في جواب عن العلامة
وعند المتكلمين بالعكس في ذلك صدقا وكذبا فانه الشارع في محل خارج عن حد القدرة ومعناه
ذلك الانواع وقدم العالم وحدوثه بناء على افهام الجمهور ولم كان الفلاسفة عندنا اثرا او
سمعوا علم وهو يريد الارادة القديمة الازلية مع حدوث العالم وتحديد وجوده ودثوره
على وجه لو اتفق مع الاسس للحكم واراء الحكماء الا الهيئة وليس هذا موضع بيانه وما تعلم القدرة
انما الحمل تتعلق بالشيء لكن سبب الاول لم يستحل اليه بكون الامكان ادليس هنا كحقيقة الكلام
ولا يصير ارادته ولا داع الى تحليله ولا قهر ولا جبر ولا او في الثقلاء منها كما يوجب
فقط لا الامكان وفعل في حق لذاته وحده محض بلا بخل ولا تغير في القدرة هنا كتكلم
كما لم لا يتعلق بامر خارج ثم انعقاد اعتقاد او شوق او زوال مانع او حصول صلوح اولى

كلما د ر
جل سلطانه د م
جهاد د ر
مم د ر
لسارع د ر

وواجب حصول ذلك بل اوجب هو والقدرة فيها انما هي القوة بمعنى الامكان قال [illegible]
ليس وجود الفعل والترك اليها الا امر واحد ذات القادر وقدرته تتعلق الارادة [illegible]
لتحديد الدواعي والاسباب المحصلة والاغراض المتداخلة وذلك مثل الآلة كما في الكتابة
كما انه في القلم والنبي [illegible] ارادة مجردة في المنفعة او القابل كما انها في [illegible]
كما في [illegible] الذي هو [illegible] الوقت كما في
الادمي في [illegible] الصيف [illegible] كما في [illegible] الاكل او الجماع في شهوة [illegible]
الطبع كما في [illegible] الحركة [illegible] الدواعي والاسباب [illegible]
قدرة الله تعالى [illegible] التنزيه [illegible] التجسيم والتشبيه [illegible]
قال [illegible] القدرة [illegible] الفاعل [illegible] العقل [illegible]
لا [illegible] الطرفين [illegible] الاطلاق والعادة [illegible] الصحة والامكان [illegible]
في [illegible] القدرة [illegible] الوجود [illegible] الارادة والعلم الداعي [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الامكان [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] القدرة لصدور الموجودات [illegible]
[illegible] العلم والارادة [illegible] بالوجوب [illegible] قال
وهذه القوى التي هي مبادئ للحركات [illegible] النطق والتخيل [illegible]
[illegible] القوة العاقلة [illegible] القدرة [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] العاقلة [illegible]
[illegible] مبادئ الحركات [illegible]
[illegible] النطق والتخيل [illegible] والمراد بالنطق الادراك العقلي [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
او الاحزان [illegible] الادراك [illegible] المبادئ العالية [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]

كما [illegible] الطرفين وذلك بخلاف قوانا الفعلية والادراكية [illegible]
[illegible] والالم [illegible] القدرة [illegible] العقلية
[illegible] الادراكية [illegible] المبادئ العالية [illegible]
[illegible] الفعل [illegible] الادراك [illegible]
[illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
[illegible] النطق والتخيل [illegible] النطق والتخيل [illegible] الارادة
والقدرة [illegible] الادراك [illegible] العقل ارادة [illegible]
[illegible] العقلية [illegible]
[illegible] الارادة التخيلية [illegible]
الوهم [illegible] الوهم [illegible]
[illegible] والفرح [illegible] الاسقام [illegible]
[illegible] القدرة [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] ارادة [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الشهوة [illegible]
القدرة [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الارادة [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] الادراك [illegible] النطق [illegible] العقل

الارادة ونوع الشوق المتشعب الى الشهوة والغضب وبعده القدرة المباشرة للفعل وهو تحرك

العضلات وليس لكل فعل بعد العلم الا ما يحتاج فيه الى شوق يعوله ولذلك افعال الشهوة و[بالتوسط]

الغضب فتامل فيما ذكرناه فان بعض الناس ولع المشهورين بالتعمق والتحقيق وقع في الخطأ [الخبط والغلط]

فنطق [فنطق] بان الارادة لا تكون الا بعد الشوق نظرا الى الظاهر ولذلك الى الشوق بعد بعض مبادى الافعال

الحيوانية ولكن باحضاره ان الارادة والشوق متغايران كالكراهة والنفرة اذا علمت ان ما علم

ان هذه القوى المغايرة للنطق والتحيل اذا خليت [خليت] الفعل ان فعل وكونها مستقلة ان اتى او عدمه

الا اذا صارت مقرونة اما بارادة منبعثة عن اعتقاد وراى عقلي تابع لتصور عقلي الطرفين او كان

الاعتقاد يدعيها او لكره عقلي اذا كان الطرفان او بارادة منبعثة عن اعتقاد وهمي تابع للتخيل

ان سهولة او عسرا فاذا قرنت بها تلك الارادة كان الشيء مساه بالاجماع الا الميل فعطل او قرن

بها شوق سببه شهوة او غضب ولم تكن معها تلك الارادة او كان العمل في كثير من او من حيث لا يحرك الاعضاء

الادوية والعضلات والالات فكانت نسبتها الى الاحكام والاقوال مبادى [مبادى بالقوة] بالقوة والالات

وتحصل مبادى الافعال العقلية والوجودية فيتبين بما قاله العلم بالنص على تكون

والالات لم تقدر على الفعل وكذا ما لم تصر الى اجابها لم توجد عنها الفعل فاذا

الارادة وما يترجح الى الصحيح او معارض مقهورة لم توجد الفعل عن الفاعل المختار ومن [مفارقة] اراد ذلك

اما ادا التصور بالتسالة [...] او وجد باحد العقل ايضا عما ميلا قويا الى الفرح مالا [...]

مبادى الحكم عن فراد لا تتحرك بها عقل الاراده محمد ان المصلحة في كونه خفيه فصلا

مخالفا الميل الاول اعمال الجلاء ورتبها على مقتضاه الميل الاول وحكمها العقل عن موافقة الميل

كالام عن سلسلة التحير المتكلف المتوقف على التشهي حيدا مع تقاء كمال الاشتهاء وكالابد المعلق

للشهوة في الكذا المحوه دو راجعا على الميل الاول فترتب عليه الفعل مع علمه بما يعطله الاورام المصلح

ويكون النفس عنده كالمحموم الذي يغلبه الحرص جدا كل ما لم يعلم مضرته وليس مخالف الميل الحركات العقل

المتوكة كما لحكم الفعل وحكم الوهم التحيلي وبان القوى المدركة وبالجملة ففيما مثلا متغاير له

لو عاد الفعل قدر على فعلها حادين الاول سواء وجد الاول او لم يوجد اصلا كالاكل لما

لا يشتهيه ولا يسوغ عنه بان لا يكون له لذة ولا شبع لما فيه المصلحة كالاكل لما يسوغ عن الدواء [البشع]

للمصلحة فالفعل ههنا مرتب على الميل الاول دون الميل المخالف وحدها او لم يوجد كالاكل [لسهولة]

من دون ملاحظة المصلحة او شهيا ولكن كانت مغلوبة كما في حال المحموم فالفعل على الميل [الحيواني]

دون الارادة الفاسدة ثم لا تكون لمن له الفعل على احد جانبي الاول ولا يتصور معه وبه [...]

لما يمكن التفاتها على ان السعي الى تابع القوة المحركة فاذا ام تساوي بال وقع الاصلاح

الرجحان مالا الوهم عن التحقق فيستحيل حصوله دليله هذه القوى والقدر المغايرة للنطق [بينها وبين تلك الاثر ثابت]

التخيل الموثر [...] ولا نشاء تامة التاثير ولا يحتاج وجوده وحضور فعلها كالارادة [الى]

نحوه ووقوعه بها بالمراد لم يتحقق وجود الاثر منها وكان الماهي بعد قوة محضة بالقدرة [للفعل]

ولو كان شيء هذه القوى الفعلية بالارادة مما يجب الفعل الكامل ما دام وجوده فاعلا

لمجموع الى لم تعلق وفاعلا للمتضادين وما يشبه المتوسطات الا انه تعسر لطا تلك المقدم

فثبت انها انما كانت فاعلة بالفعل اذا صارت كما هي حتى العام الارادة الجازمة او الشوق

الكامل **قال** واما القوى التي هي عن دون النطق والتخيل فانها اذا لاقت القوة المنفعلة

بالفعل اذ ليس هناك ارادة واختيار مستطرا الى ما ذكر القوى الفعالة المفارقة للادراك

التجرد عن التحيل منهما لا انها عن ابانة الفاعل ولا واحد الفعل والصدور بدوامها ما لم يكن

حضور ما وحضور ما [...] فعلها وحصول [...] الى الفعل حين تفعل فيه الفعل [النسبة] منهما والا لما

الاضداد والمتوسطات بينها بالفعل وهو تحقق الاذا الجميع اليها الارادة تجاوز منها لحركة [حين تفعل حصول الفعل منها والا]

تحل الما وعدمه من الاحكام شرع في القوى الفعالة الى المفارقة للادراك لحصوله او جملة

احوالها انها اذا صادفت المادة القابلة والقوة المنفعلة بحسب عدة الفعل اذ ليس

حالها مستطرة بارادة او شوق ولا فرار الاول طلال الكلام فيها لا ارادة عمل ولما

الكلام الموصوف لا المادة المهيأة حاضرة فان كان هناك امر مستطر فيكون [مطلقا] طبعا مستطرا

في الحكم الموصوف حيث انها المتداعية ذلك الطبع المستطر فقط او المجموع الى ان

منه وجها حصلا او لا او يكون اسكا على هذا السد وما هو الفاعل بالطبع الذي حصب

صدور الفعل عنه بحيث يكون في نظر الارادة المسطرة وليس كلا منهما قوة بل هو الممتنع
بالفعل والذي حصل في حال هو المحل الآن ويسمى بالقوة لكن الفرق بين الارادة المسطرة
والطبع المسطر معلوم لان احدهما خيري والآخر عرضي واحدهما تابع للعلم والادراك دون
الآخر وفاعل للشدة والضعف دونه قال والقوة الانفعالية التي الى ادا
لا في الفاعل التي يحدث الانفعال ومنه الاستعداد لما ذكر احوال القوة الفعلية شرع في
ذكر كلا منهما يكون غيرها بالقوة وغيرها بالفعل ويكون غيرها باقص بعده ومنها تام وبين شرع
في احوال القوة الانفعالية ومن التي منها تام ومنها ناقص والتام من الى ادا افعال فيها
القوة الفاعلة يحدث منه الانفعال بالفعل والناقص فلا يكون كذلك من الى يحتاج الى قوة
فاعلة اخرى مثل ما الفاعل حتى يتبين بالفعل المحدود والانفعال فهو يكون باقوة القوة التي
يكون بالقوة لا بالفعل لانها بعده الانفعال والآخر ويتاول القوة الانفعالية تسمى القوة
الفعلية قد يكون تام وقد يكون ناقص وقد يكون قريبة وقد يكون بعيدة وقد يكون بالفعل
وقد يكون بالقوة مثال البعيدة الناقصة القوة التي في المني بالقياس الى قبول الاحكام و
مثال القريبة قوتها الجنينية وقوة الصلاة لتصير رجلا فالمني والجنين والصبي وكل منها
قوة لتصير رجلا لكن القوة التي في المني تحتاج في الى الفعل في القوة الفعلية المحركة الى
الرجل من فعلها تحتاج الى محرك للمادة المنوية لتصير الى الجنينية ولتصير الى الصبوة
والتي في الجنين تحتاج الى غير تلك القوى السابقة واما التي في المراهق فلا تحتاج الى فاعل
آخر غير فاعل الرجل وما يتقدم عليه القوة التي في القوة الانفعالية لان لتصير رجلا بالفعل
والمراد بها هو القوة والامكان الا الامكان فان الامكان التي قد يكون حاصلا
بالفعل والوجود وقد يكون له بالقوة والامكان فالمراد ما ليس يكون له بالفعل الذي
السابق ذلك حتى يكون له بالامكان وقد لا يكون بالفعل ولا بالامكان كالوجود الذي
الوجود فان كلا منهما احتياج الى تعرف ما لا امكانه ولا امكان امكانه واعلم
ان القوة الانفعالية كالقابلة للقوة الفعلية في حق القوة الفعلية في الوجود والحصول

العوه

العوه الانفعالية العدم والابهام لان كل عدم شرا لسر عدم شرف ساذه لم يوصله كل ما قوة
امرها سعه زكيب الامر يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وكل مركب منهما بسيط
الشيء لان في الوجود امر يكون فعلا عن عوده فيكون قوة جميع الاستعدادات كما الامر الوجود هو
يكون محصل الوجود لا عدم والفعل علاقة وذلك مستحقه الهيولى الاولى وهو المستعد لكل ما
وهاشية الوجود المطلق فالاول فاعل لكل كونه وكل شيء بالفعل ولا كل شيء لها لا الاستعداد بالفعل
والهيولى قابلة للكل لا لها وذاتها فاقدة للكل ولها امكان الكل وهي ما يحصل لها فعلية صورة تعدد
عن قبول صورة عن ما وحيث بالتكلف الصورة من العدم والنقص بعد ما لا استعداد في قبول صورة اخرى
والكل لها مثلا اذا الصورة الهيولى الصورية المنظمة حين يكون تلك الصورة امر ابحاد ما بالفعل لو ما
عن قبول الصورة اولى الصورة لجادية وعن ما بحيث يكون بها باقصى حالة عن قوة الوجود لعد بعده
لها العقول الصورية اوا بوجه ابا وبعد الى التي يلي والكمال التي قبول صورة العقل الفعال وها
بان علم والحكمة والمودة تحتاج الى احوال بعيدة وتعين تام منه دهين ما قبله قرعم الطعم والجمهور في
عقلها عن نفسها ذكر في حاصل العلم التي لما كان بعيد جوهر او بحصلا كان اكثر فعلا واقل انفعالا
وكلما كان اضعف جوهر او العقل بحصلا كان اكثر انفعالا واقل فعلا فالباري سبحانه لما كان في
غاية كمال الوجود وشدة المحصلية كان فاعلا للكل وكانت قوته وراء ما لا يتناهى والهيولى
الاولى لما كانت محض القوة وكانت في ذاتها مبهم الوجود غاية الابهام لو ما عن كافة الصور والعقليات
كانت قوتها جميع الاستعدادات والسعادة ادا الاستعداد هو الفعل القريب المحصوص ولا
يكون الا لصورة خاصة فلا استعداد الهيولى في ذاتها الا الصورة على الاطلاق واما استعداد الخاص
لا على طريق صورة خاصة باشتراك ذاتها محض القوة فلذلك محض الاستعداد ليس مطلقا ولذلك قد
شابه العدم لعلل كل شيء ولهذا القول الحصر لبعض وان علم مما سبق من كلام الشيخ ان
الاستعداد الهيولى فصل حسبها دونه الجوهر الذي حيث لا مطلق الوجود مع قيد سلبي والاعراض
من الاعراض بها الى الهيولى اذا كانت هذه الشاخصة لكونها محض الوجود سلبا عن الزوائد
مثل واحد الوجود لا عدم وهو محض سلوب عن الزوائد ساقط لان الفرق بين العدلين كالفرق

١٨١

من السماء والارض مكوم الشئ وهو اعلى الاطلاق معناه انها العناصر لا تكون بسائط محسوسا
ولا تحل عليها شئ الا بطلق الوجود العام الشامل لجميع الاشياء من الاعدام والملكات والعوارض والاستعداد ذات الوجود
من لاجل انها صورة محضة تصدق عليها هو الوجود المطلق من بين الموجودات فقط المراد من مطلق
والاكاملات لا عدم المحض واما الواحد فهو من الوجود بمنزلة وهو منا كذا لا يشوب بالعدم
جميع الجهات الوجودية ما هو من مفهوم الوجود المطلق وحيث الاستعداد
المادة الاولى وبعده ما الكمال الصورة محتاج الى اقران قوى ما على معده بعضها قبل
بعض لتصور لصورة كماله كانت الصورة الكاملة التي هي العام — بصورة
الاخرة التي هو ... العوالم العالية من المادة الاولى التي قبل القوة العاقلة
الصورة الاخرى كانت العدم العامة الاخرة واولى التي كان اصل وكذا الحكم في المواد الصورة
الثانوية كالمرايا التي ماهيتها من الصورة في الوجود المعدود كرة السوابق من القوى العالية
قلبها واعلم ان القوى العقلية بعضها طبائع جوهرية وبعضها صنائع وعادات من اعراض الكلية
هارتك ... الاول القوى العالية والسفلية من يطلع الى العالم الاخرة دون العدم من ...
الامر ما هم عصا وربما هو عظام تكون ... حلقا او ... السبع القوى العالم
والشهوة من تصير ... القوى الفاعلة والقوة النافرة والقوة الناطقة فكل القوى العامل
والبرهن من تصير ... القوة الطاهرة والعاجزة المعطوة والمرغوبة ... القوى
العاقلة لا انه لم يكون ... الى الكائنات العرش الاول ... الصفات ... العرش
الكل والروح القبلي الاول من طالعهم ... العالم في الاجسام ... دون
الملكية المدبرة ... التي ... الملكية المقربين المستوفين من شهود جلاله او جماله
ولهذا ... وكل الثلاثة ... لا الكل والغذاء ... الاملاك ...
الى عشرة ... ذلك فصول ... الغذاء ... العظم واللحم ...
سو ... ثالث ... صورة الدم ... رابع يكون صورة العظم و
اللحم ... خامس ... الغذاء ... سادس ... كلام ...

العظم بالعظم واللحم باللحم والعرق بالعرق من لا يكون ... المعادن والاغذية
واما القوى العاملة في البرزخ تصير جزء امكنه لم يكون كلها الا واحدة محلها في الصفات قلت
فهذا هو ... الاقعال الى ملك واحد ولم اقف ... اسماء الملك ... يحتاج الى من يطحنه اولا — ثم
ثم الى من يريد النخالة ويعزل الفضلة ثانيا ثم الى من يصب الماء عليه ثالثا ثم الى من يعجنه رابعا الى من
يعطي كرات مدورة خامسا ثم الى من يرققها سادسا ثم الى من يلصقها بالتنور سابعا — رقعا
فهذا كانت اعمال الملائكة باطنا كما عمال الانسان ظاهرا فقد اتجه الملكية بخالق خلق الانسان لا انها بعضها ما
المدد والانسان ونحوه من كل الاضداد والاخلاط فلا يكون لكل منهم الا فعل كما في القرآن المجيد — واحد
وما منا الا له مقام معلوم ومن حيث منهم سجود لا ركوع ومنهم ركوع لا سجود ... منهم قائم
تارك ... الفعل ... الاتو ولا ... بخلاف الانسان ... الفعل
والصنو ... الالات ... الاو ... بعده ... عمله ...
رجل ... الواحد الذي ... الطحن والعجن والخبز ... — رجلية
نوع من الاعوجاج والعدول ... الا نسان الطبع الملك — وكله
مره وتعصيه ... الملكية مجبولون على الاطاعة لا العصول ...
وتفعلون ما تؤمرون ومن ... بواسطة الملائكة ... علم ... الموجود الحكيم العليم الا
الاسرار في العلم ... ان ... الكلام في النموذج ... — والتبعية
البحث ... الطور ... الكاشفة ... الى عالم الملكوت قال — وتجبا
والقوى بعضها يحصل بالطباع وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالعادة وبعضها بالاتفاق
اي الطباع والطبيعة ... على ... الرادي ... واحد ... مصدر الصفات
والفعل ... الاجسام والنفوس كلها عنصرية كانت او فلكية وهو المراد ... كما
... كلام ... الطبيعة ... في ... على
واحد ... يخرج عنها النفوس والافلاك ... الاجسام العنصرية و
... الطبائع ... كالطبيعة ... الاخص ... المنطقة ... لها بارها
وانى لتنطقت

وهو له المراد بالحركة سواء كانت في الفلكيات او العنصريات وهو جوهر يسار به الاحكام كلها
سواء كانت في ذوات النفوس اولا وسواء الحركة الارادية اولا وعلى نهج واحد اولا ودبر ام
متجدد الوجود ويتجدد بالحركة اللازمة له وبذلك ثبت حدوث العالم الجسماني وقد بسطنا القول اثبت ح ل
في جميع ذلك في موضعه واما ما ذكره الشيخ في المقالة من العقل والمنطق
حاصل الخ فمعناه ان الطبيعة [illegible] الفعل بواسطة الاستعمال بواسطة الطبيعة ولا ارى له الطبيعة يحل
تحرك الاعضاء خلاف ما توجد ذاتها طاعة للنفس وانتحال الطبيعة لكن كما حدث اعيا وان ظم
عند كلال النفس [illegible] عن معصا [illegible] الاعياء انما تكون تحت وكد طارية على الحجاب
بالعصر ولا تجاذب بعض النفس وبعض الطبيعة عند الرعشة ويتبين [illegible]
للانسان [illegible] عن العصر المزاج بسبب تبع الحادث وكذا الارتعاش والاعيا لعصى لم م
فنحن [illegible] في بعض كتبنا ورسائلنا كرسالة الحدوث ان الطبيعة [illegible] النفس
الى الفعل بواسطة بعض الافاعيل [illegible] عن الطبيعة الموجودة في
العدل الحاصل [illegible] النفس [illegible]
[illegible] عرض ل
واما تبع الاعضاء والرعشة [illegible] الامراض والاجسام ذوات النفوس التي
تحقق فيها كلما [illegible] الطبيعة [illegible] تحقق ح ل
ما هو كالافلاك كما [illegible] في الكتاب الالهي [illegible] للارض ائتيا طوعا او كرها
الطبيعة [illegible] الطبيعة [illegible] الموع [illegible] الا المحرك بها اما لم يحرك على نهج واحد
او لا على نهج واحد وكلا منهما بارادة او بلا ارادة فمبدأ الحركة على نهج واحد عن ارادة
هو الطبيعة وبالارادة هو القوة الفلكية ومبدأها لا على نهج واحد عن ارادة هو
القوة النباتية وبارادة القوة الحيوانية [illegible] الثلث [illegible]
على [illegible] مبادي الافعال [illegible] الطبيعة والعادة او [illegible] الصناعة لظ
لا عن [illegible] الطبيعة [illegible] معلوم والشيخ [illegible] الصناعة

والصنعة لانها [illegible] احدهما الا وفرق بينهما ان العقل الذي يحصل بالصناعة هو الذي
كان مقصودا اما الطبيعة [illegible] مواد والات وكان [illegible] بوجه غاية للافعال ولو لم يكن مبدأ
فاعلا لها او [illegible] صورة كمالية للفعل واما الذي يحصل بالعادة [illegible] ذلك الذي يحصل للفاعل
و [illegible] القصد [illegible] او [illegible]
من [illegible] كالرور [illegible]
العقل [illegible] العادة [illegible] الصورة
والمكة الحاصلة للنفس [illegible] الفاعل [illegible] التكرار الواقع
من الفعل [illegible] الكيفية [illegible] النفس
عادة [illegible] الصناعة [illegible] الصورة [illegible] الفعل الصادر
عنها [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الفاعل
[illegible] الاحوال [illegible] صورة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] الفاعل ح ل
[illegible]
[illegible] الصناعة والعادة [illegible] و ح ل
الاستعداد [illegible] الصنائع [illegible] التأديب والتمرين
[illegible] الافعال [illegible] مصادرها
[illegible] العلوم والصنائع [illegible] يتغير ل
[illegible] الصورة وكانت اولا
[illegible] والتشكل [illegible] شكل ح ل
[illegible]
[illegible]

١٨٥

لطول زمنه وما حل هذه الصور كان مستورة عن الحواس بها وهي بارزة مكسوة في العين على
رؤوس الاشهاد واذا برزنا في الصور وحصل ما في الصدور قال في الصور التي بالطبع بها يكون
في الاجسام الموجودة انه قد علم ان الصور التي بالطبع لها اقسام اربعة لان صاحب كل اثر والواقع
كثيرة شتى منها لو صدر الاجسام بخير احد بها على نسق احد هما في الفلكيات والاول على
نظم واحد في قوى هي ما لا اصد وعسى او ما لا يوجد في الاجسام الموجودة لها في النبات
والصادر منها لا على نسق احد الاول وغيره كالعناصر والمعدنيات والصادر منها على نسق
واحد واما الصور التي بالصناعة او العادة او الاتفاق فلا توجد الا في قسم واحد من تلك
الاقسام الاربعة كالانسان والحيوانات لقرب مزاجهم من مزاج الانسان في الاعتياد كما يكلم الحكيم المعلم
وبعض حيوانات العجم كالفرس والقردة والببغا قال وقد قال بعض الافاضل ان القوة
تكون مع الفعل ولا تتقدمه وقال انه زعم قوم من المتقدمين وطائفة من المتاخرين علماء الكلام
ان القدرة لا تكون الا مع الفعل وان القوة تكون معه لا قبل الفعل والشيخ يرد عليهم بان
هذا القائل لزم عليه ان لا يقدر على القيام عند القعود ولا على القعود عند القيام فيكون
صار المسح الموجود حجرا وانه لا يرى شيئا ما لم يبصره في يوم واحد مرارا فهو بالحقيقة اعمى واذا
الذي كان يسمع عليه ان يكون سامعا لانه لم يسمع او لم يبصر في طعمه لم يعلم التحقيق
بعض منهم انه لما لم يوجد الفعل ولا امكان الوجود فهو مستحيل الوجود فيلزم ما لزم
على صاحب المحصل هذا الاستعداد عند النسب فيه ولا نقص القوة لكونها عند الشعر
السواد الذي يكون قد كلف حاجة اسه او لم يكمل ولم يخرج بالفعل الى الفعل على الكون لم
توجد عنه الاثر واستحال ان يقدم على الاثر فيصح ان لا القوة مقارنة للفعل ولم يوجد امر
الامور المعدومة في موجودات الحكم بها المعدوم بعدم علم بل يكون الوجود هو القوة على الفعل بعض
القوة ولا يمكن الحكم المسماة بالقدرة حاصلة قبل الفعل وبعده ولكنها بالحقيقة لم تتم
القوة على الفعل لم يزل القوة واذا الحكم بان القوة على الوجه الذي فصله فاخرج
ما الى الشيخ عليهم وبعض صورة كلامهم اشهر اولى لم يتضح كلامهم بهذا التاويل واذا للتفصيل

المسح وامح كرام بكلامهم الواقع على الاحكام ما هو المقصد ناقض على انه قد يكون لشيء وجه
نحو لازم من الكمية نقص وكمال وليس القوة الا الفعل والامكان الا الوجود بعينها انه النقص الى
الكمال فهو ما ذكره ان الاعراض الشيء واحد مرات في حصول تعول اما الم يكلف حاجة اسه اولم
يكمل فهذا لم يكمل حسنا ولكن حصل بعضها عند امر متوسط بين ما لا يكون وبين حتى ما الى الدية
كالفرس بالنسبة الى الكتابة ولم يكن فيه تمام حاجة المقدمات كالكاتب الذي يكتب ولكن المتوسط كان
والصبي الذي تقدم له كالكاتب عن وقت الكتابة وعند عدم الارادة لها في الطرفين احدهما غير
كان الا الفعل ولا القوة والاخر كانت الفعل والاوساط التي بينهما كلها كانت القوة على مراتب
متفاوتة في القرب والبعد من الفعل بحسب تحقق بعض حاجة الكاملة كثرة او قلة فعل اجمالا الاتم
في الكمالة بما تم وتفتق بحكم ان حكم القوة بين الموجود المعدوم بين الاول المبدء المسمى في بعض
الكتابة وكسبها عند عدم الاشتغال بها في عدم كونها مستاصلة بين بالفعل كمعة القوى
متحقق بين كل ذلك وسطين من الاوساط الكثيرة وكثرة لا تحصر الواقعة بين الطرفين في بها وبعد تمام المبدأ
التام بالفعل وهو الذي يحدث الفعل ويسمى على الترك او صد الفعل وكان من هذا ذكر ان ما
تولد على صيغ بعدد على الطرفين بين او بعده او استعداد الا احد بها والاستعداد لا يكون الا
وما له احد بها لا يعود اعلم انه يوجد في كثير من نسخ هذا الكتاب بعد قوله وقد قال قوم من الاوائل
قوله وقال بعض انهم وصورة هذه اللفظ انما هو دكان اسم رجل وسائر وجوه الاول بعد الواو
واما حمله في مبتدأ او خبر وغاية لحاجة لغوا منهم ولا يليق بقوله وقال انهم بعدها قوم من الاوائل ونعم
بعده يجيء كثير والاول اوسط الموارد لم يكن زيادة الالف في صحيح الناسخ لانهم كثيرا ما يكتبون الالف
بعد الواو التي والطرف حالا انها علة ولو يجيء ولم يكن اللفظ مفردا كيعفو او بصيغة الجمع كان
كان الاطر حكما يمكن بان قول كلامه بان المراد من القوة هي التي في الاحكام فانها لا توجد الا مع الفعل
ويسمى ان كان يمكن حكما في عالم الابداع هو موجود دائما وكلما التي موجود فعلا هو مستحيل
الوجود والامكان فيها مشترك مع الفعل والقوة مع الوجود ويؤيده التلويح بان الحكم الالهي بين
وكذا الى لو حصل القوة في هذا العالم متقدمة على الفعل والفعل في العالم الاعلى متقدم على القوة

محسوس للحيوانات الذي يحلف انا فيلسوم

او ي ر

كمكد ر

تصحيح لمه

لكلا ي ر

بجمين ر

ومن ما ذكره لم الامكان لكونه وصفا اضافيا لا بد له من محل فانما يستدعي محلا كان وجود الشيء الممكن بوجوده

وجود التعلق فالامكان سابق والمراد بكونه مادة لوجوده موضوعا للامكان فامكانه سابق على

فعله ولم كان وجوده وجودا فاما سابقا فامكانه لا يقوم الا بمادة سابقة عليه بكلام

وجعل قبل وجوده الاول الى العدم في الاول مادة والآخر دائما وسيجي لك بيانه

عرفت قال والشيء الذي يمكن له ان يكون هو يمكن له ان لا يكون والامكان واحدا لم يكن والمكون

يكون لاتحاد آه ردا لما عارضة المواد ليس لها امكان سابق على وجودها وذلك لان امكان كل

امر متعلق بوجوده والوجود على قسمين الاول وجود الشيء في نفسه وجوده لا باعتبار الغير بل باعتبار

حاله زائدة على نفسه كالوجود الشيء في ذاته لا باعتبار نفسه الشيء في الجسم على قسمين الاول وجوده

في نفسه لم يكن وجوده قائما بغيره كوجود الاعراض في الجوهر وجود انها في العيان وجوده انها

لموضوعاتها واما لم لا يكون كذلك بل يكون وجوده في نفسه هو نفسه وجوده لنفسه لا لغيره كوجود

الجواهر المجردة القائمة بذواتها فهذه اقسام وموضوع الامكان في كلام القسمين الاولين امر

مغاير لنفوس الامكانه ولا بد له ان يكون لوجوده تعلق به اذ لا امكان له وجودا والاول

كالموضوع للاعراض كالمركب من المادة والصورة بوجهين كالاول كالانسان كما هو اشياء الثالث

كالنفس الناطقة كما ستعلم فوجوده الاموري الا جرم مادة سابقة وامكان قائم بها واما القسم الثالث

فلا يمكن ان يكون امكان بهذا المعنى سابق على وجوده لان وجوده ليس متعلقا بشيء فلو كان له امكان

سابق لكان امكانه جوهرا قائما بذاته لا انه جوهر بلا موضوع ومادة كما قد علمت لو كان له مادة

لكان ذلك الشيء متعلق الوجود بوجود وجوده المتعلق بكل المفروض كما وصفناه هذا خلف

امكان الشيء اذا كان جوهرا قائما بذاته كان له ماهية من نفسه مسبوقة بما يقابله لم يكن تحقق

من بيان المضاف لكن الامكان من اضافة والجوهر ليس بمضاف الذات لاستحالة وقوع الشيء معقولا

ماله ذاتا في نفسه هو لم يكن مقولا بالاضافة حتى يكون جوهرا ان الذي مضافا الموضوع كلا انه يكون

لهذا القائم بالامكان على هذا الفرض وهو زائد على كونه امكانا لما علمت انه لو كان جوهرا مستقلا في وجوده

مركب من وجهين من وجه الماهية كجوهريته ومن وجه الاضافة على اضافة الى الامكان الذي كلامنا فيه

وصاحبه جوهرا كان عرضا وما حكمنا بانه امكان فانما سابقه ظرفا له امكان قائم بوجوده في الجسم

ما وصاحبه منها انما النفس مغايرة عن المادة ام لم يكون امرا متعلقا بمادة وجودها بالقوة

وبهذا اتضح قال فاذا كان لا يجوز ان يكون لما يسبق قائما بنفسه لا في موضوع آه لو وجد شيء يكون مجردا

الى آخره لان الذي وجوده لا في موضوع ولا في موضوع ولا مع موضوع لو وجد من الوجوه

فلا يجوز ان يكون وجوده بعد ما لم يكن في الامكان لان الامكان سابق على وجوده وكون ذلك

الامكان قائما بنفسه وجوهر مع كما عرفت فلم يكن ان يكون بما يسبق قائما بذاته لا في موضوع اما

وجوده من موضوع واما لم يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون لم يكون له وجود بعد

ان يكن فالاول كالجسم المركب من مادة وصورة اذا كان حادثا والثاني كالنفس الناطقة الحادثة

مع حدوث الابدان والثالث العقول فيه موضوع حامل لامكانه قبل حدوثه اما الجسم الحادث

كما هو حادث بما تركبه حادث فامكان وجوده قائم بمادته لا بالصورة لان كل جسم لا يكون الا

وجوده من وجود صورته فامكان العالم بمادته هو بعينه امكان صورته بالذات اما تشخص

الذي يحدث في المادة او كان هو الصورة فاذا حدث الصورة كان الجسم المركب حادثا بالعرض

لم يحدثها لاحتياج وجوده وحصول منهما الكل من المادة لوجود الصورة لوجوده لان حصوله

من المادة حصوله بالقوة وبالامكان وحصوله بالصورة حصوله بالفعل والوجوب

واما النفس الحادثة فامكانها متعلق بموضوع سببه لا على ان يكون ذلك الموضوع محلا لها

لها او بالقوة هو النفس لكون الجسم محلا لما يكون انقص منه بالقوة انقص ولا تكون

في امكان وجودها فوجوده لم يكون يحل الطبائع لاستحالة كونها منطبعة في شيء بل

انما امكان لم يوجد معه وابدانها او لو وجدت بعض لوازمها وحوادثها وامارات العز

المتعلقة بها كما ستكشف لك بيانها في موضع يليق به ان شاء الله تعالى الاشياء التي لم يعلم التي

لها وجود متعلق بالموضوع من معاونه فالاقسام الثلاثة فهو ان الامر ثابت

العقليات والعقول المجردة بالاحتياج الى الموضوع بان يكون بما منه في حال الموضوع كالاعراض

والصور المنطبعة لحادثة ومنها يكون متعلقا كان اكثر ان بعض منه او كلها او يكون لها ما

سوى ذلك النفس مستغنيا عنه كالموسيقى درجا ساوى الحجم المجرد فان العقل الناطق وكرس فيها

مستويع البدن كالعون العقل والوهم وهي الة كما جعلناه وكرس فيها معنوه الرعلي الغاب

لما وان الافعال ليس افعاله بلا المادة والنفس البدن كافعاله البهائم السبع والبعير

فالاول ان هو بان سارسا وحام اوله العصو الاول هو بان فاما بعض العضو والشم

موسطه الاربع فالحاصل لم النفس الناطقة لا تحرك الا لوجوه ماده مدبره تكون حاملا لامكان

وجودها فاسكا وجوده عن القوه الناطقه من الابا الطبيعه وامارة البدن اعلم لم وجب

الموضع اسكالا ذاته لبعض المحسن ورسالة الا لنفس معاصر ره لسفسطه حامل حال

ما قال العاقلين بان مالا حامل لامكان وجوده وعدمه فانه لا يمكن لم يوجد بعد العدم

لعدم بعد الوجود حكموا لحدوث النفس الانسانه واستغنوا لجوهرها فانها حلوا حامل

امكان وجودها البدن فهلا حلوه حامل امكان عدمها ايضا ولم حلوه لا حامل لحدوثها

عنها كل ماده عادم حامل لامكان عدمها كما لا يكون عدمها بعد الوجود فهلا حلوه لا حامل

بعد عادم لامكان الوجود فيمتنع حدوثها والاصل وكيف ساغ لهم يحملوا احسا ما دنا حامل

جوهر مباين الذات امانه فان حلوه امر حسب كونها ماده لصورة لو عين لمكل الجسم ذات حاامل

لامكان الوجود فهلا حلوه امر ملكيه لحسه بعد بعهادات حامل لامكان العدم وما حلوا بالعرق

اللذين مع مساوق السيس لشروهم لم ينزل التجاهره بحوا اسلم لا اعوال الما لجوا على طرد العموم

فهو لم البدن الانسان مستعد لا امر خاص لم يتناقض علم مع واهب الصور صوره مجرده مصدره

من لعزه فاحطا بها تشخصه يوجوب صدورها عن الواهب الفاضل لكون وجود صورته يكون

لعده السادس الانسيه والا فاعل السرية لحافظ لهذا النوع الذي لا يمكن لعاده الا بالبدن

المعادل لجميع محصول الانسان تقربها ومن عقل ذات مدركه ملاقه حكت لم لعض المبدأ

الفاض ولو على السواء اذ لا بخل ولا منع ولا تغير كيف وقد حصل الانحلال والاولو

فان وجود البدن باستعداده وراجع بسبب عن صوره مفارقه لم يصدر عنه ولكن وجه

الصعود انما على مفارق او ذات فيه اعمال وحكم الشرف الواحد يكون لم يكن مجهولا مع جهة عن

ممكنات جهة او كالوجود المبدأ المجرد شئ يحويه لم يكن جوهر او عرض جوهر كالواد لو نوع جوهر

لسطامه حيث حسا او فصلها مطلق لم يكن ذات واحده كالنفس مجرده عن جهة او جهة او جهة

النفس مجرده عن جهة الذات بالذات ماده عن جهة الغير الكلي والاتفاق هي احدى الحسيس مسود كما سواد

البدن بماده يكون مرآة الرد والمادة حيث حقيقتها الاصليه او صحه احصنها عن

باسوداد البدن ولا فاسده لعاده ولا لمحاسن عن عوارض الماده وشاب باللالام

حددها فاسح لمادرها الطاهران على طريقه ابطه وانما الذي رايناه واخترناه لبعد

وتحقيق المقال ودفع الاشكال هو ان النفس الانسانه حيثما ذوات جوهريه بعضها عالم

والذي يرد بعضها من عالم التجاوز والعدد وبعضها عالم الخلق والصور فالمعدوم المجرد

انما الطالبون لبعض شانها الساطعه دون شانها العالمه فانها منذ اول يكونها الصورى

والاستعداد والوجود وليس حال النفس في اول حدوثها كحالها بعد الاستكمال ومصيرها

المبدأ الفعال فهو بالطبيعه جسمانيه الحدوث روحانيه البقاء ومثلها اذا تاملنا كمال الطفل

حاصل الرحم والام اولا فاستغنائه عنهما اخيرا لكمال الصيد والطائر واصطياده

السكر اولا والاستغناء عنها ولغايته احراما ساويا لغاية النفس فساد البدن الحاجا اولا

ولا ساق العلم لغاية تعلقها بالخاص ومع اقتباسها الفعال والنظر تعطيل شبكه العروض

الحواس **قال** وكل جسم فانما اذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه

لفعل لقوه فيه اما الذي بالاراده فيدل لنا الوجود المباشره للافعال وحركات من الاجسام

اعلم ان الفعل او الحركة اما ان تصدر عن جسم بالذات او بالعرض والمراد بالفعل الصادر عن الشئ

بالعرض ان لم يكن المصدر لذلك الفعل بالحقيقه من جسم آخر يحاوره بهذا الشئ او مرتبطا به

او ان ساطا سلام الذي يتحرك بحركه وسكون بسكونه كالساكن السفينه ونحوه والذي يصدر عنه الفعل

بالذات اما ان يكون صدوره عنه بالقسر لا او المراد بالقسر ان يتوسط جسم آخر مباين له يوصله

داره على العموم مدار كالحجر المرمى الى فوق بقوه القاسر وفعل المبدأ اما ان يحرك والذي يصدر

بالذات عن غير قسر لا يخلو اما ان يكون صدوره عنه باراده ام لا والفاعل والاول ليس مع الآخر

لصح اذا العور به اصول الكل جسم صدر عنه فعل لا يكون بالوصف ولا بالعرض ولا بالارادة ولا اختيار
اولا بالاختيار وعلى الوجهين لا بد ان يكون بقوة فيه زائدة على ذلك الجسم بما هو جسم اما على
الاول فلكونه ليس بالاحتياج الى الشيء اولا احتمال فان الاجسام متحركة عن جسمه بصدر افعالها
ولكانها الارادة تكون عنه فكون افعالها مختلفة بالعرض لا جسمها الذي ركب فيه كالحركة
واما على الثاني فلان الفعل الذي صدر عن الجسم لا بالارادة اما ان يكون لما علم بعض ذلك الجسم بما هو جسم او
امر مفارق له او امر مباين عنه والمباين اما امر جسماني او امر مفارق عن الاجسام فهذه اربعة
اقسام اما الاول فلا مسلمات به الجسم ولا الاجسام في كونه جسما وكما الحال به الفعل لما ذكره لبعض
يكون صدوره لامر زائد على الجسم وهو المراد بالقوة وصدوره عن قوة والمفروض خلافه
واما الثاني فهو ايضا خلاف المفروض وان المفروض هو الذي يصدر عنه الا بالعرض ولا بالعرض الفعل
الصادر بسبب المباين الجسماني لا يخرج عنه وان الرابع فلانه لكن يتسند الى المفارق ولا يجمع
الاجسام والمواد اما ان اختصاص به الجسم بوسيلة ويصدر به الفعل عن المفارق اما
جسم معلوم الاشتراك المذكور لما علمت او لكونه فيه زائدة على الجسم وهو المطلوب وكون تلك القوة
مصدر سواء كانت المقاومة او لكون مسند اليها او بقوة في ذلك المفارق وتلك القوة
اما الارادة فيختص اول لشيء على الذي يكون يحكم حاكم ذات المفارق وتعدد الاقسام المذكورة
فيها واما على الاول فيعلم بذلك الارادة لصدور الفعل عن الجسم دون سائر الاجسام اما
لمرة لكونه بما يمارع غيره او تحصيل هذا الفعل به او على سبيل الاتفاق وهو واضح الاول
الاتفاق وهو لا يكون مستمرا على نظام واحد ولا اكثر به الوقوع وكلاهما في الافعال الطبيعية
الصادرة عن الجسم ولا يحصل النار فيكون ذلك خاصة فيما لا يكون بموجب لصدور الفعل او يكون صدوره
فيها على الاكثر او على الاول فان كان الاول فهو المطلوب اذ يحكم به موجبا لصدور
الفعل وان كان الثاني فهو ايضا يستلزم المطلوب لان الذي يفعل فعلا والاكثر فاختصاصه بذلك لامر
يقتضي رجحان ذلك الفعل عليه ولا يكون رجحان صدوره وعدم صدوره لمانع واللازم رجح
المرجوح عند عدم المانع لا يرجح الصدور وهذا هو الا ايضا الذي يكون المبدأ موجبا والتخلف

والصدور دائما يكون لمانع عنه والعدم لا يكون دائما ولا اكثريا كما سبق الطبيعيات واول
كلها الفعل الاكثري هو ان يفعل بالطبع ولهذا كان الفاعل معلوم انه يكون الفعل فيها او حر
لما علمت عنه اما دائما او اكثريا وكلاهما في الفعل الذي لا يكون بالقسر ولا بالارادة فكون ذلك
لم يكن لكونه صاحب تلك الخاصة او لامر به حكم كون الفعل اكثري الوقوع بحيث يحكم كونه اولى
منه كلاهما واحد في استلزام كل منهما انه يصدر عنها ذلك الفعل وذلك لا يحكم كون الفعل
بهذا الحكم في الخاصية التي صدوره عنه بها الشيء التي لا صدوره او صدوره عنه هو
تلك الخاصة الموجبة له او مرجح له والمرجح اما مرجح بالذات او بالعرض والذي بالعرض هو خارج
عن الحكم فيه سوى ما يكون بالذات والذي يكون مرجحا بالذات لصدوره فعل ولا مانع له قوة او
عرض فيكون موجبا لا مانع وموقع المرجوح فتلك الخاصة موجبة وهي المراد من القوة
فتلك القوة من مبدأ الافاعيل الجسمانية سواء كانت سارية في العلة المعدة الى الصدور القوة
او لا من المفارق ثم يصدر بها عنها الفعل او بتوسطها من تلك العلة ومن الفعل
لكونها هي المبدأ القريب دون المفارق وتحقيق هذا المقام مما يحتاج الى تحرير مسند وتعمق
عظيم وكما علمت لكن لمن تتبع ما سواه وحسنه الجزء والقدر به انه العاقل الذي يعول اليكم
اثبات القوى الحالة في الاجسام لاجل صدور الافاعيل الجسمانية عنها مع العلم بها ومع
الحيلولة كان الانفعال في الجسم والانفعال والافاعيل بحسب اثبات القوى الحالة فيها المختلفة
الانفعال وكذا الانفعالات المذكورة مع اختلاف القوى بسبب اثبات قوى حالة او قبلها المختلفة بها
بهذه القوى ومنه ارجع الكلام الى ما سبق وما هو اليه تلك القوى التي هي مبادئ الافعال ان كان
اعراضا ما دون الوجود عن الاجسام فالحال كما ذكرت ولكن ان كانت مبادئها صورة مقومة
للاجسام الطبيعية يحصل بها الاجسام انواعا وتحصيلها المطلق لوازمها التابعة لها او من الجنس
للعقول الحالة ولا استعداد في كونها وما تحمل لها لازم مشترك اعم منها قال تحت ذلك
المبادئ اعراضا او كيفيات لها وصحيح المطلق فلا يعتبر انما فيها تعدد ومباحث اثبات الصور
ما يلزم بدفع هذا الاشكال وامثاله قال ولو كان لما ان اثبت الكل حادثا عند امكانه

ما الحكم بكل حادث لعدم ما لم يكن ولا تجرد مادة آه اعلم ان الكل حادث مسبوق اما علما ومسبوق اما ذاتا
والمبدأ الفاعل هو الذي يحدث صدور الفعل عنه لكن بالمع والمبدأ المادي هو الذي يمكن
ولصح صدوره وعدم عدمهما جميعا بمنع الفعل وعدمه وجودهما جميعا لكن على الاول قد وجد الارادة
اعتقد السمح بالجملة ان الاشيا الحادثة الا بعاد والحركات مبادي فاعلية من المسماة بالعقول
والطبيعة والالات لصدد ولم يشك انها مبادي فاعلية وعدم خرج الكلام بالكلية الا كما هو
اما بعد المرام عند دفع مادة ثم طالقوم انه العقول مع العقول دائما لكن السمح ارادوا
العقول والاجلال ولو لم يكن ذلك لكره المتكلمين وتوهم من الالكلام لعدم الكلام
وامراريهم وبان انها العقول الفاعلة والطبايع سار على هوا انهم بالفاعل المختار على الوجه
المشهور للمسلم للحرار والبعث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والاقرب علمه انه الارادة
العالم لا تحصى شيأ الا تحصى وسلم لعلم انها العقول انه يكن بعد الارادة الا اقرب
العلم المعلوم وانه الصانع وصفاته عن ذلك من المقاصد الشرعية لم يسن اعتقاد على
اعتقاد للا والمبدأ والمعاد ولا يحسن حسن ولا تقبيح قبيح لعقل ولا تصديق
بكونه ان الوجه الذي دعا هم الى الكلام لحكم وروح الحيلة والتعليل اعاده ثم شره
والدين وجزه على عقائد المسلمين بهذا ولرجع لما كان لصدده مقول المحجوب لما حادث ولما
حادث فاما عن الحادث عنده ما يحصر والعادي على اسمه وعلمه واستاده يحسن لا على وجه لعوله
الصفاتيون القائلون بالقدماء الثمانية ولا على وجه لعوله القائلون سوى الاسماء المنفكة
عن الوجود ولا على ما لعوله المشاؤون القائلون بالاعراض القائمة بذاته سبحانه الصور العلمية
الا كونه ولا ما لعوله الافلاطونيون القائلون بالظواهر المفارقة والصور القائمة بذواتها
المباينة الوجود المباينة لوارث الاول لم يدل على كونه ساهر عن اسعارنا الا كونه وقد يحيط
بعقل المباو ومن قالوا الحادث اذا اطلق انه اول بعد انه ارمان وجوده اول ما العدم ما ليس
ازمان وجوده اول ما خرج العدم بالنسبة لوجوده زمان لم يطلق العدم ليس وجوده زمان
واما العدم الوهمي ثم انه الطول زمن تمام ما مطلق حادث وازمان وجوده اول وقد يراد العدم

القدم

وجوه الترجيح

بما جر
ما ليس لوجده اصلا ما قدم بهذا المعنى الا واحد وما سواه حادث وحدوثه دائما فمعنى الاول
كلها لا يخرج عن القدم والحدوث جميعا واما الحادث الزماني فكل واحد منه مسبوق بمثال
وجود موضوع لهذا الامكان وتحقيق ذلك ان الحادث قبل صدوره يمكن الوجود وليس امكانه
ان لو ليس عدمه كان بالممتنع انه معدوم وليس يمكن ثم انه امكانه يحكم مع وجوده لما
لعدم انه الامكان لا من الوجود ولا به بعد الوجود بل النقيض الساهم والصحيح للعقل
والعدم ساوى الوجود وليس امكان عدمه وليس انه امكانه بعيض هو به لوجوده منها الكل الا ممكن
لمعنى واحد على ما كان هو به وجهته ومنها انه نعقل الشيء او لانه نعقل بعده انه يكمن
ما المعلم الامكان من حيث المقيا والحادث لا يمكن لك ورآ تعالى ان الامكان الشيء حادث حاصل
قبل صدوره وجوده ليست حادثه قبل الوجود وليس الامكان انه هو ليس وجوده القادر على
لانه ولم يكن حكما حتى بعد علمه وليس انه لى شريكا عن معدود عليه لانه عن حكمه ولو كان
الامكان ليس المعدوم لم يخرج هذا العول فكانه قيل عن معدود عليه لانه عن معدود عليه
او عن حكم لانه عن حكمه وانه لو كان امكان الشيء عين قدرة القادر عليه وعين معدوديته
لما امكن العلم بامكانه سوطا وليس كذلك الشيء بل الشرط وحال القادر بل الصدرة
علمه ام لا وان الكل لا ما كنا نستدل على كون الشيء معدود اعلمه او عن معدود عليه
وليس بل هو حال او حكم فاذا كان الامر كذلك فانا عرفنا المجهول لمجهول اخر وبطلان
لسلم بطلان المعدم فظهر انه من الامكان عن كون الشيء معدودا عليه ولكنا نافي الموضوع
واحد الا السلام كل منهما الاخر الا انه اخذها حال الحكم باعتبار نعيه وهو الامكان
والاخر حاله باعتبار نسبته الى ما علمها دائما هذا ولو نعرض انه من الامكان عن كونه
الشيء قادرا لكان العدم صم القادر والامكان صم المقدور عليه فلا يكون بالك
واحدا ومن هو والامكان يحصر او واحد لما ثبت حال المعارف عن المادة وحيث
الحادث حكما قبل الحدوث بالامكان حاصل هو اما موجود واما معدوم والكل كذلك
الاول لسم الامكان وقد علمت انه الامكان ليس لها ولا ليس لها عدمه وانه قد يكون

كمية

لا امكان الامكان سابق ولسلسل الامكان بالنسبة الى موجود ابدا ولو كان كذلك لكان الصفة سابقة على الموصوف
ما كان القائل يقول لا استحالة في امكان واحد قائم بذاته بعينه لا مع غيره ولا يلزم ان يكون شيء واحد
بانه معلوم بنفسه وبانه يحدث شيء فيحل فيه لانه يصح ان يسبق على المحل الا تصوره لم يكن الا او الم
الامكان لكان موجودا والذي يعلم بنفسه ليس بشيء واذا ثبت ان الامكان الشيء ليس معقولا عنه ـ في غلط
ولا جوهر الا موضوع فهو اذن عرض في موضوع فامكان الحادث الذي نسميه لا بد ان يكون في موضوع
ولا بد ان يكون بامر امكان الحادث الى التعلق بالحادث ما لا تعلق له بشيء ليس يصح ان يكون امكان
ذلك الشيء او لم يوجد بل فكل حادث فيسبقه امكان وجوده وحامل لامكانه وذلك الامكان الذي
للحادث ما يسمى قوة وذلك الحامل يسمى موضوعا او مادة وهيولى وعند ذلك كالبدن بالقياس الى النفس الموضوع
بالقياس الى الوجود والمادة المركب من الصورة والهيولى للصورة والذي يتبعه في اطلاق المادة
على الاعم فثبت كل حادث مسبوق بمادة ولا يخرج عن ادلة هذا الكلام ما مادة له لا مادة الهيولى الاولى
البسيط سواء كان نفسا او جسما كما على الروح الاولى او البسيط كما هو عند المشائين فالمواد الهيولى
لا يصح صدورها لان الامكان يستدعي هيولى اخرى وامكان آخر فيها فيكون الهيولى الموجودة اولا صورة
فيها فلا يكون هيولى وهو خلف والمراد بقوله الكلام البالغ ثبت ان الهيولى وهو الخلف فاما اصل الكل ـ هف ح ر
الا بالوجوه وجهو هيولى او بمادة وذلك لان الحادث اما مع المادة او في المادة او في المادة كالمركب والحادث
لتعلق المادة جزء وجنس اصح حالا لاستعداد المادة شرط لوجوده فاما اذا كان الفاعل لا سبب
محدث والحادث لا يتغير الفاعل الى ان يحكم الفاعل باستعداده فيحصل ولو لم يكن عن سعد ولا يكون
وجوده على عدم وعند مخصوص وذلك طاهر في المادة وهو اذ ما هو عليه لما هو انه لا يكون
حادثا عند ما اما النفس الناطقة الرزق مع المادة لا في المادة فلا يحتاج عندهم الا من جهة واحد في هو
الوجيه فهو يرجح لحدوث الاستعداد وذلك يحتاج النفس الى المادة من وجه آخر وهو اكتساب الكمال ـ ح ر
بتوسط الالة والمادة ثم الوجيه يرجح لحدوث نحو الاستعداد والتعدم اذ لولا الالة لانعدم العنصر عن ـ رجاحة الكلام كلاظ
قائم بالنفس فيكون النفس عارضة لها كالمحل المستقل بها وحاجتها كالايها الدائمة ومقامها تمام جهة التجرد
من جهة الرجحان وان ما هو المادة من جهة الوجود لعدم المادة لا في عدم المهية الممانع المادة لعدم ـ ولعدما تها ح ر
الحصول في المادة وهو حصالها الخارجية كالماء والهواء او الشيء الخارجي حصوله الا شرط
الصورة مع المادة والماء الخارجي لا يعقل الا بالجسم الحادث في المادة بعموم حصوله بالمادة وهيولى
الكل ما القابل استعداد واحد والامكان القابل شرط مع مادته والكائن جزء منه مادة حادثة
الحادث ما دون استعداده سابق والتأثر ذلك بتغير الفاعل واعلم ان الامكان هو حكم الشيء الامر
وهو بمقدار واحد حاصل في النوع والكائن لكن باعتبار الحكم عند يكون بعض هذه الشركاء في المدة فادر على تكميل
صورة ما لم يكن ممكنا اذا عقل في الصورة على ان الامكان وجود الصورة وما يخرج الا ولم ـ مح لا له وهذا ح ر
بالصحيح بنت او شيء يوجد من هذا الباب او حيث اذا جرت والبعيد واحضر عين مادة سموم الرحال
او المادة كان امكان وجوده فيها احتمل شيء منه يقول ان الامكان الذي يمكن قسم العرضية و الاصباع
عن الذي بعض مادة لحادث كان ما كذا احتمل شيء منه يقول ان الموجود كيف يكون حصالا الا المعدوم ـ الامكان لم كان موهوم
ولم الصفة الصحيح موجودة والعدم موجودة كان آخر ان ايضا بالقياس الى ماهية امكان لكونه موجودا
على موجود والصحيح بالقياس الى ما هو ليس من الرجال انما القياس الى الوجود موجود فيه الا ساقط
كونه يعم وجودا او الامكان الذي قبل انه موجود عند القياس الى المعلول الوجود وهو الامكان الوا
دون القوة الاستعداد وليس اسم لم يكن كذلك المضاف اليه موجودا او الامكان على ذلك
فقال صحت ان الامكان الذي تعلم عند العقل موجود بنفسه موجود في سبب لا يمكن ان يكون حادثا ـ عدم العقل ح ر
بسبق ان ما تحقق امكان آخر وهكذا امر غير متناهي ثم الهيولى اما الصورة فلم يكن بالعقل شيئا بالقوة الا على ـ بالصورة ح ر
لم يوجد فانها قوة محضة والامكان للصورة وهو لم يوجد الا على ان لم يصر بالعقل شيئا فالهيولى فعل ـ بالفعل ح
لانه ما علم بهذه الدلائل فانها ما هو حادث وانه ليس محصورة مع هذا الشرح الا كثر مع لواحق ثبات
من القوة الوثوق والنور الا كثر وكذلك العلم والمودة القضايا قال وتعول الله بهذه الفصول الى
اوردنا ما يوهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل آه المراد بهذه الفصول من الكلام المعدودة
المذكورة من الفصل في احوال القوة والفعل وسائر الموهم هو ما ذكر في المسائل كل حادث
سبقه امكان وجوده وعلم القول مساوي الاتحاد وعلم العدد ليس على القوة وكذا المذكور في بعض المواضع
لم الامكان من المراتب السابقة على الوجود فتبين ان الحكم باحتياج الحادث فيه وكذا ما يوهم تقديم العدم
فوجب

المبهم على الوجود ويحمل على الفصل والمادة على الصورة ولا طريق له الى الامور بالطبع اعم علمه العلم
قيل فيه نظر لان طبيعة العلة لم القوة على الاطلاق مثل الصورة مطلقا والمادة بما هي محمول اللمنا الاولى
امر بالقوة وتشبيه اولا بكلمات ستعرفه بالبيع وعدمه ما هو من الا ذلك وجود له
البزور والنطف انما قبل البناء وحصول ... العلل الاتفاقات والعوارض الاستعداد الى العدم بدا بها
لا بها من حيث ان الاعدام ملكات ... انها موجود هي مفرد ان بالفعل لكنها عادم الكمال اولى
فعدم الامور الاسخاص ... مادة كما ذكره فان قوة ... بالفعل ... وامكان ... وجوده
الا ان قوة ... عدم الوجود القريب او بعيد العدم القوة على الفعل العدم ... وعدم الفعل على
القوة لعدم ذلك والعدم المراد ... اعتبار العدم ... المعدوم بالذات ... الذات
والمعدوم بالزمان ... بالوجود ... الوجود العالم السادس ... الا اعتبار ... الوجود
علاوه لا يجري الا ... ففيه بالزمان ... ولم يكن ... الا ... الرحام ... السيق و
السيق ... الرحام ... الشرط ... ولا تكون الا ... بالمعدوم ... السلط
سواء اعتبرت الزمان او الذات او ... الفضيلة ... الفعل ... القوة ... الامكان
الكامات ... العاسة واما الامور الكلية والاسخاص ... ولا ... بالقوة ولا
وما قبل العلم ... الامكان ... على الوجود ... الحكم ... الشرطية ... حرم
حسب ... عبارة ... محمولة ولا ... المحمول ... المتناقض ... الوجود
لا عرفان ... وجود الفعل ... الوجود والمبهم ... العالم ... الناس
له العادة ... المسماة ... الا ... اولى
لا موجودة ولا معدومة ... بالامكان ... الوجود ... مرجح ... اولى
بسبب ... الطرفين ... الامكان ... بالصحة ... ولا يمكن
حصول السير الموجودة ... الامكان ... بالوجود ... الموجودة
... الوجود ... الاصل
الموجود ... الوجود القوة والعدم والاتصاف كان حاله ... اعتبار

قيل العلل ولم المادة م (margin)

تحقق ل (margin)

سر حصول ل (margin)

له ... على الكثير ... الواحد الا ... من ... في العالم ... في الدليل
الاسفار ... بالقوة والامكان ... ولم القوة ... من الفعل ... من جهة او
... اولا ... لعموم ... الفعل اذا
بانه ... الفعل لم يكن ... القوة ... مطلقا ... الاول ... العقل
لو لم يكن ... القوة الا الفعل ... القوة ولا ... العقل
... بالفعل ... بالقوة ... لم يكن بالفعل ... بالصورة
بالفعل ... القوة ... القوة لا الفعل ... الكلام ... الحجج ... ملحق
... الفعل ... القوة ... الفعل ... الفعل ... من جهة
... كالحار ... حار والبارد ... حصل ... بالفعل
والا ... بالقوة ... الفعل ... بالفعل ... اولا
... الطبع ... الصورة ... حيث
... بالصورة ... الفعل ... الحكم في البزر والنواة ... الاصل
... القوة ... الفعل ... الفعل ... بعدم الفعل على
القوة ... الطبع ... بالزمان ... العدم ... الوجود ... الدهر ... المعرف
العقل ... القوة ولا ... الا الفعل ... الطرح ... سلم
... القوة ... القوة ... الاول
المراد او الصورة ... القوة على الفعل ... العدم ... والكمال الفعل
وجود القوة عدم ... الوجود ... القوة والعدم ... كمال
... بالوجود ... وجوده ... الكمال ... حصول
... عدم ... الموجود ... عدم كمال
... القوى ... الاعدام الملكات ... والصحة والشهوة ... ولله
... الكمال ... والعلم ... اعلم ... والحكم

والالحاق لا ... ل (margin)

ولا تحقق ل (margin)

تعقلها ل (margin)

البزر والنطفة بالمرا (margin)

والفعل كمال والقوة نقص والكمال ... ... لا المعدوم (margin)

وهو العالم بهو الالم لان الادراك ولم كان ما اراد الوجود كالنور والعلم بمحو المعلوم

كالوجود مع المعنى ادراك المنافي وكيف وهو المنافي وجود افراده لكنه الادراك لم كان

على حصول ما ذهبنا كان وهو المنافي للمنافي في المعنى لم كان على حصول ما كان وهو الا

المنافي في المعنى كالالم الحاصل من تفرق الاتصال والرسا وحظ العلوم والكمالات للمدرك لها

الآلة وما حظ الالم عبارة عن وجود العدم المعنى في حق كل امر هو بالقوة فيه الوجود

فيه العدم الذي هو الشر لا بد لكونه شرا لعلل الاعدام التي لا تعلق لها ادراك فيما

وما حصل لما ذكر الشر والواقع انما هي في الامور التي شوبها بقدم ادعوه ولو لم يكن

امور فيها او فيها انما القوة لكانت الكمالات والغايات حاصلة

موجودة لما لم يكن شرا الوجود الوجوه وجاد لا به طهر لكن لم القوة على الشر

وجوده بالفعل خروج القوة عليه لما علم الى وجود كل شر ما كره وكمال الى

لعدم ما لمحل لكن لم يكن بالفعل خروج القوة عليه لان يكون عدمه والعصمة وفوائده

حال بعدم القوة آه ما كره لما ذكر وتصريح لما علم فيما مادته علم الى القوة مطلقا العقل

مطلقا ولما القوة وجوده بعدم ربما على العقل الذي لا يعاين الى ولكن قد بعدم

حمل محل حملها او محالته بعد ما الطبع وما زال الحظ عندما بعدم كالطول الموالي

والسماء المتكون من عرضه اذ لو عبا او حسبها ولكن لا ندم كل من المشخص من بعدم حمل

ووجوده بعد ما ادراكه او من معارضه لما والآمال ان تخرج تلك القوة الى الفعل وعدم ان

لا تعدم ما لها الى الفعل وفي الى يكن فعل الى لكن قوة اصلا ومن الى يكن فعل فهو الى لكن وجوده

من القوة الى الفعل فهو على الى العقل متقدم على القوة وجوده كره بالجسم والادراك والطبع

الآمال وما هو العدم عما الى وما الكمال الاعظم الى الوجود بعينه بما الفعل من جميع الوجوه

لا تشوبه قوة ولم يزل بعد ما جميع سواه وبه انه الى الاول الى ومن انه لا العارف به قوة الامكان

الواقع ولكن للمبعد الى ملاحظة ادراك عدد يمع غيره ومع انه على علم عالم الا وصور فيضانه

ولو وجود علم وليس من تنزه الا وعلى اسمه ولا بما العارف القوة لام حلة ادراك وصعد

فمن كان لا وجوده كالنفوس الفلكية ولا ما هو بالعقل وجوده بما هو القوة او تكاملها

والنفوس الحادثة ولا بما يكمل فعله من كونه بالقوة فكملت قوة على الكل شر والناس حاصل

والاستعداد كما لا الواجب من حيث العقول الكمال بما الطرح الحكيم الصانع والحمد الا آخره

احسن آو الصحيح لا كان من حارك لم يصح وجوده على شيء سوى بادواته الامكان العام

ومن تصح وجود الشيء من شأنه او الانفعال كان من شأنه والعقل كان لا دوام

تجدد الفيض وجود اجرام الفصل والنفوس الا ان ما تجدد ما يكمل كونه

والانقضاء يكون صدوره من الفيض وجه اصحاب ومن دائم لما الدائم والوصف المعدوم

علوم مما استعداد من شأنه من الى ما على شأنه والعقل ومال من شأنه والانفعال

ما يسهل الاكار من شأنه الخبر الدائم من الازل والابد وكم يكمل الشيء وجوده ما صح الا بهما

الملك فان الاجسام شأنها العدد والمقدار والعلل والمعلول واحد الجهات والمكمل

العدد المتباين من المتابع الا امور شأنها وكان سبط الفيض وعن الوجود على ذلك

المبلغ وقفا عنه من كونه العدم امور جم من شأنها وبقي الامكان على المتابع من

تخرج من القوة الى الفعل من احد الوجوه لكن النظام ونسب الاكوان والاجسام واحدة حظ

ما لا نهاية لها من حيث الا وكان الى في ما المتعلق بالمواد من النفوس الناطقة وكان من حادث

المكمل بها عدم دون الاحوال وملامح الابدان لما فيها عددا ومقدارا من الاستعداد

تحصل وابهام قرنا بعد قرن راجع الى ربها اما سعيدة منعم او كلما او شقية معذبة لم

نوعها

قال من الى انم والناقص وما فوق التمام ومن الكلام من تحقيق آية الموجود التام

والناقص والتام وفوق التمام اولا والناقص اما مستكفي انه الا والتام ومن كل شيء هو الذي

حصل له جميع ما يمكن له ان يكون حاصلا له والناقص بالمستكفي لكل ما يحتاج اليه ومن التام

كان مع ذلك من جنسه كل ما يحصل غيره فهو فوق التمام والا فهو تام فقط والناقص ان

لم يصح من حاله وكان له الى ما يحصل عن ذاته ومع معه ما به من اسباب الدائم فهو المستكفي ومما

من الشأن من حادث فهو الناقص المستكفي والتام مما كان بالفعل والناقص ما ساب لما بالقوة

وبهذا ذكرنا هذا الفصل المشتمل على التام والناقص بعد الفصل المشتمل على القوة والفعل وبعده
المقام ما يتصور بكلا وبعضه من اكثر الانواع بحيث يشتمل تماما وصفا بهما من الكثير والكثافة وعرفت من
الوجود الذي هو الكل اشتمل هذه الاقسام الاربعة من حيث الوجود والموجود بما هو موجود بالوجود التام
هو الموجود الذي حصل له القسط من الوجود الذي يليق به المتصور من حيث الفعل من غير ان يتاخر وجوده
دون التام هو الذي وجوده افضل من وجود المحوج مع ذلك يفضل عن الوجود الفاضل على سائر
الاشياء والناقص المطلق الذي ليس له كمال وجوده الذي ينبغي له بل يحتاج الى مكمل يكمله من القوة
الى الفعل واما المكتفي فهو الناقص الذي يحصل له الكمال من شيء وكمالا بعد كمال لكن لا بهامه
على وجوده ومعونة اداته والاتم لم يكن هذه الاقسام تكون بطريق النقل من الى سائر
بطريق الاطلاق الاعم على العقل اراده ما يكون الكثرة والعدد والزيادة المفهوم من لفظ التام المعروف
وحده وكذا القصور والعطل والعطال المفهوم من لفظ الناقص اعم من ما هو بالذات او
بالجسم او مالا عبارة هذا او لم يكن هذا اللفظ مما يحتمل بعضها ... وبعضها العدد وتبع
من استعمالهم بعضها الا بعض كما ذكره الشيخ ان التام كان مستعملا اولا في ذوات العدد ... عدد
فهو التام الاعضاء من الكم المتصل والمنفصل فهو تام القامة باعتبار الوجود من العدد
من الاشياء والاذرع والعرض والكثافة فهو تام القوة وهو تام البيان فيهم من اصل
الوجود بما هو وجود مطلق فهو تام الوجود باعتبار انه قد حصل له جميع ما ينبغي له من الوجود او
جميع ما ينبغي للوجود على الاطلاق كان للوجود ... واحاد متعددة ... او ...
والكل حاصل له ابتداء بعد اصل الواجب الذي ... المعارف العقلية والناقص ...
كل من هذه الالفاظ ... اذا استعمل التام والناقص اريد ... الاجزاء من جميع
احكامه ... الوجود بما هو وجود ... من ... الموضع هذا ...
ما هو واحد والتفاوت ... الاقسام من الموضوعات ... الا ...
لفظ الكمال المستعمل في واحد وكل ما ... الشرح انه يحمل ... عادة الاصطلاح فكمال الجوهر
جوهر وكمال الوصف عرض وكمال الاسود سواد وكمال الحار حرارة وكمال الاعمى ... وكمال

لحصول المولى ... اكمل وكمال السعيد ... وكمال المدبر العادل سلطان عادل ويكون اطلاق
الكمال على هذه الامور الغير المحصورة ليس بطريق النقل والتشبيه بل على الحقيقة الاصطلاحية الا
انه قد يكون من مجاز التشبيه ... حصول شيء ... المقدار او العدد المعتبر من الكمال
ليس جودا ... على وجه الحقيقة بل على الوجه الشامل للموجود والموهوم وللشيء ...
او للاشياء ... وذلك كما يوصف القوي بالزيادة والنقصان والسامي والادنى
باعتبار ... الاثار والافعال فيقول الواجب ... القوة والعدد ...
كون ... التنزه عن الكمية والكثرة وما يطلق ... اللفظ على المعنى ...
اوسط ... المحتمل ... بالحكم ... الاتفاق
... التي ... الحكم ... على الطول والتجنيات
وهذا الفصل ما ذكره الشيخ ان الكمال التام ... الساهر ... الا
اول ... وسط ونهاية ... العدد ... الجمهور لا يقولون العدد ... عدد ... اظ
... تام ولا النام ... او جمع ... اما ... ان ... اوسطا ...
واما الاثنان فهو ناقص ... الامور ... اعم ... او وسط ...
والنهاية ... ناقص ... اوسط
ولم يكن ما وسطا ونهاية لم يكن ... فهو ناقص ... من هذه الامور ...
يقول في العدد التام ... الوسط ... لم يكن ... او اكثر ... الا ...
والنهاية وسط اكثر واحد واما المبدأ والنهاية ... لم يكن ... وكل عدد ...
الا واحد الاعم فلا يكون العدد واحد ... ولا منتهيا الى ... العدد ...
العدد واحد او نهاية ... اقصى ... هذه الامور ...
فهذا ... لم يكن ... الاول ... عدد ... الا ...
من ... بعضها على بعض ... وبعضها الكثير وبعضها ...
... هذه ... الوسط ... ولا ... كونها ...

لوجه لم يكن اصعب لو سطا الكلام درجة واحدة من الوسط وكونها واقعة بين الطرفين
مجاورتهما لهذه التمامية كما ان لما تصور من قسم عدد مخصوص كان قسم والمتمم من قسم
العدد على الاطلاق مثلا تمامية لها اصلا اذ لا نهاية لها اذ ما من عدد الا ويمكن فوقه عدد
آخر لشمول حسن صفاته تام لو وحدته فالعشرة تامة في العشرية وفي العشرينية وغيرها تامة فوق
العشرية واعلم انه لا يلائم الحساب اسمي آخر للفظ التام والناقص والزائد فالتام كل عدد العشرة ٩ ر
تكون كسوره الصحيحة مساوية له كالستة فان نصفها وهو الثلثة وثلثها وهو الاثنان وسدسها وهو الواحد
والمجموع ستة لا غير والزائد كل عدد تكون كسوره ازيد منه كالاثنى عشر والناقص ما هو بعكس الزائد
كالثمانية التامة ثم فيما نحن فيه التام عند الحكماء وهو الذي لو حصل له الوجود بالمطلق
ولا يكون شيء مما يمكن له مفقودا عنه لم كان من شرط لم يكن ذلك له لذاته او لسلب العدم لم يكن لا ٩ ر
المفارقة العقلية تامة ولم كان ذلك اعم مما يكون لذاته او لسلب العدم لم يكن فوق التمام
مختصا بالواجب جل ذكره فان كلام العقول البعض عن الوجود على غيره فكل منها كلها بها موجود
بالقسم ولم كان لسلب الشارد فكذلك كل منهما فاعل بالقسم بافادة الباري اياه والمجموع مهما ر
حاصل من الماهية والوجود الابتهاج الا قوة ولم لا مؤثر في الوجود الا الله ومن العقول الموجد
الوجود ولا يمكنهم ادراك هذا التوحيد كما علم الوجود الكاملون فانه سيدرك عن الحق
جلت هذه الوحدة لا ساوى كره الوجوب المخالف لها في الوجود فالاول لم يرد بالتمام
وفوق التمام المولى الاعظم ويكون كل منها حاصلا في الواحد مما يتكون من خلفاء الله وفوق التمام
كالمولى الموجود مثل انما يكون على وجه السره والصعود قال الله تعالى اني جاعل في الارض خليفة
الحكم نائب المستخلف يفعل بالفعل لكن على وجه اضعف والالم يكن خليفة فان العقول
القادسة افاضة فاضل وجوده على ما تحتها الوحي الله وقوته فهي السمو فوق التمام مع انها
دون الاول قال الاحاطة عمل قال ولفظ التام ولفظ الكل ولفظ الجمع لكان ذلك الكل
معارضة المولى كما التمام ليس شرط لكونه بها العول آخره واصح الموضع عن الشرح على انه
ليس فيما اسهل علم من الكثير فانه يعتني بها ويلتمس ارادته وهذا العلم الذي نالوا الى

بذكر من مباحث العلوم الالهية ودقائق المعارف الربانية مما خص به الاولياء الكاملون
والحكماء الراسخون الاسحون في العلم والحكم الآخذون علومهم من مشكوة النبوة واعلام
ونور الوحي والالهام بقوة الفكر والرأي وقدم السلوك في الايمان وكان الشيخ رحمه الله
مدة ارادته بسط الكلام فيها جريا على عادته في المطولة من كتب الشفاء من اراد
المقاصد على سبيل البسط والتفصيل والشرح والتطويل وفي المختصر والاشارات مثل ما
غيرها واوردها امورا عزيزة جمة بمجامع اعيدت الاصول التي لم يحصل الجمع كره وجم فحما ١٠ ر
من الفتيح للمتكلم وهذه العلوم لم تطول في الانموذج والباب طيفوريا بين ودانشنامه
غيرها من الشفاء وغيرها من الصناعة الحكمية ادراجا و وصل الى عظام الامور ومعاني
الاسرار والانوار التي من العالم القصوى والنجاة الوثقى فيه ووعد اهل ارادته كثيرة
المنهاج فيها واحلاق بعض اورده من المواضع الابواب التي لا تنسو الا الى الالهام لسعد ١٠ ر
الحق فيها ودرك الصواب محرز على الحكم لم يكن اكثر اعتنائه بالامور المهمة فان الحق يحجج
لتلك الامور عنهم كان باعتبار تحقق القدر المهم وتعيين لطالب السعادة وكان شروط علم زيادة لتحصيل ١٠ ر
اطلاعه الالهية مع جلال شانه في العلم والوقار وسمو مكانه في الحكمة والرأي مقتصرا
على العلوم الالهية مقتصرا على التعليمي وغيره ومتعذرا او آخرة ملاءكة مشتغلا بشرف
العلوم علما منه بان ذلك هو الذي يصير به الانسان مستحقا لاسم الحكيم متخلقا في الملكوت
زينة للعالم العلوي صار امام المقربين واصحاب الارتقاء خليفة له في الارض ودائما
قال المقالة الخامسة الوصل في هذه المقالة تحقيق جهة الكلام واحوال الجهات وهي الامور
الربوعية العموم والاشتراك فيها او تحقها القوة او الفعل واحكام كل واحد من
اقسامها وتحقيق النوع وتحقيق الفصل وخاصة الوصل العام وكيف يدخل الخصوص في الفصول
وذكر بعض القواعد في العصور الحجاج البها وما اتفقاه ذكره هذا الشيخ في الانموذج موردا
اياها على وجه التلخيص لكي يكون تذكره مقويا على التحصيل فيها للتسهيل له ويعلى به والشرح على معناه ١٠ ر
الطالب البصر لاحلى لاحل عن هذه الاول ان الموجود من الاشياء اما اثبات او بها والوجه

١٩٥

/٦٧

كما علمت ليس مجرد المفهوم الاعتباري وانه الموجود المعين فيتحقق في البسيط وليس كذلك ولا جنس ولا نوع

ولا عام ولا خاص ولا فصل بل هو مندرج تحت ذلك لبساطته واما المفهوم فالمراد به المفهوم الكلي والمفهوم — ولا هو شيء منها

الذي جعله لم يوصف بالكلية الا بها اذا كانت في الذهن وقد اختلف في انها هل هي موجودة ام لا

والمعلم على انها موجودة والمتكلمون على انها غير موجودة والكلام الطويل ولا دليل

صحيح والحق عندنا انها موجودة بالعرض بالوجود الحقيقي والموجود اذ المراد بالذات

الصادق بالمعين ليس الا لحاظ الوجودات في الموجود ما لذا الكلي كله موجود بعين وجود — لكل منها

يتحد بعينه المفهوم بعينها ومن هنا الوجود الوجودي وفي له الذات من كان او مجموعها وبعضها

ومن مساواة عنها وفي له الوجود عاما كان او خاصا لكن له المفهوم قد يكون مركبا وقد يكون بسيطا

والمركب انما يلزم حصوله من اجتماع عدة امور والبسيط لا يكون كذلك ولا يدخل الا عن

شيئه ومجموعه والمركب كل جزء من اجزائه لا باعتبار انها بالفعل ومع ذلك فلا يلزم البسيط الا

كل كثرة سواء كانت متساوية او غير متساوية الواحد فيها مجموعها كان بسيطا او مركبا

كان مركبا لم يكن الكثرة مشتملة على الواحد والافراد على بعض الكثرة لا بد من واحد وحده

الى ان ينتهي الى الواحد الحقيقي كالكثرة الاعضاء في الحيوان لا بد لها من عضو واحد وكذا — نهاية

لم يكن كل عضو مركبا من عدة اشياء من اعضاء فلا بد فيها من واحد وكذا [illegible]

من الاعضاء والاجزاء الاولية [illegible] لم يكن كل واحد منها مركبا [illegible] وكذا

بالعلم [illegible] واحد هو بسيط [illegible] الاجزاء الاولية المسمى

اذا كانت [illegible] النظم المطلق [illegible]

ودر الوسط والطرفين [illegible] البسيط موجود سواء كان [illegible] الدار

ومنها الاحساس [illegible] والطبائع العقول البسيط كما [illegible] — والطبائع والعقول

محول لزم [illegible] المشهور [illegible] المحول [illegible]

او [illegible] السواد [illegible] السواد سواد [illegible]

عدم ذلك [illegible] السواد [illegible] سواد [illegible] وبلا ارادة

فيعلم من المشهور ان [illegible] الاول [illegible] النقض [illegible] السواد [illegible] الوجود كل

ما [illegible] المحول [illegible] السواد [illegible] محولا [illegible] الوجود

وجوا محولا [illegible] السواد محولا ولا وجوده محولا فلا يكون السواد [illegible]

محولا [illegible] المحول [illegible] السواد [illegible] الوجود

[illegible] الا [illegible] او الا [illegible] عن المحول

[illegible] محولا [illegible] سواء كان بسيطا او مركبا من البسيط [illegible]

البسيط محولا [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] المحول [illegible] والوجود

بسيطا كان او مركبا [illegible] السواد محول ولا الوجود

محول [illegible] المحول صورة السواد موجود او [illegible] الصورة [illegible]

المصور [illegible] اللوازم

والاول [illegible] الطرفان [illegible] موجودة ولا ملحوظ بالذات

بالمعنى [illegible] المرآة [illegible] والملاحظ [illegible]

ولا ملحوظ بالذات [illegible] المرآة [illegible] الوجود

العلم بين التصور والتصديق [illegible] — التصديق

عبارة عن تصور [illegible] الكائنة [illegible] الذهن ولا العلم عن تصور الكلية

[illegible] الى

[illegible] ولا العلم عبارة عن الصورة العلمية [illegible] في الذهن [illegible] حصوله

[illegible] التصور [illegible] التصديق عبارة عن ادراك [illegible]

كما [illegible] يكون الطرفان [illegible] الى الاوهام [illegible] مصورة بالوجه

على [illegible] مصورة [illegible] المتصور [illegible] لم يكن مصورة والا

[illegible] — تعرفت

[illegible] المحمول [illegible] على [illegible] المصدق [illegible] الشيء

الرهن كما اما يكون حلا ط

الركيب على الوجه الذي ذكرناه غاية ما تقرر به طريقهم واستعمل له هذا التصوير ولكن لاصحها
وتحليل هذا الموضع كان فاعل كريم الالتفات الصانع والادراك المرتبة في جهة الحكم
الخارجة وضرورة تعيينها الصانع على ان تحقق المسائل في الكلام في حل لهذا الذي اسناده الى البصل

لكن ط

مثلا ولهم لم يكن عبارة عن تصور الاطراف لا البعض ولا المجموع الا انه لا يندفع عن التصور
سابقا حتى يكون هذا الادراك الحصولي على الوجه المذكور وكذا الصنع ولهم لم يكن عين
عن جعل الكل اساس ولا عن حمل اللقب ولكن لانه وجوه لما حق تحليل احدهما الا او وحدت اولى
لا انه الحكم بحول ادول الوجوهات دول تحليل الركيب فالمستدل الحاصل تحليل الحكم تاما موجود
ثم تحليلها فقط بحول الاثر المرتب على الحاصل لعمل الهيئة لا ضرورة بها موجودة ولا الوجه

ملائمه ر

نسخه ر ساعة على الوجه ليس الا تحقيقا زائدا على نفس صورة الهيئة وكونها المول المصدر ذلك نتيجة
لم يكن الصادر هو ولا الاتفاق ما ذكرناه فالذي يرى ان السواد سواد مع قطع النظر عن
حمل الحاصل حتى وكذا لعول ان اداء الوائد عن تعليل الكم كلاما وان النقل السواد تحول او
لا منافاة بين كون السواد بنفسه معقول الوجود وكونه سوادا اولى او عن معقول الوجود

السواد ليس فيه ملائمه لان يكون الصادر اياه ودون الاخر هـ

هذا المرجح حصل الاثر اعول كالشيخ المعول واساعد وكل اتى توهم والما اوول الا
العقل ليهم وهو تحقيق تحقق الاول كما يستعمل المحقق عنده ان الحول الكل اسس الهيئة
لا الصادقة الوجود اما الهيئة طابها لو تعلقت بالحاصل لما امكن لنا بعض تحرير الهيئة
المحول الاوسط كالعارفة المشتمل على تعليل الحاصل وكونه حمله ما يلزم لم يكن المجهول
من المحول الوارد والمعنى الذي لا يمكن تعقل الشي الا بها ولم يكن حصولها من حول المجعول وكان

المحول هو الامور الرابعة هـ ر

بهيئة واحدة تحت معقول ليس بالكل والوائد بين يها طلب ملكه المعدوم واما الاتفاق
من المحول بالكلية حملا لسطلا هو الوجود او هو الموجود بالكل او الهيئة بحول ما بالوصل كما هو
موجود بالوصل ولا يلزم منها شرح المناسبة فان ما علم لم لا يكون الوجود وجودا من
نفسه اذا وصل عدم الحاصل ولم يكن يعقله بعد تعقل الحاصل ولم يكن حصول المصنف
والله على الاحتياج الامكان ولا تصور بالشي ولعل طلب الوجود وكل شي لعل هو

السم الخارجي ولا يمكن تعقل الا ما يشهد المحسوس وهو شان من شؤون ما علم سموع على انكم
صورة الاصطلاح كما هو مغيضه وليس حصة الا العقل المتعلق لوجوده من هو المتعلق الا بمفهوم المتعلق اذ
كل مفهوم كلي يحصل منه في الذهن صور او كليات والوجود كلي كقول عنه لما سهو احكام عبارة عن اعتبار
لتصوره ولا حاصل الا عن المشترك وكذا كل مقول من اقسام الهيئة الموجودة في الكلية والوجود ليس كل
شي كما علمت فلا يكون الوجود المتعلق لوجوده مصداقا كما لا يكون الوجود العام بهذا حد لا الاصل الا
والفرق بين ما هو في الهيئة المركبة وبين ما ليس كذلك كل جسم مركب من الا تحمل جسم عنه امور حلا
لم يكون احد من تلك الامور على القوام تلك الجسم وقد ثبت على العدم عدم العلم حلا كان الحكم المركب
معلولا بطلان تلك الامور لكن يكون بطلانها بطلان احدها وبهذا يقع الفرق بين علم وجود
وبين علم عدمه فاذا كان الجسم المركب بعده كلها على تلك الجسم وجاء الوجود وجاءت العدم

وفي بعضها الامور التي يتركب عنها كاسد في بطلانها معلول م

بعدم عدم واحد منها ثم لما كانت الصور العقلية مطابقة للامور الخارجة يجب تصور العدم اولا
الحكم عليها لكن يجب تصور بعدها يجب تعدم صورة الذهن لان تلك الجسم ليس الا مجموع تلك الاوائل
حصول المجموع مساو عن حصول الاحاد ومعلوم انه يكون العلم بتلك الاوائل سابقا على العلم بذلك المجموع ومعلوم

الاوائل هـ ر

من هذا الجسم المركب لا بد وان يكون تبعا بعده الامور من ما اوائلها وجود او عدما خارجا و
اذا عرف هذا فصول اوائل الجسم لكونها متقدمة عليها في سائر هذه الاوائل ولكونها متقدمة عليها
خارجا لها الازم او فالاولى كونها في الشيوع الحسي لان الشي الحسي هو الذي لا يمكن تصور عن تصور
ذلك الشي والذي لا يمكن عن الشي ويكون مع ذلك اعم لتصور امر هو اخص من كونه لا يمكن وصوله
بالاخص موصوف لا يتجزا بالاعم فالذي بعدم تصوره على التصور الشي كيف لا يكون بين الموت عنه
لتصوره واما الكل فهو عدم احتياجها الى سببها واذا علم المركب اذا تحقق كان موجودا في الجسم لانها
سابقة عليها فكيف لا يكون سابقا في سببها بل اللازم ما لا احدها امر واحد وهو كون الاوائل لكونها سابقة على
المجموع ذهنا وخارجا كانت مستغنية في شئونها وتحققها عن المجموع عن الشي بعينه سابقا او على السبب
حصولها الذهني هو الموكل بهذه الموت سابقا ما عن حصولها الخارجي هو الموكل سابقا لها
عن الشي لا سابقا عن الشي احتمال الذي بين الموت لا احتمال بالوجود الذهني فطلبه الحاصل السابق

لا او ان الهيولى لو كانت متقدمة عليها في الوجود بالزمان وبعده كان كل منهما حاصلا او ... الا

في الجسم فان اعتبر ذلك في الوجود العقلي وهو الحس ولم اعتبر الوجود الخارجي وهو الحس في الشيء الحدد

لكن يوجد خاصة اعم من خاصة الآخر لان الآخر من الحصول على حد العدم والثاني من مطلق الحصول او مطلق

الحصول اعم من الحصول المعدوم فالشيء من كونه احتياج اولا الهيولى الى ما لا يمكن ان يكون كذا

ما غنيا عن صاحبه والآخر الحصول احتياجها واحد حصول فان نحو الموضوع يحتاج الى الآخر

منهما حصوله بعد العدم يطلق احدهما الآخر وفان مثل الشيء المجهول يكون من احتياج او الكل منهما

غرض الآخر وهو السبب الآخر الكل على مجموع ذلك الاول بحسب اعتبار احدهما وتمام بيانه كما مر الآن

لكن ما هو جزء المادة واما الجزء الآخر وهو الصورة المعروفة التي هي منشأ الآثار وهي محتاج الى الجزء

الآخر ولا يمكن ان لم يكن كل احدهما الاحتياج الى الآخر لاستحالة الدور فان الواجب

يحتاج بعضها الى البعض لا على طريق الدور بل يحصل من احتياجهما حصول واحد واعلم ان حصول كل مركب

من الوحدة ومن جهة الصورة فالصورة لم تكن في ضمن احتياج الاول والاول منهما

كان المركب كما عرفت من جهة الوجود ولم تكن الصورة جزءا من الحتاج اليها الاول

من البيان الاعلى ومن الدور المستحيل فاحتياج كل منهما كما علمت من جهة الهيولى والصورة

مركب وحدة طبيعية كما ان الصورة امر محصل واحد اعتبار في المادة كان المركب

وجود اكمل وانما من جهة الصورة لا يحتاج الى المادة في وجودها وصفاتها الخاصة وكذا

افعالها كالادراكات العقلية والوهمية وكذلك الحركات... الا كانت ... الآخر

من العوارض العقلية ... من جسم المركب كالافلاك ... الا

من الزرقة والحلاوة ... الساطع والمجرد ...

الدهر ... واعلم ان الهيولى قد يكون متبرئة من الخارج ولو ... السواد

مثلا مادة مشاركة للبياض والحمرة ومخالفة له ... وكونه قابضا للبصر ومعلوم ان ... الآخر

جهة الاشتمال على السواد مركب ... اللونية وقابضية البصر ولو كان ... اللون لبعض البصر

لكان كل لون سوادا ... ان يكون جارحا ... الجزء ...

ادم

فالعم السعر لكان اللونية المحمولة والقابضية المحمولة ... الا ان لا يكون محسوسا او محسوسا ... الا

اما الهيولى ... محسوسا ولا ولم ... السواد محسوسا ... فمثلا الجنس المحمول

لا يحتاج اللونية والقابضية ... خارج ... ادا المهم ... العقل ... السواد الا

نعم ... الجنس المحمول ... لم يكن اولا العلوم الجنس المحمول ... ذلك ... ولما اذا

كان ... او ... السواد ... فان كان السواد

اسم ... الآخر ولو كان ... مخالف ... الا

المطلق لا يكون ... اللونية المطلقة ... ولم يكن ... السواد ... العلم ... او

... السواد واحد ... اللونية ...

عن القابضية في الوجود الخارجي ... واحد ... الوجود

... المركبات اولا الهيولى اما ان يكون متضادة اولا والمتضادة اما الحلول

... المتضادة اما ان يكون متداخلة او متباينة والمتداخلة في المتضادة

... اعم من البعض ويكون الاعم مقوما للاخص كالطعم ... المتداخلة الغير المتضادة

... اعم من ... يكون مقوما ... والمتداخلة الغير المحمولة كالمادة الى المنشأ

... الذي هو مادة ... المتباينة الغير المحمولة كالمادة والصورة

للمركب ... مادة وصورة وكالاعضاء ... والآحاد للعشرة واعلم ان ... يكون مؤلفا من

حس ... ذلك مثل العقول والنفوس ... حسن ...

... كالطعم ... والصورة وكل ... لابد وان ...

... ان يكون ... يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين

... ان كان المركب ... الأحمر ... الحيوان والنفس هو ... الفصل

... والماهية ... من جنس وفصل ... كما علمت ... السواد ... لم

... يكون من جنس وفصل خارجيين ... ذلك ... فالمثلث

... الأضلاع ... الاصلاع ... الاصلاع ... المحمول على

لا الاصل و لحطوطة تكون كما عقل ادلس الكل مما وجود هم مع صاحبه واما الجوهر لا يكون منه ا
لا يكون البعض مساو الاكثر فصلا عا الجمهور عند العرو ذلك يمكن تركب الجسم من المادة و الصورة و المحققين كلاهما
يمكن احده تحت يحمل على المركب ومنه لا اعتبار يكون المادة جنسا والصورة فصلا كما الجنس والفصل
المركب العقلي يمكن احد كل منهما لو حمل لا يكون جنسا و لا علة جنس مادة عقلية و الفصل صورة عقلية
و اعلم ان الجنس و الفصل سواء كانا في المركب العقلي او البسيط كلاهما محمول بالحمل واحد موجود بوجود واحد
صاحب المطارحات قد زعم ان كلا منهما في المركب محمول بالحمل الاول بحسب الا ماهية السود اذا و طرح الموارد اذا مات
زوال عن فصل دخول الناطق او الحساس و سوع موجود جسم و العوارض الجسم الذي وجد بعد العطف او
الموضع عن الجسم الذي كان حمله متكاثرة كالعوارض الطبيعة و تعلك الحرة و سلب عنها و اجسام الطوق مما
بالموارد و هو حس و سبب بالموارد الذي هو مادة فالذي هو الموجود حس تكون منهما تجتمع كل فصل مجرد سواء
بتبدل الفصل و اما الثاني فهو الجسم الموارد الذي هو مادة ملتفت كما ان الجنس يحمل المعنى لا عن فصل لا يكون
وجوده الخارج و لا العقلي الاتم فصل فاما المادة امرا نقص الوجود مبهم الذات لا اسم وجودها الا
ما حدى الصور المقومة لوجودها وهي بعينها مع توارد الصور انها الصعود وجودها يكتب طرق
صورة ما اية ما كانت لا انها و حدة ذاتها امر واحد بالفعل باق بالعدد كسائر الامور الصورية
فاطلق لهم جهة الوحدة و كلامه كتب خارج عن الصورة وهو تمام المادة و تمام الشيء صورته لا مادته و ما يشترك
لصورة لا لمادته عند الحكم و جود الصورة بمجردها كان ذلك الشيء حاصلا تاما بما هو هو حتى علية
اعلم ان وهذا من اول كتب الالهيات من الحكمة المتعالية لها وحده طيب كما مر من الله نعمل له بعض ما من عرج
المقام صاحب شرح لمعو لطائف شفقت ذلك بما في الاسفار و اله مفيض الانوار و ملهم الاسرار قال
فصل في الامور العامة وكيف وجودها وما ترانه يحكم الان في الكلي و هو هذه الموجودات الخارجية
و اما ما يهتدي من الامور التي هو بها الكلية العموم عند حصولها في العقل و لا يكون حصوله منفك عن
الوجود لا وجودها و لا عن حلولها بالعاقلين بشر ان المعد تمام المولود من جميع وجوده و الوجود فيها
العقل سال معاني الكلي و العام وكيفية وجودها بين انه المعنى التي هو بها الكلية العموم معقودة
و الاعتبار لا و ما يكون وجودها في الكيفية وحده و الموجود لا اه لم يكن لها امرا متعينا مشخصا و كيف يوجد امر
متعينا مشخصا ج ل

واقول

و احد مع المقابلة و الاضداد و الكثرة و اخبار يحملها و وجه مناسبة بها المعنى الذي في الفصل التالي
له الكلي ودوس اسسة العقلة و الفعل ان الكلي موجود بالقوة و بالفعل يعرض ايضا العام السمح انه الخبر وجودها
بالفعل و كذا الجنس نوع بالقوة ثم اسم الواحد الفصول له بعض نوعا بالفعل كالحيوان ما هو حيوان
ما دام انه بالقوة و عند انضمام الفصل الناطق اليه يصير انسانا بالفعل و العام السمح الخبر يحمل موجودها
بالفعل كذلك و لا يكون الى الكلم من الاعراض الدائمة الحاصر بالوجود مثلك لا ان الموجود بما هو موجود
صالح لان يكون انسانا ما ما هو انسانا او ما هو انسانا كلا او مساكا او فلكا او عقلا او نفسا ما هو حرا و
ما هو كان شي عن انه يصير انواعا مشخصا و جعلها و لا الاتم من الموجود المطلق صالح الشرح بها الانوار
بعض موجود مطلقا او عن الاعراض الاولية الحاضر بالوجود و بها لا اسماء و كونها موضوع للوجود آكد الخاص
السمح فلا القبها و عدم كونه للموجود ما هو انسانا ما هو انسانا او شخصا او مقدار المخصوص الا
له بعض طبيعيا و اعاق المادة فالسواد و تعليمها و اعاق البعد و الكمية قال هو الا الكلي
في علو وجوده ثم هو الموضع جعله آكد عدد الكلي معا علم احد الموارد التي لها او اد بالفعل كل على
كل واحد منها كالانسان و الكرة و السواد و اكله الموارد التي الكلي لم يكن لها او اد كثيرة ان يحمل على
انهم الكثير مما موجود الكلي السالف الذي هو منضم الدرجة بحال انه يوجد كثرتها الا او اد و علم انه وجود كثير
منها معه من تابع عقلا او الكلي الموارد التي لا تابع في الفعل بصورة منها لم بق على الكثرة منه و الكلي له وجود واحد
تابع عقلا و سبق ذلك خارج عن العقل عن وجدها مدل على دليل كالشمس فالقوة كلا الارض الواحد
في وسط الكل و الله اعلم لم يحل بوجوده السماء العقلي اعضاء موضوعيه كثير جامع لها صادق عليها الكلي الطبيعي
ثم كما معه الامثلة كالعقل و ذلك الشيء النفس مال الصحيح في الا العاقل و الحكماء اول القابل
لكن ذلك الحكم عال ساقط كلي الشي كلما و علاقات الامر منه مع كونه مشهورا بها كما اليه ساطر كونه منها
و يشخصها كونه وجود او اثنان او ذلك او وجود او سلم حيث هو كلي فكل موجود بعيد عن الوحدة الشخصية الصورة
لا ثان العموم و الاشتراك بين كثير سواء كانت شخصا او حكم موجودها او معدودها و بعضها محققه بعضها
مكر و الحكمي منها واحد او كثرا و الواحد الحكمي موجود الا ان الكثير الحكمي لا باعتبار ان او عن مشاة مشخصة
الاقسام كلها خارجة عن العقل هو الموارد الكلي و هو انه من السلسلة المذكورة و من وجه يكون انه يحيح جدا

الاخير ح ر

كما ان نفس هذا الكلي ايضا كذلك اذ لو اريد به المفهوم الكلي لم يكن جامعا لسائر المقالات الى غير ذلك من العوارض

من العوارض على كثيرين حتى يشمل سائر المقالات ولو كان من جملة الصناعات من واحد منها لكان على كل حال البعض

وجعل بعض الكلي المنسوب الى المنطق وما يشبهه من العلوم بحسب ما يليق بالعلم الكلي هو هذا المفهوم من سائر الاقسام

العامة او العلوم الكلية فالمنطق وغيره يبحث عن احوال الكلي واقسامه كالجنس والفصل والنوع والخاصة

والعرض العام واقسام كل منها كالجنس العالي والمتوسط والنوع والفصل البعيد والمتوسط والانواع

والخصوص والاعم وغير ذلك بهذه الكلي لا لاجل انه الكلي الذي لا يوجد من حيث انه وجد الا الذي الحمل

من حيث كذلك فيما اخذه على الوجه الاعم للكلي المنطقي لانه يبحث عن هذه الاقسام بحث المنطقي الذي هو من المعقولات الثانية

ح

وما عدا هذا العلم يبحث عن احوال الطبيعي الموجود من تلك المقالات الذي من الدرجة الثانية من المعقولات الاولى

وبين مفهوم الكلي الطبيعي م

حاصل بين مفهوم الكلي المنطقي كالحيوان والانسان ملكة الاول حاصل من الجنس المنطقي ومن مفهوم الجنس

الطبيعي كالحيوان وكذا القياس في النوع والفصل والعرض وجميع ما يبحث عنه المنطقي من العام

قال وان المقرر المقيد هو الذي نفس تصوره يمنع من وقوع الشركة فيه على كثيرين او كان

المراد به المراد الجزئي المفرد هو الجزئي الحقيقي لا يكون الا موجودا خارجيا من الاشخاص

ما لا يكون كليا لا بحسب الافراد بالفعل او بالقوة فالجزئي الحقيقي هو الذي نفس تصوره يمنع عن حمله على كثيرين سواء الكلي

نفس تصوره كان يدل المثال الذي كهذا السواد مثلا او لم يكن كان الشيء ذلك والذي الكلي نفس تصوره

كان يحمل على المثال المتوحد الشمس او يحمل الفعل فقط كونه الفعل العاشر مثلا تصوره

لا يمكن حصوله بالفعل ولا صورة العقل العلمي بل يمكن حصولها ويحمل لكن يحتاج الى الصورة المتصورة

او فرض صدقه على كثيرين لا يمتنع نفس تصوره المطابق للموجود المشخص عن ذلك واعلم انه ايضا والاشياء

ان هذا الذي اتفاقي كلي الشيء وجوه احدها او خارجي خاص بان الموجود المشخص لا غير وكلها موجودة من الخارج الوجه

قال فالكلي من حيث هو كلي شيء وحيث انه من هذا العرض بين الكلي المنطقي

نوع كلي ولو تخصص الا بالشخص

والكلي الطبيعي فان الواحد قد يراد به نفس معنى الواحد وقد يراد به معروض الواحد كلي الكلي ولذلك الكلي المنطقي الواحد

كان الا واحدا وليس واحد فكذا الكلي قد يراد به نفس معنى المذكور بما يحمل على كثيرين بالفعل او بالامكان

او ما يصدق عليه تصوره ما يمنع الشركة وغير ذلك وقد يراد به معروضه كالانسان او الحيوان او غيرهما فكذلك

نكمل م

موضوعا للكلية وكثيرا ما يتصور مفهوم الكلي باعتبار الوجوه ولم يحمل على شيء من الجزئيات الموجودة بل

اذ كثيرا ما يتصور مفهوم الجنس ولا يحمل على الاجناس ويتصور الحيوان ولا يعلم انه جنس ويتصور الانسان

هذا ح ر

ولا يعلم انه نوع والناطق ولا يعلم انه فصل ويتصور نفس المثال الذي ولا يعلم مفهوم الجزئي الكلي

انه ح

ما هو كلي شيء والذي يحمل عليه الكلي اي والكلي الجنسي ما هو جنس من حيث الكلي المقول على كثيرين

مختلفين بالحقيقة والذي يحمل الجنس كالحيوان مثلا هو ايضا كلي من حيث انه كذلك الا انه داخل

تحت شيء واحد مثلا احدها الاخر وحده لكن احدهما العرض والاخر العارض من المفهوم

المنطقي والمعروض من المعقول الطبيعي وطرف هذا المعروض لا يكون الا الذي هو ما الموجود في الخارج

الحيوان لا يكون الاشخاص فالشيء الخارج لا يكون كليا ولا جنسا ولا نوعا ولا غير ذلك من المقالات المنطقية

مفهوم الجزئي الحقيقي فالمفهوم من حيث هو كذلك المفهوم مثل الانسان ما هو انسان والفرس ما هو فرس

ليس شيئا منهما الا نفسها الكلي يعرض لها كثيرا المقال الذي يرجع الى تحقيق المعنى والمفهوم فكما ان

الفرس من حيث هو ليس باسود ولا ابيض كذلك ليس هو من حيث هو كلي ولا جزئي ولا

واحد ولا كثير ولا موجود ولا معدوم والوجود اعم من ان يكون في الاعيان او في الاذهان وكل منهما

اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل اذ جميع هذه الامور تحمل المعنى خارج عن نفس الفرس

قال بل الواحد من حيث العرض لا الفرس فيكون الفرس مع تلك الصفة واحدة اعلى ان

الصفات العارضة للمهية كثيرة الا انها محصورة وبيانها ان الصفات لا تخلو عن وجودها اما موقوف على

وجود المهية مطلقا او غير موقوف والموقوف على الوجود اما موقوف على الوجود الذهني او على الوجود

الخارجي مثال العارض لوجودها الخارجي كالحركة والحرارة والسواد ومثال العارض الذهني

كالكلية والجزئية والجنسية والنوعية والفصلية المعقودة بها كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس

المستعلم ر

ذهنيا وحده وفي ان الفصل الطبيعي والمراد من الطبيعي المستعمل هنا كقولهم الكلي الطبيعي النوع

الطبيعي ليس هذا الحكم والمكوني لا صدا الصفة الذاتية كما في هذه هو كلي طبيعي وهذا الاول

منه ح ر

طبيعي او طبيعي الشارح كذا او طبائع الفلك كذا اي المراد حقيقة الاشياء وذواتها الكلية كما ان

العقلا المعقودة بالعوارض الخارجية كقولنا الانسان كاتب والحيوان متحرك خارج هو

١٩٨

ر مهمم

واما ما عارض المهية كالوجود والوحدة والفصل للجنس والجنس للفصل ونحوه لوازم الماهيات

كالزوجية للاربعة وبيان ذلك ان العارض قد يعرض الشيء ويدوم ويختلف باختلاف اقسام المعروض كالعموم

الاول ويسمى عارض المهية كالواحد والكثير والوجود والعدم وعارض الوجود الذي كالعلم

لانه يصدق اسناد المغايرة بين المهية وجميع لوازمها واذا ثبت المغايرة بينها وبين عارض

نفسها فهي وعارض نفسها فهو مقول عليها بلا حالة يعني المغايرة بينها وبين عوارضها وجودية

فيعارض الوجه اوضح قال قال الشيخ علم الوجود من العوارض النفسية والوجود الذي للشيء هكذا

فلما الوجود لو كان عارضا خارجا من العوارض والصفات لكان خارجا اذا العارض الخارجي لا يكون

الموجود منها عارضا للعارض فيعرض والوجود والمهية مجردة بالوجود الخارجي وعدد ذكرها

سوى كونه من الامور الانتزاعية قال بل اذا كان الوجود ما يكون مجردا عن الموجود ليس المهية بحيث

هي فاذا قال الشيخ لم الوجود حد لعلة موجود ولا واحد ولا كثير كلام وقع في كلامهم

سيتضح لك ذلك في هذا المقام بعد لطرح العوارض عن قريب قال يستلزم التركيب

لطرق التقسيم بلا اهل الوجه الى انه يرد لم المهية حيث هي نفسها وما عارضها سابقا او

عن نفسها ونحوها العمومية وحدة او كثرة او وجود او عدم او عموم او خصوص او غير ذلك اي لو اسنادا او عرضيا

طرو المناقضة مع انها متصفة باحد الطرفين في الواقع وسلب الانفكاك من حيث ان

الانفكاك من حيث او بكل لم الاتحاد ليس من حيث انهما كانا ولا من حيث عالم الحكم

كانت في عالم العقل فلو فرضنا على الاتحاد لطرو التقسيم فعل بطل الا انه متعلق بالايجاد وجوده

ام لا واحد ام لا لم يكن الجواب الا السلب لشيء كان المسلوب عنهما المتصف بالتكرار تحقق وحدها

قال الجواب ثبوت الامكان الا ان الشيء ليكون كذلك بشرط العدم او السلب على الحكم بانه ليس

من حيث هي انما ان يكون كلاهما ليست من حيث الاتحاد بل ما هو ليس بواحد ولا موجود حال

الصفات بالوصف تحديدا للمهية من حيث هي المهية ولكن ليس حيثها حيثية المهية حال

معناها معنى الى ان لا علم الحد او الوجود وما ظاهر لم المهية بالقياس الى عوارضها حال التعين

لا القاف في عدم الانفكاك ولا تناقضها الا عند ما اتحد من حيث هي ويكون حاله بالقياس الى العوارض

حينئذ

الذي هو بحالة شرط الوجود كالكتابة وحركة وغيرهما والاول الانفكاك بالنسبة الى غيرها وقعت الكلية

بالقياس الى العوارض التي هي مع الوجود لا بشرط الوجود كالوجود والوحدة والامكان و

الشيئية وغيرها فالمهية بالقياس الى عوارض الوجود كالوضع الطرفين ويرد عليه العقل اللازم

دائما مثل الوجود واما بالقياس الى عوارض نفسها فلابد ولم تخلع احد الطرفين لكن

لم تخلع نفسها عن ذلك العارض فالذي شرط الشيخ انه لا يكون السلب بعد من حيث هي بالعكس

الى العوارض التي لا تخلو المهية من حيث هي عن احد طرفيها واما حالها بالقياس الى العوارض الخارجية

فلا تخلو عنها وعن مقابلها وكذلك المرسلة اذ لو سلب هذا الحكم الا ان كل ذلك فقد يرد انه كان لم يعارض

لانه خلو الشيء في الواقع عن النقيضين ولو كان مستحيلا لكن خلوه عنهما في مرتبة الواقع غير مستحيل

لانه الواقع اوسع من تلك المرتبة على انه نقيض صدق الشيء في مرتبة هو سلب صدقه في تلك المرتبة بان

يكون المرتبة قيدا للمحمول لا للوقوع من ربع المقيد لا الرفع المقيد وبهذا التوسل لطرو التقسيم

شرع في هذه العوارض كان الجواب الصحيح سلب كل منهما والتوسل بالطرفين ليس في عوارض المهية

كان الجواب السلب المذكور سيقدم على الحكم لم يكن العارض ليس من مقتضيات المهية من حيث الجواب

لوازم كما هو شأن حال الموجود من حيث العموم المحض على السلب معناه اتصافها بالسلب لطرفي باد

ولا الوصف الذي لعدم عليها لم يكن الحكم بجواز الانفكاك العدمي المقتضي لوجوده الموضوع لان مناط

الفرق بين العدول والتحصيل والسلب لعدم الالتفات عليه وما مر كان عنه وبهذا يتوقف

حكم الموجبة السالبة الموجبة المحصلة المتحصل من وجه التقسيم وذلك لان الموجبة ما الدوام اللازم

آه لو لم يوضع الجواب بانه احد الطرفين وعدم لزوم الجواب بعدها لتحصل الفرق بين ما اذا كان

السؤال واقعا عن طرفي احدهما موجب والاخر سالب بين ما اذا كان عن طرفين كلاهما موجبان فقوله

هل السائل ما اذا كان سلب الاول الاتصاف من حيث هي الثاني موجود او ليس بموجود وسلب المهية للاتصاف به

هو الثاني موجود او لا موجود ولا يمكن لم الاولين موجبتان الاخرين موجبتان فيهما وقوله الاول

لم يصدق كلا طرفيها لوجود كونه سلبا او في الواقع والحكم كلاهما في الاولى دون الثانية وقوعهما او عن الموجبة

والسالبة فيها اتصافهما بالموضوع لان الارتفاع الواقع موضوعا فيها من الامور الموجودة فلا تحقق الوقوع

للمثلث م

مقدما م

ولو م

معناها م

[illegible]

ان فائدة لم توقف الجواب لم يسئل الانسان ح حيث هو انسان موجود الا انه ان حيث هو انسان ليس موجودا لم يكن محمولا انه هو
الانسان بالصفة ذكر السلب الذي ملكه المنافرة ولعدم المحمول الموجودية سلبوا عن الانسان البحث بحيث الانسانية المادة
على سبيل الاطلاق لان سلب الموجود ثابت للانسان البحث الحيثية حاصل لمن ملكه المرتبة وهذا هو مفاد ما حرك السلب
عن الحيثية بكون ما طلاه هو اعم والمطابق كلمة السلب من تلك المرتبة اي فائدة العدم لم لا يفيد الجواب السلبي تلك المرتبة

من ذهن وذهن بالمكتب على السؤال الكل وطريق السلب وطاعة على الحيثية ولا يمكن الجواب
عن السؤال الكل باحد الطرفين لجواز خلو المرتبة عنهما جميعا وذلك لان السؤال الكل تعين الموجب
منها الذي هو مساوي للسالب اذا لم يكن معا لم هو الموجب الكلي ومنها صادقا كان هو الموجب
صادقا وذلك من حيث ومنها مع هذه الحيثية بعض لم هو الانسان نعم هو الموجود وهو ما
هو واحد كان حواما فاسدا ذكر الجواب الموجب الكلي وهو فاسد والكذب وذلك لانه ليس اذا
كان الانسان موجودا او الواقع او واحدا او انسان كان معناه نعم هو الموجود والواحد
ونحو ذلك لعينها ثم الصفة وظهور الفرق بين السؤال المردد بين الموجب والسالب
السؤال المردد بين الموجب اذا فهم الموضوع بحيثية ذاته من استحقاق الجواب وعدمه لكن
بالشرط المذكور وفائدة لعدم السلبي الجواب لكن من حولها ما اتصف هو المرتبة الحيثية
من ذلك المرتبة ولا يكون السلب من تلك المرتبة لان لا يكون عليها ونحو لا ان النقيض وهو الصور من تلك
المرتبة وان كانت سلب تلك الصفة المتعددة ما بها من تلك المرتبة لا يلزم ذلك لم يكن
السلب من تلك المرتبة بان تلك المرتبة كما انها خالية عن الصفات الزائدة خالية عن سلبها الى

قال واما انه هل يوصف بانه واحد او كثير على انه وصف يلحقه فلا تحقق انه لو اذا
قال لم نهر الان ملام من ما هو بل يكون موصوفا بمحقق هذه الصفات التي لحق الجواب
ام لا الاستدلال الى الكل بعروه انصافها بها لحقها وعلى الاول يلزم لم يكون من الانسان
هو الموصوف والمحقق لم ما هو كون موصوف وكذلك لا يلزم لم يكون تلك الصفة على
الموصوف ومعناه كون الموصوف خالصا اضافة سوا ما ساواه عن ذات الماهية وذات الصم
فكيف يكون البطل الا ان له عنها الانسانية سوا ما البطل الا ما هو ما ساواه عنها مما ليس بمعنى
موصوفها الشرح الصفات التي وجد لعينها لا يلزم عن رفوش من تلك الصفات التي خارج
ولهذا على صادق لها ولعدم ما انها لعدم موصوف بالفعل يكون موصوفا الحيثي كالصم

قال عليه الرجال قائل لم الان ورده جنس الانسان هل بقي عرة
هذا السؤال المذكور ان عاما بين موجود وسالب الان هو جنس وجوه النقيضين يكون معها

ما يجاب عنه بما يسلم لم يكون الحمل لان الذين ليس عيره الكلي بسلب العرض مسلم للاتحاد من مسلم لان الكلي
الانسان المراد به هو لعنه الانسان ما هو عين وهو ذلك لم الانسان بما هو انسان هو واحد
واحد لا يكون لم يعد الوجود او هو هكذا ولا يلزم ذلك لم يكن من الانسان المراد به
والرد عن والرد بكر وغيره كلها واحدة بالعدد او الواحد بالموالاة الكثرة بالعدد
اكبر الشيخ وجه ان يسلم لم يحصل ليس بلازم لم يحصل الصحيح لم السؤال دائر بين الكل
والسلب لسلب العرض المسلم للوحدة كما له المعانم او مجاز حسن كرر ما يكون الحد وما يكون
الموضوع والنافع من هذا ان بالموجود ان بالعدد والسؤال المحمل لا يستحق الجواب باحد
الطرفين مالم يفصل اذا سئل هو هذا الميزان عن ان لا يمكن الجواب بالسلب الا كان كل منهما
ولهذا قال وليس يلزم السلم هذا من سلم لم هذه الانسانية لم بحث عن تلك الانسانية لم بعد ولان
تكون هي واحدة بالعدد ولانه هذا السلب الواقع من الجواب سلب مطلق العرض لا سلب العرض مطلق
يلزم الوحدة العددية والفرق بحق بين الاطلاق والسلب وسلب الاطلاق فالمراد من السلب المذكور
لم الانسان المراد فيها فما هو الانسانية لا غير والعرض الذي هو ما هو خارج عن نفس الانسان الا
يلزم لم يكون الانسان بما هو انسان بل الانسان بل يلزم لم يكون معناه العرض من العرض او سلب
العرض وذلك كلام تلك كلام

قال علي انه اذا اخذ الانسان المراد فيه جنس ان يريد

الماكرة في تحصيل من المعرفة وكذا قائل ما هو خارج عن ما هو خارج وجوه الاشياء وخلط بهما كرا
اذا اخذ الانسان المراد ذلك من الانسان لم بل لا يمكن كالمتناقض بان كونها من جنس معناه
انها الانسانية عطف على طبعه ما كان او كونها في هذا انها انسانية او مع ما يمكن خلط
والمحدود كما لم لا كما انها لم يكن من جهة انها او من ان يكون من العاقل الانسان المراد فيه من انها
الانسانية او من جنس الانسانية كما اذا من حيث الانسانية كما انها لم من لا الانسان المراد فيه مسلم
الناس بالكثرة حكم عليها انها واحدة او كثيرة او اشياء لا لهم او ليس عن الرد عن وزيد وجه
الانسان فقط ذكر ان يكون لا فائدة من اللهم الا ان يقول لم الا انه الانسانية ليس بخارج لم حصل
فقط انه او الوجود وعدم ووجه ما هو مع هذه الحيثية مع كونها او به هو لم يكن الا او لا

٢٤٥

للجواب

الى نوع فلطا بين اعتبار الذات واعتبار عوارضها اعتبار الاطلاق فانه لم يعرض التقييد و
اعتبار التجريد فانه عرض للطبيعة من حيث هي خارجة عن الاطلاق والتقييد فلطبيعة من حيث هي جميعا
كما انها خارجة عن الوحدة والكثرة والوجود والعدم والعموم والخصوص والابهام والتحصيل وغير
ذلك فالامر على ما وضع قال فان سأل سائل فقال ... المحصول ... ان ايها
آه ... هذا الكلام ... السؤال ...
الواقع على السؤال المردد بين الاثبات والسلب ... او ... الجنس
... الاسباب ... العدم ... عليها
... الوجود ... الذات ... السواد والبياض والكتابة ...
والوجود ... الاسباب ... بل ...
عن الواقع ولا او حد ... السلب ... مطلق ... الا السلب ...
الفرق ... المطلق ... الا الفرق بين ... الثبوت ... السلب والا الفرق بين السوال
والمصداق او الا الفرق بين حمل ... الاول ... الشايع المتعارف ... الفرق بين ...
والسلب المقيد قال ... الموضوع ... المسائل ... الا ...
... الموضوع ... السؤال ... كقولنا الانسان ...
او ليس ... زيد عمرو واحد او كثير ... موضوع ... المطلق
الرجوع ... لا بقيد الاطلاق ... ولا بقيد العموم او الخصوص ...
... الوحدة والكثرة والوجود ... المعاملات
الا ... الموضوع ... المطلق ... العموم ...
... اصحابنا ... الموضوع ... المسائل ...
... واحد ... العوارض اللواحق ... المسائل ...
لا يكون الحكم عليها ... الموضوع والاعتبار ... اعتبار
اعتبار ... الوحدة ... التجريد ... التقييد ...

المادة ... السالبة ... الا ان ... الحكم ...
الابهام ولا ... الطرفين ... واحد او كثير او
... زيد ... عمرو ... الا ... الاتحاد ...
... حمل ... عن ... الا ...
... واحد ... عمرو ...
... واحد ... الا ... الامور ... الحكم ...
الوجود والعدم ... الطرفين ... السالبة ... عمرو ...
... العوارض ... السالبة
والواقع ... واحد او كثير او موجود او معدوم ... زيد او عمرو ... الواقع ...
لا ... واحد ... الاعراض والمشخصات ... الاشخاص ... زيد وعمرو ...
... العموم ... المشخص ... الوجود ... القوام ... التشخص ... تشخص
... المشخصات الامور ... المهية ...
... العموم ... النوع ... المشخصة ...
... الاول ... موجودة ... قال
... ليس ... الفرق بين ... حيث هي ...
العوارض ... العوارض الاعتبارية ... العموم والخصوص
بالعموم والاطلاق والتقييد ... الاطلاق ...
... الوحدة ... الاعتبار ...
... الاخص ... الاعم ... التعميم ...
... واحد ... الكثرة ...
واحد او كثير ... الاخص ... الاعم ...
... الحمل ... الصدق ... الا ...

بالمحسوس ليس هو الماهية المحضة بلا شرط فقط بل الماهية مع غيره من مادة وعوارض مخصوصة ثم صدق على
المجموع الأول مطلقا اعم من ان يكون مجرد الماهية فقط او مركبا مع غيره فالمركب من عنوان المطلق لكونه
معا [illegible] مع المطلق مادته او لكونه ليس محض المطلق الا انه بل بشرط شيء [illegible] علم ان المطلق [illegible]
[illegible] الحكم والكم [illegible] وكذا الوجود [illegible] وحاصل ان الماهية المطلق كما [illegible] لكن نسبه وهم زائد مهام
من الماهية بشرط او بلا شرط او ما دام كان الماهية المطلق انها او عارض او من [illegible] الماهية مسطور [illegible]
دائما من حيث [illegible] بشرط او من عموم او خصوص او وحدة او كثرة او تجرد او خلط او وجود او عدم
او اعتبار انه بالقوة او بالفعل من غير اعتبار عدم الاعتبار ومع اعتبار الاطلاق عن القيود [illegible]
[illegible] هذه [illegible] من حيث [illegible] اعتبارها او اعتبار بعض [illegible] اعتبار القوة [illegible]
من حيث هو بالقوة فان المهية [illegible] لم يكن موجودا او عاما او غير ذلك [illegible]
[illegible] بالقوة [illegible] وغيره [illegible] عن الوجود [illegible] عن الاعتبار [illegible] عن موجود او بالفعل [illegible]
[illegible] الماهية واما الماهية العام [illegible] زائد على الاساس وكذا الماهية الخاص [illegible] زائد
[illegible] موجودا في الخارج [illegible] زائد [illegible] معقولا لوجوده في العقل [illegible] هذه الامور
[illegible] كان [illegible] في الوجود الخارج او في العقل [illegible] كان الماهية [illegible] التحليل
ولهذا كان [illegible] بوجه او [illegible] اعتبار [illegible] وان كان مع غيره [illegible] سواء
كان مع غيره او لا مع غيره [illegible] مع غيره [illegible]
[illegible] بزيادة [illegible] للاعتبار [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] زيادة [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible] والاطلاق [illegible] عليها [illegible]
الاعتبار [illegible] الماهية [illegible] الماهية مع غيره [illegible] الماهية [illegible]
على كونه مع غيره [illegible] الوجود [illegible] على الماهية [illegible] الماهية مع [illegible]
[illegible] الماهية مع عوارض [illegible] الماهية الكلي
لانه الماهية مع [illegible] الوجود [illegible] العقل [illegible] مقدم على الماهية [illegible]

وعلى الاول

وعلى الاول العقل بعدم البسيط على المركب بعدم [illegible] على الكل بحسب اللحاظ العقلي والتحليل العقلي
فان الماهية [illegible] لا نوع ولا شخص [illegible] لا نوع ولا شخص
ولا واحد ولا كثير [illegible] هذه [illegible] الاجماع [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] ان الماهية [illegible] موجودا في الماهية [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible] الماهية [illegible] زيادة على [illegible] زيادة
على الماهية [illegible] زيادة [illegible] الاعتبار [illegible] مع غيره [illegible]
[illegible] الماهية [illegible] الماهية [illegible] موجودا
[illegible] موجودا [illegible] موجودا [illegible]
[illegible] المعارض [illegible] المعارض [illegible]
موصوفا [illegible] موجودا [illegible] بوجوده مع غيره كالصفات والاعراض [illegible]
وجود الاعراض [illegible] موصوفا [illegible] عارضا
لغيره [illegible]
او عارض لازم له [illegible] كشف [illegible] الموجود [illegible] الاشارة [illegible] وجوده
الخاص [illegible] موجود [illegible] عليها [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] الماهية موجودا [illegible] علم انه
ان الماهية الموضوع [illegible] الاحكام [illegible] الموجود والوجود [illegible] مفهوم الماهية [illegible] علم
ان الماهية [illegible] موجود [illegible] موجودا او واحدا [illegible] مفهوم الوجود او مفهوم الوجود
موجودا [illegible] موجودا [illegible] موجودا
[illegible] موجود [illegible] وجوده [illegible] الوجود [illegible] الوجود
[illegible] المفهوم [illegible] المفهوم [illegible] حكم [illegible]
[illegible] حكم عليها [illegible] لا حكم عليها [illegible]
وحكم [illegible] مفهوم [illegible] وجود او [illegible] مع [illegible] الوجود [illegible] الحكم

٢٠٣

فالحق انه ليس هذه الماهيات الكلية والطبائع المتصورة موجودات بنحو اتحادها مع الهويات الوجود
ولهذا قال اهل الله ان الاعيان الثابتة ما شمت رائحة الوجود اصلا ذاتها موجودة لا بالعقول ولا بالعين
ولا كما يقول الشيخ انها ولم يحكم حتى انها موجودة ولا معدومة لكنها موجودة في الواقع
من موجودها الحادثة بالموجودات فانهم بها فانهم من ذلك الحق اذ ادام النعوت وفصال الاقسام والتعقل
قال ولقائل ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الاشخاص الى آخره كلام هذا القائل لا
لم يكن كلام رجل واحد فانه مع كونه مشتملا على الاغلاط التي اوردها على الشيخ بالقصد بعضها
فانه اعترف بان الحيوان بما هو حيوان موجود لكنه غير موجود لهذا الشخص بل مفارق للاشخاص
وهذا تناقض فانه اذا كان هذا الشخص حيوانا وكان الحيوان صادقا عليه وعلى غيره وليس
احد الشخصين اولى به فكان كونه هذا الشخص غير كونه حيوانا ضرورة انه بانه الاشتراك غير
فانه الافتراق فثبت ان الحيوان بما هو حيوان موجود في كل شخص فكيف يكون مفارقا لجميع والقائلون
بان المثل وجودا مفارقا عن هذه الاشخاص لم يقولوا بان معناها غير موجود في الاشخاص بل
قالوا انه كما ان لها وجودا في الاشخاص لها ايضا وجود آخر مفارق عن الاشخاص على ما نقل عنهم
الشيخ في ثانية السابق ايضا الكل ان الحيوان والحيوان ليس في معنى الانسان بالانسان المحسوس فانه
والثاني معقول مفارق الذي وحمله الكلام بما وجود الا آوتا فكان عنهم ولذلك حكم الشيخ
ركاكة الكلام واعتبره عن ارادة وجوده كأنه انزل مرتبة لم يشبه مباده على عادل ومثلها
سحيا بالماء المهمل اصلا شجا المقولية فيه اصطرت سجا وهو مليح وتزرق وهو
استعارة للطعم حيث شبه حال من لصور الغير بموارد الصور الادراكية الفاسدة التي لو
صحت كانت حرة المعنى بحال معقول مليح طاهر جسده بما الفاسدة الذي حيونه لو لم
قال فيقول ان هذا الشك يقع من الغلط وجوه آه كلام هذا القائل مشتمل على وجوه
من الغلط الوجه الاول انه عم ان الموجود من الحيوان اذا كان حيوانا بكلي المحمول حيوانا بما
هو حيوان وسبب هذا الغلط اهمال اختلاف الاعتبارات والحيثيات مطلقا مسلما بالاهمال
والوجه ان كون الشيء هو الحيوان وكونه حيوانا بما وكونه حيوانا مطلقا امور متغايرة بالاعتبار

لكنها كلها واحدة في الوجود لا مباينة بين كونه واحد هذا الشخص وبين كونه حيوانا بما وكونه حيوانا
والوجه الثاني انه ظن ان الحيوان من حيث هو حيوان يحتمل ان يكون اما عاما واما خاصا بل هو عدم الخلو
الا انه مع الخصوص عن الحيوان لو اعتبار لا يكون بحسبه عاما ولا خاصا بل هو الا اعتبار الذي لا يلاحظ
الا انه له اعتبار بحسبه يحتمل العموم والخصوص جميعا غير متنافية فهو كونه مع مطلق الوجود اعم
من الذهني والخارجي فانه يحتمل الكلام العموم والخصوص وله اعتبار بحسبه لا يحتمل الجميع وهو كونه
موجودا باحد الوجهين الخصوصيين فهو بذلك الاعتبار اما خاص واما عام فان كان موجودا مع
مادة وعوارض مادية فهو خاص وليس بعام وان كان موجودا مجردا عن المادة وعوارضها فهو
عام وليس بخاص فظهر انه وصف العموم والخصوص معا لازمان بشرط وجود الموضوع ووجوده
اعلم ان العموم والكلية عند الاساس والتعيين العقلي والوحدة العقلية فالذي ليس عند الجمهور
من ان المعقول الوهمي كالادراك لا صلاح حيث كونها منتجة بالسببيات العقلية ليست الكلية ليس لها
نسبة الى ما يتكلف الحد غير محمولة على الاشخاص الخارجية اذ الحمل مناط الاتحاد في الوجود اما
الاشتراك فالعموم هو من جهة الاتحاد والوجود به اعني اتحاد النسبة الى ذلك الوجود لا وجوده الاشخاص
وستجي زيادة ايضاح لهذا المعنى والوجه الثالث من وجوه الغلط خلط بين الواحد بالعدد
والواحد بالمعنى والعموم فزعم ان المعنى الواحد اذا كان موجودا في كثيرين لزم ان يكون كل واحد
بعد موجودا في الكثرة موصوفا بالصفات المتقابلة موصوفا بالاوصاف المتقابلة وليس كذلك فان
حيوانا واحدا بالعدد يمتنع وجوده في اشياء متعددة والصافه بصفات متقابلة والكثير المحمولة
بما هو جسم موجود في اشياء كثيرة متقابلة موصوفا بصفات متضادة وهاهنا شك لعله ينبه عليه ولعله اراد
نوع العرق والحي بين الصفات التي تقبل الاتصاف فالحيوان بما هو حيوان ان يصلح لان يعرض
عموما ولا خصوصا ولم يصح له العرض عند كونه عاما او خاصا اذ لو اتصف بالعموم لكان
حيوان عام ولو اتصف بالخصوص لم يوجد منه خاص ولو اتصف بهما لم يوجد احدهما
وكذا الواحد الخصوص الكلي عام او الخصوص لم يوجد خاص ولو اتصفهما لزم اجتماع
المتناقضين وكل من هذه لا يخلو عن الاهمال الا انه لو اعترض الاثار العموم والخصوص فيحتمل الجميع ولا يلزم

وكذا ان كونه حيوانا بما هو حيوان لا بشرط شيء ولا بشرط لحوق ليكون العرق بجميع اقسام الحيوان تامة
حيوان بلا شرط زائد فليس الحيوان بما هو حيوان بشرط الاشتراك زائد عالكا ومع جوهر خارج وحيا
خلاف الكاذب لا يوجد الا باعتبار الذهن اذ لو وجد في الخارج لكان بجميع وجوده وتسميته
وصدقه المعدد انه مجرد المهية واما الحيوان بلا شرط شيء آخر فانه موجود في الخارج ولو كان مع الف
شرط لعارض ... خارج عن نفس المهية واما في الشيخ لو كان الحيوان مجرد الشرط لم يكن الكلي جوهر
آخر وجود في الاعيان لكان مجرد لم يكن لحمل الا على الطبيعة وجوده فانه لم يرد ان الشيء الا بشرط
المذكور كل ما هو عن نفس المهية من الوجود والوحدة فالمراد الا الطبيعة ليس كذلك كما
وجود عقلا ووحدة عقلية والوجود سواء كان عقليا او خارجيا امر زائد على المهية والصور
وكذا الوحدة ولو كان تحد الكل بها فيها في الخارج ولم اراد بكل ما هو زائد على وجود المهية
ووحده بها ... المشاة الاعراض ودلك ولم يسلم تحور المثل المفارقة لكن ...
المجرد لكل اسماء حس بحيث حيث ولا فرق بين الصورة العقلية كل نوع من الحيوان
الموجود وعقلا كما اعرف ونوع من تلك الصور المفارقة الذي ذهب اليها افلاطون وتابعه
الا ان العام وعدم العام شيء ولو جاز ان يكون العام ... معلا على كونه موجودا
الخارج ... من تلك الصور ولم كان المجرد لنفس المهية عن ملاحظة نفسها ووجودها العقلي
مكن لك من تلك الصور معقول لكان فيها حيوان مفارق كما الطويل لم يكن ... الحيوان
الذي ... على شرك ... الحيوان المطلق كان هو المجرد عن الزوائد
الذي هو الصورة في العقل ... الكلية والاشتراك ... على ...
هو ولم كان هو المعقول المفهوم مع قطع النظر عن الحيوان وحده كان هو كمال ساير ان
يحمل على الصور بحواس المادة لك يحمل على الصورة ... العقلية لم كان لها وجود
الاعيان كما لها وجود في الاذهان والعوارض ... للانواع ... وحده مجرد في عالم
العقل كما العقول الا ادعوى ام لا فذلك بحث آخر لا يليق بهذا المقام قال ما طوا ان
ما جود العوارض هو الشيء الطبيعي آه اعلم ان المحمول ... النوع المحصل من الخارج الكلي والمعقول

ومكن اجزاء على وجوه واعتبارات آخر ان الحيوان الماخوذ بعوارض المادة المقرون بوجوده
الحسي المادي المتحيز الكائن الفاسد هو الحيوان الطبيعي وثانيها الحيوان الماخوذ بعوارض المثالية
من المقدار والشكل الخيالي والمتعالي المثالي او عن ذلك الموجود وجود تمثلي كما وصف من الحال
المنفصل الالهي ... المتصل على الاتصال وهو عالم ... الغيب ... العالم
الطبيعي من الافلاك والكواكب والحيوانات والاشجار والمعدنيات والارض والماء والهواء
والنار وهو اعظم من هذا العالم كثيرا وطبقات بعضها الطف من بعض لكن جميع ما فيها وجود
وسور ... الحيوان الصوري والمثالي وثالثها الحيوان المجرد عن العوارض المادية وعن
المادة ولو وجود عقلي وثالثها الحيوان الماخوذ بلا وجوده طبعا كان ...
او عقلا والحيوان بهذا المعنى المجرد على كثيرين وهو الذي يسمى ... موجودا
لا واحدا ولا كثيرا الا المهية بالوجود موجودة وبالوحدة واحدة وبالكثرة
فالاصل في الموجود في الخارج هو الاشخاص والمهية في الوجود ... عن الفاعل
لم يحصل اصلا ... الادلة التي ان الطبيعي ... وحده
لا ... سبيل الانواع مجرد ... والانث ... القصائر ... مادة ...
ورابعها هو الحيوان ... الحيوان العقلي فان الصورة العقلية لكل نوع من الانواع
الكلية موجودة ... الانواع ... المشاؤون ... السيخ
عندهم صورة عقلية ... افلاطون ... متصلا
عن ... الوجهين وجود ... العقلي وجود مفارق ... مقدم على وجود الحيوان
الطبيعي ... على ... المركب ... الثاني من
والثالث من احوال العقل واحوال الطبيعي ... الا الاتحاد والعلم
الذي ... قوله الشيخ ... وجوده ... الطبيعي ...
آخر ... المحمول ... وجوده ما بالوجود
الاشخاص ... ولم كان ... والعقل الكل من المثالية

العلم ل

من المثال انك ... والصور ... المنطبق ... الاولى والثانية والثالثة وهو كون الاشخاص الجزئية

ادم جوهر ... الانواع والانواع من الاحساس ... الاشخاص من جواهر الاولى والانواع ...

الثانية والاحساس من جواهر الثالثة ... الانواع ... الاحساس

... الكل ... جواهر الثانية ... الجوهر ... الجوهرية

... الكمال والفصل ... الانواع ... الاحساس ثم اعاد ... الاشخاص

ادم وجواهر الانواع والانواع من الاحساس ... على عكس الصورة ... الاحساس ... مفهوم

... مفهوم النوع ... مفهوم ... الكلية ... موجودة الاشخاص

والهوية الموجودة قال ... النوع واحد ... العموم والكلية

... الاشخاص ... الاشخاص ...

... واحد ... وجوده ...

... الاشخاص ... الاولى ...

... الافراد ... الصورة

واحدة ... السواد ... [illegible]

... العقل ... الصورة ... العقل ...

حصول ... الاول ... الاول ... المثال ... العقل ... مكرر ل

وتمام ... الاول ل ... الصورة ... الاشخاص ...

... الصورة ...

... الصورة ...

... الصور والـ

... الاشخاص ... العقل ...

... واحدة ...

... الصور ... الصورة ... العقل ...

... الكلام عنوت قال

... قال ...

الكلام ... قال ...

... الصورة العقلية ...

... الصورة العقلية والصورة ...

... الموجودات ...

... وهمية ...

... الانسان ...

... الكل ...

... قال ...

... الذهن ...

... الصورة ...

... الصورة ...

... الصور ...

... وجود ...

... الصور العقلية ...

كون جزء

والعقل عرض لها كونها مثالا لوجوده او كنت من معقول المعقولات على انه يكون الذهن مثالا للخارج
فذلك العكس موضع تأمل لان الماهيات الحاصلة في الذهن كلية الكلي الذهني كونه واحدا والخارجي
الاشخاص متعددة اذ هو على الصادق على المتعدد كالطارق وعدم تكون الخارجي حينئذ واحد
او الذهني متعددا كالشمس مثلا فان صورها في الاذهان متعددة وتحسب الخارج واحد
لكن هو الملائم لم يثبته الخارج تمام نوع واحد الى وجود انها المادة تعين للانفصال اولوية
بالعقل او بالعدم وكونها متعددة في حال الاعدام والتقابل اصلا كما لا يا على انه وجود
على التقييد من الوجود او لو سلم على هذه الخارج على قدر سعادة ابو الاصل ونوعها
وبه كالعروض والاعتبار لو سلم انها تشخص المهية والذات لا المهية الا وجوده متقدم
وجود انها قيد الوجه ليصح اشتراكه فيها لا يسار الحادث من واحد فيها الى البواقي
لم يحتمل معناه ومفهوم عليها وكذا الصور العقلية التي في الاذهان واما هو لم الصور العقلية
حتى وجود او تعينها العقلي الشيء يشترك بين كثيرين والا لكان شامل الامر كما زعموه ان التعين العقلي الامر
الكلي والاشتراك لا يوجد بهما كما علمت **قال** بعد تحقيقه ان الكلي الموجودات
ما هو موجود في الطبيعة او لو بحث علي ذلك ليعلم الفرق بين المهية بشرط الشيء وذاتها البشرط
ولا وشرط لا وعن احكام الموجودات الا بعينها لانه لا يوجد بعينها بحمل عليها انفسها حملا شائعا
لان ذلك الشيء اما يكون بمعنى انه يكون موجودا وبعين الكلي الموجود لا بحسب المعاني المذكورة من نحوها
كلي مشتبه في موضوعها كالكلي طبعه هو المعقول المنطقي لا يوجد المهية الا بعد وجوده الى الوجود
اول ما يوجد المهية الكلي الطبيعي فالحكم الوجود بعقل الاشتراك من كثيرين وهو لا يكون الا وجودا عقليا
سواء كان بذاته او بقوة اذ الوجود الحسي ليس من شأنه الاشتراك الا بعد تجرده عن العوارض والمواد
وعن ما به والسابق لم الكلي بهذا المعنى لا وجود له سوى في الاعيان ولو في الاعيان العقلية لم
اما هو وجوده كالكلي المنطقي والعقلي او في الخارج لكن موجود في الخارج محلول مختص بالجملة الموجودة
متعددة لا كما زعم بعض من لم يعلم المهية حيث واحدة بالعدد في الخارج موجودة في جميع
الخارج مع تحقق حيث عرض لها التشخص بعدد بتلك الجهات حيث عرض لها التشخص عن غيرها من الكل

الاشياء بعد تعينها الاشخاص بعض ويكون الاشتراك وحاله الوجود يعني انما الشعار بينها تجرد الاتحاد
الاعتبار لا على كل باب واحد لا نها متكثرة والمراد الاشتراك ولعل الاشكال اعتراض وبيان لوجوده
على انه عارض لوجوده وحاله ولو في الكلام وجود على انه ذلك الوجود عارض لشيء واحد معين
حمله الاشياء فيكون ذلك الاشتراك باعتبار الوحدات والصفة التي هو موجوده يعني تشتت الموضوع فيها
كزيد وعمرو وخالد في هذا الوجه فاسد الكل لعدم تحقق الاتحاد الخارجي **قال** اما الطبيعي الكلي
من حيث انه ان هو منه سبيل الطبيعي الكلي كان ان المطلق يكون له يكون على وصف الكلية
والخارج مثل انها وجوده في العين كالطبيعي الا ان ماهيه لان الشيء وانها موجوده في غيرها
الاشياء بالاعتبار وانها كلية شيء فيهما مع الوجود يكون لان الخارج مثل والمعنى انما الذي يطلق
على بعض الكلي ويكون موجودا في الخارج بحسب كلي بحق انه لا يكون كونه صادقا او موجودا في الصدق
على كثيرين بالفعل او بالقوة بعد ما يبين في بعض قيود الميزان وغيره لكلي معان اذ يكون مانعا
لتشخصه شركة في الاشياء الى الحاجة الى كونه كلي الى حيث كل المعقول المسبوق لا على المحسوس والا
المرجع للمشترك منه انه كالكلي او يشترك فيها الكثرة بالتوالد فيها او الكون فيها كالمعمر المحمول
العقل الاول او على هذا الاسم لان علماء يشتركون كالكلي المقوم لجزئيات ما دون
الجسم لان حيث ليس يشتركون بل يشتركون حصرا وكما انه العنصر الكلي والعقل الكلي
والنفس الكلية او الطبيعي الكلي **قال** طريقه الطبائع ما كان فيها غير محتاج الى مادة ولم
تعين ولا ولو ان يكون لها وجود انه في الخارج الكلي بهذا المعنى الذي كلا ما عرف لا يكون الا واحد
كثرة من كثير طبيعي بكثرة العلة بهذا المعنى الذي لم يكن بدعوى له الاشياء ثم لا يكثر بالفعل
او بالقوة الا كما المعنى العقول بل الطبائع النوعية لا تحتاج الى المادة لا ولعله
كالصور النوعية لا احكام ولا صورة كالنفوس الناطقة الا فانها ولعلها تحتاج الى
مادة موجودة في القواه كما دل عليه الرائي لكن احتجت اليها في حدوث على الوجه الذي رتبناه
فمثل تلك الطبيعي تستحيل انه يوجد الا واحدا بالعدد دائما الا ذات لا مادة فيها او عرض يلحقها لانها
لو تكثرت لتكثرت اما بالقوة واما بالمواد واما بالاعراض والكل ممتنع في استحالة الانقسام
بالعصول ر

لوحدة الكلام المعدوم اما العصور فلان الكلام في الطبيعة المحصلة النوعية واما المواد فلكونها مجردا
عن ماهيته وتشاركها واما الاعراض فلانها لوازم مهيته او عن اللوازم فلازم الماهية كالمهية واحد
في الجميع لا لوحدة الاشارة والكثرة واما الاعراض المفارقة فلانه يستلزم امكان الزوال امكان
الحصول الحال ما خارجا لا ادا انما فقط وهذا الامكان عبارة عن القوة والاستعداد ومع
علمه في مباحث القوة لم تحصل مثل هذه القوة لا تكون الا في اجسام تركيب من اسم عن المادة والصورة
الخارجتين ومنهم من جرد اسم المادة منه نادر في كل طبيعة مجردة عن المادة ولو اجمالا
فتكون واحدة بالوحدة عن مثله العدد واما ما كان عن هذه الطبيعة المجردة فهو لا محالة
في المادة واحد لكل بجسم كالاعراض المادية مثل السواد والبياض واما والعوارض
الطبيعة الاصلية فلانها اعدم من المادة كالجواهر الصورية واما والحسيات اللازمة للهويات
الشخصية كالعوارض الا ان هو مبادي الكثير هذه الاقسام البلد سكون كثر المواد واما قوله
لو لم يكن طبيعة واحدة مادية عن مادية قد عرفت في حلالها علمه بعد كلام طويل
فيهما موضع نباه وسعود الرجا ساته واما الطبيعة الجسمية فلكونها طبيعة مبهم الوحدة
ما فعل يحتاج الى العام مقوما فصله محصلا لو عند الوحدة الا والانواع مختلفة ولا الوحدة
الا للوجود تكثر الانواع بما يحصلها لم تكن مادة وعن مادة بهذه ان تكون بعض الطبائع
بحو الوجود بحسب كالمفارق عن المادة وبعضها بحسب الوجود كالمفارق للمادة الا بحسب
اوادة ما عراض مفارقة وكون الطبيعة الجسمية متكثرة الانواع حال وجود الكل كل ال
المذكور في الفصل الى حال بهما واعلم ان البلد العادم الكلام الجسمي عن خارج
النوع والجنس فكل مما ما العارض لا اواد الجسم نوع او جنس قال ولبس يكون ان
تكون موضوع بعدد موجود اكثر من ان الا ان ساه لوان لو كان المولى النوعي كالانسان
مثلا موجود العدد واحدا بالعدد في الاشخاص كثيرة لزم اجتماع الاضداد في موضوع واحد
ثم دفع اللزوم لهذه الاشخاص فيصير مصورة عن صفات كالسواد والبياض مثلا
والمراد والعلم والجهل الى الصورة المطابقة للواقع والصورة المخالفة وكلاهما وجهل

مس ح ر
ح م
المحلوم ح ر
موضوع ح ر

فيها عارض الكلام في السالف مها العامل المعتاد وليس المراد من العلم الا ماهية والرابع العالم والمعلوم
لعدم العرض صفة العلم نحو الصورة وكذا لزم اجتماع المتقابلين العدم والملكة في موضوع كالتقابل
بعضها بالحركة وبعضها بالسكون وكذا بعضها موصوف بالعلم وبعضها بالجهل البسيط العدمي وكذا
لزم تقابل المتضائفين لكون بعضها ابا وبعضها ابنا فلزم كون انسان واحد بالعدد اباه واسماه
البلد يا اربا بما ظن فكذا المعدوم وهو كون الانسان واحدا بالعدد وهو له الامكان من العوارض
منه مقولة بالعارض المعدود لكونه مثلا معلولا لعلة او معلولا لعامله فلا يستلزم الاشتراك في
امور موجودة في مادة واحدة ومثل هذه الامور الا ما فيه بل ان ما لزم الاشتراك المذكور فيها
الاعراض المتسوه كالسواد والبياض والعلم والجهل الاجسام ما هو من ما في الطبع علم عالم
المتضاد لا ما ظهر وجوه او اسم فيها وانما ادا كان حال الجنس عند الانواع حال النوع عند الاشخاص
وكونه واحدا بالعدد موجودا او كثير لم يلزم ما هو المحقق اسم وهو اجتماع الامور المتقابلة الرابع
فضلا عن المتقابلة الوصف ان في الاول لكان يلزم ان يكون ذات واحدة موصوفة بوصف ومقابلة بهما
لزم ان يكون ذات واحدة دانا ومقابلا لكل الصفات فيكون حيوان واحد بالعدد ناطقا وغير ناطق
بل انسانا وغير انسان لان النوع والفصل واحد في الوجود فهذا او العلة السلبية كان بالحال
اجتماع الاعراض المتقابلة كالاعراض زيد واعراض عمرو في موضوع واحد فضلا عن اجتماع وانما
متقابلة من قطر الا انسان من احد احد واحد من كل الانسان واحد بالعدد من كل ما دام الطبائع الا بسلم
على ما ليس فيها النطق لنطق ما فيها الى الاشتراك بالعموم والاشتراك العامة كما ليس مراد لها كان حس
بعضها الى الكلية ولا وجه قال فعدنا ان الجنس يكون ان يكون الطبيعة الجسمية في الاعيان آه
الى انها عند المحقق في الاستعداد لم المهية توصف العموم والاشتراك لا ان تكون لم تكن موجودة في
المواد الخارجية لحصص هذا الوجود لو صح وتمكن وقبول الاشارة حسه هذا او ذاك بطل الا
ما لم يكن الكلي تاما لكان وجود عقلي واما المهية الوجود لخاصة لم يكن لها ما هي هو ولم لا يكون الا الوجه
النابع الطبيعي الى الماهية بتمام تاسعة رابا ولا له بها او حدس موجدان مما المعقول الكل
كالسواد وحده والعقل كابها او وحده عالم العقلاء عن ما لم اشتراك الذي نعلم بالمعنى الا الكلام

موضع ح ر

كل ما هو جسم حسي ولا الجوهر وجوده الا في النفس او لا داخل فيه جوهر وكل ما كان

لا بوجوده وجوها علی ما سادر الی الاستحالة من نوع ما الطبائع الموجوده والاعدال

وهو الاستحالة اداه في الصور وحصل وجودها والوجه عن الكلم والاكثر

من خارج لا النفس فظهر ان الباطن فیما ذکره الشيخ في المقالة الخامسة من العلم السادس من الطبيعيات

النفس حيث ... الهيولی الكلية الموجوده ... علی ... النفس المادة

وعن عوارضها من المقدار والكيف والاين والوضع وغيرها ومراعاة المشتركة والتباين و

الذات والوجود وذلك ... الحس والوهم والعقل وعلى الشيخ ... العقل

من العموم والاشتراك ... الصورة ... العقل

الصورة المشتركة ... الكلية الثابتة ... الاعم ... مجرد

الاعتبار ولیس ... الكلي المشترك ... العقل ... وجود

من ظهور ... الخارج ... الحس ... يكون

حسا ... الحس ... الحس

والمادة ... الاعتبار

... العقل ... مجرد الاعتبار ... الكلي

... العقل ... الصورة ... النفس

... حاصل ... النفس

المادة ... الصورة ...

... العقل ... صورة

... العقل ... الصورة

... العقل ...

... العقل ...

... الاولی ...

عرض من الكلية ... الصورة ... الاسم العقل

لصورة ... المركبة والصورة ...

لا يمكن الا ... المشترك ...

... العقل ...

... الاحوال

... الاعراض الكلية ... واحد ...

... العقل ... الاحتمال ... واحد ...

في العدد ... العقل ... بالمعنی ... قال

والعقل ... الصورة ... الصورة الكلية

العقل ... الصورة ... الصورة

واحد ... الصورة الكلية ...

... الكلي ... الصورة ... خاص واعتبار

... الصورة ... كلام ... اذا

... صورة ... الصور ...

النفس بصورة ... العقل ...

العقل ... العقل ... بصورة

... النفس ... الصورة ...

صورة ... النوع واحد ...

... المصورة ... الصورة ...

والصورة ... الكلي ...

... الصورة العقلية ... الصورة ...

لا ذكر ... الصورة ... صورة ...

النفس ... العقل ... عقل ...

Margin notes: نفس ل / المادة ل / المشترك ل / تكميم / متخصصة ل / الاكلية لا وجه مستحسنة ل / سند ل / او ل

فعلها وهكذا الحال الا انها ليست بالفعل لا من غير المساوي محموله الفعل ... فلم يحصل الشيء
اعتبار التحليل ومناسبة ... وامثالها الا الاحد بعض عنه وجوبا كوجوه الاشياء ووجوده
ووجوه وجوه وجوده وهكذا او كذا العلة وعلل العلل لا الى حد ولكن لا لازم من ... الامور المتصاعدة
اذ ما من شيء الا وهو ... بالفعل ... الاشياء ... العلل وما ... العلل فصلا عما وراءه — الازمة او ما فوقها الى المحل والعقل والاحظوره ج ر
[illegible] ما يعين من الصور ... الكتاب ... واحد ... الاسماء ... عنها النفس
ولا ... الكم ... الاربع ... وبعض ... عن ... الاربعين
عن الخامس ... او الحس ... او ... من ... عن
هكذا ... عن ... الاعداد ... الثلاث والستة ... الستاول — حضور ج ر
وكذا احطار اعداد المصنف ... الا انه ليس ... عدد ... اعداد ... الا انه ليس
واعداد الكثرة ... عدد ... مع ... الصور ...
هكذا الا انها ... الاشياء ... لصور الصور ... الا الاحد ...
من ... التنبيه عليها ... لصور ... الاشياء والصور لصورها ... كذا الصور
لا ... العدد ... الاوائل ... اعتبار ... لصور العقل والادراك — العقل ج ر
ما ... ذلك ... الوجود ... المهية ... الاحكام والآثار
من احكام المهية ... الكثرة ... الوجود ... والتسمية ... الكثرة
كثرة ... الا انها ... الوجود ... لا يحس
رابع ... والعقل ... الوجود ... لا يمكن ... بالعلم
... العقل الكثرة ... الامر الوجودي ... لا يمكن الا مر
جاز ... حقيقة ... موصوف ... بالكثرة ... وجوده — جاز ج ر
مصداقا لحمل معان كثيرة ومفهومات متغايرة كمفهوم العلم والقدرة والارادة ونحوه والعدم
والوجود الموجبة ... والوجود ... على ... المهية ... على ... الكثرة
على ... وجوده ... المعلول ... الوجود ... لا يمكن ... الصورة مساوية له

كالمهية ... العقل ... بالفعل ... مساوية له ... اطول ... العقل
المتصاعدة ... واحدة ... الصور العقلية ... صورة
عقلية ... واحدة ... المهية للامور ... صور ... العقل
كالمهية ... الخارج صور ... الخارج ... المهية ... متعددة ... احدها — الكلام ج ر
مشترك ... ولا يجوز ... بالفعل ... قال ... انها
ما ... العدد ... كل عدد ... عادة ... العدد ...
العدد ... العدد ... كل عدد ... او ... احد او ...
... كل عدد ... صحيح ... كل ... اول
الهندسي ... الكلام ... العدد ... العدد ... — اعتر ج ر
والكلام كلام العموم ... الواقع ... المربع ... الموضع حكم
... لا ... الاصم ... موضع ... المربع ...
... المربع ...
المربع العددي ... جميع الاحكام ... العدد ... المربع ...
... المربع ... عشرة ... اربع ... اربع
وكذا ... جذر ... المربع ... الصلح ... — بحركة ج ر
... الاصم ... العدد ... قال ...
... العلماء ... الكثرة ... الصورة العقلية ...
... الكثرة ... الكثرة ...
وعن الصورة العقلية ... الادراك ...
... المعدود لا ... والمتكلمين ... — تبيين ج ر
... قال ...
موجودة ... الكل ... المهية الموجودة

للكلية موجودة توهم اكثر الناس ان الكلي بما هو كلي موجود او انه في الخارج الكلية والوجود ... واحدة وبيانه انا اذا احللنا الانواع المحمولة بصورها لم يحصل ما هو ... محمول على الافراد الجنس الموجودة بوجود الاشخاص ... وحصل في العقل بوصفها الكلية فالطبيعة المهية الكلية اعتبارات ... اعتبار انها طبيعة ... واعتبار انها ... صورة عقلية واعتبار انها صورة معقولة بالعقل واعتبار انها ... كل ... اسماؤها واحدة ... كان ... مثلا الانسان ... عمرو ... اعتبارات ... الاول ... الاشخاص ... موجود ... وليس ... بالعقل ... الا اعتبار ... على الشيء ... عرضها الكلية ... فان ... وذلك ... الكلي ... كثيرين ... قال ... هذه الاعتبارات ... قال ... المطلوب ... الجنس ... النوع ... العام ... والنوع ... والمادة ... التقسيم ... النوع ... الفصل

[illegible]

نوعا والوصل نوعا ... المقسم ولهذا قال ... الجنس ... الاقسام ... الجنس ... المفهوم ... العقل ... الفصل ... المفهوم ... النوع ... من اعتبار ... الانواع ... اما باعتبار ... قال الدرية ... الجنس ... النوع ... الجنس على ... قال ... النوع ... الجنس ... المطلوب ... الجنس ... والنوع ... النوع الحقيقي ... الطبائع العامة ... الواحد ... الكثرة ... المراد ... المفهوم ... الطبائع ...

[illegible]

نشر على ترتيب اللف فالمرعى بالجنس اعتبار كونه مادة لما نوعه بالصورة باعتبار والفصل باعتبار او وجه مادياً المركب بها اعنى النوع والمرعى
بالفصل كونه صورة لما نوعه بالمادة باعتبار والجنس باعتبار آخر وصوريا المركب والمرعى بالنوع باعتبار كونه موضوعا لما نوعه بالوصف باعتبار
وبالخاصة والوصف العام باعتبار آخر والمرعى بالفصل باعتبار كونه صورة لما نوعه بالمادة باعتبار والجنس باعتبار آخر وصوريا المركب
كما او ما اليه والمرعى بالخاصة والوصف العام باعتبار كونه عرضا بالنسبة لما هو محل له اعنى نوعه بالنوع باعتبار وقوله ومادة وموضوع
لسجهانه اشاره الى ان المادة الحلال او نوع المادة والموضوع وتوضيحه ان المادة اطلاقين احدهما ما يتقوم به المادة بالمواد الاخص
المبهم المسمى نحو او منها وبهذا المعنى يكون موضوعا الاعراض بالنسبة للاعراض مواد عقلية ولا يكون مواد خارجية لعدم تقومها بالاعراض
المذكورة ومنها ما يتقوم بها المادة بالمعنى الاعم ويراد بها كل حادث مسبوق بالمادة فانها بهذا المعنى تعم الموضوع ولهذا قال مادة و
موضوع لسجهانه ح

علیها فالموضوع اللفظ الدال على المفهوم وانما السول الافراد لانها انما علم وصدقها علیها
ولذلك **قال** وعرضا الاول مما يسمى المطلوب ان تحالف وعليه بالسطوة
لكن قال فيه والمراد بعلمه بلفظ الجنس لكونه سالاً اعلم المدلول على لفظ الجنس
او النوع او الفصل او الخاصة او الوصف عن كل واحد من الكليات الطبيعية المحمولة على افرادها
مدلولا عليه بذلك اللفظ الا بمعنى الاعتبارات للكليات فانها باعتبار آخر مادة وموضوع
صورة وعرض عن محمول على الموضوع باعتبار جنس لنوعه محمول عليه وبالاعتبار الآخر مادي — ناصر الاعتبارين ح
له مادة لفصل والفصل باحد الاعتبارين فصل محمول على افراد النوع المسمى بها لا باعتبار
الاخر صورة لمادة النوع الذي باعتبار او جنس آخر وعلى صور النوع والنوع باحد
الاعتبارين نوع محمول على الخاصة وبالاعتبار الآخر مادة للخاصة ومادة وموضوع
لسجهانه وكذا الوصف الخاص والعام كل منهما عرض محمول على افراده حملا بالوصف باحد
الاعتبارين وبالاعتبار الآخر عرض محمول على تلك الافراد وهي موضوعاته لذلك
الاعتبار لا الافراد — لا افراد ح — الاعتبار لا الافراد من النوع الثابت خصوصا الجنس لصادق على بواقي الكليات المشهورة
وفي المسائل الدركية الاشكال من علم المنطق في المطالع الاقتصادي وكذلك الان
كثيرا ما يقع الاستدلال من العلم الطبيعي على اثبات الكل الطبيعي والكل الطبيعي — الكل ح
عن مادة الامور الطبيعية الجسم الطبيعي نوع عن سائر الاجسام فلو احيث ساير الجمادات
الاجسام كلها ولذلك فهي الطبيعة او خصوصيتها ان مادة او الجسم جنس الاجسام كلها
سلكا ما ذكره فيقع الاشكال في قوله الجسم جنس باعتبار لما تحتها من الانواع المركبة — والقول ان الجسم جنس ح
الرجحان الثالث هو جنس للثالث مثلا لكنه ليس جنسا له بل مادة اذا اعتبر بوجه آخر من الاعتبار
فيكون محمولا جنسا ومادة للثالث باعتبارين مختلفين وانه يعلم ان الجنس محمول على النوع ومتحد
والوجود معه والمادة جزء وجوده ولا يصح حمله عليه فلا بد بينهما من فرق والفرق بين
الجسم مع اعتبار جنسا وبينه مع اعتباره مادة انه اذا اخذ الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط
ان ليس معه شيء غيره من الانواع اعداد او جنس او نطق او معانيها تلك الطبائع فهو مادة و ل

احدها لشرط شيء آخر ولا شرط عدمه بل يجوز ان يكون لجنس هذا المعنى يرتبط بالطول والعرض والعمق الجسم
او نفسا او لا يكون كذا عن هذه المعاني ولو كان الجسم بشرطه لم يكن جنسا محمولا الوجوده فهو جسم مطلقا — لعدمه ح
يصح ان يحمل بهذا المعنى على المركب منه ومن غيره كما على الجوهر دون غيره الم حارجا او عقلا ولا
يصح ان يحمل بالمعنى الاول الاعلى الجز الذي هو المادة سواء كان مركبه في الخارج من جوهر هو صورة — المعنى ح
بهذه الابعاد او بسيطا لبرهان المعنى موجودا واحدا على احتمال القولين وكذا الفصل كالجسم
لم احد سنادا حتى بشرط لا يكون صادقا عن آخر زائد لم يكن فصلا بل يكون صورة من صور الجسم — الحس ح
صورياً المحول ولهذا الاول ولم احد لجنس بشرط آخر من عن بشرط آخر حتى يحمل لم يسم الرجحان
او كان فصلا وكذا العرض مثل المحمول فان المحمول اذا اريد به معناه المركب من الجوهر
وعرض الابعاد والمعدن وللحس لا عن تكون بعد ذلك خارجا عن الحظ ولا سعد لم يكن مادة
للثالث ومادة لصورة الذي نعم ولم احد جنسا بالمركب مع قوة المعدن والحس لك والمجموع
المركب ارتباط عن هذه الامور معا وضمنا لم يحمل لم يكن عرضا داخلا ومحمولا
موجودا الوجوده كان المحمول جنسا محمولا على الكل وقوله على التسلسل يجوز الجنس بعد ذلك للعناصر
لا الجسم لكونه محمولا للنا العناصر لا المحمول فان الجنس في حد المعدن به ويلزم كونه مرور وجوهر
المحمول باثر الوجه احد كاصح سر نعوله ولكنه صار المطلق بالمعدن به جنسا او هو موجود
جنس ولكنه جزؤه انه وجد بالاجزاء او لا جزؤه ولهذا لا يكون عرضه او يكون الا جزؤه
جنسا احد المحمول مطلقا للكل بشرط ولهذا يكون جزؤه هذا المقام الداخل فيه الى الاشكال عن الجسم
او يكون منها عن جزء نطق او فصل آخر او نعامله لو كان بعد ذلك كان جنسا بهذا الوجه مادة
وفي كلام مولانا فيها الى المحمول المراد اخذه بحسب يكون جنسا محمولا على المجموع المادة وغيره — الجنس ح
من المعاني الاول ولو كان العامة لكن بشرط لكون مجموع تلك المعاني موجودا بوجود واحد المادة
ولم كان خارجا عنهما ومعنا فانه لا يكون المجموع موجودا بوجود واحد لكون كلها محمولا
على كل المحمول المادة الماهية عن شرط الا علم كل من معاني الاشياء محمولا الا بشرط كذا
ذلك الجنس محمولا على المجموع ما لكن ما لا محمولا لا بشرط شيء جنسا للمجموع التام ولا ان يصح

تحصيل المراد ... [illegible]

كالجزء الموضوع له الا ان الشيء يحمل على المجموع بان وجد احد جزئيه او بعلم كلاهما بكلمة اخرى
كالطعم عن الجسم المصور بصورة الاعطار الحار يكون في الوجود بعضها الكل ببعض وهو بعضها البعض
بالعض وهو ان الجسم تام وجوده بجوهر جوهر فيوجد الكل من الاسم وجوده من
والصورة اولى بالعرض بسببه او كونه يكون كالماء والهواء فالماء جسم واحد مبهم للجزء او
زائد على الجسم المذكور اولا لم وجوده ميكل الجزء الاول وقطعة الكل من جسم اولا وهو كل
واورج الاولى ادلالة وجوده بالجزء الاول ولا بالجزء الا بالاسم بما فيه امر او كان
يكون المجموع موجودا بوجود واحد الكل واوجز وهو كالجزء الاولى فيكون العناصر اذا كان
الجوهر والاتحاد والطبيعي المذكور الذي وجوده وحواس وهو بكل مادة بالطبع العام
العنصر في الوجود مما كان يحمل بهوا ادل يحمول على المجموع وجسم الكل لمادة وجسم الكل
لا الى الصورة الاخرى بجسم للجزء الثاني بما دون المادة ولم يكن جسم تركيبا وصورة
فانما يكون من المادة والصورة الاخرى اذ جعل الشيء بصورة لا مادة ولم الصورة
شابها العقل فلا يكون مادة او نو مادة لشيء لان المادة سابها القوة والاستعداد
وكذا او ... حاما ولما سلك ... على ... جاد لشيء يكون التركيب من المادة والصورة
الاتحاد ما كان التركيب بين الجنس والفصل فالفرق بين المركب من البسائط الخارجية
الفرق بان جنس البسائط كالالوان للسواد لا يكون الا يكون موجودا بشيء مقارنا في فصل كالقابض
العرض ما كان كلا واحاس المركب كما ذكرناه وعدم حماس ما فيه كان وجهها ايضا
فيه وادام وجوده من جنس كالطعم العام مثلا وموضوع بعض من داع فصل كالطعم
بالمحمول فصل المقوم نوعا حقيقيا او انواعا حقيقية يحمل الجماد عليه فصول المقوم
وموضوع او لم يتم بعض لا نوع فصل كلي يقوم به كان المجموع المقوم نوعا حقيقيا
وجوده ما كان السواد او وجوده بينهما بما هو مادة وذلك لان شان المادة مادة
مادة في القوة والاستعداد والنقص الا الفعل والتمام والكمال فالشيء ما لم يكن ناقصا
لا يصير مادة الشيء او كلاهما اذا كان ما لم الوجود وما به وذلك اشكل كثيره الا ان

حكم الملموس والاجسام الموادع نوع الصور والموجودا بمعنى وهو اسحاص منها ادوم لها
والوجود بحسبها واعلم بعد ان لم يحكم الى الاجسام النامية وغيرها كالاشجار ونحوها حيث بالاجسام
مادة وهو بما به استحال الحاج لا معدوم حاجة الى بعد لازم حسبها المبعد احدهما دوم صورتها
الكمال موجوده بحكم بقدر الامثال مادتها التي حسبها التي يعقل الاسم الشخص وجوده
وكذا الجسم النامي ان انه وجوده من جوده جنس وذلك ان ارادة كان الاول وحده او كان الاول
النامي فاذا كان مادة للحيوان اولا نحو الحيوان وحده ولم يسم امثال كالعقل الساذج
فانه يوجد الافعال التي بمعنى فيما الاول والاخر والدوم فيما بمعنى الحيوان وكذا انه يحمل على الاول الحيوان
العدم المطلق ممكن الاول يحمل على الاول كذلك علمه انه من جنس واحد بالقياس الى النوع
اما في ذلك موضوع كل نوع الوجود وصفه بالقياس الى انواع الاصناف من جنس الحيوان
دون صعقه في الوجود فالجسم من الساذج اصعق من الحيوان والعنصر من الحيوان اصعق الا
ودون الاول اصعقه من جنس ودون العقلاء اصعق من الحيوان وفيما ذكر كلها هو الكل صورة
هو العقل مادة وما سواه لم يظهر ان السر فيه انه لا حصر في صوره العناصر مادة من ثم
غيرهم الملموس من صوره العقل بما كان الامر علاوة حيوانا او نفسا ولما كان فلا ايضا
انه يحمل من جنس من جملة المولود والصور والاجسام والعقول بوجوده لوجوده
على وجه اعلى ودارت ولا اذا كان هو المطلق الخاص للملموس لا يتميز الا بالقوة وحده والقوة الاخر
يكمل بحصوله بحصول الكمال قال وذلك لانهم لا الا بالحواس وانا اطولنا احد الحواس اه
لو كان علمه لكان من جنس كالطعم والحيوان انه باق المحسوس مادة وبه جنس بالحواس
والمحال العقل لا يمكن يكون باحد المحسوس واحده بما عرفت والا فصلا وجد الوجود
مع جنس في الموضع ما يكمل احد الحواس بعض الحواس او شيئا واحدا من جملة الحواس كان العرض او
عرضية كالطعم طالما لا يكون باحد امور مادة اولى لا يكون فصلا محمولا على المحمول او لا
ما كان وجوده اولى من الحيوان مجردا بالموجود لا مادة او فيكون واحد بالحمول كما هو من الحيوان
ولم يكن الا الا ولا يحمل على المحمول ولا الجسم النامي بعضه ودونه مادة ولا يحمل على الصورة

كما لا يحمل عليها المجموع منهما وكذا لا يحمل الحيوان الحيوان الناطق على الانسان لانه يحمل على ... مجموع الحيوان والناطق

قال الحيوان عن مجموع علم راجع الى الانسان ولم احدهما ليس ... لا اسرطه لا يكون ... موجود

بل يجوز ان لم يكن ادعو او عن معان او ان ما يجيء من الصورة والمواد كمواد اعداد ومعاد

وعن ذلك كان حصلا محمولا على المركب محمولا عليه المركب كالحيوان والانسان ... يجوز ان

ادعو احكاما لما احدها لم يكن المراد او ... ليس ... يكون ... الحس الاول

وجوده ... المجموع قال المس ... على المجموع الصور الموصوف ... على الموصوف

فاذا اخذ ... كون الاعداد او ... كان وجوده ... لم يكن المراد ... اعداد

وحس كالحيوان فكان ... المعد ... ان لم يرد ... اوكم

ان ... الحس فكان ... الحيوان ... جميع هذه ... على

الحيوان لم لا يكون بذلك ... حاله ... الحس ... الصورة ... العقل

و ... الفصل ... الحيوان ... الحس ... الاول

لان الصورة تمام ... وجوده ... الماده فكل ما ... وجود

الماده ... وجود الصورة على وجه ... الكلام ... الفصل الكلي

لمفهوم الحساس ... قال ... السكال ... جسم او ماده

هذه ... لو اراد ... هذه الامور ... اخذ ... ماده ... وحده

مامحصل ... العام الفصول ... كان ... لم يكن ... وحده لم يكن ... مخصص

منه لا لم يكن ... جارح كان ... لما احدهما كالحيوان بالعام ... الانسان فانك اذا

احد ... الحيوان ... لم يكن ... او

... لم يكن ... هذه الفصول ... خارج فكان حسا

... ذلك ... الفصول ... نطقا

يكون تمام ... وتمام ... كان ... لم يكن ... معا

لم يكن ذلك ... الانسان ... جسم نام حساس ... وجوده ... واذا ... اكمل

فافهم

ماحوده ر

ذا حسن بان يكون ها ر

مجموع ها ر

بحوره ر

ان ... ما لم يكن ... الانسان ... اذا احد ... الماده لا احد المعنيين ... الواحد ... الحق

المعاني ... الماده ... عليها ... محمول ... الوجه ... الموحى

اوادوا ... الوجوه ... بعض تلك الافراد ... على بعض تلك الامور ... الماده ...

ثم كالصوره النوعيه ... دون ... الامور ... كالصوره الشجريه ... الثمار

و ... تلك الافراد ... اصل الشجر ... تلك الافراد ... على الحيوان

قال ... الحس ... على امور ... الحيوان

ذلك ... الوجود ... الانسان ... الوجود ... تلك الافراد ... يكون

كان الانسان ... المحسوس ... والى

كان وجوده ... الانسان ... الاتحاد

وحده الوجه ... الوجه

كان وجوده ... الجسم ... المحسوس ر

فاذن ها ر

بشرط شيء آخر ها ر

عم ر

من ... كان ... ماده ولم ... الموجود

يكون لم ... كان ... الانسان ... ذلك النوع ... كمال

الخ ... ذلك المواد ... كان ماده ... ماده ... كان ... او

مطلقا ... شرط ... كان ... الوجه جميعا ... يكون ... على

الوجه ... لم يكن ... جميع الابعاد الثلاثة ... الفصل ... لم يكن او ... داخل

داخلا ومعناه قال ... اما ... البسيط ... الا

والعلم الاول ... وجوده ... الاول ... وجوده

وحو النوع والفصل ... الواحد ماده ... والامور ... الوجه

بعضها على بعض يحتاج لا ... الاشكال ... البسيط ... اشكال

اذا العقل ... في المعاني ... الاعتبار ... المحمول البسيط

كالسواد ... معاني ... بعضها ... بعض ... واحد كالكيف

اللون والعارض للبصر ... بعضها ... بعض ... بعض ... لا

فاذا ... بعضها كالاول حسا او ماده او نوعا والبعض الآخر كالعارض فصلا او ...

او نوعا ... لم يكن ... فصل والوجود ... ماده ... صوره ... عناه

... الاشكال ... الانسان

اذا ارید ... الجسم ... مطلقا واذا

الجسم ... الماده لا ... النوع ... الجسم ... ضعف

... المعاني المورده ... الحيوان ... الالباد

... المحسوس ... الاتحاد ... الحيوان

فاذا وجود الانسان ... وجوده كان وجوده ... النوع يكون ... الجسم

بالمواد الاولى ... وجوده ... فكان وجوده ... الجسم ... بالمواد الاولى

والانسان قبل ... الحيوان ... الحيوان ... الحيوان ... الا

ضعف ر

الخ ولم كان ... فكان ها ر

الحواس بمعنى انها جواهر او وجودها عنده كان المطور اليه حال الجسم الموجود مشى كما هو ان يكون مسودا او ضع
هو ان يكون موجودا في الخارج بمعنى انه ولم كان ذلك الشى كنفسه جاء وحد بنفسه ايا ما بوجه اوو
موجودا بنفسه و الجسم بوجه و الجسم بوجه او و الحواس فهو بوجه او على كل منهما بال ان الجسم المطلق
الذي ليس بمواد المادة اما وجوده واحاطة او ان الجسم حسم جسم بلا ارتباط وعدم وجود
او عدم ان جسم لا وجود له في الخارج ولا في الذهن الا الوجود عند العقل فان الشى سمى
لم يوجد فوجوده متعددا او مجتمعا انما يحصل الوجود للواحد وكذا الموضع يخرج الانواع
الاشخاص فهو اسباب وجوده واسباب وجوده ولسبب سببا لوجوده ولم كان الجسم
في المحال لها او في الخطر موجود ولا مسافة من الجوهر في الموجود لهذا الشى وليس الناقص له
في الوجود فالاصل في الموجودية الاشخاص ثم الانواع ثم الاجناس كما ان الاشخاص
الجوهرية هي الجواهر الاولى والانواع هي الجواهر الثانية واجناسها الثالثة ولو كان الجسم المطلق
موجودا في الخارج لحصل قبل النوع وجعل بالذات لما ان لم يكن حينئذ مادة اذ لا يحصل
المحسوس بعد الا بالنوع بل بالشخص الموجود بذلك الجسم الذي هو محصل الى النوع هو وجوده
النوع لا غير وذلك حكم الجنس بالقياس الى النوع الذي تحته والفصل فلا يكفي للفصل النوع
وسائر الانواع الجنسية الطبيعية الجسم وهو الفصل اولا ثم سم الشى اوكما لفصل
يحدث منها جسم نوعي كالحيوان في الفصل اذ لو فعل ذلك لكان ذلك النوع مركبا من جسم
وشى معا ان الوجود الفصل فلم يكن ذلك الجسم الذي جسم حسا مجردا على في الفصل اذ
الجواز الاحمل على المركب وجودها حسيا محمولا حتى يطول الذي في الفصل والخارج
لم لا وجود للجنس في النوع المعدوم ثم بهذا لا يكون الطبيعي الجنسي النوعي من الانواع
خارجا وعقلا الا اذا حدث ذلك النوع بتمامه وذلك انما يكون بوجود فصل ولا يكون الفصل
خارجا عن وجود الجنس ومعنى الربط جعلها في ولا الماهية عن معناه الجنس الذى يشير اليه الم
الجنس الطبيعي اذا الموجب لها اصلاح الفصول لم يصدق على الشى اضيف اليها خارج عن
على انه داخل في حمل معناه بال وليس هذا الحكم للجنس وحده جميع الكليات كلها كذلك

وجه او وجود
الحواس ١٢
مع انه جسم الكل لا ماهية ... ١٢
لوجوده ١٢
الوجود ١٢
من ان الاشخاص الجواهر بالنسبة الى الجواهر في المرتبة الاولى وهي الجوهرية والانواع بالنسبة الى الجواهر في المرتبة الثانية ١٢
نصف بجزئية ثم ... ١٢
منفيا ١٢
والمعين ١٢

من حيث كلية انه لو لم يرد الفرق الذي الطبيعي لجنس من كونها او هو محمولا ومن كونها الا ان لعقو
والحاصل يكون منها الفرق من كلية في جميع كلية الالكلي ما هو كلي سواء كان جنسا او فصلا او
نوعا او وجها طبيعية بما لا ما حد الحصلا الا التي المعنى المحمول الا بشي غيره مادة
ولا المعنى المجهول الحاصل في الذهن بما صورة وعقلا او عن بشي الا اسمى ضمن من هذا الجسم اذا احد
على الجسم المركب جسم كالمحمول انه اعلم ان الجنس الطبيعي كما هو جنس طبيعي كلها انه باعتبار الوجود من سعل
مكونات فصل المبهم عن تمام المعنى في العقل بعد ولم كان حملا على او ادو فصول معوده لم
كالحيوان كما هو حيوان اذا اخذ جنسا فانه مع احتماله على الجسم النامي والحساس فهو بعد لا
ان حصوله هو على ان صورة عقلية او خارجية يحصل ولتقوم وعلى كل صورة ينضم اليه واحدة
بعد واحدة ثم معناه سائر الجنس البعيد كالحيوان النفس المطلق يحصل معناه لانه لم يتعين بعد
عند ما يحصل الفصل هو الجسم وكذلك في اجناس الاعراض كاللون مثلا فانه اذا حمل معناه
في الذهن فالنفس لا تطمح في ادراكه فيه لا تدرى انه سواد او بياض او حمرة او غيرها ملاك
الاشارة العقلية الى شى بسواد بالعود عن تمام الصورة بالعقل بل تطلب زيادة في اللون زيادة
هي سواد عند ما يرا بالعقل عن مردده المعنى في السواد فلا في النوع فانه تمام المعنى
ما تطلب في تحصيل معناه ثم تحصل الاشارة الى هوية الشخص باحد الحواس لم كان محسوسا
ما ملا الالتحاد تحت الا ما طلب الفعل واما طلب الجنس فهو في تحقيقه طلب ان بشي وداع
ومطلب الاشارة واذا طلبت النفس الاشارة اليها فعند ذلك الواحد الذي يحل له النوع
يحصل معناه وذلك بعد ما طلب تمام معناه وكمال هويتها فالعقل يطلب يحصل تمام المعنى
والمبهم قبل طلب الاشارة اليها فكذا النفس عند ادراكها اللون الجسم قبل يحصل تمام
معناه اما اسوادا او اطلب الاشارة واذا حصلت ذلك صار سوادا ثم طلبت الاشارة
الى شخصية المعنى كان لو صار سارا او وار حسي فحسب ارادت وذلك انما يكون بعد ان
يصير الجنس كالنوع وصار لها معنا او بعد النوعية وقبل الاشارة الحسية على وجود بعده
النوع وجوده ولا احساس معناه هو بدا الشى هو المحمول كون المحمول الخاص الا العام

الحواس ١٢ الجوهر ١٢

تعين ١٢
ومن ماده الطبيعي ولا المعنى ١٢
يحصل ١٢
يحصل ١٢
حصل ١٢

المعا وبالطلاق طلس للتحسس شرائط اللمسه يتحولون نقطا او تحمله قبل الذي رسم الى مع آو سنا سابا اليه
انها اللمسه في مده المادة وذلك الشرائط التي انما نقطا طلاد لا دلم يحمله او لا سواد اصلا لا العام من قبض
الصغر او سابا او نوعا عن ماهي لتحج الاشاره اليه **قال** ودعو تخصيص باموره عرضي عن صحيح
خارج يكون لم يوهم هو بعينها وحدها آه ربما اليوم ببين سوء على تحسين في معقباته قال الحس لا يحصر باموره
فصل دا به لكن يحصل باموره فصل عرضه اليوم بما لم المعتا الى من العصل الاول اذا اسيل
تعصبا لا نعص سبيل بعد لم حوارات باموعه الشرط لم سبق واحدا العدد كلاف الشرح العسكر
ما يكون لم يوهم الحس باحا واحد انا العدد لو نعد يحصل او عا ما حد العصول الدامه مع سدل
لعص بره العوارض يحصل مع روايها واحد ابعد واحد يلزم مع رد انها انا الكلمه لا يكون لى
محصصا الموالنوعي عامه يكون رد اليه واحد سه لما مع لعا الطبع النوعيه واحده بالحس **قال**
ولكن المعد اذا اد الكسه او عوامه ولكن في الحكم الذي يحكم يسبل ليس يكفيه آه ان ذلك الحكم في كل
طبعه جسم اي معول الكاسه سبها الكامه نفس المعول او حاصل لها في ابا نهيه باقصر لا تقع العقل
الالطلاق مع آو انا التعبر الطاه اليها مع محملا لم من عمر الاطلاق الاشاره الى ما المعد ان صلات
الكم العام المعين الاول ان المعمول اليه طبيعيا مقصر عن تحصيله العقل الانسان لقصل الى ان
معيم من جهة واحده لكونه حطا اوين جيبين نقطه العقد سطحا او في حجا لتحصيل جسما وكذلك معول
الكمه او جسم لها وكذا احس عن ماهيه الاسم والوضع وغيرها الفعل والانفعال وكذا الحكم المطلق
الذي كان الكلام اولا في سلامه حده المسائل فليس يحكم لم يحمله العقل فالمطلق الاشاره اليه
واحصر ذلك على كون حجرا المركلا عو انها عما تحملا الموه مما الا شرائع لمن لم يكون و
لم يجد دلم العلم بعيدا بان ان شرح بعد الكمال التي يجعلها او لا سيما في تصور نوعا مطلقها الا الاشاره
فان معه المهم الحسي لا يحكم الطلاق الاشاره الى الا بعد لم يلحق معاده او ان سواد كان من الا حوال التي
يسبقها الحس او عوامه **قال** فان قال قايل فيحكم لم يحكم مسلو يعود الطبع ان الاشاره مشاهد صور
لم يكون مآه لما دل لمن المعلوم العام بحسن لا يكون لم يحمله العقل ها را الى الا بعد لم يحكم مع امور ما
او حرج لصرار العامها وعا التسلم هو بهذا الكلام لم الملايع الحس المحصل النوعي لما كان بحرد العموم

والابهام

والابهام فسوهم ذلك لم ان اسنا بعيد معه وبها الاحتجاج على الذي كان يحصل اد احاطها عليها طلسم
بوعه واحد وتحت ذلك الحس مال السبع سه على الاسبل الا ان الكسه ملالالتزم الاحتجاج امور مخصوصه ساير بسطها
الحسي على نسبه مخصوص من يحصل الاحاطه عليها نوع مخصوص يحصر ذلك الحس الا ان ليس الكلام فيها
فمنعنى ذلك في اليوم بين العصول الدامه وعوامل الكلام فيها في اليوم بين الحس و
المادة ولعل انما كان المطلسان اليوم بين امرين يوحد لم مع الكلام يبيا سار اللحوا
لها او لاحد منها وبها اليوم هو لم الحس بما هو حسن لا اسم معناه الا مال سعفا الا سعاه معا لى
او يحملها والمادة واما الى المعا الى ان يلاسم الحس في النصر بوعا من ان الاشاره يكون ذلك احاطها
مع الحس لمحله لو عاملين ذلك مطلوبا ان هذا الفصل فيه لم بين انه طبعه الحس الذي هو الجسم ان
شانه احوذ لم يحكم في عند العقل الذي يكون مصداه الطلاق اشاره كره مجسمه متحده مع الوجود على يحكم لم
وجود دح
يكون حلها ما يصدق عليه القابل للابعاد و يحمل الى لا يكون متحده معه ولا يكون في بعد الاحتجاج الحس من سائر الابعاد وهو الجسم
لكن على ان الوجهين يحمل ان لم يكون صدرا دالطول وعرض وعمق ويكون بحصر الحس الجسم يرد و
الابعاد على سبيل الضروره والوجود ليصرا سائر المعلقه على سبيل الجواز والاحتجاج ولهم الكلي
المعاني يحمل نفس الامر الاشاره معلومه الى الطرفان كلها الا انه تصد الا احساس الى الطرف معلومه
وكذا انصور الحس الذي هو الجسم الذي يصرها اليوا على الا يكون الا انما يحقق فيه شروط كلها الى فصلا وكذلك الشرط
وابين معلومه مصوط ولم اس تمامه تلك الفصول لحصوله انه لا الذي يعلم ما الى الان وجوده الحس الى
مع يوضع المطلقين ان معوذ الى الطالفصول بعلم فصول وجوده دو انها دو حصول ابهام مطالع
بهذا الفصل لكل علمت انه اعال وليها الحد بسلم وبه الفصل وحصل منا تلك الى الطرف الفصل
الاخر **قال** فصل وكنه دخول معاني الخارجه عن الحس على طبعه الحسن آه ما علمه الاول
الى تحملها الحس التي تدخل عليه وتحمله طبعه تحصيله الحس في الواقع ان معاني العوض الذي يجمع
الحس بل معاني مخصوصه ملا بهمها وانما من شروط معلومه بعلم بها اليوم بين الفصول
الدامه وعلى هذا الفصل معقود لبيان تلك الشروط **قال** فلنتكلم الان في ان الاشياء التي
يكون احاطها آه يريد بيان الاشياء التي يمكن احاطتها وادراك الحس و تحصيل النوع

الى موضع عليها بحيث من حيث يحصل النوع ويتحصل الا موجود ولم يوقف عليها تحديد الحسى و
الاعتبار الذي يكون مادة فيها مقابلا لما اخذ جامعا للعوارض التي بها يتحقق الامور المحسوسة الحاصل على
انه نوع الى التحصيل لم يكونها وحصها الطبع النوعي بها سائر الفصول المقومة للجنس النوعي اعاك
كل ولم يوجد بها العلم الى على طرق بعلم الفصول الى على نحو آخر الى من يملك الامور جهاتها
وجعلها اما اذا وصاحبها مستقلا على النامى على الوجه المذكور من كونه جسما موجودا على الا عار الى
يكون جنسا محمولا متحصلا من ذلك جوهر قابل للابعاد اسمى لم يعرف طبيعة نوعية جسم ملحوظ ما مستقيا
من ذكر اذا اسميها تحول الى ذكر واشرنا لكون العرض يحصل للانواع مثلا ان تحصيل التحصيل النوعي كرا
السمي باموراوى والمرعد يجمع من وجه تحول الى السمي ح ر كونه معولا اول وصل الح كل
معول ليحملها على حملها اذ حيوان ويكون حيوانا ما الى النوع كلها يجمع ليس جامد حلو ونعيم النوعي
مثل السمي التي قلنا له لم يوق الفرق بين الفصول الا ان هذا الفصل الوحيد ونوع له ليس كل
حلا التي تحال من عالم **قال** معول اولا انه ليس بل من عالم يمكن اوان يمكن حاصل فصل كل
حس اى لما ذكر لم يعيها مطلوبين احدهما موجود الى الط الفصول وهو انها على الاتحاد واذ كل
موجود حالها يحصوصها اراد له بيد كرانه هل يمكن عليه او هل وجد رسا الاطلاع على كل
واحد من المطلوبين سهولة او عسر اولا والحق انه ان كان مع الاول فحكمه كحكم المطلق من نوع وقد
لا يعتر فقال ليس يحقق علما لم يكلفوا الحس على العلم بالكنه وهو العلم بخصوص فصل كل جنس كل
كل فصول النوع جنس واحد لا ان ذلك خارج عن وسعنا اذ ليس في وسعنا موجود حالي الاوضاع
كلها واما الذي نقدر على المطلب الاول وهو موجود العوارض والروابط التي للفصول وذلك جميع
ذلك كرانا نعلم تحصيل تلك العوارض على الامور المعقولة الواقعة في حسن الاحساس فاما
اذا تطرا من محسوس بالحس بالحسي مما يصدق عليه او يحمل على العوارض والوازم لا وجه لما
وشكلناه وذلك نعم ذكر من المطلوب رما علمناه وذلك فيعصها **قال** معول الى التمي
العام اذا الفصل الى طبيعة لواحد او اعلم الى الط الفصل وعوارض موجود عنه الا
تحمل لم يكون منها لمحصل الا لم يكن فصلا له ولا تحصل لانها الى نوعا محصوصا اذ القسم عبارة

جنسا ح ر
السيمي ح ر
تحصل ح ر
النوعي ح ر
حتصل ح ر
انواع ح
سطوس ح ر

عن جسم موجود مما للعمل الى من عام تحصل العام كل مما الى قسما محصوصا والرابع نعول ايضا اوا كر
لم يكون ابدا انما على سبيل القسم جزء له الا النوع اكثر لما يكون العرض الاردة ولو لم يكن لازمة كنوع البشر
الى المتحرك ان كان او لا محرك لم يكن العام فصلا لنوع بل اعراضا عارضة ومع العرض اللازم
لم يكون العدد حاصل الا انما اللعب حاصل في الحقيقة هو المقسم اما وجد الشرط ويكون الى فصلا لا
سال الوجود الى اللازم لموضوعه لم يكون نسبة عن الموضوع الى مقابله ويكون نعم ما فيه بالعدد
فالمتحرك مثلا اذ نضرع متحرك عن المتحرك متحركا وبحسب مناف بالعدد وكذا العم يحول اليه الاسود و
الا اسود ممكن صورته يحول الى اسود ولا اسود اذا عكس في تحول اليه هو نعم ومع ذلك
الفصل فلا يكون الفصول الا عاما لازم مثلا وعام والرابع الاشاره نعول له علم يكون الجسم محالا له معلوم
الى قوله ونعود ذلك انما لا يكون المقسم عارضا للجنس بسبب امر اعم منه ان كان عارضا بسبب
اعم مثل انه تحول اذ اسمي ومنه اسود واللاسود ذكر ومنه الى ذلك من فصول
المعشر يحول انما صار اسمى وسود لانه جسم قائم بالفعل موضوع اسمه العوارض
لانه جسم ثم فضلا عن كونه حيوانا او الا انما صار ذكرا او انثى لانه حيوان و
الاشاره نعول ونعود ذلك مما لم يكون الموجب للعرض او كلاهما عارضين له بسبب
فصلها والمراد الموجب هو العلم الوجودي واما رددنا على اطلاق الوارد على الامر الذي ولد
تجوز لم يكون فصلا اولا ولم لم يكن فيها موضع ما به احتمل الكلام على وجه الرد وتحن
نسمي العوارض عوارض لانها لا يكون لاحقا للجنس بسبب اخص منه ان ذلك ليس فصلا ونعا
له الحسن الى الفكان لا ربما لوازم فصله واما ان كان فصلا بعد احال اللازم ما اذا اصل
الجوهر انما لم يكون فاملا للمتى اولا لا يكون قابلا المتى عرض للجوهر بسبب آخر هو الفصل وهو يحاسب
ذكر امثلة انما هو عرض للجوهر بسبب فصله او معادلة وهو كونه عرضا حساسا ومثال الفصل الاحد
لم لو الجوهر او الجسم انما ناطق او غير ناطق اذ الجوهر بما هو جوهر وكذا الجسم بما هو جسم غير مستعد لذلك
مثل كما لم يكون ذا نفس حساسة ناطقة اونسيم ولا جرم اسار ونقول وقد يجوز ان يكون بعض
ما الى الوصف اولا فصولا الى آخره لما كان الغيم اللازم الى تقسيم بها موجود يحمل الى الجنس

القسم ح ر

فرالسيين ح

فاملاله والمشى عرض للجوهر ح ر
العدد ر

لو سلم أن آخر منطبقا على ما [illegible] للانسان الآخر أو سواد كان [illegible] لم لا يكون المقسم

فصولا لكن [illegible] الجوهر [illegible] عن المجرد [illegible] العاقل [illegible] الا [illegible]

بل [illegible] لم [illegible] الاشارة [illegible] لم يكن [illegible]

لم [illegible] الذي لا يكون [illegible] ولا [illegible] ولا [illegible] لا يكون [illegible] الذكورة والانوثة

[illegible] العلم [illegible] الا [illegible] لم يكن [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] الفصل لا يكون [illegible] لا يكون [illegible] الحيوان [illegible]

لا [illegible] لا [illegible] الفصول [illegible] الصور [illegible] المراد [illegible] الذكورة

والانوثة [illegible] المادة [illegible] الحرارة [illegible] الذكورة [illegible]

[illegible] المادة [illegible] الحرارة [illegible] الفصل لا يكون

لان الحيوان [illegible] المادة

[illegible] الصورة [illegible] الصور [illegible]

للمواد [illegible] المواد [illegible]

الفصول [illegible] العوارض اللازمة [illegible] المادة [illegible] الحرارة [illegible]

الصورة [illegible] لم يكن [illegible] الحيوان [illegible]

الذكر [illegible] الذكورة والانوثة

صورة [illegible] الحيوان [illegible] الذكورة والانوثة [illegible]

[illegible] لم [illegible]

الا [illegible] واحد [illegible] لم يكن [illegible]

[illegible] لم يكن للنوع الواحد [illegible] لم يكن الفصل [illegible]

فصل [illegible] لا يكون فصلا [illegible] لا يكون الفصل [illegible] النوع

من الجنس [illegible] لا يكون [illegible] الفصل [illegible]

الجنس [illegible] الحيوان [illegible] كان [illegible] فصلا [illegible]

المولود إنما صار ذكرا لحرارة [illegible] ولو [illegible] لم [illegible] الفصول [illegible] المولود [illegible] الذكورة والانوثة إنما [illegible] من جهة المادة [illegible] الحرارة [illegible] ح ر

للفاصل ح ر

فصلا ر

والذكورة ر

فصلا ر

لا لم لم يكن الا الا [illegible] فصلا ولم [illegible] النعم [illegible] الذي [illegible] الفصل والذي

لم الفصل [illegible] لم يكن [illegible] الجنس [illegible] لم يكن [illegible] النعم [illegible] فصل

فصلا ولا لم يكن [illegible] الفصل [illegible] الفصل [illegible] صورة [illegible] الجنس [illegible]

لو [illegible] ولا لم لم يكن [illegible] الجنس [illegible] المواد [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] لم يكن [illegible] صورة

لو [illegible] لم يكن [illegible] وجوده [illegible]

لو [illegible] لم يكن صورة [illegible] لم يكن [illegible]

[illegible] لم يكن صورة [illegible]

ثم [illegible] لم يكن صورة [illegible]

الكمال [illegible] العصور [illegible]

[illegible] الفصول والصور على مادة واحدة [illegible] صور

لو [illegible] صورة [illegible]

[illegible] صورة النوع [illegible] صورة واحدة [illegible]

وحدث جميع الانواع والصور [illegible] والكمال [illegible]

لم يكن [illegible] الفصل [illegible]

عن فصل [illegible] الحيوان [illegible]

[illegible] لم يكن [illegible] واحد [illegible] فصل واحد [illegible] واحد [illegible]

لم يكن [illegible] واحد [illegible] الجنس واحد [illegible]

[illegible] واحد [illegible] الجنس [illegible] لم يكن [illegible]

[illegible] الفصل واحد [illegible] والفصل [illegible]

الجنس [illegible] الحيوان [illegible] واحد [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] الفصل

فصول ح ر

[illegible] عن [illegible]

الناقص يجوز أن يكون لنوع واحد معلول من بعضها لم يكن لشيء واحد علل مرتبة ولكن لا يجوز أن يكون كل
واحد من تلك العقول إما بصورة أو بمادة خارج عن أن يكون الموجود واحد صور فضلا عن أن الصورة لما
علمت من كلام الشيخ وجعله دائرا ... لم يعتبر مادة أو ... مادة لم يكن صورة النوع ...
الأجسام والعقول العقلية والنوعية لا يستلزم التناسخ لا ما ... الحس مجال عن وجوده إلا العقل
استحال مادة العقل الذي لا يستحال الوجود بل لا لم يكون ... الحس ... الكل ...
كان الشيء حالا والشكل ... الضرورة احتاج ... إلى المحل مادي العقل المحسوس المعقول
للنوع لا لم يحتاج إلى الحس المعرفة لا يستلزم للعدد ... الأشكال ليس لوازم ... العكس
الناطقة فضلا ... وكذا الأشكال ... العقول ... بحوازم ... الحكم ... حقيقة
كونها مجردة عن الأبدان الطبيعية ولم يجرد عن الأشباح المثالية والأبدان ... كمالات
... النفس ... الناطقة عند العدم ... أما إذا حل ... إلا الأجسام
وكذا العوارض ... إذا كانت ... العدم ... إذا كانت ... الأجسام
كانت ... الجسم ... ضرورة لعدم المحل ... بالوجود المعدوم
على الشيء استحال أن يكون ... ولا ... الثاني ... الأول ...
من الأول ... علم ... علم بأنه يكون ... وكان فضلا عن علم
... الأول ... العقل الأول ... العقول ... وسط لما ...
وكذا ... الناطقة ... الأخير العقل
هو العقل الأول ... الأخر ... على العام الذي ...
ومعلول ... الذي ... المعقولات ... والأجسام المتساعدة والأنواع
المتسائل ... الواحدة يستحيل العدم ... وكل ... الأول
الباقي ... على العقول ... يستحيل الصورة والعلم ... الأمر
حتى ... **قال** وليس يكون ... بين العقول ...
الناقص ... المذكورة ... المذكورة ... العقول

وأما عارض ... لا من جهة الصورة ... الفرق بين العقول الأول والمعرف
الوضعي ما يحصل لمجرد ذلك العقل ... من جهة الصورة ... من جهة المادة ... فضلا
أراد ... ذلك ليس ... الفرق ... كان المراد ... العارض من جهة المادة ...
يكون فضلا ... العلم ... العارض ... هذا الطريق ... العقل ... ذلك ليس ... العقل
... عوارض المادة ... المتقدم ... العقول
لا ... ولا ... لم ... ولا ... واحد ...
... الأول ... الذكر ... الأمر ... ولكن ...
الأمر ... الأول ... الأول ... العارض ... الصورة
من جهة المادة فهو ليس ... إذا ... العقل ... الصورة ...
من لوازم ... المادة ... العوارض ... اللاحقة بالمادة لا من جهة الصورة
بالذات فهو ليس ... وأما ... الصورة ...
فهو فضلا ولم ... المادة ... ليس لعقل ... الحال
وبحلول العقل ... اللوازم ... بالعوارض المادية ... الأشباح ...
العقل ... على ... الموضوع ... العموم
ولم كان ... العقل ... المذكورة ... الأنواع ...
... فضلا ... بخلاف ... المصور ... أحدا
... كما ... الذي ... اللزوم ... العام فضلا ...
... العقود اللازمة ... العقل الذي ... كلي
... عن العقل ... العوارض اللازمة للأنواع ... لنوع
واحد ... فضل ... لازمة ... كلي ...
... العقل ... لوازم العقل
... الكل ... العقل ... لوازم فضلا ...

كونه ذا طول وعرض وعمق وذلك قبول الكمال اللازم للماهية الذي هو فصل الانسان فظهر ان المناسب
اللازم بالكلي فصولا **قال** ويرجع فصول ليس تعلم انها للمادة اذا كانت تحرك الى قبول صفة صورية
آخر ... السابق المحرك كم بعض العلل فصولا للانواع وبعضها عوارض لازمة او غير لازمة وتحصيل
العام الاصلي في استحالة المواد الكونية ... ايضا من جهة الصور التي تطابق الفصول التي
حدث قدره ... الاول ... واما ... العام الاعراض اللازمة ... الكمالات الاصلية
... من جهة الانواع الى ... الاستعمال ... بعض ... ان
المادة اذا تحركت الطبع نحو قبول صفة ... اذا المحرك لا تحرك الطبع الا الى ما هو كمال صورى حصل لها
فقد يوجد لها ... امور ... الاحوال الاولية ... مخلصا
بها حال المادة واحوال واحوال بعد ... ولعلها لامر ... الصورة ... علتها وانها ... الحركة
ولا ... الصورة الفصلية التي يكون عليها وابقاها ... اذا كان مادة السواد ... الحال ... اوجب
نحو العلة المطلوبة من الصورة التامة او الحالية فكان الحاصل ... حس النبات او الحال
... الطبيعة ... المادة حالة ... العامة ... الحال العامة ... عارض القدرة
... او ... السواد او ... السواد ... لها
احوالا ... العلة المطلوبة ... العلة ... المناسبة او ... لها خارج
عنها ... التي ... الصورة الفصلية ... الحكم والكيف
عن ... حال ... الفصول وكل ما يلحق المادة من هذه ... الحال لها ... الغاية
المطلوبة ولم يكن من اللوازم ... الوجودية ... العلة ... الصورة التامة ... وذلك
الفصول ... الفصل ... الكمال ... الفصل الا ...
عارضة للمادة الموجبة لكونه صورة ... في حصول ... الصورة ... لها
... الوجود ... الوجه الساكن ... كما
عارضة للمادة النوع ... الساكن ... الوجه ... الساكن ... الجنس
... النوع ... العلة النوعية عارض ... الوجود والعلة ... ذكر الساكن ... يقع على

الوسع 2ر

من جهة الصورة الجنسية او الفصلية التي يكون عليها

بعده 2ر

عرض 4 ...

٣١٩

شوه ... محتملا الفعل ... الكلية ... حملا الاعراض اللاحقة لعوارض الفصل
ولعموم النوع ... ان كانت مناسبة للعلة ... النوع ... الصورة التي
توام ذلك النوع ... يستفيد ... كالة ... الفصول ... عن ... الى
... الفصول ... الفصول ... المطلوب ... الذاتية ... كل
... الكمالات العارضة للمواد ... اللازمة الفصول ... الفصول ... للانواع
ولا ... الاطلاع على ... العارض للمادة ... ما هو ... الا ...
... الطبيعة الكلية **قال** ... بعد ... ما يكون ... ان
المادة ... الكلام ... الكلية على الاجمال ... التي ... اليه
هذا الموضع على الفصل ... الكلي ... المحمول ... وحدة ... لكونه
الوجود ... الجنس ... بعض النوع ... المادة ... بكونه
... المادة ... الفصل ... بعض
النوع ... الجنس ... الوجود ... الذي
هو ... الجنس ... الفصول ... الجنس ... فصول
ذاته ... الفصول ... الجنس ... على المجموع المركب ... الفصول ...
على المجموع المركب ... بعضها الفصول ... العوارض ... الفصل
... الامور ... الكلام ... الموضع الذي ...
... الجنس ... الفصل ... المادة ... الخاص
... الوجود ... الجنس ... العلاقة
... الحال ... الناطق
... الحال ... الحيوان ... الناطق
... الشيء ... العلة
الا ... الوجود ... واحدة ... واحد ... النوعي

متعلم 2ر

حال

الحد 2ر

كسعه هو التاحد اليه قال واما البحث الاول فقول الحكماء الاشياء اذا لا يكون معقولا له
قد علمت ان الجنس كالحيوان معنى الشي انكره موجوده لا حط لها في وجوده ولا في تحصيله لو عاقل
لا يكون معقولا ولا كلا وصدق تبيين اذا جنس ولا يكون ذا ماهية طلايح من قسمين الاول لاني لا يكون لازما
والثاني ان يكون عرلازم والاول لازم على اقسام احدها ان يكون لازما للجنس حسيا كان لحس او
احساس والثاني ان يكون لازما للفصل حسا او لفصول احساسه لما كان او لما كان والثالث
ان يكون لازما لو كان الجنس من حيث فصل المقوم له كان الفصل مقوم والرابع ان لا يكون الفصل
المقوم او الفصول التي تحصله فالحاصل ان يكون لازما للمادة من حيث هي المعقول الى مادة
صورتها الخارجية والفرق بين لازم المادة ولازم الفصل كالفرق بين صورة العقل
ولعل معناه المحمول على النوع ملازم المادة عرض منها ولازم الفصل عرض محمول عليه
حملا بالوصف واذا علمت هذا فاعلم ان هذه اللوازم منها ما هو حرى و منها ما يلحق بموضوعه او لا
وذلك اما هو لعين الجنس او وجوده المل ولو الا عم اذ ما هو من حيث منها ومنها ما هو من جهة اللوازم
العقول التي تحصل الجنس او لا لو انواعه او لا لو انواع انواعه او للمادة من حيث منها ولما كان كل
هو لازم الاعم فهو لازم للاخص دون العكس فاللوازم التي كانت للنوع كلوازم
الاجناس العالية على الجنس فصولها المقومه لها ولوازم الفصل المقوم للجنس وللنوع ولوازم
موادها هذه الامور ولوازم انواعها او اعراض لوازمها ما منه هو لازم الاعراض الا ان
اعراض تجمع هذه الاقسام يكون لازما للجنس لما تحته من الانواع والاشخاص وانما لازم
للجنس عليه اما لازم بعينه واما لازم فصل المقوم له واما لازم موضوعه الجنس او الفصل الذي
لا يوجد الجنس بدونها واما لازم لازمها او مادتها ولازم اللازم لازم واما لازم لازم
مثال لازم الاعم لازم الاخص واما ان لم يلزم الفصول التي تحصل الجنس ليس لازما له لانه
لو كانت لوازم لما وجد منها وكل واحد منها الا مع لازم العام لازم الخاص فيلزم انه يجتمع
الفصلان والاحد عدد وهو محال قال واما البحث الثاني فهو من اشار اليه انه لما
علمت ان الموضوع كالطعم مثلا حيث انما يكون اذا اخذا لا بشرط شيء التعدد والتجرد واما اذا

اخذ لا بشرط التجرد وداخل عليه فهو الجنس من حيث المادة فالمعول الاول كالجسم يحمل على المركب من
وجود في الموجود الذي كحجر والعيب الذي مع ما لو كان فصلا والثاني ان الموضوع لم يكن ذاك بشرط ان
يؤخذ ذلك الفصل مطلقا او لم يكن معه او او لا مادة وصار محمولا عليه الا الحاصلا
فصول الاجسام ان فصولها المركبه وكل فصل فصولها المتباينه مع عامها او اعراض كثيرة وحملها عليه
على ذلك المجموع الجسم مثل المعول على المجموع هو الجسم المركب اي مجموع الهيولى والصورة محمولا عليه
الدرجه الاسباب كلها وكلها منها سواء كان فصلا او وصفا فالقياس انه يكون امرا خارجا
عن معناه المادي وحمل على ذلك المجموع هو الجسم المعقول الاول اي جوهر ذو طول وعرض وعمق سواء
كان معه او ولو كان الفصل او لم يكن ولكن بشرط ان يوجد ذلك المجموع اليه او الفصل او ما يحكي
محمولا لا بشرط التجرد فالا تمام حتى يصح حمل الجنس عليه والنوع ايضا ذلك عمادا على مادة ما ولو في
من اعتبار الفصل والصورة اذا حمل المعول من حيث انه يكون المجموع محمولا ما وجود الفصل
الفصل والوصف ادا احد ما وحده لا يكون محمولا عليها فلم يكن محمولا عليها واما ما حملنا ما كان هو
محل او لما او لا اشعار بان محل المادة لا يكون الاول الذي ذاك من الوصف والمجموع الذي وما لو
الله عرضي وحمل الجنس عليها حمل عرضي لان الوصف والحاصل انه يحمل الاكبر من فصول الاجسام و
انواعها يحمل عليها الجسم المعنى الذي هو جنس ولا يحمل المعنى الذي هو مادة فاذا احمل الجسم المعول المذكور
على ذلك المجموع بشرط الدواء بالمعنى وقيل انه جسم كان معناه انه قسم عنه لانه جزؤه او
خارج عنه فان معناه حمل هو هو ايضا التعين المعين سواء كانت مما يحمل الاشياء او الوصف كلا الوصف
والنوع الحاصل المعروض تجميع الفصول والاعراض صح انه المذكور اذ لا كان السؤال عن وجه الاتحاد
من جنس الفصل يكون اذ دل على المقوم بانه المجموع من جنس الفصول والعوارض اذا كان شيئا واحدا
فانه يكون المجموع من الجنس والفصل مما ذاتيا للنوع شيئا واحدا اوط واعلم ان الوجه هو الاصل
نحو المعاني والمفهوم وهو كما علمت يكون معناه بالاسد والاصعب والاكمل وبالابعض وكلها
هو واحد والمعنى كرحيط بالمادة والآثار اولا والخارج فقد يكون الوجود واحد فيما كثره وترتيب عليه
توجد به هو كالسر آثار كثيرة لا يترتب على غيره ليصعق ولعضه الاعمى من الاثار ومعناه بعده

و لو كان الشرط المحل لم يوجد هر

الدرجوم

امثل هر

لانه لا يكون المجموع محمولا عليها الا بكونه مثال الله

فان محمد هر

العقل صورة تحصل الشيء وجودها العقل بعد ما صح ما كانت مادة علم الحكمة الطبيعية الاجسام
السابقة بكونها وجودها الكل والوجود الاحسام صورة ومواد لم توجد صاحب الصدق عليه
معانيها العقول والاحساس وترتب عليه الاثار المترتبة عليها صورة لها اثر اتحاد مع العقل وهي
الحس من الوجه الاول وهو العقل بعينه وجود الحس كما وجود النوع الاخص وصورة فصل الوجود
بعينه وهو الاحساس والعقول بعينه والصورة الخ وهو العموم والامثال المتعددة في الوجه
كيف يحمل على بعضها على البعض باعتبار الذات مثلا لا يحمل على الارض ولا على المركب منهما اولا
احدها اشتراط عدم الوجه ومجرد افتقار بعض الاجزاء الى البعض لا يكون حمل الكل على العموم
لزم جواز حمل كل معلول على علته فاعلم ما حققناه فانه لباب الحكمة النضيجة الراجح اوسع قوله تمت
جزاكم الله قال ولكن لقائل ان يقول ان حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع ومعه لم ان الفاعل
في حملها كونه الشيء خارجا عن الشيء يحمل المعنى عن الخارج بصورة الى صورة ومن كونه خارجا
عن الوجه لم يحمل الكل فان النوع يحمل على جواهر خاصة ولم الاعراض والخواص عن الامور خارجة
عن طبيعة الجنس والنوع بان طبيعة الجنس متحدة مع طبيعة النوع في الوجود فاشكاله عليهم صحيح كلامه قال
لم يلم لم الاعراض والخواص الى النوع خارجة عن طبيعة من معناه لم يكن الطبيعة لا العقول العام معناه
وهيولاهما جسمية لم اوجد حقيقته جهاد حسب الامكان للاعراض لازم معا خارجا عن مفهوم وذلك
لاساس افتقار تلك الطبيعة الى الوجود بوجه ولا اتحاد مع محل المركب من المادة وذلك الاعراض
وحمل عليها لوجه ما طبيعة الجنس اعضاء الوجهين او النوع والوجود الى ذو طبيعة النوع
الشرط المحدود الوجه الاول محمول على النوع فيكون محمولا على تلك الاعراض لا بها انها تحمل اما او
لوازم لها بالنوع بالجملة وعلى الخاص يكون الحمل جاز حمل محمولا عليها وكون الطبيعة محمولا
على النوع لوجه لا يكون لها وجود خارجا عنه ولوجب عدم هذه الاعراض
ان يكون لم يكون الطبيعة الجنس بوجوده وجوده فالعبرة المصنفة كالطعم مثلا المواد المذكورة هو
ام هو مفهوم الذات هو معناه وكذا كالطعم بعد الاتحاد وكما في مثلا الموارد
هو بمادة بهذه الاعراض والخواص خارجة عن الحاج الى الاحساس كالطعم مثلا مع ما

العقلي مع الحس في د ر

لم في ر
مفتاح ق

توجه في د ر

فقط اوكما لحال وانه حيوان فقط الا انه بعض جسما مخصوصا او حيوانا مع خصوصية الربط بالعلم
ربطه الاهو المتعين خارجة عن الاعراض الخصوصيات وكلهم الربط المخصوص وعدها محمول على الجملة على
ذلك محمول والحكم الربط المخصوص على المتعين كما كان الطبيعة حيث وليس اذا كان الطبيعة الجنس
قد اوكان الاعراض خارجة فلم لم يكن على المجموع قال وجوهر بالنوع والمبهم لاسابق الحمل فوق
بين لم يكن طبيعة الطبائع لا يحتاج في حمل الاكثر وحده عن معناه ومن لم يكن لا يحمل عليه الا
سوى الوجود بما يحمل على ما لا يحتاج اليه وذلك الاثر ومعناه فان الجنس محمول على النوع وكذا
على فصله ولا تعقل الاثر بينها والنوع والمبهم واما اذا وجدنا المحصل بالعقل واحد الحال
الوجود بعد فيكون محمولا عليه لا اتحاده وكان في الخارج لم يحصل وجوده بوجه معقول الكل العام
فان الطبيعة الكلية ولم كانت تحصل النوع المبهم لكنها مهم الوجود خارجة وجودات سابقة
متحققا محصلة متحدة لكل منها ويحمل عليه وذلك حال الجنس العقول كما ليس ولو لابد الوجود
من الاعتبار الا الفرق بين كونه الشيء عين معقولية المادة او كونه عينه او عين معقول النوع والوجود كذلك
طبيعة الجنس في ذاتها والنوع عين محمول عليه وعلى الفصل اصلا قال واما النوع عام الطبيعة
المحصلة والوجود اذ النوع طبيعة تامة على كثيرين مختلفين في المعاني ما بها تحصل العقول
لم يكن على تلك الكثرة وليس افراد الامتعة والذات بينهما ما عمومه يحصل علم اي د ر
لما يحصل اي الا الوجود الخارج وطبيعته الاشارة بخلاف الجنس فانها كما على طبيعة الطبيعة
عن تمام الجسم في ما لم يحصل الا عا محصلة بعضها يحصل الى الجنس على الفصل عند ادراكه
للجنس طلب شيء معناه وعند ادراكه للنوع لا يطلب الا وجوده في الاشارة اليه كما كان في
من المحسوسات والمشاهدة العقلية بصورة كما في المعقولات وهو النوع يحصل الذي لا نوع تحته
سواء كان تحته انواع فيكون نوع الانواع ثم اذا كان شخصا لا بد له في وجوده من اعراض
ولواحق مخصوصة تتعين بها طبيعته شخصا سار اليه ومن لوازم شخصه الفصل الشخص قال
ذلك عند المعلم بجواز لا يكون الكثير الا وهو واحد من تلك الاعراض اللازمة خارجة عن
وجوده وانه يجوز ان يسند احاديثها الا انه لازم كل منها امر كلي والمجموع الكلي كلي الا انه ملاوجه

الا الكلي د

قال الطبيعة الجنس عن مفهوم العموم معناه وتحقيقها
من حيث هي يحمل على الاعراض الشخصية ومع هو اعتبره
الماهية وجوده العين متحدة في الخارج مع الجملة
المركبة من تلك الاعراض والمادة محمولة عليها

المعنى د ر

اولا يكون م

فتشخصها
الشخص لا يكون بها علامة له بعد الشخص كان من صفات الأمور البسيطة كالصور والأعراض
بالذات بل صارت لا في المواد والموضوعات لأنها إلا أنها ومطلقها من خارج بل موجودة بالشخص
أصلها لأن المحال لا غير ولشخصها بالموضوع وبالوضع ولعوارض الموضوع من الكم و
الكيف والتحيز والمتى وغيره فالشخص بالوضع والإمام لكن لكل فشخصها ليس بأصالة لأن التي
كموضوع أو مادة بل بعض وجوه الوالمتشخصات بالذات فأحوال زائدة على وجوه التشخص
الأحوال التي تحت ليلزم من توقع هذا الشخص إلى أن يطلق شخصه وقد يشار لكونه لأنها
لوجوده الذي يعارض الآخر وبعضها لوهم من وقوع الشخص لا يطلق شخصه ولا فساد له
إلا أنه يطلق معارضه وهنا العدم من معارضه أو من عرضه وذلك الفرق بين الفصلين بها
أشكل علينا كما أن الفرق بين الفصل المحصل والمحصل فيما كان مشكلا علينا وليس الكلام
بهما من موضوعها كونها في الوجود وحالها العقول والتشخصات بل وجود العوارض التي
تحت لم يكن الأمور على طبيعتها وليس بلازم التي هو فيها من كذا بل يكون على طبيعتها من يكون
فصلا مسلا أو شخصا لم لا يكون واعلم أن الشخص لا يدل لم يكن بأمر سوى زائد على الماهية
النوعية أما كونه زائدا على النوع فلأن النوع كلي مقول على كثيرين والشخص ليس كذلك
فلا بد من شيء زائد وأما أنه سوى ملموحه أما أولا فلأنه عبارة عن تشخص الشخص و
خصوصه هو هو والشخص بما هو شخص ثابت في الخارج والهوية داخلة في كونه العقل
النوع وهو الموجود في الخارج من حيث هو موجود لا تجره فالشخص موجود وأما ثانيا فلأنه
لو كان عدميا فيكون عبارة أما عن عدم اللاتعين مطلقا واللاشخص مطلقا أو عدمي
برهنه وعدم العدم يكون وجوديا أو عن عدم تشخص غيره وذلك الشخص لو كان عدميا هو
عدم فيكون بأسماء الموالكي تعينه من أنه كشخص غيره برهنه ما دام كان لبعض المعدات
واحد سوى سوى كان الجميع سويا ولو كان الشخص غيره سويا ولغيره كشخص غيره فيكون
الشخص سويا وهو المطلوب فإن قلت الشخص لا يمكن أن يكون سويا لوجهين الأول أنه لو كان
سويا زائدا على الماهية لكان له تشخص آخر ويعود الكلام إلى تعين التعين فيلزم التسلسل

ثالث قسم الأمر إلى الإمانة لكن لم اختصاص هذا الشخص بهذا الموجود دون غيره إنما
يكون لو تشخص هذا الشخص وتميزه عن غيره والإمام يكون اختصاصه بهذا الشخص أولى من اختصاص
غيره أو اختصاص غيره به فلو كان لم يكن له فعل هذا الشخص شخص آخر ويلزم أن يكون
متأصلا لم يكن متأخرا عنه فما الإمكان على الأول فيلزم أن يعرض هذا الشخص وجوده
الشخص لو كان لاحقه كلها وراء كونه متشخصا يحتاج في تشخصه إلى شخص زائد وإما إذا كان
متشخصا لا بأمر آخر وذلك الأمر متشخص بنفسه يحتاج إلى الشخص غيره على علامة التسلسل ولها
عن ذلك بقوله كلاهما لا يكون بعرض لوازم طبيعة حتى يكون نوعه منحصرا في شخصه بل لا بد من مادة
مخصصة بأعراض حسنة ويكون تشخصه بالمادة بمثل الأعراض على التشخص وذلك لحادث وجوده
أدخل المتشخص لم يعرف بمثل المادة وذلك الوقت وذلك الوضع والتحيز وما أوجد ذلك النوع
حين لزم الأشكال وليس ذلك الشيء يوجد ويوجد الشخص ثم بعد حصول أحدهما وكلاهما
متقارنان بل وجود ذلك الشيء وتلك المادة المخصوصة هو بعينه ما طلب لم يتحصل الشيء ويكون له
تشخص بصورته مع التركيب من الكثرة إنما يكون بأمر زائد على الماهية لا في الوجود بل والصورة عند
التحليل وتحليل لم يكون ذلك الأمر شخصها بعضه فهو سوى الشيء خارج عنه لا عينه ولا الصورة
لتكون الماهية تحقق الأمر الكلي في الخارج وما ذلك الأمر إلا العرض وجود ذلك الشيء كما ذهب إليه الفارابي
إذ كلما هو عن الوجود المفهوم والمهيات فلأنها الصورة عن قول التركيب ولو تشخص بالعرض
تشخص لأن العام المفهوم في المفهوم لم يقع لا شيء في الشخص ثم رجع مما ورد إلى
الأشياء الخارجة عن عموم الأشياء لكن لا الفعل ما يجوز كونه المقصود من مكان الأشياء
الفرق الواقع عن الشخص يحصل كيف لا والأول أمر إضافي والعاشر في الماهية كلاهما عام
وإن كان أمر باعتبار الشيء وبعضه حيث لو لم يكن أمر مشارك في حصول الحاجة إلى أمر زائد
لكان الأمر منتشرا وبعضه ولا سواء لم يكن الشيء بالمحل الأول فما لوجه الاستعداد لحصول
الشخص يحصل لأمر الإشارة إليه فإن النوع المادي المنتشر بأمر يخصص مادته باستعداد
خاص لو اتحدهم لا تشخص عليها وجوده عن المبدأ الواحد فكيف لم يحصل الكثير المادية الواقعة

والسبحي علي ما رجح لاما حصاه في القواعد فلعل كلامه في التحصيل من جهة العلم الاحساسي او ما لم يرد
لصورته بتكليم ارجاعه الى ما قلنا فان كل وجه خاص لا يمكن موجود الا ما منه بعينه او ما
تحريرها وكذا ما ذكره السيد صاحب المطارحات من ان الطبائع المشتركة كلية التشخص عنه من الوجوه
العقلية الا الوجود الخاص لكن مراد الشيخ العظيم كان ان كثيرا ما لم يرد ان الوجود باعتبار الوجود
والخارج وليست سوى اذا كان التشخص عنده يحصل الوجود لم يمكن الا وجود يجعل الوجود و
اما الفعل المنطقي المشترك او من عارض للمهية او من جمع عارض او عوارض كم وكيف ووضع
وزمان وغير ذلك وهو معروف انه ليس مما لا يمنع الشركة ولعل مجموع الكلام انه كلي بعينه الوجود
العقلي الشيء من ما ذا او وصف المانع الشركة وكذا اما احاطة بعض اهل التدقيق من ان التشخص
وان تكليف له اذ قد علمت ان الوجود كذلك لانه يتحد مع المهية والعين عن تميز عنها الا في الذهن
وكذا ما قال ان التشخص ليس بالفاعل يحول لان الفاعل معدوم للوجود الذي هو علة التشخص معدوم
الوجود يكون معدوما للتشخص انه لكن الكلام فيما به التشخص لا في مفيده وجاعله وهذا
محار لتعميم ان التشخص ليس بالفاعل واحد الوجود وقد علمت ان الهيات ارتباط
ما الفاعل ليس لا محالة وجوابها الذي في جهة اسعد وارقا للوجود القيوم واما ما قال
من اهل العلم ان التشخص بسبب المادة اذ شرح المهية ومعوجها ولوازمها الا وضع
الامكان والعارض المفارق لصورة المادة فحال ان يجعل التشخص وكلام على الثمر
هو ربط حدوث التشخص في الفاعل كما مر ما ان الهيولى حالها والتشخص مع الركب العدد
لما قال من ان النوع المنكر الافراد ما لم يحصل المادة فحامل الافراد لوضع خاص وقد
خاص لا يوجد وجود دون غيره وهكذا القول في حلول ذاته السيد بعض فيها فلا وجد
وكلام الشيخ التعليقات وغيره من ان التشخص بسبب احوال المادة من الموضع وغيرها من المعنى
المنوع المفارق لا ما يحصل التشخص فانه من هذه الاحوال من لوازم التشخص واما انه
فالتعبير عن الشيء بلازمه عن لحقه كما لا نوع العقول بلوازمها وما وجد الله في كلام الشيخ
انه ليس من المعقول التشخص سببا له الا الوضع وغيره ان ما لا ابى مشاهد اه ان الوضع وذلك

الاوضاع بالذات هو نحو وجوده كالحكم المعقولة والصور الموجودة من نحو وجوده في نحو ما وجد

كونها بحيث يكون لا ولانها العقل بالنسبة الى الامور الخارجة لشيء واحد كالحكم وهو الصورة الادراكية
وعن كونها ووجوده المدرك لها امر واحد وهيئة واحدة فيكون التشخص الوضعي انما هو الا التشخص
بالوجود ويكون الاشياء الباقية وربما اجمل من اتم ذلك كالموكل بالذات وهو كاتبها الذي
سماه على ما اسامي لا يكون له ومن الطبائع الجسمانية كما نجد من ازاد الاستعمال والموجود
لما كان للاشعار قال فصل في لواحق العقل وتحصيل الوجوب فيه العقل شأن موجود العقل
ووجوده والمعه كان الوجوب من المذكور من احوال العقل من وجود جلل الحسي انما هي
معناه وتحصيل وجوده ولهم ان الاشياء تحصيلها الحس في وجوده ما لم اقد حل في بعض عاد
تجمعها بالوجوب ما الا حل في بعض ما ادعاه اعلم انهما كما راعاه الاتمام هو وجود قريب
الا ما عند ما دور ان التشخص على ان التشخص لا يكون العقل لا النوع ونسبة النوع الى الجنس
العقل لا لجنس مما لم الى المهية سواء كان الشيء مطلقا او تشخص بحيث لم يكن وهو بعضها على الوجود التشخص
فصول التشخص له يكون الحسي على الوجود في الفصل والا لكانت الفصول المنطقية الارادية
كل درجة تشخص بعد تمام الكلام فصول يكون الفصل على الوجود الحسي فيكون معنى المهية المطلقة
وعلى الوجود العقلي الذي هو تحصيل النوع ومعنا المجموع الذي هو النوع بالجزئية والعقول وغير الغير مما اكره
وتحصيل العرض على ما ليس لعقول الناطق مثلا فان كان على الحيوان المطلق الكلي مقسما لها فيكون على
الحيوان المخصوص فلا بد ان يحصل ذلك الحيوان او لا حتى يكون الناطق علة له لكن ذلك الحيوان اخص
فيكون نوعا خاصا واحدا والوجود مما لم يكون الناطق علة تحصيل وجوده والحيوان
المطلق محتاج الى علة نعم وجوده واما لم يكن العلة هو الناطق فليس هو احدا الحيوانات المتحصل
لان الناطق ما يشترك بها ونوعها الذاتيها لا علم لوازم الناطق لم يكن حيوانا فالناطق علة
الحيوان المطلق لا من المطلق انها حاجة طبيعية حسي في الحاج الى ما حاجة الى علة
وكل علة ومعلول فان مهية المعلوم لا يمكن ان يتغير علة ما وكونها معلولة للعلة حيث انها حاجة الى العلة
وكذا حال الصورة والمادة في التشخص في النوع وبهذا الاصل يندفع كثير من الاشكالات الى غيره

الاوضاع

على اكثر العقلاء مما ذكرنا لو دل على السلوب فان قيل فلا فانه وجد ذلك الفصل دون غيره
من الفصول حتى صار علة لتلك الحصة من الجنس اولها وجد الشخص المعين حتى صار علة لهذا
الشخص وطبيعة النوع مقول لاجل استعداد خاص من الفاعل بسبب علة كون لاحوال التي لما
من فصول الانواع المندرجة في الدائمة موجوده بحسب حصول اسباب العلل العقلية ولا اسباب العلل
وبكون الاحوال الاسباب علة العلل واما امور فصول الانواع الكاينة والمعلولة او شخص من
سجهان محصص وجوده بالضرورة عن الفاعل دون غيره من الفصول او السحاب
هو استعداد خاص للفاعل مثلا انواع المطبع الاساسة بعد استحالة وشرحا اليها يحدد
فالحدود الصورة الاساسة الباطنة الى صيغة فصلا الارتاب ولم يكن بهذه الجنس
تشخصا لاجل سحر المادة باستعدادة الشخص فادام الاستعداد حدث المعنى الباطنة
او لحواسه فالحواس لنفسها لاتحتاج الى فصل مخصوص بل الى فصل كيفما كان فاما احتمال
انحراف بالباطنة فليس من جانب حواسه بل من جانب الباطنة وكذلك تخصيص النوع بالاشخاص
قال والما الفرق بين الفصل والشخص فمعتبر فالفصل الذي يجب ان يتكلم فيه ويفرق
منه الى الفصل والحد ليس مثل النطق اه بعد الكلام فهو اما الفصل يجب ان لا يتكلم
فيه دون نوعه فانه اعلم انه ذكر ان اهل هذا العلم يطلقون مبادي الاشتقاق وسموها
لفصل المشتقة عندما قصدوا ابانة الفصل معانيها المستقلة عن حمل الموضوعات كالنطق الوجود
ويراد به الفصل الموجود نما هو موجود ويطلق الشخص ويراد به المشخص بذاته والطبيعة الكلية
ويراد بها الفصل الحس وفعل النوع فكذلك يطلق النطق ويحس ويقولون الاتحاد وغير ذلك ويراد
بها الفصل الناطق والحساس والعاقل لا الاتحاد لا موضوعاتها ولا المركبات الموضوع ومبدأ
الاشتقاق فالشيخ يريد بالنفس هذا المراد فهو لم يرد النطق فصلا للانسان والحس فصلا للحيوان
ليس على سبيل الحمل لان اصطلاحهم ان الفصل يجب ان يكون محمولا على افراد النوع المقوم
وهذه النسبة ليست كذلك لان النطق لا يحمل على اشخاص الانسان والحس لا يحمل على افراد الحيوان وانما
المحمول عليها الناطق والحساس فهما كالناطق والحساس فهم يمكن ان يكون من انواع فصولا لكن علي

جنس اخرى ولا انواع غيرهذه الانواع المركبة على افرادها كالاشتقاق من الانواع الانسانية والحيوان
بالاشتقاق المبادي على اصحابها بالتواطؤ فالانواع لم يكن مثل النطق والحس من غير اشتقاق من الفصول
وهما كلاهما الفصول على النطق انما هو مقول على النطق زيد والنطق عمرو والنطق بكر بالتواطؤ والحال ان
يكون فصل نوع المقوم و يكون مطلق الادراك المقول على هذه الادراكات المطبوع حسيا او كذا
تحت الحيوان على النوع المفرد الرديف على اشخاص كل منها بالتواطؤ حسا ومطلق الادراك الحس
حسها وذلك لان الجنس الانواع يحمل الجنس لا فصلا فيها وهو الوجه فلا يمكن الحس فصل النطق فصلا للانسان
والا لكان محمولا عليها بالتواطؤ فليس الحس حيوانا ولا النطق انسانا بل الحساس والناطق فصلا
محمولان على الحيوان والانسان مواطاة لانهما حيوان لهما وحسها والمشهور ذلك بعد علمت مما
سبق حيث تكلم في الشرح وقرره كيف يكون الجنس هو الفصل وكيف يكون هو النوع والوجود بالفعل
مع تغاير الجنس الفصل المفهوم وتغايرهما مع النوع فبرد او افراد نقصانها عن البعض وقد علمت الامر
بالحقيقة وتمام الكلام من جهة اشتمال الصورة التي بها الفصل بوحدتها على جميع الجمل المركب
منها النوع بحال ازاء الوجود الخارجي او الذهني على النوع ولو كان من المركبات موصوفا
بالفصل فانه بالمعنى واحد والوجود الذي للصورة الخارجية هو الجنس اي المادة كلا الحملا
موصوفا بالفصل والفصل محمولا عليه كل على ذلك الشيء الواحد الصوري من الجنس الموصوف بالفعل
المحصل بالعقل وانما مغايرة الجنس والفصل وذلك الوجود بحسب الفعل فلا احتمال العقل فصل
مهما وغير الجنس عن الفصل ثم ان اشكلا منهما بشرط انه لا عن معنى الا بعينه ويكون غيره حاضرا عن
الوجود سواء كان خارجا له او مغايرا عنه فيحتاج مادة وصورة عقلا ولكل نوع مادة
وصورة خارجية العين في الانواع المركبة التي هو توجد حسها في شيء آخر سواء فصل وكذلك
قال الاعتبار عن معنى الحمل على النوع لانه المراد التي على الكل ثم ان هذا السكوك التي ورد على
هذا الكلام بل على وجود طبيعة الفصل الاول آه اعلم انه اعتبار الاشياء بعضها عن بعض بعد ان كانت
انواع المحمولات كالوجود والشيئية والامكان العام والمعلومية يوجد باعتبار امور عند الجمهور
الحسنائي ومانحن لو نوع على ان ما نحس انما يتعلق الذات كالسواد ولو ذكر وانما يحصل الذات كالاسماء

العقلية ح ر
من فصول الانواع ح ر
مزاج ح ر
تاما ح ر
عينه ح ر
مشخصا ح ر
تحصص ح ر
الشخص ح ر
الجنس ح ر
بين ر
تغاير الجنس مع الفصل ح ر
لعقل ر
لا ح ر
لين ر
سابق ح ر

٣٣٩

٢١٨

ع الوصل لفصل هو الناطق بعد اشتراكها في الحيوانية وعن السجو لفصل هو الحساس بعد اشتراكها في الجسم

النامي وعن الجو لفصل هو النامي بعد اشتراكها في الجسم وعن المعادن لفصل هو الغاذي الاتحاد — الجنس ح ر

بعد اشتراكها في الجوهر واما العارض وهو ما يكون عدمي فالاول كالاشياء العامة كالحاس بعد

اشتراكها في عام الذات الثاني كالاشياء الفصل كالناطق عن النوع كالاول لعدم دخول مفهوم

في وجود النوع الاول ولا بالنسبة والصنف كما ورد اراد الوجود عند اسم اشتراكها في

طبيعة الوجود الخارجي بسيطا لانه لها خارجا ولا عقلا اذا انتقش هذا المتصور على صفحة

معنى كلما كان الاشتراك بين شيئين عن امر داخل لها ملازم الاعتبار الذاتي العام وكلما كان تام — وكلما كان تام عرضي لها ملاك الاعتبار في / وكلما كان الاشتراك بذاتي لا احد لها و / عرضي لا و ح ر

عرضي لا و كما اشتراك النوع وفصله في جنسه ملازم اعتبار اخر جامع الاول بالدخول في فرد النوع

ولما كان الجنس عبارة عن كمال المشترك الذاتي والفصل عبارة عن كمال المميز الذاتي وصرح الفعل

حاكم بعبارة جهة الاشتراك لها الاعتبار وجهات الكون من الجنس حق جامع من الفصل وكذا الحكم ولهم

اتحاد او الوجود وعند هذا التحقيق يظهر عند حكم صحيح ووجه الفصل الثاني قال لما كان اعتبار

غيره بالفصل وذلك الفصل لعدم كونه اعم المحمول لا يحمل لم يكن مميزا عن غيره الفصل آخر و

لم يتم القسم وجه الفصول الحقيقية لا انا نقول يكفي بالحكم بان التميز كيف كان يحمل ان

يكون بالفصل لا بالشرط المذكور وجهول المشترك كان داخلا لها جميعا والفصل ولم يكن

مساويا للنوع المقوم به او يفصل النوع آخر وان لم يكن وكذلك الامر لبس داخلا وجنسا لها — لفصل ح ر

كالناطق الذي يميز الانسان عن الفرس المشترك في الحيوانية يميزه عن الناطق الذي هو الانسان الفقد

يشمل ما اذا ليس حظ في مفهوم الحيوان وهو حظ في مفهوم الناطق الذي هو الاثنان ذلك بميزه

عن الحيوان الذي كان علمه بيانه لعدم مشاركته في الجنس فيكون الفصل له عن بعض ذاته وكذا

يميز عن فصل الفرس معنى انه لا يفقد كاسده وكاحد فالقطع المقسم الاعم الا ان ليس الناطق

لشرك او في شرح الذات في تسمية عن فصلا آخر ولكن لا نعلم منه التمييز لانه لا يكفي الحد ان يكون الكلام

من اشتراكها في شرح المعرفة والالام ركب الشرح اولا عن ماهيته ومحقق كما يرى علم عالم

الاول ماجب الحص في مطلع المقام لم يحد الا ان يحقق على الكوكب الا ان احد اقل الحد فرض

اللوازم

١٢٥

وجه ضعفه و ... ان ... فصل ... معنى ... / بين ... المنطق ... / عن ... الجنس ... ح

اللوازم الخارجية بالنسبة لها في الحكم اذا لوكان في المقومات وفصل الجوهر بحث لم يكن جوهرا فح

يكون الفصل مساويا للنوع في امر معدوم له وهو الجوهر وبيانه في الهيولى فلم الم يكن للفصل فصل

آخر لا عن البيانه فلا خلاص عنه الا ان يقال لم يكن الجوهر مقولا على ما تحتها قول اللوازم

لا قول المقومات او يقال عن كون الجنس كالاربعة للفصل البسيط الجنس جنسا والفصل وجوها آخر

على ما قال ابن الحاجب والحيوان الوجود واحد يعدها وكل عارض من عوارض الماهية كالتشخص و

الوجود وكونها واما العارضة الموصوفة ظرف الذهن كالنوع المفهوم قال العقل

اذا حلل النوع الجوهري مثلا الى جنس كمفهوم الجوهر وفصل كالقابل الابعاد وحكم بان الاحد منها

عن الآخر كان معناه انه خارج عن مفهومه لا عن وجوده ومما كان الوجود او خارجا او معي

كمفهوم الجوهر جوهرا لانه لم يكن الجوهر داخلا في حده ومعناه او صادقا على كل وجوده — مقوم ح ر

بالتمام وفصل الجوهر ولم يكن الجوهر داخلا في حده لكونه جوهرا بسيطا لا جنس له الا انها

ليس خارجا عن وجوده ففصل الجوهر جوهر لانه بهذا المورد كما فصل الحيوان كالحساس

حيوان لذاته ولكن ليس بحيوانية داخلة في مفهومه وكذا الالف المذكور ها هو موجود معنا

لوجوده وهو الالف الذي بسيطا بصدق عليه لذاته الالف انه لا انه داخل في حده

اذ الوجود بسيطا لا جنس له ولكن فصل الجوهر لا جوهر الحد المفهوم للعالم مثلا لم يكن عرضا

لما عرض له الوجود ليس وجد له جوهرا ولا عرضا مع انه وجود الجوهر جوهر ووجود العرض

عرض بالمعنى المذكور وكذا الحال في وجود كل شيء يصدق عليه ذلك الشيء على الوجه المذكور

ورباه فاعلم هذا ما لم ترى في هذا الورد هذا التحقيق لا يخرج الى المعنى وما نوع حظ العاقل

معقول كالمادة في العقل والوهم لهم او لعطا الفرق بين العقل والوهم لم يكن الكل

في الوهم ليس عن معناه شيء لم يكن له خارج مطابق بخلاف كونه في العقل وقوله الجنس — جامع ح ر

يحمل على النوع على انه وجه هو آخر ومعنى المعنى بين امور يكون الامر المشترك داخلا

وبعضها خارجا عن الآخر واعلم ان الجنس كالحيوان مشترك بين ماهيات الانسان والفرس

وفصله بالاعتبار الجنس عن دخول الفصل في النوع وجه وجه في الجنس وكذا الاعتبار

الفصل عن النوع بدخول الجنس فيه ووجود الفصل واشار كلام المحشي في الفصل عن الاولى لانه
لا يا هو انه وقوله فانه انما يكون الناطق بشرط النطق آه اعلم انه مفهوم الشيء غير معتبر في مفهوم المشتق على
وجه الدخول لا خاصا ولا عاما فلا يعتبر في مفهوم الناطق مثلا الشيء المخصوص كالجوهر او الحيوان او الجسم
ولا الشيء العام والا لزم ان يكون العرض العام داخلا في حقيقة النوع والفصل وكذا في الناطق
المستلزم ان يكون فصول الانواع وانما قوله الا انه يلزم ان لا يكون الا جوهرا او الاجسام والاجسام
بعد ... الناطق بالاكثر في الوجود حينئذ ولا حاجة ولم يلزم ان يكون جوهرا معنى الناطق المجرد
عن الدال اي البعض الاول فانها ووجوها الخاص عن جسم ولا حاس وكذا اي من عشا
يكون وجوده بدون الجسم النامي وقوله فصول الاول انما الفصل آه بين لما ذكر انه مفهوم الجنس خارج عن
الفصل لا يعني كالناطق وليس بعرض مفهوم من غير شيء الاشتقاق من اصطلاح اصطلاح انه يكون
من الجنس وبيانه كان او بعد الادلة كالجوهر والجسم والحساس بقوله آه ووجوده وجد ذلك وقوله
واما اذا اخذ الفصل كالناطق آه اعلم انه كلام المحشي في الفصل اذا اخذ لا بشرط كان ... الوجود
يحمل انه يعني عين الآخر في الوجود ولذلك يحملان على شيء واحد ويحمل كل منهما على الآخر وبكل
والوجود واما اذا اخذ كل منهما او احدهما بشرط عدم دخول الآخر في وجوده فيصير جزءا للنوع المركب
منهما فالناطق اذا اريد منه مجرد الناطقية فان كان يصح كونه الشيء ذا العقل كان هو العام اصله
وجوهر هو النفس فيكون بحث معه ليس طلب المؤخر آه المناسب للمركب لا ما هو مركب من جنس وفصل
لعسر وجوده انه لا وجود لها الا في المجرد الا عند ... فلم كان يحمل النفس فان الناطقية كون الشيء
وجود انما لما يكون عين النفس الناطقة فيكون جوهرا او من الجوهر الاشياء المركبة عن مادة وبذا
باعتبار صورة البعض المركب باعتبار فصله وانما هو الجوهر الذي هو الجوهر البسيط عن المركب بالفصل
الواقع بل البسيط والمركب الجوهر على انحاء متعددة بعضها الجوهر الذي هو المعول للذي ...
اي العقل والنفس والمادة والصورة والجسم المركب منهما فان الاربعة البسائط جواهر لها فصول
بحسب التحليل العقلي لا كفصول المركبات التي باعتبار الصور لخارجية فان لا ما ركب له خارجا ولا مادة
له ولا صورة انما ذاته صورته اذا كانت ذاته بالعقل لا كالتي التي يكون العقل منها عين العقل

وقوله واما الانواع وهي العنايات لكل من انواع المحمولات آه اعلم ان هذه المقدمة مشير كونها مما لا حاجة اليه
والى ذلك المذكورات ... وانما المسلك لما انه لم تدرك بعد بقرينة السابق فيكون ليس في كلام الفصل
لم يحمل على المحمولات او لا يكون بل يكون بحث الاول انما يحمله ان الناطق مثلا وما يحصل به في الفصول
عن البسائط من المحمولات بعد ذلك وفيما يعقب الفصل فيه قول النسبة اي الذي قوله لم يكون بحث عن عام
مركب منه وبين غيره لما ذكر مجاز العقل للفصل آه وقسم ما لا موجود فلا يدار السهو على المقدم
العاقلة الآخرة وبنا ان كون الخطاء العرض من كونه الاشتراك في الحد لم انه لم يكون المحمول فصلا اذا ساوى
وهو ظاهر وذلك على الفصل الذي ... وقوله ويحمل له بقوله انه الذي فيه انه فصل له آه وقد على الجنس
بين المقام فالمراد على وجه الاشكال الذي اورده الامام الرازي فقوله الا انه بعض فصول الجوهر مثلا
لا الفصل المقول عليه بالمواطاة آه اراد بالفصل المقول بالاشتقاق مثل النفس فانه الجنس
العقل البسيط للناطق وسائر الصور النوعية لفصول الانواع الطبيعية الجسم والسيح وبعض كونها نوع
الفصل المحمول بالمواطاة الفصل المنطقي ومبدا الفصل المحمول عليه وكذا المنطقي لانه المحمول
الناس بخلاف مثل الناطق والحساس من اوائل المعقولات قوله ليس يجب اذا كان الفصل الذي بالمواطاة موجودا
آه يريد انه لا يلزم ان يكون فصول الانواع باعتبار صور نوعية خارجية ولا يلزم ذلك في فصول الانواع
الجوهرية الا الجواهر ولا يكون نوع جوهري من الانواع الجوهرية المركبة الا من جنس كل منها موجود بمادة
وفصلها صورته واما النوع البسيط الجوهري كالعقل والنفس فليس الا انه ليس طلب لمادة ولا فصل
مطابق لصورته والصورة هو الفصل الذي بالاشتقاق ونا في العاطف الكفاية واحد فال فصل
لو قوله بالحد والمحدود آه لما كان الحد هو القول الدال على ماهية الشيء لزمه ملاءمته لم يكن باعتبار هاتين
من المغايرة والا لم يكن اخرهما او وسطا بان يكون الاول والآخر ان يكون حدا لم لا وجه لا اتحاد الا
لم يكن والاعلى بالذات فالفرق بينهما انما هو بالاجمال والتفصيل فالمجمل هو المحدود والنوع
والمفصل هو الحد المركب من الجنس والفصل اذا السائل الحصر لا حد هو ليس اذا الا اذا انما الوجود
يكون باللوازم والآثار وانما وجه انه يكون حد الحصر ركبا من جنس وفصل لان ذا الاول الم ليكن
انما وجوده ضمني كان كالحال الموضوع بحسب الآلات وبكونه وجوده بالعرض لما ذكر آن الآن وجد بمجرد

الاعتبارات والامور الزوجية بالوجه عن محدوده وكل ما له وجه حقيقي فلا بد له من مميز يميزه عن غيره لكن التعميم
احد المعقولات يكون ذاتيا لا بد له ان يكون الفصل لا يعرف الا بالجنس فيمتنع ان ينفك عنها الفصل ولا كان
الحد الا على ما به الشيء فكان لا بد ان يكون فيه فصل **قال** لعل الحد الحقيقي الذي لا يحد كما وقع على الاول
من اهل الصناعة مولعة اكثر الناس من وضع ايضاح وجوه كون الشيء واحد لان الانسان يعقل المعاني
الحاصلة لا الاتحاد فكيف يكون شيء واحد معا الشيء وحده اعود ذلك لا ... اعتبارات وحيثيات
ثم ذلك بسبب ... اللطايف حتى لم يحد كما سيا وقع الاتفاق على علمه اهل الحكمة كما قاله
لطسوم حيث فصل ما ... ان يحدم لم يحد عن الحد ومكون الحد هو اسم ذا الجنس على الدال
عليهما بالجنس والفصل فان الجنس ... النوع ... الجنس عن ... الكل
الجنس ولا يطلق الفصل على النوع والمفروض خلاف ... ان الفصل على ... الجنس والمادة
والفصل والصورة ولهم النوع مركب من المادة والصورة لانه الجنس والفصل الذي كلام ... ام
مبهم عن محصل ... لا يكون ... عند ... الاول ... الحيوان الناطق
فلسا ... المعنيين يجمع ... الحيوان الذي ... الناطق الا انه حيوان
ومع كونه حيوانا ... الناطق ... متغايرين ... الحيوان بالنفس
هو جنس ... الناطق ... الحيوان ... الناطق
الادراك مجملا ولا ... الادراك ... الحيوان ... تعلقا
بالطبع على ... المبهم محصلا ... المبهم ... المدرك
فليس ... ادراكا ... متغايرين في الوجود ... وجوده
هو ... وجوده ... الطريق العام ... يكون ... النفس ... ادراك
مبهم الوجود الامر المبهم الوجود لا وجود له ما لم يحصل بالفصل ... الفصل ... النفس المدركة
لا وجود بالفعل ... ادراك ... الادراك ... الادراك
بالجنس والنطق ... ادراك بالحس ... الحيوان ... الجنس ... وكذلك
مدرك النطق ... الحيوان ... واللون

او السم

او السم ... والعرض ... الحيوان ... الجنس ... الحيوان
وجوده ... الوجود ... خارج ... خارج ... حصول
المبهم على ... البعض ... المعنى ... التعريف ... النوع ... الجنس
... على الفصل ... بالفكر ... الفصل ... الجنس والفصل ... التمام
فصل الجنس ... الذهن ... هو ... الوجود ... الى
الحد ... جنس وفصل ... الحد ... النوع ... الحد على الحد ... **قال** واذا الجنس
وحد الحيوان ... الفصل ... الفصل ... فصل الحيوان ... دليل
اكثر ما ذكره ... الفصل ... فصل ... الحيوان ... فصلا
بالقوة ... فصل الحيوان ... الفصل ... فصل ... كونه
... الحد ... فصل الجوهر ... فصل الكم ... المأخوذ
... فصل الحيوان ... جوهر ... العقل
او ... الناطق ... المتحرك
... الخط ... ولذلك
... الكم ... السواد ... الكيف ... عامة
... الصورة ... العقل ... المذكوره
والفصل ... الحيوان
... الحس ... المتحرك بالارادة ... الحس
... العقل ... الحيوان ... بالارادة ... الا على
الا الفعل ... الاثار ... الاثار ... وجود الحيوان
... الارادة ... الاثار ... الاثار المنسوبة
... السمع ... البصر ... الحيوان
... النفس ... الحيوان ... النفس ... الجنس

ولعل اسم لانه هو عارض وهو سيد الاسلوب وحده والرسوم بها الامور اما هي للثبوت والصفات
الكلية حتى كانت هذه الامور مما يحصل منه لم يتصور العقل ان اللمح يخرج له اسما ما هو واسمه وذلك السر
الهادي له الجمع الحس وهو كل الادراك معا وحده ويجعل الحس كل معنى يجمع الحواس كلها ظاهرها وباطنها
او لعقد على الحس اما ساير على انه ادراك تمام الحواس الباطنة يكون له حس احد فكل حواس له حس واحد كل
معتبرا على الواحد كلها الحس والخلقة ذات اوارسه اما على انه الحس مطلقا اسل على جميع الحواس
ما الالزام لانا المعتبر لا يكون ليس بحر العام ليس اسم العام عليه بالمعتبر فان دل عليه يكون ذلك الاسم
ما الالزام لا تجرد وقد سلف ثم اقسام الدلالة والمطلق مما دل عليه وهو ليس الحس ليس بالمفهوم فصلا
الحواس بل احد لوازم فصله ومبدأه احد سبعة فصله وهو واه واما فصله بالمفهوم وهو النفس الدراكة | او احد شعب له
مبدأ هذه اللوازم والسبعة كلها وذلك الباطن بلا ان ليس فصلا حقيقيا ان بل الفصل المفهوم وحده
النفس التي مبدأ الادراكات الكلية وحركات الفكرية وغير ذلك مما على الحواس والسائرة بها دونها | هو
جزا تام الحي لصورة الا انها وافادة المعدا لها لكن عدم الاسم الدال على الامور الحقوق
للنفوس وعلم سورها بالعقول الحقيقة لفظها اتا بها ان عدم السور واما ذلك ان يراد الحواس
الاسم الدال على حيوة جزا تام الحي ومع ذلك العقول التي لوازمها وامارة الدالة عليها وهما اسم
العقل الحقيقي لازمة كالحي سم ما هو بالحاس بلا الذي يكون العقل على المبدأ الذي سا الحاس
وغيرهم الآثار بها اذا كانت الموجودة تامة ولكن لم يجد اسما خاصا له ورما طلب المعدوم ولم
يحصل العقل الا بلازمها واحدا كان او ازيد وليس الكلام وفيه ان يجد وجه حقيقة او اعم العقول
الدالة الاسماء على حد ما يصلح اسما غير له ولا على حد يعضع وسموه يحكم بها او يرشح | مجاهد له
الاسماء المسماة لوازمها الباطل على حد شى والعقل وهو جهة كنه وهو ان ما ذهب وما ها
اعلم انه كما ادل الرائل على حصر شرع الخارج وكما وجود دون مع اسماع حصول ان عقول كذا
الوجود وهو ان الرائل دل على وجوده وكونه سيطا حصر ملحظ ما للاسماء كلها وهو او على واو
وجوده وجوده فوق ما الاعتبار مما الاعتبار وهذا التى لا يمكن حصول وعقول لكن الرائل دل
على جهة المفهوم والعقول انها سباده على هذا احال بعض العقول الحقيقية فافهم على العقول

الاسامه

الاسنا جزيه كونها واحده على اقسام احدها لم يكن فيها الحاد كالحاد الماده والصوره فالماده
الصوره
شرك القوه عن مستقل الوجود ولا وجود لها بالواده مسقوم وجوده بالصوره على ان يكون وجود
وجود امر خارج عن وجود الماده ليس وجود احدهما وجود الآخر وكذلك النوع ليس وجودهما كالنوع ليس
الناقص والكامل والضعيف والشديد وجود الكامل الشديد سنح غير وجود الناقص الضعيف
ونحوهما والعقل وصوره الذي هو امر عرضي في الوحدة فيهما وجانب الصوره ولا حاجة الى حمل
وجه ر — من جنس العقل الموجود فيهما ولولا ذلك لما صح حمل احدهما على الآخر ولكن المجموع الجنس
الماده
لا واحد منهما الى الجنس احدهما الماده والصوره وهو الآخر ولا المجموع شيئا واحدا ولا اقسام
والصوره موضع نظر لما علمت ان وجود الصوره فعليه وجود الهيولى وكذا انهم لما كانت الماده باقيه
الباقي
الوجود مع تعاقبها وانما تحصلا وجوده محصله ومكمله لم يوجد لوجود صوره او لم يصح الاحاديث
فصح ر — لم يوجد كل من الماده والصوره غير وجود الاول وان كان من اقسام المجمل انما يكون الحاد الاحاد اشياء
يكون الكل فيها وجود غير مستقل بالآخر ولا مفتقر اليه الا انها اتحدت تشخصا او صوره فحصل
شيء واحد انما يحد واحد بالنوع وتركيب غير استحاله كالاعضاء للبدن الحيوانى واما بالاستحاله والامتزاج
العنصر
كالعناصر في المركبات الطبيعيه الحاد والنبات والحيوان بناء على ما هو المشهور من بقاء صورها
واستحالتها وكيفياتها في الاتحاد وهذه الامور امر خارج عن ماهيتها او وجودها انما غايته
الخادم — لو دلها الثالث اشتراكها في الجنس كل منها مستقل غير الآخر وعرضها لا العموم بالعقل الا انما القسم
الذي وحصل منه وبعضها معلوم بعينه العقل عن معين لذلك البعض المبهم الحاصل في كل الحاد
الموضوع والوصف مثل الجسم الناس حيث هو الحسم بالنفس وحمل فيها حمل الوصف بالجهة
الاتحاد امر طار على ذات الموضوع الذي هو الجسم لابس ذاته بذاته شيئا صدق الابيض عليه
وانما لم العرف الا انقطاعه هذه الاقسام الثلث من الاتحاد والوحدة فيها ضعيف لانها واحد علم
حمل ح ر — منهما وجوده وليس بينه المتحد وجود واحد ولا يحمل على البعض ولا المجموع على احد
من او انها ضعيفا بهو هو واضعف منها والاتحاد امور لا يكون من الوحده منها امرا ضعيفا بل
خارجه
اعتباريا لا صوريه ولا وجوديا كالبلدة الواحده والعسكر الواحد وهذه الاقسام كلها

المقسم ح ر — عن القسم الاتحاد الذي يصح اطلاق الاسماء بهو هو الذي تقصد بيانه الشيخ كما قال وفيها الحاد يكون بين
قوه هذه الشيء فيها آه يريد ان الحاد الجنس بالفصل المعين المولد الذي هو الجنس لكونه امرا مبهما ووجدانيا بين
الاشيا من بيانه لم يكون نفس شيء منها بل كونه لا محصل جهوده حيث المفهوم على بين هو ما تملك الاشياء الذي
الحاد بين مفهوم ومفهوم حملا مستعارا وحمل الاول على الاخر لا بد من المغايره بين الموضوع
المحمول الما بالاتحاد والتفصيل او بوجه من الاعتبار بل المراد انهم من واحد انه سابهم لتصر على ما على
الحاد ح ر — تحصله والحاد الوجود الكل فيها والوجود يكون به الشيء الانسان وحيوانا بعينه الا ان الشيء لما
الذهن بعقل موكا كالحيوان مثلا مطلقا او بحور الذهن لم يكون الحيوان نحو الانسان او غيره
وحمارا او الوجود انما لحقه وصار لا ونا حقا في الاعيان ما دام لم يلحقه من الحيوان الى الناطق
معين ر — مثلا انما الحقيقه الذي بانه نوع والمفهوم لكنه يكون متضمنا منه كما او وجوده به التحرير الوجوه
له دال وجود الناطق الذي هو الصوره الانسانيه هو بعينه وجود الحيوان بما هو حيوان مطلقا و
انما يكون وجوده غير وجود الحيوان من حيث النفس والابهام والفعل والقوه والكمال
النقص لانه هو اعز ذاك من الوجود بان يكون الحيوان وجود والناطق وجود آخر ومعا جمعا
وصار او وجود الا انه بالاتمام والركيب كالحال في العقل **قال** مثل المقدار فانه
الدرح ر — من نوع لم يكن هو الخط والسطح والعمق لانه لعادته آه اراد بالعمق الجسم التعليمي وهو احد
داخلا
انواع المقدار وهذا المثال اوضح مثال في هذا المقام لانه لا يكون لاحد تخالف البحث لكون المقدار
من كل ما بين المقله ولا اولى الاحتمال بينهما ما لدا الالامر خارج لو صح لم يحصل الخط عن جسم
السطح وجسمها عن جسم الجسم ولا اولى الى المركوز وجوده بعينه وجوده وجود كل واحد
الاصطلاح
منها ولا اولى كلا منها امر خاص زائد على العدد المشترك لدلالته هذا المقام عام
انه يحور لم يكون شيء واحد بعينه بها انه مساو في حصول النوع اذا المقدار من واحد
الكم المتصل القار يجوز لم يكون بعينه خطا او سطحا وحسما لا انه لعارضها من فصل المجموع
او سطحا او غيرها اذ لا تركيب في شيء من هذه الانواع لا الكم المتصل القار فانه المعلوم الكمي
والوجود محدد بها الموضوع والاتم يكون حسا ولا محمولا على الخط وتسميه بل كل لم يكون وجوده

وهو احد هذه اللفظ بعد لم يحمل وليس معناه لم يكن شيء منها الا المحمول فالعام للعام
يحمل شيء دار لم يكن اتصاله ووصول الغاية وبعد واحد فقط لكن حملا محمولا عليه او
بعد بعض لكن والوجه سطحا محمولا عليه او على العاد لكن جسما محمولا عليه فالمقدار لكن
والوجه الا احد هذه اللفظ التي يحمل على كل منها انه المقدار ويحمل على المقدار ...
انه ذلك الشيء فالمقدار المطلق يحمل عليه لم يرد المعنى مقدار وليس هذا المقدار بعينه ... معارضه
اصلا لا والعكس ولا او الحال الكلي العقلي تصور مفهوم فكل ما يشترك بين اللفظ هو الكلي العاقل
للمعنى ويوضح وهو انه اذا ... الا العاقل للمعنى زيادة انه وجه ... او
لم ... النفس على انه هو خارج ... وهو المعنى المشترك لا ... بعد ... العقل ... للمعنى
بل العاقل للمعنى واده والمعنى ما يحصل وجوده ... لكن وجوده ... او الكون
فالمقدار بعينه ... كونه حطا والمكلف ... او السطح والجسم ... كان الوجه
عنده انما اعتبارا والجنس العقل ... ومفهوما ... عليه الحكم لكن المفهوم
المحمول ... موجوده لوجود واحد مصداق ... ولا يكون
هذا ... الرسم ... ولم ... كره ما آه ... الرد ...
الطبائع المركبة الاجناس والفصول هذا الحمل الاتحاد بين اجناسها وفصولها كما
مثلا ما كان ... عنه حيوان ... ماده وصوره لوجود ... ولم يكن
كك ... حس ... والذي بها النوع المقدار ... ولم ... كره
لا ... الا ... حاصل ... الا ... ذكره ... المركب الا الابهام
والتحصيل ... المعارضة بين الامر ... المحصل والامر المحصل لا يكون الا باعتبار الوضع
بان ... الامر المحصل ... محصل ... مثلا ... محصل ... عن ... السطح
والجسم كما يكون ... مقدار ... محمول ... مقدار ... عن ... خط
آه ... عن ... محصلا ... لم يكن ... لا ... محصلا ولا ... ذلك
المحصل ... الذي هو عن المحصل ... معارضه ... الاعتبار العقلي على هذا الوجه ... التي

وهو ادم

بعينه ... فالمقدار وبعد والمكلف وكونه هذا المقدار مقدارا ... هو

ونخ

الشيء ومحصله مان تحصيل الشيء المتحقق لا ... وهو ... لا ... الاتحاد ... الاتحاد
بين المحصل العقلي فان كان ... الشيء ... حكما ... جنس وفصل ... الحكم ... بينهما اختلاف
ملحوظ باعتبار الخارج قال وانه ... كان ... الانواع ... مركبة ... اسماء
و ... صور ... المواد ... الجنس ... الجنس والفصل ... النوع
الواحد ... وجودا وكثيرة ... الابهام والتحصيل ... النوع ... بالبسائط
والمركب ... الانواع ... مواد وصور ... صور ...
... المواد ... الصور ... الا ... العقول
من ... الا ... العرض ... الانواع ... مواد وصور ... المعاد
... الاعراض ... السطح ... الصور ... كان ... مركب وجود
على ... الواحد المحصل ... محصل ... محصلا ... العقول
العقل والابهام ... لا يكون ... المبهم ... حصول
... النوع ... الانواع ... محصل ... العقل ...
وما ... لا يكون ... الجنس ... الفصل ... النوع ... كالجنس
... مركبة ... كالاب ... المجرد ... فالـ ... الجنس و
العقل ... واحد ... المجرد ... المحصل العقل ... مفهوما
... مركب ... المجرد ... لا يحمل على المجرد ولا المجرد يحمل على واحد منها ... المجرد
جنس ولا ... ولا ... الجنس ... ولا الفصل ... جنس
ولا ... الحمول ... يحمل على المجرد ... يحمل عليه ... يحمل على كل منها
وعلى المجموع ... الا ... المجرد ... النوت والاوصاف ... المحمول لا يكون
... واحدا ولا ... وانما ... لم يكن ... واحدا ... محمولا ...
فالاجناس والفصول ... الطبائع كلها ... الطبيعة واحدة موجودة ... يحمل على كل ...
المجرد ... على البعض ولا على المجموع ولا المجموع على البعض

عبارة عن قول المفيد لفصل من المطعوم واحده بقوله الحيوان الناطق يفيد معاني شتى واحد وان قيل
وهو المعبر بالاول لانه حيوان وذلك الحيوان بعينه ناطق لا انه حيوان وشيء آخر هو الناطق فالمطرد ليس
والحاصل كان هو المحدود هو شيء واحد لم يكن له كثرة في الذهن فضلا عن الخارج ولم يكن الفصل المطرد الى
هو حد الموقوف لجهة بالمعنى معان وتغاير تكثر باعتبار كل منها هو في نفسه عن الآخر فيكون منها
كثرة والذهن امور كل منها غير صاحبه في الموجود المفهوم فمعنى قولنا الحد كالحيوان الناطق المعنى
الصورة العقلية التي كان عن المحدود ولم يعين بالصورة العقلية القائمة بالنفس الزيد بعينها
واو صافها هو المحدود فانه حيوان لانه جوهر ذو بعد هو بعينه نام حساس وذلك الحيوان هو
بعينه ناطق فظهر لم يحد باحد الاعتبارين عين المحدود الذي لا كثرة فيه وبالاعتبار الاول عين و
يكون سببا موديا اليه كاسبابه **قال** ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا بحمل المنطق
والحيوان آه لو لم يحد ولم يكن قولنا جنس وفصل وما قال انه لكنه بالاعتبار الذي هو حمل بعين
المحدود ليس كذلك ليس قولنا عليهما ولا الحيوان الناطق في المثال الحد هو آن هو هو كذلك الا ان عليه
بل لا يحمل لا علية بانه هو لانهما شيئان متغايران في حيثية المحدود والذي هو الا انهما متغايران الذي
احتمال في باب الحد يحتج من هوية فيقال كل منهما ليس احدهما حمل المفهوم هو الآخر ولا المجموع فليس مفهوم
الحيوان مفهوم الناطق ولا الآخر بالعطف مرادفين ولا شيء منهما يحمل المفهوم بل المجموع بل
من المفهومين والمجموع منهما بالصدق على امر واحد هو ذات المحدود ووجوده لان وجوده بعينه صار
كثرة المفهوم بالمعنى المحدود في المثال الثاني الذي يصدق عليه الحيوان وهو بعينه الذي يصدق على
الناطق لا انه يلزم مفهوم الحيوان في مفهوم الناطق بل انه وجود الحيوان فيه حدا يشكل الحمل الوجود
المنطق بالحد والمحدود ولم كانا والوجود شيئا واحدا لكان الحمل مفهوم الشيء ووجوده الذي هو معنى ان
واحد في الخارج الا انهما متغايران والاعتبار كتغاير المفهوم مما صدق عليه فالاعتبار الذي تحمل الحد
عن المحدود بعينه لكن الجنس والفصل بحمل ليس عليه لانهما لو لم يرد الاعتبار ولا حمل ذلك الحد
حسا ولا فصلا وليس احدهما الآخر ولا المجموع منه فليس الجنس فصلا ولا احدا ولا الفصل واحدا منهما
الى جنس الحد وليس المؤلف من مفهومي الحيوان والناطق هو احدهما اعني مفهوم الحيوان عن المو
لف

ومفهوم الناطق عن المؤلف اذ لا يلزم من احدهما مفهوم المجموع ولا بالعكس فيه لكن لا يحمل بعض منه على
بعض بحمل المفهوم ولا المجموع على البعض بحمل المفهوم فليس مجموع الحيوان والناطق هو احدهما ولا ايضا
لان الكل غير الجزء وجزء غير الجزء الآخر وكل منهما غير الكل وهو امر بالف لاستحالة الحمل بصرح عين
الكل او الكل عين الجزء وهذا الكلام بحسب المغايرة في المفهوم الذي هو بيان الحد واما في الوجود الذي هو
اعتبار المحدود ووسايط ما يطابق الحد والعين عين المعنى ولعل الشارح لم يرد البطلان والفصل الواقع
وكلام الشيخ ابها الاحوال العقلية والمنقول **قال** فصل في الحد الوقوف بين معاشر هذا الفصل
والذي قبله والذي بعده لم المعنى والذي هو بيان ما يناسبه الحد المحدود من ان ادا ما هو الحد الحقيقي
المركب من الجنس والفصل كل منهما وجوده عين المحدود وكيف يعتبر الحد كما ان المحدود واحد او المقصود
وهذا الفصل حال الحد في نفسه يكون معا ولما قولنا الشكل انه اراده ان يكون بعضها معا في
زيادة على المحدود او كذا او ان وما وبعضها ما ليس كذلك والوقوف بين حدود البسائط والمركبات
وما بسط فيه ذلك انما الفصل الذي يليه يعده في الوقوف في بيان ان الحد هو ما هو بعين المحدود لعينه
المحدود كما تحرر بيانه **قال** والذي يليه بيان ان وهو الاول ان الاشياء كيف تحد وكيف
الامور التي هي الوجدان والمحسوس حال حدود الاشياء فان بها يتوسل الى حدود حقائق الاشياء
والى الاشياء انما كان بعضها بسائط وبعضها مركبات وبعضها جواهر وبعضها اعراض فيبين
كيف يحد البسائط وكيف يحد المركبات كيف يحد الجوهر وكيف يحد العرض وما الوقوف بين حد
الاشياء وصورها فيبين كيفية تعلق بعض الامور العامة كالوجود والوحدة وذكر ثم حقائق الوجود مما هو
موجود يكون بها المعقولات ولكن واقع عليها ان السكن على سبيل المعدوم وبها اود ولكن
وبعض ذلك لكنه لم يكن الاشياء دون حدودها وهو ليس كونها الكلي واحده فانه
الشرح يكون حقيقا انما هو الذي يساوي المحدود زيادة وبعض لا يكون كذلك فالاول حصار
كما في حدود البسائط فان حقيقة واحد منها ولا حصار بالذات
لو بعد كونه بسيطا واما الاشياء التي هي سواء كان اجزاء مركبة وعرض او جوهر زيادة في
حده كل زيادة على المحدود بالذات والجسم الاشياء

او اما بالوصف معلوم بالجوهر فلانه لم يوجد الجوهر وحده وليس فى اصلا فى ذاته ولم يكن مركبا
جوهر وعرض والوصف معلوم بالجوهر فوصف الجوهر وحده من حيث انه ليس مركبا الا جوهرا واحدا
كان مركبا من مادة وصورة والصورة انما وجودها بالخارج متعلق بجوهر آخر هو المادة
حال الصور الطبيعية انها متعلقة الوجود بغيرها كما ذكره المحققون والاشكال عرض وجودها
بموضوعاتها فيكون تلك الاشياء المركبة من الجواهر البسيطة جوهرا كونها متعلقة الوجود بالمادة
واما بالوهم لو ذلك لجوهر لا يوجد الا الجوهر وهو عرض موضوع من ذلك لم يكن وحده بزيادة على
ذاته المحدود بها اما الاعراض فلا يحتاج ذاتها ولم يكن امورا خارجة عن الجوهر لان
وجود الجوهر على طرف المحل بوجوده لا الا لمحل في وجوده لا باسم الاخلاط الا انها حال
اما المركب الذي من الجوهر والوصف فلانه لم يوجد وحده الكرار وهو احد الجوهر
لان جوهر المركب فلابد ان احدهما وحده من حيث ذاته وجزء او من الجوهر او من جهة الا او
هو الوصف لم يحصل الجوهر وحده الوصف كما ان لان حد المركب لانه لم يكن كما ان حده او
الى المحدود المركب من جوهر وعرض متوقف على الجوهر وحده الوصف فموقوف تشبيه وتكرار
ذلك عند تحليل الحدود وذلك لا يحتمل تحصيل المحلات فيكون الجوهر وحده المركب
وهو لا يكون ذاته الا امره واحدة فهو الله المحدود بزيادة على المحدود وكما وحد الوصف البسيط
المحدود الجسم بسوله الا بكون بسيطا على زيادة ان كان ما ان كونه بعض الحدود مستقلا على زيادة
الاله الاعظم والعطارد من بعض الاله لا يطلق التعبير والاكمال الشاق المفهوم الاعظم
لانه احد الاله من المحدود ما دام وحده الاله من جهة ام احد الاله من حيث ما دل لا يحلوا
لم يكن اشمال هذه الموقف المتصل على الزيادة او التكرار ليس صحوا احتمعوا واما الحدود
للبسائط الى المتعلق كالجواهر البسيطة اذ يكون حدودا على حدة او ذو اصطلاح الموارد
على انه يكون كلاهما من الحدود من ذات الشيء سواء كان مع زيادة اولا انه حدا له وسوله لا يعترض
على الشيء على حدود الجسم كان الموقف اللفظ فيحمل اشمال هذه الامور صحوا احتمعوا
اذ لا حد كما هو من المنطق ما دل على ذات الشيء المحمول لو كان كلاهما رسم على اسم او لفظ

امر هو الكل جميع ما اشتمل عليه كتب الله والكتب كلها خاطره حجة فهو اول الكتب ما دام بها الحدود وحده
المركبات والاعراض ليست حدودا احتمعوا **قال** وكل بسيط فلا حد له لانه ليس هناك شيء فانه المهيه
فكان هناك كما اراد بالبسيط فالاول اراد لا يعلق الشيء وجه الشيء المختص به لان المراد هنا مانع
وجوابه هو على السؤال عن الشيء وحده وهو لا يكون الا احدا والمراد ما لاجزاء له بحارجه مطلقا جاهل
لم البسيط فهو ذاته حده بطالع ذاته ويصدق عليها ملا زيادة او ليس ما هو لكان الشيء ما هو
لم يكن له حده لعامل ذاته ملا زيادة لانه ذاته انما الفصل لو لا المركبات العالم والمعقول
كان ليس المعقول وكل معقول صورة والصورة ليست الا العالم حده لان وجودها متعلق بغيره ولو كان
مركبا من مادة وصورة فلفظ من الصورة ما يحمل الشيء الصورة وحدها اذ هو الشيء وحده دال على
جميع ما معلوم من ذاته فيكون المادة ما هو من حيث هي لو جنس احدهما لوجها احد هو جنس المركب
الا ولو ما معلوم بجزء الا ولا الصورة وهذا امر ولو يكون هو الحد ما هو المادة لو جزء
ذكر الجزء عند المعقول **قال** وهذا هو الفرق بين المهيه المركبة والصورة
ذاتها او جزء المهيه اذ لو كان ذاتها لم يوجد الا متعلقا المركب لا الصورة ولم المركب ليس مجرد ذاته
هو الفرق بين المهيه المركبة والمهيه البسيطة وكذا الفرق بين الصورة والمركبات والصورة
البسيط ويحمل لم يكن المراد انه هو الفرق بين المهيه المركبة والصورة فهنا والاول اولى
ولم كان ان انه مطلوبا وذلك ان الصورة انما يكون جزء المهيه المركبة وليس بمعنى البسيط
لانه ذاته صورة لا تعرف الا المركبة والله هو البسيط لعلل حده بعامل ذاته بخلاف المركب لانه
حده زيادة على ذاته فالمركب كالاصور لها تمام ذاتها ولا يهمها الا حدة لعامل ذاتها انما الا
فلا للمادة لم الصورة وجزء ذات المركبات الا ان علام جهة الشيء لم يكون ما هو المركب ليس من
مادة وصورة كما كانا مثل مادة وصورة مغايرة لها ولكن الصورة مغايرة هو انه يجب العكس الصورة
وذات المركب خارج ليست الا المجموع المادة والصورة وهذا المجموع هو المركب لا غير والمهيه الشيء
مغايرة للمادة ان يكون المادة والصورة على فرض الاقوال بها والمركب مرتبا فالصورة احدها
الى هو المركب في المادة انه كما ان المهيه هو المركب الجامع للصورة والمادة والوحدة ظاهرة

هو مجموع المادة والصورة والوحدة لكان مغايرا لما هو المميز زيادة على الذات واما الفرق
بين المرتبة الصورية والمركب فهو الفرق بين الذات الصورية فيها لان الجسم زيادة
على الذات ولذا زيادة على الصورة فلها زيادة على الصورة الرائد المركب قال
ملحق بما هو جنس [illegible] والنوع بما هو نوع [illegible] والفرد [illegible] بما هو فرد دون [illegible]
بعموم [illegible] الاعراض اللازمة فكان [illegible] كان [illegible] الحد والمهيد [illegible]
هيئات وحدود [illegible] وتكون [illegible] عليها على [illegible] لعدم [illegible] المطلق فيها الا
وال الحد والمهية على الجنس والنوع وعلى المفرد الشخصي بالكل الا [illegible] المفرد العام — الفرد ل
لم [illegible] ما الشيء هو ما هو [illegible] لكن [illegible] حد لوجود الوجوه [illegible] المركب — الفرد ل
حد [illegible] الجنس [illegible] كونه ذاتيا [illegible] المركب [illegible] الاسم حد [illegible]
على وجه [illegible] زيادة على الحد [illegible] لا [illegible] الحد [illegible] لها [illegible]
لحد [illegible] واما المفرد [illegible] [illegible] لان المعقول [illegible] — الفرد ل
امور كلية ولا حد له لان الحد مؤلف من [illegible] ومتعدد [illegible] كلية [illegible] — اشارة ل
اشارة [illegible] محسوس ولو كانت [illegible] اشارة [illegible] حدا [illegible] الاسم [illegible]
ولعلها [illegible] على [illegible] او [illegible] اشارة او [illegible] ذلك [illegible] او [illegible]
من هذه الامور [illegible] الشارح [illegible] لان كل اسم [illegible]
حد المفرد الشخصي [illegible] على [illegible] [illegible] لا [illegible] الا [illegible] — الفرد ل
على كثيرة [illegible] كلية [illegible] الكلي [illegible] الكلي لا [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] والمعتبر [illegible] الكلي [illegible] او [illegible] كان [illegible]
[illegible] الاعم
[illegible] الاسفل المتحرك [illegible] العام النوع [illegible] — النوع ل
[illegible] والمحقق [illegible]
لم [illegible] كان [illegible] او واحد واما الشخص [illegible] هذه [illegible] الكلي

كان [illegible] كثيرة ولا يمكن [illegible] الا [illegible] الاشارة [illegible] — كسر الطرد ل
لو اراد [illegible] العلوي [illegible] المعول [illegible] الاسم المخصوص [illegible]
كان [illegible] او [illegible] كان [illegible] الاسم [illegible] الكلي — عكس م
[illegible] كان [illegible] المجموع [illegible] على [illegible] الا [illegible] الاشارة او الاسم العلم
[illegible] او [illegible] المعقول [illegible] كان [illegible] الوصف
[illegible] الشخص [illegible] تلك [illegible] الموجود [illegible] ذلك [illegible] الكلي المحمول [illegible]
العقل [illegible] او [illegible] او [illegible] الا [illegible]
[illegible] كان الا الاطلاع [illegible] بالاشارة [illegible] او المشاهدة [illegible] علما
ولم كان [illegible] ذلك [illegible] الشخص [illegible] الشخصي المجموع [illegible] كان المسائل [illegible]
[illegible] النوع [illegible] الاشخاص النوعية كل [illegible] على [illegible] الشخص [illegible]
[illegible] العقل [illegible] بالاشارة [illegible] [illegible] العلم الاول [illegible]
العقل [illegible] رسم [illegible] واما العلم [illegible] العقل [illegible]
رسم [illegible] كلية لان الشخص [illegible] لوازم [illegible] رسم ولا [illegible] الرسم
[illegible] لا [illegible] بوجوده ووجوده [illegible] الاسم علم [illegible] على الحكم [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] الشيء [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] شخص [illegible] الشركة [illegible] العقل [illegible] — في الرابع ولا يدرك العقل م
[illegible] كلها [illegible] المفرد الشخص [illegible] — المفرد ل
[illegible] واشارة [illegible] او [illegible] هذه الامور [illegible]
[illegible] الشخص [illegible] شخص لا [illegible] الشخص [illegible] بوجوده [illegible]
[illegible] بسيط [illegible] ولا [illegible] لا [illegible] كلها [illegible] — لها ل
[illegible] الكلية [illegible] الواقع [illegible] كلية [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الوجود [illegible]

واذا قيل الاسما ذوات اجيب بانها عرض وجوابها ان يريد بالمركبات الاول وما دل المحض بما هو محض الاول

الاشارة فحمله ان العلم الحصولي الذي هو عبارة عن حصول الشي بحقائق المدرك عند المدرك وحدوده

الرسوم حمل العلوم التصورية لحمولها على المحدود ان الصادق عليها ما دام وجودها فاذا كان

المحدود حاملا اوادا كان حامله لم يكن صدق الحد على الشي مادام حاملا صدق على من وجوده

كون من جهة ما اذا وجد كان محدودا لحده واذا عدم لم يكن محدودا لحده فيكون حمل الحد عليه لانه

ما وجد ما دام بارد كاد بما لا يمكن العلم ما طرق الحد ولا الوقوف بوجوده من الاشياع العلم ذا انما

أديتم أو عن الحد بالعقل كما ذكرناه او ما بعده تصور مقصر بكل الماده معا فحدوده

موثوقا به واذا لم يكن لا يكون الاحاطة بالاعلوم ما به يكون حقيقا لم اصبح علم يكون محرر الحدود ذا

المحدود اذا لحدود بالجسم ما يكون صدق حده عليه نقيضا وانما قيد اراد له يكون لوسائط العاشر

تعدد كلت شططا ويوس لاتفاقنا وبعض الشيخ لا اتفاقنا فقد سئل لاحد يحص الاول لانه لم

نحو ما يكات عن السؤال بما هو فيكون قول المهيه عليه وعلى الانواع والاحساس بالاشتراك

محض الجار واعلم انه ويرا الفصل وحو تمام الشي والنحو الاول انه الحد كما علمه غيره ليس

لوجوده انما هو بما هو او لان المهيه لم يحصل احساس الاعراض والانواع انما هو كوجوده

وليس مفهوم الوصف داخلا في بعض الاعراض كالسواد مثلا فان لم يحصل بعض وجود اللون العاصى

للبصر واللون يحصل جنسه وهو الكيفية المبصرة وانما تعلق بالموضوع وهو يكون وجوده وعرضيا على

ملزوم دخول الموضوع وحصول الاعراض علم ملزوم وبحد يسلم زيادة الحد على المحدود وكان ان

الحدا انما يكون لروح الكيفيات الى الما وحده ملبوس سواكانت بسيطا حادثا وجوهرا مركب ماده وصوره

واما المركب من معلوس يكون دعوى سيل الحكم المحرك او لا الاول الاسم فليس حده غير صدقه وانه

لما لا وحول ان الحد الا وجوها اوانه وقد درج الشيخ ذكرها المطلب حيث قال وان اول المعال انه سؤال المطلوب ١٤

الوجود فيكون بالحد اصلا وجوه الاول انه لا وقد يكون بالوصف مثلا وجوه بداعص والامور الى

بالوصف لا يحد مثل كالا آن وذلك يعلم انه المركب يحد وبالوصف لا حد له علم بلزوم به حد انه الم

تكرار ويحد وزيادة علم علي من المحدود ويعلم التالف بهم ومال الالفاظ الاعظم من ما هو من لم

المركب

الاقعاد دون بعض الموضوع

المركب الموضوع والوصف لا حد له فعلم الطلاق العطوس على نحو الساق وعره ابن المخص

وعالمه ملو الوجوب لا محل بمادة الاصطلاح الذي فيما قيم يوا به السعو وطوسا لا الاوصيا الا انه على البعض

السعو موضوع له داخل وحده مخصوص به دون سائر السعو واولئك سموا انحا بالطبع

القدم حصاد والعدم المحض لخص مع انه لم سموا التقويس لها جنس مع اسم مخصوص السعاده الالف

باسم دون سائر السعو والاسما ما دونك لا لوحدة دخول من ذلك في العدم الاتحاد

السوس والاسماء حركة احده في حد دما طلع الاعيان ولا مطلق الموضوع عود احل وحده

الاعراض في صلاح الموضوع ملزومه امورا عبارة ومنحرف لست حصوص يكون لهاتيها وحدوده

الرابع لم قوله انه البسيط اذا صوره والمركب ليست ذات صوره بل الصوره مع الماده وهو مستقيم قال

اسم الصوره احدا والموصوف بالاشتراك الاسم ما الصوره فقد يق على المهيه النوعية وقد يق

لاسم ٢ ر على الامر الحال في المحل الذي لا يقوم وجوده ولا يعوض ٦ ر ملائم مفهوم لو عم الا كما حل فيه ملائم لم يق على

المعارق عن الماده صوره لو خرج الوجوه فحوا لكل البسيط صوره والم اراد بها المركب

فلا فائده في الكلام لان المركب عن الشي وغيره ولم اراد بها الاول طاري في البسيط و

المركب لان طبيعي النوع وصورها العقل محمولا عليها ولا يكون الصوره العقل الى المركب

موم ملزوم من مجموع صوره وماده والتحق ان قد ذكر لم صوره الشي بما هو الى بسيط ما هو موم نوى

عصروماده في حامل صوره وبها الحد فان الصوره المعنى الذي يع لم يكمل الشي السيط الصوره الى

من نحو المهيه فانه الصوره من مجموع الماده والصوره في المركب لانا نحمل الماده بعض لم وقدم

الصوره في الاستعمال الحد اصطلاح اعم من فرقها ما اسكل يعرج الانواع ويكون بها العقل و

داخله في النفس ببعد المولى الصوره والعقول انما هما صوره والجسم الى الما كما صحا بها النفس المعرو

الحسي ولا المهيه النوعية حتى حصره وحصه لوعم لا احتاجنا لا لحكمات حصره وما طلاعوا انه

البسيط ذات صوره والمركب صوره ليست ذات اصلا وذات عن مسم اذ ليست الصوره في الموصوف بحو

واحده الحسن لم قوله لم كل البسيط فانه جوهر ذاته والما المركبات فليست جميعا بها ذاتها وان اراد بها البسيط

ما لا وجود لو لا قائم ليس ليس محوم لان مراده كما ذكرنا ان حد الصوره القائم بماده لحد الوصف

مشتمل على زيادة من أحد الجزئين وهو ولم يجعل المركب مشتملا على أحد المادة دون غيره لا يوجد

المركب وهو لا بأنه موجود هو جزء الأنواع والصورة وهو بطريق الأولوية الصورة وأنها وجب بها

معروضة لها لأنها مقدمة على المادة من تركيب علتها [illegible] من المعارف سواء كانت صورة

أو مادة معروضة للجسم المطلق أو صورة فهو نوع الحكم كما هو صاحب الكلام من المادة والصورة

وأما الحاجة إلى المادة فهي لوازم يحتاج إليها وأما العقل الأول إليها وأما هذه الأمور الحكم إلى أحد

الأشياء وجود غيرها لأنها من لوازم الوجود وقد علمت أن الوجود زائد على الماهيات والحدود لأنها

فقول إنه يجب المركب جامع للصورة والمادة والوحدة فإن ذلك منهما ولو وجه الوحدة [illegible]

بالمعنى حادثة ولا زيادة على جنس الصورة من الصورة من تمام المادة وكمالها والمادة [illegible]

وفي الشرح تمامه هو ذلك الشيء بالفعل ومع ذاته بالقوة وتمام الشيء هو ذلك الشيء على وجه الكمال و

أوله وليس المادة في الصورة والوجود والتحقق [illegible] الفصل والصورة الحاصل [illegible]

النوع [illegible] الفصل في الجنس كالعام من خارج [illegible] في مفهوم [illegible]

[illegible] للأنواع بجواز المفهوم [illegible] بين المفهوم والمحمول [illegible] الفعل

النوع [illegible] فصلا وتحصل النوع مركبا منهما والتعدد [illegible] الخارج   [illegible]

واحد وحال المادة والصورة في الوجود [illegible] الجنس والفصل والصورة [illegible] المادة [illegible]

الخارج لأنه الصورة [illegible] الصورة لأنها [illegible] الوجود كالجنس [illegible]

وحدة الصورة [illegible] وجوده [illegible] الصورة لكن للفعل [illegible] النوع المادي [illegible]

المادة ووجود الصورة [illegible] الكمال والقوة والفعل [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] المركب [illegible] زيادة [illegible]

[illegible] الجنس والنوع [illegible] كلام [illegible]   [illegible]

على [illegible] أو لا [illegible] الوجود كما علمت [illegible]

لا [illegible] **قال** فصل [illegible] الحد [illegible]

المحدود [illegible] المحدود [illegible] **قال** [illegible]

المحدود ولذلك قال [illegible] الحد [illegible] المحدود [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] المحدود [illegible] المحدود [illegible] الجنس [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] النوع [illegible] المحدود [illegible] النوع [illegible] الجنس [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الجنس [illegible] الفصل [illegible] النوع [illegible]

[illegible] الأنواع المحدودة [illegible]

والأنواع [illegible] المركب [illegible] الأنواع [illegible]

أو [illegible] الأنواع [illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] الأجسام [illegible] مادة وصورة كالحيوان المركب [illegible] للنوع [illegible]

[illegible] **قال** وظاهر [illegible]

[illegible] المحدود [illegible]

[illegible] المحدود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الأنواع [illegible]

[illegible]

قال [illegible] الأنواع [illegible]   المحدود [illegible]

[illegible] الأنواع [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الأنواع [illegible]   [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

فكذا اولاء الوجود بالقياس الى موجود المبهم كالعوارض لذلك الاولاء والتحديد انما يقع بذاتيات اولاء ر

الامور المحدودة لا بعوارضها فاذا ليست الاولاء الوجود به داخلة في التحديد فضلا عن الاولاء

الى لا حد حلولها في اصل الوجود وصار طرو كمال الوجود او في كماله اولاء الوجود او في حسنها حسنها ر

او زينتها فالاولى كالقلب والكبد والثانية كالاصابع والاظفار والثالث كالحاجبين والاشفار

فاذا العود بهذه معنى اولى هذه الاولاء انما لا يقع في حدها كلاتها لا انما لعسر اولاء الموضوع عليها ماهي ر

من جهة موادها وصورها العقلية فهذه الاشكال المركزية كالمحول والناطق بجهة الدائرة من خط

المستدير لم كانت خطا والسطح المحاط بالخط المستدير لم كانت سطحا فهو اذا اخذ في حدها الا سرارة

او السطح وكونه محاطا بمستدير وجهة القائمة السطح المحاط بخطين مثلا ليس من العموم احدهما بالاو

على الاصح وبجه جهة الالنا ولا القوس وبجه جهة الدائرة ولا الحادة وبجه القائمة اذ ليس

من ربط الالتام حتى الالتام لم يكن ذا اضلع ولا الالم يكن ذا ابعاد او خط ولا من ربط

الدائرة لم يكن لها قطر ولا من ربط القائمة لم يكن فيها حادة بل بهذه الامور حالو حد بعد

نحو هذه الكلا وصورها الا بعد ان او حيثية بوجه المواد لها ومرضوعاتها الخارجية او العقلية

فهي انما كانت اولاء لموادها لانها لها وصورها العقلية واعلم ان البدن مادة خارجية

للانسان لانه نوع مركب في الخارج من البدن والنفس فيها المادة والصورة واما الدائرة السطحية

فهي نوع بسيط في الخارج لكنها مركب عقلا من مادة وصورة عقليتين فالسطح مادة عقلية والصورة

الدائرة وكذا الزاوية القائمة لها مادة عقلية وصورة عقلية فالسطح مادة عقلية الصورة لها

او حيثية الزاوية القائمة فالانسان انما الحد في الصورة الانسان لا مادة كونه من كل في

الاعضاء من جهة الانفعالات والاحكام الكلية فيها اشتاقا من حيث الصورة تمام النفس

لان الآلات ادوات ... الطاقة لها وسائر ... لانها حالة داخلة في اصل الصورة

الا انه سهل والارتقاء الى ما بها والا لما لحق بها السمحة والموعد كما قال علم الفرج علم ر

واما الدائرة والزاوية فالاقسام سطحها ومادتها العقلية الذي يوجد حصول القوس والاق فالاقسام ر

منها السطح فسطح ما اشكال لمادتها الصورية ها على الشكل المستدير والشكل المسماة فالاو

القسي ر

العائمة ولو كان بالاقسام الواقع والمادة السطح في النقوش الداما لجواد حاسطح بهما اشكال صورة الاقسام ر

لها كمال كل دائرة معنى في القسي وكذا زاوية ر ذا اولاء من رواما حادة ولكن ليس الا ما

فضلا عن الموتى الا بما يحكم من الاقسام دم تلك الاولاء كما يعلو الانسان مما يكون يجري تلك الاولاء

كالاصبع كما رحم لم الا الناس الجناح والانسان بل الا يطاله الا عضا المسئول مادة البدن

اذا التمسنا حال الاغراض وغاياته او قيل بهذه الاولاء التي للمادة كما اور للحاج

الصورة لها واصل الصوام ليس بما يوجد في الحد المراد به اولى السنة عدم وقوع هذه

الاولاء في حده ما هو اولاء لم يبق الكلام في علة وقوع تلك الكلاب في حده اولاء انها سميع

لما يقع علمك **قال** كلها اذا كانت اولاء المادة وقد لم يكن اولاء اذ لو لم يقع بهذه الاولاء

كما لم يكن اولاء للماهية ولا للصورة لكن كانت اولاء المادة لعنها بما هي مادة مطلقة ولا بما هي تلك

الصورة بحسب ليس طبعها اودا ابها او اصلا وجوه مطلقا ادا ليس من ربط الجسم بما هو جسم ان يكون له

اصبع ولا ساس لم يكن ذلك اولاء ولا من ربط السطح لم يكن حوده لكن دوما او اولاء له الا انه

من ربط مادة هي الانسان وصورته لم يكن فيها اصبع لكن لما كانت الصورة الانسانية

مادتها العادة او دراعة الحال لم يكن فيها اصبع ويحكم بوجود هذه المادة الموضوع الانسانية

وصورتها الخاصة وكذا الكاف الدائرة انصاف لم يكن مادتها السطح اذا قرب منه خط

كان في ماله وصارت ليس بعضها الدائرة وحد القوس وكذا قياس حال القائمة مع الحادة

ملاحظة بهذه العلة بوجد صورة بهذه الكلاب ان بها الموضوع في حده هذه الاولاء والحكم بالحكم

ليس في بها بالقياس الى مادة في حده بل الى الموضوع في حده تمامها بالعول الهاو اصلا ما هو ر

قوامها او قوام مادتها بما هي مادتها على الاطلاق واما الافتقار الهاوي بانه على اصلا بوجه مادة من السعد ر

قوامها وقوام مادتها الموضوع بهذه الاولاء لعموم قوامها لا هذه الكلاب لانها ليس

عنها بوجه ملاءم بوجد في حده هذه الاولاء **قال** ثم يعرف بهذه الامثلة الملاحال

الاصبع والانسان والعلماء واحد او رسم الانسان حتى كله لما ذكر من الانسان في

الامثلة المتقدمة مما انها ليست اولاء المهيئة بما هو الكل ولا لما ذهب حيث اصلها وا لها وصورتها

لمهيته ر لمهيته ر

و لما لم يمع وحد يوملك الكلام العسها اسه العلو انها وقد حصوما لعكس الكلام لعلة

اعادة انما اراد لمسه كرجه الاقراق منها امامن المثال الاول و المثال الاخر بعض ما به او موجود

بالعقل مما هو كلي و ان موجودا ان بالقوة فيما نقاس اليها او يستعاد الاصبع موجودا بالعقل

و الاول السطح الحاصل الاعضاء و ما ادار بحد به لا مر لم يوصل الاصبع وحده كرا

لو ارسله رسم يها الاول لبار جميع كامل الاعضاء لا يسلم يوصل الاصبع بما او لعضو يسار

و اعلم انه يعود المسح اذا اجد و رسم الاول السطح جميع سطح كامل الاساس و قول لما سائل لم السطح

هو سطح لا اصل لاجل المراد مما ذكر بالكل السطح لا احد لم جهة سطحه لا انه لا احد لم جهة ذلك السطح

او الصفحة و يوصل الحد بحيال منه الرمح اصل منه او احد جهة كون كامل الاعضاء

او اسود او علمنا او عرد ذلك لم يحدد الرسم لا تكون الا مقصودا عليه كله و كاملا

و ريد الكلام ثم كماله اجد لم الاصبع لا نعم و يحدد الاول لا و عد علمه و ذلك الكل لا

الاصبع داخل و يحدد الاول الكامل الاعضاء الصفحة او السطح لانه او داخل الكل الا ان

و كون سطحا كاملا و الثالث لم الاول المذكور و احد الاصبع لا رجا العقل فيها الكل لو

وجد احد المسطحات دار المتساوي الاوضح سطح الموجود لا احاد منها و الاول الكل يتخيل بيدا

المكادة يتفرق عن الواحد لان يها العمم منه الاول الكامل من الحلول الكلمات

يحدث لم يكون بحر اذ بها او ما بالعقل لا بالقوة و اما المثال الاول ان يوالدائرة و الاولى

علم امر محاله الرحمة لم يكون بها او ما بالعقل **قال** و سيلم يكون الدائرة او مسك بالعقل

لا يعقلوا يطلعه الوجود سطحي انه لما ورد الفرق بين المثال الاول و ذلك الاول مما يطرح بالعقل

و منها ما بالقوة اراد المسح عليه اعلم ان الاشكال السطحية ما يخرج المم الانواع المقدار

بعض وجد هو و ان منها الوحدة الانفصالية فالدائرة سطح واحد يحيط به خط واحد مستدير و

السطح و غيره في المقادير اذا قسمه خارجه يطلعه و حد بها منها و حد بها الانفصال

دائما السطح و لم يمس دائما واحد موجودة و ليس المعدوم لا يكون لها و لا طراز كل

ما يستاد مورد لا الاولى المقداره يعرض المساحة لو السبيل بسم الاسماء ان يكون لها لذلك

المقدار مود كل الملسي بالحد و الاسم ورده المتصل الواحد من جهة ما درك لم يعرض بها و الاسم المتصل المقدار

و ان كان لم يكن حاملا الانفصال حادو لكن قائلا لا انفصال الوهمي او الفرضي بانه يكاد وجوده وجود الاول

من علم سطح دائرة و ذلك حكم القائم و جميع ما ذكر **قال** ثم الدائرة و القائمة يحصل كل من وجود ان

قطعة الدائرة لا تكون الاول لا ان يرد بها الفرق بين المثال الاول و هما الدائرة و القائمة بما حاصله ان

مفهوم الجزء و احدها مفهوم اضافي و في الاول ليس كذلك فان من ليس الدائرة قطعة من دائرة لو لا ان

وجود دائرة بالفعل حين يفصل منها خارجا او بعض منها و هما قطعة و اما القائدة قطعة شرط وجود

ولا من شرط وصالها يكون الوجود قائمة فان الماء يلك قاعدة منها او لها او لو كانت قاعدة حادة فالعماس

الا او مستوحاة او قائمة و كونها حادة و لم كانت من السطوح اضافيا لكن الموجود المسمى القائمة اعلم

منها سواء كان حادة او ان او عين مثل الاول قاعدة اما في بعضها حادة تشمع مثلا متى حد

المسلمين عند الاول موضع ليما من جهة مثل احد خطين عن الاول او من جهة صاد لكان بعده الاول

حيث الاعضاء و لم يكن دائرة على حد الاعضاء الى ريح القائمة بالعقل لا لها و عرض بها الكون لب

علما بالقوة عد التبيين كما مر بالمسح **قال** ثم لما كانت انه السطح انما يحد بحيث حاله الا

مثال السطح و جسم السطح سطح احاطة حظا مستعمل عند لعظم عرلم عماد من يكون مستقيم يحلس

او مستدير منها او مختلفيها من الاخرين اقسام باعتبار حصر التحديث و التقسيم للخط المستدير كرة و

يحلس علم اقسام لا انه الم يكون حد بها جاءت احد او حدة كل منها لا جد الملاو و بعضها

لا حلا منها او بالعكس و ذلك المحلة و ستاد و الكلام في هذه الاقسام الم اقسام في العلم و حاد

و الموجود و اما الاولى و المحيط من جسم احاطة سطح واحد مستدير مشتمل لعظم او سطح مثلا

لا لعظم اليه كالسطح سهم لا قائمة و حادة و منفرجة و القائمة منها المراد انه قطعة سطح

مستدير على سهم الاول حصلا من مثلث قائم الاولى لكن المسح حصل الثالثة المسطح الكرة بها الجوز

حاصل بالاحد لم يلو شكل مستقيم الحادة منفتح القائمة تجده منها لم الاول السطح الكرة بها كرة

انها حادة عن وسع خط على خط او ميل الرد و الميل انما سمي مثلا بالمماس لا احد الا او لو بسطح

ما كان او المراد من جزاله و نحو ما الذي يكون بالمماس بعد المعتدل الموسط و المتبوع كقصد الاول

الشبه بالخارج عن تلك الكميات لو سلط بها وبكرار حال القائمة ومثل احد ضلعيها على الآخر وما هو ومنحط الآخر

ليس كما زعمه ولا الزم بخلاف غير الحادة والمنفرجة فان المخطط حول كل منهما الخط الآخر على وجه يكون بالانطباق

من جانب ما الاعم من جانب الكل لغير الحادة بلا به المنفرجة والمنفرجة الحادة بعد ازواج المتطابقين

بخلاف القائمة حيث يحصل منها عند اول احداث اربع قوائم كلها متساوية فادل حد ظهر لم القائمة لكونها امرا واحدا

معينا لا عرضا قابلا ولا تحليل بحيث والاطراف لصلح لم المقاس المبادية تجدها تعرا اصول الحادة ما

اصول القائمة والمنفرجة بما بها ادرج بها فالقائمة كانها مكيال الكمال بها وبوف حال عرض لم الزوايا و

اقسامها بادا لقدر الواحد كون القائمة اعم من الحادة وايضا صرح العلماء الملي تعول الاول السطح انحاء

من قيام خط على خط السطح الى الاعم العام بها ما هو مصطلح المهندسين وهو ما يحدث حيث يخط وثبات

مساويتا و لكل المثلث الذي يحدث مثل عن اعدال الا ... لم يكن منه المثلث الذي لاحد الخطين

في الآخر حيث الزم من ... المثلث لاحد حالة الآخر والموجه الحادة

والقائمة والمنفرجة كلها فان المنفرجة الى الا اعلم بها لاحد خطيها ميل الى الآخر والعاس الى الخطين متقابلين

على استقامة فادل الماكان خطي المثلث ... المنفرجة الانواع من الخطين ... لم يكن ... الاكثر لسوار

في ... الاحد ... فلذلك الخط الذي ... مثل الخطوط ... على اقسام ... متصل

لوجود الا مستقل الخط الذي ... مثل ... على استقامة واما الذي يعمل مع ... مستو

هو يعمل مع قائم او الذي يعمل حادة اما الا ... لعدم اتصال ... الا الانواع

اعتبار المثل ... المنفرجة من ... مع ... وحده مستقيم ولا مثل الخط الواحد على

الذي يعمل الانواع اذا الملاع الانواع في التفاضل عن حد الخط الانواع والوضع لا يلزم

عن معين فكون انواع اصول انواع او ما الاصول المنفرجة لم يكن قائمة او حادة فكونها

متساويا كالمنفرجة فحادة تكون اصول حادة اولى ... زيادة حصوله ... المنفرجة الا ... فجاز ان يكون حادة اصول ر

الانواع ... لا حصول القائمة والحادة ... بخلاف المثلاع ... الا

حادة اولى ولا ... الزم لو ... مجهول ... لم يكون القائمة اصلا ... او

بما لا ... اسطل ولا ... المثل ... القائمة ... مثل احد ضلعيها الا الآخر

خطيها ر

والعادة

والعادة من الرسل خطيها الا الآخر او ... وذكر في ذلك المثل الذي خط القائمة لو كانت فيكون الحادة اصول

القائمة لو وحده والمنفرجة من الرسل خطيها الا الآخر واعلم ذلك فيكون اعظم من القائمة لو وحده

قال وليس يعرض بالغا بالفعل موجودة بمعنى ان القائمة زيد عليها تجمع تكون الحادة ... ولكن

هذه الصورة ... ذكر وجه الفرق بين المسائل الى العرض والحادة مع ... ولم ... كلها

و ... بالقوة ... بالعرض الا انها ... موجود بالفعل ... العرض ... لم يكن دائرة

وليس ... الحادة ... قائمة ... ولم يستلزم الا الكمال ... ذلك ... تكون الحادة

بالقائمة بها اصول القائمة لو ... الشيء ... حصول فيكون ... القائمة بالصور المذكورة

موجودة بالقوة ويكون بها موجودة بالقوة ... بالفعل ... لو ... حصول الفعل لو موجودة

تكون بالقوة ... الوجود ... بالفعل ... بالقوة ... كالمني

بالرجل ... بالفعل ... كما ... بالقوة لا بالفعل ... والحادة

في عدم ... لا وجوده ولا ... وجوده ... بالفعل ولا ... بالقوة فان ... الحادة

... حصول ... كون ... فلا

بالقوة فالحادة ... بالقوة لا بالفعل ... بالحادة ولا ... ولو

قال بالقوة ... والحادة والمنفرجة بالقائمة فان القائمة ... لو

في كون القائمة اصلا ... بحسب الحادة والمنفرجة فان القائمة ... المساواة

من الحادة ... والمائل ... الحادة ... والمنفرجة ... العدم

من الحكم ... عدم ... الحادة ... على الحادة ... المسلم

لما ... بين المساواة والمائل ... مطلق ... الاصل

وحده ... المساواة بخلاف الحادة والمنفرجة ... خارجتان عن المساواة ... الا

فالقائمة كالمكيال الواحد ... والناقص والاكثر والاصغر اذا الاكثر عبارة عن ... فارجتان ر

زيادة والاصغر عبارة عن المثل ... زيادة والنقصان ... ولد

لعدكان ... لم يكن ... لا سؤال ... الحادة والمنفرجة ... القائمة

او يمكن ان يكون الحادث من الصور او بين مختلفين حيث سابق ووقع [illegible] المعدوم علمهما قال
[illegible] الله عند المحقق التفتيش يرجع الى اعتبار العائد الا الصور الكل الماخوذ من حيث انها [illegible]
المثل والمثل الا بعنوان ورد يوجد فيهما ماداوى [illegible] والموجه بالمحال بالصور الكلي [illegible]
[illegible] الكل باعتبار [illegible] الموقف [illegible] حيث مستقيم [illegible] الدائرة
وكان [illegible] حصل من جنسه [illegible] بل يمكن [illegible] على الحدث [illegible] ولا اعلم [illegible]
[illegible] ما اعلم [illegible] هو الواقع من [illegible]
ومن السعو كان [illegible] باستبداد [illegible] من الارادة الحادث الدائرة
والمحال الماس انها [illegible] مستقيم مختلفين يكون [illegible] الا وبين [illegible] الدائرة
ومعلوم انه اعلم [illegible] المستقيم مختلفين [illegible] الصوح العائد [illegible]
[illegible] اعلم العائد [illegible] ومن المحال [illegible] الدائرة [illegible] حدث [illegible]
[illegible] والواحد [illegible] قائمة [illegible] الموضع [illegible]
[illegible] قال العالم [illegible]
المعدم [illegible] واحوال الكل [illegible] الامكان
[illegible] على الطبيعة [illegible] المكون الوجود
[illegible] الفرق [illegible] الصورة [illegible] العلة [illegible] على سائر العلل [illegible] المبادي المذكورة
بيان الفرق بين علل الشيء وعلل الوجود الفرق بين العلة [illegible] والغاية [illegible]
والصورة [illegible] اعتبار [illegible] والفرق بين الوجود [illegible]
[illegible] يجمع [illegible] العلل [illegible] على [illegible] **قال** فصل [illegible]
[illegible] الاقسام [illegible] على وجه الاجمال **قال** [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] العدم [illegible] اعلم [illegible]
العلم [illegible] الموضوع [illegible] الاول [illegible] العلة [illegible]
[illegible] عوارض الوجود [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] الموجود [illegible] الصور اولا [illegible] العالم [illegible] الاعراض [illegible] العدم
والماهو واللذين [illegible] بالموجود [illegible] وذلك
والمعاد [illegible] احوال [illegible] وذلك في المعاد [illegible] حدود
[illegible] الموضع [illegible] احوال العلة [illegible] الاعراض [illegible]
المركب [illegible] العلل الثلاثة والصورة [illegible] الفصل
[illegible] عوارض الموجود [illegible] العلم [illegible] احوال الموجود [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] عوارضه [illegible] العلة [illegible] بحصل
[illegible] وجوده [illegible] عدمه [illegible] الشيء [illegible] ولا [illegible] لوجوده
والعلة [illegible] العلة [illegible] ولا علم [illegible] على الاصطلاح الاول
[illegible] والعائد [illegible] الطلاق اسم العلة على [illegible] الاربع
[illegible] العلة [illegible] لا ابدا [illegible] على الكل
قال [illegible] العلة الصورة [illegible] بالعلة [illegible]
[illegible] العلة [illegible] لوجوده [illegible]
[illegible] العلة [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] بالعلة [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الاربع [illegible] الصورة [illegible] الوجود [illegible]
بالعلة [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] لا لوجود [illegible] ولذلك [illegible]
[illegible] وجوده [illegible] بالعلة
[illegible] وجوده [illegible] بالعلة [illegible] الصورة [illegible]
والمادة والعلة [illegible] اعتبار الوجود [illegible]
[illegible] وجوده [illegible]

العلة العنصرية ما يتم كونه من ادواتها باعتبار او وجوده مثلا لا يتم ... الوجه الثاني الذي
وما حمله على الاوصاف الاول سواء كانت لازمة لها او للوجود بان يكون الجنس المطلق كونها عنصرا
لتلك الصفات الذي حوزه الاحوال وذلك كلها الشيء الواحد فاعلا وغاية باعتبار ... علة العنصر
وما يخرج ... هو الذي ... وجود الشيء ... هذه الصفات اللوازم الضرورية الى
لا ... فيها وقد يطلق الفاعل على ما منه وجود الشيء المباين ويطلق الشيء المقارن باسم العنصر والمادة
الذي يحصل باعتبار عليتها للامر ... كالنوع العنصري ... كالجنس
كما مر واسم العلة المادية ... القوة والاستعداد فيكون العلل ... الفصل
... والصورة ... للمادة وللمجموع المركب منها وللآثار باعتبار
... العلة الفاعلية ... هذه العلة ...
بها ... بين المادة والصورة ولكن كان على الوجه المادة
صورة ... على صورة ... وذكر الفاعل ... المادة
... الصورة ... على الوجه المركب ... بعد العموم
وكذا المبدأ الذي بالصورة ويسمى هذه المعاني ... الكلام قال والغاية
العلة التي ... الاول ... الاستعداد
... اسم الفاعل ... العلة ...
رد مر ... المتحصل ... الفاعل ...
... الطبيعة ... المراد ... المادة ...
... الفاعل ... الطبيعة ...
... الطبيعة ... الكلام ... الفاعل
المقارن ... الامور ... الصورة ... المبدأ ... فاعلا
... الفاعل ...
عند ... الوجود ... الطبيعي ...

... ولو كان على وجه العموم كالجسم ... الكائنات ...
ما مر ما مر ... الطبيعي ... الطبيعي ...
بالفاعل ... الطبائع ... لوازم وجوده كالحرارة للنار والرطوبة
للماء ... الامور الوجودية ... الطبيعي ... لا يحتاج
كونها ... المادة بالصورة ... الصورة
على ... الكمال ... لوازم ... بلا واسطة
... اللوازم ... الوجودية ... علة ...
... الصور ... على
ما بين مر ... الصور ... العلة ...
... الفاعل ... الصور ... الوجود
والمتحصل ... الشيء الواحد فاعلا و
... الواحد ... اللوازم ... العلة
والاستعداد ... الفاعل ... العلة ... الاتحاد ... العارضة
... مادة وصورة ... الصورة والعلة ... المادة قال
... العلل ... الغاية ... العلل الغائية
العلة التامة ... العلل ...
... قال ... العلل
هذه الاربع ... التي ...
... العلة ... المادة ... الصورة ...
والصورة ... الفاعل ... الاقسام
الاربع ... الاقسام ...
... الوجود ...

فالحاصل ان الوصل لو كان هو الجنس لم يكن الا علة ولو كان وجوده سببا لان يكون هو الجسم
او الموضوع ولو كان لم يكن لها ان يكون شيئا منها بل المركب على حسب تركب العلل احدهما
بالفعل في المركب الاول والعقل في ما هو قابل له فان عند الجسم واحد بالعدد
هو قابل لها او للشرع العقل الذي هو ولا خلاف في المناسبة بينها كانت المبادي جزء لما
كلما الجسم سواء احد الاتحاد والموضع وغيرها كما هو القوة والاستعداد كما ان المرابع — الموضوع ج ر
واعلم ان العامل الذي يوجد المادي والشيء لم يكن ان لا يكون هو المادة بالقياس الى
الصورة بل انها هي انه على هذا الوجه بالقياس الى الوصل الاخر وذلك لم يعلم بالصورة
فان العامل الذي هو المركب الطبيعي يحتاج الى الصورة ونحوه وجود الصورة على
فكونه يكون هو علة لها في الوجود وانه باعتبار انها لا يكون الا بالقوة وما بالقوة جزء
ما هو بالقوة لا يكون مبدأ لما هو بالفعل الا ان الوصل حده سوى ان الوصل بانه الموجود
وشيء يحصل الآن نوعا وجودا ما لا يحمل الا الوحدة ولا الوصل الا الموضوع وحصل — الموضوع ج ر
وهو بالفعل ثم صار سببا لقوام وجوده وما هو المبدأ الحقيقي لوجود الاعراض
هو الصورة او المركب من الصورة لا من المادة سواء كانت لازمة فيكون متقدم الموضوع
عليها بالذات او مفارقة فيكون متقدم عليها بالذات وبالزمان جميعا واما الحال للوصل الى
المادة لاحل لحصة القوة والاستعداد ورجح بعض الاوقات وبعضها الصور
افراد النوع الواحد دون البعض ويكون بعض الافعال والاثار متقررا في الوجود
غير زوال ولعله يعني غير الانفعال والاستعداد محتاج الى قابل وجوده تحمل القوة والا — عس ر
فان قلت السلب العدم حكموا بان المتقدم على الصورة يحتاج الى البقاء والسبق كما هو صاحب
اللازم منها قلنا ذلك راجع الى كون المادة علة لما يتعلق بالصورة من الاعراض
اللازمة كالساهر والشكل وما ربما يتحدد من الاعراض او من الاعراض او من شأنه التجدد
منها بمعنى الحكم على الوصل للصورة واما كون المادة جزء جسم جوهره وجود والثاني
او ان احدهما الصورة بالقياس الى المادة فان اعتبار عليها المادة غير اعتبار عليها

المركب منهما وذلك الموضوع مركبا كان او بسيطا مادة او مفارقا بالقياس الى الوصل الذي لاجله كان
للوجود المثل السادر به ماله لها مما حسن ولا يمكن الجامع بالعقل العامل او شيء من جهة القوة والكمال — لسب ر
من الوجه ارتفاعهما جميعا في الفاعل كما ان المادة واساه فال واذا كانت الصورة علة للمادة
ثم ما علم على جزء المركب علم المركب وليكن ما آن ان الصورة يحصل الذي هو خارج لما هو عن حال — جي ج ر
من العلل احدهما جزء هي وهو التقوم المولى المركب من جزء العلل بجزء كونها او اول كونه بعد المبدأ
وهو الجنس بل هو المركب الذي لا وجد لها اصلا كالجزء الموضوع بل الالة والاول كونها معتم — لعوام ج ر
للمادة وذلك لمطلبها الفاعل علة كل جنس وعلم كما سر كان ذكرناها علة لا اساس ذاتها دائمه
لكنه بالمبدأ الجسمي ليس على معده لوجود الاثر الذي هو معلولها اعني المركب على بعد الوجود بها جزء
شيء بالمجرد المفارق مما يمكن شئ وذلك الاول المعد والجزء الاول يكون من علة وبه معد
لوجود ما هو معلولها اعني المادة ولكن مع ذلك هو ذلك المفارق العرباء نوحد اولا نوجه لحلول
الصورة ثم لما يتم ذلك المعد الاول ان يعتبر بالصورة فيكون الصورة بالقياس الى المادة معدة
الوجود والبسيط باعتبار وذلك باعتبار هو للمادة كانها مبدأ فاعل لو كان وجود المادة بالفعل
تكون عنها وحدها هي عامل صورة مطلقة والعلة ما علة مثل احد الاول ما لا يتعين الا بمكان المستغرق
بواحدة منها بالعدد واحدة كما حدث تحرك الشيء من اجل ما يحل الجسم بواحد منهم لا بعينه كالمتحرك
الشيء منها الذي انما ذلك المبدأ المفارق فالصورة علة صورة المركب فيها جزء المادة وذلك
صورة للمادة وليست علة صورة لما كان المادة علة مادية لو لكن المركب في ماده للصورة
ليست علة مادية لها فالجميع مادة لما كل واحد من المادة والصورة علة وجودها بعدها جسمي
للمركب منهما الذي هو نوع لا ان اذا كانت الصورة جسمية من المحمول يكون معه للمادة
والمادة علة مادية للمركب فيكون الصورة علة لعلة المركب بعد الاعتبار وذلك انها جنس في صورة
المركب علة صورة له بلا واسطة منهما واما المادة فان كان المركب منه حقيقة وكانت الصورة جسمية
عرضية يكون المادة جوهرا علة من مادة للمركب الوصل الذي هو علة صورة له لكن المركب كانت المادة علة
لعلة المركب على بعد منها الوجه على انها جنس كونها او انما هو علة صورة له بلا واسطة منهما مادة

كون م

المادة والصورة علتان له ولكن حتى لها وان وجدا العلة علة لهما لكان حتى كل منهما علة للاخر لعدم
لوجه وليس لعدم منهما الوسط لتركب علة ولا لعدمهما الذي لا توسط فلا الصورة ولعدمهما العديمة
على صورة لعدم التركيب لا المادة علة مادية وذلك له **قال** والفاعل لوجه ليس او وجود الشيء
للاخر على داته ولكن مصور اه ريد ليس علة الفاعل واما لا يكون الا ما الفاعل لا علاقة هو مبادي له وان
وقع لعض المواضع معا زمانا علة كونه حتى يكون ما علا على حتى او يكون اثبات الثاني الفاعل
الفاعل هو علة لغيره وجود الشيء او ليس وذلك الوجود لعلة لا هو لكن الشيء معطيا لمعنى الكمال بان
يكون شيء واحد معطيا وآخذا من جهة واحدة ومعدا او مستعدا معا لا الا احد المستعدين بالا يكون
له وذلك الشيء والمعطي المعد لا يكون له ذلك فلا علاوة ذاته فليس يكون ان ذاتا واحدة فاعل
لم يكن وان العاقل قد الفاعل واحد ومطلق ان العاقل فاعل لصورة الوجود الذي افاده دائم
ولا انه يجوز لم يكون ذات الفاعل معا زمانا للفاعل واحد ولا العكس بل يجب لم يكن كل ذات
من الذاتين جاز حاجة الآخر ولا يكون واحد منهما مقوما للآخر وقال توهم متوهم لم المادة ما تكون
الطبيعة التي تعطلا الاثار تحركات عرضا وبادها فليعلم لم المادة التي تستعد للصورة او تحفظ
ما لها عن المادة التي لعوجها الصورة ولسائرها وكذا الصورة التي تستعد لها المادة وتخرج
من القوة الى الفعل عن الصورة التي تستعدها وفيها المكان ووجوده **قال** وليس بعيد ان يكون
الفاعل لوجه المعلول اه لما على ان كلام الفاعل والعاقل كجسم لا يكون داته ذا الآخر ولا
داخلا احدهما في الآخر ولا انه احدهما فاعلا للآخر فاعلا انه يجوز ليس بينه الفاعل وجوه المعلول على
النحو الذي هو وجوده ويكون ذلك المعلول فاقدا الفاعل وهذه العلاقة بين الفاعل ومعلوله
يصور على وجوه كما ان الرافم لعرض الوجوه كونها معا زمانا واحدة كالطابع الذي حل في
المادة كالحشب والحجر الذي هما مادة علة لا يحدث كالحركات عرضا والمواد التي اثر ذلك الطابع
الصور ولكن ليس معا زمانا الافعال بما معا زمانا معدوم للعدم ولا معدوم معدوم بالحرب والاخوة
ولا معارضة شيء لما هو مادة له لما الفاعل وما لعدد عن الامكان بما فيه كالجسم ولهم كلما في محل
مركب **قال** ثم الفاعل الذي ليس وفيها انه لا يكون فاعلا ولا معلولا آه ريد ان الفاعل الذي ليس الا

ووجود الشيء لا يوجد ولم يكن حادث مسبوقا بالعدم لمادة المستندة الى الغير من دون سبق لعدم
فيه مادة الا لعوج علة الا لفعل ولا عالم يكن الفاعل فاعلا ولا معلولا معلولا ذلك الوجوب اذا
عرض الى لعدم فاعلا انا لفعل الشيء الا لاسباب والدواعي كما فصل فيما سبق ويكون عند وجود الشيء لعدم فاعل
فيهما امور مثل عدم سابق او وجود لاحق ويكون ذلك الوجود بعد العدم فالذي يستند الى الفاعل وجوده
الا امور ليس العدم السابق لانه يستند الى عدم العلة ولا يكون ذلك الوجود بعد العدم لانه ليس الا وصف
للمعلول المحوق واللاحوق بل تعين الى الفاعل والعلة لان هذا الوجود الذي بعد العدم لا يستند الا
بكونه امر لم يستند الى الفاعل اولا وبالذات ليس الا العقل الوجود وذلك لانه من لوازم ما يستند ويتم به
الفاعل بالجسم لانه ذلك المسمى بالفاعل فيما روى الوصف على جملة الاحوال بحيث لم يكن
لغيره ان يجري ذلك الفاعل وجوده عن وجوده الذي ليس بالذات واما يكون الشيء حادثا يمكن موجودا
فليس يشبه علة فعله فالاعدام اذا كانت معلولة مستندة الى علل فعللها ليست الا اعدام علل
الوجود لا لعدم الحادث مستندا الى عدم علة وجوده او عدم جزء او اجزاء علة وجوده او عدم ما هو
كما هو فاعل بالفعل واما ما ورد من مستندا على ما لام الاعدام فالامر الى علة ما كالمنع بالذات مثل
تركه الماء واحباع الغضب فحوصل اعدا ما عن مستند الى علة اصلا ولذا يكون وجوده بعد
العدم ليس الفاعل ولا لعلة كما مر فادل لما كان الامكان علة حاجة الى العدم المستند الى وجوده
الفاعل من هذه الامور الثلاثة هو وجود الحادث لا الى المستند الى عدم العلة هو عدم لا عدد شيء
ولو ان بعد العدم فلو جوده لانه يمكن لم يكن ويمكن لم لا يكون وكذا العدم السابق على الامر او يكون لا يكون
وهو لا يكون ولا لم يكن الوجود الذي بعد العدم من حيث انه هو ما يمكن لم يكن وجوده بعد العدم والا لا يكون
وجود بعد العدم ولا المجموع الى الفاعل هو حدوث يكون هذا الوجود بعد العدم مما لا يكون شيء فاعل
قال فان قال قائل ان الشيء وجوده بعد عدمه يجوز لم يكن ويجوز لم لا يكون فعلى آه هو ما لطرش اسم
احال الجسم واما الشيء باره ساره وبارع وصم فان وجود الشيء الذي يمكن اعتبار ذلك الوجود
باره ويمكن اعتباره مكونه بعد العدم باره او برهان احد على الوجه الاول ولعدم العدم ضرورة
يمكن لم يكون ويمكن لم لا يكون فيحتاج الى الفاعل ولا دخل للعدم في الامكان بوجه فحاصل الجواب

اعدام جار

ملوحود علة ١٦١٢

فلا يستند شيء منها الى العلة بوجه

حو

لا يمكن كونه بعد العدم لم يكن ... [illegible] ... على كل الواجب انه بعد العدم ولم احد على المعج
الكلام اعترض بانه كونه بعد العدم لا يعقل الحجة ضبط الذي يعني في الواجب انه بعد العدم ان احد كان مجمع
الوجود ثم كونه بعد العدم ... [illegible] ... لا يستحق بالذات ... [illegible] ... العقلي
الوجود الواجب بعد العدم ... [illegible] ... العدم الساق ... عدم ... [illegible]
العدم وكيف ذلك العدم قبل الوجود ... [illegible] ... لا وجود ... الوجود حال لم يكن
ولم لا يكون بعد العدم وحق ... [illegible] ... العدم حال لم يكن ولم لا يكون قبل الوجود ... [illegible]
ثم ... الوجود الذي بعد العدم حال كونه ... بعد العدم وحال لا كونه ... بعد العدم ... [illegible]
حكمي ج ر — ... العدم ... لم يكن ... قبل الوجود ولا كونه ... [illegible] ... بعد الوجود

لم الاعتبار في الامكان ... الوجود ... او بالعدم ... **قال** وربما ...
لاسعه خ — قال ... العاقل والعلة انما يحتاج الى ... [illegible]
العاقل والعلة ... [illegible] ... المسئلة ... الكلام
... كان ... المحتاج الى العلة ... الامكان ان المحتاج الى العلة ... الوجود ...
كونه بعد العدم ... الكلام ... العاقل ... [illegible]
... المحكم ... الى العلة الصادر ... [illegible]
بان ج ر — الوجه المحكم حادثا كان او باقيا ... [illegible] ... المحكم انما يحتاج الى العاقل
صدوره ... بعد العدم ... [illegible]
هو ج ر — ... [illegible] ... الموجود ... [illegible]
... [illegible] ... العالم ... [illegible]
... [illegible] ... المحكم ... [illegible]
... الوجود الذي ... [illegible]
... [illegible] ... واحدا ... [illegible]
... الوجود ... [illegible] ... حادثا ... [illegible]

فذلك الربط ... [illegible] ... الحدوث ... [illegible]
الحدوث ... [illegible]
حسن ... [illegible] ... الحدوث ... [illegible]
سبع ج ر — الكمال ... الحدوث ... [illegible] ... العلم ...
الصفات **قال** ... الصفات ... [illegible]
لسعى ج ر — ... [illegible] ... الصفات ... [illegible]
... [illegible] ... الحدوث ... [illegible]
العلم ... الصفات ... [illegible] ... الحدوث ... [illegible]
... الوجود ... [illegible]
الملزوم ... اللازم ... حادثة ... [illegible]
... الكلام ... الصفات ... [illegible]
... الحدوث ... الكلام ... [illegible]
... [illegible] ... العالم ... [illegible]
حيرة ر — ... [illegible] ... الموجود ... [illegible]
قال ... [illegible] ... المتكلمين ... [illegible]
على ... الحدوث ... [illegible] ... المتكلمين ...
ان كون العلة ... الى العلة ... الامكان كان المحكم ... الى العلة ...
فالصادر ... المحكم حادثا كان او باقيا ... المحتاج الى العلة هو الحدوث لا الامكان ...
... الى العلة ... الصادر ... الوجود ... [illegible]
العكس ... العاقل ... الوجود ... المحتاج الى ... الحدوث لا الامكان ...
الصادر ... الوجود ... المحتاج ... الامكان ... [illegible]
... [illegible] **قال** والعاقل الذي ... [illegible]

فاعلاً آه الجمهور يطلبون لدى الفعل الايجاد والصنع عبارة عن تحصيل شئ بعد عدمه ان اوجد الفاعل [illegible]

الصحيح الحكم على عدم الفاعل هو الذي [illegible] بعدم على الفعل [illegible] وفاعل [illegible] فاعل بالتمام ولهذا

حمل المعلول بعد وجوده مستغنياً عن الفاعل والشيخ رد عليهم بان ذلك [illegible] لا الحكم بأنه فاعلا

من الوجه الذي هو فاعل حين كونه فاعلاً هو ايجاده بالفعل المعلول لا عدم ايجاده بالفعل واذا

ثم لا حين كونه فاعلاً [illegible] الفاعل [illegible] لم يكن فاعلاً [illegible] فاعل لم يكن الفاعل

عدم فاعلاً اصلاً [illegible] الموصوف بصفة كالساكن مثلاً [illegible] وذلك للاتصاف بعدم [illegible]

واعلم كونه اسبق عدم كونه [illegible] الحكم [illegible]

كون الشئ فاعلاً [illegible] الاثر لم يكن [illegible] او حالة او [illegible]

حالة الا [illegible] بالفعل وذلك

[illegible] لم يكن فاعلاً الا بالقوة بعد [illegible] كونه فاعلاً بالفعل [illegible] كونه فاعلاً بالفعل [illegible]

واما [illegible] كونه فاعلاً بالفعل كونه لا فاعلاً بالفعل فكان الفاعل [illegible]

العلة من كونه علة بالفعل بعد لا كونه علة بالفعل [illegible] المحقق [illegible]

قال فيكون كل [illegible] فاعلاً [illegible] لو كانت الفاعلية عبارة عن كون الشئ [illegible]

[illegible] حال [illegible] اراده او [illegible] فاعل [illegible] لا [illegible]

الفاعل وفاعل [illegible] حاله او [illegible] الا [illegible] مستغنيا

وجوده بعد [illegible] لم يكن [illegible] الفاعلية [illegible] الشئ

[illegible] بالايجاد بعد [illegible] فاعل [illegible] فاعل [illegible]

والاول [illegible] العموم لا مطلقا [illegible] بعض [illegible] كل

[illegible] اراده او حالة [illegible] فاعل [illegible] وذلك قال

مالزم [illegible] وهو [illegible] الحكم [illegible] مستغنيا عن

الفاعل [illegible] العدم السابق [illegible] المقصود وهو

[illegible] الوجود [illegible]

[illegible] لا [illegible] الامكان من لوازم [illegible] اصلا [illegible]

موجوده [illegible] الوجود [illegible] معدوم [illegible] سواء كان [illegible]

[illegible] العدم [illegible] الصفات [illegible] المعلول [illegible] الدائم [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] موجوداً قال [illegible]

مع معلولها [illegible] الكلام [illegible] الفاعل [illegible] الفصل [illegible] المحققون

[illegible] معلولها [illegible] الفاعل [illegible] الفصل السابق [illegible]

[illegible] الامكان لا [illegible] الفاعل [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] على الجمهور [illegible] عدم عن الفاعل [illegible] قال

[illegible] الثاني [illegible]

المحتاج مع معلولها [illegible] الاجسام [illegible] وعدم [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] فاعلاً [illegible] الفاعل [illegible] فاعل [illegible]

[illegible] فاعل [illegible] الفاعل [illegible]

فاعلا [illegible] والفاعل الذي [illegible] فاعل [illegible] او الذي [illegible] فاعل [illegible]

[illegible] الفاعل الذي [illegible] فاعلاً [illegible] فاعلا

[illegible] فاعلاً [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] فاعلا [illegible] السقوط [illegible]

[illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الرابع [illegible] الرابع [illegible]

ولا الرابع [illegible] الرابع [illegible] فاعل [illegible]

[illegible]

الرابع وهو لما اوايم الثار الرىدى والم شأنه سحرها مكلم المشادن ما له سحابه وكىجلاه

الاسساوى الفعلة عن العاعل المختص بوجوده العقل كالات الاربع والمورد السار الحصل الزمنه

المعذ حطوبان ماهو معلول الا العاعلين ليس الا الا ما هو مهيا تحركات وبحو اصلها المحل

وحوث والايرا والواحد منها لو ميوكه الا عرو وكلا يسكت عن المحرك حاصل هو حصل العاعل

لا يسكت عنه وما يسكت عنه كالوله الارمع والسمو ليس محلها الا الارل له حاصل الوا لا يسكت عنه حصله

الامنة الركم السبع السماء والابناء الارس علسلا ما حصم العوام له ان سب المعارم البو الاكوه

وللا الوجوه اما السابع حركات عل حركات البساوا اوله السيلا واسباب وكان علة لا سباب بعده

واسبابها لحركات على الاحتياج الحو كام البنا وعوله عامه مخصوصه ما حفظ تلك البنى

عن السقوط والعوده وهمكم امادته انه هو الدي يمسك السموات والارض ان تزولا القوة وقدره

الا سنولته كما او صحة السبع وكل حصل البار ككذا احصلت منها ما ار او ما عليها علياك السماوى

تحاوره كما ان بالاعداد فادا تكرر الاعداد والاستعداد اكسب سحور ضعر الكاه فصار الصورة المائية

المعوره المار فاعله السبح السرسه كالطبو المنصره تحولها هو واعداد العاسر الار فادا

ثيد المسمى للجمل للاستاد الله لطلب الاستعداد ما دو لعقول الصوره المائيه او النحاطيا العقل

فالعقل فيها خاص المبدأ العقل الصوره المارده عليها على البار الاول على البار البار الملا

الدي يكسو العاصر صورا ما ذو الله وبعدده فكل فاعل بالذات معلولا وكل علة مع معلولاتها الا

لبعض الافاعل والمعاليل فالسعد تقديم هي اما علل بالوحس او معاني او معنوي بمعنى حيثيات

فالرمح علي ما لا يحمل لمحد لبعد النهاية من معلولها ما لعلل بالذات لعا هكل السنا وسلط هو

الاجتماع مع الوسه وعليها الطمو المحيب المشترك فيها علة او التالف علم علمه كل الطمو المبدأ المعارف

الفعل العاعل الطبائع العصر السبلا والمركب علم حسب الاستعداد مواد العالم واما العلل

العرب الطمو الوالد هو القوا فى صورة تامة وهما السلب الصورى والمادة والعاعل اما هو

المبدأ المفارق واما علة حصول البار هو لعلم المفارق الواهب الصورة مع حصول الاستعداد للمادة

لها روال الاستعداد لعدم ما دون كل علة بالذات مع معلولها وما العكس مع ما يؤيد هذا المطلوب المعلم

قال واذا فصلنا سلسلة العلل مساهمة ماسر الحمد لله الاول للملاعه

ثم لا بطل ان لم العلل بعد مكمل بالذات ومع يكمن بالوصل طلسلسله لم نعول العدم و كوادر

ارسال حادث بالعدم لم لا تعدها كثير ما اسبات متناهيه عن مجموع والمساهمة تكمن واحد

متناهية وذلك ساوى لكل ما كل علة مع معلولها وساوى الله بالمفتتح ان العلل بالعدم يكمن متناهي

وذلك لانا اذا افتضنا دعوى ما ذكره الحكماء فتناهى سلسلة كلاما و العلم ان العلل متناهيه جاما

ارواحا العلل المراد دون ما يكمن بالوصل واذا قالوا او على انه مسلسل او سعى متناهيه

ما كان بدوره الاساس الذي علل بالوصل وحكم ما كان لحلك الاسباب لم يكمن في الوجود علل معروا

معدوم له احبة لا نهاية بعضها قبل وبعضها بعد بل ذلك ما هو واحد بالعدم وارتباط الحادث

بالعدم وذلك ان كل حادث لابد له من يحقق وجوده بعد ما لم يحط لانه الا من على حادثه

له وما قصد وجود تعد ما لم يحكم كذا الكلام في علة العلة فلا بد من الانتهاء الى حادث

معه منع الكل العلل الثابتة الموجودة ما لعلل المعاصرة علل الموجودة بالعقل وكل الاسباب في السل

تكمن غير متناهيه كما تحمل لم يكمن في الوجود سلسلة متناهيه مجموع العلل والمعلول لا العامة الدائمة

لكن يحصل لم يكمن سلسلة غير متناهية منها من العلل والمعلول لا محاله بالوصف فيها ان سلسلة

احدها دائما داخلة ولم والاخر يعرض بوجه ما للمبدع سبحانه ربط الحادث بالحادث الدائمة

بالحادث قبله وذلك لا يبقى منها سوال لم لان السوال انما يقع وطلب حدوث كل حادث

تم سلسلة المعدودة فلا بد لم لا يستطيع بخلاف ما اذا كان السوال من سلسلة الدائمة فانه متهى الا لا

له هو واجب الوجود قال وكذلك الاشكال فيها ان يقال لم هذه الرسالة بعينها لانه ان

توحد كل واحد منها انما هو هذه الاشكال الفلكية وارتباط الحادث بالعدم مورده لا

هذه الاسبات الوصل المسلسل لا نهاية له لا لم يقع كل ما يساوي الكل واحد فعلم شانه الكلام ولا

الدفعيات عن ان يكون منها مال وهو مع كلام صاحب الطال ركب الحكم من الاوائل الموجودة فهو ركب

الزمان وهو من الاتا والاسباب وما الحرف بسو ربما ما يكمن الحادث كل منها المعلول جميع ذلك الاول

لا دوام وذلك الموجب لا محالة يكمن معه ودلك الاول وكذا الموجب لا يكون معه هكذا الحصلها

سلسلة من علل غير متناهية مجتمعة معا في زمان واحد وهذا البرهان المسمى ... العلل ... الحكم ...

ثم مع كونه مستلزما للقدم بالاذر ... المطلق الحادث ... حادث لا بد له من علة ...

حادث ... وهو حادث ... علة موجبة بالطبع ... اعتبار السبق ... الا ... الحكم ...

... بالشرط ... حالة واحدة ... [illegible]

... الاستمرار ... ما كان ... حادث ... حالة الاحوال

... حالة آتية لغرض ... الاولى ... حالة آتية اخرى ... حالات

كثيرة معروضة على النحو المذكور ... الحالات المتجددة ... الانتهاء ...

كل واحد ... التجدد والانقضاء ... المقتضي للحادث ...

... على السبب ... الحكم ... الحدوث ... على

الحوادث ... على انها امور ... حالة واحدة ... الوجود ...

لا ... الوجود ولا ... الوجود ... على هذه ... القديم ... الحكم

... العلل ... الحوادث ... الا ... الكمال ...

... الكلام ... العلل ... الحكم ...

... الحوادث المتجددة ... العلل ... صدور ... الحكم ... صدور المتوقع الناشي

والحوادث ... المتجددة ... صدورها ... الثابت ... متجدد

نسبتها الى صدور الحوادث ... الكلام ...

متجددة ... واعلم ان ... الحوادث ... القديم

الحوادث ... لا ... حادث ...

العلل ... الحوادث ...

اعتبار ... حادث ... على ... حادث ... المراد ...

موضوع هذه ... الحدوث ... الحكم ...

حادث ... الحدوث والتجدد ... الحدوث والتجدد ...

لا ... على حادث ... الا ... الحادث ... الحادث ...

المتصل ... الحادث ... لا ... حادث ...

والحوادث ... الحوادث ... الحكم ...

... القديم ... والحدوث ... المحدود ... علة ... الحدوث ...

... على الحوادث ... المتجدد ... الحادث ... العلة ...

... القديم ... الحادث والقديم ... الاول

الحكم ... التجدد ... الانتهاء ...

المحل ... الاول ... الجسم الحادث

... العلة ... الحكم ... والقديم

... المتجدد ... حادث ... الحكم ... امر

... العلة ... حادث ... العلة ...

والكلام في العلة الموجبة او العلة الموجبة ... موجودة ... علة

بالطبع ولا ... ومعلولها ... الكلام ... على الحكم

الدورية ... العلة ... القديم ... الحكم

المتجددة ... العلة ...

ولا حاجة ... الطبيعة

الوضعية ... الطبيعة ...

موضوعها ...

حادث ... حادث ...

الحركة ...

الامر المتجدد ... الطبيعة ... صورة

معارضة العالم الاولية ولما هو به القسمة مدركه والمتولى الذي محض العدم والاستعداد ولما على
تجدد الطبيعة المادية السارية بحسب جميع الاوان والمواد دائما كثرة وجوده الطبيعة لم
مبهما جهة الحدوث لكن يكون وجودها هو التجدد والحركة وبعد يكون الوجود بعث صنع لا يكون الجهة كافي
الاشياء الاصطلاح الذي يعلمها لا يعلمها الحكيم المنسوب الى الصحو ... الموجود ... سره
لا ... عارضة لوما ... العلة ... التحليل ... الوجود لعصور ...
الدوام ... لا الامتناع ... العلة ... التجدد ولا العصر ... الطبع ...
الاشكال ... الطبائع ... ولا الحركة ... التجدد ... الدائم
لما ... الاشكال ... والاستدلال ... وجوده ... الوجود لا يحصل والانعدام
لا يشخص ... ولا ... العموم ... الوجود ... الجاعل
دهنا ... المسئلة ... الاول ... السبع لا الصانع ... هيها
قال ... العلل الدائم ... وجود ...
صح ... العلل ... الدائم ... والاول ... الدائم ... عدم
عن ... الاول ... لا يعدم ... استحال ...
عن ... الراس ... العلم ...
دائما ... لا ... الجاعل ... استعداد ... الكلام
حدوث استعداد ... استعداد ... قال واذا ... كان
... الوجود ... الحكيم ... العدم ... (هى السلسلة التى يكون مع ما دام وجوده منقولا لها الذى ... الدائم)
ان العلة هو الوجود ... العلة المتعين ... دائم الوجود او
دائم الوجود ... دائم ... موجود ... الاستاذ ... الوجود ...
دائم الوجود ... العلة الدائمة
مفهوم العلة ... العدم ... الوجود الدائم ... المبدع عند الحكماء
افادة الوجود ... العدم ... الامتناع ... ليس (الموجود)

مطلق ان الحادث ... عدم مطلق ... الوجود ... ذاتية ... عدم ... زمانية
زمانه ... الحكماء ... الداخل ... خارجه ... الحكماء ... خارجه
... عدم ... الحكماء ...
الزمان ... الوجود ... الاحساس ...
... العدم ... الواحد ... اللازم
لكون ... اللازم ... الواحد ... (من لم يدر)
الحكماء ... الوجود ... الامكان ... الاستكمال
الذى هو ... الواحد ... العلة والمعلول ... الواحد معلولا (من نسائه)
الاول ... الجسم ... الامكان
هو ... الواحد اللازم ... اللازم ... الوجود واحد
واحد ... الواحد ... الامكان ... الجسم ... الحكيم ... اللازم
اللازم ... قال العلم ... الحكيم ...
... العدم ... الشئ ...
... الحدوث الذاتي ...
الموجود ... العدم ...
... الحكماء ... العدم ...
الموجود ... الحدوث الذاتي ...
... العدم الذاتي ... الحدوث الذاتي ... العدم (لم يكف بدر)
على ... الكلام ... الوجود ...
لو لم ... الوجود ...
... الوجود (قائم بعدم حال بدر)
... الواجب ... الوجود ...

نقيضها ولعلها احد الافادة الوحدة المبهمة ونقيضها الحكم عليها بسعه بها الى انها على كلها امر خارج عنها
فاول ذلك انها الاحكام وبعده الحكم بالعلاقة الوجود او العدم وبعد ذلك بين وجوبها المحال العلاقة
ثم وجود ما مثلها اولست لهم على الوجود وجميع الحالات انما يكون اذا كان المسطور السرمدي المبهم الوجود
فالوجود هو الاصل والواقع والعدم فرع على المبهم الاصل واعتبار الوجود لها
على الوجود وبانها لم يكن المعلوم الملتبس ونقيضها لم يكون متعدد والاشكال غير الحكم كما ليس
نقيضها لم يكون موجوده والاشكال انما لا يحكم عليه احتياج الحكم وكلا الطرفين الوجود
العدم على العلاقة بعض المساوي له وجها آخر ومع ذلك وجود المبهم لما كان حينا واحد وجود العدم
لم يكن وجود العلة فلا يكون ~~اثر من وجه المطلق~~ الا العدم والاثر يكون وجودا واعتبارا
رد عليه مثل ما مر من ان يكون حمل الموضوع وجود العلة انما يقتضي لم لا يكون لم من وجود العلة
الوجود لا لم يكون لم يكن لم يكن العدم فان علة اذا لم يكن لم يكن الوجود كان له العدم
والالزام الواسطة وانه لا معنى للعدم الاصلي الوجود فاذا عدم ليس الوجود بمكان الطرفين سواء
معدوم بها مثل نقيض وجوده وبذلك الطرفين سلب وجوده بها على طريق نقيض المقيد المطلق وجوده
بها على طريق المقصود لكن السلب يكون وبذلك الطرفين آخر المقيد فلا يلزم انتفاء الكل الاطلاق
لم لا يكون العام بالوجود ولا انتفاء بها العدم وبذلك الطرفين كان الامر الى نفسها علاوة العلم
فانه ليس وجود نقيضها لا عدم مثلا واحد وجود الاول ولا يعتبر ما عليه لان كما العلم المساوي ما له مستقلا بالعدم
والآن وجود المعدوم فلا يكون المساوي ما له نقيضا بالعدم ومن وجه وجود المعدوم لا ما هو السلب الوجود
لسلوم الاشتمال العدم وبذلك الحال والالزام حلوه عن ذلك الحال بطريق النقيض مع انه الوجود
عن وجه من معنى السلب السلب والعدم وبذلك الطرفين على انه يكون الطرفين لا الاشتمال عن حلول الامر
النقيض لكن السبب عن بها وبذلك الطرفين خرج كما مر وقد ظهر من هذا الحكم ليس ما هو الامر السالبة
الا امكان الوجود والعدم على وجه الطرفين العدم بحكم الامكان عام الكون بالعدم والعدم نفسها النقيض
ثم والاعلا امر ما ذكره او الاشتمال ما ذكره الشيخ لبس الحكم بحكم العلم هو الحكم وليس لم
عن اطراف الوجود والعدم لكن تحت ذاتها واعتبار نفسها بحيث يجرد عن الوجود الكلي عليها

وجوده بل

نقيض

الحمد لله تكون مستقلة ولو طرف النقيض على الوجه الذي ذكره الشيخ لما فهم ان السلب على كل وجه من البعض
ولهم كان من حيث يتعدد بها لحوادث انفاء الوجود يعدو على سائر الانتفاء الوجود والعدم لكن على مطلق من حيث
الثبوت من حيث المفهوم والمعلوم لا يستلزم من الموضوع مثلا لان هذا السور بعض من هو الاول السلب لازم
على سبيل الاستقامة عنها وبذلك الطرفين فلعدم على سائر الاشياء حتى عن حمل الوجود وجوده لها ولو كان انه الحكم
الوجود ولهم كان وجود السلب يعد بها الوجود على سائر الصفات الذي هو ربط الاشتمال بها كل عليها
فاعده الوجود المشهوره فادل بحسب علم الشيخ لم المفهوم اذ يعلم ليس الشيء ليس الوجود وجوده من حيث
من حيث اعتبار ذاته فقط من يكون مع الصادق بالوجود والواقع وجود ذاته باعتبار ذاته فكل يكون من حيث
ذاته مع هو الوجود الذي ليست من الواقع فاعلم هذا انما الوجه الذي ذكره هو الالفاظ لا يكون الحكم ثم عليها
ومن هذا العلم صحيح اذ العلة الموجبة ليس مع وجوده وبعض كما انه لا يكون يكون عادما لم يكن كل
وجود المفهوم معنى الاصل الوجود مع مصدر الكمال وبعض عن التمام فالوار الثالث عن العلة هو النقيض
الذي هو الامر عدم عدم هو العدم لسلام الوجود الا كذب الشيء بعضه هو الوجود الصادق والواقع الا اذا
الذي ذكره لان سلب السلوب والاعدام صادق على الموجود لما كان الوجود ومع ذلك لم يلزم منه
سلب المعلوم علاوة وجوده من هو الوجه اذ لا يصح لم فرق لكن المعلوم عدم مطلقا ومن وجه وجود علاوة صح لم فرق
لم عدم مطلق ومن وجه على ما مر والوجه الآخر وانما الدار فاذا من جواز ارتفاع المتناقضين بل سلب
الا كما ظن ليس الامر كذا ذكره ثم يكون سلب كلا المتناقضين بها كما قال الشيخ لا كان عين ذاك الموضوع اذ
ليس النقيض هو لنا الاول كما هو لنا الاول الذي لم يكن بعض نقيض هو لنا الثاني الاول ليس كذلك
فكذا انه اذا لم يكن الاول ومن وجه ذات موجود احد وسلب كونه بذلك الطرفين وجود العلم لا يلزم ارتفاع
النقيضين اصلا لا الواقع ولا من حيث انه نفس النقيض وجوده وبذلك الطرفين سلب وجوده بها ثم
آخر وهو لم كان مثلها الحكم لا يلزم منه ارتفاع النقيضين اذ لا حلو الطرفين عنهما كما مر فانه اذا كان الطرفين سلبها
عن الوجود صدق العدم السلب عنها على وجه التفصيل الا الوجود لكن لا احد النقيضين صادق الآخر
كان وما اذ لهذا قال الشيخ ما ذكر من سلب عنها الطرفين النقيض لم يكن الا الا السلب عن كل شيء فاذا كان النقيض
وجود الشيء وبذلك الطرفين سلب وجوده الذي وبذلك الطرفين كان وذلك الوجود سلبا عن ذلك الطرفين فاذا سلب الوجود

النقيض بل

بل لا يصح الاعتبار بالوجود الاول بعد اعتبار الوجود الاول على انه لا يحكم على الوجود بالعدم مطلقا على ما مر لا كما ذكره

مدار ويلاحظ العقل وجود ذاته عن وجوده للاحظ
علاوة المفهوم عن نفسه بعض العدم والواقع
كلام لا ان من جهة اعتبار ذاته من حيث ذاته

عنها صدق العقيص عليها وليس بعض مولنا المهر ويكذا المراسه موجوده مولنا الموسر بما موجود
بل ولنا الموسر بما موجوده بهذا القد صادق ويكذا المراسه دون مصداق بهذا القول الحصلي
الا مساك الى السيد انها ولا دافتها علم يلزم ارتفاع العقيضين لا خلو المراسه عنها لم يخلو المراسه
ثبوت الوجود وبو عدمه والعدم نقيض الوجود باطل الصوابطرك في الموردي وليس نقيض باطل الانساع
كما في العصا بانه يلزم رفع المناقضين وبرفع الوجهين اصلا ادلم يلزم كميرتي لا وجود اولا
ولم يلزم الهم لكم تشير الى ان المراسه كان حاكم الصدق انه موجود ولا انه حكمليس انه موجود فالن
العقل السالم الرين مفاد قولنا ليس الا ثالث وبعدان عدم صادق السه وعنيصا الى
مفاد قولنا هو موجود فيها كلاد السه علم يلزم ارتفاع العقيضين لان المورد لا والوا العصا
وبهما نكتة بحث السه عليها فيه انه منوز لم يخلق الطسوا انما هو يحقق قرديما وسلبها السلب
الا اراد موجود الشيء في نفسه الواقع لوجب وجوده في الواقع ولكنه سلبه عنها الا وجب سلبه مطلقا
الوجود في الا ثالث ومطلق ملكة المرسل انه لا يشاء وعكسه وليس الامر مطلقا لان لعكس الام
اعم واوسع من ملكة المراسه صفة لم ليلعم ومريعم لم ليس ان صدق عليها ولكن المراسلم
ليس عاطر كيف حتى الشيء بالادعاء وراء المقام بان غيرع صدق السلب المذكور الواقع
المراسه بلفظ العقيص لا بلفظ المورد علم لعل اللعم وليعسه العدم او اللا الكم ولا يعم عليه الوجود
او الكم فظهر حال انه ونقيصه لم يكم لبس وانه عم علمه لم يكم الشيء ان صدق عليه لم يكم وجه
ويكذا المراسه وصدق عليه انه موجود في الواقع من العلم وكلا القولين صدق لا حاج
الحمد قال ثم اطلق اسم الحدوث على كل ما الشيء بعد ليس ولم لم يكم بعد بالزمان
كان كل معلول محدثا لانه ولد من الماكس معاه واجب مكشوف غير عن الرح قال ومن
الناس من لا يحمل كل ما آه بل ليس الناس سواء ذهبوا الى ان كل ما له الشيء بعد ليس مطلق يسمى
ما كان او تصور اسم الحادث بما له وجود بعد عدم جار وعن مجامع للوجود من آن او من المراسي
فهو لم يحمل احد فسر الحادث بالمعنى الاعم هو الذي اسبقه عدم جار وعن يا ثالث اسم المبدع
حصر بالا وسطه وبين العلة الاولى رعاه لم كان هو عن العلة الاولى لو سطه علم

فاعلم ولم انكم صدوره عن مادة ولا العدم السابق لسلطه عليه فليس شيء عند ليس مطلق بل عن العقدة
عن العلة الاولى بتوسط وجود آخر الحد الرد لم بكم عن مادة ولعل حوالا العدم رعم الم توسط العلة
الموسط العم ما لم عن كور بعد عدم مطلق وليس الا اولا ولكل ما لعد الم عن العلة الاولى لعمه عن جاب
العدم والامكان والمراد بكذا حين تلك معلول الصانع في وجوده لا مادة حاكم الامكان وعدمه
ثم لو احصل اسم الابداع بما ليس يحوجه الاعلة واحدة واحدة والا بسلك الا سلك الوجود الكان لو
والسه اد لا وجد لم ذكره بعد الا وحاموتر ذلك في التسمية والا سباب الاول يبيع جوهر اولي
مبدع محض الاتباع المحصول بوجوده العلة لا لكن لم ان اعم اصل بوجود الا ابداع لعدم بوقت لا
دار المبدع الحصول لا عن ورد او رعم اسم الابداع الى المبدع الا في اخر وكثيره حيثما لكل له
وجود صوري كمكان اولى المبدعات والثواني في المراد من الوجود الصوري هو الوجود الذي
هو بهذا المعقول دانه لا لتصوره اخرى حيث بعده بهذا اساس بحواهر المفارقة من المواد ونها
من اوان كان ر عن ممتنع على سبق مادة وسعداء كالفلكيات محصن نسبته لا الفاعل
التكون واعلم لم هو اسطا له لما ذهبنا اليه من ان الحكما والا قدمين الى ان الصادرات
كانت فاسدة لان الطبائع الخمسة منحصرة الوجود ولكن الكون والفساد في الفلكيات
على ضرب آخر غير الى غير الاهواء فيها على الصواحد سيمر عند سقط او كونها في كل حركة
الزمان عين فساد ما هو من حركة وصار في كل حركة منه غير لكونها هي من حركة بها الجانس
للزمان حركة الا وانما فيه وجود يوجد وعدم يوجد كلاف العنصريات وجود احد
زمان وعدمها زمان آخر قال وكان الاشهر من هذه الاسماء وهو لم يحمل الكامن يحصل فيه ما
معناه واضح والشيء حصل الانحاد على قسمين الابداع والتكوين وخص الافلاك بما يلد اخذ الحكمة
الابداع وخص التكوين بالعنصريات وبهم من لطف العصم بالابداع للمفارقات والاختراع للفلكيات
والتكوين للعنصريات ولا يكم لم اعم اصلا بالسرمد عاما هو المعلوم الاول قال ونرجح لا بالمكن
سعود لانها الفاعل الذي يعرض له لم يكن في الاوم بما دة لعلة انه كلما على يعرض له الفاعل
كان الوجود جوداد او سعود فالمرجع علاه لو الفاعل من مادة لان ذلك العقل

وكل واحد منهما معلول لمادة سابقة وسواد سابق كما علمت وكذلك الفاعل ربما كان علة بعد ما كان بالقوة
للاستعداد الاول الى الوجود كالاستكمال وعلى هذا ربما كان مدركاً فيكون فاعلاً للحركة وقد يكون الفاعل
الطبيعي هو مبدأ الحركة لكن المراد هنا مطلق المؤثر سواء كان دفعياً او تدريجياً فيكون ولكن عموم العام
الحركات الاربع الواقعة في مقولة الكم والكيف والاين والوضع وجعلوا الكون والفساد حدوث الصورة
الجوهرية والباقي كما ذكرنا انما يعطي بسبب المادة او الجوهرية وقوع الحركة في الصورة المادية قال
تمام الجسم على الطبيعي بعض الحركة ولعلمه ادام وفي وقوع التدريج فيها **قال** وقد يكون الفاعل
فاعلاً بانه فاعل وقد يكون بقوة والمراد بها قبل الحرارة آه قد علمت ان الفاعل قد يكون بالذات
وقد يكون بالعرض فاعلم فيها ان الفاعل بالذات قد يكون بذاته فاعلاً الى المتوسط فاعلاً بالقسر
للمعلول وقد لا يكون بذاته كما ان الاول هو الفاعل القريب كالحرارة للتسخين وغيره فانها بالقرب
موجودة فيه فاعل قبلها لفعل آثارها وكالقوة المحركة للاوتار والاوتار للاعضاء
مثال الفاعل لا بذاته هو الفاعل البعيد سواء كان بعيدة كالصورة النارية الآثار منها بالفعل
بتوسط الحرارة او غير ذلك كالنفس المحركة للاعضاء فانها على بعد قليلاً بتوسط الطبائع العديدة ان
المحرك القريب للاعضاء الاوتار ومحرك الاوتار هي القوة الفاعلة المباشرة ثم كلها وقبلها العقل
الشوق وفوقها الباعث وقبلها التصور للغاية والنفس بها وقبل النفس المحركة من التصرف والوهم
وقبلها لم كاملة المحرك حواليه او المفعل الفاعل بتوسط العقل الفعال رسل الصور المدرك والاجرام
والاسباب لم كاملة المحرك كما مر والتسخين قد يدرك الطبيعي ان اشتداد القوى ونحوها سياق
كان العرض **قال** فصل ومناسبة ما بين العلة الفاعلة ومعلولها بما هو السبب الفاعلية
بالفاعل آه ربما كانت المناسبة بين الفاعل ومعلولها بما هو مثل ان يكون الملابس للاجسام التي
يكون بالمماثلة وقد لا يكون اذ ليس كل ما افاد وجوداً افاد مثل نفسه الى المسبب ربما افاد وجوداً
مثل وجوده بعينه فانه قد كان لم ارادة وجود لا مثل وجوده في المعنى مثال والنار تسود او
لفعل السواد وليس السواد مثل النار ومثال الاول الحرارة لفعل السخونة والسخونة تكون الحرارة
ثم الفاعل الذي يفعل وجوداً كوجوده فقد ربما كان وجوده اقوى واولى والطبع المحرك فقد يقع معلوله

المصدر ر

كالنار ر

ذلك كالحرارة ح ر

او وجود ذلك المعلول قد يتأخر الحكم والمسبب عند الجمهور هو الفعل الاول فقط وليس لهم الجمهور ربما
ولا يصح عند التسخين وتابعيهم في كل وجه الا اذا كان المعاد لبعض الوجود لحصول الشيء المعين ان يكون
فاعلاً الفاعل في بعض وجوه الطبيعي الى الجسم بما هو وجوده ولبعض الجسم بما هو جسم لا انه
يكون الوجود وجوداً خاصاً للجسم جسماً مخصوصاً فيكون المعطي اولاً واولى بما يعطى ويفيده ثم
المعطى المسمى المعلول اللائق يكون الفاعل اجل من ان يوصف بما يفيده وكذلك معطي العلم والقدرة
وكل ما هو كمال الموجود بما هو موجود فانه لا يتحقق اولا بالعلة المفيدة من المعلوم وما لا يكون معطى
المادة هو العقل الفعال والمراد الوجود والجسم فيها شيء واحد ولما حصل اللوح وجوداً على
المفيد لبعض الوجود اولاً الطبيعي الوجود ثم وجوداً بعد عمرو واما اذا لم يكن الفاعل مفيداً للجميع
بل الوجود خاص من الجسم كالحرارة خاصة او بأمر مخصوص او غير طلبي الحكم فيها كما علمه الاسيل
وانها يكون بحسب المقتضي عليها وهو ان الفاعل لما كان فاعلاً حصين كما هو عند الاكثر لان اسماء
الطبيعي او المكمل لم يكن الادراك والمعدات اما على التحقيق فبعض الطبيعي الوجود ولو كان
الفعل اولى واولى ويكون المعلوم بالذات مع ظهور العلل الفاعلية الا انه حيث وجوده يكون الكل عن
المعلوم هذا المعنى لا يكون المعلوم مثل العلة في بعض الوجود وكمال ان يكون اضعف منه والنقص قال
كمال احتمال الوجود او السببية والضعف مطلقاً يكون احتمالاً فاسداً ولا احتمال اما ان اعلم بان
كل علة فاعلة للوجود معلول احتمال والمعمورة الا ما يكون لم يكن من الفاعل وما علم من المعلوم
الوجود فاعلها في التسخين واما اذا كان الفاعل عرضاً وادراكه كما وقع في الطبيعي وعدم
فان الاجسام المذكورة كلها مصورة كما سنعلم **قال** والتقدم بالذات منها يعود الى العلل
اما ان يكون علة المعلول آه الاسباب الفاعلة على تعين الطبائع ربما يكون علة المعلول اسبابه الاولى
ويكون وجودها كالحرارة يكون علة الحرارة وكالنار يكون علة النار ولا ربما يكون علة المعلول الا من
مناسبة لها وكالوجود كالحركة اذا كانت علة للسخونة وكالحرارة اذا كانت علة للحركة والالم
كالتحليل والحركة الاين كالصعود وكالبرودة اذا كانت علة الحركة كالكلام المتصل الهبوط
وكونه وجوده من اسباب كثيرة مناسبة لما ذكرنا **قال** والكلام على العلة والمعلول الا ان الاسباب

لصحيح ر

كما هي حصة ح ر

الوجه الثالث ولو سلم ذلك لكن لا نسلم ان الانقسام الى الطبيعي للعلل والمعلولات الى نوع واحد وخ كالحج
الطبيعي المركب منهما اما انه يعلل الا بالاسد او الاضعف او لا بعلل مما ام يعلل كالصورة بجوهرها علا
نحو لم يطبع اليها والعلة اولى من المعلول العقلي ولم قبل كالحرارة والبرودة ونحوها بعد
لطبع منها ان يكون المعلول وكونه بها العلل العقلي جواهر العلة وذلك معلول المركب منهما
مثل المائية اذا سخن بالنار فان حرارته لا يبلغ حد حرارة النار وكان المعلول في ذلك الطبع مثل
العلة وذلك الموسوم مثل الاسد والاضعف او لا تعليلها اما وتعليلها كالابتداء اذا تسخنت
بالماء الحار فانها قد تقبل مثلا حرارته واما غيره فكالنار اذا حصلت بنارا وبعد و
الطبع النار يحل غيرها كالحطب حطبا لعينها بنارا فكيف المعلول مساويا للعلة وصورة الاو
وظاهر الامر ان تلك الصورة لكونها جوهرا لا يعلل الا زيد الاعلى الاشد والاضعف
وهو الخاص اللازم للنار ثم السخونة المحسوسة اذا المفروض صدور العقل مثل ذلك
الصورة المساوية لصورة الشيء والمادة الصورة العلة والمعلول مساوية في التنوع والاتحاد
ومادة النار ليست احديهما مادة نوع والاخرى مادة نوع آخر كالماء اذا سخن بالنار حال
احتمال المادتين في التنوع فانه يكون المعلول مساويا للعلة واما احتمال كون المعلول اشد من العلة
والمعلول المركب الذي حصل منها والمعلول بعد رجوعها الى الاحكام الاتحاد الطبيعية علة او معلولا
مستوليا على تلك المادة لا تحتاجها اليها من حيث احتمال كلها فاسدة اما انه لم يحصل سواها
ومن لطائف اوضح علم ويحتج لم يحصل منها الشيء الا وضع المادة وانضمامها والمادة سابقة
للامادة والاتحاد او لا حيث لا استعداد او حيث تلك المادة فعلية للاستعداد لا يكون اسنا
للاتحاد او لم يحل الموجب لمجموع العلة والاثر الحاصل منها والمادة فلم يحل ما هو المفروض
بهذه الطبيعة اعني ذلك وظاهر الصيغ اذا ارادوا السناد الا ما على الا اشتمال هذه الاسباب

قال ولم يعلل هذه الطبيعة لا انه ليس اجمالها سابع لنا انه لعله اذا كان المرك
معناه والحكم كحالة من به الشيء كون الوجود للعلة او يحصل عدم ما كان او ملزومه العلل و
المعلولات المنحصر في النوع الطبيعي منها اما علل ومعلولات نحو لطرفان كون الاثر على الاثر

والنار

والنار علة النار لا توجب كون الوجود اولى بالاثر الاخر ولا الوجود اولى بالنار ... بها اولى كالحمد علة
لم لا يجوز ان يكون هذه العلل علل مخصوصة بالطبيعة لا بالوجود ومعلولاتها بالتكرر الحكم على الامر
مفروض عن طبائع الموجودات حال الافادة قال وكل منها الفصل آخر وتنوع من النوع المحصل آخر
بالعلم آخر والعلل والمعلولات التي هي علل ومعلولات تحت الطبيعة الطبع تنوع من المحصل ليس الا في
لم لا يكون المعلول مساويا للعلة في الوجود واما لا يتنوع وحاصل الكلام في ذلك انه لم يجعل في بعض العلل
والمعلولات التي المعلول فيها العقلي طبائع وجهه النوع عنه لم يكون معلولا في وجوده او هو طبيعي الاول او
طبائع اخرى تحالف له بالنوع والجنس وبعض الاول ليس كذلك الا المعلول الا العقلي كونها نوعا واحدا ...
معلولا للعلة ولا العلة علة له في نوعها وذاتها بل المعلول معلول في تحصيله وجوده والعلة علة له
في تحصيلها ووجودها فالسخونة من الفصل الاول يحل لم يكون نوعا العلة والمعلول فيما فيه الحس مثلا مساواة
والوجود اولا الحادث المتولد النوع عنه واما الجسم فانه قد يتفصل مثل الاول كون الحس على الحركة الاحارة
فان طباع هذه الحركة وذاتها بعض لم يكن صورة النفس طبيعة الحرارة وتنوع الحركة يختلف نوع النفس
الحرارة وحسبها ... الا كون هذه النار علة لتلك النار وكون الاثر علة للاثر ولست ... نوعا لها
نارا في نوعها وجنسها علة لنار اخرى للاولى وردا لها وجنسها معلولة للاولى والاولى علة العلة
علة لنفسها والمعلول معلولا لنفسه اذا العلة والمعلول متفقان في الماهية والطبيعة وكذا الحكم الاثر في كونه
علة الاثر ونحوه ولنا منه بداعي ذلك كالعقل العاشر المعلم النسبة للاولى هذه العلل ليست علة للعلة
بالجملة الفاعل المعطي للصورة شيء آخر خارج عن نوع هذه المعلولات واما ما يتبع العقل ... المعلول
يكون من نوع علته وما يكون من غير نوعها العقل تحت ظاهر الكلام فطاهر ذكره من تقسيم الامثلة ومع ذلك
فالاحكام الواحد بحسب التفصيل والعقل لما يتنوع المحصل قال وبها العقل هو مع علته حيث
احدهما انه يكون العلة والمعلول مشتركين في استعدادها كالنار والنار والاثر والاثر آخر نوع العقل الكلي
من العلل والمعلولات وهو الذي يكون المعلول مساويا للعلة في الحد ويكون معلولا لها في وجوده وتحصيله
لا في طباعه ونوعه وبه يتم على ثمانية احدهما انه يكون العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالعلة
الحاصلة من نار اولى كالشمس وثانيهما انه يكونان لكن يكون الاستعداد فيهما مختلفا وذلك كون

لم لا يكون ...

الشمس الفاعل لسخونة الارض او النار اذا تصوّرنا ولم يكن باسرها مركبة في الجو لكن ليس استعداد المادة

في الفلوة والمهم سمعا ولا المادة كلّها من نوع واحد بل ما بعد الفلوة من جهة الحس في ماده المهم من جهة الارض

مثلا ومعلوم انه صنو الشمس بسخن صنو الارض بما يكون سرطان او الكسر من المهم النوعية

عدم احتمالها في الكمال والنقص كما هو عند اتباع المشائين انه لم يكن التسخين مما لمس ولم يكن

ذلك كما كما هو عند اتباع الرواقيين بحار الفاعل في النوع واحتمالها العوارض

المسخنة كالمادة ويؤيد ذلك الحكم الكلي العود الفلكي سيما الشمس الذي يحصل منه الاثار التي هي الاثار

المعظم من احياء المواد او نحو الحوال والتساقط ولم يكن على سبيل الاعداد دون الايجاد لان المادي

الساري على وجه الارض من باب الحمل النوعية قال واما الفاعل الاول فهو ولم يكن الامر كذلك ليس

من استعداد المادة بالوجود من الفاعل الاول مطلق الاستعداد الاعم من التام والناقص وذلك

المعادل ودون المعادل لتحمل الانقسام لهذه الاقسام بحسب فعال الاستعداد المركب من

الفاعل والمنفعل بالذي يكون تاما وان المنفعل اولا فهذا المراد من الاول لانه يكون من طباع

المستعد معادلا حصول او مضادا له عن طبع مستعد له كاستعداد الماء المسخن لقبول البرودة

او لسر من طباع الماء وهو صورة الماء عند التسخين معاد لقبول البرودة بل من معاد به

كان احد الاقسام الاستعداد التام وهناك الاستعداد الناقص كاستعداد الماء لقبول

السخونة في حال التسخين لكونه ومن ذلك الاستعداد التام على اقسام الاول لم يكن من الفاعل المستعد معاوله

معادله فهو لا السخونة وتكون باقية على وجه الاعدام كما في المثال المذكور انفا الثاني

لم يكن منه معادلا له لا تقبله ولكنها ما ستطاع عند حصوله الثالث لم يكن حاليا من الاجزاء المعنى

تعاونه ولا ضد يعاوده فهذه جهات ثلاث وهي في العالم الكائنات واحد ولا يسلم من الاقسام

ففعل لا لاعتبار الشواهد اذ ليس سواد من اقسام التام الا استعداد لا يشارك الفاعل والمنفعل

في استعداد المادة في الحيوان معلومة والاول لم يوجد استعداد المادة بما الساكن على المثال

لانه كما ذكره الشيخ العالم الذي يكون استعداد المنفعل فيه تاما وكان في المادة ضد لما الفعل وكمن

نظرا في نفس يكون من القسم الثاني من اقسام التام الاستعداد قال والفاعل لم يزل الكلام

يمو ان اليقين فيمن لا يرد لكن الاستعداد تاما ما انه المراد من استعداد المادة م

اداه ل

بدل م

ذكرهم اعتبار قسم واحد وهو انه لا يكون مشاركه المادة اصلا اذ احتمال هذا القسم ظاهر در جه

الاعتبار لان في جميع الاقسام بما يكون الفاعل والمنفعل كلاهما من نوع واحد والرابع منها على الامور

المحمودة من المنفعل النوعية لا بمعنى احتمالها بالمعنى الاخر من العوارض بل مادة لا تكون احتمالها ولو بها

لا يمكن انه يكون المنفعل او ملازم له لوازمها لا العلم لوحدة بها واحد لما انه يكون واحد من الكثير

او الواحد مبدأ العدد فلا بد انه يكون المتعدد ذا خواص متغايرة فكل عرض يكون الافراد يحتاج الى

مادة فالنوع الواحد المتعدد الافراد فيجب ان مادة حاملة للسخونة او ارادة فالنوع المعاني

مجمع انه لم يوجد الا عينا واحدا فيكون الفاعل والمنفعل من نوع واحد يجوز كونهما بلا مادة وهو فطعوا كراهيم

الفاعل مادة والمنفعل مجرد الامر كذلك سواء كان المنفعل وحده او مجملا لان بان الفعل حسبما يحتاج الى الموضع

فلا بد انها فيها لا الوضع له المادي ان يكون الفعل مجردة والمنفعل مادية فذلك جائز لو صح انها

لو عاد الكلام في الفرق بين من هو المنفعل بسبب الامكان وعدمه يحتاج للوضع وتحقيق لا الكلمة

المقام قال واذ قد دللنا على هذه الاقسام الى حاصلها حصرها في الورد القسم في قسم

اخر ببيان الحكم في كل واحد من الاقسام بحسب المندرج تحته يكون الفاعل والمنفعل من نوع واحد مع

امكان المساواة بينهما وعدمه هنا الفعل الزيادة في المنفعل اما القسم الاول من الزيادة الا فهذا الباب

هو الذي لا يشترك بينهما في استعداد المادة وقد كان ولهذا الحكم فيه بامكان المساواة وامكان

الاستعداد بل امكان الزيادة وجانب الفعل على انه الفاعل من الحكم العالم المسدد لو استعد وكونها في

تلك الاحوال صورة صورة في حصول احد الامرين او في كليهما لا انه مع المساواة منه وكان الاقرب لعلك العرام محمولة

لصورة فيه انه وكر الاشياء بالمشابه انه ليس فعلا الفاعل بالكون كالطبع او الارادة او الفعل والمعلوم في كل ما تحس

مع حرمة وكل الرابع ومن الا ما بحيث على الجسم وذلك لا يحتمل كونها الرابع او الحلول من حيث الحرارة

لكون حال المنفعل وكل المنفعل العام بها واما الكل الكل حال اذ مع الكلام هو الذي هو الذي يكون في الاستعداد

بانها او سيع من الاقسام اللازم حمله على الحكم لها بحاله لكون المنفعل بمادة والفاعل كالنار اذا

المحال الماء مادام له مادة الماء كالمادة المتداعية الصور الكلية كالحيوان وفي الصور الكلية فيها الاستعداد النار

لا بعدها في معاون من جهة لهم تصورها ما هو الصور بحكم استعدادها النار ولعل ارسال الصورة

بعد الاعتبار واحد ل

معنى ل

مخلص ل

فكر ل

او الزيادة واما المثال الذي ذكره الشيخ في

امكان المساواة م

والاعراض ولذلك كان سائر اللوازم بالنسبة الى المجرد السابع عن الصورة الركابية كصورة العقل و
عن ما يحصل للمادة الاستعداد التام لقبول الصورة المجردة عنها فيحصل ثمة تلك الصورة ومساويها
لها وان لم يكن العامل المستعد والقبول عن الملزوم وتحقق ايضا عن وجود القسم للاستعداد بزيادة وزان المستعد
على العامل والملك الذي ذكره المجردين لارادة انهما طبيعة تحكم ثم لا يباشر الهواء البارد
تحمل الماء بسبب ارادة فاعل مستعد لا يساويه من المادة واستعداده بزيادة برودة الهواء
لعل الهواء ولو برودة الماء من نفس الماء لان البرودة بالفعل عرض عن لازم لها والموضوع
محققا وسبب الحال وبسليم الى ما ذكر السبع مطلق الاختلاف بينهما وجود البرودة واحال الى حال
الفاعل لا الاحال الفاعل بمحل الفاعل ووجود الماء بجميع البرودة الموثرة والطبع الاثم
المردة بالعوه وهذا الموجود وهو ما يقتضيه فيما ترجم الانحطاط الاثية قال وانا القسم به
الثاني الذي يكون استعداد المستعمل له بها هو القسم الاول من الاقسام يجود وهو الذي الكائن الرد
الى امر العامل لا يكون الاستعداد للمستعمل لما الذي القسم لخلط الاقسام واعلم ان المستعد
مع انه يكون مثلا على الطبع لاستعداده قابل بالعقل ولا يكون ذلك محضا لما لا يعلم من عوارض
لا بالفعل كالمادة الاولى للصورة النارية او كالجسم الشفاف لقبول الالوان او كالجسم المستعد للعقل
الطعوم والالكال الخ جعل اقسام التام الاستعداد ما يحكم ثم انه لا تعقل الذي يساوي تكون الفاعل
ولا الذي بزيد على ذلك مطلق الى الاول لما سيعرف وذلك لان بين العقل كالحاصل وله
لا يكون ما هو مساويه وكالحاصل في زيادة وما هو مساويه له لا يكون مساويه عن الزائل
بطل الحكم الحالي ما هو موضع الاول بطلان الحالي ما يوجد للقسم التام الاستعداد كالماء اذا
العقل بما يلزمه وهذا مستعد الفعال بما هو بالطبع الماء بمقدار ما يحصل للمادة فيصار
الاستعداد المستعد بما هو ما كان بالفعل ولا بالحال وذلك ان لا يجعل كون المستعد اذا كان فيه
مانع الفعل لا يساوي فيما الفعل مع الفعل الذي الفاعل لا يكون له يكون عن النار ما دام كونه عن النار
لعلاج النار سخونة بسبب تلك النار ولا عن الماء بالفعل البرودة منه ويكون برودة الا ان
برودة الماء او مثله لان العنصر مع الفاعل السخونة والبرودة حال الماء عن مساويه معادق

جوهرهما ملكا بينهما الاستعداد التام لا العلم في السخونة او البرودة مطلوبه عن المعادق
اوانه بالمعنى لكون القوة الفاعلة للسخونة او البرد موجودة بينهما داخلة في داتهما غير
وليس كذلك حال ما يستعمل عنهما لاشتماله على خارج مصادر لان المعروض لكونه المسخن هو النار الخارج
عنه الطبع مصادره للنارية وكون المبرد هو الماء جوهر اخر للماء عليه صورة مخالفة للثانية الفاعل
الاول كما العلة امر خارج عن جوهر الفاعل لا يستعمل واما الفعل ذلك كالخارج عنه كما سبق وسط
ما هو كالاول يكون محسوسة كالسخونة في النار المسخنة والبرودة في الماء المبرد كاستحالة الطرب ورأى المستعد
فما العلم من الكسر لساوي الفاعل فياده فيها الحاجة سواء سبق عليها الاول انه لا الاتم لم يعلم الفاعل
الطبيعي فيما هو خارج عنه كالنار في التسخين وفي الماء في التبريد لا لعلهما انما هو بالمماسة كالفاعل
السبع انه بعد بطلان بعض المواضع كجنس المزاج وهو عام الا يجوز له بعلة بالمحاذاة فقط او النور
على ملاقاته كما يرد من اضاءة الشمس للعالم من الارض مع بعد السعد المتوسط وهو ان علامة الرمل
هذه المعدة انه لا يحتج انه لم يعرض من الفاعل الطبيعي ويستعمل بسببه وحصول سواء كانت مماسا او غير
كالمحاذاة وجرت النور للسعد وان لم يعرض الا سبيل الى ان كان لا يمس في موضع لم يكن باثر وما اثر
عنه مماسا انما يكون مما ذكر بسبب وحصوله في الحس الاول شعور بسبح اذا لم يكن السبب بين المسخن
المسخن مثلا لا يلاقيه لانه لم يكون بعد حرك المحاذاة والمعدة لكون كل منهما جسما مائلا لطالع
اما الذي يسخن المتوسط مثلا اولا والا ان يكون لما اثر المسخن الى الابعد بعد وصوله الى الاقرب
لكونه ادنى بالعرض الى الفاعل والاقرب كالمطلق ان المتوسط لم يكن مثلا فيها المسخن كان
بينهما متوسطا اقرب وسبيل الكلام الى ذلك اخر حتى الى متوسط الذي مثلا عادما القسم عدم ما
الاتحاد واذا حصل المتوسط الملاقي وحصل التسخين اولا لاجسام الملاقي بتوسط الملاقي وحصل الاثر
ثم طبيعي لا يكون الا بالتماس والملاقاة وبما انه يوزن ذكره السبح والطبيعة واعرض على الاحكام الارض
انما هو اما ما هو ذكره والعقل السابع من المقالة الثانية من علم النفس حيث قال في حواس الرائحة
المنعقرة او الهواء عن اللمس بكيفيته انه ما ليس بينه وبينه فلا لطاهر الكلام فيما على بحث لانه لكون مماثلا
المحسوس بها اولى ما كان صحيحا للسواد في اكثر الاجسام مثل شيء اجسام ودونه ما يكون لم يكون الفعال

من غير ملاقاة فيكون اجسام تفعل بالملاقاة واجسام تفعل لا بالملاقاة وليس يمكنهم ان يقيم احد منهم
على استحالة هذا انما سوى من حركة الشمس فاذا كان هذا غير مستحيل في اول العقل وكانت مع ذلك
عليه بوجه وكان ما ذكروا له التي تنقضه يقول من يقول ان الجسم المضيء والمسخن الملون
الجسم الذي يقابله اذا كان ملاقيا للسطح يقول المعترض بهذا القول انه صورة مثل
من غير ان يفعل في المتوسط شيئا اذ هو غير ملاق له شيء قال الامام هذا ما ذكره
وقد ذكر هذا المولى الفاضل المسمى على المقدمات الحجاج الهادي من قوم الضالة
لا يحول له ذلك فما لم يثبت ان الفعل والانفعال من الاجسام لا يقع على التماس والملاقاة
مع انه لعدم وجود صحة المزاج لا يمكن الزكاة على ان الفعل والانفعال لا يتحققان الا بالملاقاة
والتماس فان لم يكن فمعنى الوقوع امثال هذه المناقشات الظاهرة الفساد ومن الاشكال
ان الشمس تسخن الارض مع ان الاسطح الاجسام المتوسطة لا تكون كذلك الارض ولا الهواء
الاجسام المتوسطة بينها وبين الارض لانها ساخنة فاذا كان كذلك يكون للراطل الذي
مع هذه الاشكال لم يحكم بان الفعل والانفعال لا يتحققان الا بالملاقاة والتماس فلا يكون
لم يرد المراد الموقوف بالفعل والذكاء الى المبادرة الى الاعتراض على مثل السطح مثل
الاشباح والعكس للطبع وليس اما سرد الساعين من الكلام فليس لكان رغم مال الارض
وجود الملاقاة فيه هو حطب النار والنار من الشمس والذي اوجب فيه ذلك هو ان
النار المخصوص ولا ما فيه من وجود حكم على نوع مخصوص من الفعل وعدم وجوده في
نوع آخر وذلك لان نوع الفعل والانفعال يختلف في الموضعين الذي احدهما مثل الشمس
والمسخن والحرارة والبرودة ونحوها والآخر مثل الانارة والاستنارة والاظلال والاستظلال
وسببها ما ذكر للانفعال بالحرارة مثل الكدورة ونحوها ... مثل الكدورة ...
او حال السطح في الملاقاة هو الاشتعال والانفعال الذي يحكم ان لا ينفك عنه الحرارة والاشتعال
فلا بد فيهما من مباشرة الفاعل المحرك للفاعل المحرك ومن هذا الفعل ... العام
... الذي لو وجد من الملاقاة فليس كذلك الفعل الذي هو العدول والمحسوس من هذا العام

لم الموجود بعضها طبيعي مادي وبعضها يتعلق بصورة وبعضها آخر عقلي فالعقل الطبيعي لا بد
الاعم فاعل بان الوجود يفعل بالاستحالة في مادة منفعلة مستحيلة الوجود واما فعل السماوي على
قربه وكذا الانفعال بمجرد الكيفية والوضع اللازم لها ولهم يحكم ان الفاعل والفاعل عن ذلك
وكذا اما الفعل العقلي فلا حاجة فيه الى زمان ولا حركة ولا وضع ومقدار انما المحتاج اليه
نفس الفاعل وهو الفاعل لا من قبل الاول كالتحريك والاحالة مثل التسخين والتبريد والترطيب
والتسويد والتبييض والتنقيص في الانماء والتعديد والتوليد ونحوها وما اشبه ذلك كالانارة
والاضاءة والارادة ووقوع العكوس والاشباح والمحاذيات وحدوث الاشكال كالارتسام
والسلوك والكيفيات ونحوها وما في الفعل الآخر كمطلق الايجاد والابداع والافاضة والاعلام
والهداية ونحوها والفعل والحد والعزم اذا تقرر هذا فمعنى الكل بعد الطبيعي بعد ما
ما علم الوجود عالم متعلق بمادة وجوده او عدمه لانه لم يكن باشارة والملاقاة وذلك
لان الفاعل الطبيعي متميز والمادة كالاجسام ومسبوق فيها كلما الاستواء في الوجود لما
كان معلوم الايجاد والاتحاد معلوم الوجود فكل ما يحتاج في وجوده الى المحتاج والاتحاد لا
ذلك السر على الوجه الذي يحتاج اليه الفاعل اذا كان وجوده معلوما الى المادة كلما احتاج
يكون كذلك ومحالا ... من قبل في الحادث والفاعل بما لا يكون المادة كالصورة المعينة
وكما لا ان ... الكيفيات المحسوسة ما لم يكن المادة المنفعلة فيها ملاقية لها لم تصل
مادة الفاعل ومادة المنفعل واحدة لا تعود ذلك الفاعل جملة فيها طبيعية حرارة الشمس
وحصول النار مثلا حجمها او حجم غير ملاق لها ... حجمه واحد فلم لم يكن لكل مثلا
معنوية الاتحاد بها والعشق والرياضة والانارة ما للزوم مثل ما علمت الاتحاد
في الوجود معنوي ووجوده لا يحل الى ... ذلك معنوي فاعليته محل السر ... على
كرمان وجوده ... هذه الافاعيل الطبيعية لا يمكن ان ينفعل الفاعل للمنفعل وهو المط
واما قول المعترض الشمس تسخن وجه الارض من غير ملاقاة ... الارض المتصلة
كالطين ... ثوب القصار وتسود وجهه من غير ملاقاة فيقول انها لا ... الشمس اولا
للطين

وبالمد الحس الاواحد انما بها هو الاضاءه والاناره وهو امر يحدث دفعه وبه الاجسام العالم
معطله بالمد اهو جسم فعل الا فاعل الروح العلم كه واذا فعلت الحس فعلها صله الاجسام العالم المعطله
لو بسط طها الرياد ثم اذا قبلت السود دفعه وكذلك الضوء بها رمانا العده بعلت طها
لو بسط اعداد النور سخنا وكذلك الاجسام المنفعله وكذا انفعل السحو بجسم الكثيف سواد العد بتخفيف
وتحلل الاجزاء المائيه وتبقيه الاجزاء الارضيه وفي الجسم اللطيف بياضا لو تشفيفه وبعضها
لكثره المائيه والهوائيه فيه واما ما قال بعضهم بادر بالجسم الحار كالنار لا يورث السخونه
الا بالملاقاه لا الى حامل الحراره لا فعل الحراره الا ملاقاه الفاعل اياه لا ان ذلك كلام
او غير لازم من العصا المذكوره ولشغل السحال اذ لا استحاله ولم يبادر جسم من فاعل غير ما
لا يتوسط جسم او ملاقاه له المبحث الثاني في الشيخ ذكر الشيخ في بعض رسائله ان كل فاعل يفعل
في منفعل فانما يفعل بتوسط مثال واقع منه في المنفعل وكذا كل منفعل اذا انفعل يتوسط مثال
من الفاعل فيه ومثل لذلك بامثله منه فقال ان الشمس الباطن انما يفعل في النفس الباطن او ان
تفيض فيها مثالها وهو سكلها والمراد بالمحدد سكس بان يقع صورته فيه مثل يقع تمام
وهو سواد الاجزاء وطاستها قال ولعل الشمس يسخن ويسود من غير ان يكون يسخن ويسود
مثالها لكنا نحن نسخنه على ذلك بان اول الاثار يعلى بان كل اثر حصل في سيار من نور فهو ذلك الاثر حاصل
في النور واما مثاله في الساير لكن لقول الحق بان النور الوارد المنار يكون يتوسط مثال
فيه منه وكذلك حال الشمس فانها انما تفعل وتفعلها النور فيضع مثالها فيه وهو الضوء وكذا
من حصول الضوء فيه السخونه فيستحم المنفعل عنها منفعلا او غير بان يقع فيه مثاله وهو سخونه والسواد
السخونه والسواد وهكذا امر جهه الراي الكلي فلنتح امر صوابه كلامه والحق ان الفاعل اذا كان
فاعلا حصا نفعل بان لا اثر سماه الطبيعه لامر الا كتسا المعده فيه ذلك الفاعل لا بد له
ولم تفيض مثاله فيما يفعل عنه واما الفعل الا وطبيعه اولم يكن فعله مثال الفعل لا بد الاعلم
ان له تاثير الفاعل يحصل لا يكون الا في الوجوه بان يكون اراده الفاعل فيه وهو او وافاد كان
لا بد من العاده في الوجوه منه ولم يكن وجود الفاعل الموثر واكمل وهو المعقول الضعيف والعيض
المفعول ٤ ر

المكس ٤ ر

تغار بها ٤ ر

ال ٤ ر

لم ٤ ر

فاذا كان كذلك وقد علم ان المنبر الوجوه ما صلاوه بالمد او وجه احتلا المهيه فيها الفاعل الى الفعل
المعلوم بهذه مع اتحاد بعما في حسو الوجود تفاوت تفاوت الدرجه الوجود فاعلم البحث الثالث
ان القوم حكموا بان القالب العوه حسابه وان تعقلا انها انما يكون بمشاركة الوضع واحتجوا على ذلك الاتحاد
مقوم بالوجوه بالاشعار في الماده والوجود فيه لا يسكن عن الوضع فيلزم الاستعارة انها لو صحت
وقد اعلم بهذه القاعده بان الجسم لا يمكن ان يوجد جسما او ان الاختصاص يمكن ان يوجد ما لا وضع له
بالعاسل الجسم فسكل نفعه بها بان الامر الروحاني يوجد في الاجسام فيفعل الاجسام عنه من غير
توسط وضع فهاؤكذا البدن يوثر في النفس لمن حماله وجعله بها الاشكال ما اورده بعضهم
والسوال فيه الشيخ عليه واجابه عن الاول بان حاصل ان الاسباب البرئيه عن الماده يوثر في النفس الاجسام
وصورها لا انها يكلها بتوسط العقل او يفعل بتوسطها بخلاف القوه جسمانيه فانها لا يفعل الا
بان يكون الماده متوسط مخصصه لها بفعل مخصوص وعن الثاني بان النفس من الامور الا علاقة
لها مع الماده وتم برهن الامر فانه لا وضع الا ما هو فيه بالوضع بل على انها الا وضع له ولا علاقة لها علاقه
لها مع ذي وضع لا يوثر فيه دون وضع والنفس لم يكن ذات وضع لكن لها علاقه مع البدن ودون
وضع اول النفس الباطن الا ان عند الشيخ وانحاء جوهر مفارق الماده والوجوه عن الاجسام ولا
تعلق لها الا التعلق التدبير والتصرف ومثل هذا التعلق لا يكون الا بوجودها دون وضع ما
الموثر فيه ولم يكن ذا وضع بالماده فلا بد له ان يكون ذا وضع لها الا الماده او الا بالوضع اوان العرض
فاقتضى بان الدرك لا تعلق له الشر تعلقا انفاقيا ان لم تصر منفعلا انفعاله فالتحقيق انه جوهر النفس
ولم كان موجودا بوجود واحد لكن وجدت بها امور كثيره من الوجه فهو بما انها يكون في البدن وبها
منفعلا عنه فهو فيه ولا من جهة انها في الوجود تحقق من جهة من حيث البدن يفعل فعله ويتعلق بالعقل له
ومن حيث كونها اثر اشعار عاما عن الا امور شرع في دعاء الاوضاع فيكون الحكم يصور الكمال في الحس
فاذا امر لا يعد الحكم ادراكه صعب على كثير ما ذكر في العقل فصلاح عن هم وذلك فصل الامر فيه من ساير
قال قال فاعلم ان السارع يسب لحوامر صحتها الحجج مثالا اما ان يحصل المدعا في الماده
فالذي الشيخ من اقسام المسمى الثالث ما يشتمل على المسموع تابع الى من يفعل عن الفاعل وحكم عليه

لا نحكم لانها ساوت الفاعل او زيد عليه فيما حصل فيه من ذلك الفاعل وورد على الاشكال بحال الغرفات
المدابة بالنار والمشبوكات من نحو نيها او من شموس النار حيث تحترق والمدة فيها تحرق دون الثلاث
دون النار فاما عن ان فيها وجود ما عدمه من الاهمية عن حرارة من الناعم لا من الطبع العلاف
الدامة ان الشمس اور من النار من كونها غليظ زجر سطوعها ملاقاة المدة ايام وكم لضوئها
بالمدة عن الزوال وكونها متحدة السطح عن محال الاجسام بحالة لما في النار وكم النار من ورمل
الى جار مادة لوما من اوام هوائية كاسرة ايام حار وثقيلا اما اهون بطبعه بعضها او شيء الطبع من بعض
احد لما هو المشبوك هو كونه غليظا زجاجا وحسا الشبث لشدة لطف الالتصاق فيها ملاقاة الغارو فيها
الاول بان لمقدر بالاعمال للاولان بملاقاة النار ولم يكن التعاقد مدركا بالحس لكن الاول بل
لوجه وحد لمو لم اردنا دون ان العصام الفاعل لوجد اشتداده في الفاعل الضعيف العوه
زيما المفعل فعلا اقوى لطول المدة من الفاعل القوي في مدة قصيرة وما بها ما هو في النار هو ان
هذه النار المحسوسة انما هي مركب من اولا بارد حصو اولا اور ارض منصعدة بتبعيتها الى الطبقات
الا من انها لانحو الانفصال بمخالطها الهوا من خارج على تسلسل التجدد بان تواردت عليها سائله كما
وكما ترد نفصل منها وتجدد ويسلو الواردة عليها هواء ما بارد فيتكسر بورودة كسعه حرارة من ان
سحيم بها ولعمر بان اشتعالها لا صورتها نار لحوم فالنسب عن بها ما اطلق عن بان الشمال النار في
الكعبة ومع ذلك فان النار لو تحرك في الصعود والالتصاق عن المدة طلبا لسوء منها مانع السعيد
زيما من هواء فيها ما تراه محسوسا ليحدد من الصعود الا بحسن لعادة ولذلك فالم يكن بان من عن
محسوسة كثيرة للاوترا لحد محسوس وكذلك ورد لها قدر نبا البنيات القبيبة فيها عدم حسن النار
فان عدم العلم الشر على عدمه ومعاد لم ان النار الى ملاقاة الا بحسن للحفيا دون عنها او لدخل من فعل
عنها لسر عن ذلك علاوة الحس ثم اوم النار على الجزء المتصل فلو كان للعدم كشف عنها الى حيث الطبعي
لم يجمع في الالحسن بامر امر صعدة نحو عدالة قدر محسوس ولها في التاثير ولعلم ان لم يكن واحد وحد منها
محسوسا فلم يجمع النار ان لم يحصل من الا ان المحسوس ايا الغذا الذي ان اولاه مجموع متصل
اتصالا وحدانيا الا انفصالا اجرا جيا على سطح واحد وانها ثقيلة الطبع لا تحرك بعد الانفصال

ع الضو

ع الضوء فكان بانه الملاقاة بين المدة من المشبوك كما واحد لسبيل الانواع تعطا في الملاقاة كالكل
ولذلك فالملاقاة العصيرة النار المحسوسة الى الجسم ملاقاة لها بسطح واحد بان لكن سطحا من سطح ما
كالطباع من الانواع الهوائية البارده فالعكس انها ملاقاة في الا حسن النار كلها تماما بارد ملاقاة
بالاشتراك الملاقاة لكن للانعدام معرفة ممكن صا الملاك ماسور النار لكثرة الا فاعل او سوق بعد او احد شيعاه
فاعل فيه السطح الملاقي عن سيل فيشتد ويقوى الفعل والفرق بين الوجهين باعتبار العدد والا حدها
والمدة في الاول كما هو الا في سائر الانتقالات الطبيعية لما النار ليس فيه العامل الا تحمو نحو النار
او تكره المؤثر اما الصعود او لطول زمان النار من جو رصعت حول واما النار المحصورة في الكبر ان
كانت بزوال دخوله هواء الكم اوحد عسر لها النار المحسوسة اطلا بان ابرام السبكة في الشمس لكونها تحلل بالعم
تماما وهو لول من حيلا النار المحبوسة ومع كونه حادا او سوء صمم النار السعاء الى المحسوسة بالعم لعوها على
احاطة بها كالطباع من الانواع الهوائية لما ارد عليها من جارج لكونها محصورة في الكبر ان فاحات بان
تلك [illegible] النار اعظم تاثيرا لم سائر النيران فيها باسباب المشبوكات عن يوم او اسرع زمانا في النار
من تلك الا مورد وذلك فالمحصا مخاصة عن ان رد الباهواء جارح وهي افيها لعوها على احاطتها بالحال حال الطباع
اولا وثانيا لما هو احتمال حال المدة في المدة على النار والمدة سطح الساكن لكل بها اليه مادة سطح
الاجسام اللطيفة كالنار والهواء اسرع لا حكمها مطلع حرارة مثل ذلك الاسرع الكثيفة وذلك الا الملاقي
واحد بما صعب من الاكو دون الاسد لم يكون شبيه الكسف كثيفا واللطيف لطيفا الا علا احتمالها
المعاد وكره وعلاوة المسهور دون السمو ورشدة الملوح هو اصلا للاهام المدح عدمه عن نفوذ الشعاع
فيها ولو على كال المشبوك انه هو الحرم من لم المشبوك ليس وهو وجها لكونه لهذه سمحا الضعيف الماء الاول
المراليه بان قطع الضوء لانها بان قطع النار لكونه كذلك ولكونه شديد تاثيرا بها او سعة تامة عن النور
من جهة لما عن بان تاثيره فادا اصبح عن ان المؤثر الصعيد علا بان تاثير المؤثر القوى على
مسافة القوى على الصعيف في العدة كان اثرا لها مساويا بين واد اصبح على الاخر وذلك لان اثر
الضعيف الشديد اثر القوى ودون تمام يكون زيادة الزمان على الزمان لا يحتج كونه اصلا بما عمو محسوسة لا ان
المدة التعلل الى المحسوس محل الضعيف لعلوها شي زيادة زمان تشبه المسكة بالمدة على زمان ملاقاة

الشارح عظيما رعاية لكلام الشيخ لا يخلو عن خطأ ما ذكره في الجواب عن النقض بالعقول المدبرة للعناصر او في
لزوم وجوه الادوار [illegible] لم يعلم الى الآن [illegible] الفاعل ليس [illegible] بالعناصر الا انه سمعت [illegible] لنار
ليس بالصحيح على [illegible] ولا تجاوره الى فاعل طرد الحرارة جسم آخر [illegible] كان [illegible] مجاور نهاية [illegible] مهية لمجاور نهاية
ذلك الجسم [illegible] فاعل [illegible] الطبيعة [illegible] اصعاد الالارة [illegible] الدائم
الدائم [illegible] الاجسام [illegible] العوام
الاجسام [illegible] على [illegible] الهواء [illegible] نارا او لوم [illegible] النار موجودة [illegible] المشتعل [illegible] اشتد
[illegible] جسم [illegible] الكرة المشتعل [illegible] الحرارات [illegible]
ليس [illegible] على [illegible] الاجسام [illegible] النار المجاورة [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الفاعل والمنفعل [illegible] استعداد
المادة [illegible] استعداد المادة [illegible] المنفعل [illegible] استعداد [illegible]
صور [illegible] المتعددة [illegible] الفاعل [illegible] اعداد
[illegible] السماوية [illegible] الفاعل [illegible] الاجسام [illegible] الفاعل [illegible] بها
كان [illegible] وجوده [illegible] الطبع
[illegible] العقول [illegible] العقل [illegible] العظيم اقوى واسرع
[illegible] النار [illegible] العقلاء [illegible] العالم
كما في العالم [illegible] المادة [illegible] الصورة
[illegible] المادة [illegible] فاعل [illegible] السماوي
[illegible] المنفعل [illegible] الفاعل [illegible] المجردة
[illegible] والهواء [illegible] الاعداد [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
المحرر عن المقاصد [illegible] قال وهي هي هذا الموضع [illegible]
المنفعل لا يكون [illegible] الفاعل [illegible] استعداد [illegible] المنفعل

النفس استعداد [illegible] الفاعل [illegible] اجاب [illegible] النفس [illegible]
[illegible] العناصر [illegible] بالصانع
[illegible] السطح [illegible] الواحد [illegible]
ما ذكره من الوجه [illegible] المقام [illegible] البسيط [illegible] الاستقصاء الكثير
قال [illegible] الموضع [illegible] الفاعل [illegible] المنفعل اوله
[illegible] استعداد المادة [illegible] الارض [illegible]
[illegible] المنفعل [illegible] استعداد [illegible]
الموضع [illegible] المنفعل [illegible] الفاعل [illegible] استعداد المنفعل [illegible]
[illegible]
[illegible] استعداد [illegible] صورة [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] المادة [illegible] المقام [illegible]
[illegible] الشهود [illegible]
[illegible] الكثرة موجودة بوجه واحد [illegible]
[illegible] هذا الموضع [illegible] صورة [illegible] النار [illegible]
[illegible] النار [illegible] كان المراد [illegible]
كالنار والهواء [illegible] على موضوعها [illegible]
عدم اتحاد [illegible] الكثرة [illegible] واحد [illegible]
[illegible] اتحاد [illegible] الكثرة [illegible] واحد [illegible]
اتحاد الاشياء [illegible] الواقع [illegible] الامرين [illegible]
[illegible] قال [illegible] الموضع [illegible]
[illegible] العلة [illegible]
[illegible] العلة [illegible]

من جهة الوجود وهو على ما هو عليه فلا حاجة الى الاعادة **قال** ثم الفاعل والمبدأ الاول ليس
منفعلا عما تحته كالنوع والنوع ولا او المادة وانما آه من تحتها العلم الاول الذي لا مشاركة فيه
الفاعل والمنفعل من الجنس والموضوع لا في استعداد المادة اما المشاركة فيهما في مطلق الوجود
لا في الحكم من كون الفاعل اولى واقدم في الوجود من المنفعل كما في سائر الاقسام الكائنة
الكائن كونهما مشاركين في المادة لكونهما مشاركين في الطبيعة او تخلصهما منها في كونه
مساويا للمبدأ الفاعل او اشد او انقص بان الفاعل في بعض تلك الاقسام وان
يكن اشد من المنفعل والموضوع المشترك فيهما لكن كان يجب كون الفاعل في جميع تلك الاقسام
عرضيا والمنفعل بحسب اعتبار اصل الوجود بل كونه اولى واقدم منه في الوجود كما ان الشيخ
ساقها واكده فيما بعد ذلك في هذا القسم الذي لا اشتراك فيه بينهما اصلا الا في مطلق الوجود
كان الحكم بان المبدأ الفاعل عرضيا والمنفعل في الوجود اظهر واسبق بان المساواة والوجود
حكم اشد من نوع من الفاعل فيما اذا كان المتشابه والنوع المحوا او اشد منه فيهما الى
والظهور لان وجود المنفعل باستعداد الفاعل والمنفعل اولى واسبق على العدم المستعد وقد
سبق الى هذا الحكم انما هو في الفاعل الحقيقي الذي يعد معدا ومعطيا للوجود بالعكس
بالعدد بالذات الا ان العكس لا بالعدد بالوجوب بالان مثلا لا يحتمل ان يكون اولى بالوجود
من الانعدام ولا بالحركة اولى من السكون وانما قد يكون السكون علة للحركة كما قد يكون الحركة علة
للسكون ثم كلام هذه المسادر كان اولى بالوجود مما هو فاعل بالذات الا انه بالعكس الى
تحركه آخر الوقائع مثلا ونحو ذلك كما في الكتاب **قال** ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف
في الشدة والضعف ولا يقبل الاقل والانقص آه هذا الكلام لظاهره ينافي ما هو التحقيق
ذا الحكماء سابقا من ما صرح في كتبنا وعولنا عليه من ان حقيقة الوجود تختلف بالاولوية والاشد والاضعف
وعن المحققين المشارق اولى من الجوهر المادي ومن الواجب اقوى واشد من الممكن وكذا ما في كلام
بعض المحققين من التشكيك في جهة المقول من الواجب والممكن وان هو اشد واولى واقدم
لعل الوجود في الممكن لكن مراد الشيخ فيها ان الوجود بما هو وجود مطلق عن تخلف من الافراد وهو ايضا

لانا نقول كون بعض الافراد من جهة وجوده يكون اشد من فرد آخر كذلك وهو ما يظهر من كلام الشيخ في مقامات
خواص الكثرة فالمقصود بانه من حيث الجنس والطبيعة لا يقبل الاشتداد ولا التنقص والازدياد
لنفس الماهية بمعنى ان لا يكون الازدياد والنقص ح الكمال لا عن ان يكون لا تكون اشد واشد من ما
كما هو الجاري في ذلك الماهية النوعية لا يكون المراد وتعوله لا يختلف في الشدة والضعف لغيره وجود
لا تكون فرد وجوده اقوى من مطلق الوجود العام البديهي التصوري اشد واشد من وجود آخر كانتم
كون بعض الوجود اولى اشد اولى واشد واضعف والنقص كما ان السواد لا تكون في مفهوم السواد
اشد او اشد من سواد ولا اضعف او انقص منه وان كان بعض السواد وبعض وجوده خاص
اشد او ازيد من سواد آخر او اضعف او انقص منه ولكن يجب ان يعلم ان كل ما هو من طبيعة الوجود
فهو كذلك وهو خاص به اي المتفاوت في السلك بين الافراد بالقياس الى اصل الوجود والهوية
الشخصية اما التفاوت في الوجود او الشدة والضعف او الكمال والنقص فكذلك كما لا يخفى
لبعض افراد الوجود وان الوجود العام مفهوم وبعض افراده او افراده عن الاقسام الاقل والاكثر
والوجود اولى بان يكون صحة في سائر المباحث الركون فيها واحد واما هو بالوجود وان
التفاوت في الوجود كما لا ولا نقصا او شدة وضعفا انما هو بحسب الوجود بالاخلاف في بعض
الاعيان وهذا من خواص الوجود بما هو وبعضها بشيء ليس سواء ذلك لا يخلو الوجود كما هو
وذلك يختلف بالشدة والضعف كما يختلف بالتقدم والتأخر في الوجود وبالاخلاف
لكن الاختلاف الاول لا يكون الا من جهة خصوص بعض الافراد باعتبار الخصوصيات والماهية
النوعية كما هي اعتبارها من مفهوم مطلق الوجود وهو مطلق الطبائع لخصوص ما اذا اعتبر فيها احوال اخر
بعد الصفات والاعتبارات كما في الطول والاشرف للعلة وما هو المعلوم فان اعترف التقدم
والتأخر كان الوجود للعلة مقدما والمعلوم متأخرا او لم اعرف العلية والمعلولية لم المتقدم
العلة والعلل ليس حقيقية الا سواء اعتبر في ذلك او لم يعتبر اصلا كما لا يخفى
الاولى والمتأخر الاول كما دل ان يكون بعض العلة والمعلول بالذات وغيرها باعتبار المفهوم قال
لعدم الشرط ثم المشار اليه لكن علة او لم اعتبر الحدوث والامكان والمعلول لا الا

كان العلة واحدة بها او لوجود واما العلة من جهة وجب ان لا يكون المعلول واحدا فان كان العلة
لكل معلول كما انها واحد الوجود لذاتها كذلك واحد الوجود بالقياس الى جميع المعلولات ولا بد ان
الاول تعالى فكل حكم ذاته واحد بسببه على هذا فان كان والوجود غيره على المعلول خاص او العزة
من المعلولات كانت تلك العلة واحد الوجود بالقياس الى ما هو معلول لها واما المعلول فكيف كان
واما نهو من بعضه حكم وواحد علته والعلة على الاطلاق وجوب لذاتها بالقياس الى المعلول الامكان كان م
والمعلول مطلقا امكان وجوده واما وجوده فليس الا بواسطة العلة قال ولعله يجب ان يعلم المعلول
دائما لا يكون له وجود الا الوجوب في ذاته ومعناه واضح من ان كثرة فيه ولا شك بعد تقريره ان
تريده الصاحب لم العلة والمعلول مع وجوب ان يصح ان كل منهما بالقياس الى الآخر والمتقابل
تماما مضاف كما ان الحق في الوجود ثم لم وجود العلة لذاته عن تعلقه بالمعلول والاضافات معلوله
المعلول لها وجوبه واما وجود المعلول فهو لذاته متعلق بالعلة فكذا العلة لذاتها اعتبار وجود وكونها
معه في المعلول اعتبار وجود آخر وذلك الاعتبار سابق على اعتبار المعية فيها لتقدم الذات على الاضافة
وجود ممن العلة لذاتها قبل وجود العلة والمعلول فيهما واما وجود المعلول وجوده فهو من حيث
كونه العلة علة فيكون مع الوجود ذات العلة ووجوبها ومعها لكونها علة فان ذلك كالعلم المعلوم
اعتبار ذات اعتبار علة بما هو هو والضوء مع الموصوف فكذلك حال المعلول على الوجود حاصل
بان وجود المعلول وجوده يعلق بالشيء قبل التعلق بالعلة حصوله موجوده من علته ومعلوله الانفكاك
ووجود العلة فان علته وجود العلة الموجد فيكون بعض علته بما اذا كان الفاعل فاعلا لما كان اولا
بذاته فلكان العدم بالوجود والوجوب بما كان صح فان ذاته لم يوجد ووجوبها الذي هو بعض ذاته
مبدأ لما سواه لا الوجود على ان الله عليه علة ذاته بذاته علة لما سواه فعلى عروض العلة الاضافة
امر معلوله المتأخر وكونه وجوبا مع المتقدم الآخر واما وجود المعلول سواء كان بعض الاحوال او موجبا
لا لوجود المعلول بوجوده من نفس تلك الاضافة العارضة الذي مع طرفها الآخر من جهة مع انه قاعلم
قال فمن العلل اسد العلة الناقصة الاول بالوجود من المعلول بالوجود فالعلة احق او الحكم لكونها
اقدم من المعلول ولكونها غنية ومع مفتقر اليها ولكونها واحدة بذاتها او لنوع فيه ما هو ممكن النفس

فيكون اولا لما الوجود المعلول ذاتي فيه ولما كانت حقيقة الاشياء على الاطلاق ان يكون لها الوجود المطلق بالوجود
الذي هو منه اعني للوجود المطلق في حقيقة المطلوم المشترك فيما بين الاشياء فيكون اولا ما لحقيقة بشيء منه
فعلى هذا اذا ثبت وجود هو مبدأ المبادي والمعطي لما سواه فحينئذ كان احق الاشياء ان يكون حقا وكان الحق
بذاته وكان سائر الاشياء الحقيقة حقا مطلقا فكان الصدق بوجوده والعلم بذاته على حقا احق فكان على
وذلك لانه احق كما مر في المقالة الاولى واما لم يعرف المتحقق الثابت في العلم المطابق للواقع فكلا الوجوبين
يكون الاول تعالى احق الاشياء وجودا ومعلوما وذا الوجه لكونه العلة اقوى وجودا من المعلول فكلا ما هو اكثر
افادة للوجود فهو اقوى وجودا فلم لم يكون نفس الاشياء وجودا ولم يكون وجوده لم من بعض ما
السبب ملزوماته فالاعتبار بالاعتبار في الاعتبار واعلم انه للفاعل احكاما باعتبار تقسيمات كثيرة منها ما مر كونه
قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وليس الفاعل بالعرض على اقسام الاول ان يكون فعله بالذات ازالة الشيء
غير الشيء وهو الضد الاول لا ان حصوله يرى ان ذلك الضد كالسقمونيا المبرد فان فعله بالذات ازالة
الصفراء فازالة الصفراء حصلت البرودة عقيب الشيء وليس ان يكون الفاعل مزيلا للمانع ان
لم يمنع المانع ضدا كمزيل الدعامة فاتق لم الهادم السقف والثالث ان يكون الشيء فاعلا كثيرة ويحصل ما عنه اعتبار
بعضها يكون فاعلا له بالذات فاذا اجتمع سائر الاعتبارات كان فاعلا بالعرض كما ان الكاتب يبني
او البنا يكتب او الاسود يتحرك والرابع الفاعل الا لعارض اذا سبب الفاعل الطبيعي او الاختيار كالحر
اذا شخ عضوا بعد السبوط فانما عرض له ذلك لان فعله بالذات الى بسط ما فيه لم يبلغ العضو
ساحه ومن هذا العرض حط نوم الارض الثقل الى الكرة لكل منهما حيث تصير وحيث كل
لم يكون المقارن للفاعل لا على سبيل الوجوب بحيث يكون فاعلا كالالة او المادة وبالذات الفاعل على المفارق ع ر
اقسام احدها ما بالطبع وهو الذي يصدر عنه فعل ملائم لذاته عن شعوره وثانيها ما بالقسر وهو الذي يصدر يصدر م
عن طبيعة المقسورة فعل كحركة الحجر الى فوق ومن هذا الفعل بحوزه الماء وبروده الهواء وحرارة
حدية المحاذاة فعل الهيولى ولقب بالكل حصاه وثالثها الفاعل بالجبر وهو الذي يصدر عنه الفعل
من غير اختيار بعد ان يكون من شأنه الاختيار وهذه الثلاثة مشتركة في ان فاعليتها ليست بالاختيار
ورابعها ما يكون بالقصد وهو الذي يصدر عنه الفعل مسبوقا بارادته المطلقة الغرض زائد على ذاته

ودائرة فعله بكونه فعله فيه لا فعل ودركة واحده ومنها الفاعل بالعناية وهو الذي يتبع فعله
علم الفاعل بوجه الخير فيه من غير قصد زائد ومنها الفاعل بالرضا وهو الذي فعله عين علمه بالفعل
بوجه الخير من غير علم زائد وارادة زائدة فيكون ذاته بذاته مبدأ علمه ومعلومه من غير سبق حتى لم اجتمع
عالميه بالاشياء بعينها احاطة وما علم بها وجه الشيء الاخره [illegible] وكونه فاعلها بالاختيار وان
كان الكل منها مضطرا واختياره كما سيعلم ومنها الفاعل بالتسخير وقد يكون
لا بالتسخير ما لا [illegible] الصادر عن النفوس بتوسط الحواس او السايرة او الطبيعة [illegible]
تلك القوى يكون فاعلها بالتسخير مثلا اذا صدر الافعال السايرة من القوة السايرة [illegible] في الحيوان يكون
صدورها [illegible] النفس الحيوانية [illegible] واذا صدر فعل النفس بحواسه الباطنة يكون بسبب القوة
الحواس بالتسخير [illegible] كل ما صدر من قوة عالية بتوسط قوة سافلة معدومة [illegible] العالية يكون فاعله
السافل [illegible] الفرق بين التسخير والقسر بان المقسور من الفاعل معدوم بالقاسر [illegible]
معدوم بالتسخير ومنها التقسيم بالخصوص والعموم [illegible] الفاعل [illegible] فاعل وقد يكون
خاصا وقد يكون مشتركا فالفاعل الخاص ما يفعل شيئا واحدا كالنار المحرقة لواحد والعام ما يفعل
شيئا كثيرا كالنار المحرقة [illegible] الفاعل قد يكون فاعلا للكل [illegible] وقد لا يكون
كذلك [illegible] الفاعل [illegible] العلة [illegible] النوع [illegible] لحلول شخص او
نوع او جنس كلي [illegible] والفاعل الكلي [illegible] يكون اخص [illegible]
ابدا العلاج والصانع للعلاج او الفاعل للسكون ومنها البسيط والمركب فالفاعل البسيط هو
الفاعل الاحد [illegible] او يكون [illegible] من جهة واحده واحق العلل بذلك هو المبدأ الاول [illegible]
ما يكون [illegible] لاحتياج عده امور [illegible] النوع [illegible]
كالموضوع [illegible] القوة [illegible] القوة والفعل فالفاعل بالقوة مثل النار
بالقياس الى ما لم يشتعل فيه [illegible] القوة [illegible] القوة الكاتب المنتهي [illegible] عليها
وقد يكون بعيده كقوة الصبي عليها [illegible] الجنين [illegible] المرء [illegible]
هو [illegible] الصورة [illegible]

بشجر د ر

ما د ر

او د ر

لو ذكره م

الاستحالة تبدل الجوهر والوجود شيء واحد والتبدل في الوضع **قال** فصل في العلل الاول المعدة
والصورية والعائية لما كان الربط الذاتي [illegible] بين العلل بالقياس الى كل معلول اول الفاعل
ادرج في العلل الاول [illegible] احوالها [illegible] على احوالها [illegible] الكلي الى
الوضع على [illegible] الربط الذاتي **قال** هذا اما تعلق عن المبدأ الفاعلي فلنشرح الآن العوارض
المبادي الاولى [illegible] للفاعل [illegible] فلم يكن [illegible] الذي [illegible]
هو المقام [illegible] العقد فلنشرح الآن [illegible] العقد الذي [illegible] وذلك
المبدأ العوارض من المبادي اعني العنصر والصورة والغائية **قال** فاما العنصر فهو الذي
فيه [illegible] العنصر على الاطلاق سواء كان بالقياس [illegible] او لا [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول
[illegible] العنصر الذي [illegible]
ليس [illegible] كالقوة [illegible]
ولا [illegible] الاعدام والقوى والثالث هو الذي [illegible]
ولا [illegible] الا زيادة [illegible]
[illegible] الوضع [illegible]
كان [illegible] والثالث هو الذي [illegible] الاسود
للاسس والرابع هو المستعد [illegible] بالنحت و
هو المستعد [illegible]
صورة [illegible]
العنصر [illegible] والمادة للصورة الطبيعية
الجسم والسادس هو المستعد بالتركيب [illegible]
يكون [illegible] الصورة [illegible]

والعوى د ر

تحركت د ر

بالترياق ح ر

المستعد لها جوهر الحكماء الناطق وكما للطين المعجون المسمى بالدرياق الفاروق او غيرها كما
كثير من المعاجين و الثاني هو المستعد المركب من اسحالة كالحجارة او الخشب للبيت فان ملك الحجارة او المعجون
لم يتحرك عن موضوعه بالكلية العامة مع عدم الاولى فتلك المراد من الصعود والبسائط ما هو بالقوة او ما يتسلسل
الضرورة لم يتصور المستعد لما هو مستعد له لكن وجوده في الموضع الذي يركب منه البيت وكذا الكلام
وعدم احساس المستعد لما هو مستعد له العناصر لما حصل منها من البسائط والمقادير بها
لحس انه الآحاد للعدد اي كالوحدة للعدد مطلقا وكبعض الاعداد الذي يتركب منه والثاني
من هذه الاولى و من اولى البيت مثل الصورة لمادة فيها لعلل اجتماع الآحاد بعد ان الصورة
لعل المواد كان شيئا كالاول للمواد للبيت اذ تحصل العناصر رأسه على لعلل الاجتماع فالمادة فيها
بعض الاولى المرتبة هناك كلها مادة **قال** وقد يحصل من المعد ما لك التسيير وذلك غلط
لكن لشكل العناصر آه معناه واضح واعلم انه لا عند العاملين بالاتحاد العاقل والمعقول
وجه كما مر وعلمك فيما بعد والعلم العلم بالمعد ما علم بالتسيير بالقوة والامكان فالعلم
العلم بالنتيجة **قال** ... الاسباب ... القوة آه لما ذكر الشيخ اتحاد الاسباب
للصورة والامكان واحدا واحدا من غير ادراج لها ... لم يذكر وجه ...
لهذا الانحصار ... القوة اولا ... والمراد من الموجود
بالاحتياج لا بذلك او سواء كان ... واحد او كثير ام قسم المنفرد لا بالاحتياج لا
من العدم لا العقل الاول ما هو مستعد له ... لم يكن امرا ... وجوده
والاول لم يكن ... العقول الحاصلة فيه لم يكن موضوعا الذي يحصل فيه ... الا صورة
اذ لو كان له صورة ... لوجوده لكان وجوده ... اولا ... الا
ما ... لا بالاحتياج لا زيادة ... ام ... سواء كان ...
كيف ... او وضع او جوهر ... ذاته ما هو مستعد سواء كان كما او ...
لم يرج لا الذي ... لا يكون الا اجتماع ... ما يكون التركيب ... الاجتماع
من ... ما يكون التركيب ... وكيف سواء كان ... واحد ...

العامة الراسخة او استحالة كرة ... والبسيط ... واحدا او ...
ثم لا يحصل له هذه الاسباب المستعدة يكون اعتباره بالعناصر للمركب منها ... العناصر
لا العقل ... من الصور والاعراض والعادة تسمية ... من ... الاستحالة
ويكون ... الاسطقس ... المركب ما هو مركب كان
مركبا ... الاسطقس ... المركب للمحلقات والصورة
الموجودة ... بسيطا لا ... المركب
اما ... المحلقات والصورة ... الجسمية
الطبيعة النوعية ... الواحد ... الاسطقس اولا ...
... العلل ... العوام كان
له ... الاسطقس ... بالقوة ولا
سعة بالصورة ... المعقولات الوجود من الصور
كالطبيعة والنوعية والجسمية **قال** ومن ذلك ان الاسباب ... من الاجناس
الفصول ... الاسطقس آه ... الاسطقس ... الموجود المستعد ... مركب
والم المستعد ... موضوعا بالاستعداد والاستعداد
... العناصر ... وجوده ... المستعد ... العناصر ... سعوم
وجوده ... الاجناس ... الفصول
... الاسطقس ... الكلية ...
الاسطقس ... مفهوم الواحد وكذا ...
للموجود ... المبادي ...
لعطوا ... الاجناس والفصول والانواع والاشخاص بعضها ... ربما
والوجود والضعف ... الوجود والقوام ... الاشخاص
... الاشخاص ... الانواع ... الانواع من الاجناس ...

بكرامكنهم الاستحاص بحسب سحتها بها الرين عن وجوابها عند المحصن منشأ الوجود والانواع
بحسب تضيلها المعنونة على الاحساس كل ذلك باعتبار التحليل العقلي ولذلك حكاه بعض الاشخاص
بحوهرية بالجواهر الاولى والانواع بالثانية والاحساس بالثالثة والاشخاص اقدم اوله بالوجود
من الانواع ومن الاحساس لما على ان العالم كلها جواهر وجواهر سيد وحده فى المادة وجودا
الى وجوهم العقلاء وحطوا مالى على الثانى الاولى مستعده للصورة من ابهام لا يمكن نعود بها
الوجود لا بالصورة فلما استعدادها لنيل العناس التي لا ماحل فيها فصار بها العقل على العاس
لا لما سمعت من لزوم الصورة وذلك بعد تقويمها بالصورة التى التقويم ولهم كانت دائما العوين
بالعناس لا لاهام لوحد فيها لزوم الصورة والاحوال وتكل لهام صورة وصم استعداد لشى آخر
قال ولبعد لا العقل فعول لصور العادة من مواضع بها لى قوم التى كان آه ربها
الوجوه من جريان العادة فى مواضع تحكم حتى من بعضها مثل فيهم كان من مجلس رد وقوله ان كان
حالهم حصر ولا فى مواضع اولئك مطلق كان من الامثال كما سبق وكذا في بعض المواضع
التى المكيفة لا موضوع غيره بياء الشى ولا بعد التى فى بعضها حتى كلهم بها خشى و
بها حاصل حصر ولا فى بها كانت الساب او ثانى جواب اما الوجوه فى الاول فهو لم كلام عن وجه
لما وضع لحق المحاور من وكر قاد او وحده فى الموضوع ووجه الاصل لم يحرك فى المكيفة الثى
لم يتغير فى هوا على دلك معول لو فيها بحسب العرف انه كان عنه الذى سيكون على ايها القول
دائما والطول كلامه عن ادراك المكيفة بكونها عدم ربط وامر الباب كما يبين عن الماء والرر
عن لا سرر بخلاف الكلام ماء من يكون عن لاكان وبها لم يكن عالم يكن كما بنا من اعدام المكان
مطلق لو كان عبارة عن بعض الموضوع ووجه المحصل فى الاسباب لم العدم اذا صار شىء من المحصل
كالطول المكيفة والموضوع وذلك كله صار من وجوها لم تحس بكل الحس من الطلاق كلام عن وجودها
والكلام بها دائما لو كان عن الاعلام عالم بهوا وسلم لم تى كان عن بحاثه عالم واما الوجود الكل فيه
السر للثى موضوع كليها انما السبيل لا كراد الاعادة المحصل لا لا يتصور من السم وذلك لا وجاز
لم يكن للصورة واحده موضوعا ما سعد وكما لو كان النار فى الحاصل ما لا يمكن خشى يكون على

ما ضع العوارض لا كما يلى المبدأ العقور م

السرد

متحرك غ

غ كذا وكلما كان كما بنا عنها سيما ما لم تكن للعدم اسم وجود فتيق م

اوساخ او صد او عرو او فالام كلهم من بعضو وحف وكالس وصوو عزه فالاكا قالوا واحدها
بحكم النوعى بخلاف الكتابة فانها لا موضوع لها عن الالسنة والمثل لا موضوع له بحوالان علاوة
ووجه السير قال والموضوع قد يكون مركبا آه كما لم العاقل يكون مركبا ومحصا والعود بالفعل
وما لها او بالموضوع ومركبا وبعد او بسيطا ومركبا كما المادة من الصورة والعاقل الموضوع
قد يكون محضا كالمادة الاولى للصورة وقد يكون مركبا او الموضوع المركب قد يكون مركبا كالكل للاولى
الاولى فانها مادة لكل صورة وضعف لا محصل لها و ابها الشى دون شى الا المعام بالتحصيل الثوانى
لم ما على وان الكل موجود قد يكون مركبا كالعدم امور محصورة مثل العقل بحالة الجزو الطلاق ال
وغير ذلك كالعاقل يكون مركبا كالعدم امور كالساد الحرق لما ساعات الالوان والموضوع القوى يكون
بالذات قد يكون بالوصف وهو امران احدها انه لوجد العاقل مع ضد المعقول كحال المادة
كما فى الماء بمادة للهواء والمادة بالجسم فى الماء لا الماء والثانى لم يوجد العاقل مع وصف
لا يوجد العاقل على محل معها لا كما فى الطب صالح لما لا صالح من حيث هو طب لا من حيث
مرلس والموضوع قد يكون من ما هو الذى لا يوجد على علم على الطعام امر آخر او لم او وجود حالى
او لم يحل الاعضاء للصورة البدل والبعيد لا كون لك الحال وحده ليس بعاقل كالعنصر
الواحد لصورة البدل اولا ولم يكن لم يكن له ركن يكون لازم احوال المستعد بها فلو لك
الصور بمثل الهواء لصورة مخلط او مخلط للصورة العقل والموضوع قد يكون كليا وقد يكون
وثانيا على قياس ما مر فى العاقل الكل والعاقل الجزى وكما قد يكون بسيطا وقد يكون مركبا والبسيط
كالهيولى للجسم والمركب كالعقاقير للترياق والعلم قد يكون بالقوة وقد يكون بالعقل والاول مثل الحلف
للاستعداد لم يستعل بالعقل والقوة قد يكون من جهة بين الكاتب المتغير للكتابة عليها
وقد يكون بعيده كقوة النطف لصورة الانسان والعرق بين كون العاقل والعاقل بالقوة بعيد
كونه بالقوة وكذا بين كونها وبينه وكونها بالفعل حالا يخرج على الذكر قال وكل عنصر
حيث هو عنصر انما له القبول فقط واما حصول آه لما كان من العنصر هو الذى من شانه وحصول الشى
والقوة فيها نحو الامكان والامكان ما هو امكان لا العنصر حصول الشى فلابد للحصول

والوجوه ام الحق وذلك المعنى الوحيد هو الفاعل فلا يمكن ان يكون شي واحد من جهة واحدة
عنصرا او فاعلا فكل ما يتصف بامر زائد فلا بد ان يكون ذا فاعل غير ما هو القابل على ان العوارض
لوازم المهية سيما المهية البسيطة حتى يكون معنى بعضها لما يتصف من اللوازم فالفاعل والقابل
هناك شي واحد فعلى المراد من العنصر الا يحصل المعلول حتى يكون البسيط بها الا مكان قوم
الذي لا يمكن ان يكون فاعلا او اما مطلق الموصوف شي فلذلك لا يساوي كونه فاعلا وقابلا ولذلك
الشيخ في تعليقاته لا يعد من البسيط شي واحد فالمطلق هيهنا شي ادراك لعطا العاقل تارة
نحو المتعدد بانه نحو الموصوف لكن هذا وذلك ينفك في كثير من المواضع فاذا اورد ذلك فاعلم
انه قد يصدر عن بعض الاجسام وكان الصا بعضها لا الاجسام مستقل كالحركة الى الحيث وكم
النار الاقوى فطبع وملازمه المواضع لم الشي المتحرك الا بمعنى على انما هو المتحرك بعينه الحركة
واحده وبها الطبع باسد من في مواضع من كل السعادة وعدم انه لا يجوز ان يكون شي واحد فاعلا فادهم
وقابلا الشي واحد من جهة واحدة غير انه يكون ذا انه يجوز بان يكون شي واحد فاعلا ونحوه قابلا او المراد
من العاصر وقوله وما كان من العاصر والقابل ما يشمل الافلاك وغيرها الا الموالي والجسم الا ان
الركب الفلكي او ما من جسم الا ونحوه مستقل لما يحدث من اداء الزمان قائم على الحركة جسم
قابل الحركة واما الوضعية فكل جسم يصدق عليه انه عنصر بالقياس الى ما يحدث من اداء الحركة
الاجسام لا الممتنع منفصل كان الفاعل والقابل جميعا في خارج عنها ولا يمكن ان يكون الحركة منفصل ر
عين ما هو المتحرك فلابد منها من تركيب من عنصر وصورة واعلم ان الراهين في ذلك كثيرة ها هنا
يكون ر بينها
ما من احدها من العدم والعلل وبانه ان الجسم لو كان متحركا لذاته يمتنع ان لا يكون ساكنا سعى ر
سواء الذاتي او اللازم لها تكررا اللزوم وبانه ان المتحرك المتحرك بذاته كانت الا ... الحركة الجسم بالذات لا
معلول ان الساكن تحت التالي لها والا لم يكن الحركة وكونه ايضا ان كان متحركا لذاته فلا يخلو اما
يكون له مكان او وضع او حالة من مقولة ما يقع الحركة فيها ملائم او لا يكون فعلى الاول لم يكن طالبا
له بكل المكان او ما كان حراه فلا يكون متحركا الى وعلى الثاني اذا كانت الحركة فيها ملائم فاذا وصل
اليه سكن فلا يكون الحركة ذاتية وحاصله ان الحركة لو كانت ذاتية للمتحرك امتنع السكون واللازم باطل

ما يرى وبالوجدان وحاصلها انه لو تحرك الجسم لانه جسم لكان كل جسم متحركا لان الجسمية كما سيجيء مشتركة
لو غير واللازم باطل ولم يكن لكل جسم خصوص ما تحرك به فلكل خصوص المتحرك على ان كل جسم ما
هو جسم قابل للحركة واعترض على الوجوه المذكورة بعد الاول بان الشرائط الجسم متحركا لذاته انما
لا يحرك الى لا سوا الاوان الموصوف ولا يتحقق في حال المكان وفي بعض الحيز والمكان فعلى معين ر
لا يجوز ان يكون الجسم متحركا لذاته وبحركاته وليس ذلك بمانع مما ذكرتموه فلا يلزم في الطبع انما
تعين الحركة بشرط حالة مباينة او زوال حالة ملائمة فيجد اذا وجد الحركة لا حال تجدد الوضع
السوء بتلك الحالة الملائمة والسكون انما يحصل عند الوصول الى الملائم والعلم انه كاف في
ايجابها معلولها سواء على شرط ام بشرط وكذلك الانكار لعوارض كذلك الشرط متقولا دائما
دائما فلا يجوز ان يكون ايضا الجسم لذلك الحركة بشرط حصول حالة منافرة حتى يجد اذا الحركة
بشرط الورث المعدوم وذلك بحالة المنافرة وسقط الحركة عند زوال المانع لا يمكن ان يرجع ذلك
الا ما لي لو كانت الجسمية انما تطلب حالة مخصوصة كان كل جسم كذلك وانما هو يحتاج هذا دليل
يحتاج في تقريره تلك الطرق السالفة في الاستدلال انما الطبع الا انه يلزم عليها صحة الكل جسم عليها ر
مقدار وصورة وجسم انما مقداره فهو الابعاد الثلاثة ولا شك انها مقسم مشترك بين الاجسام
كلها واما الصورة الجسمية فلا ادري اقام الرجال على انها واحدة في الاجسام كلها وذلك لا انها لا يمكن
ان يكون عبارة عن نفس الابعاد لانه الا الابعاد لا انها امر اضافي والجسمية معنى الجوهر فلا يكون
نفس هذه الابعاد لما كانت الصورة عبارة عن جوهر يمتد بها هذه الابعاد وادرك ان
الجسم امر يلزمه هذه الابعاد في الجائز ان يكون مختلفا في الاجسام ولو كانت مشتركة في الكل الامور
المحمولة بحق الابعاد واللازم واحد لم يستلزم الاجسام مشتركة والصورة الجسمية ولكن عن
مشتركة في مادة الجسم ثبت ان الجسمية ليست علة للحركة فلا يجوز ان يكون بل ادانا بالخصوص فالمادة تهب ر
قابل ليست فاعلا كان هو على التحقيق الاول او لزم الاعراض تمام لصاحب المحصل وقد كمال م
تكلم المصنف في التحقيق الاول ثم الاعاده وارادة لمن ما يمكن دفعها فاصول الى هذا الشرح وقد مذكوره م
مر دفعا اعتراض المذكور في كتاب الاسفار مستقصى ارادها فليرجع الى هناك لكن الدليل الاتي

باده انساء وهم الحج الثالث عن اسعاد فيها ما لحس الى الحس وهو انه كلما علم مستعمل الا العقل

لا فاعل غيره فلا يمكن ان يكون فعل محلها ولا مستو او لا مسقطا ما دام العاقل موجودا فاذا وجد — ط ر

الجسم على مقتضى التركيب عن موضع معار له الى اللازم امتناع الكون واجتماع او وجود

عدم صدق الحركة او كونها دعوى اللوازم كلها فالملازمة بينه كالملزوم بين اللازم فالامر بالعكس

لان المستفاد اذا كان محض الفاعل المدح كان حكم به الحكم وليس معه مانع على حكم اذ كلما فالوجود

يكون بعينه الاعلام حكما المقصود بالجسم لو فرض كونه سببا فاعلا للمعدوم بلا فاعل غيره او ملزما له — فاعلا ح ر

فاعل غيره لم يمكن ان يكون موقوفا للمدار فحال الكلام في ذلك العدم مسئلة الاختلاف ثم ان يكون المدار موجودا

اذ كل معدوم لا بد له ان يكون موجودا فحال الكلام [struck through] فعلم منه ان ادام الحكم العاقل والعامل

ام من مستعار منه لا يمكن صدور الاحكام الا فاعلا مستقلا واما اذا كان المقتضى عن الفاعل فحكم الاحوال

فيها لحال الطريق امور خارجة عن المقتضى حيث هو غير شانه الاحكام فقط فلا يبعد ان يتأخر ولا يأتي

عن شرع والفاعل اذا كان مستقلا لا المقتضى الا عن محلهم الزوال مانع علاوة على الفاعل والمواد المحض

المحدود في علاوة على الحركات الا في الاحكام كان السبب غير انه فقط فلا يمكن ذو حوادث ادوار الشرائح

لم يوجد واذا كان فاعلا فقط فلا يمكن التغير واللازم وكلا العكس لكن من لم يكن للشيء الشيء

سعار منه اصحابه الى ان الموجود للعقل والى المتغير الحكم له الزوال [illegible] كونه عن الفاعل المقتضى فزوال ذلك

من جوز كون الصورة جسمية او شرا كونه مجردا عن المادة لعقل [illegible] ومقدما انه للمادة من جهة تعلقه

وهو لا يشبه من زاد في الطنبور نغمة فمال الى الفلك عن كمال لكونه والعادة وحكم بالازم الكلام

الموضع واحد الحدود لو كان لكان الجسم مع انه لا يلزم ان يكون كل جسم كذلك فيكون كرة الاجسام

الجسم ولهذا يمكن كل جسم محركا ولو كان الاخرى الجسم فيكون الامر لهم ان يكون بلا ريب الى ان يكون الا ان

بسبب بلا ريب الجسم ولو كان بلا ريب عاد العقل ولا يسقط الان في ذلك الا وصاف عن لازم خلف

الفلك فيكون بحركة الجزء والعادة اذا ما لازمه للجسم المطلق اما بعرض وسطا او وسطا ما ثم

مع انه يمكن الاوضاع من كونه الجزء فيكون ذلك وله مثل انه يمكن الملازمة الا على الجسم وجه

المادة مادة الا الا ان يكون مادتها بحاله الى سائر المواد وكان مقتضى لذلك الاشكال والمقادير والجسم

حصل الملازمة بين الجسم وتلك الامور فعلم به المقول انه لا يمكن ان يكون لتعقل الاجسام مادة مخصوصة في العالم

لسائر المواد ومن له ان يقتضي ذلك تخصيصها ولا يلزم منه اشتراك الاحكام وذلك انهم آخرون معا [illegible]

مبنا على الغفلة عن احوال المادة وكيفية ارتباط الحس بما يجري مجراه بالعقل بما يجري مجراه الالة

المحل اياه ونحوها كالمحل الكلي والعقل او الخارج ومع وجود الصورة الفلكية كل صورة من

طبعه ح ر — الصور المخصوصة الى المحل الجسمي الى الانواع المحصلة وكذا كل فصل لنوع هو المحصل للجسم الحسي المادي

ما ذكر صورة من المعدودة للمادة [struck through] المخصصة بها الا ان الجسم علة للصورة او الحس علة

للفصل لكن جسم الفلك مقتضى لصورته ولوازم صورته بل الجسم لازم لها مساواة في الصورة

والوجود وكذا في سائر الاحكام النوعية فادل على ان المقتضى لخواص الفلك من الكلام

الفلكية م — الوضع والمقدار ونحوه ونحوها من الصورة الفلكية الجسمية بالفلك وتلك الصورة انما مسلمة

من اللزوم الذي هو لعينها لا لاجل جسمها العقلي لان وجودها المحل من جهة استعداد الفلك

لكونها انواع الوجود وليس اعتبارها للمادة الفلكية الا من جهة عوارضها الاخر المحددة لحادث

لا ينفك عن احادها وكونها اللازمة عن الفاصل الامام [illegible] الجسم الفلكي حدث اولا بسبب اول

والطبع الفلكي ثم وصف لها صورة الفلكية لا لاجل استعداد حاصل قبلها في المادة وهذا

يحق لطلوا واعجب من هذا من جملة الكلام [illegible] الا ان المعلول والالات ثم وسطها

لم ح ر — فادو ودونها على كرم الاذكياء فان هذا جواب من شرح [illegible] ونحوه من [illegible] ذلك اذا كان حاصل

منع اشتراك الجسم في جميع الاحكام مستندا بما رسالها [illegible] الزم [illegible]

فيها ووفق ذلك الشك **قال** لكن المقتضى اذا كان مجردا وكونه آلة العقل انما [illegible]

عن المادة م / فيلزمه ح ر — لانه انه لم يصدر عن الفاعل المجرد بلا سبب غيره او لا والالة هو الالة والالة انه لم يكن [illegible] علم

في غيره او لا والالة هو انه [illegible] المراد بالفاعل [illegible] الا ان يكون عقلا او لا محال

بالتعير ر — اعم انه يكون بالاختيار او بالطبع او بالاتفاق او هو ان هذا المذكور في الاحكام حمل هنا

بالمواد والمقتضى بها وانما الفاصل [illegible] في جواب اورد الشيخ [illegible] ان

[illegible]

عل

ويبين العامل المحمول ١٢

حاصل ٢ ر فائدة بالفعل ليس موضوعا بالاشتراك اللفظي بينه وبين الذي ذكر في رسم الجوهر وبين ما يقابل المحمول
ومن جهة اشتراك بين الصور ليس بمادة ويستفاد من جهة آخر وما منه الذي المتحلل ليس يسلطها فان من
هذه اللفظة هو الاسم الاول اذا الركن من جهة انه اول ما منه يتركب ليس غيرا ومن جهة انه
المادي الداخل في جسم ليس ركنا ودخل كون هذه الاصطلاحات في بعض الاوقات فانهم يطلقون لفظ
الاسطقس على ما للفلك من جهة العادة ولكن بالفعل اذا ذكر الصور بمادة ولم يكن هناك
هناك مادة كل ملك محصورة وتكون الاعداد عن الاوقات تقبل الهيولى الفلكية بصورتها
ليس من جهة ذاتها بل من جهة الاسباب الفعالة الخارجة عن ذاتها كما انها تحدث ذاتها حالة
الصورة وعن الكمال بعد الهيولى الفلكية نوعا وشخصا ليس يحصل لها الكمال
وذاتها واللاكمالات لها حصول ذاته عن سعادة من الصورة وهو يتحقق كما العرفي صاحب
الهيولى عاطل انها تحالف الواقع لا يحدث ذاتها بذاتها وذلك لعدم الحادث لسلك
الصور المحلل الذي بها دلعضول حصول محللة طلبها وذاتها وحده حسب باعتبار
لحصولها باعتبار آخر **قال** واما الصورة فيقول بعد في صورة لكل موجود بالفعل
لان العقل آه قد ذكر للصورة معاني متعددة تق عليها بالاشتراك اللفظي كما راه الجمهور
من اهل المنطق هذه المعاني التي وجدتها كلها يجمعها امر واحد وهو كونها الشي بالفعل
فيمكن ارجاعها الى معنى واحد هو معنى الصورة ويكون الاصطلاحات ايضا راجعة الى امور
ل ر بان يقول الذي به الشي بالفعل اما نحو المقوم المفهوم او نحو الحدوث والحصر والاول
السادس والكمال انما يطلق لقابل امرا بالقوة او لا والكمال هو المقوم الاول وهذا الوجه
تق للمعارف انها صورة بلا مادة ولكن للصورة المنزعة عن المواد يوجد مجردا او
بربح بانزع انما هو في للواحد مع ان صورة الصور لان معنى الوجود هنا امور وانما
وباعتبار الفاعل بالقوة والكمال هو الذي يقابل ما بالقوة هنا بالضرورة يكون
اولا الصناعة ثم فاول الاول ٢ ر ما بالقوة مما لا يفعل فذلك يخرج اما الصناعة والاول هو المقاس والكمال انما هو مطلقا
اولا والاول هو الكمال والكمال لا يتم اما في كمال الاول اولا والاول هو الكمال والكمال هو الاولى

الاول ٢ ر
واما قوله وتكون كلية الكل صورة في الاول معناه انه للامور الكثيرة التي ليس لها صورة جمعية
في الكل بها وحقيقتها انها صورة في الاول ولا يكون لها العقول حول مجاري تشبيها لاعتبار
المعنى للوحدة بالصورة الخارجة التي بها الوحدة [illegible] والصورة قد تكون بالقصد كالحركة
وقد تكون تامة كالتربيع والمدور كالمحيط بالشي القوة الا الفعل التي هي صورة له ولم كان التي
الخارج منها الى بعض القوة فانها الذي قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وقد علم ان القوة هي ان
ولم يبين الحركة هو كمال لما بالقوة من جهة ما يكون بالقوة وكل كمال صورة فالحركة صورة بالقصد لا انها
لبعض ما هو بالقوة فان سلاح الحركة لها اسم مخصوص يعم ما يكون على الحركة وذلك الاسم لما بالفعل
لا ما بالقوة فاذا الحركة صورة خارجية بالقوة وهي لما بالفعل واما الصورة التامة فهي ما ليس لها الا
بالقوة كالكمال وعن تمام الامر الذي لا يستفاد لا ضعف فيها **قال** وقد علمت العلل التي الواحد
منها تكون صورة وغاية ومبدأ فاعلا من وجوه مختلفة آه اعلم ان بين هذه العلل الاربع مناسبات كثيرة
لوجه ٢ ر منها ان كل واحد من الفاعل والغاية سبب للآخر لوجه فالفاعل من وجه سبب الغاية وكيف لا وهو الذي
يحصلها في الخارج والغاية من وجه سبب للفاعل وكيف لا وهي التي تجعل الفاعل فاعلا ولذلك اذا
تعول ٥ قيل لم ترتاض فتقول لاصح واذا قيل لم صح فيقول لانى ارتضيت فالرياضة سبب فاعلي
للصحة والصحة سبب غائي للرياضة فالفاعل على وجه متقدم على الغاية وفي العين لا يكون الغاية على العين
الفاعل فاعلا ومنها ان كل واحد من المادة والصورة سبب للآخر بوجه كما مر ومنها ان
بعض هذه العلل قد يتحد بعض كما يقال انه فاعل الكل بعينه غاية الكل وهو واجب وعلله
اما في السبب والطبيعة التي الواحد تكون صورة وغاية ومبدأ فاعلا لوجوه مختلفة سواء
كان في الاول فاعل الطبيعة او في الصناعة اما في الطبيعة فان الاب مبدأ لتكوين الصورة
السطر ر الآدمية في النطفة وهي صورة الآدمية لانه آدمي ومن ليس انما صلح للصحة والنطفة ان صورة
آدمية وهي الغاية التي يحركها النطفة لكنها من حيث تقوم المادة وتحصل منها نوع الانسان
صورة ومن حيث يصدر تحركها منه فهي فاعل ومن حيث يحركها التي هي غاية واما في الصناعة فان الصانع
غاية عن تحقق المصنوع والصنع عليه وقد يكون ذلك لانه يقصد بها في النفس صورة الخارج في
صورة م

متاخر عن كلية فالناس من بعض صوره البدنية وصورته مستمده الذي من يوسل الى تم الحركات ومبادئها
فانه يعدم صوره النفس وصوره الحركة هو المبدأ الذي يصدر عنه حصول الصورة وزيادة المعلل
عند تمام الحركة لانه لم تحصل بالقوة عند الحركة صوره النفس صدره من جهة تكميل المادة بها وعارضه
من جهة انها الحركة البانية وفاعل من جهة انها لم اسباب الحركة منه وكذا النفس من الصورة الثانية الخارج مبدأ صورته — المبدء الد
والبعض الطبيعي من وجوه العلاج الذي صوره البرء وصوره ما يوقف عليه الى حال مبادي الخارج
من صوره بتكميل المادة البدنية العامل للصحة والمرض ومن ركب مبادي المادة فهو المصحح عاملا
صنفيا فيكون علة صورية باعتبار وهو العلة غايته لا لاسباب الحركة البانية الى مبادئ البعض الطبيعي
فاعل من حيث مبدء الحركة منه وعلة غائية باعتبار وهو من حيث تحصل الفاعل المباشر فاعلا
لا مناقاة من كون الشيء فاعلا بعيدا وعلة غائية وهو كما يوضح **قال** والفاعل الناقص
يحتاج الى حركة والات من يصدر عنه الفعل اذا لا يذهب عليك انه لم الفاعل المعصر الى خارج
سيما الذي لا يفعل لغاية اولا يفعل الشعور واراده لانه لم يكن من ذاته صوره ذلك المعلول لوجه
من الوجوه والا لما احتاج لذاته ثم لا يخلو الفاعل اما لم لا يحتاج من افادة الصورة للمعلول
في البعض الى الة وحركة او يحتاج اليهما والاول هو التام والثاني هو الناقص فالفاعل التام هو — وجه
الذي يكون الصورة الى المعلول من ذاته مستتبعة لوجود تلك الصورة من غير ان يفتقر الى امر خارج عن ذاته — فاجر
معناه واما الفاعل الكامل واعلم انه يوجد الفعل من نفسه الى المادة لا بالات وكون الفاعل
تاما لا يمنع ذلك من الامور التي ترجع الى نقص من المعلول كالامكان وكونه ممكن الوجود ومن
الاسباب لا الى نقص الفاعل فالفاعل التام لا يحتاج من فاعلية الى مادة من المعلول الذي — المادة
وجوده الناقص الى المادة والاستعداد **قال** والشيء لم يكن الامور الطبيعية صورة عند العلل
المعدة للطبيعة كما علم انه الفاعل يحتاج لم يكن عنده صوره المعلول بالاستعداد كالبناء
للفعل عامه تخرج الاشكال من الفاعل الطبيعي لحركة العناصر الى اجتماعها وتكون الاشياء
كما وكيفا كالتشكلات والالوان والطعوم وما يقابلها ونحوها او صورة تنال من بعض الفاعل
لانه فاعل الطالع الذي عدم الشعور وكذلك هاهنا فلان اجتماعات السور البدنية الطالع

الطالع

سيما الناسه ولم يكن شعور اصعفاء ذاتها وهو لم يوجد الصورة ليس فاعله بالاستقلال بل
تتركب القوى المنحرفة للعلل المعدة عليها تلك العلل بفعل الطبائع وبفعل الامور الطبيعية من
المواد والاعراض والاثار بعد الامور الطبيعية صورتها عند المبادي المعدة والشيخ كان يجمع
من العوامل وهو لم صوره بعد الامور عند المبادي العالية من حيث اعطاء الصور وعند الطبيعة فاعل
بالتسخير من حيث ادنى واضعف كما سيعلم بعد عند اثبات الغايات الا الفاعل **قال** واما الغاية
فلاجل تكون الشيء وقد علم مما سلف وقد يكون آه عن الغاية بانها الاجل تكون الشيء والمراد ما لاجله
يكون وجود الشيء الذي هو المعلول فاعل واشار بقوله وقد علم مما سلف الى ما ذكر من الطبيعة
والعقل الكامل من المعاني الاولى والمعقود من بعد المبادي للطبيعة على سبيل المصادرة في الوضع
وقوله وقد يكون الى اخره يعم الغاية بحسب وجود الخارج الذي هو باعتباره قد يكون مبادئ عن
الفعل الذي وذلك في عالم الاكوان ومن كان هو لم الغاية قسمان لا باعتبار بعض الاستكمال والبعض
الفاعل وهو بعينه في غير بعض الفاعل والقسم الثاني يسمى بالشخص لانه الى الشيء في بعض
الفاعل قد يكون من العالم وهو الموضوع بها وقد يكون من غيره وبعد ما ذكر اقسام الاول العامة
الى بعض الفاعل منها كالغاية الحركات الفكرية من الشيء المطلوب من الفكر وهي صورة علمية تحصل
عقيب الفكر واما العامة الى بعض العامل مثل غاية الحركات الاختيارية مثل المادة
عن النفوس بالارادة كمن يتحرك من مكان الى مكان آخر او من مطلوب الى اخر وغاية الحركات الطبيعية التي
منها الطبيعة ولكن لم يسلك الحركة لغاية من كمال للفاعل الطبيعي ليحصل للمادة كالوصول الى الكمال
الصادر عن القوة النباتية فان غايتها حصول الوصول المعادل والزيادة في النمو كالكمال
للجسم الذي هو الموضوع لا الفاعل النمو لان الفعل النباتي لا يزداد ولا ينقص وعند الشيخ ان الغاية الواجبة
من المبادئ لا يشتد ولا يضعف فيصلح الازدياد والانتقاص واما القسم الثالث العامة وهي
التي ليس وجودها في الفاعل ولا في العامل فيما لم يكن يفعل فعلا لاجل رضا فلان ونحو ذلك
شيء خارج عن الفاعل والعامل معا واول من التقسيم الطرفان سلب الحق فالغاية الجسم
وانها لم يكن امرا غاية لاجل الفاعل فاعل لانه غاية الشيء منه وكذلك فالذي الطبيعة انه

والعلل الكلية الجزئية لكل العالم فهو كمال للطبقة الارضية وكذلك الناس وغاية الشوق غاية مطلوبة
المتميز الرئيس التابع وكذا كمال المحرك الاول الارادي [illegible] مطلوب لنفسه المحرك له وكذلك [illegible] فعلا
انما فعلا لانه لم يكن غاية فعله والداعي عليه امرا بعد ولا نفسه [illegible]
او ما يكون [illegible] المحرك [illegible] ولم يكن النوع [illegible] غاية او من حيث الكلام [illegible]
من حيث كونه امرا حاضرا في الفاعل [illegible] المتوسطة [illegible] الكاملة
المرتبة [illegible] الفاعل [illegible] المبادي [illegible] الفعل [illegible]
الاحبار [illegible] الواقع [illegible] الاول [illegible]
فالغاية [illegible] الفاعل [illegible] الطبيعة للطبيعي كما سيجيء لك ان شاء الله

قال فصل في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في الطلبات والفرق بين الغاية وبين الضروري
[illegible] الغاية على سائر العلل والوجه الذي [illegible] مطالب هذا الفصل
[illegible] اثبات الغاية [illegible] العلل [illegible] العلم [illegible] وهو الغاية
[illegible] الطبيعية والارادية [illegible] المطلوب [illegible] لاصحاب العلوم [illegible]
على الوجه الكلي على هذا المطلب [illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] سائر المبادي [illegible] الطبيعي [illegible] على
الكلام [illegible] العلم [illegible] الطبيعي [illegible] الواردة عليها
[illegible] الرد [illegible] والفرق بين الغاية [illegible] وبين الضروري
[illegible] الغاية [illegible] سائر
العلل [illegible] للفاعل [illegible] سائر العلل معلولة
لمعلولها **قال** [illegible] لكل معلول [illegible] حادث
[illegible] مادة وصورة [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] والكون والفساد [illegible]
[illegible] الطبع [illegible] العلل الاربع

اما العلل الفاعلية [illegible] معلول [illegible] العلل المادية والصورية [illegible]
[illegible] العلل
[illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الفلك [illegible]
[illegible] الطلب [illegible]
[illegible] **قال** ثم العلل الاول
[illegible]
[illegible] العلة [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] العلل
[illegible]
[illegible] المعلول [illegible]
[illegible] العلة [illegible]
[illegible] العلة [illegible]
[illegible] الطلب [illegible]
[illegible] **قال** [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الطبيعي [illegible]
[illegible] بالبخت والاتفاق [illegible]
[illegible] النسل [illegible]
[illegible] الشوق [illegible]
[illegible] مقصودة للطبيعة [illegible] النظام [illegible]
نظام [illegible] نظام [illegible]
نظام [illegible] المادة [illegible] مقصودة للطبيعة [illegible]

النشو والنمو بحسب ضرورة المادة وجب أن لا يكون مقصودة للطبيعة وهذا كالمطر الذي يعلم قطعاً أنه
لضرورة المادة وجب أن السحاب إذا تحقق تحلل البخار إلى الجو البارد فلا برد حادث فيه انعقاد مطر
ضرورة فالقول بأنه نفع ومصالح فيطلب أن الأمطار مقصودة لتلك المصالح وليس كذلك بل لضرورة
المادة فإن قيل إن كانت الطبيعة تفعل لغرض فذلك الغرض إن كان لعوض أو لدفع ألم ولو كان لا لغرض
أو مع حصول سببه لا لعوض أو محذور فذلك غير كلي الاتفاقات وأيضاً إن الطبيعة الواحدة تفعل أفعالاً
مختلفة مثل الحرارة فإنها تحلل الشمع وتعقد الملح وتسود وجه القصار وتبيض وجه الثوب جميعه أولى
حكم الخاتف وأيضاً مثل الطبائع وحق أن الطبائع غايات دائماً وإنما غيابها ولكن لا يشك أن يكون
للاتفاق مدخل في كثير من الأمور الطبيعية فالقائلين إلى حصرها وإذا السبب فليس حصولها دائماً
عنه بل بحسب الأرض ولا حصول لسبب محيط بالزبر ربيعة النمو من الأرض أمر دائم أو أكثري التساقط
أيضاً ما يخرج منها الاتفاق إنما استثناء العاقبة نادرة الوقوع ولكن مع علم أن الصور الفعالة المعلم
متميزة ذاتية لكن البالإخ لم لم يكن عارض أو مضر للأمور الوضعية والفعرية لا يكون دائمة ولا أكثرية
كما قيل علم بأن المراد بالغاية المطلقة أن يكون بأن الصور لها دائماً أو أكثرياً والثاني على أن
لفرض الكلام في كون السبل عن المحرابة استمداد المادة عن الأرض ولعل السقوط الواحد أو
فيها حصر من وجه شجرة انبتت وحصل من رسنبلة بشرح السورة سيلة سرو لازم لعود أو الآن
دائماً في تلك الحجة لعود غذائها فكون سبب السيلة وظاهر أن ذلك السعود إنما يكون في الأرض وإما
عن مواضع الطبيعة فلا يكون بتلك الحركات بها ظاهر فكأنها لوجودها مستكن في تحت تخم الأرض إنما
يكون في تلك المعدواه يصلح لكون الزرع أو لا يصلح لكون السعود أو يكون الصالح لها حين ربيع
واحد فإن كان الصالح لها أو ما واحد لم يكن ضرورة ذلك الحجر إلا أو سر الضرورة المادة
بل لا حاصل لها القوة الفاعلة تحرك إلى الصورة دائماً أو في الأكثر وهذا أمر أدنى بالعادة ولو كان
الأول تحلل في الصلوح للعادة فكلا احتمال السبب الأول الأرض بل لأن القوة الموجودة
في الزرع أفادت ذلك الحجر الأرض بتلك الخاصة فإن كانت العادة بتلك الخاصة ظاهر أو من سالم
عليها لزم السم ولو كانت لا لخاصة أو كانت القوة المستكنة في الزرع لذاتها موجبة إلى الفعل

صدور ذلك الفعل عنها دائماً أو أكثرياً وما طلع فإذا لم يكن الغرض الطبيعي موجوداً بحوادثها
مع أن لا ينبت البر ثمراً والزيتون بلحاً إذا اعترض لا كان الطبيعة غايات معلول
أنها مما لم يكن ممنوعة بعوائق أو معارضات من خارج وسيدل على أن الحوادث الاتفاقية وإذا
نادت إلى غايات حادثة كان ذلك لا دائماً ولا أكثرياً بل المعنى يطلق لها أسباباً عارضاً
فتى نادى الأب جهد الحيوان من مرض أو ذبل وما إذا أفادت هذه المرأة من سقط وإذا
كان كذلك فالطبيعة موجبة إلى الخير به لكن إنما أراد حسناً لعارض أو مصور من الطبيعة عاونا
الطبيعة بالصناعة كالعمل الطبي معه إذا أزال العارض أو أشد القوة
ووجب الطبيعة إلى الصحة لخيرو وهذا دليل على المقصود والجواب عما تمسكوا به أولاً أنه
ليس إذا عدم الطبيعة الروية وجب أن يحكم بأن الفعل الصادر عنه غير موجه إلى غاية
فإن الروية لا تجعل الفعل ذا غاية بل تميز فعلاً عن فعل وتعينه للوقوع بكون لكل واحد
من تلك الأفعال غاية مخصوصة ويكون نادر ذلك الفعل إنها أداة لا لسبب أو حرك لوجود ما
عدم احتمال البواعث والدواعي لكان ليصدر من الناس فعل واحد من غير روية ويما
يتوزأنه لا شك في أن الصناعة لها غاية ثم إنها إذا صارت ملكة لم يحتج في استعمالها إلى
الروية بل يصير ما يوجد ذلك مثل الكاتب إذا الحكم قوى وقوف فتبلد وصاحب
وكذلك اعتصام المزلق رجله بما يعصمه ومبادرة اليد إلى العضو للتحكك من غير فكر
ولا روية وأوضح من ذلك القوة السافرة إذا حك عضواً ظاهراً فيما يحرك لم الوسط
الوتر والعضل سور لها في ذلك والجواب عما تمسكوا به ثانياً إن العادة وجه الكائنات
بأنه لعدم لا نهاية لها وطرف الإرادات خارج عن تحرير الطبيعة فأما الإعدام
فليس كون الطبيعة موجبة إلى غاية لم يكون حاصلاً إليها والموت والذبول
كل ذلك لتقصير الطبيعة عن البلوغ إلى الغاية المقصودة وأما إلزام الذبول فإن سببين له
أحدهما الحركة وهو الحرارة والآخر بالوضع وهو الطبيعة وكل منهما غاية فالحرارة
غايتها تحليل الرطوبة فنقوي المادة الميل على النظام فالطبيعة الرد البدل غايتها

حفظ البدن بما يمكن بامداد لبوا مداد والكيفي كل مدد دال على رفع اول المدد الاول

فيكون ذلك الامداد سببا للوضع لنظام الدول فهو اداح حيح لنظام هو فعل الطبيعة ولم

لم يكن فعل الطبيعة البدني وجميع افعال لم يكن حال الصور الطبيعية بحيث لم يكن غاية للطبيعة الرشد

ما لم يكن الامر لم يكن للطبيعة فانها تفعل فعلها الخاص لغاية انما فاعلا فعل عن غاية فعل لا يكون

لغاية لها والمعاد المرض فلم يكن غاية امر بالقياس الى بدن زيد فهو غاية بالقياس

الى نظام الكل واحد على ما عرف في علم السماع اما الارادة فانما لا يصح الا ارادة والى ال

فهي كما لغاية ما دام المادة اذا انفعلت وكذلك الطبيعة تحصل الى الصورة التي استحقها بالاستعداد

الذي فيها ولا تعطلها فيكون فعل الطبيعة لغاية واما الفكر والمطر فجميع على ان السبب مع

في الشمس ولونه فهو سبب آخر لنظام العالم ولا غاية الكرة فالطبيعة على ما هو وان

الحواس غاية فكونها تمام لان هو الالام لم يكن لكل غاية على الغاية بالجسم يكون

مقصوده لم ايها وسائر الاسباب تقصد لها وبالقصد لغاية على انه لم قصد ويهدا

لا انه لم تطلب الخير والنعم ولم يرتب الالام والحواس غاية فان الشيء الحق

المحدود لها غاية وهي احالة المحرق لان مالك جوهرها واما القصد باره وتحلل الذي

عند ذلك الى الوصول الى تلك الغاية في بعض الجواهر لبسيط الحل وفي الاولى لبسيط

العقد فيكون من اللوازم الخارجة واما الغاية الدائمة فهي واحدة بل لعل افعال الطبيعة

المسخرة واحد بالذات لغاية واحدة ولكن هذه الآثار المختلفة مثل الحل والعقد والسواد

والتبييض [illegible] لاجل [illegible] والمنقبات وغاياتها [illegible]

ما ذكره الشيخ في الطبيعيات [illegible] الاتفاق والبحث المورده لا يطلب الغاية

واعلم انه [illegible] عن بعض الدلول وكذا في بعض المواضع كلام عن ما ذكره

في بعض كتبه الحكمية كالشواهد والاشعار قال واما بيان اثر البحث [illegible]

لم [illegible] اراده [illegible] ان المبدأ القريب هو القوة المحركة التي

في عضل العضو والمبدأ الذي يليه هو الاجماع من القوة الشوقية والابعد هو التخيل

او الفكر [illegible] او الرسم المحلا او الفكر السطحي صوريه تحرك القوة الشوقية الى الموه [illegible] الاضطرار بالى

لم يفعل العبث و[illegible] غاية بالقياس الى [illegible] الراجعة شوق [illegible] فلم يكن الغاية [illegible]

القوة الشوقية [illegible] ولم يكن غاية ولا حرا بالقياس الى القوة التي [illegible] الكلام [illegible]

لم [illegible] بعضها ضرورية [illegible] وبعضها غير ضرورية [illegible] غاية لها

[illegible] العقد [illegible] القوة التي [illegible] العضو والعقد هي القوة الشوقية [illegible]

المسكن لاجل حصولها [illegible] الكلام [illegible] غاية [illegible]

القوة المحركة التي في العضل [illegible] انتهت الحركة [illegible] لها غاية [illegible] واما القوة الشوقية

فيكون غاية [illegible] القوة المحركة واما التخيل [illegible] الانسان [illegible] المقام

الموضع الذي [illegible] او [illegible] في المقام [illegible]

سوى [illegible] والذي هو غاية للقوة المحركة [illegible] التخيلات [illegible] غاية

المحركة [illegible] غاية الشوقية اذا [illegible] صورة [illegible]

[illegible] غاية القوة المحركة [illegible] وغاية القوة الشوقية [illegible] ذلك

[illegible] الغاية [illegible] لا [illegible] الا [illegible]

الكون [illegible] الصورة [illegible] والصورة [illegible] المقام [illegible]

غاية القوة المحركة [illegible] غاية للقوة الشوقية [illegible]

[illegible] لا يكون الغاية [illegible] او [illegible] الا [illegible]

[illegible] الذي [illegible] الحركات [illegible] الفكر

[illegible] كان [illegible] قبل القوة [illegible]

[illegible] والشوق [illegible] القوة المحركة [illegible]

[illegible] التخيل [illegible] القوة المحركة

التي في العضلات [illegible] موجوده [illegible] الطبيعية [illegible]

[illegible] الطبائع [illegible]

واما تغاير [illegible]

السهو مادة ولا كانها لا جرم ... عام مخصوص لا يخلو ثم انه الوجه ... عادة القوة السهوية ... وكذا العقل

بالملكة العاقلة ... الا بالعاقلة ... كل ... الذي صدر ... مصادر

الصدق ولم ... فاما اذا حصل العاقلة ولكن يكون المبدأ ... هو المحل ... لا العقل ... ذلك

العقل ... واذا ... المبدأ المحل ... على عامة ... ثم لا يخلو ذلك العقل ...

بالحيث ... يكون مبدأ هو المحل ... او المحل مع ... او ... كالسمع ... او المحل

على ... داعية ... وكذا العقل ... بالعقل الاول ... عند الذي كان

في المحل مع ... او ... والذي كان ... هو المحل مع ... وحلي ...

واذا ... ذلك ... العقل ... عادة ... او ... عادة ... الفعل بالمحل مبدأ

ولكن هو القوة التي ... والذي ... بالملكة ... وحصل الفاعل الذي

المحركة السوقية المحلية ولم يحصل الفاعل الذي للقوة المحركة ... موجودة ... يكون ... عادة

المبادي الموجودة ... حاصلة ولم يحصل ... كان لم يكن مبدأ الموجود ... ما

لم يكن الفاعل ... او ... كل ... مع يحصل ... ذلك المحل

... لم يكن ... العقل ... الحواس ... المحل ... بالمحل ... وعادة ...

... ولا ... الا ... يكل ... السوقية ... الامر ... ثم

ذلك السوق المحلي ... اما عادة ... اما ... كالوارد ...

... الحواس ... المحلية ... الحواس ... الذي

الحكم ... الحواس ... العقل ... عن ... مطلقه ... على ...

... لا ... الحواس ... على العلم

عادة ... كل ... بالعقل ... للطبع ... الشوق ... والعقل قال والاما ...

على ... يكون الفرق بين العادة بالكلية وبين العرف الذي هو ... الفاعل بالوضع والفرق

... العادة ... الفاعل ... العرف لا العادة ... الذي ... ثم

... يكون ... عادة ... عادة ... التي ... حاله

موقوف على ... يكون الفرق بين العادة بالكلية وبين العرف الذي هو ... اقسام العادة

بالوضع ... عند ... اما العادة او عرف ... فاعلم ان العادة العرف ... الماذا ... ولا ...

فالعادة ... العادة الذي يوجب ... الطبع او الارادة ... او الوضع ... بالاكول

لك ... الامر الذي لا ... وجوده ... على ... العادة ... يوجد العادة

... ذلك ... العطش ... الطعام ... الطبع ... او الطبع ... البعض

الاتفاق الاجبارية ... وجوده ... العادة ... لا ... العادة ... مرة

الوجه ... القطع ... ويكون ... الا

لا ... الامر الذي ... على حصول العادة ... الذي العادة ... الروح في

... الوجه ... لاجل الروح ... اقسام ... الوحي

لا ... وكذلك العرف ... الا العادة قال وقد علم ... الا العادة ... آه ...

... المشتقات ... يكون ... الوضع ... كان ...

لا يكون حصولها ... دائما او اكثريا او على سبيل التساوي او على الاقل فان كان على الوجهين

الاولين ... العادة ... الاتفاق ... الدائم ... والاكثر ... الذي

... سببية على حصول ... ذلك القيد ... حصول ... على ... انه

فالفرق بين الدائم والاكثري ... الدائم ... على جميع العقود ... عليها

والاكثري ... على ... الاكثري ... تلك العقود ... الحكم ... لا

يختلف ... الطبع والارادة ... الارادة ... الاحتمال ... وان ... خارج

... الاتفاقي ... او ... العقل ... كالطبع فاذا كان

الاكثري ... الدائم ... الاتفاق ... الاكثري ... ذلك ... الذي

... الاتفاق ... او ... الامور ... بالتساوي العقود

... على الاقل ... اتفاق ... او ...

ذلك ... المعروف ... الاتفاق ... المحلية

فهاذا سعدا دا اماما و بادة طسوه محه لم يحلو اصح راسه وما حمله ملوا لم اسا با احاط
بالكلام لم انشده علم سر لم الكم ثم موجودا بالاعاق مل كان كلها واحيا على الامور الموجوده
بالاعاق انما تكون موجوده بالاعاق اذا احدث بالعاس لا لام لم تعلم اسبابها واما اذا فهما لا
من علم اسبابها لم تكن ثم من الموجودات العاقيا وهاتها او الاضح الاثه وما بها ولم كانت بالعاس
لا لجا بل باسبابها وبالعاس لا لهدا السح العامّ وبالعاس لا علم الله وبالعاس لا لا الكثر
الاسبابا المكسم لم سئل بالاعاق وكل اذا اعتر السلو منه على اكرما بالعاس لا لعاشره لا لحا حال
بالاسبابا الرساقت العاشر لا الكبر بالاعاق ما بالعاس لا علم الله عزوجل او الاسبابا المكسم الس
بالاعاق بل بالوجوه ثم لم الاعاق او النحب انا ثبت على كان من شاء لم تكن سببا مؤديا الى ...
لكن لا داعيا ولا الكثر اما اذا لم تكن مودعا العرم لعل فرا العن مثل مصعود رمعه كسوف الشمس كان
لاتي تعود ربه العن لم كان سببا لكسوف الشمس بل الاعاق ابا تكون متمام سباته لم تؤد الى حلوه
مطلع العامل ما يحرر علم اسبابه وتح لم ريه وبحار لعج لم يحمله عاده كما لو قطع لحارج لا
السوق لا اه يلتى الغريم في الطريق مال وجع العارف لحصول الغريم وجه خوجه لو درى اوكر
الامر لا مصادفه واما فوجع عن العارف وربما دروربما لم سادف فهو بالعاس لا العارف
عن العاق وبالعاس لا عن العارف العاق وبعود الله لم السبب الاعاق وتحرر لم يادر
لا عاره العامه وبحر لعب لا ساد مثل لعب الحلال اذا وقع موجها لا دكانه مثلا ملو على لم
وربما العطم بمكروه عن العاره الدائمه وهو الذي كان ودربما لم سقط بل يخلص من الغريم ويحصل لا
باعصه وكالحجر الهابط اذا شج وربما لم يسقط لا بهبط وربما هبط الزمان وصل لا عاده
فيكون بالعاس الى اسعاد اسباب بالعاس لا العاره الوحيه سببا العاقيا وابا اذا لم يسئل
كان بالعاس لا العاره الدائمه باطلا والاعاق اعم من النحب وكانهم لا يعولون بحسب الاسباب
لا كثر بعد به ويكون معناه اراده من ذا احسار المطلق واما معناه طسوكا لعود الدوشق
محصل الصعود والسحوم والصعود الكشف وعمكا لا يسمى بها الا اذا امسى لا معنا او اراد من على الامور
الالعاقيه يجرى على معنا ما يحصل بين سببين او اسباب وكل مصادفه ماما لم يكن كلا المتصادفين
من كس لا لمه معنا وبما او يكون احدها ساكنا والآخر متحركا الى ما دار كان كلك فان لم يبع الكل
من سابين احدهما طبيعى والآخر ارادى سمى ما يحصل عنه على واحده يكون بالعاس لا الاراده
بعد ما او اثر العقيد فيكون بحلاله ولا يكون بالعاس لا الحرك الطبيعى بحثا ودرى بين ردائه
البحث وسوء التدبير فما سوى البدن من احساس سبيبها الى الامر يؤدى لا عاده موهوم وردائه
البحث هو لم يكن السبب الكثر الا امر غير مؤد لا عاده موهوم لكن وجى صاحب يعود السبب او الكثر الى المحمول
هو الذى يتكرر حصول اسباب على بالاعاق عند حصول الشرم بالعكس وهو بعد على السبب
الاعاق ما يكون عادته لا السبب الدائم اوا لا الكثر ما دفع من الافق بين على اعلم من وجود الاعاق
وعدمه وطاهر لم ذلك الاصطلاح ليس من الطلاق لفظ الاعاق ولا من الاصطلاح والامر عن الاول
ما لم يكن الاصطلاح اما وقع وانما السبب مخدر لم يكن عادته لا السبب اى السامر اوا اقليا الى الامر الا
معهم جوره ولعهم منه والدين لما نقيض لم يتمسكوا به ولم السبب لا لم يستكمل وزال الكثر سببه
ووجه لم يكن مستقلا بالاول ثم يكون حصول المعلول منه دائما لما من احساع تخلف المعلول عن العله
التامه ولم يكن مستقلا بالتاثير بلا رجحان امر آخر فيكون المؤثر ودلك المعلول كل المجموع فهو وجه
لا يكون سببا اتفاقيا لان السبب الاتفاقى لو كان سببا لم يكن يحكم التام ولى ذلك الشرط الصلاه
لم كان سببا مستقلا كان واجب التادية لا المعلول فلم لم يكن مستقلا فهو يحكم النادر الموجود المحكم
عنهم في الطبيعيات بهذا اذا وجدنا الحوادث سببا معلوما اسمى لم يذكر لها وبطلت لها علل مجهول
البحث والاعاق ما لم يكن سر اذا اعثر على كرم من اهل العناده ما اه البحث السعيد لطوبى
ادراك رجل جاء الكرم فهو انا البحث الشقى لطم ولسى الامر ذلك ما كان يحصل لا الوقتين بخلاه
وهو لعل لم ملا ما لما جح الى السوق يسعد لا وكانه دار عن ما له فظفر بحما العاقا ولسى الامر كذلك
بل كان توجه لا ما كان عن عزمه ولا حس لصرما بداره ولسى المعامل لم يعول الى كانت العاده
عن هذه العاده حق لا يكون جرح لا السوق سببا لحصما الظفر بالغريم لانا نقول لحدوث لم يكون
لعلل واحده ما شئى بل اكثر الاتفاق كذلك لكن يحصل لم يجعل المستقل لذلك العقل احد ذلك
الكنا عاره فيعطل الآخر لوضوله ويقبل الامر لان صالح لان يحمل عارة اليس لما كان هو الكا

بتمام الوجوه فما كان وجوده الا عن علة او تقول لمعنى الاتفاق لم يجتمع الا وجميع اوليا
لم الاسباب منها البسيط ومنها المركب والبسيط معلولها معها دائما والا لكان لا بد معها من شرط آخر
فيكون العلة ذلك المجموع فيكون مركبا لا بسيطا وقد فرض بسيطا هف واما المركب فان كان اجتماع
اجزائها دائما كان حصول المعلول دائما وان كان اكثريا كان حصوله اكثريا وكذلك القول في المساوي والاقلي
ما حصلنا احوال المعلولات في الدوام والاكثرية والمساوية والاقلية الا لاجل احوال العلل وذلك ما دام
عرفت ذلك فحصول المعلول كان كل ما لا بد منه في حصول العلة موجودا فيجب الحكم بالعلة التامة ولكن
لما كان المحصل الوجود مساويا واحدا وجب ان يصادف الاتفاق لاجتماع واما سائر الامور المعتبرة في ... عادة
زوال المانع ونحو الرباط وحصول القابل ثم لو كان انعدام سائر القيود مع حصول تلك الاولى
دائما قبل عدم صدور المعلول من العلة دائم ولو كان الانعدام اكثريا وكذلك في المساوي والاقلي
فان قيل ذلك الاجتماع ان كان واجبا كان المعلول دائم الوجود وان كان ممكنا فلا بد له من سبب
الى الواجب فيدوم بدوام الواجب فيدوم المعلول بدوامه فيعود الى مصادمات الاسباب
الدورية والفصلات الكواكب ... لم يخل حال الاجتماع والافتراق ... اصلا فاتها في سائر
الحوادث واما الحكم المذكورة في الطبيعيات فجوابه ان العادة قد يراد بها ما ينتهي اليه الاكثر
كما قد يراد بها ما يكون مقصودا من الاسباب الا انه ... عادة المولى ... الاكثر
واما قوله العادة لا تنصرف بالوضع فهو ... الاثر الى الوضع ويحصل بحصول البعض اكثريا
وبعضها اقليا فان الشيء بتمام الوجوه الخارج اليه يجري في الاكثر وعن الشيء لا يطرد في
الاكثر ما دام كان احصلا لحصلها حاصلا بحكم الاكثرية والاقلية فكذلك يكون لم يحصل ... الحكم
كون العادة او عن العادة ... الا العادة ونحو ... فيها ودفع الشكوك ...
الموردة فيها واما بسط الكلام وتحقيق هذا المرام لان الانسب بهذه المسائل الكونية احوال
مبادئ الوجود بما هو موجود لهذا ورد الموضع من العلم الالهي دون الطبيعيات والراد
الشيخ فيها كما ذكرها على سبيل المصادرة والمبادئ دون ان يكون بينه مسئلة فيها وكم لما ان
رجوع الحال الى ... في بيان ... علم ... علم ... كان او عرة ... والحجة الدالة

مذكور امثالك على سبيل الوضع والتسليم لهذا الربع الى الآن والخراب المواضع من بحرها الكثير وقوعه
بالفعل كما هو عادة سائر كتب الحكماء المشحونة بالاسفار وهو ارفع محلّة اعلى من الالهيات بقسميها العلمية
الالهي وفن المعارف **قال** وما علم انه وجه صادر الشرور الطبيعية من القسم الكائن من
الاقسام ... لما كان يحث عن الغاية الرحمن الجود ذلك قوله هذا الكلام اعراض متعلق بمسئلة الخير
الشرور ومن ... النفس ليكون اشارة الى كيفية وقوع الشر في هذا العالم ودفع شبهة المسوية العالمين بان
الكل لا يجوز لم يكن ... الا الشر بل لا بد لوجود الشرور الواقعة في هذا العالم ~~دفع~~
~~المسوية العالمين~~ ... من هذا الآن من جهة لا مبدأ للخيرات فعالوا بان لهما اساس و حاصل
ما سيأتي في دفع مذهبهم وحل شبهتهم ان الشر ... عدم للنسبة لمبدأ واما الشرور الاعدام
كوجود المضادات والموانع والقواطع للاشياء كالسموم والافعال الذميمة كالزنا والسرقة
ونحوها والاخلاق الردية كالجهل المركب والحسد والبغض و... فانما هي امور وجودية
تابعة لحركات على سبيل اللزوم كلوازم الماهيات الحقيقية التي لحقت تلك الماهيات على
وجوه تلك الحركات العظيمة لاستلزامها الشرور فعللها في الاساس العالم ... الكثير الحاكم
العلل وذلك عن ... في ... العموم من صدر المبدأ الواحد
صدور من المحض الذي لا يلزمه شر اصلا كوجود المفارقات والفلكيات ... والشيخ
لما ذكر جهد التحرز عن الشك ... الامور الضرورية التي لزم العالم الدائم ...
لعلها دائمة ... ووكلها ... العلل وادراك ... للتوضيح وعند ... الوجود
مبادئ الشرور التي ... الى ... لبعض حركات ... بالوضع ... القسم الكائن ... قسم الاقسام
فنبه على ذلك بكونه المعلم العاطف ... المقام ... مسائل ... مسئلة
... الشرور ... الاصل والعرض كما ذكره ... المعلم
اشتغالا علم ثم عاد الى ما كان فيه **قال** والتعجب عن الشك المورد ... الاشخاص
الكائنات ... ان بعضها ... الشك المورد ... الدائم
والعلل ... العالية ... لا عدم ... اجزاء الزمان ... ان ...

لما داهو وان كان سائر المتناهي لا الى نهاية ليس من لغاية واسد عن عرضه اما المقام الاول في ان العلل
المتناهية الركن مطلوب لذاته لما بما مطلوب بما علل تامة لا نهاية لها فما لم يكن ههنا شيء مطلوب لذاته
وما لم لا يكون لكل ما كان فيما يكون مطلوبا لذاته عند العقل السليم ولم يكن شيء مطلوبا
لذاته طلب ذلك على تامه فعند ذلك يكون السير في العلل التامة في العلل التامة والغائية
اما المقام الثاني فهو انه بناء على الحركة الفلكية من شأنه فما لم يتحقق لا غاية لها او يتحقق على انها
منتهية وكلا الوجهين على النقيض مما نحن فيه وكذلك الفواعل الجواد والكاسة الى سعة وكذلك
الفواعل في سائر الحوادث عن الغايات والاسباب من الحوادث في ذلك الاسباب الى غير النهاية
والدورة ان ليس الغاية الذاتية المطلوبة للعالم الجسماني تحصيل بعضها وعدم ما يشاكله
لوجه من اوجه بانه جسم فقط او هو ليس بانه جسم الا ان فقط والا لم يوجد شخص من الجنس النوعي
الغاية الذاتية لم يوجد الجسم النوعي وهو اذا تام فان الحكم لم يوجد الشخص الواحد مما يحتاج الى
الى الاشخاص ولا الى التوالد وما سبيل ذلك لانه يوجد منها اشخاص وذلك كالشمس والقمر
لم يكن بقاء الشخص الواحد كالحركات والعلل السببية تحتاج الى الاشخاص المتعاقبة
لم يكن الكثرة مطلوبة بالذات بل من حيث التكثر الذي لا يمكن حصول الامر وذلك يكون الا بعد الا
عام عن صدر ولم يوجد لم لا يكون الاشخاص غاية ذاتية بل لكل الجنس واحد عن نوع كالشخص
من حيث ان غاية الشخص بعد شخص الى الاشياء بعد الاشياء ما لم يوجد في الثاني وفي الثالث
ذاتي على جمع الغاية ذاتي الشيء واحد بل الامور كثيرة والشيء الواحد لا يكون الا غاية ذاتية
ومكن اذا او هنا السابق في الثاني فانما ارادها الغاية الذاتية في الوجود فيها ايضا
غاية الطبيعة المدبرة للعالم واما غاية الطبيعة الجزئية في الشخص المعين غير الغاية وذلك الشخص والنفس
سورة ذلك اما الحركة الفلكية الاولى فالمقصود منها كما سيوضح في الثاني المختص الحكمة
الى المعلول ذلك غير واحد ولكن لا تكون الا شيئا الا وهي الحركة الا وهي السماوية
عن صدر واما المقصد الثاني يحتمل ان يعلم ان المراد من قولنا العلة الغائية منتهية انه لا يحوز ان
يكون لها علة واحدة او علة واحدة غاية بعد غاية الى غير النهاية فما لم يكن الكل في الكثرة

علم ما ذكره ذلك جارو ومنها الكلام قياس غاية معه والشخص من ذلك القياس غاية وذلك
الغاية هذه الا ما اتصل وذكرناه هذا زبدة ما ذكره الشيخ وما في ذلك العاطل ونوائد كلامه ومحاله تحتاج
الى تبيين قال واما الشك الذي يشبه ان يعلم ان العلة الغائية لو عرض شيئا ولو عرض مع هو او قرن
بين الشيء والمحمول لم كان الشيء لا يكون الا موجودا فهذه الشكوك السالفة الاخيرة الرسالة على ان
العلة الغائية لو كانت موجودة لم لم يكن شيء واحد منها على العلة انها مكون معلول الشيء
على العلة علة وعلى ما كان على العلة الغائية وهو ان العلة الغائية انما هي ماهية ولما وجود
مع علم الوجوب بين الماهية والشيئية وبين الوجود والهوية ولم يسلك احد طريق الاولى على
من الكلام هذه العاطلة تقديم لم المواد عن الوجود كالعلة الغائية الشيئية المعروفة
وكل علة من واحد الوجود لماهيته وجود فالعلة انما هي وجود فيه على الكثير سائر العلل
علل ما العلة في وجود معلول الوجوب سائر العلل علل فيكون العلة الغائية في وجوده كيف له
لمعلول الغير شيئية ولكن لا مطلقا فان تلك الشيئية ما الحكم منصوره معلوم لا يكون علم
للشيء قال الامام الرازي في بعض تصانيفه لم هذا البعض لم لا يكون لا فيما الطبيعة غاية الا انه ليس
لما الصور ولا ادراك وذلك ما نص به الشيخ وسائر الحكماء حيث ذهبوا الى انه ما يفعل الطبيعي
اولى الا ولها علة غاية ذاتية ولم لا عن الوجهين احدهما ما ذكره المحقق الطوسي في شرح
الاشارات وهو الزام لم الطبائع شعور او لو كان ضعيفا والثاني ان الطبائع بحسبانه عن
سمكم عن مبادي لها شعور او عقل وهي كالمسخرة الملائكة المبادي وسببها الى تلك المبادي كالقوة
المحركة التي في العضو لما الى القوة المحركة كما في الاختيار في العالم كله واحدة حيوانية الا ان
الحيوة في بعضها كامنة مستورة وفي بعضها كالحيوانات المركبة ظاهرة جلية وتحقيق هذا المطلب يحتاج
الى بسط الكلام ليس ههنا موضع بيانه فان العلة الغائية بماهيتها وشيئيتها علة لعلية سائر
العلل واما بوجودها فان كانت الغاية امورا حادثة بعدها الحركات في وجودها معلولة لسائر العلل والى
الحكم كذلك الحكم في سائر العلل علل الوجود لما هي علة لما هو هو او شيئية فعند علم العلة الغائية
انما هي بها علة لسائر العلل واما كونها معلولة في وجودها فذلك ليس في هذه الحيثية لم كانت حادثة

كانت معلولة في وجودها لسائر العلل والا فلا دائم عليها لسائر العلل اعني لوازمها وانما معلولتها
عليه لها انما هي لاجل وجودها قال واعلم ان الشي يكون معلولا في شيئيته ويكون في وجوده
لا معلولا لشي كما ذكر ان الشي قد يكون في شيئيته علة وقد يكون في وجوده علة كما كالعلة الغائية
واما كسائر العلل اذا لم يذكرها الشيخ وجانب المعلولية ان قد ذكر ان المعلول قد يكون
معلولا في شيئيته وقد يكون معلولا في وجوده كما كالمحدود بالنسبة الى اجزاء حده كالاسس
فانه في شيئيته معلول الكلام وحده وكالجنس لغيرها فانه مفهوم ومعناه معقول من حيث
التمر وحسن كالكموة فانه وحد الاسس يحتاج الى فاعل يجعله وغاية يكون لاجلها
وكذا الحيوان معقول في وجوده الى فاعل يجعله وغاية عنها يحصل مفهوم منه الا اوا
وما لحد انه يعلم انه علة السبب لا يكون الا شيئية اوزد داخلة في المفهوم لانه معروض
المحدود معلول فانما وجوده علته قدم وهو ان يكون اولى من الموجود من وجه
معلول المهية اولى بحصولها منه علة فان تحصل النوع اولى من تحصل جنسه وهو اولى من
حسن جنسه ولكن الاجسام الذي لا حسن لها هو غاية الابهام وذلك لعكس معلول الوجه
فانه يكون اضعف وجودا منه وهو علة وهو علة اولى من وجوده وعلة علة اولى من
ولكن الى انه يظهر ان علة العلل من حيث هو العلة والعدد وهو في بالاشياء قال
ولكن قد يكون الشي اما حاصلا موجودا في شيئيته مثل العدد للاثنينية اذ هو العلة
للشيئية وهو ان كان انه الوجه منه ما هو داخل والموجود منه ما هو عارض له ما لا
او اله المركب مثل وجود المادة ووجود الصورة واما كوجود الاعراض لموضوعاتها
فكذا الشيئية قد يكون حاصلا في شيئيته او داخلها وقد يكون زائدة عليها فالاول
العدد للاثنينية وشيئية الجسم للحيوان واما كشيئية الربع لحاصله وجسم طبيعي كالحجر
ويكون حاصلا عنه الربع واولئك حاصل خارج عن مهية الاجسام الطبيعية وكذا شيئية سائر
العوارض مثل السواد واللون والطعم والرائحة وغيرها من الكيفيات قال والاجسام الطبيعية
على شيئية كثير من الصور والاعراض اعني الى انما يجد الاثبات انه قد يوجد في حقها انه قد يكون

على المحدود كما وجد الاصبع وحد العطوس موضع الالتفات وحد الاصبع في صورة جوهرية لوجه الى
وحد الفطوس عن عرض ولا من يكون الشي على الشيئية اما الاكون وقوام حده فصل كثير الاجسام الطبيعية
على الشيئية كثير من الصور والاعراض واما كونها علة لوجود بعض الصور والاعراض دون شيئيتها
والصور والاعراض الرئيسية جدا مثلها تلك الاجسام الرطبة طبيعيا وهو بالفعل كالطبع
الطبيعي الكائن فيه لشيئية لا الطبع جاء عن بعض الامور الطبيعية كالكرة والاسطوانة وغيرها من الصور
صحيحة الى الاجسام الطبيعية وذلك لانها باسدادها المراد الجسم الطبيعي لمادة واستعداد
لصورة مخصوصة ويكون لشيئيتها دون حيا فعلها والغاية مخصوص والامور التعليمية
فيها شيئيتها منها لا شيئية ولا وجودها الى ما الاطلاق على وجوده في عالم الطبيعة لا يكون الا
طبعها الجسم الطبيعي كان كما علم ومن جهة الكم واعلم ان الغرض من ذكر هذه الاحكام الشيئية
شيئية انه يسهل التصديق بكون العلة الغائية في شيئيتها تمام شيئية انه يسهل التصديق بكون
العلة الغائية في شيئيتها متقدمة على سائر العلل كما قال فقد سهل لك ان تعلم ان العلة الغائية
في الشيئية مثل العلل الفاعلية والقابلية وكذا قبل الصورية من جهة الصورة على الاول ان الطبع
الغائية لها التقدم على سائر العلل من الفاعلية والقابلية والصورية من جهة من جهة الشيئية
من وجوه الذي في نفس الفاعل لولاه لما كانت العلل الاولى في نفس ذلك الفاعل ولا في نفس الفاعل
لزم ذلك العلة الاولى فلانها لولا وجودها في نفس الفاعل ثم ما يبعث على تصور العلل الاولى
لاجلها وما هو في علم من العامل وكذا نقصه بصورة سادس البنا واما الكامل فلا شك في التقدم
على ور ولا بعض العلل رتبة على الاخر واما في الصورة في لوازم جهة الصورة على ذلك
الباقية الى علم الصورة لها اعتبار احدها اعتبار انها داخلة في قوام المركب وعلة
صورية له من حيث انها كالعلل الاولى من هذه الاعتبار غير متقدمة عليها وثانيهما اعتبار
انها من طرق المادية الى كمال اخر ومن هذه الاعتبار تسمى متقدمة على وجود الغاية واقرا
عن عرض الشيخ قال هذا اذا كانت العلة الغائية في الكمال واما اذا كانت العلة الغائية ليست كذلك
فما ذكر هذا الحكم ونعم الغاية انما تحت الكمال والغاية الى ما ليس كذلك ولم العلة الرئيسية في الكمال

معلول الشيء من العلل لاول كلا الاولين من الستة في الوجود ولاول احدهما الذي هو الوجود الحقيقي كما هو
دأب العلة الكونية فالعلة الغائية من الوجه الذي من جهته هي من تمام العلل لا تكون معلولة لها ابدا سواء كان
وجودها حادثا ام لا ولكن الشيء من حيث انه الوجه الحادث تصور وجوده لا لذلك العلل علوم لكون ذاته
كذلك لكن معلولة لها اصلا والعارض حسب كونها علة غائية لتصور الفعل علة فاعلية لسائر العلل
ولكن من انه يكون علة لفاعلية الفاعل وللعالم بل لا يكون ذاته من حيث هي ولا فعل ولا الفعل الا بان
تم تصور الفاعل هي العلة فاذا التصور علة الفعل وللعالم فحصل التصور هو الفاعل
لاجل الغاية فاذن العلة الغائية هي التي تحمل الفاعل فاعلا والعامل عاملا وكذا الحال في الصور
كانت موجودة ولكن لا في نفسها بل انما في اللطا العلة المطلوبة سواء كانت الغاية موجودة قبل الفعل
مثل الصورة وذلك في الغايات التي هي خارجة عن عالم الكون او من بعد الفعل وبعد وجود الصورة
كما في الغايات الكونية المسلاحة فاذن الذي بالكمال المسائل الغائي مطلوبه الغاية [illegible] لم يكن سببا لسائر الاسباب
معيار علتها ما هي سببا للعلل ليس لهم جهل فيه وجود معناه وهو سبق الكون لم يكن معلولا لها متساويا
عينا بعد السبق والتكون لكن لم يسنا واحد الكون يكون علة ومعلولا للشيء وما علة او غاية ومن لطف
حتى المطلوب كان ذا الغيرة عطلة بكشف علة لم الغاية مطلقا كمال لوجود الفاعل لكون الفاعل
ابلغ من مرات الاولى ثم مرتبها كما له وغاية لغيره ذاته اذ لا كمال فوق ما هو علة من وجود ذاته ودانه
غاية لكل غاية كما هو فاعل لكل فاعل والثانية بالكمال فوق ذاته ولكن مع ذاته هو بعد فعلا لا محل له
ما هو الذي لا فارق عنه من مرتبة العقول الفعالة الاشبه الاجل الفعالية ما هو ما الغاية وما هي
كما له مسكة عنه ولكن لم يبلغ الا كماله ونحن او له ما هو من عله لم يسطر ذاته ومن مرتبة العقول عاملا لنفوس
فانها تعقل افعالها من الحركات والتدبيرات للعالم بكمال وجودها وتجرد من التعلق بالابدان ذات المواد
الكونية ولعدم حجر اعدادها فاستفعل الوجود دائما ومعللا والاولى مرتبة للعوامل الطبيعية كانها لاتها
وغاياتها متساوية من وجودها انها الروابط الكون ومن سوجهم انما هي لا لكمالاتها ولكن مع
تبدل وتجدد ذاتها في الصورة المطلقية اذا بلغت عن حركاته لطلب الاكوان التي لها عطر
تحولاته وهذا الاجل لتعطل الوجود المطلوب وصعوبة الصورة الطبيعية وتجدداتها كما علمت سابقا

الموسى ل

مراد ما الغاية صورة واحدة في جميع فاعل لم الغاية في الحركة والمحركة معا هو هو الغاية في الفاعل وانها
والفاعل هو الغاية ودون المحرك هو الغاية ليس كما ترى في الكل هو واحد هو الكمال والتمام وبعد ولوه
المبادي للطبيعيين عند ذكرهم الى الوردة الشيخ في اواخر الطبيعيات احكام العلل الاربع سواء كانت علة
تختص بالامور الطبيعية كالمادة والصورة او غير مختص بها كالفاعل والغاية كان ارادة على وجه المراد به
والسلم **قال** واما البحث الذي بعده فاشتمل على ما هو لم الغاية ثم ما يلحق ثم لم يتكلم فيه بعد جهة
الشبه بها الغاية وتحريرها واحكامها محلا والعرفان الوقوف بين الوجود وحركته تصور العلم الغاية
سفرا ولا الشمس لانها انما لم يكن داخلا تحت الكون والروح العلم الاول من اعلى وارفع لم
تجرد من نقص الاعتبارات التي ذكرها جوابا او صورة واما الروح العلم الكل فهو لا يخلو اما ان
يكون صورة جوهرية او عرضا في العالم المنفعل للفعل وذلك الفاعل ام لا يكون كذلك لانه ان
يكون صورة او عرضا ذاتا للفاعل لاستحالة ان يكون مثل تلك الغاية جوهرا قائما بنفسه بلا مادة
ولا في مادة لان كل حادث كما مر مسبوق بمادة ولم يكن موجودة في مادة او عن مادة الفعل
اصلا فاذا لم يكن موجودة لا في الفاعل ولا في العامل فلا يكون موجودة اصلا على ان الكل فلحقه علمه
مثال الغاية وكل فعل هو بالاستكمال الفاعل لكن الفاعل الذي هو الحركة غاية صورة او عرض
في مادة بعد الفاعل العقد الحركة كالنفس المحركة للمادة بتوسط قوة طبيعية غاية الى تحريك
مادة على نحو فعل الفاعل وكل فعل له فاعل بعده وما على وجه لطالب بالمادة على ما يعاينها هنا اذ
ناقصا او لا الاعتبار غاية هي صورة او عرض في مادة الفعل وغاية هي صورة او عرض في نفس الفاعل
كما سلم من كلام الشيخ في مثال الغسل الى الغاية التي تكون في العامل لا في الفاعل ولا يمكن ان يكون غاية
اخرى للفاعل البعيد كما اشرنا اليه صورة الانسان في مادة الانسان اعني صورة الطبيعة فانها
غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة مهيأة لتكون صورة الانسان فانها بوجه فعل تلك القوة الغاية هي التي
الصور المباشرة لتحريك المادة وتهيئتها لقبول تلك الصورة ومثال العلم الكلي في الغاية التي تحصل
حصولها في الفاعل لا في العامل ولا تحصل في الغاية التي يؤديها الفاعل هو الاستكمال ان تتخذ الكون وهو
الموضع الذي يستتر فيه من حيث تحركه وهو غاية المسمى البيت فالذي هو فاعل البناء انما سماه اولا لكن

الى كلم وعلى العاملة قسم اه بهذا البحث للمادة ذكره نقله م

من ر

من الطين والماء وحصر وعرا على ومن المباشرة والاسكان ليس صورة البيت وصورة البيت غاية

للقوة الوهمية الملاصقة لتحرك المادة والاسكان غاية للقوة الفعالة الداعية لا لما سمى وبجعل

الفاعل للبناء القوة فاعلا بالفعل سواء كان ذلك الفاعل المباشر للبناء او اختيار الاول مجاز

من تمام الاتحاد وحيث يكون الفاعل التام كذلك فعل او شيء لم يكن غاية الفاعل الوهمي الملاصق لتحرك

المادة صورة في المادة ولم يكن بالمعنى غاية صورة في المادة ليس ما او ما ذكر بما هو كذلك

الذي ذكرناه او لا من ان الغاية من تمام الفاعل من حيث هو فاعل فان كانت الغاية صورة مادية كان

الفاعل القوة ملاصقة لها وان كان الفاعل انما هو فاعل من حيث روحانيا كانت غاية الغاية صورة

او كيفية وحاصله انه لا حاجة الى ان تكون الغاية انما اعتبارا وهو ما شيء للغير الفاعل الجسم

الذي ذكره الشيخ انه قد يكون في معقول ما له وقد لا يكون في معقول ما له فيكون فاعل

ثم يكون الغاية اذا كانت صورة او عرضا في ما له معقول طبائع بالامور كثيرة والاول ما ذكره

لان المعنى المذكور بوهم انه بعض الغايات خارجة عنه لم يكن غاية الا ما عليها وليس الامر كذلك

لم يكن مقصود الا على الفعل ولم يكن الا الاحتفاظ فاعل ذلك الفعل ثم لا يحرك الفاعل

المتحرك او لو كان ليس فاعلا محضا بل هو فاعل ومنفعل جميعا كان من تمام جهة وذلك من حيث

على هواه لقبول وتعلقها بالمادة بحسب الوجوه الوجوه **قال** فان قد يكون ما غاية صورة في

المتعلقات المواد وقد لا يكون فاعل واحد لفعل غايتان احدهما صورة او عرض في

مادة والاخر انه ليس في مادة ومثال ذلك ان مثل بيت المسكن هو لفعله فيكون له جهتان

جهة كونه مسكنا طالبا للكن وجهة كونه ما بناه من جهة كونه طالب الكمن داع للبناء

البناء وعلى فاعله لسده فله من جهة ما هو بان معلول لما هو مسكن لما علمت من كونه فاعلا

معلول لما هو علة غائية وعلة اولى فيهما كون الفاني بما معلول الطالب الكمن فيهما فاعلان

احدهما المسكن وهو الفاعل البعيد والاخر الفاعل المباشر فلهما غايتان فيكون الغاية لما هو

مسكن من الكمن وهي غير الغاية لما هو بان وصورة البيت فيكون الان الواحد غايتان

لا يجمع فاعلين واما حكم الشيخ بان وحدة يكون بالوصف فان اراد بالوحدة بالوصف الوحدة

ان الفعل الذي يصدر على نحو الاجتماع الذي هو عرض يستعمل وتصنع نحو ولد كان كذلك من المثال الذي ذكره

من كون الانسان واحدا مستفيدا وبانيا ولكن ليس كذلك على وجه الكلية والعموم ورب فاعل الفعل عرض ما عن

يكون له غايتان غاية هي صورة او حالة في مادة وغاية هي صورة او حالة في نفسه بل كثيرا ما على انه نفس

وهذا كما العلك وكذلك لم الا في يكون له احال الفعالة غايتان وما المتصل كان لم دار الوصال من كونه

وتمثل بذلك اعلم من كون ما حلس احد ما حسا والاخر تصور ويكون اغاية ذلك الفعل غايتان كما قال الفاضل

عن الفلك بان نفس الفلك تحرك الجسم الفلكي لاجل غاية هي التشبه بالكامل من جميع الوجوه ما امكن

الا وضاع بحسب ما من القوة الى الفعل وذلك طرا ده نفو ارادة وتصور بعد تصور لو ضع بعد وضع

فالغاية الاخرى لنفسه من ادراك حصول التشبه بالمعشوق لخيره والغاية الاخرى لطبع الجسم استيفاء

الاوضاع ثم كل وكه ونه لا شما لها على وضع بعد وضع لتصور بعد تصور لها غايتان وثمة ان وضع

خاص لجسم الفلك وتصور خاص لنفسه بحسب الوحدة في الغاية كالوحدة في المبدأ كالوحدة

في الفعل ولا شك ان وحدة الفلك اكثر من المبادي بل المبادي على وجه نفس طبع وحدة

العقل الطبع فلك وحدة الغاية الفعل الاخر مطرد انه يكون بالغاية حلا حشر في مادة وما غاية فعل

ليس مادة دائما واحدة وحدة لطبع ونحو بعد ذلك في الاعال الشاعية لم يجمع في

دار واحد مبدأ فعلين صادرين احدهما بالمباشرة البدنية والاخر لا بالمباشرة وكذا غايتان لها

في ان يكون وحدة المبادي وحدة وجه كما في المثال المذكور ولم اراد بالوحدة الوحدة بالفعل

الوحدة فهو الى العام منها ما الحكم المذكور صحيح الا انه ليس حدو جدو ظاهر **قال** وادا لم يرد

بعد الا ان والعلم الاول ان الغاية لسبب الامور كثيرة من قبلها والحصول بالفعل والوجه الاول هو

بالفعل صورة الامور الكثيرة التي هي موجودة بالفعل فلا يرد العموم الغاية اعني التي هي صورة او

عرض في مادة بحسب ما اد لو لم وحما ره ولو كان بعد الاسن فيما الا اعتبار من الفاعل والعاقل

انها القوة والعاقل باعتبار انها الفعل وحركة فللغاية سبب لكلها واحد من هذه الا انه بعد ولا بحسب كل

سبب هو السبب اسم خاص لجزء ما هو بعد سبب الى الفاعل غاية ولا يحرك نهاية ولا الفاعل وهو

بالقوة غيره ولا القابل وهو بالفعل صورة وحدة التسمية كل منها ما ذكره الشيخ وهو ظاهر عن الحج

قال واما العالي الذي يحصل العلم ... من انها لو صدقت للعادة المنفعلة آه معناه واضح على التحقيق

لكن فيها بحث وهو انا لا نسلم ان العالي الذي ليس قصده او غرضا في السافل ولو الذي العالي ليس

بل انه اولى ... لان العالي المحرض على الكلام ... الكامل الذي هو ... العقل والعاقل ...

الافعال التي لها غاية حادثة لا تخلو عن ... والعقل الى ... الاول الذي لا يتحرك اصلا ... العقل الغرض

وما هو من النفوس المحركة للاجرام لها غاية الا انه ... ذكره الشيخ ... لا تخلو ...

لا الا بها ... قصد ... فانها ... لا فرق بين ... من العالي الا

ان العالي ... بها مادة ... جهة ... والعالي ... العاقل بالوجود

الذاتي و ... روحانية ... والعاقل ... العقل والعاقلية

... قال واما حال

والتحقيق ... الذي ... القابل المستكمل ... العاقل آه الذي

من ... الفرق بين ... العالي ... والمتكلم ... الفرق بين ...

... الشيخ ... الواحد ... العاقل

... المستكمل ... العالي ... الوالد

للعاقل ... العالي ... الصورة العالية ...

... الاسم ... المعاني الذي ...

... العالي ... العاقل ...

... الاسم ... المنفعل ...

... العالي ... العاقل ... الاسم ...

... العالي ... العاقل ...

... العاقل ... المنفعل

واعلم ان مفهوم الجود والخير ... الامور ...

... الملك ... العاقل ...

معنى على ان النسبة المتحقق لا افادة كما اورده ... موجودا لاجل ذلك اراد الشيخ ... من جهة ...

الى العالي ... العالي ... العالي ثم اراد ... معناه ...

... ثم اشار ... معناه ... قال ولعلك تحب ان تعرف ما معنى الجود

الاولى التي اللفظ افادة المفيد لغيره فائدة لا يستعيض بها بدلا ... الوجود ...

مثل الكرم والعطاء والاحسان وما يجري مجراها ... افادة المفيد لغيره

فائدة ... الوجود ... العالي ...

المفيد فائدة ... الاغراض ... العالي ...

فائدة ... المعاوضة ...

... العاقل ... كالبيع والشراء والاجارة والمناكحة ... لغيره فائدة

يستعيض ... افادة ...

... العوض ...

محسوس ... الثناء والمدح والشهرة والصيت والتخلص من المذمة والكسب

الملكة الفاضلة ...

... الجود افادة ما ينبغي لا لعوض ... افادة العالي

شيئا ... المنفعل ... الجمهور ...

لا يعدون ... الشكر والثناء ... الامور ... الاغراض ...

المفيد لغيره فائدة يستعيض ... الاغراض والمعاني ...

جوادا ولا يسمونه ... عوض ...

مستفيد ... العوض ... المال ... عوض ...

كان العوض ... الجمهور ...

كان غرضه اكتساب ...

ليس المعطي لجواد افادة ... جوادا ...

عوض لوجه من الوجوه فكلام من جعل فعله تعالى لغرض يرجع لا لغرض بل ليس فعله جودا فلا الفاعل
جوادا وكذا الكلام في مقابل صورة جوهرية او لموضوع حالة عرضية وله غاية اولى تحصل
له وسيلة افادة من الجزئية بالطبع او تحفظه فليس بجواد قال بل ينبغي ان الوصف والمراد
من المقصود لا يقع الا لغيره الداعي الى ذلك لان الوصف لا يتوهم المطلوب انه مطلقا
ثم ترقى الشيخ في هذا المقام وبين ان من كان فعله لغرض ليس هو ما يقتضي الذات من الوجوه
فاقتضاء ذاته لما هو اللائق به وحسن ذاته لذاته وتحصيل كمال ذاته لو لم يوجد غيره بعكس العنصر
كلما هو كامل من جميع الوجوه فليس لفعله غرض ومن قال الشيخ في نفي ذلك بانه يحصل
له لكمال من جانب علماء الكلام زعم ان الفاعل الكامل من كل وجه هو الذي يفعل
لغرض وعوض الا انه عوض الفعل فائدة لا يرجع الا الى ذاته والشيخ رد عليهم بان ذلك
الوصف الذي هو الفعل الى الغير لا يتوهم الا لانه استكمال الفاعل واستفادة
كما لا انه يكون حاصلا له قبل الفعل والغاية كلامه واجيب عنه عن الشيخ وعن
الجواد الذي شرح الاشارات التفصيل الغائية لا الى الغير لو لم يكن معتبرا
في الجواد لو حصل له ... الذي يتوقف على راس عدوان ما فات
ذلك العدو وان جواد مطلق لصدق تعريف الجواد عليه وهو افادة ما ينبغي لا لعوض
واجاب عنه المحقق الطوسي بان الجواد انما يكون بالصدر عنه بالذات لا لعوض واما
حصول ما ينبغي الصدر عنه بالذات الحاصل ... وهو ... الطبيب استفادة
كمال ... لا ... العوض
ثم ... على الراس ... اصلا او ...
... الاعضاء ... اصلاح الاعضاء ثم ... المقصود ...
لا يكون ... ثم ... المقصود ...
لا يكون ... بالوصف ...
اورده ... المزيل للمرض بالوصف وانما ...

كونه مفادة للكون الوالد لابد وبهذا حال الفاعل الطبيعي فانها لا تعد غرضا لها
شيئا الا ان الوصف فان طلب علم ... لو لم يكن كذلك لم يكن جوادا
الجواد لا حاجة الى ذكر هذا القيد لكن لما عرف ... كما ...
... كلامه ...
حاصل كلام الشيخ ان كل فاعل يفعل فعلا بالطبع عن ارادة او بارادة لغاية هو ... ناقص
ورد اشكال لغيره قال واما السعود والجود والعطف على الود والنوح ...
الا ... والنم ... السعد وعن ذلك من ... لما ذكر ان كل فاعل يكون
له مقصود وعوض يفعل لاجله هو ناقص اراد ان ... السعد والمقصود والحكماء
المراد ... الفاعل من ... الذي ... ويستكمل بها ... من جهة ... المبادي
والوا ... لا ... لانها العقل ...
... كالسعود والجود والعطف والفرح بالاحسان والغم ... العقوبة
كلها ... احسن من ... بلا ... الفطرة والقوة
والفرح ... والعفو ... اقات ...
المبادي العالية وما ... الرحم والعطوف ... على العارف
اسمه ... قال ... افادة الغرض
في ... الافادة ... ليس ...
... افادة ... الافادة ...
... افادة ...
... القائل ...
... عوض ... لا يكون ...
كان ... لا يكون ... لوصف ولا عوض ...
... جواد ...

وبوجوده قال ومنه الكلي على العلل واحوالها وتقسيمها لم يخل العلوم شيء منها عن الا بوجه
العلل الاربع ولذلك قال بعض بها اليها آه لما بين احوال العلل الاربع كلها مشتركة وتختص
بواحدة واحدة منها وقد علم انه البحث عنها مطلقا وطالب هذا العلم لا يهتم الا بالاهم
الاولية للموجود بما هو موجود فالبحث عن احوال كل منها اذا اخذ مطلقا مختص بهذا العلم انه
من المبادي للطبيعيات وغيرها فان اراد الشيخ انه ليس لنا النظر في العلل الاربع بحال الى ان يكون
هذا العلم الا لاجل انه لعلم واحد من العلوم الجزئية انه مساو لها وبحث عنها على الوجه
انه سائر العلوم لا يساويها كما لا يخفى وكون جميع الامور الموجودة المرئية والعلمية
انه ليس لما من العلل الا بعضها بل الا واحدة منها وهي الصورة كالتعليميات لكان الاهم
بحث النظر فيها والبحث عنها في هذا العلم وذلك لوجوه اولها انه لو بحث عنها
بنظر ما وشت في وجوده ولو لا امور بحملها من علوم متصورة ومعرفة حال المسؤول
بحول امرها ويوقف باثباتها وبعد ثبوتها في هذا العلم او البحث عن نحو وجودها كما مر
ذ هذا العلم بالحصص الى ان يكون من الاعراض الذاتية للموجود المطلق من حيث
هو او المشككات من حيث يكتسب وثانيها انا ذكرنا ان موضوعات سائر العلوم انها
يتحصل العوام والوجود من العلل الاربع كلها وليس لصاحب العلم الذي هو موضوع
داخلا في لم يبحث عن مبادي ذلك الموضوع بل يتسلمها من العلم الذي هو فوق علمه
ثالثها انه طالب هذا العلم ليس مقصورا على معرفة احوال الامور التي هي مبادي سائر
العلوم بل مطلق البحث عن الاقسام الاولية للموجود بما هو موجود عن الامور التي تخصص
وجوده بان يكون حكما او مصورة وهذه العلل كلها فان الموجود ينقسم الى فاعل وغاية
وصورة ومادة كما ينقسم الى المتعاليات اولا ولم يكن هذه متعاليات اذ لا بد ان يكون
كل قسم لعينها المتعاليات عامة وقد يكون ما لم يحمل على انه ما توهموه وظنوه ان
التعليميات ليس بها علل اربع ولا اجل ذلك حصروا العلوم التعليمية والحقوا بها
لعدم دلالتها على علم تامة ليس بحق اذ ليس كل مبدأ فاعلا مبدأ الحركة ولا كل غاية

غاية وكذا ولا كل فاعل فاعلا لتقرر واستحالة في الامور التعليمية لامكان ان يكون لها غايات واسبابها
لا لحث وجودها الا انها لا تعرف لا سيما اسبابها وغاياتها ولكن حالها لم يكن مجردة عن المادة وشبهه
او بحسب ما له الحاجة والوهم لكنها لا يراها المادة وجودها لا يقوم حينها العقلاء لقوم نظام الاعتام
وحدة والسكون والساكن حسبه المعادن الى الاشكال المختلفة والوحدات الى انواع العدد كنسبة المواد
الى نسبة الصور الاترى ان لمراتب العدد خواص ولوازم واثار ليس للوحدة بما هي وحدة
لا للعدد بما هو عدد وعدد ثم ان للصور التعليمية مبدأ فاعليا ومبدأ غائيا وحيث وجد
تام وتمام التعليميات ليس الا من بات الاعتدال والتحديد والربعات الاعتدال فكلكم المسبوق حرم
السطح والمسمى للخط عن تحلل الاولاد بالارتفاع والانخفاض وكونها للتحريك وجارها وكمية
الزاوية القائمة لا حادة ولا منفرجة وكونها وسطها ربع الدائرة لا ازيد عليه ولا انقص
كذا الكافي وكل قسم من اقسام التعليميات انه لا يكون ازيد منه تعدو لا انقص منه لترتب عليه اثره المطلوب
منه واما التحديد فكما في الاشكال فان الحاد شكل حدا او احدا وحدة ثم اسم بها وجوده موضوعه
المثلث سمى بالحد لانه الثلث والمربع بالاربع وكذا في الدائرة انه يتم وجودها بان يحيط بها خط
واحد مستدير يحيط بجوانبها فاذا انقص الخط عن ذلك كانت الدائرة ناقصة عن تمامه وانما التي
فكما في اقسام العدد فان كل نوع من انواع العدد انما تم وجوده بان يكون احاده موجودة
هذا او نحوه من التمام في الامور التعليمية فان اسم احد هذا انما كان بحدود اصطلاح وان
خص لفظ التمام بما يكون غاية وذكر فلا يمكن انه يمنع كونه كمالا وخيرا اولا انه لم يحترم مطلوب الشر
مهرب عنها وكلامهم في التعليليات وجوه امر لا محالة لكن في تلك الغايات التي للحركات
انما يعلل بها الحركات في الافلاك بها خيرات فقط لا لكونها مما وصل اليها ما لو كان جزاءها لو نيلها
نحو آخر فكان الذي نيلها مطلوبا الكمال في العين انه بعض الخيرات مما لا سبيل الى السعي الى
الا بالحركة فثبت انه للامور التعليمية علة غائية قال ولولا انه الخواص واللواحق التي
من ما درك المادة وبها لما كان الطالب ليطلبها في المواد لذلك الغايات فان الصانع آه هذا
دليل آخر على ان للتعليميات غايات مقصودة بطلب لاجلها والكلام في وجوه قياس شرطي استثنائي

لطور مقدمتها الاحساسه والتجربة ويكون فيها ما اراد المعدة الترطيه وكذا احسنا العقل الفعال
ويوال الدال الكلي بانه تامة موجب بجز كانه قبل انه لو لم يكن الخواص واللواحق للامور العظيمة عامة
مطلوبه لعوا علها ومبادئ وجودها ثابتا بالذكر لما كان الصانع لم تصنعها والمواد ولطلب لاجل
تلك الخواص واللواحق لكن التالي باطل ومصداقي كذا المقدم فاعد الى المادة
لم يكون مسيره ولا يكون مطلوبه لعلل الصناعة من الاحكام او هو احداها ولواحقها الكونية
لما تحور عن تمام الاشكال ويكون المسدد البوجه الآخر المخلع دلالة وعود ذلك جواهر الرازي
فيكون مطلوبه لاجلها عن غاية وجودها فادم الكشف والفتح لم بهذه العلل كلها لوجدو المعلمية
كما لوجدو الطبعيات من سر كر من دلك العلل العظيمه ومرامح اسماء علها على علوم كثيرة تحويها
والحاكم لهذا العلم تجد لهم سطر صاحب العلم واحوال العلل اسرارها من العلوم والوجهين الاولي
اللذين دل بما وله ولعلها سطر ان صاحب العلم والمركز معطاة ما من السطر لمباحث
العلم منصور اعطا لم يكون الامور المركبة من العلوم بل هو سطر فيما يخص علم اذا كان من مبادي
لو وجدها اما الامر الاعم المركب بل يكون الوجود المحسن ... العوارض الذاتية
الاعم احدث العوارض الذي يخصص بحث الاعم باصلها كالعقول الانواع الذي حصل بها مع عرض
دائما لكل الامر الاعم هو كالطبيعي هذا العلم قد سطر عوارض تحصر الاسنان الامور القادرة كما
لذاتها واولا للوجود بما هو موجود او لقسم ... وليكن قبل ان يبادر الموجود من الاعم لم يكن موضوعا
لعلم ولا طبيعيا او تعليميا او قبل ان يبادر العارض والمحصل للعلم يكون اعراض دائر الموضوع
علوم ونقد ذلك كالطبيعي واحوال مبادئ تحصر بالحكم الطبيعي كالمادة والصورة لو كانها من العوارض
الذاتية الموجودة المطلقة لم يحصر سالفيها منهيا للحركة والسكون فالبحث عنها وانظر واحوالها
بحث وانظر ومبادئ العلم الطبيعي مسائل العلم الكلي الاكبر وموضوع المسئلة مبدأ الموضوع
الطبيعي وعارض للموضوع المركب ولكن ... علوم ... الكل اعضلها علم
العامه وكان يكون ذلك من الحكم والآكل من ذلك الم اعضل اولاه هذا العلم اعز العلم الناظر
العلل العامة للاشياء به لو لم احد احدها ... العلل الاربع والآن في اولاه هذا العلم علم

موده ان حل مباحث كل بما علما منفردا او كتابا على حده ما وضع لمباحث الفاعل واحوال الوجود
الرابع على منفرد الكون موضوع الفاعل بما هو فاعل ومسائله ومطالبه البحث عن احوال الاولى
واحواله التي يعرض له بما هو فاعل وكذا وضع لمباحث المادة علما موضوع المادة ولمباحث
الصورة كذلك ولمباحث الغاية كذلك حين يصير علوما اربعة كان افضل تلك العلوم علم الغاية لان
موضوعه وهو الغاية افضل من موضوعات العلوم الشريفة لان العلة الغائية هي التي علة سائر
العلل علل كما علمت وشرفها يكون ذلك العلم اشرف عن الغاية هو الحكم لاجل ان الحكمة هو
العلم بحقائق الاشياء وعللها التامة الربانية وجواتها فانها بالمادة يكون وجودها بالقوة وبالصورة
لها اسلام الفاعل والغاية يحصل اصل وجودها ثم لانه وجوده ولا يكمل الا بالغاية والي
مع تمام اوله واعضل منه مع ... العلم الناشئ عن غاية الاشياء هو العلم التام فهو الحكم لاجل اذا
علم ما موده وانما ادام الكون الحكم هو اعمالا كالاوال احدها ما هو الآن لكنه هو كون مباحث
جمعها اوله علم واحد هو هذا العلم من العلم الاولى وفي الحكم يكون العلم الناشئ عن العلل الغاية
افضل اوله هذا العلم وثانيها انه يعد للنظر واحوال العلل كلها علم موده بحث فيه عن احوال
العلل تماما على وجه اصابها الاولى يكون البحث عن كل من الاربع في اوله اوله وذلك العلم
في الحكم يكون النظر واحوال العلل الغائية افضلها ٥٥

تم الكتاب يوم ... عامله المسوي ...
ارحم الراحمين ... المارس ...
اعلا ... على يد ... محمد ...
السرور العلي محمد ...
على علوم العلماء والسلام

سيبقى خطوطي في الدفاتر برهة
وابقى تحت التراب رميم

٢٨١